

كتاب الطهارة	فصل بزيها بنجر	باب النجيم	باب السج على التقيين	باب الحبض
باب الانحاس	كتاب الصلوة	باب الاذان	باب شرط الصلوة	باب صفة الصلوة
فصل في جهرا لام	باب الحدث في الصلوة	باب كيف تصلي	باب الزواجر والنوافل	فصل عند الكسوف
باب ادراك الفريضة	باب قضاء الغوات	باب سجود السهو	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة
باب المسافر	باب الجمعة	باب العيدين	باب صلوة الخوف	باب الجنابز
باب الشهيد	باب صلوة في الكعب	كتاب الزكوة	باب زكوة الاموال	باب العاشر
باب الزكائر	باب زكوة الحاج	باب المصارف	باب الفطر	كتاب الصوم
باب عرج	باب الاعتكاف	كتاب الحج	باب الفرض والتمتع	باب الجنابات
باب الاحصاء	كتاب النكاح	باب الولي والكفر	باب المهر	باب النكاح الرقيق والكافر

باب القسم	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق	باب النفرض
باب الخلف	باب طلاق الفار	باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع
باب الظهار	باب اللعان	باب العنين وغيره	باب العدة	باب النسب والحضانة
باب النفقة	كتاب العتاق	باب غنى البعض	باب الخلف بالقبول	باب التدبير
كتاب الايمان	باب خلف الفعل	باب خلف على القول	كتاب الحدود	باب ويحجب الحد
باب شهادة	باب حد الشرب	باب حد القذف	فصل في التعذيب	كتاب السرقه
فصل يقطع بيز	باب قطع الطريق	كتاب الجهاد	باب المعتم	باب استيلاء الكفر
باب المستأمن	باب الوضائف	فصل في الجزية	باب المرتد	باب البغاة
كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الابوة	كتاب الفقود	كتاب الشركه
فصل الشركه	كتاب الوقف	كتاب البيع	باب الخيار	فصل في شراء ما لم يره

فصل المشتري	باب البيع الفاسد	باب الافالة	باب المراجعة والتولية	فصل لم يخرج مع مشتري
باب الربوا	باب المحذور والاستحباب	فصل في بيع القصور	باب السلم	مسائل شتى
كتاب الصرف	كتاب الكفالة	باب كفالة الزوجين	كتاب الحوالة	كتاب القضاء
باب كتاب الفاضل	مسائل شتى	كتاب الشهادة	باب القبول وعدمه	فصل لارجع عنها
كتاب الوكالة	باب الوكالة في البيع والشراء	فصل لا يبيع مع الوكيل وشركه	باب الوكالة بالقبض	باب عزل الوكيل
كتاب الدعوى	باب الخالف	فصل لو قال ذوالبد	باب دعوى الرجلين	باب دعوى النسب
كتاب الاقرار	باب الاستثناء	باب متى لاقرار	كتاب الصلح	كتاب المضاربة
كتاب الوديعة	كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع فيها	فصل متى وهب امثالا
كتاب الاجارة	باب الاجارة لكفا	باب متى الاجارة	باب فسخ الاجارة	مسائل شتى
كتاب المكاتب	باب تصرف المكاتب	باب كفاية العبد	باب الموثر والعجز	كتاب الولاء

فصل بيان ما لا ينفك	كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل بلوغ الغلام	كتاب المأذون
كتاب الغضب	لو غيب ما غضب	كتاب الشفعة	باب ما هو فيه اولا	كتاب القسمة
كتاب الزراعة	كتاب المساقاة	كتاب الذبايح	كتاب الاضحية	كتاب الكراهة
فصل الاكل فطر	فصل لا يلبس جل	فصل ينظر الرجل	كتاب احياء الامر	فصل الشرب في اللغة
كتاب الاشربة	كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب يبيع رهنه	باب رهن عند عدل
باب الضم والجناية	فصل عصير فمينه	كتاب الجنائيات	باب ما يرجع العبد	باب العبد فيما دون النفس
باب الشهادة في القتل	كتاب الدبابة	باب بحث في طبرق	باب جنابة البهيمة	باب جنابة الرفيق
فصل دية العبد	فصل ان حتى مدبر	باب القسامة	كتاب المعاقلة	كتاب الوصايا
باب الوصية	باب العتق في الميراث	باب الوصية للزوجة	باب متى الوصية	باب الوصية
	كتاب الخنثى	مسائل شتى		

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines within a rectangular frame. The script is dense and difficult to decipher, but appears to be a form of early modern or medieval handwriting. There are some red ink markings and a large, stylized flourish or initial on the right side of the text block.

Society for the Preservation of the Manuscripts of the University of Cambridge	
Acquired by	Gift of
From	Year



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد في البداية والنهاية على الهداية والوقاية وأشكره على من أنعم على من التوفيق والعناية وأصلي على من بلغ الغاية وبلغ الأية بحمد قاطع دابر أهل الضلالة وقالع أهل الجهالة والغواية وعلى الله وصحبه والتابعين من بعده الذين نهجوا سبل الهداية وعرجوا في معارج الدار الآخرة فغير خاف على ذوي البصائر أن المختصر الموسوم بالوقاية مع صغر حجمه ووجاهة نظمه كتاب حاوٍ لمنهج كل مزبد ومفيد لجميع نافع لخاصة كل وجيز ووسيط مجرب بغير درر الحقائق وكرمغن اودع فيه نفود الدقائق الآن فيه نبذاً من مواضع سهو وذل ومواقف خط وغل ولا غرر فإن الجواد قد يكو والصارم قد ينبو فارتدت تصحيحه وتنقيحه بنوع تغيير في أصل التعبير أو في فصل النظم ووصله ونسق التركيب وفصدت تكميله وتقويمه وتعديله ببعض حذف وإثبات وتبديل في التصوير والتحرير والترتيب ثم إن شرحه المنسوب إلى التحرير الشهير بصدر الشريعة نعم الله تعالى بالرحمة والغفران الذي سار بذكره الركبان وصار مقبولا عندنا فاضل الانام مع احتوائه على تصرفات فاسدة واعتراضات غير واردة لا يخلو عن القصور في تقرير الدلائل بل عن الخطأ في تحرير المسائل لعدم العثور على ما أخذ الكلام فلا جرم كان مفضلة للوفهم ومزلة للاقتدار ولما وقعت على هذه الطامة وشاهدت ما فيه من المضرة العامة سعيت في ابضاح ما يحويه من الخطأ والخطأ وتبيين وجه الحق بكشف الحجاب والظلال وفقيت اثر ذلك الفاضل الإقبال قدمه ونعت

Suleyman	Salıphane
Kismi	کسمی
Yeni	Yeni

أثره فحوت ما طغى فيه قلبه وأسبغت المتن بالاصح لتضمنه اصلاح ما في الوقاية من الزلل والشرح بالابضاح لاستتماله على ابضاح ما في الشرح المذكور من الخل وكان شروعي في ذلك الامر الخطير في شهور سنة ثمان وعشرين وتسعمائة من تاريخ هجرة نبينا عليه الصلوة والسلام وعلى سائر الانبياء اجمعين ووقع الاختار بسبب شوال تلك العام وكنت اقدر الانام في اكثر من ثلث سنين وتيسر لي في اقل من ثلث السنة بعون الملك العلام وذلك بمن دلت السلطان الاعظم والحقان الاكرم الاعلم الذي جمع الله تعالى في طبعه الملك نفا العلوم والحكم مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامى بلاد اهل الايمان ما حي اثار الكفر والطغيان اصبح الرعايا في عهد خلافته فارغ البال وظل البريا في تهد رافته رافع الحال فك كفيه عن نهر سائل وكف فكبه عن نهر السائل ولقد احسن في حسن وصفه القائل له راحة منها الولاية راحة له شوكه منها العداة بشوكه وهو سلطان لا وطن العرب والجم خاقان جواقين الترك والديلم خالق لباس باس الافرنج والاكروس قانع اساس الكفر والعناد والفساد عن قلوب بلغراد وردوس وهو السلطان بن السلطان منخرال عثمان السلطان سليمان بن السلطان الشهيد السعيد صاحب الايات الظاهرة ناصب الرايات الباهرة قانع الشامات والقاهرة قاهر الملوك وفهرمان القروم سلطان العرب والجم والروم سليمان بن السلطان بايزيد خان بن السلطان محمد خان بن السلطان اراد خان بسطة الله تعالى بساط خلافته على بسط القبراء مدى الايام ومهد فوق فرق الفرقدين مهاد خلافته الى يوم القيام وحسن اقبال اصفا الزمان سمي خيل الرحمن سلطانا الموزنة في الشرق والغرب مقدم الامراء يوم الضرب والحرب على رتبة اهل الفضيلة والكمال ونهية اسباب ارباب الفضل والافضال لازال لسان سنانة بلحق ناطقا وسنان لسانه للباطل باخا وهو الذي صرف عنا العناية نحو حماية الاسلام برعاية العلماء الاعلام وامطر على العالمين سحاب الاكرام والانعام وخص من يتهم العالمين بخرية الاعزاز والاحترام

اقامت بالرقاب له اباد هي الاطواق والناس الحمام اجرى الله تعالى السلطان
والوزير على صفحات وربط اطباب دولتهما با وتاد الخلود والدوام ولازال
من العلماء بالطائفتين ربح الله عبدا قال امينا كتاب الطهارات
الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع النظافة عن نجاسة حقيقة كانت
وهي الخبث او حكمية وهي الحدث وباعتبار الثاني تنقسم الطهارة الى الكبرى واسمها
الحائض الغسل وهي النظافة عما يوجب جنابة كانت او جنسا او نفاسا وذلك الموجب
لحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الحائض الوضوء وهي النظافة عما ينقضه وذلك
النافع لحدث الاصغر وهما نوع اخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية بخلافهما معا
ويختلف كلا منهما منفردا عن الاخر فان تلك الطهارة تنقسم جنس فتشمل الانواع والافراد
فلو حاجة الى لفظ الجمع قلت بل الحاجة اليه قائمة فانه لو اتى بلفظ الواحد لما دل
على ان ههنا اجناسا تشتملها الطهارة فجعل ليدل على ذلك يا ايها الذين آمنوا
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية افترج الكتاب بهذه الآية تيمنا ولا تذكر
الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس من ذاب فرض الوضوء القاء للتعقيب
والفرض لغة التقدير والقطع شرعا ما ثبت لزومه بدليل قطعي لا شبهة فيه
كاصل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض علما وعمدا ويسمى الفرض
القطعي تركيزا ما يطلق الفرض على ما يفوت الجواز بغوته ولا يجبر بجارك غسل
مقدار معين وسع مقدار معين فيها وهو الفرض عمدا لا علما ويسمى الفرض
الاجتهادي وذكر الحدود والخلافية والمقدار الاجتهادي افضى حمل الفرض المذكور
على المعنى الثاني والوضوء يضم الواو اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى
وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به غسل الوجه الفصل الاسالة والوجه حذو
لم يذكر في ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الاصول على وفق ما ذكره المص قالوا
وهو صحيح لانه تحديده بما ينبت عنه لفظة لغة من الشعر اي من منتهى منبته
عادة سواء نبت فيه شعرا او لم ينبت الى الاذن فيجب غسل البياض الذي بين العذار

تجبر

والذن

والاذن

والاذن وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وروى عن أبي يوسف انه لا يجب لوجود
الحائل ولما انه لا شعر عليه فبقى على ما كان وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك
لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعده خلافة في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف
فلو خذون له فيه ولذلك يقول بوجوب غسله قبل نبات العذار وقال شمس الائمة
المالوكي في غسله ضرب كلفة ومشفة فالاولى ان يقال يكفيه ان ينبت بالماء بناء على ما
روى عن أبي يوسف ان المصلي اذا بل وجهه واعضائه وضوءه بالماء ولم يسيل الماء عن
عضوه انه بخبره ذكره صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه ولكن قيل تاويل ما روى عن
ابي يوسف انه سأل من العضو قطرة او قطرتان ولم يندرك يعني ان المروى المذكور
لا يصلح مبنى لما قاله شمس الائمة لانه ليس على ظاهره بل شؤل بما لا يصلح لذلك وايضا هو
عام فلا وجه لتخصيص ما ينبت عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب غسل ما بين هذه الحدود
قبل نبات الشعر الا عند مالك واذا نبت الشعر يسقط غسل ما تحته عند عامة العلماء
وقال ابو عبد الله الطائي لا يسقط قال الشافعي كان الشعر كثيفا يسقط وكان خفيفا لا يسقط
وعلى هذا الحدود غسل ما تحت الشارب والمجاخين واما الشعر الذي يلاقى الحذير
وظاهر الذقن فقد روى ابن شجاع عن الحسن عن أبي حنيفة وزفراته اذا مسح من لجينه
تلك منها او ربما جاز وان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح منها
شيئا جاز قال في البدايع وهذه الروايات مرجوح عنها والصحيح انه يجب غسله لان
البشرة خرجت من ان تكون وجها لعدم المواجهة لاستئثارها بالشعر وصار ظاهر
الشعر المتلوق اياها ظاهر الوجه لان المواجهة تقع به والى هذا اشار ابو حنيفة رحمه
فقال وانما مواضع الوضوء ما ظهر منها والظاهر هو الشعر لا البشرة فيجب غسله واذا
وقفت على هذا فقد انكشفت لديك وجه الدقة في اعتبار صاحب الهداية حيث
لم يذكر الحجة نظرا الى انها ليست بصاحبة وطبيعة مستقلة بل هي قائمة مقام
ما تحتها فلها حكمه لاحكام اخر واقنع بما في قول من قال وسع ريع الرأس واللحية ومن
قال وسع ريع اللحية فرض عند أبي حنيفة والبدن والرجلين مع المرتقين والكعبين

مضى

ما بينه وبين
الوجه الى
الوجه

منه
تاج الشريعة

الرفق بكسر الميم وفتح القاف وعكسه مجتمع الساعد والعضد والمراد من الكعب ههنا هو
 النظر الثاني في المتصل بغير الساق وفي دخولها في المفضول خلاف لرؤسهم بناء على
 ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت المغنا كالليل في الصوم ولنا ان ضربا الغاية لا بد
 من فائدة وهي اتمام الحكم اليها واسقاط ما وراءها والاول يحصل ههنا بدون
 لان البداية لذلك العضو الى الابط فحين الثاني وموجبه دخولا الغاية تحت المغنا
 ومع ربيع الرأس المسح في اللغة امر باليد على السائل او المتلطح لازهايه ذكره صاحب
 القاموس وفي الشرع اصابة البيل سؤا كان المصاب عضوا وغيره كالخف والسيف
 ونحوه وسؤا كان الاصابة باليد وبغيرها يرشدك الى هذا انه اذا اصاب رأسه
 او خفه من ماء المطر قدر المفروض اجزئه مسحه باليد او لم يجده وشرط في صحة
 المسح ان لا يكون البيل مستعملا كما شرط في صحة الغسل ان لا يكون الماء مستعملا فلا يصح
 للمسح ببل يأخذه من عضو مسحاً كان أو مفصولا وكذا ببل بقي في يده بعد المسح وما
 الذي بقي فيها بعد الغسل فقال حاكم الشهيد لا يجوز المسح به ايضا وخطاه عامة
 المشايخ لما ذكره محمد في مسح الخف انه اذا توضأ ثم مسح على الخف بيته بقيت على كفه بعد
 الغسل جاز والصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي في جامعته الكبير على الرواية عن
 ابي حنيفة وابي يوسف مفسرا معللا انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز
 الا بقاء جديد لانه قد ظهر مرة واعلم ان العلماء قد اختلفوا في مقدار المفروض
 من الرأس فمن اصحابنا فيه ثلث روايات في ظاهر الرواية مقدار ثلث اصابع
 من اليد مطلقا وفي اختلاف زفر ويعقوب مقدار ربع الرأس وهو قول زفر
 وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ ابو جعفر الطحاوي مقدار الناصية وقال
 مالك ما لم يمسح جميع الرأس او اكثره لا يجوز وقال الشافعي اذا مسح مقدار ما يسمى
 ما سخا جاز والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في الحقفة فالبا عند مالك صلة كما
 في قوله تعالى فاستحيوا بوجوهكم وعند الشافعي للتبعض وعندنا للاتصاف ومن
 راد تفصيل الكلام وتحقيق المقام فعليه بمطالعة شرحنا للهداية فتمه مأخذ عنانه

التنبيه

دموع

دموع بياض وسنة أثر صبغة الجع على صبغة المفرد تنبها على استقلال كل منها
 وليلا وحكما اما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب المطولة واما الثاني
 فلون ما يرتب على فصل السنة وتركها من الثواب والعقاب يرتب على كل فعل منها
 وتركه منفردة كانت او مجتمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء
 بمخرج غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس لان كل منها فرض مستقل يرتب على فعله
 وتركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صبغة المفرد ومن لم يقبض لهذه الدقيقة الايقنة
 سلك في الموضعين مسلك الافراد والسنة ما اوجب النبي عليه السلام على وجبة العبادة
 مع الترك في الجملة هذا هو المشهور في حدها المسطور في الكتب وفيه ضرورة لانه ما اوجب
 عليه الملقاة الراشدون ايضا من السنة الا يرى الى ما قاله صاحب الهداية في التراويح
 والاصح انها سنة لانه ما اوجب عليها الملقاة الراشدون وقال في النهاية والدليل على انها
 سنة قوله عليه السكوا عليكم بسنتي وسنة الملقاة الراشدون من بعدى البداية
 بالشمية قولا وبفسله بدية فعلا والتنبيه على ان البداية تقع بكل منها حقيقة الى
 اضافة اعادة حرف الجر في المعطوف وانما ترك قولهم للمستيقظ تنبيها على ما
 هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليد بالمستيقظ وانما ترك
 قولهم قبل ادخالهما الاثناء تنبيه على ان المفهوم معتبر في الروايات بالاتفاق والسنة
 تقديم غسل اليد واما فصل الغسل ففرض ولاشارة الى هذا المعنى قال البداية بغسل
 يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قاله غيره الى رفعه الرسخ موصول الساعد بالكف
 ثلثا والسواك والمضمضة بمياه لم يقل ثلثا مع انه احصر وفي الدلالة على العدد المستثنى
 اظهر لما في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء لا مطلق
 التثنية والتثنية ههنا يمكن بدون التجديد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستعملا
 بالانفصال عن العضو المفضول ولذلك اكتفى به بذكر العدد والاستنشاق بمياه كثر
 قوله بمياه لان السنة عندنا تجديد الماء لكل منهما خلافا للشافعي اعلم ان المضمضة
 ليست غسل الفم وكذلك الاستنشاق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن ادارة الماء

ط نابع الشبهة

نابع الشبهة

فيما يترجم اختصاص سنتها
 بوقت الحاجة الى ادخالها
 الاثناء

في الغم وهو عبارة عن جذب الماء بالنفس نقي على ذلك في فصل الجوار من غاية البيان فمن
 بدلهما بفعل الغم والانغم لم يصب وتحليل الحجة والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا
 الى خلى الاصابع بدون التحليل وان لم يصب بدونه فهو فرض وتلبيث الفسل ومسح كل
 الرأس مرة خلافا للشاقي فانه يرى التلبيث في المسح ايضا سنة والحذوف في التلبيث بقاء
 والاذنين بقاء اي بقاء الرأس خلافا له فان تجدد بمسحها سنة عنده والنية وهي فرض
 عند الشاقي لقوله عليه السكوا انما الاعمال بالنيات وجه الاستدلال ان المقصود الام
 من بعثة الرسول عليه السكوا بيان الحلال والحرام والفساد فكان الظاهر بقرينه
 الحال المتبادر الى الفهم من ذلك المقال ارادة الصحة او ما يجرها نحو حكم الاعمال فان
 قدرا الصحة فظاهر وان قدر الحكم الشامل لها فكذلك لما عرفت من قيام القرينة
 على ارادتها فلو ساع لاخراجها عن خيرة الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه ليرد
 بنفي العمل بدون النية نفي وجوده كذلك ليرد به نفي صحته لعدم الصحة فان اكثر
 الاعمال بدون النية يصح كما ان كل ما يوجب بدونها وحملها على العبادات يبطل
 الاحتجاج اذ غاية ما لزم منه ان لا يكون الوضوء بدون النية عبادة ونحن لا نأثر
 على ما استغن عنه عن قريب على انه بضيع التكلف في الصرف عن الظاهر وهو
 نفي الوجود لا نفي الصحة لان العمل الخارج عن النية ليس بعبادة فوجودها مشروط
 بالنية بل اراد به نفي اعتباره بدونها اعني اعتباره ديانة لا قضا لاننا نأمر بالظن
 والله يتولى السرائر فكانه قيل انما اعتبار الاعمال بعينه وبين الله تعالى بالنيات
 وذلك لان عمل الواحد بعينه يكون بنية حراما وبآخرى حلالا بل مندوبا أو
 واجبا كالاكل فوق الشبع فانه حرام بقصد الشبع والتلذذ ومباح بل مندوب
 بقصد ان لا يستحي الضيف للجائع والرمي الى مسلم تترس به الكفار فانه حرام بقصد
 قتل المسلم وفرض بقصد دفع مضرة الكفار اذا انحصر الطريق فيه فمن جبال الحديث
 على هذا المعنى ان لا يكون لعمل من الاعمال اي عمل كان وزن واعتبار عند الله تعالى
 الابنية خالصة وبذلك ينتهض حجة على اشتراط النية في عامة العبادات لا على

اشتراطها في صحة الاعمال والله اعلم بحقيقة الحال ودليلا على عدمه عليه السلام
 علم الاعمال في الوضوء ولم يذكر النية ولو كانت مما لا بد منها لما اهلها فان قلت اليس
 كل عارف باللغة يفهم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الالية ان المأمور به
 هو الغسل لاجل الصلوة لا الغسل مطلقا كما يفهم من قولك اذا اردت الدخول على
 الامير فتأهب ان المراد فتأهب له قلت بلى ولكن الكلام فيها هو مفتاح الصلوة
 لا في الوضوء المأمور به وبينهما فرق على ما بين في موضعه من كتب الاصول
 والفروع بغير ههنا شئ وهوان الظاهر من تصدير بيان فرض الوضوء وسننه
 بالالية المذكورة وترتيبه عليها ان يكون الكلام في الوضوء المأمور به وترتيب نص
 عليه اراد التخصيص من قبل الشارع كما هو المتبادر وذلك انه عليه السلام لما بين
 الترتيب المسنون بفعله حيث واظب عليه كان فعله ذلك نصا من قبيل السنة
 الفعلية لا التخصيص في اية الوضوء لانها خلز عن الدلالة عليه عندنا هل
 المشاجرة بيننا وبين المخالفين الآفة فان قلت اليس ذكره في النص المذكور
 قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل الترتيب في الوجود ولذلك لم يمسك المخالف
 به بل تمسك بحرف الفاء ورد عليه بانها داخلة في الجموع لا في غسل الوجه وحده
 ولا يخفى عليك ان مبنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفاء للترتيب بل
 الفصل ولم يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين القصد الى الصلوة
 والوضوء بعمل اخر ومن رام زيادة تفصيل في هذا المقام فليتنظم ما علقناه على
 الهداية في سلك المطالعة والولاء اي المولات بين افعال الوضوء بحيث يكون
 غسل المتأخر او مسحه قبل ان يجف المتقدم وهو فرض عندنا لك والدليل على
 سنية هذا الامر كلها مواظبة النبي عليه السكوا مع الترك في الجملة عند العمل
 او عند التعليم ومسحجه التيامن اي الابداء باليمين في غسل الاعضاء فان
 قلت قد واظب النبي عليه السكوا على التيامن فكان حقه ان يكون من السان قلت
 انما واظب عليه على سبيل العادة والمعتبر في السنية المواظبة على سبيل العبادة ومسح

الرقبة وناقضه ما خرج من السبيلين المراد ما اعتاد خروجه وان لم يخرج على وجه
 المعتاد لابد من التخصيص بالخارج المعتاد لخراجا للرجح الخارجة عن الذكر والقبيل
 من الحد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج
 لا على الوجه المعتاد او خلا للدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من البلة فيه
 فانهم هذا الاعتبار الدقيق فانه قد ذهب على كثير من الناظرين في هذا المقام
 او من غيره اي من غير احد السبيلين ففيه تنبيه على ان المصنف مقدر في قوله من السبيلين
 ولقطة او لتزويج المخرج لا لتزويج الخارج برشدك الى هذا عطف باقي التواضع بالواو
 ان كان اي الخارج من ذلك الغير نجسا بفتح الجيم وهو عين النجاسة سال اي تقوية
 نفسه لا بالعصر الى ما يظهر الى موضع يجبان يطهر في الوضوء والغسل الغسل
 او بالمسح عند عدم العذر الشرعي لابد من هذا التعميم حتى ينظم الموضع الذي سقط
 عنه حكم التطهير بعد راعاهم اختلفوا في الخارج من غير السبيلين فقال اصحابنا
 اذا خرج وسال عن راس الجرح نقض الوضوء وان لم يسل عنها لا ينقض وقال
 زفر ينقض كلما خرج سال او لم يسل وقال الشافعي لا ينقضه سال او لم يسل كذا
 في شرح الطحاوي وقوله وسال عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبيل
 ههنا السبيل عن راس المخرج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعتبر هو
 قوة السبيل اي يكون الخارج بحيث يتحقق فيه قوة ان يسيل بنفسه عن المخرج ان لم
 يمنع مانع سواء وجد السبيل بالفعل الى موضع يجب تطهيره او لم يوجد كما اذا سمحه
 كما خرج بحرقه ثم وثم فاذا نفر هذا فالنقض بصورة القصد غير وارد والقصد
 الى التقصص عنه بصرف قوله الى ما يظهر عن التعلق بقوله سال الى قوله خرج
 يغتسل بارد بل تصرف فاسد اذ لا ينقض الحد بما اذا عزر جانب العين فقال
 منه الدم الى الجانب الاخر فان التقدير المذكور بصد الحد على عليه مع ان الوضوء
 لا ينقض ذكر الزاهدي في شرح مختصر القدوري فلا ينقض دودة خرجت من جرح
 لانها ظاهرة وما عليها من البلة قليلة وانما قال من جرح لانها اذا خرجت من

الدبر والقبيل تنقض لما مر من ان البلة الخارجة معا منها تنقض وان كانت قليلة وسقط
 منه اي من الجرح هاتان المسئلتان مندرجتان تحت مفهوم قوله ناقضه ما خرج من السبيلين
 او غير ان كان نجسا وقد مر ان المفهوم مقدر في الرواية اتفاقا فحقهما عند الذكر ان ذكر
 ههنا مصدق باداء الفرج والقى رما رقيقا اي ما يما خرج بقوة نفسه لا بقوة الزنا
 ان احمره الزنا بان كان غالبا عليه او ساء ويا له لان اصفره وغيره مرة كالأطعام
 او ماء او علقا ان مدوا الفم وحده الصحيح على نص عليه في الجامع الصغير ان لا يمكنه الامساك
 الا بكلفة ومشقة لا بلهما اصله قليلا او كثيرا من ثقبها كان من الجرح او نازلا من البرص
 خلوا في ابويوسف في المرتبة ان كان مدوا الفم وهو يعتبر الاتحاد في المجلس ومحمد في السبب
 بجمع ما فاء قليلا قليلا اراد بالسبب الغشا فان كان نجسا واحدا بجمع عنده واكان في
 مجلس والآفة وعند أبي يوسف ان كان في مجلس واحد بجمع وان لم يكن نجسا واحدا ولا
 فلا وما ليس بحدث يعني لقلته ليس بحبس كبير للجيم وهو ما لا يكون طاهرا فلا ينقض
 بالجرح القائم والرافع الدائم وعن محمد في خبر رواية الاصول انه نجس ولا حجة عليه
 في قوله قل لا اجد فيها اوحي الى محرم الآية لان الاستثناء على ما ذكر في الكتاب
 وغيره من المحرم من الاطعمة التي حرموها الا من يطلق المحرم اما الفرق بين الدر مسائل
 وغيره بانه اذا سال عن راس الجرح علم انه دم انتقل من العروق الان وهو الدم النجس اذا
 لم يسل علم انه دم العضو فليس بذلك لان امر السبيل وعدمه كثيرا ما يدور على سعة
 المخرج وضيقه فلا يصح الاستدلال المذكور ونور متكي ذكر حكم المنكي فعلم منه حكم
 المضطج بالطريق الاولى الى ما اي مستندا الى شيء لو ازيل اي ذلك الشيء لسقط فالمراد
 من الانكاء هو الاستناد الى شيء لا ما قبله وضع الرأس على الركبتين او على اليدين
 لان النور على هذا الوجه ايضا لا ينقض الوضوء الا اذا وجد الاستناد الى شيء
 لو ازيل لسقط نص على ذلك في شرح الطحاوي والاعماء وهو مرض معروف والجنون
 على اي هيئة كانا والفرق بينهما ان العقل بالاعماء يصير مغلوبا والجنون يصير ملبوسا
 والسكر ليس بداخل في حد الاعماء لما عرفت انه مرض والسكر ليس مرضا وحده على ما حكاه

السنة الشهيدان لا يفر الرجل من المرأة وفهقهة بالغ عداكا أو سهوا نائما كما أريقطانا به عند
 عامة المتأخر احتياطا وحدها ان يسمعها نفسه وجيرانه وللشافعي خلاف في انقضاء الوضوء
 بالفهقهة في صلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود في اصلها سواء ركع وسجد او لم يركع
 ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود والمباشرة الفاحشة حدها ان يمتسا الفرج والالة
 منتشرة ومن زاد على هذا قيد تماس البدن من مجردين فقد جاز للمدخلة خلاف المحدث لا من المحدث
 والذكر خلاف للشافعي وفرض الغسل هو في اللغة اسم الماء الذي يغسل به وفي عرف الشريعة اسم
 للطهارة الكبرى على ما مر في أول الكتاب المضمضة والاستنشاق خصهما بالذكر اهتماما
 لموضع الخلاف فانهما سنتان عند الشافعي هذا الوجه بحسب النظر للملح وأما ما هو بحسب النظر
 الدقيق فهو ان في حدها قيدان زائدان على مطلق غسل الفم والانف على ما مر بيانه فلا يفتي
 عن ذكرهما قوله وغسل البدن ركن الغسل اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالة عليه من البدن
 من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كانت كبيرة لان الماء
 يطهر جميع البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره منه بلا حرج
 ولهذا ارجب المضمضة والاستنشاق في الغسل فانه لا يخرج في ايصال الماء الى داخل الفم و
 الانف وعدم وجوبهما في الوضوء لان الواجب هناك غسل الوجه ودخل الفم والانف
 خارجا عن هذه ويجب ايصال الماء الى داخل السرة وتحت القرمط وعلى المرأة غسل الفرج الخارج لعدم
 الملح وكذا الاثني يجب عليه ايصال الماء الى القلفة وقال بعضهم لا يجب وليس يصح
 اذا خرج فيه صريح بهذا كله في البدائع لادلكه خلافا للمالك وسنة
 ان يغسل يديه لم يغسل يديه كما قال غسل البدن
 عند بيان فرضه مع انه احصر لان الفرض يتم بمطلق الغسل
 ولو بدون صنفه بخلاف السنة اسقط قولهم وفرضه لان
 قوله وبزيت نجس بالفتح ان كان يعني على بدنه يعني
 عنه لان الفرج انما يغسل لاجل النجاسة

ذكره

ذكره في التين ثم يتوضأ اي يستعمل الماء في اعضاء الوضوء
 فالاستثناء بقوله لارجليه متصل ان كان في المستنقع انما قيل به
 لانه اذا لم يكن فيه لا يؤخذ الا انه يغسلها هناك ثم يفيض الماء
 على كل يد في الاضافة التوسعة يقال افاض عليه فوضعه ثلثا ثم يغسل
 رجليه وليس على المرأة نقص ظفيرة يافيه اشارة الى ان عدم الوجوب
 ههنا لان في النقص ثم حرجا فاذا كانت فتقته يجب ايصال الماء
 الى اثناء الشعر كما في اللحية لعدم الحرج وانما خص المرأة بالانكسار
 لان الاحوط في الرجل اذا كان مضمنا لشعره العمل بالوجوب ولا يلبسها
 اذا التبل اصلها هذا على الاصح وموجب انزال ميني انزال المني
 ناقض لطهارة كبرى وموجب لاخري بخلاف الحد الاصغر فانه
 ناقض لطهارة صغرى لا موجب لاخري ولذلك قال ثم وناقض
 دون موجب وعلم ان موجب الغسل الجنابة والانزال موجبها
 وهو انما يوجب الغسل بواسطتها وسياق ثقة هذا الكلام ونقف
 عند ذلك ثمرة هذا التوسط باذن الله تعالى ذي دق وشهوة
 نقضة السابق ولحاجة اللاحق شرطان بهذا القيد عندنا خلافا
 للشافعي عندنا لا تفصال فقط في قول ابي حنيفة ومحمد وعند المزوم
 ايضا في قول ابي يوسف فاذا انفصل عن مكانه بشهوة ولخذ راس
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بادرته ووجب الغسل عندهما
 لا عند وغيبه خشفة او قدرها اذا كان مقطوع الرأس في قبل
 او بهر شرط ان يكون المفصل به حيا وانما لم يذكر لانها ماسة
 من قوله غلى الفاعل والمفعول به فان الغسل انما يجب على الحيوان



٥٧

من قيد البلوغ وانما ترك اعتقاد علي ان يكون شرطاً في التكليف
 كلها معلوم في اصول هذا الفن ورؤية المستقظ للمتي والمذي
 وان لم يتذكر الاختلاف فان ما ظهر في صورة المتي يحتمل ان يكون
 منياراً بجراحة البدن او باصابة الهوى فيجب من وجهه ^{جواباً}
 في لا يجاب وفيه خلاف لابي يوسف وانقطاع الحيض والنفا
 لقوله تعالى ولا تقربوه من حقي يطهرن علي قراءة الشديدي والتحقيق
 ان سبب الوجوب هو الحدث الحكي الثابت بخروج الدم الا ان
 ايجابة الغسل مشروط بانقطاعه فلذلك سبب ايجابه اليه وهذا
 الحكي بمنزلة الجنابة الثابت بسبب الانزال او الادخال يفسح عن
 ذلك ما في الذخيرة من ان المسافرة اذا طهرت من الحيض فتيمة
 ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يقربها لكن لا يقربها لقران لانها
 تيمت فقد خرجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل
 فصلاً بمنزلة الجنب وبهذا يظهر في الفرق الذي ذكره من قال لما كان
 الانقطاع سبباً فاذا انقطع ثم اسلمت لا يلزمها الغسل اذ
 وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير قامة بالشرايع عندنا وفي
 اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلافنا اذا اجبت الكافة
 ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر
 فيكون جناباً بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فترقا فان مبنا
 علي ان لا يثبت لها بالحيض والنفا حدث حكي مستمر مثل الجنابة
 وقد عرفت حال ذلك المبني قوله وميت اسلمت لم يوجد سبب
 يرد عليه ان الحال كذلك فيما انتقض تيممها فان قيل يعود الحدث

لحدث ثم لا بد من القول به ههنا ايضا والتفرقة بينهما ولا شبهة
 في لا تبقى طاهرة بعد انتقض تيممها فالا جزم تكون محدثة اذ
 واسطة بينهما فثبت ان ههنا حدثاً حاكماً وراي الانقطاع فصل
 هذا التضع للمراد وانقطع الكلام والحمد لله الملك العلام لا وطى بهيمة
 بالافتراب وكذلك الميعة ذكر في الفتاوى الظهيرية ومن عطف
 علي ما قبله من حيث المعنى كانه قال فرض الغسل كذا ومن للجعة
اي لصلوته باعلي ما هو ظاهر الرواية والعديد والاحرام وعرفه
ههنا غسل اخر لا فرض ولا سنة بل واجب وهو غسل الميت ويجوز الوضوء
بماء السماء والارض كالطير والعين واما الثلج فاذا كان ذاتياً
يجوز به الوضوء لانه من جملة ماء السماء في قوله كالطير اشارة
ليذلك وان تضر بالكتل لم يقل بطول الكثرة لان المياه متفاوتة
بعضها يتغير بادي مدة وقيد بطول يؤذن تغير الحكم عند تغير
بسرعة واعلم انه اذا اتى الماء فان علم ان نشأ الجناسه لا يجوز
به الوضوء ولا يجوز حمام علي ان نشأ بطول الكثرة وغير احد
او صافه اي الطعم واللون والريح والتغير علي الحقيقة في الاول
دون الاخر فلا بد من الصير الي عموم المجاز وانما قال لحداوصا
احترازاً عن محل الخلاف في شيء طاهر كتراب والزعفران فانه القيل
بيان ان الحكم لا يختلف بكون الخلو من جنس الارض كالتراب
او شيئاً اخر كالزعفران وعاء جارٍ خلفوا في حد الجاري والذي
ليس في دركه حرج ما يذهب ببقته او ورق فيه نجس لم ير انه
اي طعمه اولونه او ريحه فان قلت هذا باطلاً فيتناول المربي

فان صور الزم لم يوافقها في
 اذا ذكر ان كان ماءً لم يكن
 من
 انما انقطع عنه ما في الحقيقة ومن تخلل
 من جوارحه من الغيرة الى
 في سكتة
 فان ان عام الا سيجان في شرب الطهارة والذخيرة
 بدو في الاول فانه كان من ان الطهارة والذخيرة
 ان لا يوافق في ان كان من ان الطهارة والذخيرة
 وقال الغيبة ان كان من ان الطهارة والذخيرة
 الحيد في ارضي من غير

صاحب الهداية حيث قال ان ذلك التقدير توسعة على الناس ولا بما
استعمل لقربة فالسبب اقامة القربة لانيتها لانها قد توجد ولا يقام
القربة فلا يتحقق الاستعمال او رفع حدث اعلم ان مبرنا الاختلافات
الاول في ان باي شيء يصير الماء مستعملا فعند الشيخين باخذ من
المذكورين وعند محمد بالاول فقط وعند زفر والشافعي بالثاني
فقط قال في البدائع هذا الاختلاف لم ينقل عنهم نساكن ما لهم
تدل عليه ثم قال لو اغتسل المحدث او توضأ للتبريد صار الماء
مستعملا عند الشيخين وزفر والشافعي لوجود ازالة الحدث خلا
فالمحمد لعدم اقامة القربة وهذا القول منه صريح في ان الشافعي
لا يقول باسقاط النية في ازالة الحدث نعم قال به في صحة
الوضوء الذي هو شرط الصلوة ومن لم يفرق بين المقيمين
قال ازالة الحدث لا يتحقق الا بنية القربة عند بناء على اشتراط
النية في الوضوء والاختلاف الثاني ان متى يصير مستعملا
ذكر كثير من الشايخ وهو قول سفيان الثوري انه لا يكون مستعملا
حقيقا يستقر في مكان ارضا كان او اناء او كف المستعمل ان صوليا
منه متغير فحققت الضرورة وفي الهداية الصحيح انه كما ان بالعضو
صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة
والا ضرورة بعك ولا يذهب عليك ان هذا التعليل فانيتهض على
اصل من قال انه طاهر غير مطهور كما ان التعليل الاول فانيتهض
على اصل من قال انه نجس والاختلاف الثالث في حكمه فعند ابي
حنيفة هو نجس نجاسة غليظة وعند ابي يوسف نجس نجاسة خفيفة

هذا هو
المراد من قوله
انما هو نجس نجاسة خفيفة

سماوي وناجح ما رواه ابنه
ابن النضر بن النضر
عن ابيه عن ابيه

وعند محمد طاهر غير مطهور عند اصحابنا ذكره في التحفة وغيره
وقال في الغاية وهو لخيار المحققين من شايخ ما وراء النهر
وقال الابطحائي وعليه الفتوي وفي البدائع ان الامة لم يفتوا
علي ان من كان في السفر ومعه ماء يكفي لوضوئه وهو يخاف
على نفسه العطش يجاله التيمم ولو بقي طاهرا بعد استعمال الماء
لانه يمكنه ان يتوضأ ويأخذ الغسالة في اثناء نظيف ويسكرها
للشرب ولقائل ان يقول الطهارة لا تستلزم جواز الشرب كما انها
لا تستلزم جواز الاكل على ما ياتي عن قريب فيحتمل ان يكون الماء
المستعمل طاهرا ومع ذلك لا يجوز شربه فلا يتم الممازفة القائلة
ولو بقي طاهرا ه وسياقي وجه اخر في دفع ما ذكره باذن الله تعالى
وكل اهاب دبغ فقد طهر الا انها اسم الجلد غير مدبوغ والذبابة
ازالة النتن والرطوبة بالنجاسة من الجلد لا جلد الخنزير قد
جلد الخنزير بتحقيق الا انه في تمام لاهاته وفي ظاهر الرواية ان
جلد الخنزير لا يندبغ ذكره في المبسوط لانه يندبغ ولا يطهر
فان قلت فلي هذا بشكل الاستثناء المذكور لان المفهوم منه
انه يندبغ لكنه لا يطهر قلت الاستثناء من جهة المعنى فانه قال
كل اهاب يطهر بالذبابة الا جلد الخنزير والادبي استثناءه مع
الخنزير يدل على انه لا يطهر وليس كذلك فانه اذا دبغ يطهر ذكره
في الغاية ولكن لا يجوز به الانتفاع كما بر اجزاء قال شيخ الاسلام
في المبسوط واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية
يطهر بالذبابة وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب

وحيث ان
المراد من قوله

فالحصر المذكور على خلاف الظاهر وما ظهر جله بالدباغة
طهر بالذكوة هي عبارة عن الذبح الشرعي واسترطاه له ومحلّه
وذكر التسمية تحفيظاً وتقديراً وكذا الحمد وان لم يؤكل والأفلا
أي ما لا يظهر جله بالدبغ لا يظهر بالذكوة لأجله ولا لجمه
وشعر الميتة أراد بها غير المختزير لأنه يبيح لجزائه نجس العين
وعظمها وعصبها أكتفى بذكرها عن ذكر القرن والحافر وشعر
الإنسان وعظمه طاهر فيجوز صلوة من أعادته إلى الله وإن
جاءه قدر الدرهم فلهذه المسئلة بالذبح مع انقضاء ما بين
وعظمه طاهر لخلافه فيه فإنه لا يجوز الصلوة به إذا كان
أكثر من قدر الدرهم **فصل** بئر فيها نجس وحيوان لم يزل
أومات فيها حيوان إذا قاتل لوتة فيها منتح ومفتح كل من
الانتفاخ والتفح قد ينفع عن الآخر فلذلك ذكرهما معا وكلب
أوشاه وأدي ميت قيد الموت للثلاثة وتأخير الأدي لنكتة
نبهت عليها يتخرج كل ماؤها الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يقدر
الترج قبل إخراجها ولا بد منه وإنما لم يفرج به لحالة على الدلالة
أن أمكن ولا فقد ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في التقدير
بقول رجلين لهما بصاً وفي نحوهما أودجاجة مات فيها
أربعون إلى ستين ترج الأربعين بطريق الأيسر واليسين بطريق
الاستجاب وفي نحو فارة أو عصفور عشرون إلى ثلاثين والمعتبر
الدوا الوسط وهو الذي يسع فيه صاع وهو ثمانية أراطا وغيره
أكبر كان أو أصغر احتسب به لأن العبرة بالمقادير الصور صرح به

مكره

ما لا يرد

به في الجامع الصغير وينجس البئر من وقت الوقوع إن علم ذلك
والأفندي يوم وليلة إن لم ينتفع ومنه ثلثة أيام ولياليها إن
انتفع وقاله من وجد السور لأدي التحال شرباً للحزب والنفس
وكل ما كوله طاهر ولا كلب والمختزير خلافاً للمالك وسباع البهايم
نجس للهرة والدجاجة للحلابة وهي التي يصل منقارها إلى تحت
رجليها وسباع الطيور وسواكن اليوم مكره وللحمار والبغل
مشكوك قيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وقيل فيهما
جميعاً يتوضأ به ويتيمم إن عدم غيره والعرق كالسور لم
يقول معتبر بالسور لأن موجب تعليمهم القائل لأن السور
مخطوط باللعاب وحكمه لللعاب والعرق واحد لأن كليهما
متولد من اللحم اعتبار السور بالعرق كما لا يخفى وإن عدم النبيذ
التم قال أبو حنيفة بالوضوء فقط وأبو يوسف بالتيمم لحب
ومحذبهما وروي نوح رجوع أبي حنيفة إلى قوله لي يوسف
ذكر في المبسوط أن السكر منه لا يجوز الوضوء به لأنه حرام
باب التيمم هو لغة القصد وشرعاً طهارة حاصله باستعمال
الصعيد الطاهر في عضو من مخصوصين على قصد مخصوص
والمراد من الاستعمال ما يعجز عن التكبير فيوجد في التيمم بالحجر الملس
هو مبتدأ خبره ضمة مع ما عطف عليه تحت وجب وجايب
ونفسه عجز واصل المعاني عن ما يكفي لطهارته فلو كان
للجنته يكفي للوضوء لا للغسل يتم ولا يجب عليه الوضوء خلافاً
للشيخ البعد ميل ولم يرد كرجاء البعد في ظاهر الرواية وروي

في السور

في رد المحتار

ما لا يرد

من غير انه قد مر بالميل ثلث الفسخ وقال الحسن بن زيادة من
تلقا نفسه ان كان المأما كما يعتبر ميلين وان كان عنة ويرتقب
ميل واحد كذلك في البدائع او لم ينسول خوف ازدياده او طوله
باستعمال المأما والتحرك ولا يشترط خوف التلف خلاف الشافعي
او لم يقدر على استعماله بنفسه ولم يجد من يوضيه فان وجد
من يوضيه على ظاهر المذهب يتيمم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة
انه يتيمم وعندهما لا يتيمم او برد ان استعمل بضره وقال لا يجوز
في المضر خوف البرد ثم ان رخصة التيمم سبيل البرد ثابتة للحدث
ايضا عندنا بحقيقة علي ما ذكر السرخسي واما علي ما ذكر الحلواني
فلا رخصة له بذلك السبيل بالاجماع وفي الخاق العتيق ما قاله
الحلواني او عدو ويجب ان يعلم ان المانع من الوضوء اذا كان
من جهة العبا كسير يمنعه الكفار من الوضوء ومحبى في الجهن
والذي قيل له ان توضحا قلت يجوز له التيمم كمن اذا زال
المانع يعيد الصلوة او عطش عطش رفيقه كعطشه وكما عطش
دوابه وطلبه وذلك اطلاق العطش فان قلت ليس بكنه ان يتوضا
ويأخذ العطش في الماء لدوابه وطلبه قلت في لا يتحقق خوف عطش
دوابه وكلاهما على ذلك التقدير فتقدير الخوف المذكور
متضمن لتخدير حفظ الغلة بعدم الاناء ومن مخرج الجوا
عما نقلناه عن صاحب البدائع فيما سبق فتذكر او عدم الة او خوف
فوت صلوة العيد في الابتداء هذا بالاتفاق وبعد شروع
متوضا والحدث اي شرع فيها متوضا ثم سبقه الحدث وخاف انه

يسر
يسر

ثم انما عبادته في
الوقت الذي ذكره
فانما هو في وقت
عبادة الرب

انه ان توضا يفوته الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء خلافا لها
واما قال متوضا ليعلم الحكم فيما اذا كان الشروع فيما بطريق الله
او صلوة الجنازة لغیر الولي هذا على رواية الحسن قال في الهداية
وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا قال شمس الائمة
هو الصحيح لانفوت الجمعة والوقت لانها تقوت الي بدل واما
قال علي وقف ما في الهداية والوقت دون الوقتية لانها لا تقوت
ضربة تيمم وجهه يمسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه شيء فيمسح
الوتره التي بين المخزن ولا يجوز المسح باقل من ثلث اصابع كمن مسح
ولخفين وضربة ليدية مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب عندنا
ولما اشرعنا في الضرب على عبارة الوضع لكونها عثرة والافري
بضربة لا زبانا مما قد نبت في بعض روايات الاصول على ان
الوضع كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد في التيمم
منها كيف وقد ذكر في كتاب الصلوة لو كسر دارا او هدم حائطا
او كال حنطة فاضا وجهه وذراعيه لم يجزه ذلك من التيمم
حتى يترده عليه ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بينها
غبار فيمتاع في ضربة ثالثة لتحليلها ذكره في الزخيرة وفيه نظر
لان العثرة في السج لا لاصابة الغبار وموجب ذلك ان يجمع
ما بين الاصابع على كل طاهر من جنس الارض فلا يجوز على كان فيه
نجاسة وقد زال اشرها مع انه يجوز الصلوة فيه في ظاهر الرواية
لانه لا يمسح اجزاء النجاسة وهي وان قلت تنافي وصف الطيب
ولا تمنع جواز الصلوة وفي رواية ابي كاسر يجوز لاستحالتها

ارضاً ذكره في البدائع كالتراب والرمل والحجر خلافاً لابي يوسف
في الحجر والشاقي في الرمل ايضا ولو لم ينفع خلافاً لمحمد وعليه
اي على النفع مع قدرته على الصيد خلافاً لابي يوسف والقائمين
الفارق بين جنس الارض وغيره ان كل ما يحترق بالنار فيصير ماداً
كالشجر والخشب او ينطبع ويلين كالحديد والفضة والذهب
والزجاج ونحوها فليس من جنس الارض في النجاسة بنية خلافاً
لغيره طهارة او نية عبادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة
فيلحق بتميم كافر لا وضوءه وقال زفر عوز تيممها ايضا لان النية
ليست بفرض عندك فيعتبر تيممه وهي فرض عندهم ولا نية الكافر
فيلحق تيممه وعن ابي يوسف انه اذا نوي به الاسلام صح ويصلي به
اذا اسلم لانه من اهل الاسلام فيصح تيممه له بخلاف اذا نوي
الصلوة لانه ليس من اهلها ولا يشترط نية التيمم للحدوث والنجاسة
هو الصحيح من المذهب ثم اعتبر في التيمم في الصلوة بنية الطهارة
او نية عبادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة خلافاً لابي يوسف
فان شرط صحة التيمم في حق جواز الصلوة عنده ان ينو وقتاً
مقصوداً سواء صح بدون الطهارة كالاسلام او لم تصح كالصلوة
فان تيمم لصلوة الجنازة او سجدة التاروة يجوز اداء المكتوبات
بذلك التيمم بالاتفاق وان تيمم لمس المصحف ودخول المسجد لا يصح
به الصلوة لكن يحل له لمس المصحف ودخول المسجد بالاتفاق
ويصلي به ما شاء من نفل وفرض خلافاً للشافعي ويصح اي التيمم
للوقتية قبل الوقت خلافاً للشافعي لا خلاف في صحة التيمم قبل دخول

صدر الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

دخول وقت الصلوة حتى يصح التيمم لصلوة صحيحة النهار بالاتفاق
انما الخلاف في انه يصح اداء الوقتية بذلك التيمم او لا ومدار
هذا الخلاف وما قبله على ان التيمم خلف مطلق حال عدمه
عندنا فيجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها عند عدم الماء عنده
خلف ضروري ولا ضرورة قبل الوقت فلا يجوز ولا تأثير في
ذلك للخلاف في الواقع بين اصحابنا في ان البدلية بين التراب والماء
كما قالوا بين التيمم والوضوء عند الماء كما قال محمد انما تأثيره
في صحة امامة التيمم المتوضي وقبل طلبه من رفيق له ماء
لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير خلافاً لما فانهما قال لا يصح قبله
لانه مبذول عاقبة وكان الغالب لا يعطى هذا على وفق ما في
الهداية والايضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر محمد مع
ابي حنيفة وفي الذخيرة عن الحصاة انه لا خلاف فان قوله فيما اذا
غلب على ظنه منعه اياه وقوله ما عند غلبة الظن بعد المنع وقا
في المبسوط يجب الطلب الا على قول الحسن بن زياد في البدائع
في السفر من اعز الاشياء فلم يكن مبذولاً عادة وصح بعد الطلب
والمنع بالاختلاف حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينقض تيممه
الا ان فلا يعيد ما قد صلى به وينقضه ناقض الوضوء وقد روي
على امرؤ والتميم عند القدرة على الماء ليس من قبيل الانتقاض
حقيقة بل من قبيل الانتهاء قالوا المراد به ظهور الحدث السابق
عند القدرة على الماء لان القدرة في الحقيقة غير ناقضة ان
ليست بخروج جنس حقيقة ولا حكماً ولكن انتهت طهارة التراب

عندما لم يجعل طرورا الا الى وجود الماء فاذا وجد بقي محدثا
 بالحديث السابق كاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده
 كعدمه فالان يقضى بتميمه خلافا للشافعي فانه يقول يغسل بقدر
 ذلك ثم يتمم والقدر المعتبر هو هنا ما ثبت اذا لم يجب صرفه
 الى جهة اصغر فلو كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرفه الى النجاسة
 ويتمم لا رده خلافا فالزفر ويظهر الخلاف في جواز الصلوة
 بعد الاساءة فان قلت هذا القول من زفر يقتضي ان النية في التيمم
 واجب عند قلت يجوز انه تكلم فيه على قول من يرى فيه وجوب
 النية كما تكلم في حنيفه في المزارعة على قولها وان كان لا يرى
 جوازها ونوب لرأيه تاخير الوقتية الى اخره ليؤدبها بالكل
 الطهارتين ولا يجب عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول
 حكمه بالشكر ويجب طلبه قدم غلوة وهي ريمه لهم وقد ثبتا
 ذراع الى اربع مائة لوطنه قريبا والا فلا قال الشافعي يجب عند توجهه
 ولا يجوز التيمم حتى يطلبه ولو نسيه في رحله الرجل في الغالب
 يكون للمسافر اكتفي به عنه ثم لم يعتبر عدم كونه في العمران ساफرا
 كان او غير مسافر ولذلك اتي في الجامع الصغير بلفظ الرجل
 بدل المسافر وصرح بذلك فخر الاسلام في شرحه وانما شرط
 النسيان دون عدم العلم لانه اذا لم يعلم به لا يعيد عند ابي
 يوسف ايضا على الاصح وصلي ميتما ثم ذكره لم يعيد الا عند ابي
 يوسف الذكر في الوقت وبعد سؤله ذكره في الهداية **باب السج على**
الحصى جاز بالسنة انما قال جاز لان ثبوتها على وجه التحير لا على

لرؤية
 لبرؤية

لا على وجه الايجاب وقد ورد فيه حكاية فعله عم ورواية قوله
 ولذلك قال بالسنة الى ان نص الكتاب ساكت عنه ردا على من
 زعم ان قراءة الجرح ارجحكم قد دل عليه لان قوله تعالى الى الكعبين
 يدفعه ضرورة ان مسح الحصى غير مغيثا ولما انتهرت السنة الواردة
 في هذا الباب جاز بها الزيادة على نص الكتاب للمحدود من عليه
 الغسل جنبا كان او حائضا او نساء فمن خفيه وهو على وضوء
 ثم لجنب في مدة المسح ينزع خفيه ويغسل ان توضع وليس له
 ان يمسح عليها وفرضه قدر اصابع اليد يعني من كل رجل على حد
 حتى لو مسح على احدي رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى
 مقدار خمس اصابع لا يجزيه وانما اعتبر اصابع اليد لانها آلة المسح
 وكفى ثلثها لان الاكثر يقوم مقام الكل وانما قلنا اذ لا يمنع عن
 الزيادة وما قيل ان ما زاد على مقدار ثلث اصابع اغلوه وبلد
 مستعمل فان اعتبار له لان الزيادة اذا كانت باصبع اخري لا يلزم
 المحذور المذكور وقال الكرخي يعتبر اصابع الرجل كما في الخرق
 والاول اصبع وزيادة لفظ قدر لا اشارة الى انه لو مسح باصبع
 واحدة ثلث مرات واخذ في مرة ماء جاز وكذا لو مسح بالابهام
 والمسيحة منفرجتين يضعهما بين مع ما بينهما من الكف على الخف
 جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخري ذكره في الكافية وكذا الوشي
 في خشيته مبتل بالمطر وصاب موضع المسح مادام مطر قدر ثلث
 اصابع جاز للحصول المقصود فان النية ليست بفرض فيه على
 ظاهر حفيه سواء كان طولا او عرضا وقيد للظاهر للاحتراز

١٤
 اشارة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في الحنفية انما هو الجوارح

من الباطن والعقب والجوانب واما الساق فخرج عن حد الخف
الشرعي وجرم وقية الجرم فوق معرب غرموك وحوما يلبس
فوق الخف وقاية له من الوحل والنجاسة فان كان من اديم
او نحوه جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين او فوق الخفين
وللشافعي خلاف فيما لبسها فوق الخفين وان كانا من كرباس
او نحوه فان لبسها منفردين او فوق الخفين لا يجوز وكذا ان
لبسها على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح الي الخفين ثم
اذا كان من نحو اديمه وقد لبسها فوق الخفين فان لبسها بعد
لحدث او بعد ما لحدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرمين
وان لبسها قبل الحدث ومسح عليها ثم نزعها دون الخفين اعاد
المسح على الخفين بخلاف ما اذا مسح على خف ذي طاقين فنزع
احدا لطاقين فانه لا يعيد المسح على الطاق الاخر وان نزع
احد الجرمين مسح على الخف واعاد المسح على الجرمين الاخرين
ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر مسح على الخف ولا يعيد المسح
على الجرمين الاخرين عن ابي يوسف انه يمنع الجرمين الاخرين
على الخفين او جواربيه المجلدين او منعطين المجلد هو الذي وضع
المجلد على اعدائه واسفله والنعل هو الذي وضع المجلد على اسفله
كالنعل المقدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يكون الكعب
او خفين الشنخين ما يقوم على الساق من غير شدة ولا يسقط
ولا يشترط ذكره في النكاحية هذا اي جواز المسح على الشنخين بمجرد
عن الجلاء والنعل عندهما ويروي رجوعه الي قولهما وبه يفتي

ما هنا ظاهرا وهو انما هو الجوارح والرواية في النكاحية هي انما هي الجوارح والرواية في النكاحية هي انما هي الجوارح

يفتي وقال الشافعي يجوز المسح على الجوارح وان كانت منعلة
الا اذا كانت مجلدة الي الكعبين ذكره في التحفة ملبوسين على وضوء
لم يقل على ظهر لانه يشمل التيمم ولا عبرة له في هذا الباب
قال في التقيس لو تيمم ولبس الخفين ثم لحدث وهو لجد
للماء لا مسح لان التيمم ليس بطهارة كاملة من كل وجه تام احتراز
عن وضوء غير مسح بان بقي من اعضائه لمعة لم يصبها الماء
لو لحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وقت الخشبة اشارة
الي ان التمام وقت اللبس ليس بشرط خلافه للشافعي فلو غسل لخطه
ولبس خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث جاز له ان يمسح عليه
عند الوجود التمام عند الحدث وكذا لو لبس خفيه تحت خاف
الماء حتى دخل الماء في خفيه وانتقل رجلاه ثم اتم الوضوء
ثم لحدث جاز له ايضا المسح على الخفين وعند الشافعي لا يجوز
لو لحدثها ان يمسح وبما قرأناه تبين ان قوله ملبوسين احسن من
قولهم اذا لبسها لان المتبادر منه ان يكون حدث اللبس
حالة الطهارة وانما قلنا انه احسن لان قولهم ايضا صحيح
لان اللبس كما يطلق على ابتدائه كذلك يطلق على دوامه بناء على
ان للدوام فيما يستدام حكم الابتداء ولما هنا بحث بالدوام
عليه في يمينه لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس لا على عامه وقلناه
وبرقع وقفازين القفا زشي يلبسه الناس في ايديهم حفظا
لها ومنه الجلاء الذي يلبسه الصيادون ويمكن الجوارح عليه
وسنة عندها واما عند الشافعي فالسنة للجمع بين المسح على

في الحنفية انما هو الجوارح

ذكر صاحب الهدى الطهارة بدل الوضوء الا انه قد اختلف في ذلك

من هنا ظاهرا وهو انما هو الجوارح والرواية في النكاحية هي انما هي الجوارح

ما هنا ظاهرا وهو انما هو الجوارح والرواية في النكاحية هي انما هي الجوارح

ظاهر الخف واسغله ذكر في الخفة ان يبدى من الاصابع ويخرج
بكلتا يديه الى الساماروي عن مغيرة بن شعبه رضي الله عنه
ان النبي لم توضع يده اليمنى على خفه الا يمن ويده اليسرى
على خفه الا يسر ومدة من من الاصابع الى علاتها سبعة وثلاثون
وكذا انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر
خفيه ذكر في الخفة خطوط في عبارة الخطوط اشار الى انها
بالاصابع منفردة لا بالكف ولا بها مضمومة ومدة للقيم يوما
وليلة ولما فرغ من ثلثة ايام ولياليها من وقت الحجة لان الخفة هي
ما ناعا ويعتبر من وقت المنح فالان ما قبله طهارة الفصل الاطراف الملح
فلا يعتبر ويتم منها سفر ما يحسب سافر قبل تمام يوم وليلة لانه حكم
متعلق بالوقت فيعتبر اخره كالصاوق وقيل ما ذكر بمفهومه
وهو معتبر في الروايات اتفاقا على انه لا يتم مدة السفر ما يحسب سافر
بعد تمام يوم وليلة ويتم اي يتم مدة الاقامة ان اقام قبلها
دته بمفهومه على انه ينزع ان اقام بعدها فالصور اربع حكمها
منها المذكور بطريق المفهوم فافهم وينقضه ناقض الوضوء لانه
بدل عن الغسل وينقضه ناقض الاصل ويبطل ينزع الخف سائر الخف
السابق الى القدم ومضاهيها تبين انه ليس بناقض في استدلاله بالنقض
فقد تجوز وفي توحيد الخفا اشار الى ان نزع احدها كاف في بطلان
المنح وذلك لانه اذا نزع احدها يجب غسل احدي الرجلين ويجب
غسل الاخرى ايضا لعدم صحة الجمع بين الغسل والمنح فيما يكون وضوء
واحد وجده اي حده النزع الذي يبطل عنده المنح خروج اكثر القدم

انما هو ان يذكر الخطوط في اصابعه
فقد ذكرنا في كتابنا في النجاسة
انما هو ان يذكر الخطوط في اصابعه
فقد ذكرنا في كتابنا في النجاسة

انما هو ان يذكر الخطوط في اصابعه
فقد ذكرنا في كتابنا في النجاسة

انما هو ان يذكر الخطوط في اصابعه
فقد ذكرنا في كتابنا في النجاسة

اكثر القدم الى الساق فان الساق على ما نهى عليه فيما سبق خارج
عن حد الخف المعتبر في هذا الباب بخروج القدم اليه خروج
عن الخف ثم ان لاكثرها حكمها هو قال في التبيين يثبت حكم النزع
بخروج اكثر القدم الى ساق الخف في الصحيح وهو الروي عن ابي
يوسف لان لاكثرها حكمها هو وعن ابي حنيفة انه ان خرج العقب
او اكثرها بطل المنح ومن محمد انه ان بقي من الخف في القدم قد رما
يجوز المنح عليه لا ينقض ولا ينقض وقال بعض المشايخ ان
الشيء لا ينقض ولا ينقض ومضى اليه الاجابة لا يثبت التوقيت
على التوقيت فبعد احدها على التوقيت اي على من كان على وضوء
غسل رجله فقط تفرج على كونه النزع والمضي المذكورين مما يبطل
عنده المنح يعني لما بطل المنح عندهما حل الحدث السابق قدمه وغسل
سائر اعضاء الوضوء عن ذلك الحدث فلا يجب عليه الاغسلها
لان الغاية هو الموالاة وهي ليست بشرط عندنا ويغني عنه خرق يده
منه في عبارة يده وقامه الى صفة الحرق المانع وهي ان يكون متقيا
بظهرها تحته ان يكون منضمها لكن ينفرج عند المشي يظهرها تحته وتكون
تلك الاشارة انه اذا كان منضمها لا ينفرج لصلايته فلا يظهرها تحته
عند المشي لا يمنع وان كان اكثر من ثلث اصابع فهو الروي عن ابي
قدر ثلث اصابع الرجل خلافا لما لاك فان الحرق قليلة وكثيرة لا يمنع
عنده بعد ان يطلق عليه اسم الخف اصغرها هذا اذا انكشف موضع
غير موضع الاصابع واما اذا انكشف الاصابع نفسها يعتبر ان ينكشف
الثان في ايها كانت ولا يعتبر الا صغرها لان كل اصابع اصل نفسها فلا

بغير ما حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وما قد ثلثت انما من لغيرها
يجوز المسح كذا في التبيين لا ما دونه هذا جواب الاستحالة والقياس ان يكون
اليس انما كالكثير وهو قول زفر والشافعي ويجمع خروج خوف
لا خفين الخرق الذي يجمع اقله ما يدخل فيه المثلث وما دونه لا يعتبر
اذا قاله بموضع الخنزير المتبر في الكعب وما تحته لما مر ان ما فوقه
خارج عن حد الخف المتبر في المسح ويجوز على جينة الحديث والجب
ولجينة في العيدان التي تحببها العظام والمراد من الجواز الشريعة
وهي في الجملة فلا ينافي الوجوب قال في الحقايق ترك المسح
على الجباير والمسح لا يضره لم يجرعها وقبل هو بالاجماع والظاهر
انه قولها والخلاف في المجرع في المكسور يجب بالاتفاق وذكر
في العيون ان الفتوى على قولها الحياطا وفي شرح الطحاوي
والزيادات ان المسح على الجباير ليس بفرض عندنا في حقيقته وفي تجريد
القدوري الصحيح من مذهبي حقيقته ان المسح على الجباير ليس بفرض
وقال في العناية والعصيان وجب عندك وليس بفرض حتى يجوز
صلوته بدونه قال صاحب الهداية في مختارات النوازل وانما
يجوز المسح عليها اذا كان الماء يضر بالرجلة اذا غسلها فاذا اضر به
على الرجلة وان اضر به على الجبيرة سواء على وضوء او على غير وضوء
وان اضر المسح على الجبيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع الفم
والزيادة على موضع الرجلة تبع لها وفي النخيرة كان القاضو الامام
ابي علي النسي لا يجيز المسح من اصابة المفتصد ويجيز المسح على خرقه
المفتصد وذكر الامام القاضو الدين ان كان الفتصد في موضع يمكنه

في الجبيرة
فصل في
الجبيرة

يكذا ان يشك بنفسه من اعانة احده لا يجوز المسح على العصابة وان كان
في موضع لا يمكنه يجوز المسح على العصابة وعامة المشايخ على جواز
المسح على اصابة الفتصد وفي هداية الناطقي اذا كان حل الجباير
يضر بالرجلة وتحت العصابة موضع لا جرح فيه لم يكن عليه ان
يحل الجباير وليس عليه ان يغسل ما تحت العصابة في غير موضع الرجلة
وان كان حل العصابة لا يضر بالرجلة ولكن نزع العصابة عن مو
ضع الرجلة باضر بالرجلة فان عليه ان يحلها ويغسل ما تحتها الي
ان يبلغ موضع يضر بالرجلة ثم يشد العصابة ويمسح على موضع
الرجلة وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على الجباير وفي الذخيرة
ان عند ذكر استيعاب العصابة في المسح وفيه لخلاف المشايخ وفي تجريد
نقلنا عن مبسوط شيخ الاسلام اذا مسح على بعض الجباير لم يجز له املا
لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه ان مسح
على اكثر اجزاء وان مسح على النصف وما دونه لا يجزيه وبه يفتي ولا
يظهر السقوط الا من برء اذا سقطت الجبيرة لا من برء لا يلزمه الغسل
اصلا وان كان عن برء يلزمه غسل ذلك الموضع خاصة ذكر في الذخيرة
واما إعادة المسح على الجبيرة اذا بدلتها فلا يجب الا انها الحسن ذكر في مختار
رئت النوازل اعلم ان المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف من وجوه
احدها ان الجبيرة لا يشترط شدة ما على وضوء بخلاف الخف وثانيها
ان مسح الجبيرة غير موقت بخلاف الخف وثالثها ان الجبيرة اذا سقطت
عن غير برء لا ينتقض المسح بخلاف الخف ورابعها انها اذا سقطت
عن برء لا يجب عليه الا غسل ذلك الموضع اذا كان وضوء بخلاف الخف

منه في الايام الثلاثة
منه في الايام الثلاثة
منه في الايام الثلاثة

منه في الايام الثلاثة
منه في الايام الثلاثة
منه في الايام الثلاثة

حيث يجب عليه غسل الاخرى وغسلها ان الجيرة يتوي فيها
المحدث ولجب بخلاف الخف ومن ههنا التفرع وجما صابة المص
حيث سقط قيد محدث عند ذكر جواز المص على الجيرة **باب الحيض**
الدماء المختصة بالنساء ثلاثة حيض واستحاضة ونفاس وانما خص
الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في هذا الباب هو دم ينفضه رحم
بالغة ولا يبلوغ قبل تسع سنين ^{لا عن} داء اختار بقاء الرحم عن الراف
والدماء الخارجة من المجراحت ودم الاستحاضة فانها دم عرق لادم
رحم وبقيد البلوغ عن دم تراه الصغيرة فان عدم كونه من الرحم
غير معلوم وبقيد لا من داء عما ينفضه الرحم لمرض ومنه دم النفاس
فان النفاس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر تبرعات النفس بالثلث
وانما قال لا عن داء ولم يقل لاداء بها لان العبرة بعدم كون نقض الدم
من داء لا بساقتها عنه لان كونها مريضة سواء كانت لاداء في رحمها
او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من رحمها حيضا اذا لم يكن
نقضا اياه بسبب الداء ثم الاصح ان الحيض موقت الحيض لا يابس واكثر
الشايخ قدروه بستين سنة ومشايج بخارا وخوار زم نجس ونجس
فما رايه بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار انها ان ركن
دما قويا كالا سود والاحمر الباقي كان حيضا ويبطل الاعتداد بالآخر
قبل التمام وبعد وان رأت صفرة وخضرة وتربية فهي استحاضة وقل
ثلاثة ايام وثلاثة ليال هذا نص في ظاهر الرواية واما قولهم ولياليها
فيمكن تطبيقه على ما روي الحسن عن ابي حنيفة ايضا وهو ان ثلاثة
ايام وما يتخللها من الليالي وهو ليك ان قال الناطقي في الاجناس ان

ان النفاس من دم جوارح
على الجيرة الجيرة فانها
من الدم المختص بالنساء
فان النفاس من دم جوارح
فان النفاس من دم جوارح

ان النفاس من دم جوارح
على الجيرة الجيرة فانها
من الدم المختص بالنساء
فان النفاس من دم جوارح
فان النفاس من دم جوارح

اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها وهو مذكور في الاصل ولكن معناه
ليالي تقع في مضي هذه الايام ولا يراد به ثلث ليال مقدرة بها
كالايام حتى لو رأت عند طلوع الفجر يوم التبت وانقطع عند غروب
الشمس يوم الاثنين فهذه ثلاثة ايام ولياليها ويكون حيضا وفي
التحسين هذا رواية عن ابي يوسف ما على ظاهر الرواية اقل الحيض ثلاثة
ايام وثلاثة ليال وفي النهاية ^{عن ابي يوسف} وعن ابي يوسف انه يومان واكثر الثلاثة
وعند الشافعي يوم وليلة واكثر عشرة وعند الشافعي خمسة عشر ومبدا
الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المرأة لها
فرجان دخل وهو بمنزلة الدبر وخارج وهو بمنزلة الاليتين
فاذا وضعت الكرسيف في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه
كان حدثا وحيضا ونفاسا وان لم ينفذ الى الخارج لوجود
الظهور وان وضعت في الفرج الداخل فابتل منه الجانب الدا
ان كان عاليا على صرف الفرج او محاذيا له فهو حدث وحيض
ونفاس وان كان مستقيما فلا حيض ينفضه البلة الى الخارج لعدم
الظهور وان سقط الكرسيف فهو حدث وحيض ونفاس
لوجود الخروج والظهور بين دمين في مدته يعني ان الظهور
التخلل بين دمين والدمان في مدة الحيض يكون حيضا ولو
خرج احد الدمين عن مدة الحيض بان رأت يوما ما وتقه
ظهورا ويوماد ما مثالا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يجر
في مدة الحيض ويجزه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس
بشرط الجماعا فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكوة

فان النفاس من دم جوارح
على الجيرة الجيرة فانها
من الدم المختص بالنساء
فان النفاس من دم جوارح
فان النفاس من دم جوارح

ولا يتدي الحيض بالطهر ولا يحنم به على هذه الرواية وهي
رواية محمد بن ابي حنيفة وكذا النفاس على هذا الاعتبار وما
رائت من لون فيها اي في المدة سوى البياض حيض اعلم ان اللون
الحيض هي الحرة والسواد فهما حيضا اجماعا وكذا الصفرة
المتبعة في الاصح والصفرة والحضرة الضعيفة والكثرة والثرة
عندنا والفرق بينهما ان الكثرة تضرب الى البياض والترية
الى السواد وانما قدم مسألة الطهر المتحلل على اللون الحيض لانهما
متعلقة بمدة الحيض فالحقها بها ثم ذكر الالوان ثم بعد ذلك
شرع في احكام الحيض فقال يمنع الصوم والصلوة ويقضي
هو لا يبي بناء على ان الحيض يمنع وجوبها وضمة ادايتها ويمنع
صحة ادايته دون وجوبه فيجب تضاوة اذا طهرت دون قضائها
ثم المعتبر عندنا اخر الوقت فاذا حاضت في اخر الوقت سقطت
وان طهرت فيه وجبت وان كانت طهارتها العشرة وجبت الصلوة
وان كان الباقي من الوقت لا يسع الا قدر التحريم وان كانت
لاقل منها وذلك عادتها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع
والتحريم وجب والا فلا لان مدة الاغتسال من الحيض
واربعون في النفاس بمنزلة العشرة في الحيض ودخول المسجد
لم يقل والطواف لان الحيض لا يمنع الطواف على ما ياتي في
كتاب الحج نعم يجب عليه التحرز عن الطواف في الحيض وهي من
مسائل الحج يذكر في موضعها واستمتاع ما تحت الازار وعن محمد
يتقي شعار الدم اي موضع الفرج فقط ولا يقر اي القران سواء

في الحيض
في النفاس

سواء كان اية او مادونها في رواية الكرخي وهو المختار وفي رواية
الطحاوي يحل ما دون الاية هذا اذا قرأته على قصد التلاوة واما
اذا قرأته على قصد الذكر والثناء فلا بد من بالاتفاق كبح ونفث
بخلاف المحدث متعلق بقوله ولا تقراء ولا يس هو لا اربعة
مصحفا ولا جلن المتصل احترض المنفصل ولم يقل لا بفلا في
يتجاف لعدم صحة حصر المستثنى فيما ذكره بالكرم ولا درها
فيه اية الا بصرة وحل وطى من قطع دمها لاكثر الحيض والنفاس
قبل الغسل فان قلت حل الوطى لا يتوقف على انقطاع الدم قلت
انما فرض انقطاعه لان الكاوم بعد في احكام الحيض وحل وطى
على تقدير عدم انقطاعه في الصورة المذكورة من احكام الاستحاضة
دون من قطع لاقل منه اي من الاكثر الا اذا اغتسلت وتيممت
لان الدم يدور دائرة وينقطع اخري فلا بد من الاغتسال او التيمم
ليخرج جانبها لانقطاع او مصى قدر ما يسع الغسل والتحريم
من اخر وقت الصلوة لان الصلوة صارت دينا في ذمتها فطهرت
حكما هذا في المسئلة واما الكناية فيحل وطىها بنفس الانقطاع
قبل العشرة لانه لا يشتط في حقها امانة زائدة وانما قال اخر
وقت الصلوة لانه لا عبرة بوقت المهرلة ولا الاول وقت الصلوة
علي ما عرف في موضعه ثمان ما ذكر اذا لم يكن الانقطاع دون
عادتها لانه اذا كان دونها لا يقر بها وان اغتسلت حتى يضي عادتها
لان العود في العادة غالب واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد
لاكثر لانه قد يمتد الى سنة وستين وقد لا يمتد وقد لا ترى الحيض

والسنة

في الحيض
في النفاس
في الحيض
في النفاس

اضلا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة في وقت الاستمرار اي
لا حد لاكثر الطهر الا اذا استمر بها الدم فاحتج الى نصب العادة
فيقدر طهرها عند عامة المشايخ ثم اختلفوا في مقدار فقال
محمد بن ابراهيم المديني يقدر ستة اشهر الا ساعة لان الطهر
بين الدمين اقل من ادنى مدة الحمل عادة فنقصنا من ذلك ساعة
فاذا اطلقت ينقص عندها تسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات جواز
ان يكون طلقها في اول الطهر فيحتاج الى ثلاث جيم شهر والى
ثلاث اطهار ثمانية عشر شهرا الا ثلاث ساعات انما اعتبر وجوز
طالقتها في اول الطهر ولم يعتبر وجوز طالقتها في اول حيضها
حتى يحتاج الى ازيد مما ذكر لان الطلاق في الحيض بدعة فلا
يليق ان يعتبر به وما نقص من اقل الحيض وزاد على اكثره اي على
العشرة هذا على اطلاقه يتناول البتة التي بلغت استحاضة بها
من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة وقس على هذا قوله
او اكثر للنفاس او على عادة عرفت لحيض وجاوز العشرة ونفاس
وجاوز الاربعين اي اذا كانت لها عادة في الحيض وفرضها سبعة
فكرت الدم اثني عشر يوما فحسب اياما بعد البتة استحاضة واذا
كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوما مثالا فرأت الدم
خمسين يوما فالعشرون التي بعد الثلثين استحاضة والعادة
لا تثبت الا بعشرين عندها وقال ابو يوسف بترق ولحده او مارت
حامل فهو استحاضة اي الذي تراه الحامل ليس بحيض بل استحاضة
خلافا لثاني قوله وما نقص مبتدأ وقوله فهو استحاضة خبر

ما لم يدر

فانما هو ما في
منها من
النفاس
او ما في
منها من
النفاس
او ما في
منها من
النفاس

خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا تمنع صلوة وصوما
ووطئا ومن لم يرض عليه وقت فرض الا وبه حدثنا في الحديث
الذي يتلى به من استحاضة ورغارف وغوها هذا عند المتأخرين
وصاحب العذر في البقاء واماني حق الابتداء فلا بد من الاستحاضة
بان يستمر العذر وقت صلوة كاملة صرح به صاحب الهداية
في التحسين توضح لوقت كل فرض ويصلي به فيه ما شاء من فرض
وتقل خلافا لثاني فان عنه يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل
تبعية الفرض ويبطل عنه خروجه اي خروج وقت الفرض لو
توضأ لصلوة العيد قبل ليس له ان يؤدي به الظهر لانه
يبطل بخروج وقت صلوة العيد والصحيح انه يجوز له ذلك
لانما ليس بفرض ومن تين وجه رجحان قوله خروجه على قوله
من قال خروجه الوقت لفظا ومعنى وانما قال يبطل عنه
الخروج ولم يقل ينقضه الخروج لان الناقض هو الحدث
السابق لكن الشرع اسقط اعتبارا في الوقت الحاجة وعند الخروج
تعدم الحاجة فيعمل ذلك الحدث فيكون الخروج شرطاً لحدث
اذا شرط ما يوجد الحكم عنده لا بويظهر هذا في عدم جواز الخ
على الخف بعد خروج الوقت لا عند دخوله هذا عندها وعندني
يوسف انه يبطل عندها ما كان وعند زفر يبطل عند دخوله فقط
فيصلي من توضأ قبل الزوال الى اخر وقت الظهر لعدم خروج
وقت الفرض وفيه خلاف لابي يوسف وزفر لما عرف ان دخول
الوقت معتبر عندها لا بعد طلوع الشمس من توضأ قبله انما

ما لم يدر

فانما هو ما في
منها من
النفاس
او ما في
منها من
النفاس
او ما في
منها من
النفاس

قال قبليه دون قبله لان المراد ان يكون بعد الفجر كمالا يحقق
دخول الوقت بعد التوضي فتعين الخروج شرطا للبطلان
وفيه خلاف لزفر لما عرفت ان الاعتبار عند هو الدخول فقط
ولم يوجد والنفاس دم يعقب لولد قال المطري النفاس
بكر النون ولادة المرأة يسمى به الدم كما يسمى بالحيض ولا حلا
قله واكثره اربعون يوما خلافا للشافعي فان اكثره ستون يوما
عنده وهو لامة التؤمين من الاول خلافا للحمد وهو قول زفر
التؤمان ولدان من بطن لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل
وهو ستة اشهر وقال المطري التؤم اسم للولد اذا كان معه
اخر في بطن واحد ويقال هما توائم كما يقال هما زوجان
وقولهم هما تولم خطأ وفي البسوط ذكر التوام مكان التوائم
صحيح عند اهل اللغة منهم من قال التؤم افعح كما يقال هما زوج
ومنهم من قال التؤمان افعح كما يقال هما كفوان ولخوان
وانقضاء العدة من الاخراجا عا وسقط يرى بعض خلقه ولد
فتصير في نساء والامة ام الولد ويقع المعلق بالولاد اي بحيث
لو كان علق يمينه بالولادة وتنقض العدة به اطلقها ليشمل عدة
ام الولد **باب الانحاس** يظهر البدن والنوب سقط اضافتها
الى المصلي لان المقصود ههنا بيان جواز طهارتها بما ذكر لا بيان
وجوبها حالة الصلوة فانه من مسائل باب شروط الصلوة
ولم يذكر ههنا المكان لانه انواع والحكم بها حكم خاص على ما تقدم
عليه عن نجس مرقى بزوال عينه واشروا الذي لا يشق زواله

زواله فان الاثر الذي يشق زواله معقوب ههنا ورد الاثر بكل
ما يعطاه ما كان او غيره وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز
الاباء الماء وانما ترك قيد المنزل لان فهمه من قوله بزوال عينه
كالخل ونحوه اي نحو الخل في الاتصال بالعصر فالكاف للتشبيه
للتشبيه فالعيني مثاله الحل وما يشبهه وعالمه غير يفصله تلكا وعصر
في كل مرة بشرط ان يبالغ في العصر في المرة الثالثة بقدر قوته ان لم يكن
المعترف فيه غلبا لظن وانما قدره بالثلث لان غلبا لظن تحصل عنده
غالب الحق لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه انه قد طهر
جاز وان لم يكن ثم عصره ولا يفصل ويترك الى عدم القطر ان تم
وتم هكذا ولا يشترط اليأس ويظهر الخفاء عن ذي جرم كل ما يري
بعد الجفاف ذو جرم وما لا يري بعد فليس بنذي جرم جف
لا بد من الجفاف عنده لان مسح الرطب بكثرة بالتلك بالارض
وجوز ما يجوز لذلك اي يوصف في رطبه اي في رطب ذي جرم
فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرطوبة وعلى قوله اكثر النسخ
وبه يفيتي وقال محمد وزفر لا يظهر الا بالغل وعما لا جرم له
كالبول بالغل فقط وعن النبي رطبا بالغل ويابساه وبالفرك
ومن خص اليابسة بالفرك فقد اخطأ وان اضافني بدنه لا يظهر
الا بالغسل رطبا كان او يابسا ذكره في الاصل وهو مروي عن ابي
حنيفة ذكره في الكاف وذكره الكرخي في مختصره ان يابسه يظهر بالفرك
من فرق بين العضوي وغيره ومن وهم ان عدم الفرق في ظاهر الرواية
واية والفرق في رواية الحسن فقد وهم والسيف ونحوه في الصلابة

في الشريعة

ما في الشريعة

في رواية الحسن

والصقالة بالسمح كان يابس يكفي مطلق السمح وان كان رطبا لا بد من
 السمح بالترب حتى يجف ثم يطهر ويطهر بالسمح الجري لما عليه ليلة
 في الذخيرة يوما وليلة وفي الخانية اكتفى بطلق الجري والارض
 والاجر المفروش احتريه عن الموضع بالجفاف لم يقل باليسر لانهم
 يفرقون بينه وبين الجفاف المعبر بها هو الثاني ذكر في الذخيرة
 وذهب بالارض من اللون والريح للصلوة خلا فالترفر والشافي
 لا للتيمم يعني يطهر الارض بما ذكر طهارة كافية للصلوة عليها ولا
 تطهر طهارة كافية للتيمم بها وكذا الخصى راد به الستة التي تكون
 على السطوح من القصب شجر وكلاهما قائم في الارض خلفوا فيها
 وقيل يدام قائمين على الارض يطهران بالجفاف هو المختار وما قطع
 منها بفعله لا غير وقد رادهم من نجس غلط كبول ودم وخبر
 وخريد دجاج وبول حمار وقرع وفارة وزقون ونجس الروث
 يستعمل في الفرس والحمار والخثي يستعمل في البقر والبغ في الابل وما دون
 ربع ثوب اي ربع اذني ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل جميع ثوب عليه
 وقيل ربع طرفا صابة النجاسة كالذبل والكم والذخريين وعند
 ابي يوسف شبر في شروعه ذراع في ذراع ومثله عن محمد ما خف
 كبول فرس وما اكل لحمه وخرط طير سواء كان من الباع او من
 غيرها وما وقع في بعض نسخ الهداية وغاية البيان في التحصيل
 بالاول ليس بصحيح لانه يخرج الخطاف مع ان علة العفوف هو كونه
 مما يروق من الهوام شاملة له لا يوكل عفوا وان زاد لاحقة النجا
 وغلظها لا يظهر فيما يقع في الماء وانما يظهر فيما يصيب الثوب ذكر في

والذي ينفذ
 الرقعة او في
 الجفن فالاثر
 ايه كالاثر

في الاسرار ويعتبر وزن الدرهم بقدر مثقال في كتياف وسلاحه
 بقدر عرض كف في الرقيق المراد من الكيف ما ولد الفصل ودم السمك
 ليس بنجس فصل عما قبله ولم يشركه في حكم العفوف كما فعله صاحب
 اكثر لانه ظاهر في ظاهر الرواية والعفو يقتضي النجاسة ولما بالبلغ
 والحمار لا ينجس لانه مشكوك والطاهر لا يزول طهارته بالشك
 وبول انتقم مثل ريس لا يبرئ شيئا وما نوزد على نجس نجس
 كعكسه لا مراد قد رفيه خلاف الشافعي وحمار صار لما ويصلي
 على ثوب طائفة نجسة هذا اذا لم يكن اثوب مضربا وعلى طرف
 بساط طرف اخر منه نجس وان تحرك احدهما يتحرك الاخر
 وانما قال هذا اذا لم يشط ان لا يتحرك احدهما يتحرك الاخر
 وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب طيب نجس لفيه لا بحيث لو عصر
 قطرت اي ليس فلهو الندوة في بحيث لو عصر قطرت تلك البلية منه
 او وضع رطبا على ما طين بطين فيه شريقين ويسر او نجس طرف منه
 فسيئه وغسل طرف اخر لا يتحرى لا يشترط التحري في غسل طرف
 من الثوب كحقيقة بالاعلم اخر خصها بالذكر لا لتفاد في غلط
 نجاسة بولها فيعلم الحكم في غيرها بالدلالة تدويرها فغسل الوجه
 بعضها في طهر الكل ولا يشترط التحري فيه ايضا قيل الطهارة ههنا
 لكان الضرورة وفيه نظرا لا ضرورة في التحري لا استنجا بالنجوما
 يخرج من البطن والاستنجا طلب الفراغ عنه وعن اثره بلاء وتراب
 ذكره في الجمل من نجس يخرج من البطن لم يقل من كل حد غير النوم
 والريح لانه بناء عن اختيار مذهب من قال ان النوم ليس حدثا

الجسم

شعور السمك

لعيه انما الحدث ما لا يخلو النايه عنه غالباً فاقم الباطن
 مقامه وهو مذهب مرجوح بنحو جرحه حتى يتقيه من الانتا
 وهو جعل الشيء نقياً طامراً بلا عدد سنة وعند الشافعي فضا حتى
 لو ترك لا يجوز صلوته والمعتبر في اقامة هذه السنة عندنا هو الانتا
 لا العدد فان حصل عجز واحد كفاه وان لم يحصل بالثلاث زاد
 عليه وعند الشافعي العدد مع الانتاء بشرط حتى لو حصل
 الانتاء بدون الثلثة كمل الثالث ولو ترك لم يجز ذكره في البيع
 فالمتقي بقوله بلا عدد لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه ولتتبع
 على ذلك قال ويدبر بالجرح الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث
 يعني انما الحاج في اقامة السنة الى العدد يفعل كذلك صيغاً انما
 يدبر بالجرح الاول في الصيف لان الحصة فيه مدالة فلا يقبل
 لحتر ازاعن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر بمبالغة في تنظيفه والادبار
 الاذها بالي جانب البر والاقبال ضده ويقبل الرجل انما تديه
 لان المرأة تدبر بالاول في كل حال لثلاث ثلوث فرجها بالاول
 والثالث ثلثه لان الحصة في الشتاء غير مدالة فيقبل بالاول
 لان الاقبال ابلغ في الانتاء ثم يدبر ثم يقبل بالمبالغة وغسل بعد
 الجرح في فصل يديه ثم يرخي المخرج بمبالغة ويفصل بطن اصبع
 او اصبعين او ثلثه بته بالتفصيل على انه ينبغي ان يفصله باصبع واحد
 ان كفي والا فيضم اليه الاخران حصل الكفاية بهما ليكون اثبات
 بقدر الضرورة لا بمرء وسها كذا لا يركز النجاسة في شقوق الاظفار
 ثم يفصل يديه ثانياً ويجب ان يجس جاوز المخرج اكثر من درهم هذا

هذا هو المذهب المرجوح
 وهو مذهب مرجوح بنحو جرحه حتى يتقيه من الانتا

هذا هو المذهب المرجوح
 وهو مذهب مرجوح بنحو جرحه حتى يتقيه من الانتا

هذا عندنا وعند محمد يعتبر ما تجاوز مع ما في المخرج ولا يستنجي بعلم
 وروث وعين قال في الغاية يكره الاستنجاء بشرة اشياء العلم والرج
 والروث والطعام والليم والزجاج والخرف وورق الشجر والشعر ولا
 يتقبل القبلة ولا يستدبرها لم يقبل وكما يتقبل القبلة لانه يشعر
 بان لا يكون الشيء سابقاً مكرهاً وانما قال في الحلال لم يعلم الكرامة
 في العجز بطريق الدلالة ولو اطلق لتوهم اختصاصها بما اذا كان في
 العجز او ذكر في الاجناس ان هذا اذا كان الاستقبال والاستدبار
 لاجل التفوط ولو كان لازالة الحدث فلا وكرامته في لا تتعلق بها
 فحقه ان يذكر في اخر باب ما يفسد الصلوة بما فعله صاحب الهداية
كتاب الصلوة وقت الجرح من الصبح المعترض في المشرق في الانق
 وهو الصادق احترز به عن المستطيل وهو الكاذب ليطلع نكاه
 غير مصرق اسم الشمس معرفة لا يدخلها الالف واللام
 والظهر من زوالها طريق معرفته على ما صرح في المبسوط بان
 اصح الاقوال وفي الحاشية بانه المختار هو ان يفرز خشمه في مكان
 مستوي ويوضع على مبلغ الظل عارضة فادام الظل في الانتفاص
 فالشمس في الارتفاع والوقت قبل الزوال وان اخذ الظل في الان
 ديا فالشمس قد زالت والوقت بعد الزوال وانما ان الظل
 عن الازدياد والانتفاص فهو وقت الزوال ومن موضع العارضة
 الى الخشبة في الزوال الى بلوغ ظل الشيء مثليه في الزوال هذا
 قول ابي حنيفة رواه ابو يوسف عنه وقال ابو يوسف ومحمد
 والشافعي وهو رواية محمد والحسن عنه اذا ظل الشيء مثله سوى
 خاصه

الاول في المبسوط وانما في الاظفار
 والمجسط منه

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج من تحت الأرض
 من تحت الأرض من تحت الأرض من تحت الأرض

في الزوال وفي رواية اسد بن عمرو والحسن عنة اذا صار ظل
 كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى
 يصير ظل كل شيء مثليه فعلى هذا الرواية بين الوقتين وقت
 حمل العصر منه الى غيبها وقت العصر من آخر الظهر على التقى
 الى ان تغيب الشمس والمغرب منه الى مغيب الشفق وهو المرق
 عندها وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه يفتي وعند
 الشافعي البياض والعشاء وللوتر منه الى الفجر وعدم صحة تقديم الوقت
 على العشاء عندنا تذكر لوجوب الترتيب وعندها للعشاء منه
 وللوتر مما بعد العشاء الى الفجر لما كان التبادر قياسا على سائر الأوقات
 المتعاقبة ان يكون الفاية المذكورة للوتر فقط تدارك بقولها
 يعني ان الفاية المذكورة لها لا للوتر خاصة بان يكون وقت العشاء
 منتها بدخول وقت الوتر ويستحب للفجر البداية مسرعا بحيث
 يمكن ترتيب أربعين ايت شرا عانة ان ظهر فساد وضوئيه قال عام
 السيفر وأب الفجر فانه اعظم للاجر والتأخير لظهور الصيف
 لا من باب التبريد وحده ان يتمكن الماشون الى الجماعا من الشئ في الظل
 ذكره في الحقايق والعصر ما لم يتغير المعتبر تغير القرص وهو ان
 يصير حال لا تحار فيه الا عين هو الصحيح والتأخير له مكروه
 والعشاء الى ثلث الليل وللوتر الى اخره من وثق بالانتباه لاحاجة
 الى ان يقال فحسبنا عرفنا ان المفهوم حجة في الرواية والتجمل
 لظهور الشاع والنزب ويوم غيم يجعل العصر العشاء وتؤخر غيرها
 ولا يجوز عند طلوعها وقيامها وغروبها احدا الا في وقتها ان لا

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج من تحت الأرض
 من تحت الأرض من تحت الأرض من تحت الأرض

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج من تحت الأرض

ان لا تحار العين في عين الشمس هو الصحيح وعلامة الثاني ان يتخ
 الظل عن القصر ولم يأخذ في الطول من الحقايق صلواتها فرضا
 كانت او فلا نص عليه في الحانية وبجدة تارة وجبت قبلها لانها
 وجبت كاملة فلا يتأدي بالناقصة واما اذا تليها في الجاز
 اداؤها من غير كراهة لكن الافضل تأخيرها ليؤديها في الوقت
 المستحب لانها لا يفوت بالتأخير وصلاح جازة حضرت قبلها
 انما قال قبلها لانها ان حضرت فيها جازت من غير كراهة لانها
 اتيت كما وجبت اذا لوجوب بالحضور وهو افضل والتأخير
 مكروه لقوله عليه السلام ثلث لا يؤخرن وذكرها الجنا الآ
 عصر يومه لانه اذاها كما وجبت لان سببا لوجوب اخر الوقت
 ان لم يؤخر قبله والا فالحجز المتصل بالاداء فاذا اداها كما وجبت
 لا يكره فعلها فيه انما يكره تأخيرها اليه وهذا كالقضاء لا يكره
 فعله بعد ما خرج الوقت وانما يحرم تفويته وكره النقل اذا خرج
 لا من الخطبة الجمعة ذكر في الخلاصة اذا صعد الامام المنبر ولم
 يشرع في الخطبة او فرغ من الخطبة قالنا بوجاهة يكره الكلام
 في هذين الوقتين ايضا وعندها لا بأس به ولجوا على ان صلو
 التطوع تكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين على هذا
 تبين انه اصاب في تركه قول صاحب الهداية الى ان يفرغ وبعد
 الصبح الا سنته وبعد اذا العصر الى تغيرها لم يقل الى ان تغير
 لما كان قوله وصح الفوايت وصلاح الجنازة وسجدة التاروة
 في هذين اي بعد الصبح وبعد اذا العصر لما عرفت ان ما وجب

هذا هو الوقت الذي فيه يخرج من تحت الأرض
 من تحت الأرض من تحت الأرض من تحت الأرض

كاملا لا يؤدي ناقصا قال قاضي خان يجوز قضاء الغائبة بعد
 صلوة العصر قبل الغيب ولا يجمع فرضان في وقت بل يخرج خلافا
 للشافعي فإنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
 والعشاء بعذر المطر والسفر ومن صار أهلا لها لم يقل من
 طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فإنه كذلك إذا بلغ الصبي
 أو أسلم الكافر وفاق المجنون في وقت عصر أو عشاء صلاتها
 فقط خلافا للشافعي لأنه يقول إن وقت الظهر والعصر
 كوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولا يكتفي عند وجود
 الحدث في أحد الوقتين من الظهر والعصر وكذا من المغرب
 والعشاء في حق صاحب العذر بل لأنه يقول وقت العصر وقت
 للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حق من صار أهلا للصلوة
 ومن هو أهل فرض في آخر وقته يقضيه خلافا لغيره لا في العكس
 خلافا للشافعي لم يقل إلا من حاض فيه لعدم اختصاص الحكم
 بها فلا وجه له خصوصاً في مقابلة التعميم السابق ذكر
 في الفتاوى الظهيرية والحاصل أن زوال المانع في آخر الوقت
 موجب وحلوله فيه مستقط **باب الأذان** هو سنة الفرائض
 أداء وقضاء فقط قبلها لا قبل وقتها وعند أبي يوسف وهو
 قول الشافعي يجوز للمخبر في النصف الأخير من الليل وإنما يقل
 في وقتها لأن الأذان ما يقضي فيها لا يلزم أن يكون في وقتها فإن
 قوله عليه السلام طيبصل إذا ذكرها فإن ذلك وقتها في حق النائم
 فلا يدل على أن القضا مطلقاً يكون في وقتها فيجاء بأي يؤذن

مرة أخرى في وقتها لو أذن قبله ويؤذن عالماً بالآوقات لينال
 الثواب لو عود الأذان مستقبلاً قبله وأصباحاً في أذنيه يترسل
 فيه أي يتمهل بالكل المأدبه التطريب والترغ وترجيع المراد به
 أن يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت
 بهما مرتين وفيه خلافا للشافعي ويقول وجهه في الحيفتين
 بمسنة ويسر ويتدبر في صومعة إن لم يكن إلا عام مع التبا
 في مكانة تكون الصومعة متسعة ويقول بعد فارجع الفجر الصلوة
 ختم من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا للشافعي فإن
 الاقامة عنده فردي الاقدمات الصلوة لكن يحذفها ويقول
 بعد فارجع اقامات الصلوة مرتين ولا يكلم فيها أي لا يكلم
 لا في أثناء الأذان ولا في أثناء الاقامة واستحسن المتأخرون التوبة
 هو الإفاضة بعد الأعلام في الصلوة كلها ويجلس بينهما الأتي المنة
 وقال لا يجلس في المغرب أيضاً جلة خفيفة ويؤذن للغائبة
 ويقيم وعند تعدد ما يأتيها الكل منها أو بها غير الأولى
 فإن لها ما يأتيها وكرام اقامة المحدث لا أذانه ولم يعاد وكره
 أذان الجنب وأقامته ولا تعاد هي بل هو لأن تكرار الأذان مفيد
 بل لأنه مشروع في الجملة كما في الجملة دون الاقامة وإن لم يعد
 أجزاء الأذان والصلوة ذكر في النبيين كالأذان المرادة والمجنون
 والسكران وصبي لا يعقل فإن أذان هؤلاء الخمسة يعاد ذكره
 في الخلاصة ويأتي بهما المسافر والمصلي في المسجد جماعة قال
 جماعة لأن المصلي في المسجد منفرد حكمه حكم المصلي في بيته

في مصر في عدم كراهة تركها معاً أو في بيته في مصر انما قال في
 مصر لان في القري قد لا يكون سجداً فالمصلي في بيته فيها حكمه
 حكم السافر واما اذا كان فيها سجداً فحكمه حكم من في المصر
 وكره تركها للراجلين اي كره تركها مع السافر والمصلي
 في المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان
 والاكتفاء بالاقامة للمساافر بخلاف المصلي في المسجد جماعة لا
 للثالث فانه لا يكره تركها مع هذا اذا اذن واقم في مسجد
 حية ويقوم الامام والقوم عنده على الفلاح قال في النخبة
 يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند علمائنا
 الثلاثة وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت
 الصلاة قاموا في الصف وانما قال من ثمانية كبر واوالصحيح
 علمائنا الثلاثة وبشرع قبل قامة الصلاة قال في النخبة قال
 ابو حنيفة يكبر قبل قوله قد قامت الصلاة هكذا في النوازل
 اذ رواه يدل على القيام عند قوله حي على الفلاح وظاهر ما ذكر
 في الكتاب يوجب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت
 الصلاة قال شمس الايمه اللؤلؤ في الصحيح ما ذكر في النوازل
باب شروط الصلاة ^{في} تقديرها لا بد من هذا القيد احترازاً عن الشرط
 التي لا يتقدمها بل يقارنها او يتأخر عنها وهي التي تذكر في باب
 صفة الصلاة كالحرمة والترتيب والخروج بصنعه وايراد شرط
 الصحة لشرط الوجود ولذلك صح تنوعه الى النوعين المذكورين
 في طرور ثوب المصلي ومكانه من حيث وجد منه ومن حدثت

منه في كل وقت
 من غير ان يكون
 في كل وقت
 من غير ان يكون

نقطة

قد متربان الخنثى والحديث وستر عورته من غير استقبال القبلة
 والنية والعورة للرجل من تحت ركبته فالركبة عورة دون الساق
 خلافاً للشافعي فيها والارمة مثله مع ظهرها وبطنها والحرمة جند
 اي جميع اعضائها الا الوجه والكف والقدم وكشف ربيع ساقيها
 وبطنها وتخذها ووبرها وشعر نزل من راسها وربيع ذكره
 منفرد والاشين نية بقوله منفرد على ان كلا من الذكر والاشين
 عضو مستقل والمعتبر بربعضه مستقل وعند الشافعي انكشاف
 قليل العورة يمنع من الجواز ^{في} منع انما يمنع اذا استمر ما ذاك كثيراً
 وقدر الكثير ما يودي فيه مكن وعادم مزيل للخص صلي معه
 ولم يعد وان صلي عاليا وربيع ثوبه طاهر لم يحز وفي اقل
 من ربعه لا فضل صلوته معه وعند محمد ذلك ختم وانما قال
 معه دون فيه تنبيه على ان الفضيلة في كونه مع المصلي سائراً
 عورة لا في وقوع الصلاة فيه وعادم سائر الشرط عدم ما يستتر
 لعدم الثوب بخصوصه حتى لو وجد ورقاً او خيشاً او غير
 ذلك مما يمكن الاستتار به لا يجوز صلوته عرياناً قايماً كان او قاعداً
 فلذلك انما قال عادم سائر ولم يقل عادم ثوب يجوز صلوته قايماً
 ويندب قاعداً مومياً وقبلة خائفاً لا استقبال جهته قدرته
 وان جهلها وعدم من يعلم انما لم يقل من يسأل اذا لا عبرة
 بوجود من يسأل اذا لم يكن عالماً بالمستول عنه تحري ولم يعد
 ان الخطأ وقال الشافعي يعيدها اذا استدبر وان علم بماي بالخطأ
 ووقف على جهة الصواب فصلياً وتحول رايه الى اخرى استدار

في سبعة
 لم ينقل بها في الاطراف
 فانه من السعة والرفعة
 في اخذ نفسه عليه في
 انقائت منه

اليها اي الى تلك الجهة واتم وان شرع بلا غير لم يجوز ان اصاب
 فان علم ذلك قبل الفراغ فله عليه ان يتأكد نفسه لان التحري فترى
 عليه فيفسد بتركه واما اذا علمه بعد الفراغ فلا استئناف لحصول المقصود
 هكذا ينبغي ان يفهم هذه المسئلة وبه صرح في التبيين واما ما فهم من
 قول من قال ولم يعد بخطي تحري بل مصيب لم يتحري فلم يشبه
 رواية بل اخذ من اشارة عبارة القدي حيث قال فان اشتبهت
 عليه القبلة لجهل وقال شيخ الاسلام خواه زاد اشار الى انه لو صلى
 من غير تحريم ظهر انه اصاب القبلة لا يجوز صلواته لان القبلة لا تتغير
 الا بشاه جهة التحري وعلى هذا التعليل اعتمد شراح في شرح هذا
 تلك العبارة وجواب هذا التعليل ما اشير اليه في التبيين وهو
 ان جهة التحري وان كانت هي القبلة حالة الاشتباه الا ان التحري
 لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة فاذا حصلت لغيب عنه ما علم
 من القواعد ان ما فرضا غيره يشترط حصوله له لا غير كالسعي
 الى الجمعة بل الرواية متوافرة على خلاف ما ذكر قال الطحاوي ولو ان
 شكك ولم يتحرر وصلي من غير تحريمه وعلى الفساد ما لم يتبين الصواب
 بعد الفراغ من الصلوة وعلى وفق هذا ذكر صاحب الخلاصة وقال
 في الخاتمة ولو شك وصلي بلا تحريم فاعلم في الصلوة انه اصاب القبلة
 او لخطا يتأكد لان اقتناعه كان ضعيفا وان علم بعد الصلوة
 انه اصاب لا يعيد ها لان ثم لا يحتاج الى البناء ووافق هذا ما في النسخة
 والخفة والبدائع وان تحري كل جهه بلا علم حال امامهم لما في كماله
 خلفه سواء علموا انهم خلفوا ولم يعلموا فان الشرط كونهم خلفين في الواقع

عالم في الخصال
الحق في الخصال

قال ابو القاسم لا يشترط في

[illegible]

فلا يسألني العادة الخلوقة
ومنا ومن انما اراهم
انهم اراهم فقد وسم
الكلية

200

24

لا يلزم بذلك كما تقوم جازواً قال بل يعلم حال امامهم لا يسلوهم
احد في الصلوة بجهة توجه الامام ومع ذلك خالفه لا يجوز
صلوة وايضا لو كان عند انه تقدم عليه لا يجوز صلوة ذكره
في الخلاصة لعدم العلم بالتقدم عليه شرطا وهذا اعم من العلم
بانه خلفه وذلك ظاهر شرعا كونهم خلفه لا يقتضيان ان يكون ان
يكون وجوههم الى ظهر الامام والاما مع فرض من تحري كل منهم
جهة مخالفة لجهة الاخرى اذ ج يلزم ان يكون جهة الكل
واحدة ^{وهذا هو الوجه} وندبان يصل قصد قلبه صلوة بتحريمه بايان لوقته الثانية
على وجه يتضمن الاشارة الى تفسيرها ذكر الطحاوي انه يكبر تكبيرة
الافتتاح محال الثانية اياها اي مقارنا الشارح الى ان وقت النية وقت
التكبير وهو عندنا محمول على الندب والاستحباب دون المحم
والاجاب فان تقديم النية على التحريم جاز عندنا اذ الربوبية
بيها على لا يليق بالصلوة مثل الاكل والشرب والقرآن ليس بشرط
وعند الشافعي القرآن شرط من البدائع وهذا تين ان ما قيل ويصل
قصد قلبه صلوة بتحريمها طاهرة انما ينطبق على قول الشافعي
والقصد مع لفظه افضل فان قلب الظاهر من قوله افضل ان لا
يكون ذكر النية بالسنة اذ لا فضيلة في ترك السنة وقد
صرح في المحيط بانه سنة قلت ما ذكر على وفق قول الشايع
ان الذكر بالسنة يحسن بجميع القرع قال في التحسين والنية
بالقلب لانه عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختاره اختاره ليجمع
عزيمته وما ذكر في المحيط منظوره فيه ويكفي للنقل والتراجم

البركة

قال ايضا فخطب نبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الافاضل امير المؤمنين قال يقول عتبة
ولا انا يعني بل المنقول ان كان ذلك في العلم السلام
اذ احكم الامر لصفوة كبر وكرامه واولادهم

وساير السنن نية مطلق الصلوة وللقرآن شرط تعيينه لا
نية عدد ركعاته وللمتقدمي نية صلوة واقدائه **باب**
صفة الصلوة فرضها الحرعية وهي قوله الله اكبر وما يقوم
مقامه وهو شرط عندنا وعند الشافعي ركن والقيام
والقراءة والركوع والتجود بالجهة والافتقار وهو اسم لما صلب
فلا يكفيه ان يسجد على ما لا من منه وهو الارضية ذكره في الموطأ
وعندهما لا يجوز بالتالي وحده الا من عذر ربه في غيرهما الاتصاف
على الجهة فجائز بالاتفاق ذكره في الخلاصة وفي الذخيرة لجمع
اصحابنا على ان فرض التجود يتأدي بوضع الجهة وان لم يكن
بالافتقار عذر من قال ان التجود بالجهة والافتقار فرض ثم زعم
انه المفتي به فقد اخطأ مرتين والقعدة الاخيرة قدر التشبه
قال بعضهم القعدة من الاركان الاصلية واليه مال عاصم
بن يوسف والصحيح انها ليست بركن اصلية ولهذا لو خلف لا يصلح
فقيد الركعة بالسجدة نكث وان لم يوجد القعدة ولو لم يبادر
الركعة لا ينجت فلم يكن من الاركان الاصلية للصلوة وان كانت
من فروضها حتى لا يجوز الصلوة بدونها كذا في البدائع والخروج
بصنعه هذا على تخريج البردي اخذ من اثنا عشرية وعلى تخريج
الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح على ما استقف عليه ولجهات ترك
الواجب لا يفسد الصلوة لكن يوجب الاثم ان كان عمدا
سجدة التهو ان كان سهوا وقراءة الفاتحة فلا يفسد الصلوة تركها
عندنا خلافا للشافعي فانها فرض يفسد الصلوة بتركها وضم سورة

منه في قوله انما
قوله الشيخ والاقول انما
في زعمه من ان المجهول
الفتنة من قوله وقت
ان من تركها لا يفسد

فيه لانه قائم بفرضية كما توجه صاحب الهداية ذكره صاحب
الضاية ورعاية الترتيب فيما تكرر من الافعال لا بد من قيد التكرار
احترازا عن الترتيب بين ما لا يتكرر فانه فرض كالترتيب بين الركوع
والتجود والقعدة قال في الثاني ان الترتيب فرض فيما تحت شريطة
في كل ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعدت في كل ركعة
كالسجدة فلو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز وبما قرناه
تبين ان المراد من التكرار في كل ركعة لا في الصلوة كما سبق الى بعض
الابوهام اذ لا وجه للاحتراز عما لا يتكرر فيه على سبيل الفرضية
وهو كية الافتتاح والقعدة الاخيرة اذ لا احتمال لذلك الترتيب
بينهما وان من ترك القيد المذكور فاعلم ان الترتيب المطلق واجب
اخطاه وانما قال الافعال لان ما لا يتكرر اذا لم يكن من الافعال
كالقراءة لا يكون الترتيب بينه وبين ساير الامكان فرضا والزم المذكور
انما نشأ عن الغفلة عن هذا القيد كما لا يخفى على من تأمل كلامه
والقعدة الاولى والتشهدان صاحب الذخيرة اورد ترك التشهد
في القعدة الاولى مثالا لترك السنة المضافة الى جميع الصلوة
الا انه قال بعيد ذلك فاما التشهد في القعدة الاولى فان صدق
الاسلام كان يقول هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا
وهو صحيح فان قلت ليس عند عدة الوجبات ذكر قراءة التشهد
مقدمة بالاخيرة فذلك بمفهومه على وجوب القراءة في الاولى
قلت نعم لانه لا عبرة بالمفهوم في مقابلة النطوق ولفظ السلام
خلاف الشافعي فانه فرض عند لا يصح الصلوة بدونه عند لا بد من ذكر

هذا السهم

رواه عن ابي الحسن عليه السلام في كتابه في الصلاة

في الصلاة

مفجرا اصابعه باسطة ظهره غير رافع ولا منكسر راسه ويتبع ثلثا
وهو ادناه اي اذ الكمال لا يجوز ثم سمع اي يقول سمع الله ان
حمد رافع راسه ويكتفي به الامام خلافا لهما واختار الطحاوي
قولهما وبالتهديد المؤتم خلافا للشافعي والمفرد يجمع بينهما هذا في
رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية وهو الاصح وفي الخلاصة
الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتهديد لا غير وقال في المبسوط وهو
الاصح وعليه اكثر المشايخ ويقوم مستويا قد مر انه سنة عندهما
خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبته اولاه
يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند ابينا الثلاثة وعند فرو هو
قول الشافعي ومختار الفقيه ابوالثغناء واجب واما وضع القدي
القدمين فقد ذكر القديوري والكرخي والجصا اذ فرض ثم حمله
بين كفيه ويديه خذا اذنيه وقال الشافعي يضع يديه خذا بكفيه
ضاقا اصابعه مبديا ضبعيه الضبع يكون الباء العضة جافيا بطنه
عن تخذه موجه اصابع رجليه نحو القبلة وسبع فيه ثلاثا وهو
ادناه ويتحبان يديده على الثلث فيهما بشرط ان يختم بالوتر وان كان
اما ما لا يند يد على وجه عمل القوم فان سجدة على كور عمامته كوالها
دورها وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجد
جسم الارض ما بدونه فلا يجوز لجماعا ذكره في المختلف وتفسير
رجلان الحج ما قالوا ان بالغ يستقل راسه ابلغ من ذلك ذكره
التجيس ثم ان الظاهر من تعليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره
بان السنة عليه السلام كان يسجد على كور عمامته عدم الكراهة فيه عندنا

الجميع من مذهبنا عليه السلام في الصلاة

عندنا لان عبارة كان دلالة على التكرار والفعل مرات او فاضل
توبه اوتيتي بجد جهه ويستقر جهته عليه جاز والافلا وكنا سجدة
للزخام على ظهر من في صلوة لا غير ولو سجد على ظهر من هو في صلوة
يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصلي صلوة اخرى وليس في الصلوة
لا يجوز لعدم الضرورة والمراد تخفيض وتلويق بطنه بالثديها
ويرفع مكبرا ويجلس مطمينا ويكبر ويرفع راسه اولاه ثم يركع
ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض وقعود وقال الشافعي يعتمد بيده
على الارض ويجلس جلسة خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثنا
ولا تعوذ ولا رفع يديها وقال الشافعي يرفع في الركوع والرفع منه اذا
انما افتش رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا عمامته موجه اصابعه
نحو القبلة باسطة يديه على الخدين موجه اصابعه نحو القبلة ذكره
ابو يوسف في الامالي انه يقعد الحضر والبصر يحاق الوسطى والارهاق
ويشير بالسبابة وذكر محمد انه عليه السلام كان يشير ونحو تصنع يصنع
عم وقال وهو لباني خيفة وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكثيرا
في بنية المفتي وقال في الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشهادة
في التشهد وهو حسن وتشهد كابن سعد رضي الله عنه وقال الشافعي
الاخذ بشهادة ابن عباس رضي الله عنه اولى ولا يزد عليه في قعود الا
ويقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة فقط وهي افضل وان سجدة وسكت
جاز وروي الحسن عن ابي خنيفة انها ولجة والصحيح الاول وتعد
كالاولى خلافا للشافعي ومالك ولحمد فان السنة التورك ينعته
التسليم عند الاول وفي الجميع عند الثاني وفي كل تشهدان عند

في الصلاة

ذكر في النبيين والتورك وهو هيئة جلوس المرأة في الصلوة المذ
 كورة في قوله والمرأة تجلس على يمينها اليسرى مخرجة رجليها من
 الجانب الايمن فيهما اي في القعدتين ويشهد ويصلي على النبي
 هو سنة عندنا وعند الشافعي فرض قال الكرخي الصلوة على النبي
 واجبة على الانسان سره ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها من
 الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كلما ذكر قال شمس الائمة السرخي
 وما ذكر الطحاوي ويخالف الاجماع فعامة العلماء على ان الصلوة
 على النبي عليه السلام كلما ذكر مستحبة وليست بواجبة كذا في التفسير
 والمحيط ويدعو بما يشبه القرآن والمأثور من الدعاء لا كلام الناس
 خذ قال الشافعي فان عند يجوز ان يدعو في الصلوة بكل ما جازها
 والاصل فيه عندنا ان كلما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كلامهم
 وما يستحيل فليس كلامهم ثم يعلم عن عينة بنية من غم من الذي يشاركه
 في صلوة والملك ثم يبارك كذا والمؤمن ينوي امامه في جانبه وفيها
 ان حاذاه والامام بهما وقيل لا ينويهم لانه يشير اليهم بالسلام وقيل
 ينوي بالاولي لا غير خلافا للمالك اذ كان يعرفه والصحيح الاول والمنفرد
 الملك فقط **فصل** يجهر الامام في الجمعة والعيد والفجر واوي
 العشائين اداء وقضا لا غير والمنفرد خيرا ان ادي لكن الاول افضل
 وخاف حتما ان قضى وهو الصحيح وفي المتطوع بالنهار يخاف وفي الليل
 تخير لعبارا بالفرايض في حق المنفرد لانه تبع لها وادى الجهر اسماع غير
 وادى الخافه اسماع نفسه هو الصحيح ولما قيل ان ادى الجهر اسماع نفسه
 وادى الخافه تعميم الحروف وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعاق

قوله في قوله
 على يمينها اليسرى

المرء

يذكر في قوله
 على الجهر

والعاق والاستثناء وغيرها من البيع والنكاح والايلاء واليمين
 ادى الخافه في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق بحيث يحل الحرف
 ولكن لم يسمع نفسه لم يسمع ولو طلق جهرا وصله ان شاذ ان حيث
 لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا يسمع الاستثناء وان ترك سورة اوي
 الشاقر له ما بعد فاتحة اخرى وجهر بها ان ام ولو ترك فاتحتها
 لم يعد مزاها وقال ابو يوسف لا يقضي واحدة منهما المذكور
 في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله قراءها وفي الاصل
 ذكر بلفظ الاستحباب فقال لحي ان يقضها وفرض القراءة اية
 والكتفي بها عدا ان لم ترك الوجوب هذا عنده وقال ثلث ايات فيمارا
 واية طويلة ونشر في السفحة الفاتحة واية سورة شاذ واحدة نحو
 البروج وان شئت وفي الحضر احتسوا طوال الفصل في الفجر والظهر
 وواسط في العصر والمغرب وقصاره في المغرب ومن التجزأت الى البروج
 طوال ومنها التي لم يكن واسط ومنها التي لا خصر صله وفي الضرورة
 بقدر الحال وكرو توفيق سورة اي تعجزها الصلوة قال الطحاوي
 والاستجائي هذا اذا راه حقا واجبا بحيث لا يجوز غيرها او في قراءة
 غيرها مكرهه اما لو قرأ لاجل التسرع عليها وتبركا بقراءته فلا كراهة
 في ذلك لكن يشترط ان يقرأ غيرها احبانا لا يظن الجاهل ان غيرها
 لا يجوز ولا يقرأ المؤمن بل يسمع وينصت خلافا للشافعي فانه يقول
 على المؤمن قراءة الفاتحة ولنا قوله ن واذ قرأ القرآن فاستمعوا وانصتوا
 قال ابو هريرة رضي الله عنه كانوا يقولون خلفا لامام فنزلت وقال احمد اجمع
 الناس على ان هذه في الصلوة وان قرأ امامه اية ترغيبا وترهيبا فخطب

ان يسمع ان اولها او اخرها او في وسطها
 في كل صلاة وان كان في غير ذلك
 لا يسمعها الا في صلاة الفجر والظهر
 والاعشاء

عطف على قراء لما كان الخطبة قائمه مقام ركعتي الظهر نزل من
 حضرها منزلة المؤتم فلا دلالة فيه وفي قوله اوصلي على النبي
 عليه السلام على ان يكون الخطبة والصلوة على النبي عليه السلام
 واقعيتين في نفس الصلوة ولا تجاه قيل انه يقتضي ان يكون الاصل
 ولجا قبل الخطبة لانعدام التنزيل المذكور فتدبر الا اذا قرأت
 قوله تعالى صلوا عليه فبصلي سرا وحلفوا في الثاني عن المنبر
 والاحوط والسكوت والجماعة سنة مؤكدة اي قوته تشبه التواتر
 في القوة وتسقط بالامنها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة
 الشديدة والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقل ثم الاورع
 ثم الاست فان ام عبدا واعرابي هو الذي يسكن في البادية عربيا
 كان ارجحيا لان الغالبية لجهل او فاسق واعى هذا اذا كانوا
 سواء فاما اذا كان الاعي افضل فتقديمه اولى كذا في المبسوط
 خطبه زاده او مبتدع او ولد زنا كره جماعة النساء وحدهن
 ويقف الامام وسطهن لو فعلن قال المطرزي الامام من يؤتم
 اي يقتدي به ذكرنا اواي وكحضور الشابة كل جماعة والعجوز
 الظهر والجمعة لا الباقية وقيل المغرب كالظهر لا تشارك الفاسقية
 والجمعة كالعدين لا مكان الاعتزال وقال ان العجايز يخرجن
 في الصلوة كلها لانه لا قنعة لقلبة الرغبة فيهن وهذا في عمرهم
 اما في زماننا جماعات النساء مكر وهتلفا دهن كذا في الحقايق
 ويقتدي بالتوضي بالميت خلافا لمحمد فان الطهارة بالتراب بدل
 من الطهارة بالماء عندك والاولى ضرورة خلاف الثانية فيكون بناء

من ان يؤتم به من لا يكون الا في
 من ان يؤتم به من لا يكون الا في
 من ان يؤتم به من لا يكون الا في

بناء القوي على الضعيف وعندهما التراب خلف عن الماء فيعمل
 عمله عند نقده والغسل بالمسح والقيام بالقاعد خلافا لمحمد والموي
 بالمو الا ان يؤتم قاعدا والامام مصليا والمستفيا بالمفترض
 لا رجل باسرة او صبي خالفا للشافعي في الصبي وطاهر بعد وروقا
 باستر ولا بس بعار وغير موم بموم خالفا للزفر ومفترض تنفل
 لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز ومفترض فرضا اخر لان الاقدار
 شرك فيجب الاتحاد والامام لا يطيلها ولا قرادة الاولى الا في الفجر
 وقال محمد احب الي تطويله في الصلوة كلها ويقوم مؤتما توحيد
 عن يمينه ويتقدم ان زاد ايمان كان المؤتم واحد بامر الامام ان يقو
 من يمينه واذا كان متعدد افا لاولي ان يتقدم الامام لان يامرهم
 بالتأخر عنه لانه ايسر وان ظهر جدته بعيد المؤتم لان صلوة الامام
 تضمن صلوة المقتدي ففاده بوجوب فادها ويصف الرجال
 ثم الصبيان ثم الخنا في بالفتح جمع الخنثى كالحاجي جمع الحجج ثم النساء
 فان حاذية شتهاة حال او ماضيا محرما كانت او اجنبية بالاحايل
 قدم مؤخر الرجل وغلظ مثل غلظ الاصبع والفرجة تقوم مقام
 الحايل وادناها ما يقوم فيه الرجل ذكر وفي النبيين في صلوة مطلقة
 هي التي لها ركوع وسجود في الأصل مشتركة تحريمه هو بان يبي
 احدهما تحريمه على تحريمه الاخر او بنا تحريمه على تحريمه ثالث
 واداه هو بان يكون احدهما اما الاخر او يكون لهما امام فيما يؤتم
 حقيقة او تقدير كان ذكر الاشتراك في الادام مغنيا عن ذكر
 الاشتراك في التحريم ولذلك اكتفي في تلخيص الجامع الا افراد

فقد تقدم ذكره في كتابه
 ان قوله الامام في الصلوة
 من ان يؤتم به من لا يكون الا في
 من ان يؤتم به من لا يكون الا في
 من ان يؤتم به من لا يكون الا في

منها بالذكر تفصيل الحلال والخلاف عن محل الوقاف كما هو دليهم وتبين
 النص وذلك ان الاشتراك تحريم شرط اتفاقا والاشتراك اداء شرط
 على الاصح ذكره في شرح التحصيل بان نوي اي الامام امامتها بغيرها
 على ان الشركة لا توجد بدون نية الامام امامتها وضمنها الرد على من
 اعتبره شرطاً لا يد على شرط الشركة وفي اعتبار النية في صحة الشركة
 خلاف لزوم الوجهة متحدة اي جهتها وجهته من حاذية ذكر هذا الشرط
 في الغاية في باب الصلوة في الكعبة ولا يتصور خلاف الوجهة الا في
 جوف الكعبة او في ليلة ظلمة اذا كان كل واحد بالتحري الى جهته ففسد
 صلوة الاحتيا والقياس ان لا يفسد وهو قول زفر والشافعي اعتبارا
 بصلواتها حيث لا تفسد وجه الاحتياط ان الرجل ما معور يتأخير النساء
 لقوله عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الله وهو الخاطبة
 وانهما يكون هو التارك لفرض ففسد صلوة دون صلواتها كالنساء
 يوم اذا تقدم علي امامه وان لم ينو امامتها لا يجوز صلواتها لعدم
 صحة الاقتداء بدون النية ح اي عند مخالفتها بالرجل لان صلواتها
 تفسد بالمخاطبة عند عدم نية الامام امامتها لان الفاسد فرع الانعقاد
 صلي اي بقاري واجلي ام اي قاديا واميا والفتي في هذه الصورة
 عند وقال صلوة الامام والاي قامة لانه معذور اتم معذورا وغير
 معذور فصار كما اذا اتم العاري عمارة ولا يبر ولا ان الامام ترك
 فعل القراءة مع القدرة عليها ففسد صلوة وهذا لانه لو اقتضى بقاء
 يكون قراءته قراءته له بخلاف تلك المسئلة لان اللباس الوجوه في الامام
 لا يكون موجود في حق المقتدي وفيه بحث وهو انه لا قراءة للقاري

ومن مدعيه

كما ينبغي في هذه
 قالوا انما يجوز

في الصورة المذكورة وليس في وسع الا في تكليف القراءة عليه على ان
 القادر بقدرته الغير لا بعد قاده وللهذا لا يجب الجمعة على الايدي
 وان وجد قايما او يتخلف في الاخيرين انما فسد الكل بخلاف الزفر
 لتأدي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تجلي عن القراءة اما
 تحققة او تقديرها ولا تقدير في التي لانعدام الاهلية وعلى هذا الكافي
 لو قدم في الشهد **باب الحديث في الصلوة** يصلي بقمي عرض له بل اختار
 حدث انصرف من غير ركعة وتوضاء لانه لو مكث ثم توضاء يذم
 اذ الجزء من الصلوة مع الحدث قبيل اتم والقيس يستقبل وهو قول
 الشافعي ولو بعد الشهد لان التسليم واجب عليه فلا بد من التوضي
 لثاني به صرح به في الهداية وهذا صريح في انه لا خلاف فلا ما بين
 اذ لا خلاف له في وجوب التسليم والاستيفاء افضل والامام بحمل الخ
 مكانه يعني ان من سبق له كما اما ما يتخلف احد من الجماعة الى مكان
 ثم يتوضاء ويقرأ او يعيد ثم انا خير لان في الاول قلنا الشيء في الثاني
 ادما الصلوة في مكان واحد كالمنفرد ان فرغ امامه الضمير يرجع
 الى الامام الذي يتخلف فانه امام له وللقوم والاي وان لم يفرغ امام عاد
 واتم خلف خليفة الا اذا لم يكن بينا ما حائل وكذا المقتدي ولو جئ على
 حجة النبي للمفعول كان القيد بناء على الفعل الا انه يجوز كانه قصد الشك
 بانه مسلوب الاختيار او اني عليه او لحتم بان نام في الصلوة نوما لا يقص
 وضوءه لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما روي بالنس
 وهو الحدث او قهره او احداث عدا او امتناعا بخبر حديثه ان يكون
 فوق الدرهم او شح فساله او ظن انه احداث فخرج من المسجد وحاور

الزمه

منه بان زوم
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

منه بان زوم
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

بقدر ذراع وغلظ اصبع بقرية على احد جانبيه ولا توضع ولا
ويدام في التبيح والاشارة لهما عند عدم ستره او مرتبته وبينها
وكفي ستر الامام وجاز تركها ان آمن المرور ولم يوجب الطريق
لم يقل عند عدم المرور والطريق لان عدم الطريق ليس بشرط
انما الشرط عدم موجهته وكبره سد باب التوب هو ان يجعل اللو
على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه كذا في الهداية
ويوافق ما في الخانية وفي لبسوط والخلاصة هو ان يضع
الرداء والقباء على كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وقيل اذا ذكر
اولا في الطيلسان وكفه وهو رفعه من بين يديه او من خلفه عند
التجود لانه يقع تجبر من الكافي وعنده ولجسد وعظم من شعر
قال في لبسوط هو ان يشد صغيرة حول راسه كما تفعله
النساء وفرقة اصابعه هو ان يغزها او عدها حتى تصوت
والثغاة هو ان ينظر يمنة ويسرة مع اعنقه اما النظر هو جزء
العين بارادته العنق فلا يثبت فيه ونظره الى السماء ومسح جهة
من التراب وقلب الحصى سجدا لآمة سالا ابو ذر خير البشر
عن توبة الحجر فقال يا ابا ذر مرة او فرر وعد الاني والسيح
وتخفيرة قيل هو التوكع على العصا وقيل وضع اليد على الخاصرة
وفيه ان عقدا ليد سنه فيكره تركه سواء وضع اليد على الخامة
او على عضو اخر وعطية اي تمذوه واقعا وهما القعود على السر
صا ركبته واقتراش زراعيه اي بسطها وتربعها بل وعذر وقام
الامام يعني بل وعذر نص عليه في الخانية في طاق المجدي دابة

باب السرد

ادابة المحراب وانما قال قيامه اذ لا كراهة في سجوده فيه اذا
كان قائما خارجة او على دكان او الارض وحده اي انفراد الامام
على الدكان وعكسه والقيام خلف صف وجد فيه فرجة
هذا اذا كان هو في صف اخر وان كان منفردا يكره وان لم
يجد فرجة امامه لم ينبغي ان يجزأ احدا من الصف ولا ثم
يكبر وصورة ان كان في ثوبه او امامه او بجذاته اي على احد جانبيه
او في السقف او معلقة وان كانت خلفه او تحت قدمه لا يكره الصلوة
لكن يكره كراهة جعل الصورة في البيت ذكره الامام العياشي في
شرح الجامع الصغير الا صغيرة جدا بحيث لا يبدل الناظر او يجي
راسها ومن هنا ظهر ان ثنائلا غير ذي الروح لا يكره وصلوته حا
سرا راسه للتكامل والتماوان بها اراد بالتماوان بها قلة رعايتها
ومحافظة حدودها الا الهانته بها لانها تكون لا للتدليل في ثياب
البدلة بك الباء ما يمتون من الثياب والمراد ما يلبس المرتبة بينه
ولا يذهب معه الى اكبر من مناير فهم ان الكراهة انما تكون
اذا كان له ثوبا اخر والوطئ والتخلي فوق المجد والبول فوقه
وفوق بيت فيه سجداي مكان اعد للصلوة وجعله محرابا ثارا
الى تعريف الاول وتكثير الثاني وعلق بابه لانه ثقبه بالجص والشي
وماء الذهب وصلوته الى ظهر قائم حدث وقل حبة وعقرب فيها
باب الوتر والنوافل الوتر ثلث ركعات خلافا للشافعي فان عنده
ركعة وجب قال ابو ج الوتر فرض وبه اخذ زفر ثم رج وقال سنة
وبه اخذ ابو يوسف ومحمد وموقول الشافعي ثم رج وقال واجب

باب السرد

باب السرد

كذا في التحفة بلام اي بلام واحد هذا المحدث قول الشافعي في قول
 يوتر تسليمين وهو قول مالك وقت قبل ركوع الثالثة خلافا للشافعي
 فان القنوت عند رفع الرأس من الركوع يكبر افعالديه ثم
 يقنت ابدل خلافا للشافعي فان القنوت عند الركوع النصف الاخير من
 رمضان فقط دون غير من خلافا للشافعي فان القنوت في صلوة
 الجهر مسنون عنده في جميع السنة ويقرب في كل ركعة منه فاتحة
 وسورة وتبع القانتاي يتبع الامام فاقرأ الامام القنوت بعد
 التوسل القانت في الجهر خلافا لابي يوسف قبل يسكت سكته في
 القيام والقعود لانه مختلف فيه ومن قبل الجهر وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد ما ربح تسليمة وجب
 الاربع قبل العصر والعشاء وبعده وكراه سزيد النفل على اربع تسليمة
 نهارا وثمان ليلا والاربع افضل فيها وفرض في ركعتي الفرض وكل الفرض
 والنفل ولزم انما نفل شرع فيه تصدله احترافه عن الشرع تصدله
 لغيره كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه
 فانه يصير ما شرع فيه نفلا ولا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب
 القضاء ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان لو نقص
 في الشفع الاول والثاني يعني في نفل ذات اربع وافسد ما في الشفع
 الاول يقضيه لا الثاني لانه لم يشرع فيه وان تعد على ركعتين
 وقام الى الثالثة ثم افسدها يقضي الشفع الاخير فقط لان الاول
 قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة على حدة كما ترك قنوته
 شفعه وقال ابو يوسف عليه قضاء الاربع الاول والاول

في ركعتي الفرض
 من النفل
 في ركعتي الفرض
 من النفل

او احده او الثاني او احده او الاول واحدك الثاني وعنده
 ابي يوسف في الاخير قضاء الاربع لا غير اي قضاء الركعتين
 ليس في غير هذه الصورة واربع لو ترك في احدي كل شفع
 او في الثاني ولحدي الاول وعنده في الاخير قضاء ركعتين
 وهذه المسئلة على ثمانية اوجه اصلها عند محمد بن خالد الاولين
 او احديهما عن القراءة بقطع التحريم فلا يصح الشروع في الشفع
 الثاني وعنده يباح لخاله الاولين او احديهما عن القراءة بقطع التحريم
 وعنده لابي يوسف لا يقطع التحريم كلاهما فيصح بناء الشفع الثاني
 عليه وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني مع هذا
 الشفع وعليه القضاء الشفع الاول ولا قضاء لوقت الثانية ثم نقص
 شهدا ولا ياتي نوي فساد ذات اربع وانم الركعة الثانية ثم نقص لا قضاء
 عليه لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه وقدم الشفع الاول
 اما اذا شهد فقط واما اذا لم يشهد فكان موجب كون كل شفع من
 النفل صلوة على حدة ان فسد الشفع الاول الا انه لم يفسد
 قيا ما على الفرض ويتنفل قاعدا مع قدرة قيامه ابتداء اي وقتا في
 وكراه بقاء يعني بعد الشروع لا بعينه وراكبا موبيا خارجا
 هذا القيد لئلا يجوز في المصروع عن ابي يوسف انه يجوز ايضا في
 ضمنه من الاطلاق من قيد السفر لئلا يستلزم الي اي جهة توجه
 لان النوافل غير محقق بوقت فلو الزمنا النزول والاستقبال
 يقطع عن النافلة او يقطع هو عن النافل كذا قال صاحب الهداية
 وقد شجع الجمع حيثما يافصح عن اشتراط السفر وقد عرفت

في ركعتي الفرض
 من النفل

انه يتبشرط ولو افتح راكبا ثم نزل بني لانه يؤذيه اكمل
بما وجب عليه وبعبارة فسد لان التحريم انعقدت موجبة للركوع
والتجود ولا يجوز ادائه من التراخي في رواية الحسن عن ابي ح
وهو الاصح لانه واطب عليه الخلفاء الراشدون والنبى م بين الغبة
في تركه الواظبة وهو حشيتة ان كتب علينا مشرون ركعة بالخطا
الى اخر الليل قبل الوتر وبعده في الاصح ذكره في الهداية وبعده من
ترويعات فكل ترويع تسنن وجلسة بعدها قد ترويعه والسنة
فيها الجماعة والمسيح قال في البدائع من صلاها في بيته وحده او جماعة
لا يكون له ثواب سنة الترويع فتركه سنة الجماعة والمسجد على وجه
الكفاية حتى لو امتنع اهل مسجد من اقامتها كانوا مستين واثنى
ذكره في البدائع ولو اقامها البعض فالتخلف من الجماعة تارك الفضيحة
والختم مرة ولا يترك كسمل القوم وفي البدائع واما في زماننا
قال افضل ان يقرأ الامام على حب حال القوم من الرخصة والكسل
ولا يوتر بجماعة خارج رمضان **فصل** عند الكسوف يصلي
امام الجمعة ركعتين كالنفل اي على هيئة بلان اذان واقامة خلافا
للساخي فان عنده في كل ركعة ركوعان فلا يكون على هيئة النفل
مخفيا وقال لا يقرأ بالجمهور مطولا لقراءته فيها وبعدها يدعو حتى
تجلى ولا يخطب وان لم يحضر امام الجمعة صلاوا فرادى كل نحو
ولا جماعة في الاستسقاء ولا خطبة وان صلاوا وحدا ناجزا وهو
دعاء واستغفار يستعملها المقلبة بالقلب له خلافا لمحمد وحضوا
كافر لما عرفت انه دعاء ومادعاء الا في ضال **باب**

و ما زاد من هذا
في الاضافه
النص

22

100

[illegible]

أدرك الفريضة من شرعه في فرض أي منفردا فاقبمت له المعتبر
فخرج المؤذن من الإقامة لا شرعه فيها أن لم يسجد للركعة الأولى
أو سجد وهو غير باي ثانيا كان أو ثانيا قطع واقتدي لأنه لم يقطع
وصلي أخرى بتم صلوة في الثاني ويوجد لاكثر في الثاني ولاكثر
حكم الكل في قوت الاقتداء وأنه يصير اشتغال بركنين بعد الغروب
في المغرب والقطع لقصد الإكمال فلا يكون إبطاء وكفاية أي
يقطع في الرابع أيضا بعد ضم أخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع
ويقتدي وأن صلي ثلثاته أي الرابع يتم ثم يقتدي مستغلا
لأنه أدنى لاكثر ولاكثر حكم الكل إلا في العصر لأن النفل بعد العصر
مكروه كره الخروج من سجدة إن لم يصل أي الفرض الذي
أذن له لا يقيم جماعة أخرى أي لمن يستغربه امر جماعة أخرى كما إذا
كان أماما ومؤذنا لهم أو ودوة يكون غيبته سببا لتفرق القوم
أو قلته ولمن صلي الظهر والعشاء مرة إلا عند الإقامة لما فيه مخالفة
للجماعة عيانا بلا عذر بخلاف ما علم لأن له عذرا وفي غير ما يخرج
وإن أقمته لأنه صلى يكون نقلا والنفل بعد الفجر والعصر مكروه
مطلقا وأما في المغرب فليس لأن النفل مكروه بعده بل لأنه لا يشرع
ثلاث ركعات ويترك سنة الفجر ويقتدي من لم يدرك الفرض بجميع
أن إذاها من أدرك ركعة منه صلاها ولا يقضيها إلا لفرضه
أن فاتته سنة الفجر بدون الفرض لا يقضيها أصلا عند ما وعند
تجدد يقضيها إلى الزوال لا بعد وأن فاتته مع الفرض يقضيها تبعا
إلى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ

اوله صحرای الهمدانیه است فاما انکار است
انتقل بحمد الله تعالی

ثان في توقف وجوب عليها فسد الحسن موقوفا خلا فلا ي
 يوسف ومحمد وهو القياس وان قضى الفاتية قبل اداء التاسعة
 بطل فرضية الحسن لاصلها لانها لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان
 اصل الصلوة عندها خلا فالجهد والاي وان لم يقضها قبل اداء التاسعة
 وهذا احد من قضائها بعد اداء السادسة ومن عدم قضائها حتى
 يخرج وقت التاسعة صح الكل لهما ان الكثرة علة سقوط الترتيب
 فثبت الحكم بوجود العلة في حق ما بعدها وله ان الترتيب
 يسقط بالكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان يوثق في سقوط كل هذا
 لو اعادة ما غير مرتبة جازت عندها ايضا وهذا لان المانع من الجواز
 قلها وقد زالت فلا يبقى المانع ولا يمنع ان يتوقف حكم على امر
 حتى سبب حاله كتجمل الزكاة الى الفقير يتوقف فان بقي النقص
 الى تمام الحول صار فرضا وان نقص وتم الحول على النقصان
 صار نقلا **باب السهو** يجب له لم يقل ما بعد سلام واحد
 لعدم كونه قيدا للوجوب سجدة واحدة وشهد وسادمان هو الصحيح
 اذا قدم ركن او اخره او كثره او تركه ولجبا وغيره ساهيا كركوع
 قبل القراءة وتاخير القيام الى الثالثة بزيادة على الشهد لو زاد
 حرفا واحدا وجب عند ابي حنيفة وقال ابو شيعة انما يجب ان يقال
 اللهم صل على محمد وقال الماتريدي انما يجب ان يقال مع علي
 السلام وعن ظهير الدين المرغينان المعبر بقوله ما يؤدي به
 من من محمد وعن ابي يوسف محمد لا سهو عليها صلا كذا في شرح
 مختصر القدوري للزاهدي وركوعين وترك القعود لا ق

ومن ما علم في الفصول
 في كتابه في الفصول
 في كتابه في الفصول

الاول والجهر فيها عذافت وقيل كل هذه يقول الى ترك الوجب قال
 في التبيين والصحيح انه يجب بترك الوجب لا غير وهو المأذون بقوله في التبيين
 بترك الوجب يأتي به بعد سلام واحد وقال الشافعي قبله وقال
 مالك قبله في الزيادة وبعد في النقصان والحاشية في الاولوية ولا
 يجب سهوا لو تم بل هو امامه ان يسجد والمسبوق يسجد مع امامه
 ثم يقض سها من القعدة الاولى وهو اليها اقرب قدم مفعول
 افعل التفضيل توسعا كما صرح به صدر الافاضل في خرام السقط وان
 اياه الخوتون عادة ولا سهوا الا قاه وسجد للسهو وان سها من
 الاخيرة عاد عالم يقيد بالسجدة ويسجد للسهو وان قيد تحول فرض
 نفلا وضم سادسة ان شاء خيرة لانه لم يشرع فيه قصدا فلم يجب
 عليها تمامه وان تعد الاخيرة ثم قام سهوا عاد عالم يسجد للسادسة وسلم
 وان سجد لها ثم فرضه وضم سادسة هذا الضم اكد من الاول ولذلك
 لم يقل ان شاء والتفاوت مع انه لو قطع لا قضاء فيها من ان فرضيه
 قد تم في هذه المسئلة لكن بتاخير السجدة يجب سجودا لله في هاتين
 الركعتين فهو تدارك نقصا الفرض ولجب فيها فلو قطعها بان لا
 يسجد للسهو يلزم ترك الوجب ولو جلس من القيام ويسجد للسهو
 لم يكن على الوجه المسنون فلا بد ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين
 ويسجد للسهو يخاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فليس هنا
 تدارك نقصا الفرض على ان اصل الصلوة باطل عند محمد فعلم ان ضم السادسة
 صيانة عن البطلان اكد في هذه المسئلة والركعتان نفلا ولا قضاء لو قطع
 ولا تنويان عن سنة الظهر لان النبي عليه السلام واظب عليها بتجديت

وان سلم السجدة مع الامام لا سهو عليه وان سلم
 في وقت المنطق السجدة او سلم الامام ركعة
 يجب في المنطق السجدة او سلم الامام ركعة
 وان سلم الامام ركعة في وقت المنطق
 قبل سلام الامام ركعة في وقت المنطق
 وان سلم الامام ركعة في وقت المنطق
 وان سلم الامام ركعة في وقت المنطق

مبتدأة ومن اقتدي به فيها صليها ولو افسد قضاها لانه شح
 قصد او عند محصيلي تا ولو افسد لا يقضي كالا مام تنفل ركعتين ولا
 فوجد لا يبني كيا ويقع سجوداته هو في خلال الصلوة وان بني صح
 اي ان صلي بهذا التحريم من غير ان يتجدد ما يجوز سلام من عليه السهو
 يخرجها عنها موقوف فاعند ما خلا فالحمد نصح الاقتداء به ان سجد
 بعد لوجود الاقتداء في خلال الصلوة والا اي وان لم يسجد لاي
 لا يصح الاقتداء لعدم وقوفه في خلال الصلوة ولا يبطل وضوءه
 بالقرينة ولا يصير فرضه اربعاً بنية الاقامه لعدم وقوع سبيل
 الوضوء ونية الاقامة في خلال الصلوة سبها وسلم بنية القطع بطل
 نية حتى يكون تحريمه باقية كما مر شك اول مرة انه كم صلي استأنف
 وان كثر اخذ ما غلب على ظنه لانه انا كثر يكون في الاستئناف حرج
 واختلفوا في محله قولهم اول مرة فقليل اقل ما عرض في تلك الصلوة
 وقيل معناه ان السهو لم يكن عادة له لانه لم ينس قط وقيل اوله هو
 وقع له في عمره ولم يكن سبها في صلوة قط بعد بلوذه وان لم يغلب
 اخذ الاول وقعد في كل موضع ظنه لآخر صلوة لم يقل توجه كما قال
 بعضهم لان الوهم لا يكون الامر جوا فلا يستعمل في موضع الشك بخلاف
 الظن فانه قد يستعمل لذلك يقيده بالغالب **باب صلاة الرخص** ان تعذر
 القيام لمريض حدث قبل الصلوة او في حاله قاعدا بركع وسجد وان
 تعذر اي لركوع والتجود اوى برأسه قاعدا وجعل سجوده لحفظ
 من ركوعه ولا يرفع اليه شيء للتجود وان تعذر القعود اوى
 مستقبلا ورجلا الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها والا واولا في

تمام الشرع

عند الشك في
 قدر الوفاة
 والركعة
 الكثرة
 والركعة

اولى وان تعذر الايمان الخرت ولا يوي بعينه وحاجبه وقبه وقال
 زفر يوي منها الاثبات واذا قدر الاعد بالركن يصعد ذكره في الخفاف
 وفي لفظنا التاخير اشارة الى انه لا يسقط الصلوة وان كان العجز باكثر
 من يوم وليلة اذا كان مفتاه هو الصحيح من جامع قاضي خان
 والهداية تعذر الركوع والتجود لا القيام تعد واولى وهو افضل
 من الاعد قايما لانه اشب بالتجود وموم صح في الصلوة استأنف وقا
 يركع وسجد نصح فيها بني قايما خلا فالحمد صلي قاعدا في ذلك جار
 بلا عذر صح خلا فالهما وفي المربوط لا الاعد من او اعني عليه يوم
 وليلة قضى ما فات خلا فالشافي وان زاد ساعة اي زمانا قليلا لا
 هذا عند ما وعند محمد يصبر بالزيادة من حيث الاوقات كذا في الهداية
 علي وفوق ما بسوط خواصر زاده واصول فخر الاسلام والفقير
 ابو الليث جعل اعتبار السكائر وايته عن ابي حنيفة وقال شمس الائمة
 في شرح الكافي الصحيح ان العبرة بعد الصلوات **باب سجود التلاوة**
 وهو سجدة بين تكبيرين بشرط الصلوة بلا رفع يد وتشهد وسلام
 وفيها سجدة التجود وسجدة خلا فالشافي علي من تلا اية من اربع عشرة
 اية في اخر الاعراف والرعد والفعل وبني اسرائيل ورحم واوليا في
 احتران عن الثانية وفيها ايضا سجدة عند الشافي والفرقان والفعل
 والسجدة ومن خلا فالشافي ورحم السجدة واختلف في موضع التجود
 فيه فعند علي رضى هو قول ان كنتم اياه تعبدون وبه اخذ الشافي وعند
 مروين سعور هو قوله لا يثامون فاخذنا به لحياتنا فان تأخير
 السجدة جائز لا تقديم والنجم واشقت واقراء وسمعها وان لم يقصده

اي السامع تلا الامام سجدة الموقوم معه وان لم يسمع وان تلا الموقوم
 لم يسجد اصلا واي لا في الصلوة ولا بعد ها هذا عند ما وقال سجدة
 يسجدونها اذا فرغوا وسجد السامع الخارجي سمع المصلي من ليس
 معه يسجد بعدها ولو يسجد فيها لاحادها لا الصلوة سمعها من امام
 ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى يسجد لا فيها وان دخل
 في تلك الركعة ان كان اي لدخول قبل سجود امامه يسجد معه والا
 لا يسجد والسجدة الصلوتية لا يقضى خارجا اي السجدة التلاوتية
 عليها الصلوة لا تنقض خارجا وانما قلنا عليها الصلوة احترازا لما
 وجبت فيها ومكان داتها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلي من ليس
 اوسع امامه واقدي به في ركعة اخرى تلاها ثم شرع في صلوة
 واعاد كفة سجدة وان تلاها وسجد ثم شرع فيها واعاد يسجد لخري
 لان في الصلوة الاولى خير الصلوة صارت تبعا للصلوة وان
 يسجد المجلس وفي الصورة الثانية لما يسجد قبل الصلوة لا يقع مما وجب
 فيها كرهها في مجلس كفة سجدة سواء قرأ مرتين ثم سجدا وثلاث
 وسجد ثم قرأ في ذلك المجلس قال في الحقايق في اية السجدة
 في ركعة ثم قرأها في الركعة الثانية بكيفية سجدة واحدة عند اي
 يوسف قياسا وعليه يسجدتان عند سجدة واحدة والماخوذ قول
 ابي يوسف وهذا اذا يسجد الاولى ثم قرأ اذ لو لم يسجد الاولى
 فاعادها في الثانية يجب سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في
 ركعتين اذ بالتكرار في ركعة واحدة لا يتكرر التوجع يسجد الاولى
 او لم يسجد وان بدلها اي بتر السجدة او المجلس لا اي لا يكفي

وقال في نسخة ما في قول المصنف
 وان كان ركعة واحدة لا يسجد
 في ركعة واحدة لا يسجد
 في ركعة واحدة لا يسجد

يكفي سجدة واحدة واسد الثوب هو ان يفرز الحايك في الارض
 خبات ويستوي فيها سفل الثوب في ذهابه وجهه ففيه يتبدل
 المجلس بالانتقال من مكان إلى مكان والانتقال من غصن
 إلى غصن اخر تبدل بجباي على السامع اخري او تبدل المجلس
 السامع دون التالي لا في عكسه اعلم ان المجلس ههنا يتبدل بالثبوت
 في امر اخر وبالانتقال من مكان إلى مكان لم يتبدل حكما اما زوايا
 البيت والمجلس فيحكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء وانحصان
 الشجرة الواحدة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النادر
 مكان واحد ومجرب القيام لا يتبدل المجلس وانما كان مبطلا
 في الخيرة لانه دليل الاعراض ومن وهم انه مبتدئ ثم دون ههنا
 فقد وهم وكرو ترك سجدة يعني ايتها وقراءة باقي السورة لانه يشبه
 الاستكان لا عكسه ونذب ضم اية او ايتين قبلها او بعد ها اليها
 دفعا لتوهم التفضيل لا بد من زيادة قوله او بعد ها لينطلق
 التعليل الذي ذكره بقوله دفعا لتوهم التفضيل على المطلقا
 واتحسن لخصاؤها عن السامع شفقة عليه **باب المسافر**
 هو من فارق بيوت وطنه من الجانب الذي خرج منه وان كان
 بجناية بيوت اخري من جانب اخر قاصدا مسيرة ثلاثة ايام والى
 الايام لثبتي والليالي للاستراحة لكن قد ايسر من طلوع الفجر
 الى غروب الشمس من جامع قاضي خان وقدر ابو يوسف
 يومين واكثر اليوم الثالث والشافعي يوم وليلة في قول البيهقي
 متعلق بمسيرة لا بقاصدا لان المعتبر في المسافر قصد مسيرة ثلاثة ايام

الاولى من السجدة
 الثانية من سجدة
 الثالثة من سجدة

في نسخة ما في قول المصنف
 وان كان ركعة واحدة لا يسجد
 في ركعة واحدة لا يسجد
 في ركعة واحدة لا يسجد

ولياها بالسير المعتدل سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا ولا
 واعتبر في الوسط للترتيب من الابل والرجل والبحر اعتدال السراج والجبل
 ما يليق به وله الحكم تدوم وان كان عاصيا في سفره خلافا للشايفي
 حتى يدخل وطنه متعلق بقوله تدوم هذا اذا تم مدة السفر ثم خرج
 واما اذا رجع قبله فبغير نية الاقامة ولو في المفازة يصير مقيما
 او ينوي اقامة نصف شهر ببلدة او قرية واحدة اغنا قيدا بالوحدة لانه
 اذا نوي اقامه مدة مذكورة في بلدتين او قريتين لا يصير مقيما الا ان
 يقيم ليلها في احدهما فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة الواحدة
 هذا اذا كان كل واحد من الموضعين اصلا بنفسه وان كان احدهما
 تبعا للآخر بان كان احدهما مصرا والآخر قرية قريبة منه بحيث
 تجب اجمعه علي كنهها فانه يصير مقيما بدخول احدهما اليهما لانها
 في الحكم كوطن واحد كذا في التبيين منها اي من الاحكام المذكورة
 قصر الفرض الرباعي ثم يقل فرضه الرباعي لان المتبادر من اضافة الفرض
 الي المسافر ان يكون الفرض في حقه الاربع ويكون القصر خمسة وهو
 مذهب الشافعي لا مذهبا قال في الهداية وفرض المسافر في الرباعية
 ركعتان لا يزيد عليهما وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر خمسة
 في قصران نوي اقل من نصف شهر ونوي مدتها اي مدة الاقامة
 وهي نصف شهر موضعين او دخل بلدا عازما خروجه فدا او بعد
 فطال مكة وكذا عسكر دخل ارض حربا وحاصرها فيها
 اهل البغي في دارنا في غير مصر ونحو اقامة مدتها لانهم يصيرون
 مقيمين بنية الاقامة وعند زفر يصح في الوجهين اذا كانت لشوكهم

هذا الفرض لا بد منه
 وانه خلافا لما ذكره
 في التبيين

لهم للتمكن من القرار ظاهر وعند اي يوسف تصح اذا كانوا في يوت
 المدينة لانه موضع اقامة لاهل الخبية جمع خباء وهو بيت من وبر
 وصوف نووها في الاصح لاختلاف لما خرون في الذين يسكنون في الخيا
 والفساطيط كالاعراب والأتراك في زماننا منهم من يقول لا يكون
 مقيمين لانهم ليسوا في موضع الاقامة قال شمس الائمة الشري
 والصحيح انهم يقيمون لان الاقامة للرجل والسفراء ومنهم لا ينوي
 السفر قط انما ينتقلون من حادلي ماء ومن مرعي الي مرعي فكانوا مقيمين
 باعتبار الاصل من الذخيرة فلما تم مسافرو قعدا لا ولي تم فرضه
 واسايد الخبير السلام وشبهة عدم قبول صدقة الله تعالى هذا
 اذا كان اقامه عمدا وما زاد نفل خلافا للشافعي ههنا وفي الاسامة
 السابق ذكرها بناء علي ان الفرض في حق المسافر عند الاربع وان لم
 يقعد بطل فرضه لترك القعدة وهي فرض علي مسافر اقامه مقيم
 يتم في الوقت اي يصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد لا يوقع الا
 يصح الاقتداء بعد الوقت لانه يؤذي الي اقتداء المغرض بالتفعل
 في حق القعدة والقرية نظر الي اقتدائه في الشفع الاول والثاني
 ومن قال بعد الوقت لا يتغير فرضه فكانه توقع انه يصح الاقتداء
 ولكن لا يتغير فرضه وفي عكسه قصر المسافر اتم المقيم ويقول ندبا
 اتواصلوكم فاني مسافر ويبطل الوطن الاصلي وهو وطن القلهر
 الذي تولد فيه او تأهل به من بلدا او قرية مثله فاذا انتقل من البلد الذي
 هو وطن الاصلي وتوطن بلدة اخرى لا يبي في الاول وطنا لا السفر
 وكذا لا يبطله وطن الاقامة لان الشيء ينكسر بمثله لا ببادونه

في الخبية
 وفي الخبية
 وفي الخبية

ووطن الإقامة هو الموضع الذي ينوي الإقامة فيه خمسة عشر
 يوما وأكثر مثله والسفر الأصلي إنما يتعرض لوطن السكنى وهو
 الموضع الذي ينوي الإقامة فيه أقل من خمسة عشر يوما لأنه لم يعتبر
 المحققون من مشايخنا والسفر خمسة لا يغيران القائمة سفر مرة كانت
 أو حضر بيتان المعتبر في القضا ما ثبت في الأدلة والمغير انما يؤخر
 قبل الثبوت لا بعده **باب الجمعة** شرط لوجوب الإقامة لم يقل يصح
 أو فناءه لأن الشرط هو ان لا يكون مسافرا لان يكون مقيما أو فناء
 ولذلك يجب على قروي دخل الصري يوم الجمعة ونوي ان يمكث في يوم
 الجمعة قال في الحقايق تجب الجمعة على اهل القرية يجي خرجها مع خراج
 اهل البلد عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف تجب على من هو داخل
 الريين لا غير وعند محمد كل قرية سمع اهلها اذان الجمعة يجب عليهم
 والا فلا وقيل تجب على من بينه وبين المصر فرسخ وعليه الفتوى والجمعة
 وسلامة العين والرجل والحرية والذكورة انما اقتصر على ما ذكر
 لان المراد بيان الشرايط الخصوصية ومن رام ذكر مطلقا فعليه
 ان يفكر العقل والبلوغ والاسلام ايضا لا ادائها يعني صحتها وانما
 اعتبرها بالاداء بناء على ان قضاء الجمعة فصحتها لا يكون الا على وجه الاداء
 ويجب ترك التفرغ واصاب ذلك حضر الجامع واختار العزبة صحح به
 في البدائع فاقد ما شمل صحة هذا الحكم انما هي على تقدير عدم ذكر البالغ
 في جملة الشرايط وذلك شرط لا يلازمها المصر الجامع لا بد من
 لان التفسير المذكور لا لطلاق مصر وهو مصر في كل موضع لم يقل موضع له
 كما قالوا لما فيه من التحلل قاتل امير وقاض ينفذ الحكم ويقوم الحد

السائر في الارض
 في السفر

هذه ان يؤخر
 او غير

في السفر

شرط المنع اذا لم يكن
 فانه ينفذ

في السفر
 في السفر

في السفر
 في السفر

اذا لم يكن من عدم
 بالاداء
 من ان يكون
 الا اذا

الحدود هذا ما عند أبي يوسف وهو المذهب على ان غلبه الامام
 السرخسي وهو اختيار أبي الحسن الكرخي وأبي الحسين القندوري
 وروى عن أبي يوسف انه ما لا يسع أكبر مساحة اهل وهو اختيار
 الشيباني ومن رحمه لظهور التولية في اجراء الاحكام لا سيما إقامة
 الحد وفي الامصار فقد غفل عن انه لا يصلح الاعتبار في الامصار التي
 فتح ولم يبي فيها مسجد بعد وفاته بكسر الفاء يقال فناء الدار
 لما امتد عن جوانبها وهو ما حوله اعتبر بعضهم ان لا يكون بينه وبين
 المصر مزارع ومراع وقد خطه صاحب الذخير حيث قال فعلى قول
 هذا القائل لا يجوز إقامة الجمعة بخارج في مصلي العيد لأن بين المصر
 وبين المصلي مزارع وقعت هذه المسئلة مرة وفي بعض مشايخنا
 بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان الحد لم يكن جواز صلوة
 العيد في مصلي العيد بخارج الامن المتقين ولا من المتأخرين
 وكما ان المصر او فناءه شرط جواز الجمعة فهو شرط صلوة العيد معه
 الصالحة يعني جوارح اهل من دفن الموتى وركض الخيل وركب السهل
 ذلك وحازت من في الموضع خلاف فليدله انها من القرى حتى لا تؤخر
 ولها انها لا يخصص في أيام الموسم وعدم التعبد التخفيف للخليفة
 ولا مير العراق ولا مير الحجاز ولا مير مكة والمأذون من جهتهم
 لا لا مير الموسم وهو الذي امرت سوية امور الحاج لا غير وان كانت
 لانه غير تامور باقامة الجمعة الا اذا كان مأذونا من جهة من الاذ
 وقيل ان كان مقيما يجوز وان كان مسافرا لا يجوز والقيح هو الاول
 كذا في البدائع لا يعرفات والسلطان او نائبه هذا اذا انكى التوصل

في السفر
 في السفر

الى واحد منها واما اذا لم يكن فلان ان يجتمعوا ويقدموا على
 بهم ذكره في الذخيرة ووقت الظهور والخطبة نحو تسبحة علي قصدا
 ذكره في المبسوط وقال لا بد من ذلك طويل يسمى خطبة عرفا وقال
 الشافعي لا يجوز حتى تخطب خطبتين اعتبارا للمعارف قبلها وفي وقتها
 والجماعة ثم ثلثة سوى الامام عندها ومع عندي يوسف فان نقرأ
 وا قبل سجود بديا بالظهور وقال ان نقرأ بعد شروع جمع وان يقرأ
 او نقرأ بعد سجود اتمها خلافا لفرق والاذن العام ومن صلح اما مطلقا
 في غير ما صلح فيها هذا بعمومه يتناول العبد والمساقر والمريض والضعيف
 لانه لا يصلح اما للرجال في المختار فخرج بقيد الاطلاق ولزفر خلاف
 في التناول لانه ليس بفرض عليهم فاشبه الصبي والمرأة ولهم ان هذه
 رخصة فاذا حضر فليقع فرضا واما الصبي فسلوبا لاهلية والمرأة
 لا تصلح الامامة في حق الرجال وكره ظهر معذور وسجود تخفيفها
 بالذكر ليس للاخترازال بل يعلم منه الحكم في غيرها بطريق الاثر في جماعة
 في مصر يومها لما فيه من الاخلاق بالجمعة اذ هي جامعة للرجال والعذر
 قد يقتدي به غير بخلاف التواجد لانه لا جمعة عليهم ويصل الظهور
 بسبب الجمعة ان امكنه ان يذكرها ذكره في التبيين واما وقوع الادراك
 فليس بشرط عنده خلافا لما قال في الحقائق والمعدور كالعبد
 والمريض وغير المعذور هو المطلق والنظم يشهد عليه والسبب الناقض
 للظهور عنده ان يكون خارج داره ومذكرها في التشهاد وفي سجود التهو
 يتمها وقال محمد ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان
 ادركها بني عليها الظهور فان قلت لا يوثق في الجمعة بسجدة التهو

الكبر في الشروع بها لا بد من اذن

نص عليه في الخاتمة بما وجه قوله او في سجود التهو قلت ذلك قوله بعض
 المشايخ وهم لا يكرون جوازه بل يقولون ان تركه او لا كما يقع ان
 في القسنة واذا اذن الاول قيديه اخذ بقوله حسن زياد وهو
 لحسن حصول الامام به وقال الطحاوي ان المعبر هو الاذن الثاني
 لانه الاصل الذي كان في عهد رسول الله عليه السلام وعهد النبيين
 تركوا البيع وسعوا واذا خرج الامام حرم النافلة اما الفائضة فلا
 كراهة في قضائها وقت الخطبة نص عليه في الهداية والكلام يعني المعنى
 واما التسبيح واشباهه فلا مذموم الاصح ذكره في الامام في بسوط
 هذا عنده وقال لا لباس ان يكلمه قبل الخطبة وبعد ما لم يدخل الامام
 في الصلوة وانما لم يقل حتى يتم خطبة لان الامام بعد تمام الخطبة
 ايضا على الاختلاف ذكره في شرح الطحاوي وقال القدروري في التبيين
 قال الامام خروج الامام يقطع الكلام والصلوة وكذا اذا نزل
 من المنبر حتى يشرع في الصلوة وقال لا لباس للكلام ويكره الصلوة
 واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقباه مسمعين وغلب
 خطبتين بينهما قعدة قائما طاهرا واذا غنت اقيمت وصلى الامام بان
 ركعتين **باب العيدين** نذير يوم الفطر ان ياكل لم يقل قبل صلوة
 لان المندوب لا ياكل قبل الخروج الى المصلي ويتاك ويقتل ويتطيب
 ويلبس حسن ثيابه ويؤدي فطرته ثم يخرج الى المصلي غير مكبر حرا
 في طريقه خلافا لهما وانما قال جبر لان التكبير بدنه حسن ولا
 يتنفل قبل صلوة العيد فانه مكروه في المصلي اتفاقا واختلفوا فيها اذا
 كان بعد هافيه او قبلها في البنت وغايمهم على ان مكروها قبلها مطلقا

هذا الخبر
 واما قبل الصلاة وانظر الاذن عند المنبر فنفذوا ذلك
 وسواء الخطبة ورجا بنو الحجة ايضا اذا كان
 من بعد الصلاة او قبلها ان كان في الصلاة
 او اذن ومن كان في الصلاة
 دون الاذن فانه

وبعد ما في الصلوة لا في غيره ذكر في التبيين شرط لها شرط الجملة وجوبها
 ذلك هذا على أنها واجبة وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الأصح وقد نص
 في جامع الصغير في أنها سنة وأول من بان المراد أنها ثابتة بالنسبة
 وفي ما فيه وأما الالطية ووقتها من ارتفاع ذكاء إلى زوالها يصل
 بهم الإمام ركعتين ويكبر للآخرين وفي ثمة يكبر ثلثا وعند الثالثة
 يكبرها ختمًا وفي الثانية وهو قول ابن عباس وفي ما ذهب إليه قول
 ابن مسعود وفيه ويقال الفاتحة وسورة ثم يكبر في الثانية
 يبدأ بالقرآن ثم يكبر ثلثا وأخرى للركوع ويرفع يديه في الذرايد ويخطب
 بعد ما حطبتن يعلم فيها الحكم الفطرة ويصلي فدا بعد لا بعده وأن
 أصلي الإمام لا يقضي من فاتته ولا ضحك الفطر كما لا يمكن هناك
 إلا ما كان إلى أنه يصلي ولا يكره الأكل قبلها هو المختار ويكبر في الثانية
 ويعلم ما في الخطبة تكبير الشريفة والاضحية ويصلي عند رديها في الثانية
 والثالثة لا بعده والاجتماع يوم عرفته تشبه بالوافقين ليس بشيء لا يختص
 كونه الوقوف قرية بعرفات فيجب تكبير الشريفة بقوله الله أكبر الله أكبر
 لا إله إلا الله والله أكبر الله وقه الحمد من فجر عرفته عقب كل ركعة
 جماعة مستحبة لاحترازه عن جماعة النساء وحدهن وقد اقول وقال لا يجب
 على كل من يصلي المكتوبة على المقيم بالمصر ومقتدية برجل مسافر
 شاك مقفاه في أي في الفرض أنما لم يقل مقتدية بغيره لأنه المقتر جود
 مقيم معه في الصلوة ولا يكون ذلك المقيم ما ليس شرط على ما فهم من قول
 صاحب الهداية ولا جماعة المسافر إذ لم معهم مقيم إلى عصر العيد وقال
 إلى عصر آخر أيام الشريعة وبه يعمل ولا يندر عبارة بلير خير من عبارة

هذا هو المختار في الصلاة
 في جامع الصغير

في الشريعة

في الشريعة

يدع لما فيها من زيادة معقولة يناسب المقام وهو الحفظ والوقاية
 وكذلك وتشر وتذكر وفي على تدعون في قوله تدعون بخلا وتذكرون
 لحسن الخالقين مع ما فيه صنعة التجنب الموتي ولو تذكر امام **باب**
صلوة الخوف انكر أبو يوسف شرعية ما في زماننا إذا اشتد خوف العدو
 أو تبع جعل الإمام أتمه نحو العدد وصلي بأخرى ركعة إن كان مسافر
 وركعتين مقيما وتضت هذه إليه أي ذهبت هذه الطائفة إلى العدد
 وجاءت تلك وصلي بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت إليه أي ذهبت
 هذه الطائفة إلى العدد وجاءت الأولى وأتمت بالقرآن ثم الأخرى
 بقرآن لأنهم مسوقون وفي المغرب يصلي بالأولى ركعتين وبالأخرى
 ركعة إن لم يذكر العجز لأنهم حكمها من حكم المسافر وإن زاد
 الخوف صلوا ركبا فرادي بالأيام إلا ما شاءوا أن يحجزوا عن التوجه
 ويفسدوا الركوب مطلقا قال في البداية ونها أي من شرط الجواز
 أن ينصرف ما شاء ولا يركب عند انصرافه إلى وجه العدو ولو ركب
 فسدت صلوة عندنا لأن الركوب على كثير وهو ما لا يحتاج بخلاف
 المشي فإنه أمر لابد منه حتى يصطفوا بأذا ما العدو والمشي والقتال
 مصليا قال في النخبة ولا يصلون وهم يشون كما لا يصلون وهم
 يقا تلون ومن المنقولين اتضح أن من لم يفرق بين ما وبين الركوب
 لم يصب **باب** الجنايز من الخوف أن توجه إلى القبلة على عينية
 وأخير الاستلقاء قال في التبيين والمختار في زماننا أن يأتي على قفاه
 وقدماه إلى القبلة قالوا هو ليس بخروج الرجع ويلقن الشهادة
 فإذا مات يشد لحياه ويغمض عيناه ويحترق تحت وكفنه وترك الكفنه

في الشريعة

في الشريعة

ان يدبر بل الجرح السري رماة او ثكنا او خسا ولا يزداد عليها
 وكذا حول الكفن ويوضع على التخت ويجتر وبيس عورته ويوضا
 بل مضمة وانتاشا خلافا للشافعي وثقا عليه ماء مغلي بسده
 او حوض والا فالقراح ويغسل راسه ولحيته بالخطمي ثم يصبغ
 على سائر ويغسل حتى يصل الماء الى التخت ثم على عينيه كذلك فاقدم
 الاضجاع على يساره تقديما يغسل جانب عينيه ثم يجلس مستدرا
 بطنه برفق وما خرج يغسل ولم يعد غسله ثم ينشف بتوب ولا
 يقص ظفره ولا يمسح شعره خلافا للشافعي ويجعل الخنوط على راسه
 ولحيته والاكافور على ساجده في موضع التحو من جسد الانسان
 جمع مسجد بفتح الميم لا غير قال الشرحي في شرح الهام في عيني جملته
 وانفه ويدا وركبتيه وقدميه ولم يذكر القدوري الانفا لانه
 من الغريب وشدة الكفن له ازار وقص ولقافة واستحسن المتأخرون
 العشا ولها درع واذا روعها ولقافة وخرقة تربطها قد ياها
 وكفايته له ازار ولقافة ولها ثوبان الازار وللقافة وخرقة تربط
 اللقافة ثم الازار عليها ثم يفض المبت ويوضع على الازار ثم يلف
 يسارا ازاره ثم عينيه ثم اللقافة كذلك وهي بلبس الدرع ويجعل
 شعره ما صفيرتين على صدره فوقه ثم الخمار فوقه تحت اللقافة ويضع
 الكفن ان خيفا انتشاره وصلوته فرض كفاية ان اذي البعض يخط
 عن الباقيين والاياهم الكل ويحان يكبر راضا يديه ثم لا رفع بعد ها
 خلافا للشافعي وشيئي ثم يكبر ويصلي على النبي عليه السلام ثم يكبر
 ويدعو ثم يكبر ويسلم ولا قرأته فيها خلافا للشافعي ولا تشهد وقول

ويقول في الصبي بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرطا يا جبرا
 يتقدمنا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مستقعا هو الذي
 يعطي الشفاعة ويقوم المصلي بحذاء صدر الميت والحق بالامامة
 السلطان تقديم السلطان ولجا ذا حضر وتقديم الباقي بطريق
 الافضل ذكر في التختة ثم القاضي ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب
 العصا في ولاية الانكاح والصحيح ان هنا يقدم الاب على الابن
 عند الكل وان كان الابن يقدم على الاب في ولاية النكاح عند ابي ح
 واي يوسف من الفتاوي الصغرى وباسن اذ ذني الامامة وان
 صل غير الولي والسلطان بعد الولي ان شاء ولا يصلي غيره بعد
 ومن لم يصلي فدفن صلى على قبره ما لم يظن انه نفع انما قال
 ما لم يظن من التقدير لان العترة اكبر الرائي على الصحيح لا يختلف
 باختلاف الزمان والامكنة والاشخاص ولم يجز ركبها بعينه
 مع القدرة على النزول استحسانا لانها صلوة من وجه لوجه والتحرر
 والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط للصلوة والقياس ان يجوز لانها
 دعدو ولهذا لم يقران فيها والاستحسان اسم دليل انصا كان ولجمعا
 او قياسا خفيا اذ وقع في مقابلة قياس على سبيلها الفهم حتى يطلق
 على دليل ان اسم يوجد فيه تلك المقابلة وكرة في مسجد جمعا ان كانت الميت
 فيه خلافا للشافعي قال في الحقائق بعد نقل خلافة وانما شرط كون الخلف
 في المسجد اذ لو كانت الجنازة والامام وبعض القوم خارج المسجد كما
 هو المعروف في جوامعنا لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنازة
 وحدها خارج المسجد فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يكون منهم

وانما يشترط في كل واحد من هذه
 ان يكون من اهل البيت
 لا غير

واما في الترتيب في المسجد

التبعة ابو شجاع ومن ههنا تبين وجه زيادة قيد الوحدة في قوله وان كان
 وحده خارجا لاختلاف الشايخ من ولده بي وعسل وصلي عليه ان استهل
 الاله لاله ان يكون منه ما يدل على حيوة من رفع صوت او حركة
 عضوة كرمي التبين ثم مات والا ادراج في حرقة ولم يصل عليه وصل
 في غير الظاهر من الرواية وهو المختار صبي وحده او مع احد
 ابويه فاسلم عاقلا او لحداهما صلي عليه لان ابن بي وحده يكون مسلما
 تبعه لالدار وان سبي مع احد ابويه فاسلم هو والحال انه عاقل فاسلم
 صحيح وان اسلم احدا ابويه يكون مسلما بعباله والا فلا ايمان بي مع
 احدهما ولم يسلم هو عاقل ولا من سبي معه نهما لا يصلح عليهما كافر
 يفضل له وليه المسلم غسل الجسد اي يصب عليه الماء على الوجه الذي يغسل
 البجاسات لا كما يغسل المسلم ويكفي في حرقة وكحق حفرية ويلفيه فيها
 ومن في حمل الجنائز اربعة والثاني في السنة ان يحملها رجلان بعضها
 السابق على اصل عنقه والثاني على اصل صدره وان تضع مقدمها ثم تخرج
 على يمينك ثم مقدمها ثم مؤخرها على يسارك ويسرعون بها الاخيار وكرة
 الجاوس قبل وضعها والتي خلفها الحب وكحف القبر ويحدد ويدخل بها
 يلي القبلة خلافا للشافعي فان عنده سلا ويقول واضع بسم الله
 وعلى ملة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحمل العقدة اي التي كانت على
 الكفن خيفة الانتشار ويسوي للبين والقصب ويستجي أي يفرغ عندها
 قبرها بثوب لا خير ويكره الاجر والخشب ويهاك التراب ويسمر القبر
 ولا يسبح **باب الشهيد** قال في التحفة الشهيد نوع يغسل ونوع
 لا يغسل وعقد الباب الثاني هو مسلم مكلف ظاهر شرط التكليف والظهور

في حقه الشهد
 في حقه الشهد

هذا السرد

في حقه الشهد

في حقه الشهد

والظاهرة عند خلافها ذكر في الذخيرة والاحترار بالظاهر عن ليس
 بظاهر سوله وجب عليه الغسل ولم يجب بعد كآتي لم ينقطع جفنها
 او نفاسها مقتولا ظاهرا لاحتراز عن لم يكن مقتولا ظاهرا سوله كان مقتولا
 حده كما اذا قتل حدا او قضا او مقتولا غير موصوف باحد مما كان الصريح
 بآي آله قتل ذكر في الذخيرة ثم قال وانما ثبت الاله لان الاصل في ضمانات
 شهيد واحد ولم يكن كهم قيل السيف والسراج بل فيهم من مع راسه بالحجر
 ومنهم من قيل بالحصان قتل ليس اذا قتل بالمشغل يغسل عنه وكذا القلم
 يعلم الاله القتل قلت **موتجيب في المال** فيخرج بقوله ولم يجب قال المراد
 على ما ثبت عليه ان لا يجب للمال بنفسه ذلك القتل في صورة قتل الاب
 الابن ظاهرا بالسراج وان وجب للمال لكن ليس بنفس القتل فلا يخرج
 من حد الشهيد او وجد ميتا جرحا في المعركة شرط الجرح ليعلم انه
 غير ميت صفاته ولا يدخل هذا فيما ذكره لان المراد من المقتول
 ظاهرا من علمه قتل ظاهرا وهذا غير معلوم حاله الا ان الشرع لما افر
 جرحا حكمه بكونه مقتولا ولو جرحه في المعركة بانه قتل ظاهرا فان
 يجوز ان يراد بالمقتول ظاهرا من كان كذلك في حكم الشرع في وجده
 قتل محتاج اليه ان من وجد ميتا جرحا في المعركة كذلك في حكم
 الشرع يعلم دخوله فيما ذكر وبالحكمة فلا وجه للاقتصاص على ما ذكره
 روميا للاقتصاص ولم يترتب سبيها المراد منه وجه اعتبار فلا يغسل
 قدمه لان الكفر في احكام الشهيد الذي لا يغسل على ما مر بانه بل يدين
 بدمه وبثوبه لئلا يلبس من الكفن اي من جنسه كالفرس والخشوع
 والقلنسوة والخف ويجوز ان يزاد اي لو لم يكن معه من جنس الكفن

في حقه الشهد
 في حقه الشهد
 في حقه الشهد

في حقه الشهد

كذا لكفن السنة يزداد لثمة كفته وينقص ان زاد عنه قال في التحفة الكفر
 فينبغي ان يكون في ثيابه التي عليه وان لجوان يزيده عليه شيئا حتى يبلغ
 مبلغ السنة او ينقصوا عنه ثيابه لا باس ويصلي عليه خلافا للثاني
 ويغسل من وجد قتيلا في مصر لا عبرة بآلة القتل في هذه الصورة وانما
 يغسل لانه لا يدري قتل ظلما او مظلوما عنه او خطأ ذكره اذا هددت
 في شرح القدر ويرى خفي هذا لا يختلف الحال باختلاف المحلة ومن لم
 يتبين ذلك قال ما قال لم يعلم قاتله او علم انه قتله بعضا صغيرا
 لا عبرة بحالة القاتل في هذه الصورة ولا يفقد الظلم لان السبب
 عوض ما اتى وذلك لا يختلف قال في الذخيرة ومن وجد قتيلا ينظر ان
 حصل القتل بعضا كبيرا او محجرا كبير ولم يعلم قاتله فعلى قوله ابو حنيفة
 يغسل لان القتل على هذا اليوم عند يوجب بالدية فقد التمس من دية
 بد لا هو مال وملي قوله صاحب لا يغسل لان القتل على هذا اليوم عند
 يوجب القصاص لا يمنع الشهادة عندنا كما لو قتل بالتامح وان لم يعلم
 قاتله يغسل لانه وجبت الدية والقصاص يقتله فلم يعلم في معنى شهيد واحد
 وان حصل القتل بعضا صغيرا يغسل لم يعلم قاتله ولا لان هذا القتل
 يوجب له مال على كل حال وان حصل القتل بحديدة فلان لم يعلم قاتله يجب
 الدية والقصاص على اهل المحلة فيغسل وان علم القاتل يغسل عندنا اهل
 من نقيده العلم يكون القتل ظلما اعتمادا على السلفة من ان يكون
 مقتولا ظلما شرطا لا خلافا لعل ان حكم الشهادة كما يسقط بغيره
 الظلم وقد مر بيان فيما سبق ذلك يسقط بوجوب عوض مالي سواء
 سقط بعد وجوبه او لا ووجوبه بالقصور بآلة القتل عنده خلافا لهما

دية

في ثيابه اذا قتل
 القتل بالخطأ
 والقاتل لا يعلم
 قاتله

في ثيابه

لهما ويجوز ان القاتل مع كون القتل في موضع يجب فيه القصاص والدية وهو
 بين من هنا لا يقال للفروغ من البداية حيث قال من وجد قتيلا في الصلوة
 غسل لان الوجوب فيه الدية والقصاص في الظلم الا اذا علم انه قتل
 بحديدة ظلما انه لا عبرة بحالة القاتل لان كل واحد منهما اذا لم يعلم القاتل
 بدلالة التعليل الذي ذكره لانا نقول نعم ما ذكرناه لا فيما اذا لم يعلم القاتل
 الا ان ما ذكره ثانيا فيما اذا علم القاتل بدليل تعليله القاتل لان الوجوب
 فيه القصاص وغاية ما يلزم من ذلك ان يكون الاستثناء منقطعاً ولا باس
 وبما قررناه اندفع وهم المخالفين وروايتي الذخيرة والهداية لا يقال
 موجب القتل بحديدة القصاص وجوب المال اذا لم يعلم القاتل السبب
 وهو الجرح به فينبغي ان يكون الحكم فيه كالذي في الابن اذا قتل ابو حنيفة
 ظلما لانا نقول ليس القصاص موجب قتل بحديدة بل ان يكون القتل
 ظلما وذلك غير ثابت في الصورة المذكورة ومن لم يتبين ذلك قال باقا
 وماذا بعد الحق الا الضال او جرح وارث بان ياكل نام او اكل او
 او عول او اواه حية او حمل من مصر حيا لم يقتل ونقل لان الدخول
 في حنك لا يثبت الخلل دون القتل لانه يوجد فيما اذا جرح رجله من بين
 كيان يطله الخبول مع غير مرتبة بل شهيد لا يغسل ذكره في المبسوط ولم
 يقل من المعركة لعدم اختصاص الحكم او بقي عاقا وقت صلوة المراد
 بوقت الصلوة قدر ما يجب عليه وقت الصلوة ذكره الناهدي وروي
 بشي هذا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وبالحجة الارتثا في الشرع
 ان يرتفق بشي من مرافق الحيوة او ثبت له حكم من الحكم الاثنا
 وفي اللغة ما قاله الجوهري وارث فلان ايجل من المعركة رثا اي

لا يغسل
 القاتل اذا قتل
 بالخطأ

في ثيابه اذا قتل
 القاتل لا يعلم
 قاتله

في هذه الاحوال ولا يبيح التجارة ما اشتراه بما فوي خدمته ثم لا يصير
 للتجارة وان نواه لها لم يقل المبيع لانه بعد البيع لا يصير للتجارة انما كان
 لها ثمن ان كان من جنس لم يجز فيه الزكوة وما اشترى لها لان ما عدا ذلك
 والسويع انما تجز فيه الزكوة بنية التجارة ثم هذه النية انما تصير اذا وجدت
 زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوي التجارة بعده لا تجز فيه الزكوة
 لا ما ورثه ونوي لها اذا لابدان يكون سبب الملك اختياريا وما ملكه بقرينة
 او وصية او نكاح او صلح او صلح عن قود ونواه لها كان لها عند ابي كبر
 لا عند غيره وذلك اما السبب لا تجز بان يكون بشري عند ابي كبر ولا خلافا
 وقيل بخلافه على كس ولا اداء الابنية قرنت به او يعزل قد رما وجب
 بكل مال بلانية مسقط وبعضه لا عند ابي يوسف خلافا لما تقدم فانه يقول
 ان تصدق ببعضه لا تسقط زكوة المؤدي **باب زكوة الاموال**
 نصاب الابل خمس والبق ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي خمس من الابل
 نجباء وعراب البعج جمع جفني وهو الذي تولد من العربي والعجمي منسوب
 الى بخت نصر والعرب جمع عربي ثمانية في خمس وعشرين بنت مخاض
 ثمة لها سنة وطعنة في الثانية ثم في ست وثلثين بنت لبون هي التي تمت
 سنتان وطعنت في الثالثة ثم في ست واربعين حقة هي التي تمت ثلث
 وطعنت في الرابعة ثم في احدى وستين جذعة هي التي تمت لها الاربع
 في الخامسة ثم في ست وسبعين بنت لبون ثم في واحد وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس سائمة ثم في مائة وخمس واربعين بنت مخاض
 وحقتان ثم في مائة وخمسين تلك حقا ثم تستأنف في كل خمس سائمة ثم في
 خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلثين بنت لبون ثم في مائة وست

كان لها

وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تستأنف ابدأ كما في خمس الى
 بعد المائة والخمسين يعني تستأنف استئنافا مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين
 حتى تجب في كل خمسين حقة وفي ثلثين بقرا او جاموسا تباع هو الذي
 حقه عليه الحول او تبعة ثم في اربعين سن هو الذي تم عليه الحول ان
 وفيها زاد يجب في الواحدة الزيادة ربع عشرين وفي الاثنين نصف
 عشرين وهذا رواية الاصل عن ابي حنيفة وروي عن ابنه لا
 في الزيادة شي حتى يبلغ خمسين ثم في مائة سنة وربع سنة وثلث
 وقالوا في الزيادة حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة الى ستين
 وفيها ضعف ما في ثلثين الى بيعتان ثم في كل ثلثين تباع وفي كل اربعين
 سنة وفي سبعين تباع وسنة وفي ثمانين ستان وفي تسعين ثلث
 اربعة وفي مائة بيعتان وسنة وفي مائة وعشرة تباع ومستان الا
 اذا نذر اخلاكا في مائة وعشرين فيجزيه اربع اربعة وتلك مساة
 وهكذا في مائة وفي اربعين ضانا او مغزاة ثم في مائة ولحدي
 وعشرين شاتان ثم في مائتين واحدة تلك شاة ثم في اربع مائة
 اربع ثم في كل مائة شاة ولا شيء في بغل وحمار لب التجارة ولا في عوامل
 هي التي اعاد للعل كاتارة الارض وحوامل هي التي اعاد للعل وعلاوة
 هي التي تعطف العلف ضد الصائمة ولا في حمل ونصيل وعجل الا تبعا
 للكبير ولا في زكوة الغنم منفردة وكذا في نأها في وايرة وفي كل فرس
 من المختاطبة الذكور سائمة للبدن والنسل انما زيد هذا القيد لان الذكور
 في السائمة التي ساءلها حتى لو سميت للعل والركوب لا يجب الزكوة فيها
 ولو سميت للتجارة وفي زكوة التجارة لا زكوة السائمة ذكره في المحيط دينا

اربع عشر فتمت نصا بايعي ان شاء قومها واعطى علي كل ما بين درهم
 خمسة دراهم وهذا عنده وهو قول زفر وقال لا زكوة في الخيل
 قال في التحفة الصحيح قوله وفي النبايع المختار للقوي قولهما و
 دفع القم في الزكوة والكفارة والعشر والتذرة ولا يأخذ المصدق الا لو
 وان لم يجبالس الوجوب يأخذ الا في مع الفضل اي ان دفع ذلك ليس
 ان لا يأخذوا الا على ويرى الفضل ان شاء لانه شراء ولا يجبر عليه
 ان يطالب بعين الوجوب وبقيته ويضم السقاء وسط الحول في حكم
 الي نصاب من جنسه اي اذا كان له ما تادهم حال عليها الحول وقد
 حصل له في وسطه مائة درهم ضمن المائة الي المائتين وقوله حكم اي حكم
 السقاء وهو وجوب الزكوة يعني يعتبر في السقاء الحول الذي من
 على الاصل ويجوز ان يرجع ضمير حكمه الي الحول والزكوة في النصا
 لا العفو هو ما بين الفرضين هذا عند أبي حنيفة وابي يوسف قال
 وزفر فيها واذا شتم المال على النصا والعفو فذلك بعد الحول منه
 يصرف الهلاك الي الكل ثانيا عند التلميدين وعند الشيخين يصرف
 الي العفو اولا والي فضل الهلاك منه يصرف الي النصا ويسقط بقدر
 وان لم يفضل لا يصرف في هذا ما ذكره بقوله فيصف الهلاك الي
 اولا ثم الي النصا يليه ثم وشم الي ان يشتم هذا عنده وعند أبي يوسف
 يصرف الي العفو اولا ثم الي النصا ثانيا في شاة لو هلك بعد الحول
 عشرون من مئة شاة او واحد من الابل ويجب بت غاض لو هلك
 خمسة عشر من اربعين بعيرا او هلك بعد الحول سقط الواجب
 وهلاك حصته والسابعة هي الكتفية بالرعي بالفتح مصدر من

جبر
 ان لا يأخذوا الا على ويرى الفضل ان شاء لانه شراء ولا يجبر عليه
 وان لم يجبالس الوجوب يأخذ الا في مع الفضل اي ان دفع ذلك ليس
 ان لا يأخذوا الا على ويرى الفضل ان شاء لانه شراء ولا يجبر عليه

من رعي الابل الكلاء لا من رعي الابل لا بالكسر علي ما نص عليه الجوهري
 لانه يعني الكلاء وهو ما رعت الدواب من الرطب واليابس في تناول
 الاعتاد في كثر الحول اخذ البغاة زكوة السوايم واموال التجارة والعشر
 والخراج لا يثني عليهم اي لا يؤخذ ما اخذ من اربابها ثانيا اما الخراج
 فلا تهم مستحقون له لان مصرفه المقاتلة وهم يقاتلون اهل الحرب
 ويذبحونهم من اهل الاسلام واما الباقي فلان الامام لم يجمعهم في الجاية
 ويفيقان يصدرها دون الخراج لانا نعلم انهم لا يصرفونها بمصارفها
 فانما لا يعاد الخراج لما عرفناهم مصارفه قال في خرا الاسلام من قال
 مشايخنا يجبان ينوي عند اخذ الخراج الصدقة عليهم وكذلك في كل
 سلطان لا يؤدي ما يأخذ الي اربابه ومصارفه وذلك انها هولا لوجوب
 مالهم باعليهم لكانوا فقرا وقال بعضهم لا يجوز لهم هذا لان علم
 من ياء خذ شرط فالاحوط ان يعا ولا يخفى ما في هذا التعليل من الخفي
 لما صرحوا بانه لو وجب جميع الدين من المديون بنية الزكوة من الدين
 في الاستحسان يكون مؤديا وسقط عنه الزكوة ولم يذكر وافية شرط الاطلاق
 واما الاعتراض علي ما قال بعض المشايخ بان الزكوة عبادة محضة
 كالصلاة فلا تنادي الا بالنية الخالصة لله تعالى ولم يوجد خفاؤه
 الغفلة عن شرطهم نية الصدقة عند الاخذ والجرى بان المعبر بها
 الدفع بالا اختيار بالرضا قال في التحفة عندنا لا شاي ان يجبر علي الاداء
 بلحق فيؤدي بنفسه لان الاكراه لا ينافي لا اختيار ثم ان قولهم
 وذلك هولا لوجوبها مالهم باعليهم لكانوا فقرا وقد عبر عن هذا
 في الهداية بقوله لا تهم باعليهم من التبعا فقرا ظاهر في انه يجوز للخوارج

يخرجها لهذا القول على ما ذكر
 في النسخة من النسخة
 في النسخة من النسخة
 في النسخة من النسخة

انما هو الامام لاننا لا نستطيع ان نثبت ان سخطوا في الزكوة
 في الهداية لاننا لا نستطيع ان نثبت ان سخطوا في الزكوة
 في الهداية لاننا لا نستطيع ان نثبت ان سخطوا في الزكوة

والسلاطين الجارة ان ياخذوا الزكاة ويصرفونها الى حوائجهم فلا يبقى
 في مال الصبي تغلي تغلب بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تغلي
 بفتح اللام استعما ثا لعل الكورين ورتما قالوا بالكثر كذا في القصاص وهو
 تغلب قوم من نصاري العرب ومن قال انهم من مشركي العرب فقد اخطأ
 وعلى المردة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يتخذ
 من المسلمين ياخذ من نسل المسلمين دون صبيانهم وجاز تقديمها
 لحول ولاكثر منه لانه ادي بعد سبب الوجوب وهو مال الناي
 ومن هنا ظهر الحاجة الى قوله وهو مالك للنضاد وفي خلاف مالك
 ولنصب لذي نصاب الاول هو الاصل في النسب الزايد تابع عليه
 وفي خلاف لفر وهو للذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم
 المتقال عشرون قراطا والدرهم اربعة عشر قراطا والقيراط خمس
 كل عشرة منها سبعة مثاقيل هذا الوزن يبقى وزن سبعة وهو ان يكون
 الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون مثقال عشرة منها اي يكون نصف
 مثقال وخمس مثقال فيكون كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل وفي
 محولها وتبرها وعرض تجارة فيمت نصاب من احدها مقوما بالانفع
 للفقير ربع عشرا وان كان التقويم بالدرهم انفع له قوم له عروض التجارة
 بالدرهم وان كان بالدينار انفع فومت بها ثم في كل خمس ادعى النضاد
 بحسابه وذلك ان الزكاة لا تجب في الكسور عند ابي حنيفة الا اذا بلغ خمس
 اتصافا اذا ادعى مائتي درهم اربعون درهما زاد في الزكاة درهم فلذا زاد
 ثمانون درهما زاد درهما ولا شيء في الاقل وعند ما تجب به ذلك بحسابة
 ذلك وهي مسئلة الكسور ورق غلب فضة فضة وما غلبت به يقوم

ونقضا النضاد في الحول مائة اي لو كان في اول الحول عشرون
 دينارا ثم نقص في اثنتي عشرة ثم تم في آخره بحسب الزكاة ويضم الذهب الى
 الفضة والعروض الى النضاد في القيمة هذا عند ما عند ما نعيم الذهب
 الى الفضة بالاجزاء وهو رواية عن حنيفة ان من كان له مائة درهم
 وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب
 تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكاة عند خلافها ما يقولون المعتبر فيها
 القدر دون القيمة حتى لا يجب الزكاة في مصوغ وزنه اقل من مائتي
 درهم وقيمة ثوبها ويقولون ان الضم للجائسة وهي تحقق باعتبار قيمته
 دون الصورة فيضمه **باب العاشر** هو نصب على الطريق للحفظ
 ولخذ الصدقة انما ينصبه السلطان ليا من التجار من شر الصوص بمقامه
 في اخذ الصدقات من الاموال كذا في الحقايق وفي التبيين لان التجار
 بالحجارة ويستوي في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة لان الكل يحتاج
 الى الحمايت في الغياي فخصا ظاهرة صدق مع اليقين من انكر تمام الحول
 او الفراغ عن الدين او كونه للتجارة ذكره صاحب التحفة او ادعى ادائه
 الي فقير قبل الخروج قال قاضي خان في شرح جامع القصير لا ت
 اداء زكاة الاموال الباطنة منقوض الي اربابها وانما يثبت ولاية
 المطالبة للامام بعد الاخراج الي المعاند اذا لم يكن ادائه فاذ
 اد ذلك فقد كثر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليقين
 في غير السوايم انما قاله هذا لانه لا يصدق فيها لان حق الاخذ لا يعلم
 فلو يمكن ابطاله ولو علمنا انه فعل ذلك يكون ضامنا عندنا وقال الشافعي
 لا يضمن لانه اوصل الحق الى المستحق واسقط التوبة عن التاجر والشارع

من خلد ان العبرة بالاداء قبل الخروج
 لا بعد ادائه انما انما انما

اخر ان وجد في السنة بلاد خراج ببلدة اي بلاد شرط ان يخرج البراءة
 من العاشر الاخر هذا على رواية الجامع الصغير بشرطه في الاصل
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وما صدق فيه المسلم الذي لا يقوله
 اويت انا فانه لا يصح فيه اذ ليس له ولاية التصرف الي مستحق وهو مصالح
 المسلمين ذكره في التبيين ولا الحزبي لا في قوله هذا ولدي وهذه ام
 ولدي ذكره في التحفة واخذ من المسلم ربع عشرة ومن الذي صنع
 ومن الحزبي عشرة ان بلغ ماله نصا با ولم يعلم قدر ما خدمنا يعني في
 الحرب اذا مرننا جرناعا عليهم وان علم الخدم ان كان بعضا انما قال هذا
 لانه اذا علم اخذهم الكل لا يأخذ عشرة الكل لا من قليله لانه يراه ما دون
 النضا وان اقربا في النضا في بيته ولا يشانه ان لم يأخذوا الى اهل
 الحرب شيئا منا ولو عشرة ثم مرقل حولي قبل تمام ان تمام من دار
 عشر ثانيا والافلا وعشر خرز في اي من قيمتها الا خنزيرة مائة
 الان مائة لان الخنزير من ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه من الخنزير
 من ذوات الامثال فاخذ قيمتها لا يكون كاخذه غيرها وقال الشافعي
 لا عشرة واحد منها وقال يعشرها وقال ابو يوسف يعشرها ان ترواها
 وعشر الخمر دون الخنزير ان مائة على الاخذ ولا بصا او مضاربة
 هذا في حوال المسلم والذي دون الحزبي قال في التحفة ولو قال الحزبي
 هذا المال بضاعة لا يقبل قوله وكسبنا خون الا غير مديون معناه
 لانه اذا لم يكن مديونا كسبوا لولا فان كان المولي معه يؤخذ منه الزكاة
 والا فلا **باب الركا** الكثر مال دفنه بنوا ادم والمعدن ما خلف الله
 تعالى ومخاقي الارض والركاز يطلق عليه ما غير انه حقيقة في المعدن

واما اذا كان لا يثبت له اذن في ارضه فانه لا يملكها
 عاشر انما ينبغي ان يبعد قاتله وان كان له
 ان يستعمل وهو لا يجوز في الزكاة
 واما ان كان له اذن في ارضه فانه لا يملكها
 واما ان كان له اذن في ارضه فانه لا يملكها
 واما ان كان له اذن في ارضه فانه لا يملكها

انما ينبغي ان يبعد قاتله وان كان له
 ان يستعمل وهو لا يجوز في الزكاة
 واما ان كان له اذن في ارضه فانه لا يملكها
 واما ان كان له اذن في ارضه فانه لا يملكها

وفيه من الزكاة

انما ينبغي ان يبعد قاتله وان كان له

ويجاز في الكثر وكذا في شرح الجامع النبوي وفي معدن ذهب ونحوه
 مما ينطبع ويذاب وجدني دار الاسلام سواء وجد في ارض خراج
 او في مشارق في الصحرا التي ليست بعشيرة وخراجية من التبين ونحوه
 خمس قال الشافعي لا شيء في غير الذهب والفضة وفيها تجب الزكاة
 ولا يشترط فيه الحول في قوله وباقي للولجان لم يكن ارضه ملكا لم يقل
 ان لم يملك لان الشرط عدم الملك ومثله لعدم الاصل والافلا كذا
 ولا شيء في ان وجد في دار خلا فاليها وفي ارضه واثبات عنه
 في رواية كتاب الزكاة لا تجب وفيه رواية جامع الصغير تجب وهو قولها
 ولا في قوله وغير خلا لابي يوسف ويروى وجد في جبل انما
 قديم لانه اذا وجد كثر وهو ذوق الجاهلية يخشى كثر فيه سمه الاسلام
 كالمقوب عليه كلمة الشهادة كاللفظة وما فيه سمه الكثر كما منقوش عليه
 الضم الصنف خمس وباقي للولجان لم يوجد في ملك ولا فله ملك
 اول الفخا ولو رثته ان عرفوا وان لم يعرفوا فاقضيها كلها او لورثته
 والا فيكون بيت المال وهذا قولها وقال ابو يوسف يكون للولجان من التحفة
 والشيء جاهلي في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل هو سلافي في زماننا
 لتقاوم العهد وكان محرم دار الحرب كله الشاس وجد في دار
 في دارها ردة الي مالها تحوز من الغنم متاع وجد في ارض
 منها لا مال لها خمس وباقيه **باب زكاة الخارج** في عمل ارض عشيرة
 قديمه احترازا عن ارض خراجية اذ لا شيء فيه وعند الشافعي لا يملكها
 او جبل وعر وما خرج من الارض الا الخضرة وان اغنا استشاها لانها
 لا يعشر منه بل يقرى مالها بالاداء بنفسه وعندنا ياخذ منها ربع العشر

فانه لا يملكها

ذكره في الحقايق وان لم يبلغ خمسة اوسق الوسق ستون صائغانية
 اوطاك ولم يبق ستة وقال لا يجبا لافها لثمة باقية اذا بلغ خمسة اوسق
 والمراد ثمة تدخر وبقية سنة من غير معالجة وكالحط والشعير من سوط
 شيخ الاسلام ومجاهد سح او مطر عشر مبتدأ وقدم خبره الا فيها لا يستمر
 به الارض كالطعام والقصب الفارسي والخطب والخشيش اذا اتخذها
 مقضية وشجرة او منبت خشيش فانح بيع عشر وفي العبارة المذكورة
 اشارة الى ذلك وفيها سقي بغرب او دالية نصف عشر بل رفع مؤنة
 الزرع اي يجب العشر في الكل في الصورة الاولى ونصف عشر الكل
 في الثانية ولا عشر ما بقي ونصف عشره بعد رفع مؤنة الزرع من اجر الحصاد
 ونحوه وخمس في ارض غلبة ذكر اكان او انثى كبير اكان او صغيرا
 وانما عدل عما قبل وخمس تغلبي لارض عشرة اذا لم ينظم مع قول او شرا
 اذح لا يحمس تغلبي وان اسلم او شرا هاذيها وسلم هذاعنه ويك
 مع في الاصح وقال ابو يوسف اذا اسلم تغلبي او اشتراها منه سلم
 يعود الي عشر واحد لزو والداي الى التضعيف وهو اكفر واخذ الخراج
 من زحيا اشترا عشرة مسلم وقال ابو يوسف يؤخذ العشر مضاعفا ويصرف
 مصارف الخراج وقال في حديثي عشرة على حالها وعشر مسلم اخذها من ثمة
 اوردت عليها نفسها البيع اي شري الزقي من المسلم الصغير ثم ردت عليه
 لنفسه البيع فهي عشرة كما كانت وفي دار جعله بستانا خراج ان كانت
 لزحيا والمسلم سقاها بما ياتي له بلاء الخراج وان سقاها ببلد العشر
 وماذا السقا والبئر والعين والجحر لا يدخل في شري وماذا انما صرفها
 الامايج كنهريز دجر ونحو خراجي وكذا سجون وجنحون وحلر والفا

تحت ولا
 واحد

والفران عندها ذكره في الاثني وعشري عندهم ولا ثمن في غيره
 وحفظ في ارض عشرية وفي ارض خراج في حريمها الصالح للزرع
 خراج لما فيه اي لا في العين **باب المصارف** المؤلفه قلوبهم كان من المصا
 قد سقط ولذلك منهم دونهم الفقير وهو مال اديني تير والمساكين
 من لاشي والثاني يعكس وهو رواية عن ابي حنيفة وعامل الصدقة
 يعطى ما يكفيه فيه اشارة الى انه غير مقدر بالعمل خلافا للشافعي ان عمل
 فيه اشارة الى انه في مقابلة العمل وباء خذ وان كان غنيا غير هاشي
 اشترط هذا اعتبار الشبهة الصدقة في حقه والكاتب يعاين فك رتبة
 وقال مالك يعتق منها الرقبة وكان الولاء للمسلمين ولا يجوز رفعها
 للكاتب لانه عبد ومديون لا يملك البصا لم يقل فاضلا عن دينه
 لان ملكا انصلا لا يكون الا كذلك وهو سبيل هو منقطع الغزاة
 عند ابي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد وابن السبل من له مال له
 سولد كان وطنها او في غيره والمزكي صرفها الي كلهم والي بعضهم
 ولو شخصا واحدا خلافا للشافعي فان لا بد من الصرف لا الى الاصناف
 السبعة من كل نصف ثلثة له ان السلام لا يستحق واقل الجمع ثلثة
 ولنا انها ليا اثم مصارف والتعريف للجنس ومذهبا مرويا عن
 عمرو بن عبد رضي الله عنه لا ي بناء مسجد وكفن ميت وقضاديه
 وثمن ما يعتق لا يشري بها الرقبة لعدم التملك وهو الزكوة قد مر
 خلاف مالك الاخير ولا الي من بينها ولاد و زوجته وقال لا ترفع
 المنة الي زوجها ومملوكه اي مملوك المزي وعبد اعتق بعضه خلافا
 لها وفي خلافا للشافعي في اغنياء الغزاة وولد الصغير مملوكه وفيها

تحت ولا
 واحد

اشترى به في اول كتاب
 الزكوة من الهداية

وما في النبي من عبادة انما بينه
 سيدنا محمد في كتابه

ولم يزل ينادي ان اوقف هذه كن لا تنبذ
 ولا تتركها بل اوقفها على المسلمين

شمي علي وعباس وجعفر وعقيل والحارث ابن عبد المطلب والهم
 اي معتق هو الادولالي ذي وجاز غيرها اي غير الزكوة والصدقة
 اليه لكان يصرف اليه الذي وقال الشافعي لا يجوز وهو رواية عن ابي
 يوسف دفع اليه من ظن انه مصرف في ان عبده او مكاتبه يعيدها
 وان كان بان غناه او كفره او انه ابوه او ابنه او هاتمي لم يعد خلافا
 لابي يوسف وجب دفع ما يغيث عن السوا اليوما وكره دفع ما يقي
 درهم الي فقير غير مديون وان دفع جاز خلافا لفرقة ونقله الي بلد
 اخر لا في قريبه او في لوج من اهل بلده فيه المال المعبر مكانه لا
 مكان صاحبه حتى لو كان معرفي بلد ومال في اخر في فرق في موضع
باب الفطر من بر او دقق وسويق او زبيب لذبيب بنزل الشعر
 في رواية الحسن عنه والذکور في ايامي ورواية الجامع الصغير فصاع
 وعند الشافعي صاع من الكل ومن تمر او شعير صاع مما يسع غايته اكلها
 من ج او عدس انما قدرة به بالعدم التفاوت بين حاجتها حتى لا
 واكتناها واما التفاوت صغرا وعظما فلا فعل في التقدير وزنا
 والمقد للصاع العراقي الذي اخرج له الجاه ولا راي في تعيين قدره
 انما ذلك في اخذ عيانه في قال ان الج اقل من الخنطة فالاحوط ان
 يقدر بها فقدوم ثم ان ما ذكره عندنا وهو مذهب اهل العراق
 وعند ابي يوسف والشافعي خمسة اوطال وثلاث رطل وهو مذهب
 اهل الحجاز ووجه اعتبار الوزن علي ما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة
 ان لاختلاف العلماء في الصاع بانه كمرطاد هو اجماعهم علي انه
 معتبر بالوزن اذ لا معنى للاختلاف فيه الا اعتبار به ونصف الصاع العراقي

ذكر ان الشافعي يروي ان ما ذكره
 يذهب للشعر لا للصاع في قوله
 فان قوله الشعر مطلق
 في الصاع

العراقي من البر منوان ولذلك قال منوان بربح جاز لمن اربعون
 اتا در ربعه مثاقيل ونصف مثقال فائق مائة وثمانون مثقالا
 خلافا لمحمد في رواية روادا ودين رستم عنه لان الآثار جات بالصاع
 وهو اسم للكيل واداما البر في موضع يشري به الاشياء حب ومن
 لي يوسف الدلام اربي من الدقيق وهو اربي من البر وهو
 اختيار فقيه ابي جعفر لانه دفع للحاجة ولعل به وعن ابي بكر
 الاغش تفضيل الخنطة لانه بعد من الخلاف اذ في الدقيق والخنطة
 خلاف لشافعي ويجب علي حر مسلم له قدر النصاب لم يقل نصا
 الزكوة لانه ليس بشرط لانها تجب علي من له كتب قيمتها مقدار النصاب
 وليس باصل لها وليس لها نصاب الزكوة لان الكتب خارجة
 عنه ولما زاد عبارة القدر احتاج الي زيادة قوله فاضلا عما لا بد
 منه ولولا تلك الزيادة لما احتج الي هذا القيد لما عرفت ان ملك
 النصاب لا يوجد بدونه وان لم يقرأ لا يشترط فيه الحول مع الثنية
 او السوم او نية التجارة وعند الشافعي تجب علي كل من ملك زيادة
 علي قوت يومه لنفسه وعياله وبه اي سب ملك ما ذكره تحت الصدقة
 وتجب الاضمية ونفقة الاقارب وسقي نصاب حرمان الزكوة
 لنفسه وولده الصغير قد مر وجه العدل عن الطفل واحترز
 بقيد الصغير من الكبير ويقول فقير عن الغني ولا حاجة الي
 ذكر الوجوب من ماله وولده الصغير غنيا لا فقرا بما تقدم
 حيث لم يشترط البلوغ فيمن وجبت عليه وفيه خلافا لمحمد في
 ومالك في الخدمه لا حرز به عن مملوك للتجارة فانه لا يجب خلافا لشافعي

في التفضل زيادة اليه ان ادله
 من خلاف منعه ولا من مني الخلاف
 وفي التفضل كمن هذا فلا يخلو
 في التبيين من ان لا يرفع الخلاف
 في خلافه الخلاف وافي فنهان
 حيث التزم رايه
 انما يشترط ان يملك النصاب
 فيجب في الادولالي من
 استلوه صاحب الهبة
 منه

كان في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول

رمضان لهما ما بينهما من وجه اصابة المص في اسقاط قوله ومن
وكذا التفسير المعين اي حكمه حكم صوم رمضان الذي لا يخافه اذ نوي
صوم يوم معين ثم نوي في ذلك اليوم ولجا آخر يقع عن ذلك الوقت
والنفل بنيت وبنيت مطلقا قبل نصف اليوم خلافا للمالك واما لم يقل قبل الزوال
للمعرفة انه خارج الصبح وعند الشافعي يجوز بعد ايضا ويصير صايما
حين نوي اذ هو مخير عنه وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق
التبني اذ بان نوي في الليل والتعيين وان غلبت فكر وهي ليلة تفتن
من اول شعبان لا يصام الا تقلا وان صام لرمضان كره ويقع عنه
ان كان عنه انا قال هذا لان كان من شعبان لا يقع عنه بل يكون تطوعا
ولا يقضي ان افطر لانه مضمون ولو صامه ولو جبره ويقع عنه اي من
ذلك الواجب في الاصح ترجيح على ما قيل انه يقع تطوعا ان لم يكن من رمضان
والاصح لما مر ان صوم رمضان يتاخر بنيت واجبا آخر ولو صار رمضان
ان كان منه ولو جبره اخر ان لم يكن منه اوله ان كان منه ولعل ان لم كان
كره ويقع عنه ان كان منه والانتفل فيهما اي في الصورتين ولا صوم لمن
نوي ان كان من رمضان فانما صام والافلا والتفل في افضل وان وفق
معتاده وللخواص كالمفتي والقاضي ومن راي هلاك صوم افطر وحده
يصوم عبارة الهداية صريحة في الوجوب وقال في البايح وجوب الصوم
عليه فان المحققين من مشايخنا قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه
وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على النذر لاحتياطه قوله ولا
لم يقل وان روى قوله لانه لا ينافي سبب قوله افطر كما لا يخفى ويقضي ان افطر
سواء كان قبل الرد او بعده ولا يكفر ان افطر بعد الرد خلافا للشافعي اذا افر

في قوله لا يصوم لمن نوي ان كان من رمضان فانما صام والافلا والتفل في افضل وان وفق معتاده وللخواص كالمفتي والقاضي ومن راي هلاك صوم افطر وحده يصوم عبارة الهداية صريحة في الوجوب وقال في البايح وجوب الصوم عليه فان المحققين من مشايخنا قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على النذر لاحتياطه قوله ولا لم يقل وان روى قوله لانه لا ينافي سبب قوله افطر كما لا يخفى ويقضي ان افطر سواء كان قبل الرد او بعده ولا يكفر ان افطر بعد الرد خلافا للشافعي اذا افر

حيث قال في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول

فان ذلكم وان ذلكم وان ذلكم

افطر بالولي واما قال بعد الرد اذ لا رواية عن اصحابنا في وجوب الكفارة
عليه ان افطر قبل الرد واختلف المشايخ فيه ذكره في البدايع وقيل لا يرد
ولفظ اشهد خبر عبد ولو قنا او امراته او محله وداني قد في لم يقل نائبا
لانه قوله عبد غني عنه للصوم مع علة فيها كانت او بخار او دخانا او نحو
ذلك بشرط ان يفسر ويقول لا يترك الهلاك خارج البلدة او يقول
ثبته حين حل اصحاب ما بدون هذا التفسير لا يقبل لكان التهمة ذكره
في الذخيرة نقلا عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل وشرط للفطر معها
اي مع العلة نصاب الشهادة رجلان ورجل وامرأتان فلفظها طاعة
لا الدعوى وبدونها جمع عظيم يقع العلم بخبره والمراد العلم الشرعي
الوجوب لعل وهو تكملة الرابي لا العلم بعين اليقين نقص عليه في المنافع
وغاية البيان فيها اي في الصوم والفطر وبعد صوم ثلثين بقول
عبد بن حل الفطر ويقول عبد لانه عند ما خلافا لمحمد وقال
شمس التمثال لاولي هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هادلا شوال
والثما مبيعة واما اذا كانت متفقة فانه يفطرون بلا خلاف
ذكره في الذخيرة وروى قوله محمد ان الفطر ثبت بتبعيد الصوم وكثير ثبت
ولا ثبت حاله وكذا لا يحمل الفطر بعد صوم ثلثين برؤية هلال صوم
وحده قال في الهداية لو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الا مع العلم
لان الوجوب عليه لا حياط بعد ذلك في الافطار ولو انطقت الكفارة
عليه اعتبار الحقيقة التي عنده والاصح كالفطر اي في الاحكام المذكورة
وذكر في النوازل عن ابي حنيفة انه كرمضان والا ولاح باحوالنا
من القضاء والكفارة من جامع اوجوع في احد السبلين او اكل او شرب

م يصب ما في الشريعة منها حيث اهل في مقام
التفصيل وكذا اهل الشريعة
حيث اهل في موضع
الاية

وذكر في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول

حيث قال في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول
ما في الامور ما هو في الاول

فداء او د واحد او اجتمع فطرن انه افطر من هنا ان الاجتماع لا يفيد الصوم فاكل عمد اقضي وكفر وعند الشافعي لا كفارة الا في الاضباب والى كالمظاهر ككفارة مثل كفارة الظهار وهو الكفيرة بانها لا تفسد الا غير اى لا بفناء قضاءه وان افطر خطاء بان كان ذاك الصوم غير قاصدا لا فطرا او مكرها خلافا للشافعي فيه ما اذا الحقن واستعط اي صبب الداء في الانف فوصل الى تفسده واقطر في اذنه اراد غير الماء ولم يقيد به لعمدة اذ اعلم انهما مما يتاخر من قوله او في اذنه ما اذا جازية هي الجراحة التي بلغت الجوف وامة هي الشجة التي بلغت الى اراد ما غ فوصل الى جوفه او دماغه وقال لا يفسد لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة وتسام اخرى وانما قال فوصل الى لان العبرة بحقيقة الوصول لا للرطب واليابس حتى اذا علم اليابس وصل فسد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد وعليه اكثر مشايخنا بخلاف ما ذكر في ظاهر الرواية ان اليابس لا يفسد عند الكد في الرطب تفسد عند خلها ذكر في الاحتياق نقل عن المبسوط او ابتلع حصا او حديد او عند مالك تجب لكفارة ايضا في ابتلاع ما لا يتوكل ايضا عادة او استقله ملاء فيه او شجر او فطر بظن يلد وهو يوم اكل عامدا بعد ما اكل ناسيا فطن انه فطر او جوعته نائمة فيه خلط لزفر والثافعي وامسك يعني من المفطرات في رمضان كله بلا نية وقال يتأدي صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم واصبح غيرنا وللصوم فاكل قضى فقد وقال تجب لكفارة واذا اكل قبل الزوال وقلا زفر تجب مطلقا ولو اكل او شرب او جامع ناسيا او النسيان ان يفطر هو

بغير نية

وهو قول مالك واحتمل او نزل ينظر وقال مالك ان نزل بنظر فالاولي لا يفسد وان نزل بالثانية يفسد من التبين وانما لم يذكر مستلبي الاحتياط والادهان او في قوله الاتي لا الكحل او العين غني عن ذكره او القتاب وطلبه اتقي وتقبلا قليلا هذا عند لي يوسف خلافا لمحمد ولا ينقض على الشيخ وانما قال لانه اذا قام ملاء الغم يفسد بالاتفاق ذكره في التحفة واصبح جنبا او صب في حطيله دهن هذا عند وعند ابي يوسف يفسد واما محمد فقل هو مع الثاني والظاهر ان مع الاول او في اذنه ما اذا دخل غبار او دخان او ذباب حلقه لم يفطر والمطر والتسليح في الاصح ولو وطئ ميتا وبهية قال في الهداية ولو جامع ميتا وبهية فلا كفارة عليه انزل او لم ينزل قال في البايغ وتزوج ميتا وبهية فلا كفارة انزل او لم ينزل خلافا للشافعي والمفهوم منه ان يكون عليه القضاء عندنا انزل او لم ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل لم يفسد صومه بالاتفاق ولا ينتقض وصوة ذكره في التبين او في غير فرج اذ غير القبل والدبر كالنخلة والابط والبطن ذكره في التبين او قبل او ليس ان نزل قضى والا فلا اكل ما بين اسنانه مثل خمسة قضى فقط هذا عند ابي يوسف وعند لي في كفارة ايضا من الهداية وفي الحائض وعن محمد روايتان في رواية عليه الكفارة وفي رواية عليه القضاء وسكت عن الكفارة وفي اقل منها لا خلافا لزفر الا اذا خرج ثم اكل ولو بدا باكل سمسمة فسد الا اذا مضغ لانها تبادى في فم بالمضغ الا ان يجد طعمه في حلقه ذكره قاضي خان في كثير عا او اعيد يفسد لا القليل في الحالين عند لي يوسف عند

والاستسقاء هو في نية من اراد ان لا يفسد

اراد ان يفسد في نية فانه لا يفسد في نية
وقال في الهداية اذا فطر في نية فانه لا يفسد في نية
وقال في البايغ اذا فطر في نية فانه لا يفسد في نية
وقال في التبين اذا فطر في نية فانه لا يفسد في نية
وقال في التبين اذا فطر في نية فانه لا يفسد في نية
وقال في التبين اذا فطر في نية فانه لا يفسد في نية

في يفسد عادة القليل لا عودا كثيرا اذا عاد القى بالخبر عند ابي يوسف
 اكثره وحدها ملا والم وعند محمد يعتبر الصنع اي عادة في اعادة
 الكثير يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي اعادة القليل
 لا يفسد عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفي عود الكثير على العكس وكرو
 ذوق وموضع شيء قالوا هل في الفرض واما في النفل فلا يكره ذكره
 في التجسس الاطعام صبي ضرورة قيدا لمثله لا تعليل ما والقبلة واللباس
 وشبهه والفاخرة ان لم يامن لا الكحل والدهن والسواك خلافا للمالك
 في الرطب ولو عشا خلافا للشافعي فانه يكرهه منه في العتيق ويحب
 في الغدة ذكره في الحنفي والمالوف في المبلول بالمانا الرطب الاخر
 لا يابس به لجأ من جامع البردوي وقاضي خان وقفدها وشيخ فان
 قال في الحنفي نقلا عن الزيادة البرهانية تفسير الشيخ الفان يجز
 من الادلة في الحال وينزاد كل يوم مجزء الى ان يكون مائة الموت
 بسبب الهرم يفطر ويظم كل يوم مسكنا وعند مالك لا فدية عليه ذكره
 في المنظومة كالفترة وعند الشافعي مقدار الواجب منه ويقضي ان قد
 وحامل او موضع خاف على نفسها او ولدها خلافا للشافعي في الاجر
 ولا خلاف في ان خوفه على ولدها لا يتحقق عند تعيينها الارض الفقد
 الطوا ولعدم قدر الزوج على تجارتها ولعدم اخذ الولد شيء غيرها
 فسقط ما قبل اجل الانظار لمحتص برضعه اجرت نفسها الارضاع
 ولا يحمل للولادة اذ لا يجبر رضاع عليها ثم انه من رد بقول القدردي
 وغيره اذ خاف على نفسها او ولدها اذ ليس الولد مستجرة او طلاق
 المحديث المروي من ابن ماله رضي فهو ان النبي عليه السلام قال

هذا هو الذي اذا كان
 لا ولا في هذا التعليل اذ لو كان
 عند ان جارية في رخصته لا يملكها
 الا ان كان قد وقع الفرج
 عليها ان كان لا يملكها
 في نفسه على عدم حله
 بعد ان كان لا يملكها
 كمن سرق من رخصته
 ضرورة وقتها لا يملكها
 في باب الاحكام فانه لا
 على حجة ما قلنا منه
 اذ لم يكن له ان يملكها
 اذ لم يكن له ان يملكها
 اذ لم يكن له ان يملكها

في السر

في السر

في السر

قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشط الصلوة وعن الحج
 والحج الصوم ومريض خافا المعصية لظن زيادة مرضه كيف كانت
 او كما وكذا الصحيح الذي يخشى من علي صله التيمم والمسا فرعه لان
 المراد المسافر العرود ولا المسافر القوي قال في الذخيرة والعمر الذي
 بيع الفطر ما يبيع القصار فطر او فضا بلا فدية وصومه اي صوم
 احبان لم يضر السفر خلافا للشافعي فان السفليس يذم في اليوم
 انشائه وعذر فيما عداه من الايام والمرض عذر في اليوم الذي مرض
 فيه غيره ذكره في الذخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمرا بيان عدم
 لزوم الوصية بالعدا ان مات في سفره او مرضته وعلي حاله
 لا بد من هذا القيد في الاخير لان المرض قد يخف فيختلف حكمه بخلاف
 المسافر وان زال العذر ثم مات لم يقبل وان صح ثم مات لان الشط
 القدرة لا الصحة والاولى لا تستلزم الثانية اوصي بان يفدي عنه
 بقدر الصحة او الاقامة وعند مالك لا يجب هذا يجب من الثلث التي
 وصي وعند الشافعي من يجب الكحل اوصي به او لم يوصي وفدية كل صلوة كقد
 صوم يوم هو الصحيح قلما قبل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم
 يوم ويقضي رمضان وصلا وفصلا والاولى فان جلس اخر
 صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند الشافعي يجب الفدية ان كان
 التاخير لا لعذر مستمر ولا يصوم ولا يصلي عند وليه خلافا للشافعي
 ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء
 خلافا للشافعي في الايام المنزلة هي عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلث
 بعد ولا يفطر بلا عذر اي اذ شرع في صوم التطوع لا يجوز به الانظار

من حج الشريعة الى
 بعد عرفة وهو منكر
 في السنة
 ما في الهداية لم يصح في عدم الفدية
 في السنة
 لم يصح في عدم الفدية
 في السنة

الحنفية والشافعية

بلا عذر في رواية وفي آخره يجوز والضيافة عذر في حق المضيف الضيف
 ان تكادي ولحدتها ويمك بقبته يومه لتخلفوا في هذا الامساك
 في ان يمك وجوبا او ندبا والجميع ان يمك وجوبا ذكره في التبيين
 وليس الامساك هو ما على جهة الصوم حتى ينافي لا فطارا للتقدم
 وانما هو قضاء الحق الوقت بالنسبة صبي بلغ وكافر المسلم وحايض طهر
 ومسا فر قدم خلافا للشافعي ولا يقضي الا في ان يومه ما العلم اهلية
 في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء خلافا لفر في الثاني
 وان الكلا في بعد النية في وقتها بان يبلغ او اسلم قبل نصف اليوم نوي
 انما في الفطر وقدم ونوي الصوم في وقتها صحت ولا فرق في هذين
 ان يكون الصوم فضا او فطارا ولهذا قال في هاتين الامتثلان
 في الصحة وانما يختلفان في الزوم ولهذا في رمضان يجب عليه الصوم
 كما يجب لامام على اقيم مسافر في يوم منمكن افطر لا كفارة فيها اي في
 قدم المسافر وسفر المقيم من اقليم في رمضان كل قرض وكذا يقضي اياما
 اغني عليه فيها الا يوما حدث الائمة فيه اوتي ليلة لوجود الصوم فيه
 وهو الامساك المقرون بالنية قال في الذخيرة لان كل ثوب في كل ليلة
 رمضان على قصد صوم الغد هذا هو الظاهر والبناء على الظاهر في
 ما لم يعلم خلافا لانا وجد الصافي عن الظاهر بان يكون مسافرا
 او مريضا او متهمكا لئلا ياكل في رمضان ويقضي ما بعد عدم النية
 خلافا لما لك الا اذا علم انه لم ينو ثم يقضي ذلك اليوم ايضا ولو حث
 كله المراء قد وما يمكن الصوم فيه حتى افاق بعد الزوال من اليوم
 الاخير لا يلزم القضاء لعدم صحة الصوم فيه ذكره شمس القيمة الحلو لم

ان شاء الله
 هذا الحديث

كلام في
 الامامة

في جواز
 الصوم في
 رمضان

لم يقض خلافا لما لك وان افاق بعضه قضى ما مضى خلافا لفر في الثاني
 وان بلغ مجنونا لا فرق بين المجنون الاصيل وهو من بلغ مجنونا والمجنون
 العارض وهو من بلغ عاقل ثم جن في ظاهر الرواية ومن اصحاب
 من فرق فقال ان المجنون الاصيل اذا افاق في بعض الشهر لم يلزمه
 قضاء ما مضى وهكذا روي ابن سبابة عن محمد ذكره في الذخيرة
 وروي هشام عن ابي يوسف انه قال في القيس لا قضاء عليه ولكن
 اتحن فوجب عليه ما مضى من الشهر لان المجنون الاصيل لا يفارق
 العارض في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة وتختلف
 فيه المتأخرون على قيس من مذهبنا والاصح انه ليس عليه قضاء ما مضى
 من البسوط نذر صوم يوم العيد وايام التشريق وبصوم هذه السنة
 صح وافطر هذه الايام وقضاها وكذا ان لم يعيها اي السنة بان ذكرها
 منكرو ويقضيها اي يقضي الايام المنهية موصولة ايا شرط التابع
 انما قال هذا اذ لو لم شرط يقضي خمسة وثلاثين لان السنة المنكورة
 من غير ترتيب اسم الايام معدودة قد راسية فلا يدخل في النذر الايام
 المنهية والا شهر رمضان بل يلزمه من غيرها قد راسية فان اداها
 في هذه السنة فقد اداها ناقصة فلا يجزئ عنه الاكمل وشهر رمضان
 لا يكون الا عن رمضان فيجب عليه قضاء قدم بخلاف الفصاين
 الاولين لانه دخل في النذر وصوم مستحق عليه من جهدا خري
 فلم يصح التزام بالنذر وفي الفصول الثلاثة كلها خلاف لفر
 والشافعي وامتثلنا الثلث نرى قولين النذر والشرع في هذه الايام
 وقالوا لا يلزم بالشرع لانه معصية ويلزم بالنذر اذ لا معصية

ما رواه
 عن ابي
 حنيفة

في جواز
 الصوم في
 رمضان

فيه ولو صام بالجرادة لانه اذا تكلم التزمه ثمان لم ينوي ثنيا وينوي
 النذر ونفي الاخر كان نذرا فقط وان نوي اليمين ونفي الاخر كان
 يمينا اتفاقا وعليه كفارة يمين افطر وان نوي لحدتها ونوي اليمين
 من غير ان ينفي النذر كان نذرا ويمينا عندها حق لو افطر يجب عليه
 القضا للنذر والكفارة لليمين وعندابي يوسف نذري في الاول
 ويمين في الثاني المراد بالاول ما اذا نواها وبالثاني ما اذا نوي
 اليمين واعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين معني مجازيا والحد
 بين النذر واليمين ان النذر ليحاج لمباح فدل على تحريم ضده وتحريم
 اطلاق يمين لقوله تعالى لم تحرم ما حل الله لكم تحلت ايماكم واكثر
 بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ويجب عنه بان الجمع بينهما في الاصل
 لا يجوز هنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغة فان سمي
 انشاء الله النذر فيثبت النذر ولو اراد او لم يرد ما لم ينو ان يسنن
 اما اذا نوي ان ليس نذرا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا
 امر لا مدخل فيه لقضاء القاضي والمعني المجاز يثبت بارادته
 فلهذا جمع بينهما في الارادة واما ما قيل ليس اليمين مخا مجازيا بل
 هذا الكلام نذر بصيغة يمين بموجب المراد بالوجب للارزوم كما ان
 شري القريب شري بصيغة اتفاق بموجب مردودها ذكر صاحب الكشاف
 والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبة يثبت بلائيه كشرى القريب
 بل هي مجزى مجازي لا كراهة في صوم السبت بعد الفطر متتابعة في المختار
 لان الكراهة لما كانت لانه لا يؤمن ان يتعد ذلك من رمضان فيكون
 تشبها بالنصاري والكن زال هذا المعني كذا في التقييس وفي البلاح و

فلا تفسد الارادة فيما اذا نواها
 وليس الامر في الصور ان يتبع فيها
 بين الحقيقة والمجاز كذلك لان الجمع
 يجوز ان يثبت عن الفطر لانه ليس
 فينقض على العقد ولو ارادة فيلزم الجمع
 مستحكة

ان يفسد الارادة قال ابو يوسف كان نذرا يمين
 اراد من صوم السبت بعد الفطر متتابعة في المختار
 الكراهة لان النذر لا يثبت بالارادة بل باليمين
 والظاهر ان النذر لا يثبت بالارادة بل باليمين
 وانما نذر في صوم السبت بعد الفطر متتابعة في المختار
 ان يفسد الارادة قال ابو يوسف كان نذرا يمين
 اراد من صوم السبت بعد الفطر متتابعة في المختار

والاتباع المكره هو ان يصوم الفطر وان يصوم بعده خمسة
 ايام واما اذا افطر يوم العيد ثم صام بعده ستة ايام فليس مكره
 بل هو مستحب وسنة **باب الاعتكاف** هو سنة مؤكدة في الصحيح والآلة
 ان يعتكف في رمضان في العشر الاخير منه وهو لث في سجدة
 بنيت والصوم شرط ولجب الصوم شرط القصة الواجب منه عندنا
 وبه قال مالك خلافا للشافعي وجوبه بالنذر والشرع والتعلق
 ذكره في مختارات النوازل وصحة التطوع منه فيما روي الحسن
 عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية ليس بشرط لها وهو قولها ذكره
 في الذخيرة واقله اي قل الواجب منه يوم اشترط الصوم في صحة لا يفي
 ان يكون تمام يوم كما يفهم في الهداية ولذلك ترك الترفع واقل النقل
 ساعة في رواية الحسن عنه لا يكون النقل ايضا اقل يوم وفي رواية
 الاصل وهو قوله **عنه** ساعة فيكون من غير صوم ذكره في الهداية
 وعندابي يوسف اقل النقل مقدم باكثر النهار ذكره في الحقايق فنفق
 من قطع الواجب فيه اي في يوم اعتكف فيه دون النقل الاعلى واليمين
 عنه ولا يخرج منه اي من معتكفا لا حاكم ان الحاجة الضرورية
 العامة الناس بدلالة قوله ولا يمكث بعد فراغه عن الظهور لانه
 ما ثبت بالضرورة يتقدم بقدرها او لجمعة خلافا للشافعي هو يقول
 يمكن الاعتكاف في الجامع ولا ضرورة في الخروج ونحن نقول الاعتكاف
 في كل مسجد مشروع فاذا اتم الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج
 عند الزوال ومن بعد عنه بعد معتكفه ولا عبرة لبعده المنزل
 ولذلك لم يقل ومن بعد منزله عنه موقتا بذكره في السنن لم يقل

ذكره في النوازل

في الصحيح

فلا حاجة الى اضافة في المختار
 الى الاشارة بينها على ذلك

وفي اطلاق النذر على الفطر
 وهو مستحب في

وسنها تعيما لسنه التحيه على الخلاف هو ان يصلي قبلها الربعا وفي رواية
 الحسن عنه تاركين لحيه واربعاسه وبعد ها اربعا او ساعلي
 حسب اختلاف الاخبار في النافله بعد الجهره ذكره في الذخيره لا على
 حسب اختلاف الامامين اذ لا وجه لاعتباره ساقا لا مضايقة
 في الخروج عندها ولا يفسد مكثه فيها اكثر منه لانه محل لغيره ان يوجب
 لا التزام المكث في معتكفه ذكره في مختارات النوازل وان خرج ساعه
 بلا عنده فسد وقال لا يفسد بخروج اكثر من نصف يوم وقوله ايسر
 وقولها اوسع ذكره في البسوط وهذا كل في الاعتكاف الواجب بان
 اوجب على نفسه اما في الاعتكاف للتقل هو ان يشترط فيه من غير ان يوجب
 على نفسه فلا بأس ان يخرج بعذر وبغير عذر على ظاهر الروايه من التجسس
 وياكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه ما لا بد منه لا بد من هذا القيد
 لانه اذا اراد ان يتخذ ذلك مجرا يكرهه ذكره في الذخيره والتجسس وقال
 في التبيين وهذا صحيح بل والحضار يبيع فانه مكروه لا غير ويكفر
 المعتكف ببيع والشري في الجهد ما الاكل والشرب والنوم فيه ولا يكره
 لغيره ايضا يفصح عن ذلك قول صاحب الهداية واما الاكل والشرب
 فيكون في معتكفه لان النبي عم السلام لم يكن له ما ويالا في الجهد ولا
 يمكن فضا من الحاجة في السجده فلا ضرورة للفروج ولا يصح المراد
 صحت يعتقه عباده وهو منهي عنه ذكره في التبيين وذلك لانه شريعه
 منسوخة وتطيل صاحب الهداية بقوله لان صوم الصمت ليس بقرع
 في شريعتنا يشير الى ذلك ولا يكلمه لا بخير ويبطل الوطى ولو لولا ذلك
 ليأخص الوطى بالذكر لانه لو اكل او شرب في الهاديا لا يبطل اعتكافه

في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه

وباعتبار تلك الاشارة
 في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه

ذكره في مختارات النوازل ووطى في غير فوج نكر الوطى وعرقه في ما
 تقدم لانه معهودون هذا وقيل وليس ان انزل والا فلا دوران
 والمرأة تعتكف في بيتها نذر اعتكاف ايام لزومه بليالها ولا يباح
 اي يلزم التسابع وان لم يشترط خلا فالزوجه كره الذاهي في شرع القيد
 وفي يومين بليالها وعن اي يوافق ان يلزم اعتكاف يومين وليلة تخلها
 وصح نيته لغير خاصه في الصورين **كتاب الحج** هو تصد لغيره
 وفي الشرع زيادة بقاء مخصوصه على وجه مخصوص هو ان يكون
 بالاحرام في وقت مخصوص يتاقي بيانه واعلم ان اصل الحج فرض قطعي
 يكفر جاحده الا انه مشتمل على الواجب اوضاعا لوجوب حيث قال
 يجب شمل الكل فانك قد عرفت ان الواجب قد يطلق ويراد به ما
 يعم الفرض على كل مسلم في شرط الاسلام خلافا لما في كلف حتر
 صحيح المراد من الصحة سلامة البدن عن الآفات المانعة عن القيام
 بما لا بد منه في السفر فلا وجوب على الزن والمقعط للفروج والشح
 الكبير الذي لا يستتبع على الرحلة بنفسه ذكره في البدايع وانما ذكره في بصيرة
 مع شمول الصحة بالمعنى المذكور على سلامة العين اهتما بما عوضع
 فانها قال اذا وجد الاعى قايدا ملوكا او مستاجر ليجب عليه الحج ذكره في التمهيد
 والحكاية لانه زاد ورحله وانما في قال يجب الحج باباحة الزاد والرحله
 وقال مالك الرحلة ليس بشرط في حق القادر على المشى فصار على السكن
 وان كان في السكن فضل عن قدر الحاجة نقص عليه في الحكاية وما لا بد
 وعن نقتضيا له ان كان ذاعيا ليجوز عوده مع امن الطريق هذا
 في حق الافاقي قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في طريق السلامة

في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه

في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه

في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه
 في ذكر معتكفه

في البلبوع
ذكر في البلبوع

تجب وان كان خلاف ذلك لا تجب وعليه الاعتماد وفي الصحيح رد
لن قال سلامة الطوق شرط الاداء لا شرط الوجوب والحكم ليد
كر الزوج لان الحرمة هي نايقه قال في الذخيرة والحرمة الزوج وما لا
يجوز من ملكها على التاييد بنسب او برضاع او بصهرته لان المقصود من الحكم
الحفظ والزوج يحفظها وكذا سائر محارمها وقال في التخيير ان كان
محرمها فاسق او صبا او مجنون لا يجب عليها الحج ولا يحل لها السفر
مع المرائعة ان كانت نايسته عن مكة مسيرة سفر خلاف الشافعي فانه
قال ليس بشرط ويلزم بالحج ان كانت في الرفقة معها نساء تقات
ذكر في البدائع في الصحيح رد لن قال انه شرط الاداء لا شرط الوجوب
وعدم العدة اي لا يكون معتدة عن طلاق او وفات ذكر في البدائع
في العمر مروة على الفور هذا عند ابني يوسف فانه قال الحج يجب وجوبا
مضيقا وهو واضح الروايتين من ابني حنيفة وقال محمد والشافعي يجب
موسعا ذكر في الاسرار وعند محمد يجوز تاخير الاداء لعل علي ظنه
الفوات اذا خربا ما رأت فان حيا ثم ان اخرو فوات الحج بالموت جازي
ما دامات بالتاخير قبل ان غلب علي ظنه الفوات وكذا قال ابو الفضل
الكرماني وثمرة الخلاف تظهر في الماشي حتى يفسق بالتاخير وترد
شهادته عند من يقول هو على الفور ذكره في التبيين فلو حرم
صبي فبلغ تفرغ على اعتبار شرط البلوغ لو عبد فاعتق فعوق تفرغ على
اعتبار شرط الحرية والراد بالبلوغ والعتق قبل الوقوق ولم يذكر
اعتماد علي انها من قول الداعي ثم وضعت نصي لم يرد في فرضه
خلاف الشافعي ذكر في البدائع ولو وجد داء الصبي للفرض احرام بعد

وفي بعض اشرواع النجاسات المحرمة
فانه وما علاقه يعلم بها وهو غلط
فانما هو شرط او كبر وتاخر قال في
ما انفوت من سنة السنة
لو ان تاخير من سنة السنة
انصح دون الشافعي والشافعي
فمن قال ان ان فن سبب كماله
وان قال بالمدت لم يجب

بعد البلوغ بان سبي ونوي حجة الاسلام ثم وقف جاز عنه بخلاف
العبد لا يجد للفرض احرامه بعد العتق لان احرام الصبي كبره لان
واحرام العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه
الاحرام والوقوف بعرفة قال الطبري عرفات علم للموقف وهي متوخ
لا غير ويقال لها عرفة ايضا وطواف الزيادة وواجبه وقوف جمع
وهو الزدلفة والسعي بين الصفا والمروة وربما حجاز وطواف الصفا
من الصود ورر وعند مالك هو سنة وهو لحد قوله الشافعي لان
قال اهل اللغة الا في النواحي والولحافق ورسته افي لما الاتافي
تكر فان الحج اذ لم سبي لا ينسب اليه وانما ينسب الي واحد كذا في
التهديب الاسما للثودي ويمكن ان يقال ان الجمع بالافتهار
وغلبة الاستعمال ياخذ حكم التسمية به فيجوز النسب اليه بعد ذلك
وللق والقصير هو لحد رؤوس الشعر بقدر الاغلة وغيرها سن
ولحارب ووقته شوال وذو القعدة وعشرة يالحج وعند مالك
ذوي الحجة وكذا الاحرام له اي الحج قبله اي قبل الوقت المذكور في القول
الجديده الشافعي لا يجوز ينقض عمره والعمر سنة وهي احرام وطواف
وسعي وحلق وتقصير الاحرام شرط والطواف ركن وغيرها
ذكر في الكافي وشرح الطحاوي وجازت في كل السنة فالتفوت
وكرهت في يوم عرفه واربعة بعدها وميقات المدنى قال
صاحب الكشف اليقات ما وقت به الشداي حدة ومنه موقت
الحج وهي الحدود الذي لا يتجاوزها من يريد دخول مكة الاحراما
والراد من المديني من جاء من سمت المدينة ولم يبقها ولا يلزم

وذكر في بعض اشرواع النجاسات
محرمات من سنة السنة
لو ان تاخير من سنة السنة
انصح دون الشافعي والشافعي
فمن قال ان ان فن سبب كماله
وان قال بالمدت لم يجب

غيره انما ينبغي
١٤٤٠

فقال اني بعير من دعا بالنية كان عند النية
لا يقبل عليه كما يقبل من دعا في الصلوة بالنية
كان عند الله لا يقبل من دعا في غير الله
اذا لم يكن ما دعا في تقبل من الله
على ذلك الاقام

ان يقول ان مكان كذا صيدا والتلب والاذهان وقلم الظفر وستر الوجه
 والراس وقال الثاني يجوز للرجل ستر الوجه وغسل راسه وجنبه بالخطي
 اقصى وحلق راسه وشعره وقصه ولبس قميص وسراويل وقبيلوا
 وخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين وتوبا صبيح بلاء
 طبيا وليجبه طيبه خلافا للشايع في المعصرا لا بعد زوال طيبه لا
 الاستحمام والاستظلال بالبيت والمهل المحل المرفوع الم الم الاول وكسر الثاني
 او على العكس الروج الكبير وشده جان بالكسري وسطه وقال مالك
 يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غيره واكثر التسمية صلى او على ثوبا وهبط
 واديا او لقي ركبا جمع ركبا واحدا واستقبل من منام واذا دخل مكة
 ببلد بالسجد وجى راي البيت كبر وهل ثم استقبل المحر وكبر وهل ثم رفع يديه
 كالصلوة واستلمه قال في ديوان الادب استلم الحجر اذا لمسه ما يقبله وما
 يشاول وعند الفقهاء الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقبله ان قد غفر
 مغفرا لحدو الاية اي الحجر شيئا في يده ثم قبله وان عجز عنها استقبله وكبر
 وهل وحدها لله تعالى وصلى على النبي عليه السلام وطاف طواف القدوم وشا
 لا فاقدا لخذ عن يمينه الضهير للاخذ بما يلي الباب قال في الذخيرة وللخذ
 عن يساره بطواف في حكم التحلل عندنا وعليه الاعادة ما دام يمكنه
 وان رجع قبل الاعادة فعليه دم وقال الشافعي لا يعتد بطواف جاءه دنياه
 تمت ابطه يعني ملقيا طرفه على كتفه اليسرى لم يقل مصطبة الغرائه واخيار
 الى التفسير والاعظيم سبعة الشواطئ جمع شوط وهو جري مرة الى الغاية
 من الغرب والحطيم موضع للبراب انما يسمى به لانه حطم من البيت اي كسره فلما
 كان الحطيم من البيت يطاف ورأه حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لصلى ان

الكعب من النسي
 فادخل النسي
 عند مفرد الكعب
 ر

ان استقبل الصلح العظيم وحده لا يجوز اخذ بالاحياط في كل من الحكيين
 ومل وهو ان يشق سريعا ويهز في شبيه الكتفين كالبارزين الصفيين
 وذلك مع الجعل المذكور في الثلثة الاول فقط وشي في الباقي على هيئة
 من الحجر الى الحجر ولو اقمه من غير ولم يذكر هذا الفصل واختلف فيه
 المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز وهذا ذكر في الدقيات وبعضهم قالوا
 يجوز من الذخيرة وكلاما من الحجر فعل ما ذكر واستلم الركن الثاني وهو
 وقال في الذخيرة ولم يذكر في الاصل استلام الركن الثاني وفي حقه
 الكسري واستلم الركن الثاني وفي نوادر هشام عن محمد ان الركن الثاني
 في الاستلام والتقبل الحجر الاسود وعن ابي حنيفة ان استلامه حسن وفي
 البداية وهو حسن في ظاهر الرواية وختم الطواف بالاستلام المحرم صلى
 وكعبين يجب خلافا للشايع فانها سنة عنده بعد كل السبع وقال الامام
 بين الاسبوعين لا يصلي بينهما وان فعل بالاستلام ويكره وقال ابو يوسف
 لا يكره من الذخيرة عند القام وغيره من المجتهدان منع اي عن الصلوة
 عن القام الزمام ذكره في الذخيرة ثم اعاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا
 واستقبل البيت وكبر وهل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه وشا
 بما شأتم مشى نحو الروة على هيئة حتى يصلي الى بطن الوادي ثم سعى
 ولذلك قال وسعى ولم يقل ساعيا بين البلدين الاخضرين والاباؤ
 بطن الوادي مشى على هيئة حتى ياتي الروة وصعد عليها وفعل فعلم
 على الصفا ثم نكرو في الذخيرة ينزل ويتوجه الى الصفا يفعل هكذا السبع
 يبدأ بالصفا ويختم بالروة اي يبدأ بالشوط الاول من الصفا ويختم
 الشوط اسابع بالروة ولو بدأ بالروة لا يعتد بالشوط الاول في الصحيح

ذكره صاحب الكفاية في ذخيرة الأفاضل
 ابن أبي عمير بن النعمان بن النعمان
 شرطه في كتابه في الأصول الستة
 وأما الرجل من أهل همدان
 آفر وكنى النعمان بن النعمان
 آفر والأخ له شرط آخر

شرط في العصر خاصة ثم ذهب إلى الموقف بفضل من وقف الامام
عليه السلام جمل كان او نافر يقرب جبل الرحمة عند الفخرات السود
الكبار باسفل الجبل وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات يقال له ^{السد} اللاد
على وزن هاء مستقبلا واد استقبال القبلة ودعا لهم ودعا لهم ^{السد} اللاد
ووقف خلف بقرة الافضل يقف بقرة وركبا مستقبلين ^{السد} اللاد
مقبوله واذا غربت إلى مزدلفة فاما قال اذا غربت لانه اذا خرج
من حدود عرفات قبل الغروب فعليه دم عندنا وسقط بعود
اليها قبل ان يرحل الامام لا بعده في رواية الاصل وفي رواية ابن
شجاع عنه تسقط ايضا من الذخيرة وكلها موقف لا وادي محضر
ونزل عند جبل فرج وصلى العشاء من وقت الثانية باذان واقامه
وقال زفر باذان واقامتين واختاره الظاهري واعاد مغربا اذاه
في الطريق وعرفات ما لم يطلع الفجر عندنا وقال ابو ثوبان
ما صنع ولا اعاد لا بعده لان الحكم بعد الجواز لا في بيضة
الجمع وزوال طلوع الفجر فاذا فات امكن الجمع سقط القضاء على
الفجر بفضل من وظلته اخر الليل ثم وقف وعاد واذا اسفر إلى فوجي
حجرة العقبة يري اليه من بطن الوادي عن اسفل إلى اعلاه سحابة
كالخفاف رحا الحصاد برؤوس الاصابع وكبر بكل منها وقطع نلبه باولها
ثم رجع ان شام قصر وحلقه افضل وحلقه كل شيء من محطرات الامم
الا النساء قال مالك والضبي ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر
بالرميل وسعي ان كان سعي قبل والانها اول وقف بعد طلوع فجر
يوم النحر وهو اولها اي اول ايام النحر افضل من قال وهو فيه اي في

طاهر

200

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, with some words highlighted in red ink.

[illegible]

نظام الحفظ بالعين
والحفظ باليد

باب في معرفة ما يجب فيه من الصوم

المسألة الأولى

يوم النحر افضل قدس لان ذلك واجب حتى يجبلتم بالثاخير
 علي ما يلي في باب الجنايات ويصلي كعتين وحل له التمام لم يبق
 وبعد زوال النحر روي الحجاز الثالث لوري في الثالث الاول فان
 الكل الي عند القضاء حسن لمرعات الترتيب السنون وجازا لا ولي هذا
 لان تدلك الغاية في وقته وانما ترك الترتيب وقال الشافعي عليه
 اعادة الكل بدينه بالي المجداي مجد الحيف ثم عايله بالعقبة بعابعا
 وكبر بكل وقف بعد روي بعد فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد في
 يوم النحر ودعاهم عن ذلك ان مكث وهو واجب وان قدم الرمي
 في اليوم الرابع من ايام الرمي على الزوال جاز وقال لا يجوز ولا التفر
 هو خروج الخارج من المي الى مكة قبل طلوع فجر اليوم الرابع وعند ذلك
 ينقطع خيار النفر فغروب الشمس من يوم الثالث لا بعده فان ينوقف
 حتى طلوع الفجر وجب عليه رمي الحجار لان اول وقته من طلوع الفجر
 وعند الشافعي اوله من نصف الليل وجاز الرمي راكبا وفي الاولين هو
 ما يلي مجد الحيف وما يليه مشيا لاجل العقبة وكراه ان لا يبيت في
 لياليه اي ليالي الرمي وهي عند الشافعي واجبة وكذا الوضوء بمقدما قبله
 الي مكة الشغل ففتحين للتأدي لجموع علي الدابة والجمع انقال فذكره
 في الحقائق واذا انقضى مكة ينزل بحسب هو اسم موضع ذات
 حصي بين مكة ومي وفي الاصل ثم طاف للصوم سبع بلدان وهي
 قد تقدم بيان وجوبه ولخصاصه بالا فائق فلا حاجة الي ذكرها
 ثم شرب من زمزم وقيل العتبة ووضع صدره ووجهه علي المنابر
 هو ما بين الحجر والباب وتثبت بالاسار ساعة ودعا بعتده ويكي ويخرج

قوله الرمي على الزوال
 والمراد من الرمي على الزوال
 وهو رمي الحجار لان اول وقته من طلوع الفجر

فهرجته يخرج من البعد ويسقط طواف القدم عن وقف بعرة
 قبل دخول مكة سواء كان محرما من الميقات او لم يكن ولا يقي على
 تبركه لانه ليس بواجب ومن وقف بعرة ساعة من زوال يومها
 وعند مالك اوله من طلوع الفجر الي طلوع الشمس علي التخل فالترايين
 وعنه ولا يقي الوقوف ساعة بل لابد ان تقف في النفر جزء من الليل الي
 طلوع فجر يوم النحر ولحقنا ما رواه علي بن ابي حمزة انه عرفه فخرج وكذا
 الواقي عليه فاهلك عنه رفيقه وقال الامام الزاهد الصفا ذكره الاول
 والجامع الصغير له عنه اصحا ولم يذكره لانه لو لم يحرم عنه واحد من عرض
 الناس يعني غير اصحابه ورفقائه ما حكمه قال ابو عبد الله الحرجي وكان له
 يقول لا يجوز ثم رجح وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقاؤه من الصحابة
 ثم ان صحته ما ذكره علي اطلاقه عنده وقال ان كان بامر من قبل الانعام
 جاز ولا فلا ومن لم يقف فيها فان حجة المراد بالوقوف مطاق
 الادراك ولو في ضمن الروم لا ما يقابل الحركة فطاف وسعى وتحلل
 وقص ما قابل قال في شرح الطحاوي وسقط عنه افعال الحج ويتحول
 لحرامه الي العمرة فياتي بافعالها ويحل ويحب عليه الفضا الحج من قابل
 وان شهدوا بالوقوف بعد وقت اجزاهم استحسانا والقياس ان لا يجزئهم
 اعتبارا اذا وقفوا قبل وقته وهذا لانها عبادات يختص بزمان ومكان
 فلا يقع عبادتها دونها واما وجب الاستحسان والعنف في علي ما ذكر في البيع
 من وجهين احدهما ما قاله بعض شايخنا ان هذا شهادة قاطبة النبي
 وهو في جواز الحج والشهادة علي النبي باطله والثاني ما ذكره لغيره
 ان شهادتهم جائزة مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا النوع

قوله الرمي على الزوال
 والمراد من الرمي على الزوال
 وهو رمي الحجار لان اول وقته من طلوع الفجر

قوله الرمي على الزوال
 والمراد من الرمي على الزوال
 وهو رمي الحجار لان اول وقته من طلوع الفجر

قوله الرمي على الزوال
 والمراد من الرمي على الزوال
 وهو رمي الحجار لان اول وقته من طلوع الفجر

هذا على ما اختاره في الاسلام من عدد اعلى السوف في كونه محرما الا في
 بدنية التعة فان فيها يصح محرما من بين توجه نية الاحرام والبدنه هو
 الابل والبقر وعند الشافعي من الابل فاصنه وقال مالك ان عجز من الابل
 من البقر والريدي منها ومن الغنم ولا يجب تعريف اي اذهاب الي
 عرفات وقيل المراد الاضلاع والتقليد ولم يحز فيه الا جاز التضيعة
 واكل من هدي نقل ومنتعة وقران فقط انما قال لانه لا يجوز الاكل
 من نعية الريدي يا وسيت الاكل كما ذكره ولذلك قال واكل ولم يقل
 انه الاكل وتعيين يوم النحر لغيره الاخرين وغيرها من شاذ خافا
 لها في هدي الاختصاص بالبحر وانما في الكل كما تعين الجرم لكل لاقتصر
 لصدقة خلافا للشافعي ويصدق بحله وخطامه ولم يعط اجر جزائه
 ولا يركب الا ضرره ولا يجلب نسيبه ويقطع بنصره بانه انما
 بالالباب ذوهذا اذا كان قريبا من وقت الترمج وان بعينه لطلبها ويصدق
 لنها كذا يضمر ذلك بهاد ما عطف ويقب بفاحش هو ما يكون ما نفا
 في الاضحية في وجب ابدله وفي نقله لا ثوب عليه ويجزئ منه النقل ان عطف
 في الطهر في اي قهر من الهلاك بدليل قوله بخروصنح فعلها المراد بها
 قلاتها بدله وضرب به صفح سنماها اعلاما للناس به هدي لياكل
 منه الفقير لا الغني **باب** التمتع والقران اقران افضل منه وهو
 من الافراد على رواية ابن شجاع عنه الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي
 الافراد افضل منه وهو من القران حكاة الفور لا عنه وهو قول مالك
 ذكره في المجموع على ما اختاره اشتهر وقال احمد التمتع افضل من الافراد
 كذا في التبيين والقران هو في اللغة الجمع بين اثنين مطلقا وفي عرفه الجمع

لم يذكر هذا الموضع في
 نسخة ابن حجر في التبيين
 في نسخة ابن حجر في التبيين
 في نسخة ابن حجر في التبيين

وفي نسخة ابن حجر في التبيين
 في نسخة ابن حجر في التبيين

الجمع بين الحج والعمرة بان يحرمها به او بعدها احرامها قبل ادله الاعمال من
 الحقايق ان يهل الهلال رفع الصوت بالتلبية وعمره وكونهما معا
 وكذا من ميقات ليس بشرط قال في التبيين الاشرط الا هلا من
 اليقات وقع اتفاقا حتى ولو احرم بهما من دويرة اهله وبعد ما خرج
 من بلدة قبل ان يصل الي الميقات جاز وصار قارنا وهو افضل وكذا
 لو احرم بهما دخل الميقات واحرم بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف
 صار قارنا وقد استقدم احرام الحج على احرام العمرة لانهما مقدم فعلا
 وكذا الحراما ولهذا تقدم في الذكر اذا احرم بهما وفي التلبية ويقول
 بعد الصلوة اي بعد الشفع يصلي مردي الاحرام اللهم لا اريد العمرة
 والحج قدم وجه تقديمها عليه ذكر افسر هلي وتقبلها مني طواف العمرة
 سبعة برمل للثلاثة الاول وسعي بالخرقة ثم سعي كما امر القارن يطوف
 طوافين وسعي سعيين عندنا وعند الشافعي يطوف طوافا واحدا وسعي
 سعي واحد فان اتى بطوافين متواليين من غير ان سعي منهما
 وسعيين لم يكره لانه اخر سعي العمرة وقدم طواف وذبح للقران بعد رمي
 يوم النحر وان تحصر صام ثلثة اخرها عرفة وسبعة بعدها قدم ان ينوي في
 ايام التشريق فالمراد بعد صبا ابن شاذ وعند الشافعي لا يجوز بمكة الا
 ان ينوي المقام فيها فان فاتت الثلثة اي لم يصلها في الحج تعين الدم وقال
 الشافعي يصوم بعد ايام التشريق وقال مالك يصوم فيها وان وقف
 قبل العمرة بطلت ان لم يدخل مكة وتوجه الي عرفات ووقف بها فانه ح
 يصير افضل للعمرة بالوقوف خلافا للشافعي وعليه دم الرض وضامها
 لادم القران لم يقل وسطه دم القران لانه لم يحذف وجوب الحج ولم

التي هي
منها ما هو
منها ما هو

منها ما هو
منها ما هو

يوجد التقوط في الثوب والتمتع هو في اللغة من المتاع وهو انتفاع
محمدا لوقت ذكره البراءة في العرفان بفعل علي وجعلها كما هو الظاهر
المتبادر عند الاطلاق افعال العرة او اكثرها في شهر الحج وان حج من عامه
فذلك في سفر واحد لا بد من ذكره من القديين ومن تركها من غير
ان لم يعلم باصلها ما صحبها هو النزول في وطنه الاصل من غير بقاء
صفحة الاحرام والاحرام من البقاء ليس بشرط العرة ولا للتمتع حتي
لو احرم بها من دابة اهلها وغيرها جارت وصار تمتعا وكذا الحلق
والنقص بعد الفراغ منها ليس بمحتم بل بالخيار ان شئت تحلل وان شاء
بقى محررا حتى يحرم بالحج اذا لم يكن ساقا الهدي وان ساق لا يتحلل
وقال مالك تحصل التحلل عند فراغه من افعال العرة ساق الهدي ولم يبق
من غير حلق ولا تقصر كذا في التبيين ويقطع للتبني في اول طوافه
يعني للعره وقال مالك يقطعها كما وقع بصرة على البيت ثم احرم بالحج فيه
اشارة الي انه قد حل من العرة فيقيم بمكة حلالا ولا بد منه لا يكون تمتعا
الا اذ الحج في تلك السنة من الحرم لانه في حقيقته ككي وقدم ان ميقات الكي
في الحج الحرم يوم الترويب وقبله افضل وحج كالتفرا لانه يرمل في طوافه
الفرض وسعي بعده لانها هذه اول طواف له في الحج لا يسبق في حقه طواف
القدوم بخلافه لانه قد سبق مرة ولو كان بعد ما احرام بالحج طاف
وسعي قبل ان يروح الي منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا سعي بعده لانه
لحق بذلك مرة وخرج ولم ينسب الاضحية عنه وان عجز صام كالقران وحج
صوم الثلثة بعد احرامها قبل ان يطوف بها وقال الشافعي لا يجوز قبل الاعمال
بالحج لا قبله وناخيه لحج شهر الحج وقت الصوم والثلثة لكن بعد تحقق الحج

فان قلت ان من تركها من غير
تفاني قد اشتهر عنه في شرحه
انما هو في شهر الحج وان حج من عامه
شرط ولا بد من تركها من غير
والعره انما هي من شهر الحج
وكرها قد اشتهر عنه في شرحه
الله والحمد لله رب العالمين

في رتبة الحج فانه قال
وافقه في القدم
الطريقه عند السير
على وجه الترتيب
منها ما هو
منها ما هو

وهو الاحرام وكذا القران ولكن التاخير افضل وهو ان يصوم ثلثة
متابعة لخرها عرفة وان شاء السوق وهو افضل اي من الارسال
قبل الحرم وساق هديه وهو اولي من قومه الا اذا كان لا ينقاه بقوده
للتعذر وقلة البدن وهو اولي من التجليل قال في شرح الطحاوي ما فعل
بالهدي ثلثة اشياء تقليد وتحليل واشعار بالغنم لا يقلد ولا يحلل ولا يذبح
عندنا وقال الشافعي يقلد الغنم والابل والبقر يقلدان بالاجماع والتقليد
سنة والتجليل احسن وكراه اشعاره وهو الشق بالطعن في اسفل النام
قال في الحقيق الاشعار مكر ومعه وعندها مباح وليس سنة
ولا مكروه وعنده الشافعي وهو الامر بالجرم لغة وصفة ان ساقها
بان يطعن في اسفل انا من وفي التبيين حقيق محرم منه الدم ثم يطع ساقها
وفي البسوط نقار عن الطحاوي ما كره ابو ج اصل الاشعار وكيف ذكره
ذكر مع اشتهر فيه من الآثار وانما كراه اشعار اهل زمانه لانه زاهر يتقصرون
في ذلك على ويخاف منه هلاك البنية سرابرة خصوصاً في حر الحجاز
قراي الصواب في سنة هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحد
ما من وقف على ذلك ان قطع الجلد فقطدون فلا تأس بذلك من
قبل الياسر قال في التبيين والاحسن ان يشق من الجانب الايسر عند الي
يوسف وعنده الشافعي من الامن وفي شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام
والاشبه من قبل الياسر وعره ولا يتحلل منها اي من العرة لان ساقها
يمنع من التحلل ثم احرم الحج كما مر اي يحرم يوم الترويب وقبله افضل وحج
يوم الفخر اطلق في الحج كالتام في الصلوة فالتحلل من الاحرام به ولذلك
قال فحل احرامه وغيره الا في من اهل مكة واهل المواقيت ومن دونها

والتبيين وغاية البيان وقال الاحسن
وفي شرح الطحاوي وعنده
في البسوط وهو قول
اشبه

الى مكة ذكر في الغاية بفرد فقط اي لا قران له ولا تمتع خلافا
 للشافعي ومن المتأخرين لا يسعافان ثم عاد الى بلد بعد ما اي بعد الحج
 بطل تمتع لانه اتم باهله فيها بين النسيئين ولما ما صحها وبه يبطل التمتع
 خلافا للشافعي ومع سوق لا اي لا يبطل تمتع لعدم صحة المامه ح
 خلافا للحنابلة وان طاف اقل اشواطها قبل اشهره وانها فيها وجع فقد تمتع
 خلافا للشافعي وبكسره اي لو طاف اكثر اشواطها قبل اشهر الحج لا يكون
 مقتع لو في حل من عمره فيها اي في شهر الحج وسكن بدخل الليقات للعب
 في هذه الصورة عدم التجاوز عن الليقات لا الاقامة بمكة والحرم
 وهذا بالاتفاق وعما لاهله التمتع اي خرج بعد فراغه من العمرة
 اي موضع لاهله التمتع كالبصرة والكايك وسكن فيه وجع فهو
 ممتع لان السفر الاول لم ينسب برجوعه الى الموضع المذكور فصار كأنه
 لم يخرج من الليقات وفيه خلافا لما بين علي ما ذكره الشيخ ابو
 جعفر الطحاوي وانكر الخلاف بواكر الداري وصوب قوله فخر
 الاسلام وصاحب المختلف والنظرة اخذنا بقوله الطحاوي وحقق
 الخلاف ولو افسدها ورجع منه اي مما سكن فيه وقضاها ورجع
 لان الحكم السفر الاول بما بقي بالرجوع منه صار كأنه لم يخرج
 من مكة ولا تمتع للسكن فيها الا ادا لم باهله ثم بقي بها لان هذا اشد
 السفر لانها السفر الاول بالامام فاجتمع النكاح في سفر واحد وحي
 فسنة اي من اعتمر في شهر الحج من عامة قايها افسده فيه لا يمكن الخروج
 من عمرة الاحرام ما افسدها لا بافعالها بل بحرمها فاما يجب دم التمتع
 عنه لانه لم يفرق باداء التمسكين الصحيح في سفر واحد **باب الجنائيات**

لم ينزل في مكة الا في شهر ذي الحجة والاولى ان
 بالفعال لانه ان ادب مطلق الملائكة لا تمتع
 التمسك لان الذي وجب اثنان افعال ما افسده
 خصوصها وان ادب اطفال احدها خصوصها لا تمتع
 ذكره لان فاشتهر في شهر الحج من عامة قايها افسده فيه لا يمكن الخروج
 من عمرة الاحرام ما افسدها لا بافعالها بل بحرمها فاما يجب دم التمتع
 عنه لانه لم يفرق باداء التمسكين الصحيح في سفر واحد **باب الجنائيات**

المراد من الجنائيات الجنائيات
 في الشهر الحرام

الجنائيات اسم لفعل محرم شرطا وفي اصطلاح الفقهاء ما انما تنطق على
 ما يكون في النفس او الطرف واما الفعل في المال فقط فيم تزاوخوا
 ان طيب محرم عضوا او قدح في اعضا منفردة فيكره في شرح الطحاوي
 او خضبا سبه او طيبه بخلمان كان ما يعايلز دم القطيع فقط وان
 مبلدا يلزمه في الاول دم النعيطية ايضا وانما قاله الحناء اذ لو كان
 بالوسمة لا شيء عليه لو ادهن بريقا وخل سوان كان مطبوخا او
 مطبوخ مطبوا او غير مطبوا ذابغ عضوا كما مدوقا لا يجب الصلة
 في غير المطبوع في الدم في الطيب وقال الشافعي بجعلية الدم في شعرو في اليد
 لا شيء عليه وانما قاله يزربا وحل لانه لو ادهن سوا وشحم او البه
 لا شيء عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي المحيط بالسابع
 انما قيل اذا دخل منكبيه في القباء ولم يدخل يده في الكمين لا يجب عليه
 شيء خلافا للزفر واستر راءه يوما او خلق ربع راءه او طيبه
 وعند مالك لا يجب الا لحاق الكلا او محامه جمع الحج اسم مكان من الحج
 وهو فعل الحجام وقال لا يجب في الصدقة لو احدث بطيبه عانته او فقرا
 وقص اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد يدا او رجلا خلافا للحنابلة
 او يدا ورجلا وطاف للفرض محدثا او للقدم او للصدر او للعمرة ذكره
 في الايضاح جنبا ولاكثر هذه الثلاثة حكم الكلا والخبر اي اخره
 طوافه الصدقة الى اخرها يوم التشريق او فاض من العرفه قبل الغروب
 قال في مختصر القدر وري اذا غربت الشمس وابطال الامام بالرفع يجوز
 للناس لدفع قبل لان وقت الدفع قد دخل فاذا تاخر الامام فقد تولى
 فلا يجوز للناس تركها والامام وفيه خلافا للشافعي وذكرك اقله في

المراد من الجنائيات الجنائيات
 في الشهر الحرام

المراد من الجنائيات الجنائيات
 في الشهر الحرام

المراد من الجنائيات الجنائيات
 في الشهر الحرام

المراد من الجنائيات الجنائيات
 في الشهر الحرام

اي ترك ثلثة اشواط واقل من طواف الزيادة وقال الشافعي يلزمه فعلا ترك
ولا يتحل حتى يفعل ذكره في شرح الاقطع ويترك اكثره ما بقي محروفا في
حق النساء وان يطوف وانما قلنا في حق النساء اذ حل له كل شيء سوي
بالخلق واكثر طواف الصدر واسعى والوقوف لجميع والري كله او في يوم
واحد والري الاول واكثره واخره قال في التين ثم تاخير ري كل يوم
اليوم الثاني يجب له دم عنده مع القضاء خلافها ولان اخره الي
الليل وري قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا شيء عليه بالاجماع او خلق
في حل ليل والعرق قال يخلق اخمص ميني وهو من الحرم في ايام النحر واما
اذا خرج ايا مخلق في غير الحرم فعليه حان عنده وقال محمد بن عيسى
في العرق وقال زفران خلق الحج في ايام النحر فلا شيء عليه وان خلق بعد
فعليه دم وقال ابو يوسف لا شيء عليه فيها ولا في معتبر رجوع من حل
ثم قصر اى خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لا شيء عليه وانما خص المعتن
لان الحاج وان خرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم
او قبل طوافه على قوله او خلق في حل لا على قوله قصر او من سهره او ترك
اولا او اخر الخلق او طواف الفرض من ايام النحر لا عند رايه من هذا
القيد اذ لا شيء في التاخير عنها بعد التحلل من على ما تقدم بيانه وقال لا
عليه في هذين التاخيرين وكذا في تقديم الا في ذكره او قدم لسكا على الخلق
قبل الري واخر القارن قبل الري والخلق قبل الذبح فعليه دم جواب قوله
اذا طيب محرم عضوا ويجب ما ن علي قلان خلق قبل ذبح دم للخلق قبل
الذبح ودم للقران وقال لا يسع عليه الا دم القران هذا على وقف ما في الجاه
الصغير واما ما قيل ودم لنا خير الذبح وعنده هادم واحد وهو الاول

فبر عليه ان ح يكون تخصيص القارن بالذكر لغو وان طيبا قل من
وستر راسه وليس بخيط اقل من يوم وقال ابو يوسف يجب له دم اذ ليس
اكثر اليوم او خلق اقل ربع راسه وعند الشافعي لا عبرة للمدة وللقدر
فيجب له دم بمطلق اللبس والخلق اقص اقل من خمسة اظفار وعندنا
للثلثة حكم الكا وخمسة متفرقة من يديه ورجليه وعندنا يجب
في الدم او طواف للقدوم او للصدقة هذا على رواية القدوري
واما على رواية الكرخي فيجب له دم عليه عنده او ترك اقل ربع الصدر
اول حدي جاز ثلث هي مايل مسجد الخف ومايل ومايل العقيقة في
يوم بعد النحر وخلق راسه من غير تصديق بنصف صاع من بر وان
طيبا وخلق وليس لي فعل من هذه الاشياء ما يجب له دم بعنه
ذبح اى في الحرم كما متر ان الذبح كله فيه او تصدق بثلث اصوع طعام
على سنة مساكين في اى مكان شاء وعندنا فيه لا يجوز الا في الحرم ودم
ثلثة ايام ووطيه ولونا يا قبل وقوف خرض يفسده ويضي ويذبح
وقال الشافعي يجب بدنة ان كان عامدا ويقضي ولم يفترق الهاء
ليس عليه ان يفارقها في قضاء ما افسده وعندنا ان يفارقها اذا خرجها
من بيتها هكذا في هامة الكتب في المنظومة كما تعديا من مصرها الى ان
يفرقا وعندنا زفران احراما وعندنا شافعي اذا بلغ المكان الذي واقف فيه
وبعد وقوف لم يفسد ويجب بدنة كما اذا طاف بالفرض واكثره جنبا
شرا عاده يسقط البدنة الا انه اعاده بعد ايام النحر يجب له دم للثا
عنه خلافها ولها ولجبا لدم يتادي بالغنم الا في هذين وبعد الخلق
ساد في عمرته قبل طواف اربعة يفسد ففرض ذبح وقضي وبعد عمرته

ذبح ولم يفسد وقال الشافعي يفسد في الوجهين وعليه بدنة وان قتل
 محرور صيدا ولو مضطرا الي اكله او كان سبيله اي لقتله بالدلالة عليه
 لم يقل او دله عليه قاتله لعدم صحة علي اطلاقه قاله في الهداية والدلالة
 الوجبت الجرائم ان لا يكون المدلول ما بالصيد وان يصد في الدلالة
 وفي بطل الدلالة خلاف الشافعي بدله او عودا اي سواء كان اول مرة
 او لا سهوا او عمد فطليه جزاؤه ولو مستانسا او حما ماصدا وهو ما
 في رجليه ريت كالسر او يلد فيه خلاف مالك وسبا خلافا للشافعي
 الا اذا صالح فم لا شيء في قتله خلافا لفر وجزاؤه ما قوم عدلان
 في مقتله واقر ب مكانه اي ان لم يكن مقتله قيمة يقوم في اقرب مكانه
 يكون له قيمة فيه لكن في النسخ لا يزيد على ثلثه ان يشرى بهديا
 او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بتر او صاع تمر او
 لا اقل منه اي ليس له ان يطعم مسكينا واحدا اقل قدر وله ان يطعم اكثر
 تبرعا حتى لا تحسب الزيادة من القيمة كيا وبتقص عدد الساكنين او
 صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل على طعام مسكين وكذا ان
 كان الولجب لبدء دون طعام مسكين بان كان قيمة اقل من نصف
 صاع تصدق به او صام يوما هذا اي يكون خيار التعيين للقاء عند
 وعند محمد الحكيم وليس له ان يخرج عن حكمها ثم ان وقع الاختيار
 علي الهدى الي القولين اي بتعيين القائل عندهما وتعيينها عند فاعدا
 المثل قيمة بلا تفصيل وعند ان كان للمقتول نظير من النعم فعليه ان
 يهدي مثله خلقه كالبدنة في النعامة والبقرة في غنم الحبيبة ولا يعبر
 قيمة كما في الحمام والعصفور من الحقيق والشافعي يوافق في التفصيل

استدلوا في ذلك
 بغيره كذا في
 نفي الحكم

استدلوا في ذلك
 بغيره كذا في
 نفي الحكم

المذكور الا انه اذا وجبت القيمة كان جوابه كجوابها وجواب الثاني
 فيه ان يصوم او يتصدق ولا يذبح لان الذبح عنده لا يكون الا من
 من النظم من التين ويجب بخرجه وتنف شعرة لم اثر وقطع عضو
 ما نقص هذا اذا بري وتقي اثره وان لم يبق له اثر لا يضمن لزوال الكرم
 وقال ابو يوسف يلزمه صدقة الاله ويتف ريت وقطع قوائم
 وكسر بيضه وان خرج فرخ ميت وذبح الحال صيد الحرم قيمة
 اي قيمة الصيد وحلبه وقطع خشيشه ولو بالرمي خلافا لابي يوسف
 في الرمي الا اذا خرج شجر غير منبت ولا تمايشت ما يثبت عادة غير شجر
 فلا من سوله ثبت نفسه او ثبت عادة اذا ثبتت الناس التي ما يثبت
 عادة قيمة اي قيمة التلف الا ما جف فانه حطبت على الانتفاع به وان
 كان مملوكا فلصاحبه قيمة اخري ولا يشترط فيها عدم الجنازة
 الا وفي منفردة كانت او مجمعة معها ولا صوم في الاربعة منفردة
 لمي صيد الحرم وصلبه وقطع خشيشه وشجر لانها غرامة مالية وليست
 بكفارة فان يكون للصوم فيها مدخل من التصفى ويقتل قلة هذا
 اذا لم يكن ساقطا من نفسه ذكر في غاية البيان او جرادة صدقة
 وان قتلت ولا شيء يقتل غرابا المراد به لا يقع الذي ياء كل الجيفات
 واما العقفوق في قتله الجزاء وحداءة وعقر ب حية وقلمة وخنا
 وقراد وبرغوث وغل وبعوض وذئب وكل عقوق وله ذبح الشاة
 والبقرة والبقر والدجاج والبط الا هلي المراد به ما يكون في الكرم
 والحياض ولا يطير واما الذي يطير فهو صيد يحبس الجزاء بقتل
 ما صاده حلالا وذبحه بدلا لالتحريم وامره وقال مالك والشافعي

استدلوا في ذلك
 بغيره كذا في
 نفي الحكم

استدلوا في ذلك
 بغيره كذا في
 نفي الحكم

ان استطاد ان جعل الحرم لا يحترق وله ولورثته عزم الحرم على الرمي وغيره وقال الشافعي

يحل لغيره ولم اذ حل ذكره في التبين ولو اكل منه غرم قيمة ما اكل خلافا
 لها لا يحرم لم يذبح اي لو اكله محرم آخر لم يغرم ويحل بيع المحرم صيدا
 او شراؤه لان بيعه حيا تعرض للصيد وبيعه بعد قله بيع ميت من
 التبين ومن دخل الحرم بصيده اي في يده وانما تركه اعتمادا على انهما
 من قوله الا يذبح ذكره او في فمخص معه وهو حلال لا بد لقبار هذا
 القيد ليظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال على
 المحرم لا يتوقف على خوله الحرم لا ينجس ولا احرام يجلبه ارسل
 خلافا لما لك والثاني ورد ببيعه اي بيع الحلال صيدا دخله الحرم
 ثم باعه سواء باعه في الحرم او بعد ما اخرجته لان صار بالافصال
 من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك ذكره في التبين ان بقي اي
 الصيد في يده الشري والاعتراف كبيع المحرم صيده من حرام او حلال
 لا صيد في بيته او في نقص معه ان احرم لان الاحرام لا ينافي محافظة
 الصيد خلافا للثاني من ارسل صيدا في يده محرم ان اخذه حلال
 ضمن خلافا لهما والافاد فان قتل محرم صيدا في يده مثله فكل فرم
 اما القاتل فلا ذنب جفي على احرامه بقتل الصيد واما الاخر فلا ذنب اتلف
 معي الصيدية حكما باثبات يده ومن ههنا تبين وجه الحاجة الى زوال
 عبارة يذبح قوله في يده مثله ورجع لخذ على قاتله خلافا لفرق بين
 جزاء صيد قتله حرمان خلافا للثاني ولتخلف في قتل حلالين صيد
 لان ذلك جزاء الفعل وهو مستعد وهذا جزاء المحل وهو واحد ولا
 ظنية اخرجت من الحرم وما تافروا اي الظبية والولد وان اذبح جاز
 بها قوله لا يفرد وما به دم على الفرع فعلى القاتل به دمان دم الجحر

ان الرعدة

من قال لا يذبح في ما كثره فكان ذنبا
 يارساه يخرج من ملكه وليس له
 على ما قرع به في الهرة
 صمد زكي

ان الرعدة

ان الرعدة

قد ملعرة وفيه خلاف الثاني لا يجوز الميقات غير محرم فانه ح
 يلزم دم واحد خلافا لفرافا في راد الحج او العرة وجاوز الميقات
 غير محرم لزمه دم لا دخل في ذلك لوجود الاحرام بعد الجائزة
 فلا حاجة الى ذكره بل لا وجه له اذ فيه من الدخول في الحكم المذكور
 والمفهوم حجة في الروايات اتفاقا وانما قال اراد الحج او العرة لانه
 لو لم يرد واحد منها لا يجب عليه دم بجاوز الميقات وان وجب
 الحج او العرة ان مراد دخول مكة او الحرم على ما مر بيانه فان عاد
 اي ان جاوز غير محرم من الميقات شهدا ليه فاحرم منه او عاد ليه
 محرما لم شرع في نسك وبقى سقط دمه والا فلا اعلم انه ان
 جاوز الميقات بغير احرام احرم ومضى عليه حتى تمت فعلية دم بالاع
 وان عاد الى الميقات ولا فرق بين عوده الى هذه الميقات وميقات
 اخرى صحيحة وان كان الاول اولى واعاد التلبية قبل ان يشتغل
 بانفعال الحج اسقط ذلك الدم عنه خلافا لفرافا وان عاد الى الميقات
 محرما ولم يلب لم يسقط عنه الدم عند اي ح وقال لا يسقط ولو لم
 يعد الى الميقات حتى شرع في النسك تاكد عليه الدم بحيث لا يسقط
 عنه وان عاد وبقى فقوله ولم يلب لا يك منه في صحة الجواب على
 قول اي ح وانما قال وبقى دون مليا لان الشوط عنه تجديد التلبية
 عند الميقات بعد المعصية اليه نص ذلك في شرح الطحاوي كما يحبر يذبح
 ومقتنع ففرع عن عمرته وخروجها من الحرم ولحراما وانما وجب الدم فيها
 لان احرام اليك من الحرم والمقتنع بالعره لما دخل مكة وتبى بالعره صا
 مكيا فاحرامه من الحرم فيجب عليه ما الدم لجاوز الميقات لا يقيضها

ومن قال لا يجب عليه شيء
 لم يصيب

ومن قال لا يذبحه وان استغف
 انما يجب من الميقات
 اذا كان في الحرم
 فانه لا يذبح

فمن رجع الى مكة
 من مكة فانه لا يذبح

بلا احرام ولو طاف فادع عمة وافسده
 معنى وقضى ولا دم لغيره اي حق
 الميقات
 استلزم سائر الاحرام
 فانه اذا طاف فادع عمة وافسده
 فانه اذا طاف فادع عمة وافسده

فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين
فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين

كاملا باحرام من اليقات فيجزيه ما نقص من حق اليقات بالجائزة
عنه يفر لحرام غير الا فاق طاف لعمرة الاقل شوطا كان او شوطين
او ثلثة فاحرم بالجمعة وعلية دم ووج وعرة اما الدم فلاجل الركن
واما الحج والعمرة فلهما كان الحج الغاية هذا عند وقالوا لحياتنا ان يرضى
العمرة ويقضيها ويصلي في الحج لانه لا بد من رخص احدهما وانما الطواف
الاقل لانه ان طاف لهما الاكثر ثم احرم بالجمعة برفضه بلا خلاف على ما
ذكر في الهداية وفي البسوط ولا يرفض واحد منهما لان للاكثر حكم
الكل فصارت كالتوضيع منها وعلية دم بكان النقص بالجمع بينهما ولو
اتمها صح لانه اذى فعالها كما التزمها غير انه منسرى عنه والذي لا يمنع
تحقق الفعل على ما عرف في موضعه ونزع يمكن النقص في علم لا كتاب
الذي من احرم بالجمعة يوم النحر باحرام بالجمعة يوم النحر
بالحج فاعلم القابل فان اطلق الاول اي قبل الاحرام للثاني لزم الاخر
بلا دم والافق دم قصرا ولا هذا عند وقالوا ان قصر عليه دم والا
فلا يثني عليه ومن اتى بعمرة الا لالحاق فاحرم باخري نزع لانه جمع بين
لحرام العمرة وهو مكرود فلزم الدم افاق احرم به ثم بها لزم لان الجمع
بينها مشروع في حقه لكنه انتا حيث اختار السنة فانها في حق القابل
ان يخدم بها معا او يقدم احرامها وتبطل اي بالوقوف قبل افعالها
لا بالتوجه اي بالوقوف فان طاف فاحرم بها فخص عليها نزع لانه انتى افعال
العمرة على الحج وذهب رفضها فان رخصها فمراق لرفضها حج فاهل
بعمرة يوم النحر وفي ثلثة يلية لزم لان الجمع بين لحرام الحج والعمرة صحيح
ورفضت وقضيت مع دم وان مضى حقه وجب دم فائت الحج لاهل به

ما في الحرم

فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين
فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين

به او بما رفضه اي رفضها الحرم به وتحلل بافعال العمرة لان فايته الحج عليه
هذا وانما يرفض الحرم به لان الجمع بين لحرام الحج ولحرام العمرة غير
مشروع ولما فات الحج بقي في احرامه ولهذا يتحلل من لحرام الحج بافعال العمرة
نقص ما احرم به لصحة الشرع ونزع للتحلل قبل او انه بالرضي **بالاحصا**
حصرا فان جسر في سخن او في دار قبل هو ان يعرض للرجل ما يحول بينه
وبين الحج من مرض واسرا وعد ويقال احصا الرجل احصا رافعه ومعه
فهو محصور ذكره القين في تفسيره ان احصا الحرم بعد واومض وعند
مالك والشافعي لا يشترط حكم الاحصا الا بالعدو وبغض المفرد ما
اوقعه حيث شري بها هدي في الحرم وينزع عنه ذكره في الهداية والنا
ديني اراد البعد الى الحرم لان دم الاحصا تختص به خلاف الشافعي
فان عنه ينزع في موضع الحصر فيه وعين يوم ايقع فيه ولو قبل يوم
النحر هذا عند وقالوا ان كان محصرا بالعمرة فكذلك وان كان محصرا بالحج
لا يجوز الذبح الذي يوم النحر على ما مر وينبغي حمل من مرناظر فائدة
تعيين يوم الذبح بالحق وتقصير خلا لا يبيح عليه ان حل من حج
حج وعمرة خلا للشافعي فان عنه عليه حج لا غير ومن عمرة عمرة الاحصار
عنها مستحقة عندنا خادفا لما لك والشافعي ومن قران حج وعمرته واذا
زال احصا وامكن ادراك الهدي والحج توجه اي وجب التوجه عليه
لا بالالحج وليس له ان يحلل بالهدي والا فلا اي ان كان لا يقدر ان
يذكرها لا يجب عليه التوجه وذلك على وجه اما ان لا يدرك واحدا
منها فيتحلل لغوات المقصودا ويدرك الهدي دون الحج فيتحلل ايضا
لان عجز عن الاصل او يدرك الحج دون الهدي فيجوز التحلل احصا وهو قول

فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين
فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين

الاحصا رافعه ملكا قال احصا
واحصا الحرم وفي الشرع منع الحرف
او الحرم من وصول الحرم اليه
او عمرة وحرمة

فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين
فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين

فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين
فإن كان في الحرم
منه ما يوجب
الحرمان من
الحرمين

ايج والقبيل انه لا يجوز وهو قول زفر وهذا القسم لا يتصور على ما
 في الحج لما ستر ان دم الاحصاء بالحج عندها يتوقف بيوم النحر فاذا ادرك
 الحج بدرك الرهني ضرورة وفي محصر بالعمرة يتصور فينبغي ان يكون
 جوابها فيه بجوابه كذا في التبيين ومنع عن ارجح الحج بمكة احصاء عن
 احدها لانه ان قلده على الوقوف يتم حجته فلا يشترط الاحصاء واقبل
 على الطواف لانه ان يتحل به ولا حاجة الى التحلل بالرهندي كفاية للحج والدم
 الاحصاء على الامروني ماله ان كان من ميت خلافا لابي يوسف
 في الوضعين وانما لم يقل ميتا اذ لا يلزم ان يكون باطلا لميت والتم
 والحناية على الحاج وضمن النفقة ما جامع قبل وقوفه بخلافه
 فانه الحج لا بعد حصول القصد بخلاف الاول وان ما اي الحج على
 في الطريق وسرقة نفقته حج عن منزل الميت لم يقل عن منزله الا من المرفة
 انه لا يلزم ان يكون بامر وقال الحج من حيث انقطع سفر الاول
 وقوله لا نمتي الاول رد لقوله ما بثلث ما بقي ان كان بوصية
 يعني اوزم الحج عن منزل الميت بثلث ما بقي من ماله على تقدير ان يكون
 الحج عنه بوصية منان ذكر ثم ان ما ذكر قوله وقال ابو يوسف ما بقي من
 الثلث الاول وقال محمد ما بقي من المال يدفع اليه ان بقي شيء والا
 بطلت الوصية من عجز فاج صح ويقع عنه ان دام عجزه الى موته وتوفي
 الحج عنه شرط العجز للحج الفرض لا النفل فان فيه يجوز الانابة مع القدرة
 لان مبنى النوافل على السعة ومن حج عن امره وقع عنه ضمن ماله
 ولا يجعله عن احدها لانه قد وقع عن نفسه فلا يقدر على جعله لغيره
 وله ذلك ان حج عن ابويه اي لهما ان يجعل عليهما احدا لانه قد وقع عن

هذا من غير ان يشترط ان يكون
 قال في التبيين وفيه اختلاف
 فيما اذا كان الحج عنه من قبل
 ميت او كان من بعده
 بنين لا يمكن الحج عنه ذلك
 بالاجماع

نفسه فلا يقدر على جعله لغيره وله ذلك ان حج عن ابويه اي لهما ان
 يجعل علي احدهما بعد ذلك لا تغير ما مور بالجمعا ومن حج عن غيره
 بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون حاجا لثواب حج له وبنه عنها نحو
 لان الحج لواحده لا يكون عن اثنين فبقوله اصل الحج وهو سبب الثواب
 فله ان يجعل اولهما من التبيين نذر حاشا مشيحي يطوف الفرض
 لم يذكر من ان يتبنا المشي قبل شي من المقات فالا صح انه يشي من
 بيته لانه هو المراد في العرف وهو الملك كذا في التبيين وفي السوخير
 بين الركوب والشي وفي الجامع الصغير اشار الى وجوب المشي
 قال لا يركب حتى يطوف طواف الزيادة وان وصي حج عنه ركبا
 من منزلة ان بلغ نفقة من ذلك والافن حيث يبلغ وان مات
 حاج في طريقه ووصي بالحج عنه حج من منزله وقال الحج من حيث
 مات وهذا الخلاف فن له وطن وامان لا وطن له حج من حيث
 مات بالاتفاق ذكره في التبيين **كتاب النكاح** هو حقيقة في الوطى
 ويجاز في العقد لغة ذكره الطريزي والاذهر وشرا ذكره قاضي خان
 وقال السرخسي في اصوله ان لفظ النكاح حقيقة في الوطى ويجاز
 في العقد عندنا وعند الخصم حقيقة في العقد فان قلت ما وجه قوله
 هو عقد قلت هو على عرف الفقهاء فان لفظ النكاح حقيقة في العقد
 في عرفهم نص عليه صاحب المحبتي ووضوح الملك لغة هو عبارة عن معنى
 يقتضي حل الاستمتاع والوطى والبيع والرهبة ايضا قد يقيدان ملك
 للغة الا انها غير موضوعين لهما ولهذا يصحان في كل لا يحل الاكس
 بخلاف النكاح ينقصد بايها وقبول لفظها ما يصح كزوج فلا يله

هذا من غير ان يشترط ان يكون
 ذكرناه في التبيين وفيه اختلاف
 في كتاب الوطى والافن
 غير مني

من فلان الواحد يتولى طرفي النكاح في صورة كثيرة يأتي بيانها وكثر
هذا اذا سبق التوكيل من احدهما بقوله زوجي وما ضيان كزوج
في كثر زوج او مستقبل وما ضي كاتر زوجك وتزوجت ذكره في
لو قال اتزوجك بكذا فتكالت فعلت تم النكاح او امر وما ضي كزوج
وتزوجت اعلم ان قوله زوجي يحتمل التوكيل وح يكون القول المذكور
شرطا للعقد لا شرط له ويكون انعقاد النكاح بقولها لا تزوج
وحده وهو المراد عما ذكر سابقا بقوله كثر زوجة ويحتمل الاجابح يكون
القول المذكور شرطا للعقد ويكون الانعقاد به بقولها لا تزوج
جميعا وهو المراد منها وهذا من الواضع اليق وقفت بتحصيلها وتفصيلها
وان لم يعلم ما معناه هذا الخالم يكن لحد اللفظين مستقبلا وامرا
مراد به الاجاب اذ لا بد من نية القعد وذلك لا يكون بدون العلم
ثم ان في اختلاف الشايخ ذكره في التبيين وهو عدم الرواية فيه عن الحسن
عليهما من الخاتبة والفتوى عليا ذكر نص علي في النكاح وقوله ما د
وبزير في بعد رادي وبزير في الجواب قبول لمكان العرف فان جوا
مثله هذا الكلام قد يدكر باليم وبدونه كزوج وخريد في البيع
لا بقولها ما ذن وشوم لان النكاح اثبات وهذا الظاهر والافهار
غير الاثبات ذكره في التبيين قال في خاتمة النوازل هو المختار ولما
لم يقل عند اليهود لان العلم فيها ينقصد به النكاح وما لا ينقصد به
الا في شرطه فانه فانها امر اخر واد ذلك ويصح بلفظ نكاح بل دخل
كما يصح بلفظ تزوج عليا علم ما سبق من الامثلة وتعليك وهبة خلا
لشي في الثاني ولما منها من الفاظ الطلاق حتى يقع الطلاق بقوله

لان ان كان في قوله
تزوجت او تزوجت
فانما هو في قوله
تزوجت او تزوجت
فانما هو في قوله
تزوجت او تزوجت

وهبتك لاهلك فلا يكون موجبا لضد ولنا قوله تعالى وامره مؤمنة
ان وهبت نفسها الآية وما كان مشروعا في حق النبي عليه السلام يكون
مشروعا في حق امته هو الاصل حتى يقوم دليل الخصوص وهو متفق
هنا وقوله تنه خالصه لك من دون المؤمنين لا يصلح دليل له لان
الاختصاص والخصوص في سقوط المهر لانها مقابلة بمن او في مهر ولا نه
معلن في الخرج وهو في لزوم المهر لا في لفظ التزويج ولان المنه التي
يقال كاره لاجلها انما تحصل بنفي المهر لا باقامة لفظ مقام لفظ محتمل
ان يكون المخصوص في انها لا يحل لاحد بعد عدم وصدة لفظ الصدة
ليس موضوع للملك العين وله هنا يصح التصديق حيث لا يوجد عليك
العين كالوقوف فما قيل ويصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لتعليك العين
حالا لا يصح ان يكون ضابطا وبيع وشراء هو الصحيح بلفظ احارة
وعند عامة مشايخنا وحكي عن الكرخي انه ينقصد به وانما يقال الجارة
وقد قال بعد البيع وشراء لا موجب حابطة لهم المروية عنهم ان ينقصد
به النكاح قال الاما السرخي في شرح الكافي في لزوم النكاح في صورة
الانعقاد بلفظ الاجارة ان يقول آجرت ابنتي منك ونوي به النكاح
اما اذا جعل المحرة آجرت في الاجارة بان قال استجرت دارة بابنتي
هذه فقول بنفي ان ينقصد بالنكاح لانه روي عن محمد انه قال كل لفظ تلك
الرقاب به ينقصد به النكاح وهذا كذلك ولما روي عن الكرخي انه
ينقصد بالنكاح به والصحيح انه لا ينقصد واليه ذهب الرازي ووصية
هنا عند عامة مشايخنا وحكي عن الطحاوي انه ينقصد به مطلقا وعن
الكرخي ينقصد به ان قيدت بالمال ذكره في البدايع وشرط سماع كل

المهر المهر المهر

منها اي من العاقلين سواء كان زوجين او غيرها لفظا لا خذ ذكر
 هذا الشرط في الخلاصة ولم يذكر في عامة الكتب بل ذكر في بعضها
 ما يدل على انه ليس بشرط قال في المختارات النوازل رجله كتابا
 ليطلبها فقالت المرأة بحضرة من الشهود زوجة نفية منه لا يصح النكاح
 لان سماع الشهود وكلام العاقلين شرط حق لو قرئت على الشهود
 ثم قالت الشهود واتى قد زوجت نفسي منه يصح لانه قد سمعوا كلام
 الخاطب باسماها ايام قرأته وحضوري حين حضور الشاهدين
 عند العقد شرط الصحة عندنا وعند مالك الشرط الاعلان ولو بحضور
 المجاتين والصبي اذكره في التحقيق وحررتي فاحتمل شرط الذكورة
 عندنا خلاف الشافعي كلفين مسلمين سامعين معا لفظها فلا يصح ان
 سمعا متفرقين وان كان ما حاضر من معا قال في التحقيق رجل زوج
 ابنة من رجل بحضرة من رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الاخر فإلا
 فسمع الاخر ولم يسمع الاخر فهذا فاسد لان كل واحد من الزوجين
 لم يحضر سماع الشاهدين ولو فاسقين او خذ ودين في تنفذ خلافا
 للشافعي والاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه ينقصد
 النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق والمحدود ويخرج الصبي المجنون
 والجدا واعيين او اتى الزوجين او ابني احدهما لا حاجة الي قوله
 لاسي الاخر لا نقها به بالمقابلة ولا الي قوله لكن لا يثبت بهما ان ادعى
 القريب لانه مسئلة الشهادة وقد ذكر بعضها في موضعها وصح نكاح مسلم
 ذميمة عند ذميين خلافا لغيره وزفر امر لحيان ينكح صغيرته قال عند
 فردان حضرا الامر صح لان الوكيل في النكاح سفيرا ومعتبرا فاذا كان الاخر

وانما قال هذا لان عليه كتاب
 من اذا نكح بمحضرة واحد من
 من حضر آخر فاعاد بحضوره
 بغيره او ان يقرأ في حضور
 من حضر من غير ان يقرأ في
 حضوره او ان يقرأ في حضوره

حاضر ليحضر مباشرة الاتحاد المجلس في الزوج شاهد كذا في اللغة
 حاضرة عند فرد غير النكح فيجعل باللغة عاقد والنكح شاهد والاقلا
 لان المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الامر مباشرة وخبر على المراء
 اصله وفرعه واخيه وفرعها وفرع اخيه عدل في الوضعين عن عبارة
 البنت الواقعة في اكتب الي عبارة الفرع ولصا وعمة وخالة وفرع
 موطونة سواء كان مملوكا باحدا للمكين او لا فلا حاجة الي ان يقال
 ومزينة وللشافعي خلاف في المزينة ثم انه كما اضاف في تغيير عبارة البنت
 الي عبارة الفرع كذلك اصاب في العدول عن عبارة الزوجة الي عبارة
 الوطونة ونسوة وماسة وناقرة الخ كره ومنظور الي فرجهما لفظ
 هو الصحيح وعليه الفتوى وللشافعي خلاف في ثبوت حرمة المصاهرة
 بالنس والنظر اذكره في التحقيق شهوة تيد للنظر والمن جميعا الا ان رجلا
 من احدثها يكتفي ولذلك اطلقها ثم ان عدم الانزال شرط حتى لو انزل
 عند الس والنظر لا يثبت به حرمة المصاهرة اذ لا يبقى مفضيا الي الوطى
 لا نقض الشهوة وهو الصحيح قال صدر الشهد في باب الصوم
 من شرح الجامع الصغير وعليه الفتوى وحد الشهوة المعتبرة في الغنى
 ان ينشأ لالة او يزاد انتشارا هو الصحيح قال في الخلاصة وبه بقي
 وفي الشيخ والغني ان يتحرك قبله بالاشهاد ان لم يكن متحركا قبل ذلك
 وان كان متحركا ان يترك حركته وفي النس لا يكون الا هذا واما مجرد
 اشتها بالقلب فلا يعتبر هذا ما ذكره العمري صاحبنا وهكذا ذكر الشافعي
 السرخسي ايضا واصلا واصلا زوجة موطونة كانت او غير موطونة
 وزوجة اصله وفرعه وكل هذه رضاعا بعضها وهو فرع الاخيرة

في اللغة

في اللغة

في اللغة

وخرج الاخ وخرج الولد يشمل هذه الاقسام وما عداها لا يشملها وعند
 الشافعي لا يحرم بين الفحل ومادون تسع سنين ليست بمشبهات وبه يفتي
 اما بنت تسع سنين فقد يكون مشبهات وقد لا يكون وهذا لا يختلف
 بعظم الحنة وصفها ولحم نكاحا ونكاحا وعدة ولومن باين ^{السر}
 وطيبا ملك بين او نكاحا وطيبا ملك بين او عدة وطيبا ملك بين
 سواء كان العدة عدة النكاح او عدة ام الولد بين امرأتين بينهما فرض
 ذكر لا يحل له الاخرى يعني بالنكاح نص عليه في الهداية قوله ايتهما
 فرضت بشرط ان الشرطان لا يتصور جواز تزويج احدهما بالآخر
 علي كذا التقديرين حي ولو جاز بينهما علي احد التقديرين دون الآخر
 كما في المرام في بنت زوجها جاز الجمع بينهما خلافا للفرق ابدا لا بد من هذا ^{السر}
 القيد وقد اهل القوم للاحتراز عن الجمع بين الامة وسيدتها فانها لو فرضت
 الامة ذكر لم يجوز نكاح سيدتها وكذا العكس ومع ذلك يجوز ان يتزوج
 امتم سيدتها نص عليه في الجامع الصغير والزيادات وعلله بان المراد
 من حرمة الجمع ان يكون مؤبدة وهذه الحرمة مؤقتة تزول بزوال
 ملك اليدين فان تزوج لخت امه وطبها لا يطى واحدة حتى يحرم
 بالتخفيف عليه احدهما بزوال ملكه ولو عن بعضها كما اذا باع عن نصفها
 او بزوال حل استمتاعها كما اذا كاتبها او زوجها هذا في الامة او بوقوع
 الفرقة بينهما باي سبب كان هذا في اخاتها ثم ان دواعي الوطى فيه بمنزلة حتى
 لو قبلها بشهوة لا يجوز ان يجمع واحدة منهما ولا ان يمتها حتى يحرم
 احدهما عليه ذكره في تنقيح فان تزوجها بعقد بين متعاقبين اما قال
 بقعدين متعاقبين اذ لو تزوجها بعقد واحدا وبعقدين معا يطل نكاحا

فبذلك لا يصح ان يشترط في نكاح
 ان لا يشترط بوجوه الزنا حرمة
 وعلى من يمتدح في نكاحه ان لا يشترط
 ولا يشترط في نكاحه ان لا يشترط

قالوا قضا على النكاح
 الاول من القسور

نكاحهما فلا يجب شي من المهر ولم يدرك الاول هذا اولى من قولهم وفي
 الامل فامل فرق بينهما وبينه لان نكاح احدهما بطل بتعيين ولا طريق
 الى التعيين ولهما نصف المهر لانه وجب الاول مني منها فقط ولم يدرك
 هي فخصف بينهما وانما وجب النصف او وقوع الفرقة قبل الوطى لا من قبلها
 وهذا اذا كان مهرها متساويين وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل
 الدخول وان كانا مختلفين بقضي لكل واحدة منهما برع مهرها وان لم
 يكن مسمى في العقد يجب بقية واحدة لها بطل نصف المهر وان كانت الفرقة
 بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلا
 يسقط منه شيء وكل ذكرنا من الاحكام بين الاختين فهو حكم بين
 من لا يجوز جمع من المحارم لايين امرأة وبنت زوجها لان المراد
 وان كانت تحرم علي بنت الزوج علي تقدير كونها ذكرا لكن البنت لا تحرم
 علي المرأة علي تقدير كونها ذكرا وصح نكاح الكناينة ومنهم من يمتدح
 عما وقع في كتب القوم من التفصيل لافي من مظنة الاستدراك كما لا يخفى
 خلافا لما لا لا تزوج الصابغات كزوج الجوسيا وباخذ الطاويع وقيل
 الكرخي لا خلاف بينهما في المعنى وانما الجابابوح عن قوم يتكلمون الذين
 السبع سم ويقرون الابخل وهو لاد حكمهم حكم الناصري واختلفوا
 في بعض الاشياء ولا خلاف في ان مناحتهم جائزة وهما الجابابوح
 يكونون بناصية حرين بعيدون الاوتان والكواكب ولا يخطون
 اليدين سبع سم ولا خلاف في ان مناحتهم لا يجوز فاذا لا خلاف وكذا
 في شرح التكملة ونكاح المحرم والحرمة خلافا للشافعي والامة المسلمة
 والكناينة ولو مع طول المرأة اي القدرة علي مهرها ونفقة والشافعي خلافا

فبذلك لا يصح ان يشترط في نكاح
 من لا يشترط بوجوه الزنا حرمة
 وعلى من يمتدح في نكاحه ان لا يشترط
 ولا يشترط في نكاحه ان لا يشترط

يتكلمون

وقال ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بولي من ذكروا
 ابي يوسف ويحتمل جعل هذا القول عن ابي يوسف قول الزوج اليه علي
 خلاف ما ذكره الشيخ وهو اقدم من الشيخ واعلم بهذا صاحب
 ورواؤه ما ذكره الكرخي في مختصره ولو من غير كفو النكاح من غير كفو
 يعتقد وينفذ عند ابي حنيفة في ظاهر الرواية الا انه لا يلزم من غير
 بقوله وله اي للولي حوالا لا اعتراض ابي علي بتقديم الكفاءة في
 التزوج دفعا لضرر العار والتقوى الى القاضي كما في خيار البلوغ ولم
 يفرق فاحكام النكاح ثابتة في رواية ثابتة والطلاق تصرف في النكاح
 والقاضي يفسخ اصل النكاح فلا يكون طلاقا ذكره في مختارات النوازل
 وروى الحسن عني ابي ج وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وروي
 عن ابي حنيفة ما عدم جوازها لان كم من واقع لا يرفع وعليه الفتوي ذكر
 صاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب الحارصة وقضى حاشا
 لا تقربا الى الاحياط ولا يبيح وولي بالغة ولو بكر خلافا للشافعي اعلم
 ان ولاية الاحياء عند اصحابنا تدور مع الصغر وجودا وعدما في الصغير
 والصغيرة وعند الشافعي في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانها تدور
 مع البكارة وجودا وعدما وفي الكبير والكبيرة تدور مع الجنون
 وجودا وعدما سواء كان اصلها بان بلغ مجنونا او عارضا بان طرد
 بعد البلوغ عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر اذا طرد المجنون لم يجز للولي
 التزوج ثم كل ولي ولاية الاجل عند ابي حنيفة خلافا لهما في غير الصبا
 والنفقة في غير الاب والجد والاب والجد والاب وسكوتها عبارة السكوت
 خير من الصمت لدلائلها على القدرة على التكلم دون الصمت وهذا

صدر الشرح
 وذكر في الرواية
 في الاختصاص
 في النكاح

في رد المحتار

في رد المحتار
 في النكاح

وهي

معتبرة ههنا وضحكها غير مستهينة لان الضحك اذا دل على الرضا من
 السكوت الا انه اذا كان على وجه الاستزاد لا يكون رضا وبكائها
 بلا صوت اذن ومع ردة وعليه الفتوي ذكره في الذخيرة عند ابن
 اي عند استدان الولي او بلوغ الغير بشرط كفاها الزوج على وجه يقع لها
 به المعرفة لا المهر هو الصحيح قالوا ويشترط ان يكون الزوج كفوا ولو لم
 وافرا فان عدما او محم احدهما لم يكن سكوتها عند الاستيفاء رضا الا
 حق الاب والجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب والجد ولي في
 هذا العقد وعندهما بمنزلة الاجانب فيه كذا في شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان والصدقة الشهيد والغيران كان فضولا بشرط في العقد
 او العدة الخاف لهما ولو كان رسولا لا يشترط لجماعا وهو استاذن
 غير وولي اجنيا كان او قريبا لا ولاية له لكونه كافرا او مكاتبا او من
 غيره او ولي منه بعيدا كان ذلك الولي وابعد فلا يكون سكوتها رضا
 كالشيب لم يقل قرضاها بالقول كالشيب لان رضاها ورضا الشيب
 كما يكون بالقول يكون بالفعل نحو التمكن من نفسها واخذها
 والنفقة ذكره في البدايع والزائل كارتها بوثية او حيا او جراحة
 او تغيبا وزنا بكر كما قلنا الحكم المذكور للبكر وقال اذا ذكركم
 بالزنا لا يكون لها حكم البكر وقولنا في ايضا وقولها رقت اليك
 عند الاستدان او بلوغ الغير اولى من قوله سكنت لان الزوج يتكفل
 لزوم العقد وتكروا القول لمنكر وفيه خلاف زفر وقبل بينية من
 سكوتها لانه نورد عواها بالحق كذا قالوا ولا خفاء في انما الخفاء في وجه
 قبول البينة على السكوت وهو امر عيني على نص عليه قاض في شرح الجامع الصغير

التسمية

وإذا ما قيل ان العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 وانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 وانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

وعلم في ترجيح يستأهل على الرعي بينه على السكوت عند قيامها معالا
 تخلف هي ان لم يقع خلافها فانما يخلف عندها في النكاح ولا يخلف
 عنده على ما ساق في كتاب الادعوي للوحي نكاح الصغير والصغيرة ولو
 تباعدا فالشافعي وقد مر التفصيل في ان كان هو الاب والجد عند
 عدم الاب وعدم ولايته لزم العقد ولو بغيب فاحش او من غير كفو
 اشار الى ذلك اليه اي لزم العقد بغيب فاحش او من غير كفو اشار اليه
 اي لزم العقد بغيب فاحش او من غير كفو اذا كان العاقد او جدا
 صاحب الهداية بقوله جاز ذلك عليها وصرح به صا البديع حاشي
 واما النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاية فيه ليست بشرط
 للزوم عندنا في حكاها انها ليست بشرط لحوالها عند اتمروها ذكرها
 لها ولو كان الزوج غيرها اي غير الاب والجد لا يصح النكاح ان كان
 غير كفو او بغيب فاحش ومن وهم انه يصح ولكن يشترط الفسخ
 فقد وهم والاشيان كان من كفو بل بغيب فاحش فلها الخيار اي يصح
 النكاح ولكن لا يلزم هذا عندها خلافا لابي يوسف واما لم يقدر
 فلها فسخ لان الفسخ بحكم القامه على ما ساق في حين بلفاعا بالنكاح
 او حين علمه بعد ابي بعد البلوغ ان لم يبلغا لانه فان العلم بالنكاح
 شرط وسكوت البكر رضاها ايضا لان سكوت البكر جعل رضا
 في ثبوت اصل النكاح فلا يجعل رضا في ثبوت وصف للزوم او لولا
 تمتد خيارها الى آخر المجلس لانه ما ثبت باثبات الزوج بل التوهم الخلل
 فيبطل بالرضا وسكوتها دليل الرضا وان جبرلت به اي بالخيار بشرط
 العلم باصل النكاح لانها لا تمكن من التصرف الاب والوحي منفرد به

فانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

فانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

فانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

فانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

به فعدت ولم تشط العلم بالخيار لانها تتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 دار العلم فلم تعد بالخيار لانها تتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 المولي وهو الاعتاق فيعتبر في المجلس فيمتد الى اخره كما في خيار الخير
 ثم انما تعد بالخيار لثبوت الخيار لان الامه لا تتفرغ لمعرفة الاحكام
 وخيار الغلام والشي لا يبطل بالسكوت لعدم كونه دليل الرضا في
 حقاها انما لم يقل لا يبطل بل روي صريح او دلالة لانه مشترك بينهما
 وبين البكر كما عرفت ان بطلان خيار البكر بالسكوت لدلالة على
 ولا بالقيام عن المجلس لاسب خيار البلوغ عدم الرضا فيبقى لم يتجدد
 الرضا لخيار العيب خيار الاجارة في عقد الفصولي ولا دلالة
 في القيام على الرضا وبطلانه عند قيام البكر لان القيام دليل الرضا
 بل لان السكوت المقارن له دليل الرضا وشرط القضا الفسخ من بلغ فلا
 يبطل العقد ما لم يقضه القاضي حتى لو مات احدهما قبل القضا وشر
 الاخر على ما ساق بخلاف ما لو كان النكاح بعد البلوغ فترجى يبطل
 برده لانه ثم اصل العقد موقوف فيبطل برده من توقف على اجازته
 وهما العقد كان نافذا فلا يبطل بمجرد الرد ما لم يتأكد بالقضا لان
 خيار البلوغ مختلف فيه وبسبب باطل ونحو وهو قصور شقة الوحي
 فكان الرضا بطلا لالحق الاخر فلا ينفرد به ثم انما كان خيار البلوغ
 شاملا للذكر والانثى ذكر الفعل غلبا عليها بخلاف خيار العتق
 فانه مخصوص بالانثى ولذا كانت الفعل فيه حيث قاله من عتقت
 اي لا تنفسها فان العتقة اذا خارت الفرة بخيار العتق يبطل النكاح
 ولا يتوقف على قضاء القامه ووجه الفرق ان خيار العتق اذا كان

وإذا ما قيل ان العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 وانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب
 وانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

فانما العلم بالعلم لا يتفرغ لمعرفة الاحكام والادب

وإذا كان المولى لم يترك له مالاً
فإنه لا يرثه أحد من الورثة
وإن كان له مالاً فله أن يهبه
أو يوصيه أو يتركه لمن يشاء

الزوج عياداً متفقاً منصوص عليه وبسبب هذا الخيار وهو زيادة الملك
عليها فكما ينفر بدفع أصل الملك بعد الحرة حتى لا يجوز النكاح بدون
رضاها كذلك ينفر دفع الزيادة لأنها لا تملك دفع الزيادة إلا برفع
ما كان ثابتاً لأن النكاح لو بقي بعد عتقها لا يزول إلا بملك تطليقاً
فلكم رفع ما كان ثابتاً ضمناً لرفع الزيادة لا قصد فإن قيل إن
المرأة إذا كانت دافعة للزيادة فهي بمطلة حق الزوج فإذا تزوج
جانب المرأة قلنا إن الزوج رضي بهذا الصريح تزوج الأمة
بأختيارها كما لو تزوج صغيرة زوجها غير الأب والجدة وأما المرأة فلم يرض
بهذا الصريح لأنها لا تختار لها في النكاح فإنها بالحد ما قبل التفرق
بلغ من له خيار البلوغ أو لا ورثه الآخر كوقوف زوال النكاح
الذي هو سبب الإرث على قضاء القاضى والمولى مطلقاً دائماً مطلقاً
كأن يتوهم أن المراد ولي الصغيرة والصغيرة خاصة بقرنية سبق ذكره
العصبة نسبية كانت أو بسبية فإن مولى العتاقة عصبة من جهة العتاق
المتقدمة على الأم وذوي الأرحام ذكره في الذخيرة وعند الشافعي
ولا ولاية لغير الأب والجدة ذكره في شرح الطحاوي على ترتيب الإرث
والجواب عينا ولا هم الأب وابن الابن وابن سفل ولكن لا يتصور
هذا إلا في العتوة والمعونة ثم الأب وأب الأب وإن على هذا عند
خلافها في العتوة ولها خاصة في العتوة والتفصيل يطلب من
من الحقائق ثم الأخوة إلا الأخ من لأم ثم بنيه وإن سفلوا ثم
الأعم من الأم ثم بنيه وإن سفلوا ثم أعم الجدة كذلك الرائج والرجل
بقوة القرابة فيقدم الأعماء على العتاة ثم مولى العتاقة يستوي فيه الذكر

وهذا التفصيل بين ما كان الزوج
ذكره صدره من شيء
عن النكاح والعتاق
فإن ملك
منه

وما كان من نسبه
نسبه

أما إذا لم يترك المولى مالاً
فإنه لا يرثه أحد من الورثة
وإن كان له مالاً فله أن يهبه
أو يوصيه أو يتركه لمن يشاء

انتهى في هذا الباب
الكتاب في هذا الباب

انتهى في هذا الباب
الكتاب في هذا الباب

انتهى في هذا الباب
الكتاب في هذا الباب

انتهى في هذا الباب
الكتاب في هذا الباب

والإتي ثم عصبة المولى وإنما زاد قوله والجدة لأنه يترتب الإرث وحده
لا يقدم الابن على الأب بل هو جبه أن يقدم الأب ضرورة أنها إذا اجتمعا
ياخذ الأب فرضه أولاً ثم ياخذ الابن ما بقي منه وأما إذا اعتبر ترتيب
الحجب يقدم الابن على الأب لأنه يحجب الأب نقصاً ضرورة أنه ياخذ معه
أقل مما ياخذ منفرداً عنه ولذا هذا الاعتبار قسني وجه تلك الزيادة على
كثير من ذوي الأختيار فاستقطوها بشرط التكليف ولهية الإرث فلا
ولاية مع الاختلاف في الملة لم يقلوا السلام في ولد مسلم دون كافر ولا
ولاية على من إن الكلام مانع من ولاية الكافر ثم الأم قال في الذخيرة ثم الأم
ثم ذوي الأرحام الأقرب فالأقرب وهذا قول أبي حنيفة والخمسة وقول
أبي يوسف مضطرب ذكر الطحاوي قوله مع حنيفة وذكر الكرخي والقدرسي
قوله مع حماد والأصح أنه مع أبي حنيفة ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضى
ثم ذوي الأرحام الأقرب فالأقرب قال في الخلاصة نقلاً عن شرح الشافعي
الأقرب من ذوي الأرحام الأم ثم البنت ثم البنت الابن ثم بنت البنت
ثم بنت ابن الابن ثم الأخت لأب وأم ثم لاب ثم لأم ثم أولادهم ثم العتات
ثم الأشغال ثم الخارات ثم بنات الأعمام والجدة الفاسدة أو بنى من الأخت
عن أبي حنيفة ثم قال فيغني بما ذكر في الشافعي أن الأم مقدم على الأخت
الترجيح من هنا تبين أن المراد من ذوي الأرحام هم ما غير المراد منه في
الفرايض وأن من قال ثم الأم ثم الأخت لأب وأم لم يصب ثم مولى المولى
لأنه وإن موطنه عن ذوي الأرحام فكذلك في الولاية وليس من شرائطه
أن لا يكون له وارث نعم ثم هو شرط يكون مولاه وارثاً له ووليّاً وإذا
عدم أي المولى فالولاية إلى الأمام لم يقل ثم الأم لأنه ليس من الأولياء

منها تغية
سكان

ما لم ير

ومن لم يترك المولى مالاً
فإنه لا يرثه أحد من الورثة
وإن كان له مالاً فله أن يهبه
أو يوصيه أو يتركه لمن يشاء

انتهى في هذا الباب
الكتاب في هذا الباب

وينوب عنه القاضي وبأية فلا ولاية المقاض في تزوج العفارة التي
لاولي لهم بغير إذن من السلطان والبخيل التزوج عند غيبته لا قرب
ما لم ينتظر ايامه لم ينتظر الكفو الخاطب الخبر منه علم ان للعبد
ولاية التزوج عند غيبته القريب غيبته منقطعة وحدها عند زفران
يغيب بحيث لا يعرف مكانه لا نقطاع خبره ولعلمنا في ثلثا اقاويل انها
ان لا ينتظر الكفو الخاطب خبر عنه وعليه الفتوى كذا في الحقايق
وفي التبيين واختار اكثر مشايخنا انه لا تعد الا قاذيل والصحيح ثلثة
ايام وهو مسير سفر ويرفق وفي الواقيات واختار اكثر الشايخ شهر
وهو مروي عن ابي يوسف ومحمد ويعتبر الكفاءة في النكاح بنكاح متر
بيان ثم هذا الاعتبار فريش اسم قبيلة وهو لولد نصر من كنانة بعضهم
لبعض ولا تأثير لفضل نسب بني هاشم هنا وكذا سائر العرب ابي عبد الله
بقريته المقابلة بعضهم كفوا لبعض الابن باهله فانهم لا يكونون
كفو العامة العرب كفوا ذكر في الهداية والاعتبار المذكور خصوصا
لان العوضتيقوا انسابهم ولذلك قاله فرقة العجم اسلامنا نسلم بنفسه
غير كفوا لذانيب فيه ولا ذواب فيه لذانيب يوين فيه وامادوا يوين فيه
فكفو لذانيب ابا فيه لان له في الاسلام نسبا صحيحا فان اصل النسب في
التعريف الى الاب ويقام الجدة فلا يشترط اكثر من ذلك وحرية هذا ايضا
في حق العجم فانهم كانوا يفتقرون برتمادون النسب فليس عبادا ومصدق
كفو الحره اهلية ولا مصق ابوه كفوا لذات ابوين حرين ودبانه هذا
يم الفريقين عند الشيخين هو الصحيح فليس فاسق كفوا لث صلح وان
يعان هذا اختيار الشيخ الامام ابي بكر بن محمد ابي الفضل محمد بن الفضل
وما لا عاجز من المهر المجل والتفقه ليس كفوا لاحد ولو كانت فقرة

ما دون عده
فول ما هي
المختلطة من فقه
زفران في حد
الغيبه المنقطعة
ان لا يكونوا عاقلين
مؤلفه لان فوار
السنة في انهم
الهداية في

سنة الهداية

والقادر عليها كفول ذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال
غاد ولحق فلا عيبه لكثرة وحرفه عن كل من اصحابنا فيه روايتان
روايتي ابي ح انه لا يعتبر الكفاءة في الحرف واظهره وايضا ابي يوسف
ومحمد انه تعتبر من الحقايق فحايك او حجام وكناس ودباغ ليس كفوا لهما
او براز وحرف به يعني ان نكح باقل من مهرها اي مهرها فلولي
الاعتراض حتى يتم ويفرق وقال لا اعتراض عليها لان المهر حقها
ولهذا كان لها ان تهره فان تنقصه اولى وليا ان المهر شرها حق الا وليا
لانهم يعتبرون بذلك فلم يخصها الى تمام والاستبقاء حتم فان
ثالث قبضته وان ثلث وهبه ووقف نكاح فضولي من احلها
او فضولي من الجانبين على الاجازة اي اجازة من له الحلق وتبوي
طرفي النكاح اي الاجازة والقبول واحد فيهم عبارة عن الوحدة مقام
العبارة على اعرف فيما سبق ليس بفضولي من جانب علم ان الوا
اذا كان وكيد منها فقال زوجته اياها كان كافيا وهو على اقسام
اما ان يكون اصيل ووليا او اصيل وكيد او وليا من الجانبين
او وكيد من الجانبين او وليا من جانب وكيد من جانب او
من جانب آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا اذا كان اصيل وفضوليا
او وليا من جانب وفضوليا من اخر او وكيد من جانب وفضوليا
من اخر وفضوليا من الجانبين واللاء موز نكاح امرئ فخالقها
فلان لم نكاح واحدة منها ان عقد بها بقعة واحد ويلزم نكاح الا
دون الثانية ان عقد بها بعدين وانما قلنا لا يلزم دون لا يصح كذا
صحيح انعقد موقوف فاحتمل لان يجوز نكاحها ونكاح احدها ايها

سنة الهداية

فمن غار في ما في الشريعة من ما لا يرى بالعين
 من غار في ما لا يرى بالعين من غار في ما لا يرى بالعين
 من غار في ما لا يرى بالعين من غار في ما لا يرى بالعين

شاء وانما لم ينفذ عليه لعدم رضاه فنقول صاحب الهداية فقير الفقهاء
 ليس بذلك لانكاح امة خلاف الرها والمرابها امة الغير لانه اذا زوجت
 امة نفسه لا ينفذ عليه اتفاقا لانه ممتهم فيه ولا فرق بين ان يكون
 الامير او غيره **باب المهر** اقله عشرة دراهم مضروبة كانت او غير
 مضروبة بخلاف نصاب لسة وقال الشافعي كل يجوز اخذ العوض عنه
 يصلح مهر او تعليم القران وطلاق امرأته لغيره والعفو عن القصاص
 يصلح مهر عندنا فتجبي وان سمي ونها وقال زفر التستبي
 ولها مهر مثلها والسبي سمي فوقها بعد وطئ او خلو صحيحه وسبقي
 تفسيرها او موت احدها ونصفه بطلاق قبل ذلك اي قبل وطئ او خلو
 صحيحه هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل يعم الفقرة من قبل الزوج
 سبب خطور كالردة والاباء عن الاسلام وتقبل ابنتها بشهوة ذكره
 في شرح الطحاوي والمثال الثاني على قول ابي يوسف وصح النكاح بغير
 مهر ومع نفيه ونحوه ونحوه وهذا الذن من الخلف هو خمر وهذا
 فهو حر وتبوت وبداية لم يتبين جنسها ولم يبالغ في وصفها
 وصف الثوب وتعليم القران ويجزئ الزوج الحر لها سنة لحرز
 بقيد الحر عن العبد لانه ايسر ان اذا كان عبا يصح ويجب لخدمه وفي تزويج
 بنته او علي التزويج بنته اولحده منه معاوضة بالعقدين اي حال
 كون التزويج تعويضا لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا
 ولزومه مهر مثلها في الجميع عند وطئ او خلو او موت احدها وسنة
 لا تزيد على نصفه اي نصف مهر المتأول لا ينقص عن خمسة اي خمسة
 دراهم ويعتبر بحاله في الصحيح خلاف ما ذكرني فانه قال يعجز الرهاوي
 درع وخمار وخنجر بطلاق قبل وطئ او خلو فيها اي في الصورة المذكورة

المذكورة بعد قوله ومع النكاح وفي خدمة الزوج العبد لها هي اي
 تجب الخففة في النكاح بخدمة الزوج العبد لها والمفوضة بكسر الواو اي
 اوتت ونيها بالتزويج بلا مهر وبفتحها هي التي فوقها وليها ان يتزوجها
 بلا مهر وانما راضيا عليه او فرض لها بان رافعة الى القضي ففرض لها مهر
 فان لها ان ترفع الى القضي ذكر الترتيب ان وطئت او خلت به او ماتت
 والمتعة ان طلقت قبل وطئ او خلو ولا خلاف فيه الشافعي ذكره في الحاشية
 وما زيد على المهر يجب خلاف الزفر وهو قول الشافعي ويسقط بالطلاق
 قبله اي قبل الوطئ حقيقة وحكما ولو زاد مهر بعد المهر في حال كونه
 يتأكد وفي حال التنصيف لا ينصف بل ينصف الاصل وصح خطرا عنه
 اي حط المردة عن الزوج المهر كالأعضاء وانما حذفت لانه على هذا
 التعميم وخلوة بلا مانع وطئ حاشا او شرعا او طبعيا كما مر من سولكان
 في الزوج او في الزوجة انما لم يقل عن الوطئ لانها مباحة مسبق وهذا
 نظير المانع الحسي وصوم رمضان ولغيره لفرضه ونفل وحضرته
 هذا نظير المانع الشرعي وقال عاقل هذا نظير المانع الطبيعي ذكره
 في البائع ومن اورد الحيض والنفل مثلا لان المانع الطبيعي فلم يرد
 المناسب للفصل بين الموانع باظهار الكفاية كل منها منفرد عن الآخرين
 في المانع اير من مثال لا يوجد الا مانع طبيعي نوكد اي نوكد المهر ولعلم
 ان المراد بالخلوة لجماعها بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحته
 ان لا يكون مانع من الوطئ مكا او شرعا او طبعيا وعدم علم الزوج بلها
 امر لانه من الموانع الشرعية اذح يتبع عنه حكم الشرعي والاعتيان عن
 اطلاع الغير عليها غير معتبر في مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحته

مسألة

هذا ما كان من خففة او كان كذا وكذا في قوله
 وقيل من ان كان من خففة او كان كذا وكذا في قوله
 وقيل من ان كان من خففة او كان كذا وكذا في قوله

فمن غار في ما في الشريعة من ما لا يرى بالعين
 من غار في ما لا يرى بالعين من غار في ما لا يرى بالعين
 من غار في ما لا يرى بالعين من غار في ما لا يرى بالعين

على ما نهرت عليه فيما تقدم كحلوة محبوب ومين او خصة او صام قضاء
 في الاصح ونذكر في رواية قال في التبيين والصحيح انه لا يلزم صحة الحلوة
 لعدم وجوب الكفارة بالافساد ومع لفظ المفسر والصلوة كالصوم
 تفاد وفرضا والعقد تجب في الكل اي في جميع ما ذكر وان لم يقع الحلوة
 في بعضها الحياطا الا اذا فسدت الحلوة بالفجر عن الجماع حقيقة
 ذكره قاضي خان في الجامع الصغير ولجب النعمة بطلقة لم توطأ ولم
 يسمى لها مهر وسحبان سواءها الا ان سمي لها ولحققت قبل وطئها
 على اختيار القدر في ذكر في شرح مختصر الكرخي ويوافق ما في النسخة
 الا انه يخالف لما في المبسوط فانه صرح فيها بالاستحباب في حلالة
 ايضا وذكر في بعض مثليات القدر في انها اربعة ولجبة كما تقدم
 المراد به النعمة المطلقة لم توطأ ولم يسمى لها مهر وسحبة وهي التي
 طلقها بعد الدخول ولم يسمى لها مهر او سنة وهي طلقها بعد الدخول
 وقد يسمى لها مهر او الرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا سحبة وهي التي
 طلقها قبل الدخول وقد يسمى لها مهر لان نصف المهر قائم في حقين
 مقام النعمة وان قبضت الفاسي ثم وهبتها وطلقت قبل وطئها
 كان او كما رجع بنصفه لانه يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق
 قبل الدخول ولم يصل اليه بالهبة من ما يستحق لان الالف درهمها
 اكد يبارك لا يتعين في العقد فكذلك في الفسخ لان الفسخ يرد على عيني
 ما ورد عليه العقد فكذلك اذا كان المهر مكيانا او موزونا فالخروج في الدية
 لعدم تعيينها وان لم تقبض او قبضت نصفه ثم وهبت الكل وقام
 او وهبت عرض المهر قبل قبض او بعد لا اي ولا يرجع عليها بشيء وانما

ما ذكره
 بعد

وانما لا يجب عليها شيء في الصورة الاولى لان حكم الطلاق قبل
 الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد حصل المهر لمرأته لم تأخذ شيئا
 لترده اليه بخلاف المسئلة السابقة واما انه لا يجب عليها شيء في الصورة
 الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا واما انه لا يجب في الصورة الخامسة
 فاحتملها وهبت عرض له فانتقض قبض المهر لان العرض مستعينة وان كان
 بالفعلي ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالثان اقام بها وبالفين
 ان يخرجها فان وفي في الاول واما الثاني فلها الالف عند تمت
 الثابت خلافا لزمروا لا يخرجها هذا قوله فان الشرط الاول صحيح
 عند دون الثاني وقال الشرحان صحيحا وقال زفر كلاهما فاسد
 في الثاني لا يزداد على الالفين ولا ينقص عن الالف لا تفادها على ان لا
 يزيد المهر على الفين ولا ينقص عن الالف وان كان بهذا او بهذا الى ان
 باحد الشئين واحدهما اكثر قيمة من الآخر فلها من المثل ان كان بينهما
 والا حسن لودونه والا غرلو فوقه فعلم منه حكم السواة بطريق
 الدلالة ولو طلقت قبل وطئها فنصفه الاحتمال ان يكون في
 اقل من النصف فيكون لها النعمة ذكره قاضي في فتاواه وان كان بهذا
 العبد بين واحدهما فلها العبد فقط ان ساوي عشره يعني من
 الدرهم وان شرط البكارة ووجد ما يتبنا لزم الكل وصح لها من
 وثوب مهر وري بالغ في صفة اوله ويكيل او موزون بين جنه لاصفة
 ويجب الوسط وخير بينه وبين قيمة وان بين جنس الكيل والموزون
 ووصفه فذلك ولا يجب شيء بغيره في عقد فاسد وان خاله
 اراد الحكاوة والعرفية اذ الاحتمال للشرعية مع فساد العقد وان وطئ

كما ذكره في الفقه
 في قوله
 ان كان بهذا

فهر التل لا يبريد على السعي ان كان مهر التل مساويا للمسيح واقل من
الثل ولجب ان كان اكثر فلا تجب الزيادة ويثبت النسيان وجاقل
مدة الحل ومدة من وقت دخوله عند محمد وم يفتي وعند هاجيتي
من وقت النكاح ومهر مثلها شرع في بيان مهر التل فاحد الملك رين
مبتدئ والمراد منه المصطلح والآخر والمراد منه اللغوي من قوم ايها
في بلد ها وقت العقد سن وجمالا ومالا وعقار ودينار وبكار وضد
فان لم يوجد منهم من الاجانب مهرها وخالتها الا اذا كانت من قوم
ايها بان كانت لم يابنت عم ايها مثلا وصم ضمان وليها مهرها وصيغة
لان فقوق العقد هنا رجعة الى الاصيل والولي سفيره جبر باعتبار الضمان
لا يكون مطالب فاليلزم ان يكون الشخص لولده مطالبا ومطالب
بخلاف البيع وتطالب ايا كانت ترك المسئلة القايلة ولو ادي رجح على
الزوج ان ضمن بامر والافلا لانها من مسائل الكفالة وتعلم في ايها
ولها منع من الوطى والسفر والنفقة لا تقطبه اي بذلك النع لانه
يجب ولو بعد وطى برضاها خلافا لهما ان المعقود عليه كله قد
صار مسلما اليه بالوطية الواحدة وكذا بالخلوة فلم يبق لها حق النع
ولها ان كل وطية معقود عليها وتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي
قبل الخدمتين تعجيل الطرف متعلق بقوله ولها منع كالا وبعض التعجل
وست للامان والموجل سعي كابين كدني او قدر ما يجعل عنها من مثل مهرها
عرفا غير مقتدر بالربع او الخمس ان لم يبين لختار الفقيه ابو الليث
وعليه الفتوى ذكره في الخاصة لان العروف كالشرط وان شرط
تعجيل الكل في العقد وجب التعجيل لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم

باب في
الزواج
من
الزواج
من
الزواج

بوجدنا التصريح بخلافه والسفر والخروج للحاجة وذيارة اهلها بلا اذن
قبل قبضه اي قبل قبض المجل لا بعده ولا لها المنع لقبض الكل اي ان لم
يبين المجل والموجل وهذا تصريح بما علم بطريق المفهوم من قوله او كما
ما يجعل الي قوله ان لم يبين وفايدة البينة بقوله في المختار على انه
المختلف فيه لاختار المتأخرون هذا بناء على ان المتعارف وان كان
اصل الذهاب ان لها المانع لاحد الكل اذا لم يبين قدرا للمجل والموجل لانه
مال واجب بالقعد والاصل في مثاله الملول ولا لولكله لوجمل
الكل موجب ان ذكر الشيخ الامام نعم الدين السبكي في فتاواه انه لا يصح قال
تاويله اذ جعله مؤجلا الى وقت الطلاق والى وقت الموت وبعضهم
قالوا يصح وهو الصحيح كذا في الخاصة وله السفر بها بعد اذنه
اي اذنه ما بين تعجيله او قدر ما يجعل ثلها في ظاهر الرواية وقيل لا بدو
به يفتي الفقيه اي الليث ومحمد بن سلمة علي احكي عنه ابو جعفر
الهندواني وهو لختار اليه القاسم الصفاد من بعده وله ذلك
اي نقلها فيما دون مدتها اي مدة السفر وان اختلف في المهر فحكي
يجب مهر التل اي اختلفا فقال لحدما الميسر مهر وقالنا لا فرق حتى
فان اقام البينة تقبل بينة فان لم يرقم فالقول قول المنكر مع يمينه
فان كل ثبت التسمية وان خلف عجب مهر التل بالاتفاق من اصحابنا
وهو الزاد من قوله لختار ومن وهم ان التخليف عناينا في اصل الي خيفة
فقد وهم لانه لا ينكر الاستحالة في المهر على ما ساقى في كتاب الله
وفي قدره حال قيام النكاح القول اي مع اليمين لمن شهد مهر التل
تحكم مهر التل ليس لا يجاب بل لمعرفة من شهد الظواهني اقام بينة

باب في
الزواج
من
الزواج

رسد و هم از قبولها منوطا
سند صحیح و سند معتبر باشد
و زیاده نقد و هم سند صحیح

قبلت شهده مهر المثل ولها قبولها منه في الاولى لدفع اليهين لا بدعي
شهده له لفظ وهي تقبل الدفع والثانية لاثبات الخط من مهر المثل ومنها
لا ثبات الزيادة في الاولى ولدفع اليهين في الثانية ولم يشهد لولده
منها وهذا وان اقاما فينتها ان شهدتها لان البينات شرعت
لا ثبات ما هو خلاف اللفظ واليهين شرعت لبقاء الاصل في حال
والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فالذي يدعي خلاف ذلك فينته
اولي وان لم يشهد لولده منها بان يكون اكثر مما يدعي الزوج و اقل
تماما عيب المراجعة تها ترفا في الاصل لا ستواتها في الدعوى والاثبات ثم
يجب مهر المثل كله ويختبر فيه الزوج بين دفع الدارم والد نانير وان لم
تعم اصلاي وان لم يكن لولده منها بيعة تحالفا فابتها نكل لزوج هو
صاحبه وان حلفا يجب مهر المثل بعضه وهو قد رما اقرب الزوج
عليه ان مبي لا تفرها عليه وبعضه وهو الزايد بحكم مهر المثل وفي
الطلاق قبل الوطى حكم مهر المثل فان كانت مساوية لنصف ما يد
عيه الرجل واقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تد
عيا المرأة او اكثر منه فالقول لها واي اقام بيعة قبلت شهدها ولها
وان اقاما فينتها ان شهدت له وبيته ان شهدت لها وان كانت بينهما
فعليهما سري في حكم مهر المثل ويجب ستة المثل منها فيما يجب مهر المثل
ثم وموت لحدما كحوتها في الحكم وبعد موتها ففي القدر القول اي
مع اليهين لو رثته ولا يستثنى القليل المستكر خلافه لا يي يوعده
يحكم مهر المثل كذا في الثانية وفي اصله لم يقض شيء لان موتها يد
عليه لنقراض اقربها فمهر من بقدر القاضيه مهر المثل ولا يذهب عليك ان

في حكم ما في ح
نقد

هذا يشهد اذا كان نكاحا
لا يبلغ فيه النكاح الى نصف
العادة كما قاله في الاصل
منها وقال صاحب الهداية لا يشهد

قال الامام الرضا في السوطي اذا تزوج
الرجل والمرأة او غيرها من المهر
الذي هو عليه ما دام الزوجان
الحية فلهما المهر المثل وان

كلام من مقام كلامه على نظر قد بزوجا لا قضى مهر المثل وبه يفيق
وان بعضا اليها شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له اي من اليهين
وان خلف والبعوث قائم فلها ان يترده ويرجع بما بقي من المهر ذكره
في التجسس الا فيما من لكل كالحبة واللحم المشوي قال الفقيه ابو القاسم
الخاترا انه ينظر ان كان من متاع اليه سوي ما يجب على الزوج فالتو
قوله وان كان من متاع كان ولجبا عليه كالحجار والدرع ومتاع الليل
فليس له ان يحبس من المهر لان الظن يكد به ان نكح ذي زنتيه
او جرتي حرة ثم اتي في دار الحرب بميسته او بلاد مهر محتمل في المهر
والسكوت وذلك لا يفي في دينهم اي الحال ان النكاح على بيعة وبلاد
مهر جائز عندهم بحيث لا يجب شيء وانما اعتبر هذا القيد لانه ان لم
يجز في دينهم النكاح على البيعة او بلاد مهر على الوجه المذكور لا يكون
الحكم ما ذكر فوطشت وطلقت قبله او مات فلا مهر لها وان نكحها
على خمر او خنزير عي ثم اسلمها او اسلم لحدها فلها ذلك وفي غير عي
فقيمة الشرفها ومهر المثل في الخنزير لان الخمر عندهم مثلي كالحمل عندنا
ولا يحل اخذها فاجاب القيمة فيها يكون اعراضها واما الخنزير
فن ذوات القيمة عندهم كالثاة عندنا فاجاب القيمة فيكون اعراضا
عنه فيجب مهر المثل تحقيقا بمعنى الاعراض باب نكاح القن والنكاح والى
لم يذكر الامة لانه راجع تحت القن وام الولد بلا اذن السيد موقوف
ان اجاز نقد وان رد بطل وان نكحوا بلا اذن فالمر عليه مبيع العبد
فيه كما في دين التجارة لا الاحران اي المكاتب والذبريل يسعيان
فيودي من كبرها وقوله اي قول الولي لولده منهم تزوج بغايتهم

لا بدعوى
لا بدعوى

سرد

طلقها رجعية جائزة لان الطلاق الرجعي يقتضي بقاء النكاح لا طلقها
 او قارها لان رد هذا العقد ومتاكرته يسبق طلاقا وهو الباقي
 بحال العبد المرد واذن لعبد النكاح بغير جايزه وفاسده خلافا لما
 في بيع مهران نكحها فاسدا بعد اذنه فوطها ولو نكحها ثانيا اي نكحها
 نكاحا ثانيا او لغيري بعد هانكا حاصصها وقف على الاجازة لانها
 الاجازة بذلك اي بالنكاح الفاسد ولو زوج العبد الماذون المذنب
 مع مساوئ غرنا وفي مهرها غير مجاوز عن مهرتها وفي القدر
 المتجاوز عنه لا تزول عنهم بل يامخذ بعد استقنائهم حقوقهم ان بقي المال
 وانما لم يقل في مهرتها ان يمتل ان يكون المسمى اقل منه ومن زوجته
 لا يجب عليه بيتوتها وهي ان يحل بينهما وبينه ولا يستخما كذا فاسده
 المحصني في شرح كتاب ان نفقات ولم يعتبر فيه كون التحليل في منزله
 وعنده والزوج يطأها ان ظفر بها لكن لا نفقة ولا سكى الا بها
 اي لا يجب احدهما على الزوج الا بالبيتوتة وان بواها ثم رجع مع
 اي الرجوع وسقطت اي النفقة بالرجوع ولو خذمت بلا استخدام لا ي
 ان خذمت المولي بلا استخدام بعد التبتة لا يسقط النفقة عن الزوج
 واعلم ان التبتة السندة الى المولي ما هو المصطلح المتأخيره لا لغوية
 فله وجه لما قيل ان اسنادها اليه باعتبار المسمى الزوج من ذلك
 نكاح عبده ولحقه جبر ازيد بالاجبار ههنا انه لو با شر النكاح بغير
 رضاها بعد ولحقه قتل نفسها قبل الوطى المهر لا لانها لا تأخذ شيئا
 فكل المهر لانه تعليل بالعدم وهو غير مقبول بل لان جنايته المهر لنفسه
 غير معتبرة في حق احكام الدنيا فثابه موته حيفا لنفسها لا لوليته

في المهر

في المهر
 ما ذكره في كتاب النكاح

امة قتلها قبله اي قبل الوطى لانه منع المبدل قبل التسليم فيجاري منع البدل
 وما قيل لانه مجل بالقتل الحد المهر فحوزي بالحرم ان لا يصح وجها لانه شر
 بين قتلها قبل الوطى وقلها بعده فلا يصح التمسك به في مقام الفرق
 بينهما وانما قال قبله لان بعد الوطى المهر واجب وزوج الامه يعزل
 باذن سيدها لانه محل محو المولي وهو حصول الولد الذي هو ملكه
 فيشترط رضاه وخيرت امة ومكانة عتقت تحت حرا وعبد لان النكاح
 لازدياد الملك عليها وهذا العيني لا يختلف بكونه حرا وعبد ولا يبرم
 قال لبرية ملكك بضعت فاخاري فجعل علة الخيار ملكها بضعت فاذا
 بالتعليل بعد تعليل صاحب الشرع والثاني يخالف فيما اذا كانت تحت الحر
 بناء على ان الطلاق يعتبر فيه بالرجال فلا يوجد علة الخيار وهي
 ازدياد الملك والحديث المذكور عليه امة نكحت بدوا من عتقت لفقدها
 تحريم لا لانها قد رضيت لان موجب ان لا يكون للمكاتب ايضا خيار
 وقد مر ان لها ذلك بل لان النقود بعد العتق فلا يتحقق زيادة الملك
 كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمع للبيد وان زاد على مهرها
 لو وطئت فعتقت وان اغتقت ولا ي قبل الوطى فله من وطئ له
 والابحر مكان مسلم انما قال هذا لانه لو كان عبدا ومكاتب او حرا
 او مجنونا او كافرا لا يصح دعوته فولدت فادعاه ثبت نسيه ان كانت
 الامت في ملك ابن من وقت العلوق لا حيز الدعوة وصارت ام ولله
 وعليه قيمتها لا عقرها لا يشترط في ذلك دعوى البتة ولا تصدق الامن
 لانه له ولاية تملك مال ابنه عند الحاجة الى بقاء نسيه فكذلك ان
 يملكه عند الحاجة اي بقاء نسله لكن الاوليا شدة من الثانية فلهذا

في المهر
 لان النسيه نفقة عليها
 مع ان النكاح لا يفسخ
 رضاء فلهذا لا يفسخ

بملك الطعام بغير شيء والجارية بالقيمة ويجل له تناول الطعام
 عند الحاجة ولا يجل له الوطن فارجل الحاجة جاز له التملك وتقتضوا
 او جبا عليه القيمة صيانة المال الولد مع حصول مقصود الاب
 اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأزوال فراعينا فيها الحقين ثم هذا
 الملك يشبه قيل الاستيلاء شرط له اذا صح حقيقة الملك اوحده وكل
 ذلك غير ثابت للاب فيه احيى يجوز له التزوج بها فلا بد من تقديمه
 فتبين انه وطني ملك نفسه فلذلك لا يجلب عليه العرق وانما اطبا الكلام
 في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام ومضال الافهام ولا قيمة لها
 لانه انما هو حر التمتع الملك عليه والجد فيه في حكم المذكور كما روي عند
 عدم ولايته سواء كان ذلك بموته او بركه او جنونه او كفره وبشرطان
 يشترط ولايته من وقت الطلق الى وقت الدعوة وان تكلم اي ان يك
 امة الابن مع ولم تصر له ولد ويجب مهرها لا يقهرها ولها حرة
 بقرابته الابن فان امة ملكه وتبعض الولد فيعتق على اخيه وقد
 نكاح حرة قالت سيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل وسقط المهر
 وعليها للمولى الف خلافا للزفر فانه قال لا يفسد النكاح لعدم الملك
 واصله ان العتق يقع عن الامر عند ثلثا الثلثا وعند زفر يقع عن الثلث
 لان هذا الكلام خرج باطلا لان طلب الاعتاق من غير المالك لغو فلا
 عتق فيها لا يمكن ان لا يقع العتق عن المالك مورا ولا ثلثا الثلثا
 امرأة باعتاق عبده عنها ولا يتصور ذلك لا بتقديم ملكها فيه فيقدر
 تقديمه اقتضاء فلما ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح فان قلنا ان القبول
 لم يوجد وهو ركن البيع فلا يصح بدونه فلا يشترط الملك قلنا انما

عازر في هذا الموضع
 من ثبوت عدم حرة الزوجة
 عند عدم الملك
 في فساد النكاح لا يقع العتق على المرأة ولا يفسد
 احد ما لا يتك عن الامر فسد

الانقضاء حصل في المثلثة منقولة
 المثلثة منقولة من المثلثة منقولة
 المثلثة منقولة من المثلثة منقولة
 المثلثة منقولة من المثلثة منقولة

انما لا يصح البيع بدون الاجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا قال
 الامر بعد عبدك مني بالف درهم واعتقه عني فقال الما بوري بعث
 ولعتقت حيث لا يقع عن الامر واذا ثبت ضمنا وتبعا فانه ثبت بالثبوت
 ركنه فان قلت ان شرط الاصلية لا يشترط بطريق الاقتضاء كما لا هلية
 والملك شرط لصلي للاعتاق فلا يشترط اقتضاء ولهذا اوقا له لعهده
 كمن يملك بالمال او قال له تزوج اربعا لا يشترط الحرية اقتضاء قل
 كون العبد مملوكا في ذاته شرط لصلي للاعتاق لا يوجد بدونه اما
 كونه مملوكا لا من ماله او من ماله لا يشترط ثبوته بطريق الاقتضاء فان قلت
 ان الشيء اذا ثبت للضرورة فيقدر بقدرها فوجب ان لا يضر في حق
 الفسخ النكاح قلنا الشيء اذا ثبت يثبت بلوازمه وبطلان ملك النكاح
 من لوازم ثبوت ملك المملوك بحيث لا ينفك عنه والولاء لها لا ينفك
 عتق عليها ويقع عن كفارتها لو نوت به اي نوت اكفارة بذلك الاعا
 وان قالت ذلك بالبدل اي قالت اعتقه عني ولم يقل بالف لم يفسد
 والولاء اي للسيد هذا عندهما وقال ابو يوسف هذا الاول سواء له ان
 الملك ثبت للاعتاق كما في الاول الا ان القبض وان الشرط التبرع اذا كان
 قصدا سقط ههنا لثبوت ضمنا كما ان القبول ركن البيع فيما يشترط قصدا
 وقد سقط فيما يشترط ضمنا والشرط الحق بالسقوط من الركن لانه دون
 ولهما ان القبض فعل حق فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمن
 الحكمي لا في ضمن قياسه على القبول الحق لانه يحتمل السقوط كما في
 صور التعاطي والقبض الحق في الهبة لا يحتمل السقوط بحال فان
 اسلم التزوجان بلا شروط او في عدة كافر معتقدين ذلك فراعليه وان

انما لا يصح البيع بدون الاجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا قال
 الامر بعد عبدك مني بالف درهم واعتقه عني فقال الما بوري بعث

اسلم الزوج والحرة يفرق بينهما والطفل مسلم ان كان لحد ابويه مسلما
او اسلم احدهما هذا اذا لم يختلف الدار وكان الطفل في دار الاسلام
واسلم الوالد في دار الحرب وفي العكس لا يتبعه وله وكتايب ان كان
بين مجوسية وكتايب لان المجوسية اشد من الكتبايب فلو كانت كتايبا انظر له
وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر مجوسيا كان او كتايبا يعرض
الاسلام على الآخر فان اسلم فجله والا فارق لافرق بين ان يكون القهر
صياغيا او بالغالا ان رقة كانت معتبرة فكذا اباءه وهو على التقريب
طالق ولو كان التزوج صغيرا لولا ان لا نواب لان الطلاق لا يكون
من النساء ولا مهر مهن اي في ابادها الا لموطوعة لم يذكروا حكم المهر
في اباية اكتفاري بيان كونه طلاقا فانه قد علم حكم مهر المطلقة ولو كان
ذلك في اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر في دارهم لم تبين حقيق
تحيض ثلثا او قضى ثلثا ثم راي ان لم يخص قبل اسلام الآخر ولو
اسلم زوج الكتابة فمضى لم تبين بتاين الدارين بالابسي خلافا
للتاخي فان سبب الفقرة عنده السبي دون تبان الدارين فالوخرج
احدهما اليها مسلما او لم يخرج مسييا بان وان سبيها معا لا من هاجرة
اليها مسلما اذا اوزمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت زمية
بان بلا عدة الحرية اذ اخرجت اليها هاجرة بان من زوجها بالاجماع
ولا عدة عليها عنده خلافا لهما وهذا الخلاف يتحقق في الحامل والحامل
في وجوب العدة وعدم وجوبها اما انه هل يجوز نكاح الحامل عنده مع
عدم العدة ففي ظاهرها لا يجوز ذكره في الحقايق نقلا عن مبسوط
شيخ الاسلام وارتداد كل منها فسخ عاجل وبعض شايخ يزوج وسمي قد

من قال ان الطفل يتبع داره من ذك
لم يعبه من ذك
انما يتبع داره من ذك

ان كان الزوج
مجوسيا او
كتايبا

من نكحها من ذك
فان كانت حرة
فان كانت حرة
فان كانت حرة

كانوا يفتنون بعدم وقوع الفقة حما لباب المعصية وعامة تقوى
يقع الفسخ ولكن يجير على النكاح لزوجهها الاولى بعد الاسلام لان
للقصور يحصل بذلك وشايخ بخارا كانوا على هذا ثم لموطوعة كل مبرها
سواء كانت الردة منها او منة وغيرها نصفه لو اوز قد روي النكاح ان
ارتد ما عظم اسما معا ونفسا ان اسلم احدهما قبل الآخر **باب القسم**
بفتح القاف وسكون السين مصدر قسم الشيء فانقسم وبالكسر
الاقسام يجب للعدل فيه والبر والتجلبجدية والعجبة والمسلة
والكتابية سواء والامة والمكاتبه وام الولد والمدة نصف الحرة
ولا قسم في السفر يسافر من شاء والقرعة ولي عندنا وعند الشافعي
يجوز ان تركت قسمها لضرعها مع وان رجعت جاز **باب الرضاع**
بكسر الراء وفتحها مولعة مص اللبن من الثدي وشرا مص الرضيع من
ثدي لا حاجة الى قيد الادمية لان الثدي مخصوص به في وقت مخصوص
وينبغي ان يزداد وما في معناه يشمل صورة الاسقاط وغير ذلك ثبت
بمسند وما في معناه في حولين ونصف هذا عنده وعند هامة تحولان
ومند زفر ثلثة احوال لا بعد امومة المرضعة للرضيع وابوة من اللبن
اي للرضيع فيجوز منه ما يحرم من النسب الا انه شقيقه لكان اولخا
لان امه من النسب يكون امه من النسب تكون امه او موطوعة اليه وكل
منها حرام ولا كذلك من الرضاع في الصور المستثناة لا يحرم من النسب
ايضا والحكمة الموجودة فيها اتما هي من جهة الصاهر لا من جهة النسب
ولذلك وردت تلك الكلية في الحديث بلا استثناء ولخت ولله لخت الولد
من النسب اما البنت وام ابنت لموطوعة ولا كذلك من الرضاع لقائل

من قال ان المنة فيه
فان كانت حرة

من قال ان المنة فيه
فان كانت حرة

ان يقول في الحصر نظر فان اخذ الولد من النسب جواران لا يكون
ولحده نهاما كما اذا كانت ثابتة النسب من اثنين صورته ان يدعي
يكان ولدا لامة المشتركة فانه يكون بنت كل واحد منها اخت
ولدا لآخر وليست بنت ولا بنت موطوءة وجدة ولده هي لنفسه
او ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع وام شقيق اصله ابا كان ذلك
الاصل او اما ويشمل هذا ام عم وام عمه وام خاله وام خالته وام مولا
او موطوءة جده الصبي او جد الفاسد ولا كذلك من الرضاع وتشمي
يشمل الصور الثلثة في جميع ما ذكر للرجل اي هذه النسا المذكورة
لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وتحل اصته شقيقة رضاعا كحل
نسا كاخ من الاب له اخت من امه تحل الاخت من ابيه ورضيعا
نذي كاخ واخي اراد التشبيه في الحرمة ولذلك لم يقل كاخوين وهذا
قد علم مما سبق من قوله فتحرم منه ملتحم من النسب لانه ذكر توطئة
لما ذكر بعد لا شار بالبن شاة وحكم خطبتهن بالبناء واما اولين
لخرى ولبن شاة بالغلبة قال في الغاية وهو نذكر والحكم فيها اذا كانا
متاويين وينبغي ان يشترط الحرمة احتياطا ولا نه غير مقلوب فلم يكن
ستهلكا ومنشاء الغفلة عن معنى الغلبة قال في المستقى فسر الغلبة
في رواية ابن سحابة عن ابي يوسف فقال اذا جعل في لبن الراتة دوا
تغير لونه ولم يغير طعمه او على العكس فاحرم صبي حرم وان غير اللون
والطعم ولم يولد فيه طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم وفسد الغلبة في
رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغير الدواء من ان يكون لبنا به
الحرمة وبطعام الحل اي حكم خطبتهن بالطعام الحل كما في لبن حل اذا

اشبهت
الاخت
بالام
اشبهت
الاخت
بالام

اذا مضى صبي ليل رجل لا يثبت به الرضاع واحتقان صبي بلنها
وحرم بلبن البكر والميت وان ارضعت اي امرأة رجل صبي
رضيعة حرمتا عليه اي على ذلك الرجل ولا مهر للكبيرة وان لم توطأ
والرضيعة نصفه ان كان لها اسم ونصف النقة ان لم يكن لها اسم
ورجع الزوج به على الرضعة ان قصده الفاد والافلا **الطلاق**
هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح الاصل فيه عندنا العضر
والاباحة للحاجة وعند الشافعي الاصل فيه الاباحة فان قيل انه
ما مورفا في يكون مخطوبا قلنا الامر لا يثبت الخطر فان الخطر
قد يرضى بصيغة الامر حتى لا يقع فيه خطورة فوكة كالحث في اليمن
سنة من حيث العدة والحسن وهو طلاقه فقط في طهر لا وطى فيه لم
يقول احد بكراهته بخلاف الحسن فان فيه خلاف مالك وحسن وهو
طلقه لغبر الموطوءة ولو في حيض والموطوءة تفريق الثلث في
اطهار لا وطى فيها فيمن تحيض ويجوز تفريقها في طهر واحدا فاعل
بينها رجعة او نكاح واشهر في غيرها اشهر في حق من لا تحيض بمنزلة
الطهر وقال مالك هو بدعة لا يباح الا ولحده وحل طلاقه من قبل
الوطى بخلاف الفرقة السنة في الطلاق من حيث العدة يستوي فيها
المدخول بها وغير المدخول بها قال في المبدية والحسن هو طلاق
السنة والطلاق السني فان الثاني اعم من الاول لتناول الضرب
الاول بخلاف طلاق السنة ومن حيث الوقت طلاقه فقط في طهر
لا وطى فيه مخصوص بالموطوءة لا يتحقق في غيرها وبدعية من حيث
العدة المتعد ثلثا كان او اثني في طهر واحد سواء ارسل جملة

اشبهت
الاخت
بالام

وذا ما
قال
اشبهت
الاخت
بالام

او متفقة وعند الشافعي هو صياح ومن حيث الوقت طلاق في طهر
وطيئ فيه او حيض موطوءة ويجب رجعتها في الاصح احترازا في قول
من انه قال سبقت فاذا طهرت طلقها ان شاء وان قال الموطوءة
انت طالق ثلث السنة بالنية تقع عند كل طهر طلاقا وان لم يقع في
طهر لا وطئ فيه ذكره قاضي خان في الجامع الصغير هذا اذا كانت
من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الاشهر يقع للحال طلاقا
وبعد شهر احدي وبعد شهر آخر لغيره وذلك ان الطلاق الثلث
التي هذا وانما قيدناه بالثلاث لان الطلاق اليه مطلقا اعم من عليا
بيناه انفا وان نوى الكلا الساعه صح ما في النية حتى يقع الثلث في
الحال خلافا للفرقة لا بدك وهو ضد النية ونقول الثلث لغة
سنة الوقوع اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكاف ولو
عبدا او سكران او مكراها وفيها خلاف للشافعي لا طلاق نائم ويبد
علي زوجة عبده والطلاق للحره ثلثه ولازمة اثنان ولو زوجها
خلافاتها خلاف للشافعي فان اعتبار الطلاق عنده بالرجال وغدا
بالنساء **باب ايقاع الطلاق** صريح ما استعمل فيه دون غيره مثل ان
طالق ومطلقة وطلقتك الطلاق لغة عبارة عن رفع القيد مطلقا
ولكن استعمل في النكاح بالتقيد وفي غيره بالافعال ولهذا لا يحتاج
في قوله انه طلاقه بالتشديد الى النية وتخفيفها يحتاج اليها ويقع
واحدة رجعية وان نوى ضدها اي اكثر من الواحدة والواحدة
البانية وقال الشافعي ان نوى اكثر من الواحدة يقع ما نوى ولم
ينوشئ وفي ان الطلاق وطالق الطلاق وطاق طاقا يقع واحدة

ان هذا عند الشافعي
ثلاثة اشهر من طهر
من الطلاق او اشهر

واحدة رجعية ان لم ينوي ثبانا او نوي بغيره بالمصدر وانما قلنا
هذا لانه لو قال في الثاني اردت بقولي طالق واحدة ويقول الطلاق
اخرى يصدق ويقع رجعتان اذا كانت مدخولا بها واحدة واثنان
وفيه خلاف للفرقة وان نوى ثلثا قلته هذا لان اللفظ مفرد فلا يمكن
مراعاة غير ان الفرقة نوعان حقيقي وهو او في الجنس وحكي وهو في
الجنس فايتهما نوى صححت نية لان اللفظ يحتمله ولا كذلك التشبيه
لو كانت المرأة امته تصح نية التثنية فيه لان جميع الجنس في حقها
كالثلث في حق الحره وبإضافة الطلاق اليها يقسم به عن الكل كالزوجة
والرقبة والعنق والروح والبدن والجسد الفتي بينهما ان الرأس
والاطراف دلخلة في الجسد دون البدن والفرج والوجه واليخر
شايح كالنصف والثلث يقع واليدين ها او رجلها لا لانه لم يعرف
استمرار استعماله لغة ولا عرفا وانما جاء بهما على وجه التندة حتى اذا
مذقوم يعبرون به عن الجملة وقع به الطلاق ذكره في التين ولغير
والثاني خلاف فيهما وفي كل جزء معين لا يعتبر به من جميع البدن
وكذا الظهر والبطن قال في الاسرار واما الظهر والبطن فالزوجة
فيهما والصحيح ان لا يقع وببصف طلاقه او ثلثها وكذا في كل جزء سماه
ومن واحدة الى تنتين او ما بين واحدة الى تنتين واحدة قوله واحدة
مبتدأ خبره ببصف طلاقه ومن واحدة الى ثلث او ما بين واحدة
الى ثلث تتان وقال لا يقع في الاول تتان وفي الثاني ثلث وقال
زفر في الاول لا يقع ثبوت وفي الثاني يقع واحدة وثلاثة انصاف
طلقين ثلثا وثلاثة انصاف طلاقه طلقان لانها طلاقه ونصف كل

في كل طهر او حيض موطوءة
او في كل طهر او حيض موطوءة

ان هذا عند الشافعي
ثلاثة اشهر من طهر
من الطلاق او اشهر

قال صاحب الاختلاف في العاقل والبدن ان
ما سئل عن رجل سأل الشافعي والفرقة
فما خلت من هذا الفرقا حيث
قال البدن الجسد
كله في الاسرار هذا صاحب
بنته كذا في البدن في عرف
طلاقا صحيحا وان امتنع
في علقه لا يكون طلاقا
في ذلك

وقيل ثلث لان كل نصف بكامل في نفسه فيصير ثلثا وفي ان طالق
واحدة في ثنتين واحدة وان نوي الضرب والظرف لان عمل الضرب
اثره في كثير الاجزاء بعد المضروب فيه لا في زيادة المضروب والطلاق
لا يصلح ظرفا فيلغو وقال زفر والحسن بن زياد يقع ثنتان ان نوي
الضرب وان نوي واحدة نوي وثنيتين اي ان نوي واحدة وثنيتين
فثلث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنيتين اي اذا قال
لغير الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوي واحدة وثنيتين
يقع واحدة كما اذا قال بها انت طالق واحدة وثنيتين يقع واحدة
وان نوي مع ثنتين فثلث وكذا في ثنتين يعني يقع الثلث ان نوي
مع ثنتين والا يلغو في ثنتين سواء نوي الطرف والضرب او لم
ينو شيئا وعند زفر يقع الثلث اي نوي الضرب وفي من ههنا الى الشك
واحدة رجعية وقال زفر هي بالية ويجز الطلاق في بكعة او في الدار
اي يقع في الحال في هذه الصور وان مئتيه التعليق بصدقية
لا قضاء وعاق في اذا دخلت مكة او في دخولك الدار ويقع عند الحجر
في ان طالق غدا او في غده ويصح بنية الاحراي آخر النهار في ان في
تقط مراد في القضاء وما في ديانه فيصدق فيها وهذا عند زفر
لا يصدق فيها قضا ويصدق ديانه وعند اولهما في اليوم غدا او
غدا اليوم يعني اذا قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم بقر الوقت الله
او لا حتى يقع في الاول في اليوم وفي الثاني في غدا والها انت طالق
قبل ان تزوجك وانت طالق اسدان ككها اليوم لانه اسند الى الحالة
المعروفة منافية لما كتبه الطلاق فيلغو ويقع لان فيه نكح قبل الشر

لانه ما اسند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيح اخباره والانشاء في
الماضي انشاء فكان انشاء في الحال وفي ان طالق ثلثا ما لم اطلقك
او لم اطلقك او يثبت ما لم اطلقك ويسكت يقع حالا انما قال ويسكت
لانه اذا قال موصولا انت طالق عقيب قوله انت طالق ثلثا ما لم اطلقك
يتر في يمينه خلافا لفرقان عنده يقع ثلثا تطبيقا ذكره في شرح الطلاق
والفرق بين البر والحنه لا يظهر في ان طالق ما لم اطلقك ولذلك فيه
بالثلث وفي ان طالق ثنتين انما ذكره ليظهر ثمره وقوع الاجرة دون
الاولى ولم يقل للثلاث اذ لا يشترط ذكره في الكيد لانه ذكره ما لم اطلقك
انت طالق تطلق بالاجرة معناه قال ذلك موصولا به والكيد ان
يقع المضاف فيقع ان كان مدخولا بها وهو قول زفر وفي ان لم
اطلقك قبل موت احدهما وفي النوادر لا يقع بموته لان البس انما يقع
بموتها فوجد الظرف عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح ان موتها
كموت لانها اذا اشرفت على الموت فقد بقي من حيوتها ما لا يسع للتكلم
بالطلاق وذلك القدر من الزمان صالح لوقوع المعلق لانه يستغنى عن
زمان التكلم فوجد الشرط والملك قائم والمحل باق وفي ان اذا لم يبل
نية كان عنده وعندهما كذا اي قال انما تطلق قبل موت احدهما قال لا
تطلق كما مسكت لان كامة اذا الوقت فصا رتبة متى ولم ان يستعمل
في الشرط ايضا فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال وان اريد الوقت
تطلق ولا تطلق بالشك والاحتمال لا يقال اذا ترددت كان الاحتياط
في الوقوع تغليبك بجانب الحرمة لانا نقول يرجع بالاصل وهو انها في
عصمة يتعين فلا تطلق بالاحتمال كما اذا شك في الوضوء او في

في غير الموطوءة

وإذا دعي إلى الطلاق
فإنه لا يقع

عبارة من السنة لم يلق
في موت ولا في نكاح

الحدث يرجح بالاصل وان الاحوط ليجاب بالوضوء ومع نية الوقت
 او الشرط فكيفية اي يقع في الحال في الاول وقبل موت احدهما في ان
 واليوم للنهار مع فعل تمتد والموت المطلق مع فعل لا تمتد المتدعي
 ما صح فيه ضربا للمدة وغير المتد ما لا يصح فيه ذلك والتفويض من الا
 لانه يصح ان يقال جعلت في امرك بيدك يوم يقدر بي في يوم اتزوج
 في ان طالق اعلم ان اليوم يذكر ويراد به النهار خاصة ويذكر ويراد
 به مطلق الوقت فيتناول الليل والنهار والطائفة فيه ان اذا قرن بفعل
 تمتد ويراد به النهار وانما اقرن بفعل غير تمتد يراد به مطلق الوقت والتم
 فيه ان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معيارا لكونه
 صمتا السنة بخلاف ما اذا تعلق به بلفظة في كقولنا صمت في السنة فان
 كان الفعل تمتد كان المعيار متناهي باليوم والنهار وان كان غير تمتد
 كان المعيار غير تمتد فيراد به مطلقا الوقت ثم اختلفت عباراتهم فيها
 فاعتبر لا امتداد وعدمه فالمفهوم من الهداية في هذا الفصل ان المعبر
 الفعل الذي تعلق اليوم وهو الطلاق في المثال الثاني والمذكور
 في ايمان الهداية ان المعبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم وهو التزوج
 في المثال المذكور وقال في التلويح هو من تسامحهم حيث لم يختلف
 الجواب لتوافق المتعلق به والمضاد اليه في الاستداد وعدمه واما اذا
 مثل امرك بيدك يوم زيد فقد انفقوا على ان المعبر هو ما تعلق به
 النظر في الاضيف اليه حتى لو قدم لكان لا يكون الامر به لان كون
 الاسر باليد مما تمتد ولج في ان طالق تنين مع عتق سيدك لك
 انما قال دون اياك كية يتعين المعنى الجازي للعتق وهو الاعتاق فان

به ما او شهر او بصير الا ويردنا في ذلك الزمان دون غيره
 والطلاق من ان تحت لوقا لطلقك شهر كان ذلك المدة
 لغوا وكانت المرأة مطلقة ففرض الشرط ليل لا يجزى
 في امرك بيدك

فان اخذت الا باليوم والنهار كان التزوج
 المعبر الجازي كمن قال في سنة ثمان مائة
 قال لاني قد تزوتك في سنة ثمان مائة
 قال لاني قد تزوتك في سنة ثمان مائة

فان المراد تصوير المسئلة على وجه ينتظم الغنيين للعتق لعدم الفرق
 في الجواب على ما افهم عند صاحب الهداية لولعتق اذا قال رجل لزوجتي
 الامة انت طالق تنين مع عتق سيدك لك واعتقا سيدها طلقتين
 ويملك الزوج الرجعة لانه علق التلطيقتين بالاعتاق والعلق لا يحد
 بعد الشرط فيوجد التلطيقي بعد الاعتاق كانه ارسله في ذلك الوقت مما
 للعتق الذي هو حكم الاعتاق فتصير حرة ثم يقع عليها الطارقا الذي
 هو حكم التلطيقي بعد الحرية فلا تحرم به حرمة غليظة لا يقال ان طله
 مع للقران فكيف يتصور ما ذكرتم لانا نقول قد يذكر للتأخير ايضا
 قال الله تعالى ان مع الضرر فيجعل عليه بدليل ما ذكرنا من بخلاف
 وفي شرح الطحاوي ان كلمة مع اذا التزم بين جنسين مختلفين عمل الحكم
 وعندني عند بعد تعلق عتقها وتلطيقيها بجنته لا يعني اذا قال المولي
 لامة اذا جاء غد فانت حرة وقال زوجها اذا جاء غد فانت طالق
 تنين فجاء الغد وقع العتق والطارق ولا يملك الزوج الرجعة لان
 الطارق والعتاق تعلقا بشرط واحد وهو بجنتي الغد فيقعان معا عند
 بجنته فكما ان العتق صادقها وهما مئة والامة تحرم حرمة غليظة تلطيقتين
 بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع الطارق متوقف على وقوع العتق
 لان العتق اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو اسرع
 بخلاف الطارق لتوقفه على وقوع العتق كما تقوم لعدم صحته بل لما ذكرناه
 انما خلافا للحمد برواية الحسن الكبير عنه فانه قال يملك الرجعة لان العتق
 اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو اسرع من الطارق بخلاف الطارق
 فانه ابطأ فيكون بطوئا خيرا لان في الطارق ايضا رجوعا

وانما قال لاني قد تزوتك في سنة ثمان مائة
 لان في تزواتك في سنة ثمان مائة
 قوله في سنة ثمان مائة
 في سنة ثمان مائة

الى الحالة الاصلية وسرعة الوقوع في الامر المستحسن وبطوره في غير المحسن
امر تخلي بل قوله انت حرة او جز من قوله انت في وقوعه طالق ثنتين
والعاق كالرسل عند الشرط فيكون كاون الولي والزوج ارسا في ذلك
الوقت فيقع او جزا القولين او لا وهو العتق وتغنه كالحرة بالانفا
واخذابا الاحتياط ويقع بانامتك باين او عليك حرام ان نوي بها ان
طالق وان نوي خلا للشافعي وانت طالق واحدة ولا خلا للحنابلة او مع
موتك ولا طالق بعد ما ملكا احدهما صاحبه او تنقص وقوع الفرقة بينهما
ملك الرقة والطلاق يتدعي قيام النكاح ولا يلزم على هذا الكتاب كذا في
زوجته لا يقع بينهما الفرقة لان لا ان لم ملكا بل له حق الملك وهو لا يقع
بقام النكاح ويان طالق هكذا يشير بالاصبع يقع بعده اي بعد
الاصبع يذكر وتكون ويعتبر بالشور لان الاشارة يقع بالشور منها
دون المضمومة للعرف والسنة فلو نوى الاشارة بالمضمومة بصفة
ديانة لا قضاء ولو اشار بظهورها فالمضمومة بقي منها احتمالا اخر
وهو ان يكون رئيس الاصابع نحو الخاطب فالوجه الشامل ما قبل ان
نشر عن ضم فالعبرة بالنشر وان كان ضمنا عن نشر العبرة للضم فافهم ويا
طالق باين والبنته وقال الشافعي يقع رجيا اذا كان بعد الدخول
طالق شد الطالق او الخش او اخبثه او اسواه او طلاق الشيطا او البنت
او كالجبل وقال ابو يونس يكون رجيا الاصل عند ابي ح انه متى شبه الطلاق
بشيء ما يسه كان يقع باينا ذكر العظم ولم يذكر وعند ابي يونس ان ذكر
العظم يكون باينا والا فهو رجعي وقيل يحد مع الاول وقيل مع الثاني
او كالفاء وما بالبيت وتطبيقه شديدة او طوبلة او عريضة بلا رتبة

ثلاث سؤدد لم يوعدها ونوي واحدة او ثنتين شران هذا في الحرة اما
في الامة فثان بمنزلة الثلث واحدة باينة الا اذا نوي ثنتين احدهما
بقوله طالق والاخرى بقوله باين او بقوله البنته فانه يقع ثنتان
باثنتان ذكر في الهداية ومماثلت ويقع بعد وقرن بالطلاق انما زاد
قوله قرن كيادير والنقض ما اذا اقتصر على ذكر الطارق ولم يذكر
معه فانه يقع الواحدة وليس وقوعه بابعد دلا به فيلغوا انت طالق
لو ماتت قبل ذكر العدد ووقعن اذا اطلقتها قبل الوطى وان فرق بان
يقال انت طالق واحدة ويقال انت طالق طالق او يقال انت طالق
انت طالق بان بالاولي ولم يقع الثانية في قوله انت طالق واحدة
واحدة يقع واحدة باينة اما البينة فلو وقع الطلاق قبل الوطى
واما عدم وقوع الثانية فلعدم العدد عدم توقف صد الكلام
على آخر حيث عدم المغيرة فصا كل واحد ايقاعا على حدة ويان طالق
واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة واحدة لان الواحدة الاولى
وصفت بالقبيلة فاما وقعت لم ينق للثانية محل ويان طالق
واحدة قبلها او بعدها واحدة او مع واحدة او معها واحدة تنان
اما قبلها او بعدها فلا من الواحدة الاولى وهي التي وقعت في الحال
وصفت بالبعدي فاقضت وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قوة
على الايقاع في الزمان الماضي فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى
والثانية متقاربتين اما في مع ومعا فظ وقيل لو طوثة ثنتان في
كلها القيام المحلية بعد وقوع الاولى ويان طالق واحدة واحدة
او فواحدة اي وقال انت طالق واحدة فواحدة ان دخلت الدار

شتان فواحدة ان دخلت واحدة ان قدم شرطه اي قال ان
 دخلت لدار فان طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرطه
 يقع واحدة وهذا في غير الموطوعة فان الواحدة الثانية
 بالشرط بواسطة الاول فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب
 عندها واما عند ما فتع شتان بل وافر بين صورة العطف
 بالواو والعطف بالفاء فيها ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث
 انه يقع واحدة بالاتفاق في الثاني وكنايته بالمر بوضع واحدا
 وغيره تطلق الابالية ودلالة الحال عليه فان دلالة الحال اقوي
 من النية لانها ظاهرة والنية باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال
 ما يعبر عنه دلالة القل على ما استقف عليه باذن الله الملك المتعالي فان
 يشكل هنا ببعض الصور فان دلالة الحال لا يكفي فيها يصلح ردا
 وكان الطالق لا يقع في حال مذكرة الطلاق بخلافه واذا هي
 قوي بل يتوقف على النية قلت صلاحية للرد كانت معارضة
 طال عند مذكرة الطالق فلم يبق ليا كان الصور المذكورة
 خالصة عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية والله اعلم
 حقيقة الحال ومنها اعتدي واستري رجمك وانت واحدة وتقع
 واحدة رجعية يعني لا يقع بهذه الثلاثة الواحدة رجعية ولو
 نوي ثلثا او شتين كما في الصريح اذا لم يذكر المصدر وبنافها كانت
 با نيا بته حرام حلك على فار بك حلية بره الحق باهلك
 وهتك لاهلك سرحك فارقتك انت حرة تقني بخبري ستر
 اغزي اخري قوي ابتغي الازواج يقع واحدة بانيتها نواها وفا

لا امر بك بدك نفس كما تقدمت الزور
 على ابناء الباطن به لا بان في باب
 الا ان وقع الطلاق وهو موقوف
 على اقرار المرأة لثباتها ولا وجه
 لنكاح الا ان كان المذكر
 واحد

وقال الشافعي يقع باسوي الثلثة الاول رجعي والشتين وقال في
 يقع شتان ان نواها وثلاث ان نواه وفي اعتدي ثلث مرات يعني
 قوله لامرأة اعتدي اعتدي لوني بالاول طلقا وبغيره
 حيثما صدق وان لم ينو غيره وثبتا قلت هذه المسئلة على انني
 عشرينها تفصيلها يطلب من المطولات واعلم ان الظاهر ما ذكر
 وقوع الطلاق بالكنائيا كلها عند دلالة الحال وليس كذلك فان
 وقوعه ببعض منها دون بعض وبيان ذلك ان الاحوال على ثلاثة
 حالات مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكرة الطلاق وحالة الجز
 والكنائيا ثلث اقسام منها قسم يصلح جوابا ولا يصلح ردا ولا شتا
 وهي ثلثة الفاظ ارك بيدك لختاري اعتدي ومرادها وقم يصلح
 جوابا ويردا لا يصلح بتا ويشتمية وهي خمسة الفاظ لختاري ربي
 اغزي قوي تقني ومرادها فف حالة الرضا لا يقع الطلاق فيها منها
 الابالية للاحتمال ثمرانها لا تكفي في ارك بيدك وفي اختاري
 بل لا بد معها من اختيار المرأة نفسها والقول قوله مع يمينه في عدم
 النية وفي حاله مذكرة الطلاق وهو ان تسال المرأة طلقها
 او يسأله لجنبي يقع في القضا بكل لفظ لا يصلح للرد وهي القسم الاول
 والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية لان الظاهر ادوته الجواب بها
 لا يصلح ان الرد في حالة الغضب لا يقع بكل لفظ لا يصلح للرد والسب
 وهو القسم الثاني والثالث لا يحتمل الرد واشتم ولا ينافيه لفظه
 ويقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل يصلح للجواب فقط وهو القسم الاول
 لطخاله باب التوقيض من قبلها طلق نفسك وارك واختاري

انفسها بغيره

والله اعلم

والله اعلم

بنية للطارق تطليقها في مجلس علمت به فلو خيرها ولم تسمع ما كان
 غاية فلها الخيار في مجلس علمها الا اذا كان التفويض موقتا وعيضا
 قبل ان تعلم وان طال قال الحاكم الشهيد في الكافي وان تطاول
 يوما او اكثر والم تقيم فان المجلس وان لم يتبدل بمجرد القيام الا ان
 الخيار يبطله لانه على الاعراض وهذا ظن كلام صاحب الهداية او
 ما تقطعه وانما ذكر ولم يكتب في بقوله لاجد لان المجلس لا يتبدل بحقيقة
 بل حكمها شرعا ما ذكره لخص مما قيل او يعمل لا يكون من جنس ما مضى
 فلا يرد عليه ما اورد على هذا من انها اذا شرب ماما وليست ثوبا جدد
 عمل ليس من جنسها مضى مع انه لا يبطله خيارها وجاوس القاير ^{الكل}
 القاعدة وتعود المتكئة ورواها اب للشوري وشهود وشهدهم
 في المحيط فان لم تجد احدا يدعوا بالشهود فقلت لتدعوه ولم تقول
 من مكانها لم يبطل ومن هنا تبين ان قوله ما لم تقم ليس على الطلقة وقول
 دابة في رايها لا قطع وفلكما كتبها وسير دابتهما كسرها اي لا يبطل
 بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة قال في المحيط الا ان تجب مع كونه
 لانه لا يمكنها الجواب باسرع من هذا فلم يوجد تبدل المجلس حكما لان
 اتحاد المجلس لما اعتبر ليصير الجواب متصلا بالخطا وقد وجد الاتصال
 وفي اختاري لا يصح نية الثلث بل تبين ان قال اخترت نفسي واتخذ
 وشرط ذكر النفس كما في الثالث المذكور وما يقوم مقامها كما في الثاني
 الآية ذكره من احدهما لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرفا باجماع
 الصحابة واجماعهم في اللفظ الفرة من احدا الجانبين وفي اختاري
 اختياره لوقال اخترت تبين لان ذكر الاختيار كذكر النفس لان

مجلس العلم
 وان خيره من قال في
 المجلس بغير علم
 فان في التبين
 حقيقة القول
 كما ان قوله

من هنا تبين ان من فسر
 ما ذكر النفس فقد
 فهم

الهاد فيها تبين عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتخذ وتعد
 اخري وكذا ذكر التطليق وكذا الاختيار يقوم مقام ذكر النفس ولو
 كرر اختاري ثلثا لافرق بين ان يذكر الاختيارين تعطفين واواد
 او ثم يذكر في التبين فقال اخترت اختيارة او اخترت الاولى والثانية
 او الاخير وتقع ثلث عنده وعندهما تطلق واحدة الا ان تقول اخترت
 اختيارة فانه يقع الثلث اتفاقا بل لانه لم يحج الى النية مع كونها
 من الكناية بدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي
 ينكر فكان متعينا ضمن ان شرط النية على ما ذكره صدر الشهيد والفتا
 في شرح الجامع الصغير ولم تعرض له محمد في الجامع الصغير ولا في
 المبسوط واشترطها في رواية الزيادة والجامع الكبير وابو المعين الشيخ
 وغيره حرقوا باشرطها في شرح الجامع الكبير ولوقالت طلقت
 نفسي واخرت نفسي تطليق بان بواحدة هكذا ذكر في المبسوط والجامع
 والزيادات وشروح الجامع الصغير سوى شرح صدر الا انه لم
 والا في الحاكم الشهيد وشرح حلال مام الشيبه وشرح الطحاوي
 فتاوى ولولوا محي وجوامع الفقهاء وغيرها وذكر في الهداية انه يقع
 واحدة بملك الرجعة على وفق ما وقع في بعض نسخ الجامع الصغير
 وقال صدر الشهيد واحدة بانية وما وقع في بعض نسخ غلط
 من الكاتب ولوقال امرك بيدك في تطليق واختاري تطليق فانما
 نفسها يقع رجعية فان قيل قوله امرك بيدك واختاري يفيد النية
 فلا يجوز حررها عنها التي غيرها قلنا لما قرره بالتصريح علم انه اراد الرجوع
 كما لو قرن الصريح بالباين في قوله انت طالق باين ذكره في التبين

من هنا ان مرادهم من ذلك
 ان المكنة في الكتابات
 ما يقع المراد من الفتنة

وهذا المكنة في الكتابات
 في بعض نسخ الجامع الصغير
 والمختلف

ويخالفه ما في مقالة الشافعي من الحقايق نقلاً عن البسط وهو انه
 لو قال لها انت طالق ثلث يقع باينا عندنا وعنده رجي ولو قال
 امرت بك ونوي الثلث فقالت اخترب نفسي بولادة اربعة ولادة
 يقع جعل الامر بها كالتخيير في المسائل كلها الا في صحة الثلث
 فانه لا يصح نية في التخيير وان قال طلقته نفسي واحدة او اثنتين
 نفس بتطبيقه فواحدة باينة ولو قال امرت بك اليوم وبغدا فلا
 يدخل الليل فيه فينظر اهل اليوم ان رفته وتبقى الامر بعد غدا فلا
 لزوم في امرت بك اليوم وغدا دخل الليل فلا يبقى او نوي لا في
 غدا ان ردت في يومها لانه امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد الزمان ولو قال
 طلق نفسك ولم ينو ونوي واحدة فطلقت نفسها يقع رجعية
 وان طلقته ثلثا ونواه وقع انما قال ونواه لانها لو طلقته نفسها
 ثلثا وقد نوي الزوج واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعند ما يقع
 واحدة ولو نوي اثنين يقع واحدة لانه عدد واللفظ لا يدل عليه
 الا ان يكون امة لان الشيتين جميع الجنس في حقها ويقع بابت نفي
 رجعية اما وقوع الطلاق فلا بد من الابانة من الفاظه فصليت جوابا
 لقوله طلق نفسك واما كونه رجيا فلا بد من المفوض اليها هو الزوج
 وقد اتت بزيادة وصف وهي البينونة فيلغو ذلك والمخالفة في
 لا تعدم الاصل فلا تعد خلافا لكونه تبعا بخلاف قولها طلقته نفسي
 ثلثا في جواب طلق نفسك واحدة فانها تعد خلافا في الاصل لان
 الطارق اذا قرق بالعدد يكون الواقع هو العدد ويختص بنفسه
 يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك

لان فيه معنى اليقين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقها واليمين تنفذ
 لا زوم لا يصح الرجوع عنها وليس توكل وتيقيد بالمجلس لانه عليك
 وفي طلقه مشترك وطاق مرائي خلافا لهما اي يصح الرجوع عنه ولا
 يتيقيد بالمجلس لانه توكل وفي طلقه نفسك من حيث لا يتيقيد اي
 بالمجلس وفي طلقها ان تثبت يتيقيد لانه علقه بمشية فصارت عليك لا
 توكل ولا يرجع اي ليس للزوج ان يرجع عنه كونه لازما لمعنى التعليق
 وقال زفر هو والاولى سواء ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت
 واحدة فواحدة لانها ملكك لا يباع الثلث فذلك ايقاع الواحدة لغير
 ولا يقع شيء في عكسها هذا عند وعند ما يقع واحدة لانها اتت
 بما ملكته وزيادة فيصير ما ملكته فيلغو الزيادة وله ان يات بغير
 ما فوض اليها لان الثلث غير الواحدة والمفوض اليها لا يملك الثلث
 فلم يقع شيء باصلا لانها مخالفة لا مشألة والواحدة في الصورة الاولى
 وان كانت غير الثلث ككفتم عليك الثلث يقتضي عليك الواحدة
 فكانت الواحدة مفوضة اليها ضرورة واما ما قيل لانه فوض اليها
 ايقاع الواحدة قصد في ضمن الثلث فيرد عليه انه لا عبرة بهذا
 لما وقع واحدة في الصورة الاولى لانه ما فوض اليها فيها ايقاع الواحدة
 في ضمن الثلث لا ايقاعها قصدا ولو امرت بالباين ولم يقل الواحدة
 لا نفقها منه مما سبق من قوله ويقع بان ثبت نفي رجعية فعكست
 وقع ما امر به ولا يقع في طلقه نفسك ثلثا ان ثبت لو طلقته واحدة
 لان معناه ان ثبت الثلث وهي بايقاع الواحدة ما شاءت الثلث
 فلم يوجد الشرط وعكسه لان مشيئة الثلث ليست مشيئة للواحدة

فان ثبتت مشيئة الثلث
 وفقدت مشيئة الواحدة
 لم يبق لها شيء

منه

كايقاعها هذا عنده وقال يقع واحدة لان مشية الثلث مشية الواحدة
 كما ان ايقاعها يتضمن ايقاع الواحدة فوجد الشرط ولا في ان طالق
 ان ثبت طلاقها بالمشية المرسلة وهي ان بالملقة فلم يوجد الشرط
 فلم يقع شيء وبطل امرها لانها اشغلت بالايضا وان نوي الطلاق
 اذ ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق فيقول له شيء بها
 او النية لا تعمل في غير المذكور ولا يمكن البناء على ما تقدم لانه انما يبنى
 على السابق اذا اتمر السابق وهنا قد بطل الاشتغال بها بالايضا
 فخل في قوله ثبت عن ذكر الطلاق فلم يقع به شيء قال في المبسوط
 فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج ثبت لانه يملك
 ايقاع الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك ايقاع مشية الطلاق وهو
 بهذا اللفظ ثلثا مشيتها لانه قصد جوابها وكذا كل تعليق بعدم وقوع
 لو علق بوجوه وفيه طالق اذا ثبت لا يرتد الامر به ردها
 متى شئت واحدة لا غير وفي كل ما شئت ايقاع واحدة ثم وثق
 لا الثلث جميعا ولا التعلق بعد زوج لخر قوله ولا التعلق بالزوج
 عطفا على الايقاع الضا الى الثلث تقدير ليس لها ايقاع الثلث جميعا
 ولا التعلق وفي حيث وان ثبت بتقيد بالمجلس وفي كيف ثبت يقع
 رجعية ان لم تشاء لم يقل وان لم تشاء لان المقام مقام الشرط دون
 الكوصل عليها افصح عنه صاحب الهداية وان شئت كالزوج بانية او
 يقع وان نوي لثا وهي واحدة بانية او بالقلت فرجعية لان نية
 ومشيها تقارضا فسا قطنا بقي ايقاع الاصل هذا عنده ومنها
 لا يقع شيء ما لم تشاء رجعية او بانية او ثلثا بشرط ان لا يخالف

قال لا يعلق

من اطلاق فاعلم

وبهذا البناء اذ يقع ما في شرط
 من انشائه والى جواب
 اعلم ان
 وبهذا البناء ان قول
 قال الزوج ثبت اطلاق
 كلامه في اطلاق

في قوله لا يعلق
 من قوله لا يعلق
 على قوله لا يعلق
 في قوله لا يعلق

ان قال

في قوله لا يعلق

في قوله لا يعلق

امرادته وان لم ينو شيئا فاشادت هذا ما قاله المتأخرون جوابا على
 موجب التخيير ولم يرد فيه نص عن اصحابنا المتقدمين وفي كثر
 او ما ثبت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت ارتد وفي طلق
 من ثلث ما ثبت لها ان تطلق ما دونها لا ثلثا هذا عنده وقال لا تطلق
 ثلثا لان كلمة ما حقية في التعميم وكلمة من قد تستعمل للتبديل
 على نيب الجنس كما اذا قال كل من طعاني ما شئت وطلق ما نسائي
 من شئت وله ان كلمة من حقية في التبصير وما للتعميم في
 وفيما استشهد به ترك التبصير لدلالة القرينة وهي اطلاقها والتمساح
 ولعموم الصفة وهي المشية حتى لو قيل من ثبت كان على الخلاف
باب الحلف بالطلاق شرط صحة الملك والاضافة اليه والى يسه
 المراد وبالاضافة الى احد ما تعليق الطلاق به وفي صحة بالضافة
 الى الملك خلافا للشافعية فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك فانت
 كذا فكما تكلمها خادفا لابن ابي بيل وتطلق بعد الشرطان قال
 لزوجته ثم تكلمها الوجود الملك وقت التعليق وقال لاجنبية ان
 فانت كذا فكما الوجود الاضافة الى سبب الملك قال في الهداية وهي
 بمنزلة الاضافة الى الملك والفاظ الشرطان واذا ما وكل وكما
 ومية وميتها وفيها اي في الفاظ المذكورة يفعل اليه اذا وجد الشرط
 مرة الا في كما فانه يخل بعد الثلث يعني في الحرة وفي الامة يخل بعد
 الثلثين المراد بالخل اليه بطلانها بطلان التعليق فلا يقع كذا
 بعد زوج آخر خلافا للزفر الا اذا دخلت يعني كلمة كذا على الزوج
 كلما تزوجك فانت كذا وبزوال الملك بهادون الثلث لا يخل اليه

وقال في كلامه في قوله لا يعلق
 من قوله لا يعلق
 في قوله لا يعلق
 في قوله لا يعلق

انما قال بما دون الثلث لانه اذا زال بها نخل اليمين الا اذا كانت مضادة
الى سبب الملك في لا تخل بالثالث ايضا لان صحته باعتبار الملك محدث
وتخل بعد وقوع الشرط مطلقا اي سواء وقع في الملك في تخل الى
جزءا او في غير الملك في تخل الى جزءا فان قال لامرأة ان دخلت لاني
فانت طالق ثلثا فارد ان يدخلها من غير ان يقع الثلث فحيلة ان
تطلقها واحدة ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يزوجه فان دخلها
بعد ذلك لا يقع شيء الاقرار اليمين بشرط للطريق للملك وانزع
اي العدة وان اختلفا في وقوع الشرط سواء كان وجودا ام اوعده
فالقول له لانه ينكر وقوع الطارق ولا يحرم لنفسه بالاصل ههنا
والا لما التحل الجواب في صورة الشرط الموجود والعدو فان التحل
بالاصل في الثاني هو المردة الامع حجتها او قال لها ان لم اجامعك
في حيضك فانت طالق السنة ثم قال جامعتك فان كان حايضا
فالقول له لانه يملك الا نشاء فلا ريب وان كانت طاهرا لا يصدق
لانه يريد ابطال الحكم واقع في الظل وجود وقت السنة وقد اعترف
بالسبب ان المضاف سبب في الحال كذا في التبين فالسنة السابقة التي
يأتي بعد هاليسا على اطلاقها وفي شرط لا يعلم لامنها صدق فيها
خاصة في ان حيض فانت طالق وفلانة وان كنت تحيض عن الله
فانت كذا ومبدء حر لو قال حيض واحب وقع طارقتها فقط علم
ان التعليق بالمحيضة كالعليق بالحبيص الا في شين لحدما ان التعليق
بالمحيضة يقتصر على المجلس كونه تحيرا حتى لو قامت وقالت لحيضك لا طلاق
والعليق بالحبيص لا يبطل بالقيام كما في التعليق والثاني انها اذا

اليمين بشرط
اليمين بشرط
اليمين بشرط

كانت كانية في الاخبار تطلق في التعليق بالمحيضة لا قلنا وفي التعليق
بالحبيص لا تطلق فيما بين وبين الله تعالى كذا في التبين وفي ان حيض
فانت كذا يحكم بالجزء بعد اسم اليمين ثلثة ايام من اوله لانه يتبين
باسم اليمين ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد الثلثة بوقوع الجزاء
في اولها وفي حيض حيضة لا يقع حتى يطهر لان الحيضة هي الكالة
وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين غروب من يوم صامت
بجدا فان صمت لانه لم يقدره بمعيار وقد وجد الصوم بركته
وشروطه ولو عاق طلقه بولا ذكر وثنتين بانثي فولدتها ولم يلد له
طلقت واحدة فصاء وثنتين تنزها اي تباعد عن مظان الحرمة ومن
قال ديانة يعني فيما بين وبين الله تعالى فقد اخطأ وانقضت العدة
بوضع الحمل اي بوضع الثاني وانما لا تقع به طلاق لان العدة تنقضي
بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطارق في آخره عن الوضع وقد
انقضت العدة بالوضع فلا يقع بعده طارق ولو علق الطارق
بشئ يقع ان وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول فيه ايضا
اولا خلا فالزفر والاي وان لم يوجد الثاني في سواد وجد الاول
فيه اولاً ونحو الثلث يبطل تعليق خلا فالزفر والشايف وانما لم يقبل
والنحو يبطل التعليق لان نحو ما دون الثلث لا يبطل التعليق فلو
علق الثلث بشرط ثم نحر الثلث ثم عاده اليه بعد التحليل ثم وجد
الشرط لا يقع شيء ومن علق الثلث بوطي زوجه فاولج اي اخل
ولا عبرة في جواب المسئلة لكون الدخول مقدرا للخشفة فقط فان
اوعه صاحب الهداية فلما التقا الختانان لان الوجه المذكور

وهو ان الطاع اذا قال الزفر
الا اذا قال الزفر
بارفان

في تعليقه صرح فيما قلنا ولتب فلا عرق عليه فان في ديوان الادب
 العقر من المدة اذا وطئت عن ثبته والمراد منه من المثل وبه فسر الامام
 العتابي في شرح الجامع الصغير وكذا الوعاء عتق بامته بوطئها ولم
 يصريه من لجام في الرجعي هذا عند محمد وعند ابى يوسف يصريه ولها
 ولو نزع ثم اوج بحب العقر وكان رجعة ولو قال انت طالق ان
 شاء الله متصلا لم يقع خلافا لما لك وان ماتت قبل الاستبراء
 ولو مات يقع اي قال انت طالق فاخفى في الكلام بان شاء الله تعالى
 وقيل تمام وفي انت طالق ثلثا الا انين يقع واحدة وفي الا واحدة
 ثلثان **باب طلاق الفار** عنوانه بالفار دون المريض لعدم اختصاص
 حكمه بالباب ومن عنوانه نظر الى الاصل فيه وفرقة بغير طلاق
 في حكمه قال في الذخيرة ولو جاء تالفقة من المدة في مرضها بقرينة
 الزوج منها الذي يصير فاد بالطلاق ويحقق بتمه بالثلاث من باب
 حاله الهلاك مرضا كان او صحيحا كمن اضاه مرضا وهو صاحب الفرائض
 فيه ذكره في الذخيرة بغير عن اقامة مصالحه خارج البيت انما قال طاج
 البيت اذ لا جرة للقدرة فيه ذكره في الذخيرة وقال وهو الصحيح ثم قال
 هذا في حق الرجل فاما المدة لا يحتاج الى الخروج من البيت في حقها
 في خلاصته هذا الحديث حقا ولكن اذا كانت لا يمكنها الصعود الى
 السطح في مرضه او بارز رجلا او قدم ليقول في قصا او رجم فلو بان
 اي من هو كذلك عرسا انما قال بان لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فاد
 من غير سؤا لها قال اذا طلقها بسؤا لها فلا تترث ومات بذلك السب
 او غيره تترث خلافا للشافعية لعلم ان محل الخاف غير مختص في الثلث

عن فقه الميراث والطلاق
 في الميراث في حق المدة
 فقه الميراث

انما ينفرد به

انما ينفرد به

كما توهم فان البيان ايضا محل خلاف نص عليه صاحب الكافي وطالبته
 رجعية طلاقه ثلثا لان الرجعي لا يزول على النكاح فلم يكن بسؤا لها لخصته
 بطلان حقها فترث ومبارة قبلت ابن زوجها لان البيوتية قبل تعلقها
 ومن لا عنها اي وقعت الفرقة بينهما اللعان في مرضه سواء كان القذف
 ايضا في المرض ولا وفي الاخير خلافا لمحمد وانما تترث في هذه الصورة
 لان المدة لا بد لها من الخصومة لرفع العار عن نفسها فكان من قبل
 تعلق الطلاق يفعل لا بد لها منها والي منها مريض اي حلف في مرضه
 ان لا يقربها اربعة اشهر فلم تقربها حتى مضت المدة وقعت البيوتية
 ثم مات كذلك تترث هو لا مكاليه كرت قبلها ومن قام بها اي حلف
 خارج البيت مستكيا محمدا قال في الذخيرة فاما الذي يحجب ويذهب
 في حواجه فليس مريض ولا فاد وان كان يشكومع ذلك ويحكم هكذا
 قال محمد ومن هو محصن او في وصفه لقالا رجس بقصا او رجس
 بفازان طلق باينا وهو كذلك لا يبرء وكذا المختلفه وتخبر قلنا
 نفسها ومن طلق ثلثا بطلها او يطلبها ثم صم اي صم من مرضه
 ثم مات لا يبرء ولو تصادق الزوجان في مرضه على ثلث في الصحة ويصح
 المدة ثم اقر لها بدين او اوصى شيء فلها الاقل منه ومن الارث قوله
 متعلق بالطرف اي يثبت لها من الوصية ومن الارث ما هو اقل
 هذا عنده وقالا يجوز اقراره وصيته كمن طلق ثلثا بارها في مرضه
 ثم اقر او وصى فان لها الاقل من ذلك ومن الارث عندنا ثلث
 خلافا لفرطوعلق الثلث بشرط وجوده في مرضه ان علق بغيره
 وقت او فعل المجتبى المراد من الفعل ما يعم الترتيب الا اذا علق في صحة

وكذا كذا بوضع عند الميراث ذلك
 في الميراث في حق المدة
 في الميراث في حق المدة

فقه الميراث في حق المدة

في الميراث

في الميراث في حق المدة
 في الميراث في حق المدة
 في الميراث في حق المدة

امة لجر بعد العدة بالرجعة فيها وصدة قد سبها وكذبته فان القو
 قولها عنده وقال القول قول المولي وعكس اي خبر بالرجعة في العدة
 بعد انقضائها فصدقة وكذب المولي وفي هذه الصورة لا يثبت
 الرجعة بالاتفاق في الصحيح واختلفوا في مضيها فقالت مضت
 وانكرا اي انكر الزوج واليعضي العدة وان انقطع دم اخر العدة
 عشرة تمت ولا قل منها لاحي يغتسل او يضي قد ما يبع الغسل
 والتحرية من اخر وقت فرض يتم فتصلي ولو نسي غسل وضوح
 وفيما دونه لا لانه لا اعتبار محل لما دون العضو فكانت انقضت
 ومضت عدها والاما اختلافكم بالعد والنسي والما تحلف عنه
 حكم حل الزوج بل لاحتمال ان يصل الما الى ذلك الموضع بحيث
 سريحا حتى تيقنت بعدم وصول الما اليه بان تركته عما لا ينقطع
 حق الرجعة نقص عليه في الحيض والكراد بما دون العضو ان يتحقق
 يسيرة نحو اصبع واصبعين ذكره في شرح الطحاوي ولو طلق ذات حمل
 او ولد وانكر وطهرها فله الرجعة اي لو طلقا امرأته وهي حامل
 او بعد ما ولدت في عصمة وقال لم جامعها سول كان هذا القول
 منه حال التطليق وبعد فله الرجعة قد مر ان الرجعة في قوله
 فله الرجعة الواقعة قبل وضع الحمل في المسئلة الاولى ومعوق كونها
 انه لو راجعها تصح الرجعة الا ان صحها انما تظهر اذا ولدت لا قل
 من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها على وضع
 الحمل لا ينافي صحتها قبله فاد مساحتها في الكلام كما سبق الى بعض
 الاوهام وانما تصح الرجعة فيما ذكر من المستلزم مع انكاره الوطى

صدقة المولى كذبته في النسي
 وغيره وعادة نكاح الزوجة
 لا يثبت عدها

قال في المهداة ان ما دون العضو
 يسمع اليه الخفاف الفلانة فلا يثبت
 عدم وصول الما اليه ففانما
 تنقطع الرجعة ولا يحل لها التزويج
 انما بالاضابط فيها

من هنا ظهر وجه القول على عدم
 نكاحها بالادكر

لان الشرع كذب في نكاحه الوطى حيث اثبت النسي منه في غير هذا
 شيء وهو ان هذا التكذيب على تقدير ان لا يكون بين الولادة
 والنكاح اقل من ستة اشهر وكون الولادة لا قل من ستة اشهر
 من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قيد آخر
 فتدبر وان حادها وانكرا اي انكر الوطى فان اي لا يملك الرجعة
 ادح لا يكذب في الشرع في نكاحه وهو حجة عليه في عدم نكاحه الملك
 بالوطى وتأكد المهر بالمحولة ليس لانه قبض المعقودة عليه بل لانها
 سلمته اليه وجوب العدة احتياطا فلا يكون القضاء بها قضاء
 بالدخول حتى يتأكد الملك فيملك الرجعة فان طلقها اي بعدما
 خادها وانكر وطهرها ثم راجعها فاجبت بولده اقل من سنتين
 يعني من وقت الطلاق صحا اي تلك الرجعة لانه ثبت النسي منه
 اذ لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المسئلة فيترك
 والطا قبل الطلاق لا بعد اذ على الثاني يزول الملك بنفس الطلاق
 لعدم الوطى قبله فيجوز الوطى ويجب صيانة الملم عنه وعلى الاول
 تصح الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم لم يوطئها
 وذلك بان يكون بين الولادة وبين ستة اشهر واكثر فهو رجعة لانها
 طلقت بالولادة الاولى ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من
 حادث منه في العدة لم تقر بانقضاء العدة فيصير راجعا ليكون
 الوطى حلالا لا فالولد الثاني دليل الرجعة وهي وهذا معنى كونه
 رجعة وانما قال يطين لانها اذا كانا بطن واحد لا تثبت الرجعة
 اذ ولدت ح يكون علوق الولد الثاني قبل ولادة الاولى وفي كل ما

بغير لانه من النسي في كل من
 يافده كما لم يثبت على غير ذلك

ولدت وولدت ثلثة بيطون يقع ثلث والولد الثاني رجعة كالث
 وعليها العدة اي عدة الطلاق الثالث الواقع بالولادة الثالث ^{الرجعة} ^{الرجعة}
 لانها حبل او بالاشهر ان لم تر الحيض دخلت من الاياس ومطلقة ^{الرجعة}
 تترين لانها حلال للزوج فالتزوين للترغيب في الرجعة المستحبة ولا
 يسافر بها خلافا للزوج وانما لم يقل حتى يشهد على رجعتها لان مضاه
 الاستحباب قد مر ذلك واما المسئلة القابلة وله وطها فقد علمت
 مما سبق من بيان صحة الرجعة بوطها وله نكاح مباهة بثلثة فيعتب
 وبعدها ولا تحل مرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطلقها فريفا
 ولو مراهما الشرط منها الا يلازم دون الاثرال ولذلك اكنى وطح
 المراق وموصى قارب بالبلوغ ويجمع مثله او حبل منه ذكر في الطل
 القدوري والواقعا لو تزوج المطلقه ثلثا يجزى وحبل ثم طلقها
 فوضعت حملها تحل للزوج الاول بنكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو
 الصحيح خلافا لسعيد بن المسيب والظاهر عدي بن الراسبي الشيعي
 والخوارج فانهم لم يشترطوا وطى الزوج الثاني وذلك خلافا
 لاختلاف فلا غير به علي ما سياتي في كتاب القضاء فان قلت ليست
 الحرمة مستمرة الى ان يطلقها الزوج الثاني وتنقض عدتها قلت الكلام
 في الحرمة الثابتة بالطلاق الثالث وهي تنقض عند دخول الزوج الثاني
 والباقي بعد ذلك الى ان يطلقها الزوج الثاني وتنقض عدتها حرمة
 اخري تظهر بنكاح الزوج الثاني ولا احصاها بالمطلقة الثالث يدل
 يعم الاحصا كلها علي ما بين في كتاب النكاح وعليه في هذا لوقعا لا
 في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ومن ذهب عليه فاذا ذكر من الفرق

في الرجعة
 في الرجعة
 في الرجعة

قوله
 قوله
 قوله

الذي زاد ههنا قوله ويضي عدة طلاقه او موته ثم انه لم يصح
 تخصيص الطلاق بالذكر فان الحكم في الفرقة بغير طلاق كذلك عليه
 الهداية ثم يطلقها او يموت عنها وفيها قصور اخرجت جمل الطلاق
 غاية والغاية مضي عدة لانفسه فانهم فلا يحل سيدها تفرج على قوله
 بنكاح صحيح وكذا النكاح بشرط التحليل وحل الاول والزوج الثاني
 يهدم ما دون الثلث في طلقته دونها وعادة اليه بعد اخر عادت
 بثلث خلافا لمحمد وزفر والثاني والمباهة بثلث لو قالت حلت في
 مدة يحتمل وغلب علي ظنه صدقة حلت للزوج قبل اقل تلك المدة
 تسعة وثلاثون يوما لا تلبث من ثلث حيض وطهرين واقل مدة
 الحيض ثلثة ايام واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ولا يذهب عليك
 ان ما ذكرنا اقل مدة عدة واحدة وفي المسئلة لا بد من عدتين **باب**
الايداء هو حلف جاصل في النكاح او مضافا اليه لا بد من هذا
 التقيد كيلا يشكك ما اذا قال لاجنبية والله لا اقربك خمسة اشهر
 ثم تزوجها قبل مضي شهر فانه يتحقق منع عن وطى الزوج مدة
 الايام ولا ايمان يمنع من وطى اي وطى الزوج مدة اي مدة
 الايام ومعنى منع عدم امكان وطىها الا بما يلزم من شيء يشق
 عليه وهي المحرمات اربعة اشهر ولا مدة شهران فلا يلازم لو حلف على فعل
 منها خلافا لابن ابي ليلى لو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة
 اشهر وان اقربك فعلي حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فقل
 الى ان قربها في المدة حث في حق العبد العين خلافا لابي يوسف
 هو يقول يمكن البيع ثم القربان وهما يقولان البيع فهو موهوم فلا

فان قلت انما هو الصلح وانما قصد فيه المراجعة
 والعدت يوما النكاح كلاما اذا ادعت انفكاكا
 ما كلف وزاد اذا ادعت انفكاكا ما باستطاعته

انما زاد هذا عند ما في المصنف
 كما لا يخفى في ما لا يشق عليه العتق
 فان انما لا يتحقق بطلان

يسمى المانع فيه كذا في الهداية وعلى هذا شكل ما ذكره من ان الولي
من لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا بشئ يلزم وتجب الكفارة بالحلف
بالله وفي غير الجزاء وبذلك يفارق الايام سائر الايام ويسقط اليمين
والايمان لم يقر بها بانك بولاحقة ويسقط الحلف الموت حتى لو
لكنها ولم يقر بها بعد ذلك لا تبين لا الموت حتى لو تكلمها ولم يقر بها
اربعة اشهر تبين ثانيا اشهران تكلمها ولم يقر بها اربعة اشهر تبين ثالثا
وهذا معنى قوله فتبين باخري ان مضت مدة اخري بعد نكاح
ثان بالاقرب من اخري كذلك بعد ثالث الراد من الغي عنها القربان
وتبقى الحلف اي الموت بعد الثلث لانه لم يقر بها فلم يغفل اليمن وهذا
اذا كان الحلف بغير الطلاق وان كان به فار يبقى بعد ذلك لان التحيز
يسقط التعليق والصلح انما لم يلتفت الي هذا التفصيل لانه اعتبر الموت
في الحلف بالله لا بالطلاق وان كان اصله على الاطلاق لا الايام
فلو قررها اي لو تكلمها بعد زوج اخر وقرها كقر ببقاء اليمن ولا تبين
بالايمان اي لا تبين بضي مدة اخري بالاقرب بسبب الايام لعدم
بقائه وقوله والله لا اقربك شهرين وشهر بعد هذين الشهرين
بخلاف قوله بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال والله لا اقربك شهرين
وقال بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين انما
لم يكن مولى في هذه الصورة لان حلفه في اليوم الاول كان على
شهرين وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الا يوما واحدا والله لا اقربك
سنة الا يوما في تفصيل وهو ان قربها ينظر فان بقي من السنة اربعة
اشهر واكثر صار مولى بسقوط الاستثناء وبقا المدة والظاهر

بعضها

وقوله بالبصر والله لا ادخل الكوفة وامر له بها لانه يمكنه القربان
من غير شئ يلزمه بالاجاز من الكوفة ولا ايلاد من مبانة تعدية
الايمان من باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ كما في قوله تعالى
للذين يولون من نسائهم فالحط فيهما محطى واجتية لهما بعد ذلك
الامضا فالملك بان يقول ان تزوجك فوالله لا اقربك ذكره
في التبين بخلاف مطلقة الرجعي فانها زوجة ولو عجز عن الف بالوطئ
لمرض واحد ما وصفها او قرنها او لمسة لربعة اشهر بينهما ففيه قوله
فتبين اليها وقال الشافعي لا يصح الف بالثا اصاله اليه ذهب الطحاوي
فان طلق بعد لو مضت مدته وهو عاجز وان صح قبل مدته ففيه
بوطئه لانه خلف عن الجماع فيسقط فيه العجز المستوعب للمدة وانما
حرام اي نولي به الطلاق فباينة وان نوي لظهار او التبع او الكذب
فما نوي خلاف المحرم في الظاهر وان نوي التحريم او لم ينو شيئا فايلا
وقيل هو وكل حرام وهرج بدت راس كبره بروي حرام
طلاق بالونية قال في الهداية ولو قال كل حرام علي حرام فهو
علي الطعام والشراب لان ينوي غير ذلك والقياس ان يحث
كما فرغ لانه باشر فحوا حيا وهو التفسر غوه وهذا قول زفر
وجه الاحتكا ان القصور وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم
وانا سقط اعتبار يتصرف الي الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل
فيما يتناول عادة ولا يتناول المردة الا بالنية لا سقاط اعتبار العموم
واذا قواها كان ايلاد ولا تصرف اليمن عن المأكول والمشروب وهذا
كل جواب ظاهر الرواية ومشاخيخا قالوا يقع به الطلاق من غير

بعضها

بعضها

نية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى وبهذا التخصيص فساد تعليل
 جواب الشايع بالمعرف ثم قال في المردية وكذا ينبغي في قوله حارل
 بروي حرام للعرف واختلفوا في قوله هرجه بدت دلت كيرم بروي
 حرام انه هل بشرط النية والاظهار ان يجعل طلاقا من غير نية للعرف
 فالصحيح ان يقيد الجواب ونقول ان لوي الطلاق يكون طلاقا
 فاما من غير دلالة فالاوليان تعريف ولا تخالف المتقدمين وبه يفيق
باب الخلع الخلع مصدر خلع يخلع اذا قلع وازال ولخص في
 ازالة الزوجية بالضم وفي ازالة غيرها بالفتح كما ان الترخع عن قيد
 النكاح لخص بالطلاق ومن غيره بالاطلاق هو في الشرع طلاق بعوض
 ذكر صاحب التتمة مالى وان لم يصلح مهر اقل من العشرة ولا يبرأ
 عند الحاجة والواقع به وبالطلاق مالى او على ما بين معنى الواقع
 بالخلع وبالطلاق الصريح اذا كان بعوض يكون باينا ويلزم اليك
 بقولها وكذا لخذ ان نشر واخذ الفضل يعني الزايد على ما دفع اليها
 المهر ان نشرت هذا هو المذكور في الاصل وبهذا القدر وفي المذكور
 في الجامع الصغير لا يكره اخذ الفضل ولو خلع او طلق محررا وخزير
 لم يجب شيء ووقع باين في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لما بطل
 العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وفي الثاني الصريح وهو يجب
 الرجعة وان قالت خالعتني مالى في يدي من مال او من درهم ففعل ولا
 شيء في يديها لم يجب شيء في الاول او ترد ما قبضت في الثانية وثلاثة
 دراهم في الثالثة وان اختلفت على عبد لها ابق على امرأتها من ضمان لغيره
 لانه شرط فاسد كونه مخالفا لوجب العقد فيبطل ولا يبطل الخلع لانه

لا يبطل بالشرط الفاسد تسلم ان قدمت وقبضت وان طلبت
 ثلثا بالفا وعلي الف فطلقها واحدة يقع في الاولى باينة بثلث الالف
 وفي الثانية رجعية باينة هذا عنده وقال لا يقع باين بثلث الالف
 في الثانية ايضا لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حيوان قولهم
 لعل هذا الطعام بديهم او على درهم سواء وله ان كلمة على الشرط
 والشرط لا يوزع على اجزائه الشرط بخلان فالبا لانها للعوض وانما
 يجب المالك ان يستد يا فوقع عليك الرجعة وان قال طلقني نفسك
 ثلثا بالفا وعلي الف فطلق واحدة لم يقع شيء لانه لم يرض بالنيق
 الاسامة الف كلها ولم يسلم بخلاف قولها طلقني ثلثا بالفا لانها
 لما رضيت بالنيق بالفا كانت ببعضها او لمان ترضي وان قال انت
 طالق عليك الف وانت حرة عليك الف فقبلت او لا طلق وعقت
 باء شي هذا عنده وقال على كل واحد منها الالف ان قبلتا وان لم تقبلتا
 لا يقع والعاق لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم ذلك
 درهم في كل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم بديهم وله ان جملة ثلثا
 فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة اذا لطل فيها الاستفاد ولا دلالة لان
 الطلاق والعاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانها
 لا يوجدان بدونه والخلع معاوضة في حقها يصح رجوعها اليها اذا كان
 الايجاب منها رجعة فرجعت قبل قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيا
 لها اختلفت بالف مثار على انها بلخيامة ثلثة ايام صح شرط الخيار فان
 قبلت في الثلث صح الخلع وان ردت امرته هذا عنده وعند صاحب الخلع
 وبطل الشرط ويقتصر على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الرجوع

ثم يذكر في الفقه لا يبرأ من
 نية ذكر الخلع
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان

الا في المجلس وعين في حقه ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة
 فان المرادة بتلك ما لا تسلم لها نفسها ومعنى اليمين لان اليمين بفتح
 ذكر الشرط والجزاء فلخلع تعليق الطلاق بقبولها وهذا من طرف الزوج
 فخلع من جانبها يميناً ومن جانبها معاوضة فانعكس الاحكام اي ذلك
 من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرادة ولا يصح شرط الخيالة ولا يقسم
 على المجلس فيصح ان قبلت المرادة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كغيرها
 في الطلاق اي يكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى سباً
 وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد في اعي احكام المعاوضة في جانب
 العبد لا في جانب المولى ولو قال سلتك من عيال فلم يقبل وقا
 قبلت فالقول له ولو قال لا يبيع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق
 الطلاق بالمال يمين من جانبه فالأقرار به لا يكون اقراراً بالشرط المحرم
 بدونه ويكون القول له لانه ينكر الخلع والمرادة تدعيه اما البيع لا يتم
 الا بالقبول فالأقرار به اقرار بما لا يتم الا به فاكما للقبول رجوع عنه
 ويسقط الخلع والمبارات كل حق لكل واحد منهما على الآخر بما يتعلق بالخلع
 يعني الحق الثابت وقت الخلع فان استظم نفقة العدة لانهما يجب بعد الخلع
 شيئاً فثبته فان سقط لا بالذكر ولما السكتي فان سقط ايضاً ثم
 ما ذكره عند وقال محمد لا يسقطان اي الخلع والمبارات الا ما استباه
 واي يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المبارات واما النفقة الماضية
 فتسقط بالغفر بآي وجه كانت ولا تأخير في الخلع والمبارات وانفا
 مما يتعلق بالتمكاح اذ لا تسقط بهما ما لا يتعلق به من الحقوق كقش
 ما اشترت من الزوج وان خلع صديقه بالها لم يجب عليها شيء

ما اشترى من الزوج من عتاق
 الخلع منها سباً لا يملك من
 العتاق اي لا يملك
 بال

في حقه ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة

مهرها وتطلق في الاصح وان خلعها على نفسها من مهر وعلمها المال
 وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء ان قبلت **باب الظهار** هو
 في اللغة مقابلة الظهر بالظهر ذكره في التبيين وفي الشرع تشبيه عرسه
 او ما عبر به عنها او جنس شايح منها بعضو محرر اليه من اعضا محرم
 نسا او رضاعاً او بصاهرة ولحرمة باحد هذه الوجوه لا يكون الا مؤقتاً
 فلا حاجة الي ان يقال على التايد كان على كظهر راعي او راسك او نصفك
 ونحو كظهر راعي او كبطنها او كفخها او كفمها او كظهر راعي او راعي
 حكمه حرمة وطهرها ودوليم وفي حرمة الدوليم خلاف الشافعي حتى
 يكفران وطى قبله اي قبل التكفير استغفر للوطى المحرم فقط اي ليس عليه
 شيء اخر من الكفارة وغيره اسبب الوطى قبل التكفير وفيه من السعيدين
 جبراً فانه قال يجب عليه كفارتان وللخفي فانه قال يجب عليه ثلثة كفارات
 ولا يطاقها ثانياً حتى يكفر والعود اي المذكور في نص الكتاب الموجب
 للكفارة هو عزمه على وطئها العود بشرط الوجوب الكفارة في الظهار
 اجباً غير ان العود عندنا عزمه على وطئ المظاهر منها وعند الشافعي
 نكوت عن طلاق في زمان يمكنه ان يطلقها وعند مالك الوطى يفسد
 ذكره في التبيين وليس هذا اي ما ذكره الاظهار اسواء نواه او نوي
 طلاقاً او ايلاماً ولم ينو شيئاً ولا يكون طلاقاً ولا ايلاماً وكذا ان
 علي حرام كظهر راعي اي لا يكون هذا ايضاً الاظهار اعلى كل التقادير وقا
 هو ما نوي غير ان عند محمد اذا نوي الطلاق لا يكون ظهاراً وعندني
 يوسف يكونان جميعاً وفيه عني مثل او كذا في ان نوي الكرامة والظهار
 صحه اي نية وان نوي الطلاق بان وان لم ينو شيئاً لغاؤه بانته على

في حقه ان كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة

وهو الوطى نها اعدا لان لا يمنع التسابع اذ لا يفسد به الصوم
وهو الشرط وان كان تقديمه على المسيس شرطا ففيها ذهبا
اليه تقديم البعض وفيما قلتم تاخير الكل عندهما ان الشرط
في الصوم ان يكون قبل المسيس وان يكون حاليا عنه ضرورة
بالنص وهذا الشرط ينعدم به فيستأنف وان عجز عن الصوم
اطعمه هو او غيره بامر لم يقل او نايب اذ لا يفهم منه
اطعام الغير من ماله والكلام فيه بين مسكينا كالقصد
الفطر او قيمته خلاف الشافعي فانه لا يجوز دفع قيمته وان غدا
وعشاهم واشبعهم في كل منهما فلو كانوا شعبان قبل الاكل
لم يجزه ذكره في التبيين وان قل ما اكلوا واغطي من بر
وسوي تيرا وشعير او احد شهرين جاز وقال الشافعي لا بد
من التملك كما في الكسوة وفي يوم واحد شخص واحد
الشهرين لا الا عن يومه وان اطعم ستين مسكينا كل صا
عن ظهاريين لم يصح وعن افطار فطر ارجح هذا عندنا وقال محمد
يجوز عن الظهاريين له ان بالمؤدبي وقاع بهما المجرى
الي محل لها فيقع عنهما كما لو اختلف السبب او فرق في الدفع ولهما
ان النية في الجنس الواحد لغو وفي الحسنين مغيرة
واذا لغت النية في الجنس والمؤدي يصلح كفارة ولحقه لان
نصف الصاع اذ في المقادير يمنع نقصان دون الزيادة فلا
يقع عنهما كما اذا نوي اصل الكفارة بخلاف ما اذا افرق
في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر كصوم اربعة

اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتاق عبد
من ظهاريين وان لم يعين واحدا لو احدى لان الجنس في الظهاريين
متحد بين فاريجب التبيين وفي اعتاق عبدهما او صوم شهرين
ان يعين لاي شاء وان اعتق مؤمنا لا بد من هذا القيد
اذ لو كان كافرا جاز عن الظهاريين تحسنا لان الكافر لا يصلح
لكفارة القتل فتعين للظهاريين ذكره في التبيين عن قتل وظهره
لم يجزه عن واحد هذا عندنا اثمتنا الثلاثة وعندنا لا يجزه
عن احدهما في كفارة ظهاريين ايضا وعندنا شافعي يجزه عن
احدهما في لفصيلين وكفر عبد ظاهر بالصوم فقط لا يبيد بالكلية
عنه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بتمليكك والكفا
عبادة ففعل الآخر لا يكون فعلة **باب اللعان** هي شهادة
مؤكدات بالايان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف
في حقه ومقام حد الزنا في حقها وعندنا شافعي ايمان مؤكدا
بلفظ الشهادة من قذف بالزنا زوجة العفيفة اي عن فعل
وتهمة وتفسير العقبة عن الزنا على ما وقع في البدايع هو ان لا يكون
المقذوف وطى في عهده وطيا حراما في غير ملك ولا كاه فاسد
فسادا جمعا عليه في السلف فان كان فقد سقطت عقبتها سواء
كان الوطى موجبا للحد او لم يكن ومعني عقبتها عن تهمة الزنا
هو ان لا يكون معها اماراة الزنا كولدته ولد ليس له اب معروف
ووجوده معها ليس بشرط ثم انما استغنى بالقيد المذكور منضا
الي قوله وكل ما صلح شاهدا على المسلم عن اشتراط كونها من بيت

ما من رجل يفتي بجمع المذكورين
فمن انقضوا احد ما فسد

لا بد من هذا القيد اذ لا بد من اربعة
الا ستين المذكورين
لا يفتي في

ما من رجل يفتي بجمع المذكورين

قاذفها والمراد بصلاحية الشهادة الاهلية لا داتها فلا يخرج باللقا
 وذلك ظاهر وكذا لا يعي قال الامام السرخسي في المبسوط وكذلك
 الا يعي من اهل الشهادة الا انه لا تقبل شهادته لنقصا في ادائه
 وهو ان لا يميز بين الشهود له والشهود عليه الا بالصوت
 والنغمة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهل الادلة الشهاد
 بانه لو قضى القاضي بشهادة جازي يعني فيما يجوز الشهادة عليه
 بالشهرة والتسامع صريح في الخلاصة واما الحدود في القاذف
 فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا نعم لو قضى بشهادة ينقد القضاء
 لكن الكلام في الجواز فانه امر آخر وكما انفاذ فاحفظ هذا فانه
 مما ذكر فيه الاقدام وضل في ذكره الافهام او نفي ولدها لكن
 لا على وجه يرجع الي انكار الولادة كما اذا قال ليس بابني ولديك
 فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي يوجب الحد
 لانه ان عجز عن الحجة قال في القصة امر القاضي الزوج باقامة البينة
 على صدق مقالته فان عجز عنها يحكم باللعان فان ابي حبس حتى
 يلاعن او يكتب نفسه هربا غاية اخرى يتي للحبس عندها ايضا
 وهي ان تبتن عنه بطلاق او غير ذكره الامام السرخسي في المبسوط
 فيحد لا يجوز العفو والبرء ولا الصلح فان لاعن لا عنت ولا
 جت حتى تلد عن او تصدقه لا يجب عليها الحد بهذا التصديقا
 ولا يفتي بنسب ولدها ان كان اللعان فيه قال في شرح الطحاوي
 رجل له امرلة جاءت بولد ففقد فقال هذا الولد ليس مني
 او قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجه من اوجه

من قال صلو اللعان وسقط اللعان
 الا على ما لا يثبت من اهل الزنا وقال
 صاحب النكاح في كتاب النكاح لعدم
 اهلته الزنا في كتاب النكاح لعدم
 صاحب النكاح في كتاب النكاح لعدم
 الادارة في حقه وقال في كتاب النكاح
 باللعنة الادارة صريح

وقال لا يثبت ولو صدقة في الزنا
 فلا حد ولا لعان وهو ولد لها لانه النسب
 انما يثبت كالماتن فان يوفد وهو موقوف
 من ولد فلان قد قال في النكاح ان يفتي فذا
 من ولد المواتح ان افطار فيها صدر
 من

جوة فانه لا يفتي بالنسب سواء وجب عليه الحد او لا يجب وكذلك
 اذا كانا من اهل اللعان ولم تلد عنهما وان كان هو عبدا او كافرا
 صورته ان يكونا كافرين واسلمت لملته فقد فرزا زوجها قبل ان
 يعرض عليه الاسجد او محم ودا في قذف حد لا يمس من اهل
 اللعان لعدم اهليته للشهادة وان صلح هو وشاهد او مائة او
 كافرة او محمودة في قذف وصية او بجنون او زانية فلا حد
 عليه ولا لعان اما عدم الحد فلا متاع اللعان من جرته اعلي ما
 صرح به في الهداية وذلك ان موجبا للقذف في حق الزوج
 عندنا اللعان وانما يصار الي الحد عند تعذر اللعان لامن جرته
 وما عدم اللعان فلعدم اهليتها للشهادة وعدم عقبتها وصورة
 ان يقول هو والا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رويتها
 من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رايها
 من الزنا مشير اليها في جميع ثم تقول اربع مرات اشهد
 بالله ان كاذب فيما رايته به من الزنا وفي الخامسة غضب الله
 عليها ان كان صادقا فيما رايها به من الزنا ثم يقرأ القاضي
 بينهما فان قذف بنفي الولد او به او بالزنا ذكرهما فيه اي في
 اللعان ما قذف به ثم يقرأ للقاضي وينفي نسيبه بذلك التقرير
 عندهما وبالنفي الصريح عند ابي يوسف قال في المبسوط وهو
 الصحيح ويلحقه بامه وتبين بطلقه فان اكدب نفسه اوجه
 حل له نكاح اخر فالابي يوسف وانما قال اوجه لان مبني
 الحل لحد الامر من تكذيبه نفسه وان لم يجد وكونه محمودة او

ومن قال عدم احصائها فلا يفتي بنسبها
 محمودة في القذف لا يثبت احصائها
 صريح

مقدار العطف لعدم اللعان
 في الصورة المذكورة فيجب
 الامتناع عن وجه التورع
 لا باحد من الاجانب

وكانت الهبة ولا الكتاب
 فله عليه عتق وقرص
 فله عليه عتق وقرص
 فله عليه عتق وقرص

في قذف غيرها وانما حل تكا حرامه لعدم بقاء اللعان بينهما
وكذا ان قذف غيرها فخذوا زنت انما لم يقل فخذت لعدم الحاجة
اليه فانها بمجرد الزنا خرجت عن اهلية اللعان اي حل له تكا حراما
ان قذف غيرها بعد التزنا عن اوزنت بعده فان بقاء اهلية
اللعان شرط لبقائه حكمه ولا لعان بقذف الا حرص ونحوه
وان ولدت لاقل منه ستة اشهر هذا عند ابي حنيفة وزفر خلافا
للسانعية لهما انها اذا ولدت لاقل من ستة اشهر تبت ان كان
موجودا وقت النفي وله ان لا يتقن في الحال لوجود الحمل
يصرقا ذفا واذا لم يكن قاذفا في الحال يصير كالمعلق بالشرط
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وبزنيته وهذا العمل من تدعي
ولا ينبغي القذف للحمل لان تلحقها كان بسبب قوله زنت لا ينبغي
الحمل بل لا حكم على الحمل والاحكام لا تثبت له ولا عليه قبل الولادة
قلا لا قطع لا ينبغي شبه وهو عمل عند اصحابنا جميعا وعمله
بما ذكرنا وان نفي الولد زمان التهمة وشري الى الولادة
صح وبعده لا هذا اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا في بلغه الحرج
فعنده كوقت الولادة ولا عن في حاله اراد بها حال صحة النفي
وحال عدمها ومن هنا ظهر ان اللعان بنفي الولد قد يتحقق
ولا يتحقق النسب فقوله فيما سبق وينفي شبه ليس على اطلاقه
وان نفي قوله توأمين واقربا بالآخر حجة لانه كذب بدين التمسك
لانها مخلوقان من ماء واحد وفي عكسه لانه قذف بنفي التمسك
ولم يرجع عنه والاقرار بالعفة سابق على القذف وصح سبها

وانتقل الى سابق في غيرك
كما لا يخفى منه

والمعنى

في الوجوه لا عتراه باحد ما وعما من ماء واحد والله اعلم
باب العنين وغيره هو من لا يقدر على الوطء ويصل اليه
دون البكر ولا يصل اليه امرأته بعينها فاما يكون ذلك لافتر
او لضعفه في خلقته او لكبر سنه او لتأخيد بغيره ان قرأ لم
يصل اجله الحاكم ان طلبت اي طلبت المرأة التاجيل وهذا اذا لم
تقدم وقت النكاح ان عيّن سنة قمرية مدتها ثلثمائة واربعين
وخمسون يوما وثلاث يوما وثلاث عشرة يوما في الصحيحين لما
روى الحسن عن ابي حنيفة انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول
الشمس الى النقطة التي فارقتها من فلك البروج وذلك على ما ذكره
ابو معشر البجلي في المدخل الكبير واسند الى بطليموس ثلثمائة
وخمسة وستين يوما وربع يوم غير جزء من ثلثمائة
جزء ليوم ولا تعيين في ظاهر الرواية بل اطلق فيها السنة
فحمل على المطلق على المتعارف على السنة القمرية ذكره
في الذخيرة ومختار النوازل ورمضان وايام حيضها
منها لا مدة مرضه ومرضها وان لم يصل يام القاضى باب
بينهما ان طلبت اي ان طلبت المرأة التفريق فان ابي الزوج
فرق اي فرق القاضى وتبين بطلقة ولها كالمهر ان خلاها
ويجب العدة وان اختلفا لم ادا لا اختلاف ابتداء لا بعدا
جيل وكانت ثيبا او بكر افترقت فقلن ثيب حلف فان حلف
بطل حقها وان نكل او قلن بكر اجل ولو اجل شراختلفا
فالتقيم هنا كما مر فيه مساهلة لان التاجيل لا يكون الا بعد

في السنة

في السنة

هذا اذا كان الزوج ميتا
ولا ينفق عليه في حياته
وذكر ان النكاح لا يفسخ
بالطلاق الا في حق الزوج
في حق المرأة فلا يجزى له
النفقة

ما ثبت بشهادة النساء بكونها بكر أو ثبوتها بالنهاية لا أنه كمال الحلف
 فيعد ذلك لاجمال لا يراى بالتقسيم المأز ذكره تمام نعم ويرى بعض
 أقسامه وبطل حقه بخلاف حيث بطل ثم كما لو اختارته وخير
 هنا حيث اجل ثم والخصي العين فيه اي في التاجيل وفي
 الجواب فرق حاله في حال يطالبها اذا لا فائدة في تاجيله بخلاف
 الخفي فان الوطى فيه متوقع ولا يختار لحدما بعيا لا خيرا
 الشافعي في العيوب الخمسة اذا كانت بالمرأة وهي الجنون
 والجذام والبص والقرن والرتق وعند محمد ان وجعها
 بمنونا او محذوما او برص فلها حق الفرقة اذ كان بحال لا يلبق
 المقام معه ذكره في الحنفية وان وجعها كذلك
 لا لا يمكن له دفع الضرر عن نفسه بالطلاق **باب العدة**
 في الشرع اسم لكل صواب لانقضاء ما بقي من اثار النكاح
 هذا عندنا وعند الشافعي هي اسم لفعل الترتيب وهو فعل الكفا
 في البدايع والفرش لا بد منه فيتم عدة ام الولد حتى تحيض
 للفرقة سواء كان بالطلاق وبالفسخ او بالرفع لعلم ان النكاح
 بعد تمامه لا تحلل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام
 النكاح كالفرقة بخيار البالوغ والفرقة بخيار العتق والفرقة لعدم
 الكفاية فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة
 بمالك لحظ الزوجين للآخر والفرقة بتقيل ابن الزوج ونحوه
 رفع وهذا واضح عند من له خيرة في هذا الفن قلت حيض
 كواهل فلا عبرة للناقص لا ابتداء ولا انتهاء كما وليد ما عنها

ما ثبت بشهادة النساء بكونها بكر أو ثبوتها بالنهاية لا أنه كمال الحلف فيعد ذلك لاجمال لا يراى بالتقسيم المأز ذكره تمام نعم ويرى بعض أقسامه وبطل حقه بخلاف حيث بطل ثم كما لو اختارته وخير هنا حيث اجل ثم والخصي العين فيه اي في التاجيل وفي الجواب فرق حاله في حال يطالبها اذا لا فائدة في تاجيله بخلاف الخفي فان الوطى فيه متوقع ولا يختار لحدما بعيا لا خيرا الشافعي في العيوب الخمسة اذا كانت بالمرأة وهي الجنون والجذام والبص والقرن والرتق وعند محمد ان وجعها بمنونا او محذوما او برص فلها حق الفرقة اذ كان بحال لا يلبق المقام معه ذكره في الحنفية وان وجعها كذلك لا لا يمكن له دفع الضرر عن نفسه بالطلاق

وانه اشبه بالشرع حيث زعم ان الفرقة بطلان كمالا فسخ فهدت خلافا لما في النكاح والطلاق

126

مولاهما واعتقها لتحقيق السب والشرط وهما الفراش وزواله
 وموطوءة بشهرته كالتي زفت الي غير زوجها فوطئها او نكاحها
 كالنكاح بغير شهود في الموت والفرقة يتعلق بالصورتين معا
 لا على وجه التوزيع ولن لا تحيض حرة كانت او امراة وللمعسر
 او كبر لم يقل لم تحض لكان او كبرا وبلغت بالنس ولم تحض
 ثلاثة اشهر اي العدة لن لا تحيض اذ كرم من الامساك ثلاثة اشهر
 وانوت عطف على قوله للفرقة ان بصر اشهر وعشر ولامة
 تحيض حيضان ولن لا تحيض او مات عنها زوجها نصف الحرة
 وللحامل الحرة والامة وان مات عنها صبتي وضع حملها وان
 كان الموضوع سقط استبان بعض خلقه ان كان زوجها الميت
 صبيا فعدتها بوضع الحمل عند ابي ح ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي
 عدتها عدة الوفات لان العدة بالوضع لصيانة الماء وذلك
 في ثابت النسب وهنا لا يشب النسب عن الصبي ولها ان قوله
 واو لانت الاحمال جمل من الآية نزل بعد قوله تعالى والذين توفون
 منكم الآية ناسخا له في مقدار ماتا ولها لايتان وهو حامل
 توفي عنها زوجها ولم تحلب بعد موت الصبي عدة الموت
 لعدم العمل وقت الموت ولا نسب وجهيه ولا مودة الغار للباين
 ابعد الاجلين من عدة الوفات وعدة الفرقة وقال ابو يوسف
 تعدد عدة الفرقة وهو القيس والرجح مال الموتى ومن اعتقت
 في عدة الرجعي بالحرة وفي عدة باين او موت بالامة وايسته
 ردت اليه بعد عدة الاشهر تتأنف بالحيض كذا ذكر الشيخ

دور وصد الشريعة منها سوادا ثم اجاب لا على فانها في النكاح الا بغير

فخرنا بالشرع على الاولين

هذا اقول لا واوله

أبو الحسن الكرخي وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري ما ذكره
 أبو الحسن ظاهر الرواية التي لم يقدم فيها للاياس تقدير بل
 على غالب الظن لانها لما كانت الدم ذلك على انها لم يكن آيسة فلا
 بالاشهر لانها بدلت فلا يعتبر مع وجود الاصل ولما على الرواية
 التي وقتوا للاياس وقتا اذا بلغت ذلك الوقت ثم رأت الدم
 بعد لم يكن ذلك الدم حيضا كالمدة التي تراه الصغيرة التي لا تحيض
 مثلها وكذا قال الحصان ذلك في التي ظنت انها آيسة فاما
 الايسة فما تراه من الدم لا يكون حيضا قوله بعد عدة الايام
 اي بعد انقضاءها فيفصح عن ذلك تعليلهم القائل لانه تبين انما
 من ذوات الاقراء كما تستأنف بالاشهر ومن حاضت حيضة
 ثم آيسة يعني تستأنف بها بعد الحيضة التي تراه انص عليه
 في البسوط حيث قال لو حاضت حيضة ثم آيسة اعتدت
 بالاشهر وثلاثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن
 فلا بد من الاستيناف اشهر ولا مجال لاحتمال وقت الحيضة
 من العدة من حيث انه وقت لان الاعتداد بالاشهر لا آيسة
 وهي ليس بآيسة وقيل وعلي معتدة وطئت بشهر عدة اخري
 وتداخلتا وحيض تراه اي بعد الوطئ بالشهر منهما اي من
 العدتين وقال الشافعي لا تتداخلن وتحل الخلاف العدتان
 من رجلين اذ لو كانتا من واحد تنقضيان بمدة واحدة
 في احد قوليه وفي قول الآخر لا تجب العدة بالسبيل الثاني لصل
 فلا يتصور الخلاف من البسوط والحانية فاذا تمت الاولي

هذا من المذهب
 افطار انما البسوط

كذا في البسوط وهذا ظاهر
 في شرحه من روضة
 من الخط حيث رجع الى الملة
 على رواية التفسير

ذكر في التبيين في العدة بان
 فتق النكاح من الاصل لان
 على النكاح من التمسك
 انفق ما زلت الدم من
 صفا كلام الفقه في
 في ان كفتين في
 ما وعدناه في

دون الثانية تجب اتمامها صورته ابان الزوج فحاضت حيضة
 نوطتها هو او غيره بشهر فعملها عدتان والحيضة الاولى من العدة
 وحيضتان بعدها تكونان من العدتين وتمت الاولي ولا بد
 من حيضة رابعة لتتم الثانية وتنقضي عدة الفرج والموت
 وان جهلت بهما اي بالفرقة والموت ومبتداؤها عقبها وفي
 نكاح فاسد عقب تفريقه او طهار عزمه ترك الوطئ وذلك
 بان يقول تركك او خيت سبلك او نحو ذلك لا تجزئ الخبر ذكره
 في التبيين وقال زفر من آخر الوطئيات ولو قالت المقضت
 عتي وكذب حلفت اي القوله قولها مع اليمين ولو كذب معتن
 من باين وطأ قبل وطئ فعليه مهر تام وعدة مستقلة هذه
 وقال الخليل انصف للمهر والمنعة ولا عدة عليها وقال محمد بن
 الهريث عليها تمام لعدة الاولي بطلت بالزوج ولا تجب العدة
 بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول
 كذلك غير ان اكمال لعدة الاولي وجب بالطلاق الا ولو لكنه
 لم يطر حكمه حال الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق قال في
 طهر حكمه ولهما ان الوطئ قبض فهي مقبوضة في يدك بالوطئ
 الاول لبقاء اشهر وهو العدة واذا عقد عليها ثانيا تاب
 القبض الاول عن القبض الثاني ولا عدة على زمية طلقا
 نتي ان لم تجب في معتقد من هذا عندك وعندهما تجب مطلقا
 ولا حرية خرجت اليها مسلمة وتعد معتدة البايين خلافا
 للشافعي والموت كبيرة مسلمة حرة ولا عطف على قوله حرة تبرأ

في حقه من
 في حقه من

وكان في نسخة النكاح ولم يفتي
على فوات نكاح

وليس المزعفر والعصفور والخنا والطيب والدهن وكل البهائم
لا معتدة عقاها امر ولما عتقها مولاها ولا يعطى معتدة
الا تعريضاً قال ابن عباس رضي التعريض ان يقول اتي بريدان
اتزوج ولا يخرج معتدة الرجعي والباين من بيتها اصلا
وتخرج معتدة الموت في المولين وتبت في منزلها اذ لا نفقة
فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها
وتعتد في منزلها وقت الفرقة والموت الا ان تخرج او حافت
تلف مالها او لانها لم تلد كماليت ولا بد من شدة بينهما
في البايين وان ضاقت المنزل عليها فالاولى خروجها وكذا مع
فسقه وحسن ان يجعل بينهما قاذرة على المحاولة اي ان
جعل القاض امرأة ثقة تقدر على المحاولة فهو حسن ولو اناها
ومات عنها في سفر ليس بينها وبين مصرها ميرة سفر رجعت ان كان
بينها وبين مقصد هاتلك والاحيى قال في التحفة وان كان
من كل جانب قل من مكة السفر كان لها الخيار لليس فيه فيها انشاء
السفر وفي عكس الاولي اذا كان بينها وبين مصرها ميرة
سفر وبينها وبين مقصد هاتلك مضت ذكره في الصنف والفرق
في هذه الصور بين كونها في موضع يصلح للاقامة وكونها في غير
علي ما افصح عنه صاحب التحفة وكذا ان كانت تلك من كل
جانب ان لم يكن في مصرها محرم او لا والعود لحد قال في التحفة
وان كانت في موضع لا يصلح للاقامة وتخاف على نفسها او اهلها
فان شئت مضت وان شئت رجعت لاستولاء الامر بها

وذا البين اذا كانت معتدة
فان كان في موضع لا يصلح
للاقامة وتخاف على نفسها
او اهلها فان شئت رجعت
واستولاء الامر بها

انما يفتي

فان كان في موضع لا يصلح
للاقامة وتخاف على نفسها
او اهلها فان شئت رجعت
واستولاء الامر بها

لكن اذا بلغت الحادي في الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الحد
الا في ذكره وان كانت فيه تعتد مع مصرها محرم ولا هذا عند
خلافهما في الاول قال في التحفة اقامته في ذلك الموضع واعتد
ولا مضى عنه وعلي قولهما ان لم يكن بها في الاول فكذلك
وان كان بها محرم مضت علي سفرها **باب النكاح والحضانة** من قال ان
لكنها في طالق فلكم اقولت لنصف سنة منذ نكحها الرقة نسب
ومهرها اما النسب فلا فراشه فهو متصور لانها لما ولدت لسته
اشهر من وقت النكاح فقد ولدت له لقل منها من وقت الطلاق
فكان العلق قبله في حال النكاح فان قيل لا مساع للوطى في
هذا العقد وقوع الطلاق قبله من غير مهلة فوجب ان لا يثبت
نهب منه قلنا هذا هو القياس وهو قول زفر وقول محمد الاول
وفي الاحتساب يثبت وهو قول محمد الاخير لان النسب يحتاج
لاثباته وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو حالها
فوافق الانزال النكاح ثم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه
فصاكثر زوج الغرض الشرقية وبينها ميرة سنة فجاءت بولد
لسته اشهر من يوم تزوجها لا يمكن العقل وهو ان يصل اليها
بخطوة كرامة واما المهر فلا يثبت النسب منه تحقق الوطى منه
حكما وهو اقوى من المحاولة فتأكد به المهر لا يقال كان ينبغي
ان يجب عليه مهران مهر بالوطى ومهر بالنكاح كما اذا تزوج حامل
في حال ما يطارها كان عليه مهران لانا نقول موجب ما ذكر
في تصحيح بنو النسب حل الوطى وجوب العقرب على تقدير

فان كان في موضع لا يصلح
للاقامة وتخاف على نفسها
او اهلها فان شئت رجعت
واستولاء الامر بها

وذا البين اذا كانت معتدة
فان كان في موضع لا يصلح
للاقامة وتخاف على نفسها
او اهلها فان شئت رجعت
واستولاء الامر بها

فان كان في موضع لا يصلح
للاقامة وتخاف على نفسها
او اهلها فان شئت رجعت
واستولاء الامر بها

حرمة وثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان جات اكثر من سنين
 ما حرقت بانقضاء العدة لاحتمال العلوق في العدة الجواز ان يكون
 معتدة الطهر ما لو اقرت بانقضائها ثم ولدت وبين وقت
 الاقرار والولادة اكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما ياتي
 انه انما يثبت اذا كان بين نيتك المقتين اقل من نصف سنة وبات
 في الاقل لانقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود العلوق في الكام
 او في العدة ولا يصير مرجعا لا يحتمل العلوق قبل الطلاق
 ويحتمل بعده فلا يصير مرجعا بالشك ويراجع في الاكثر الى
 العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لاتقاء الزمان في غير
 بالوطي مرجعا ومبتوتة بلجر عطف على معتدة الرجعي وهي
 المطلقة طلاقا باينا او ثلثا ولدت لاقل منها اي من سنتين
 من وقت البينونة الى وقت الولادة لاحتمال قيام الولادة وقت
 الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراس فيثبت النسب احتياطا
 وان ولدت لتمامها الا ابدعوة وعمل على وطئها بشبهة في العدة
 ومراهقة اي ثبت نسب ولد مطلقه مراهقة وهي جنبية يجمع
 مثلهما ونسبها يحتمل البلوغ ولم يظهر بلوغها بعد ان تبه لاقل
 من تسعة اشهر من وقت الطلاق وتسعة لان لم تدع الحمل
 لا بد من هذا القيد وقد حمل في الرهائية وغيره من الكتب ثم
 ان المسئلة يحتاج الى بسط وتفصيل وقد اوفى حقه صاحب
 الحقايق حيث قال طلق رجل امرأته الصغيرة بعد الدخول
 فولدت فهذا لا يخلو اما ان اقرت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة

هذا هو وقت انقضاء العدة على من اقرت بانقضائها
 من قبل ولها اذا اقرت بانقضائها الكيفية والكمية
 ان يثبت او لا يثبت النسب في وقت الطلاق
 فان ولدت الاقل من سنتين يثبت النسب
 ولا قل من سنتين يثبت النسب
 كما ان ولد ان يكون في وقت الطلاق
 الاقرب من وقت الطلاق يثبت النسب
 انما هو وقت الطلاق

ثلثة اشهر او لم تقر والطلاق رجعي او باين فان اقرت
 بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقل من
 ست اشهر من اقرت يثبت نسب ولد هانئ الخطا في قولها
 وان ولدت لاكثر من الايشت وهو من علوق حادث والرجعي
 والباين في هذا سواء وان اقرت بالحمل فان كان بايت
 النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا في
 النسب الى سنتين وان كان رجعا يثبت الي سبع وعشرين شهرا او
 يصير مرجعا اذا ولدت في الثلثة الزائدة على السنتين اما اذا لم
 تقر بشيء فعنداي يوسف سكوتها كاقرارها بالحمل حيث لم
 تقر بانقضاء العدة بمضي ثلثة اشهر والبلوغ قد يكون بالحمل
 فتعين فيثبت في الباين الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين
 شهرا وعنداي ج ومحمد سكوتها كالاقرار بانقضاء العدة
 بثلثة اشهر لتعينها عدة للصغيرة فان جاءت به لاقل من تسعة
 اشهر من وقت الطلاق يثبت ولاكثر منها لا يثبت رجعا
 او باينا قال في رواية الدعاء والبيانات لصاحب المحيط
 للحاخي الذي ذكرنا في صغيرة يتوهم منها الحمل اما في صغيرة
 لا يتوهم منها الحمل فقوله كقولها ما قال شيخ الاسلام وقت
 اطلاقها يتناول معتدة الوفاة ومعتدة الطلاق رجعا
 كان او باينا او ثلثة اقرت بمضي العدة ولدت لاقل من نصف
 سنة اي من وقت الاقرار على ما ذكرنا في الرهائية لا من وقت
 الطلاق كما توهم لان مدار ظهور الكذب بيقين على ما ذكرنا

لا على ما ذكره كيف فانه لو مضى اقل مدة للحمل بين الطلاق والوضع
ولم يضمن بين الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب يقين على
حاله وههنا شرط اخر ذكره في الاسلام وغيره وهو ان يكون
الولادة لا قبل من سنتين من دبانته وفي الترجيح كيف ما كان
ولنصفها لا ادع لا يعلم بطلان الاقرار لعدم ظهور الكذب
بيقين لاحتمال الحدوث بعد بخلاف الاول معتد ظاهرا
حاجها او اقرار الزوج به ان كانت من طلاق رجعي او باين اوصافها
الورثة وولده لا قبل من سنتين لا بد من تصديقهم في ثبوت
الولادة ومن كون الولادة لا قبل من سنتين في ثبوت النسب
لانه لقيام الفراش وقيامه بعد انقضاء العدة ان كانت
من وفات او ثبت ولادتها لجهة تامة اي بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين هذا عنده وقال لا يثبت نسبه بشهادة القابلة
لعمل ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه
الصور كلها على ما نص عليه صاحب ملتقى الجا واشير اليم في
الهداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها وانما الخلاف
في ثبوت النسب بحد شهادتها ثم قيل تقبل شهادة رجلين ولا
يفسقان بالنظر الى العورة اما كونه قد يتحقق ذلك من غير
قصد نظر ولا تعمد والضرورة كما في شهود الزنا ومنكوحاته
لست اشهر اي من وقت النكاح اقراره الزوج او سكوت فان ثبت
نسب ولد النكوحه لا يحتاج الى اقراره وان جرد ولادتها
ثبتت بشهادة امرأته عليها اي على الولادة فتان عن ان نقاه اي بعد

لا يكتفى بحد منها كما في قوله من الرزق
فان لا ولد له اذا لم يولد له الا الضلال
ونه من قبله ما ذل به قد مر
مسك
قال صاحب الهداية ان كانت معتدة عن وقت
وغيره اوجب في ان يكتفى من ولدت قبل
انقضاء العدة ولا بد من تعيين النسب بقوله
وانما اوجب اليك ثبوت الولد على نسبه
فقد ثبتت الولادة وسد الشبهة
النسب بحد شهادتها ثم قيل تقبل شهادة رجلين ولا
يفسقان بالنظر الى العورة اما كونه قد يتحقق ذلك من غير
قصد نظر ولا تعمد والضرورة كما في شهود الزنا ومنكوحاته
لست اشهر اي من وقت النكاح اقراره الزوج او سكوت فان ثبت
نسب ولد النكوحه لا يحتاج الى اقراره وان جرد ولادتها
ثبتت بشهادة امرأته عليها اي على الولادة فتان عن ان نقاه اي بعد

ذلك ثم وجوب العالاي توقف على ثبوت النسب لا يجب بالقذف
الحاصل بنفي نسب منه سواء ثبت ولا ولا قبل منها لا نسب عطف
على قوله لست اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل
من سنتين لا يثبت النسب ان ولدت وادعت النكاح منذ سنة
اشهر والزوج الا قبل صدق اي القول لها وهو ابنه لان الظاهر
شاهد لها فانها تلي ظاهرا من نكاح لا من سفاح ويجب ان يتحقق
عندها خلافه لان الاختلاف في النسب هي من الست المتخالف
فيها وموضع كتاب الدعوي ولو علق طلاقها بولادتها فترده
امراة بها المربع هذا عنده وقال لا يقع لان شهادة من جهة
فيما لا يطلع عليه الرجال ولانها لما قبلت على الولادة تقبل فيها
يتق عليها وهو الطلاق وله انما ادعت الحث فلا يثبت البهجة
تامة وهذا لان شهادتها من ضروريته في الولادة فلا تظهر
في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان اقر بالجل سول كان اقراره
قبل التعليق وبعد او كان ظاهرا ذكره في النهاية يقع بلا شهادة
هذا عنده وقال لا يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من جهة لدعوى
الحث وشهادتها حجة فيه وله ان الاقرار بالجل اقرار بما يفيض
اليه وهو الولادة واكثر مدة للجل ستان وعند الشافعي اربع سنين
واقلها سنة اشهر ومن كتم امه فطلقها غير انثى فترها فان
ولدت لا قبل من سنة اشهر منذ شراها لزمه والا فلا لانه في الاول
ولد المعتدة فان العلق سابق على الشراء وفي الثاني ولد بمكوة
لانه يضافا لحادث الى اقرب اوقاته فلا بد من دعواه وانما

فانه انما لا يثبت النسب
بشهادة المرأة وموضع
ما عرفت في موضع واجب عندنا
النسب لم يثبت بشهادة المرأة
بما يقتضي الولد بانها شاهدة
منه مولود في واسمهم نسب
بوجوب النكاح

فانه انما لا يثبت النسب
بشهادة المرأة وموضع
ما عرفت في موضع واجب عندنا

في قوله
فانه انما لا يثبت النسب
بشهادة المرأة وموضع
ما عرفت في موضع واجب عندنا

انما لا يثبت النسب
بشهادة المرأة وموضع
ما عرفت في موضع واجب عندنا

قال غير اثنتين لانه حشيت الى سنين من وقت الطلاق لانه
 حرمت حرمة غليظة فلا يصح العلو الا الى ما قبله لانها
 لا تحل بالشراء ذكره في الهداية ومن قال لامته ان كان في
 بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة فهي اقرو له
 لانه ثبت بدعوته والولادة تثبت بشهادة القابلة قال في
 الهداية لان الحاجة ماسة الى تعيين الولد وفيه نظر ولفظ
 عطف على قوله لامته هو اني ومات فقالت امه هو ابني
 وانا زوجته يرثانه ان عرفا مومتها وهي حرة لان النكاح الصحيح
 هو المتعين لذلك وضعا وعادة ولو لم يعلم انها حرة فقالت
 الورثة انت ام الولد لا ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار
 جحة في دفع الرق لا في انتفاء كذا في الهداية والآي في
 يعرف مومتها له او لم تكن هي حرة يرث هو لا هي ان جحد الوارث
 احدهما اي ان جحدا لامومة او الحرية والحضنة هي القيام
 على الصغير في تربيته لا امر بلا مجها قال الفقيه ابو الليث
 تجبر الام والفتوى على الاول طلقه ولا ثم لامتها وان علت
 ثم لامه ابيه خلا فانزرفان الحالة اولي منها عنده ثم لخته
 لاب وامر ثم لامه ثم بنت لخته لاب وامر ثم بنت لخته لامر قال
 قاضي خان لم يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة ثم لا جالته
 كذلك ثم عتبه كذلك وهذا لان الاصل في هذا الباب الام والام
 من حرة ما متعده على القرابة من جرة بشرط حرة من خال
 لامته وامر ولد في الحضنة والذمية كالمسلمة في ولدها المسلم

انما اختلف الرواية بعد هذا في كونه
 والاختلاف في رواية من كتاب
 الاختلاف في رواية من كتاب
 الاختلاف في رواية من كتاب

ما لم يعقل دينا او يخاف ان يالف الكفر قوله او يخاف بمعني الى ان
 يخاف كما في قوله لا لزمك واتعطف في حق اي الى ان تعطيني
 حقي وبنكاح غير ذي رحم محرر منه سقط حقا وبذلك
 حرر لا كما ركعت عمه ويعود الحق بزوال نكاح سقط به فان
 طلق رجعا لا يعود حقا حتى تنقض العدة لعدم زوال
 النكاح قبله ثم العصباء على ترتيبهم يعني في الاشراك لا دفع
 الى عصبه غير محرر كمولي المولات العباقة وابن العم ولا
 فاسق ماجن ولا يجر طفل خلا فالشافعي والام والجد اجق
 بالابن حقي كل ويشرب ويلبس ويستحي وحده قدرة الخفاف
 سبع سنين والرازي بتسع سنين والفتوى على الاول وبالنسبة
 حقي تحيض وعن محمد يعني في نوادر هشام حقي تشري وبه
 يفتي في زماننا لفساده وغيرهما الى غير الام والجدة لحق بالنسبة
 فتشترى قال الفقيه في النوازل انها لا تشترى حقي تبلغ تسع سنين
 وعليه الفتوى ولا سام من المصطط لقه بولدها الا في ظن
 الذي كره فيه انها قال من المصطلح لها ان تستقل به من قرة
 المصرا الى المصرا فيه نظرا له ذكره في الهداية وهذا اي الحكم
 المذكور لا امر فقط اي ليس لغيرها ان ينقله الا باذن الاب
 حقي **باب النفقة** يجب في الكسوة والسكنى على
 الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطء اعزس سامت نفسها
 لم يقبل في منزله كما قال في الهداية لانه ليس بشرط على ما سلف
 عليه مسامة كانت وكافة كبيرة او صغيرا تستمتع لم يقبل

وهو من مذهبنا في النكاح

والعصباء المقتضية لانه في
 من العصباء المقتضية لانه في
 من العصباء المقتضية لانه في

فذكر في هذا الباب عدة الاستماع
وان كان في غير هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست

توطأ لان العبرة في هذا الباب الاستماع وهو بوجدهم بعد
الوطئ كما في الرقابة بقدر حالهما في الموضع نفقة اليسا والفقير
نفقة الصاروفي الموضع والعسر بين الحالين هذا الخيار الخفاف
وعليه فتوي شمس الايم في شرح كتاب النفقات وظاهر الزوا
من اصحابنا اعتبار حال الرجل في اليسا والاعسادون حال المرأة
وبه صرح محمد في الاصل والحكم في الكافي وهو قول الشافعي كذا
غاية البيان ولو هي في بيت ابيرها الا اذا طالها بالنقلة اولت
علي الانتقال بغير حق او مضى في بيت الزوج لانا شرة وهي
المانعة نفسها عنه بغير حق لا عبرة للخروج من بيته دل على ذلك
ما في البسوط من انها اذا ابت ان تتحول معه الى منزله والي
حيث يريد من البلدان وقد اقامها من اقل نفقة لها لانها
ناشرة وانما قال بغير حق لانها اذا امتعت نفسها بحق كما
اذا لم يعطها المهر العجل لم تكن ناشرة ومحبوسة بدين او بحق
ذكره في ادب القاضى ومريضه لم تزف ومغصوبة كرها
قال كرها لان المغصوبة طوعا دخلت تحت الناشرة وحاجة
لامعه ولو كانت معه فلها نفقة الخضلا السفر ولا الكراء وعليه
موسر نفقة حادمو واحد لها انما قال لها اذ لو لم يكن لها حاد
لاستحق نفقة الحادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندها وقال
ابو يوسف عليه نفقة حادمين احدهما المصالح الداخل والاخر
المصالح الخارج وهما يقولان الواحد يقوم بهما وقالوا انما
يقرب نفقة الحادم اذا كانت من بنات الاشراف ولم يات بطعام

فذكر في هذا الباب عدة الاستماع
وان كان في غير هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست

فذكر في هذا الباب عدة الاستماع
وان كان في غير هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست

بطعام مرتبها لا معسر هذا مل رواية الحسن عن ابي ج وقوله في
الاصح ترجيح له على ما قال محمد يجب على العسر نفقة الحادم ولو لم
بينها العجز عنها العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفراق خلافا
لشافعي فانه قال القاضى يفرق بينها بالعجز عن النفقة ان طلبت
الفقة وهذا فيما اذا جازوا وبثت عساره عند القاضى واما
اذا كان غايبا فالتفريق عند عدم ايفائه حقها من النفقة ولو
موسر لا يعجز عن النفقة صرح بهذا في غايته القصوى فلا يدري عليه
ما في الذخيرة من ان العجز لا يعرف في حالة الغيبة لجواز ان يكون
قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز عن الاتفاق ويومر بالاستد
عليه تفسير الاستدانة عليا ذكره الحنفى ان يشترط طعاما ثابتا
ليقتضى الثمن من مال الزوج ومن فرضت لعساره فاستقر نفقة
يسار يعنى النفقة التي حال كونه موسرا وان كان تقديرها ثابتا
حاليها ايضا فلا ينافي لما مر ان طلبت وسقط نفقة مائة قضت
الا اذا سبق فرض قاضى ورضى بشئ ففقد ماضى ما دلحين زوجين
فان مات لاحدهما او طلقها قبل قبض سقط المفروض وقال الشافعي
لا يسقط بالوفاة بل يصير دين عليه الا اذا استدان بعد فرض
قاضى لم يقل بام قاض لان الشرط كونه با بعد فرضه لا كونه با
ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانة غير مخصصة في امكان لحالة
الغريم على الزوج كما يوهى عبارة الهداية ولا تسمى معلقة قائمتها
بالذكر لكان الخلاف فيها وليظهر الحكم في غير ما بطريق الاول
بموت احدهما مات احد الزوجين وقد عجل لها نفقة شهر او سنة

فذكر في هذا الباب عدة الاستماع
وان كان في غير هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست

فذكر في هذا الباب عدة الاستماع
وان كان في غير هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست
فائدة في هذا الباب فليست

ولم تعرض المدة بعد النفقة قائمة واستركت يستد بقدر ما بقي
 من المدة عند تحلل وعندها لا يستد شيء ولو كانت النفقة هالكة
 من غير استهلاك لا يستد شيء عندهم من الحايق ونفقة عرس
 القن يباع فيها ان لم ينفذ المولي لان حقها في النفقة لا في عين
 الرقبة مرة بعد اخرى اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع
 مرة في النفقة بيع ثانيا وكذا ثالثا ورابعا وفي دين غيرها
 يباع مرة والفرقان النفقة يتحدد في كل زمان فيكون دينا آخر
 حادثا بعد البيع ولا كذلك ما يراد بكون ويجب سكنها في بيت
 ليس فيه احد من اهله ولو ولد من غيرها الا برضاها وببيت
 مفرد من دار له فاكفاه وله منع والديه او ولدها من غير
 من الدخول عليها ببناء على ان البيت في يده فله المنع من الدخول
 فيه لامن النظر اليها وكل ما متى شاء الا ان يكون في ذلك
 فتنة بان يخاف عليها الفساق فله ان يمنعه من ذلك ايضا ذكره
 في البدايع وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها
 عليها جمعه وفي محرم غيرهما كل سنة هو الصحيح كذلك في الهداية
 وفي الحانية وعليه الفتوى ونفرض نفقة عرس الغايق وطفله
 وابويه في مال له من جنس حقهم كالدرهم والدنانير والطعام
 والكسوة التي تلبس بها بخلاف ما ظاهرا من جنس حقهم كالعروض
 التي يحتاج اليها تصرفا في النفقة واليهذا اشار بقوله فقط
 لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغايق عندنا في محرم
 ولا تعرض لهما القاضي ويصرفان في نفقة ما بالمعروف ذكره

من المدة بعد النفقة قائمة واستركت يستد بقدر ما بقي من المدة عند تحلل وعندها لا يستد شيء ولو كانت النفقة هالكة من غير استهلاك لا يستد شيء عندهم من الحايق ونفقة عرس القن يباع فيها ان لم ينفذ المولي لان حقها في النفقة لا في عين الرقبة مرة بعد اخرى اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع مرة في النفقة بيع ثانيا وكذا ثالثا ورابعا وفي دين غيرها يباع مرة والفرقان النفقة يتحدد في كل زمان فيكون دينا آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك ما يراد بكون ويجب سكنها في بيت ليس فيه احد من اهله ولو ولد من غيرها الا برضاها وببيت مفرد من دار له فاكفاه وله منع والديه او ولدها من غير من الدخول عليها ببناء على ان البيت في يده فله المنع من الدخول فيه لامن النظر اليها وكل ما متى شاء الا ان يكون في ذلك فتنة بان يخاف عليها الفساق فله ان يمنعه من ذلك ايضا ذكره في البدايع وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليها جمعه وفي محرم غيرهما كل سنة هو الصحيح كذلك في الهداية وفي الحانية وعليه الفتوى ونفرض نفقة عرس الغايق وطفله وابويه في مال له من جنس حقهم كالدرهم والدنانير والطعام والكسوة التي تلبس بها بخلاف ما ظاهرا من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج اليها تصرفا في النفقة واليهذا اشار بقوله فقط لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغايق عندنا في محرم ولا تعرض لهما القاضي ويصرفان في نفقة ما بالمعروف ذكره

في النفقة

في النفقة

ذكره في النفقة عند مودع او مضاربا ومديون ان اقرب وبالب
 لم يقل بالنكاح لاختصاصه باحدى الصور وعلم القاضي ذلك
 ويخلفه اي يخلف من يطلب النفقة انه لم يستوف النفقة وفي
 تخليف المرأة يزيد قوله ولم يوجد سبب يمنع النفقة كالنشور
 وغيره ويكفي اي يأخذ منه كفيلا وانما آخر التكفل لان القاضي
 يخلفه او لا ثم اذ لحظ يعطيه النفقة ويأخذ منه كفيلا لا
 باقامة بينة عليه اي على السبب اي لا يفرض لقاضي النفقة لهم باقا
 البينة ولان لم يخلف ما لا فاقامة المرأة بينة اي على النكاح ليفرض
 عليه ويأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضي به اي بالنكاح لانه قضا
 على الغايق وقال زفر يقضي بالنفقة لابلانكاح ذكر في المحيط
 وعند ابي يوسف تقبل البينة وتفرض ولا يقضي بالنكاح وذكر
 في الصغرى نحو ذلك وفي الحانية نقلا عن الطواقي قال ما يخافنا
 قول ابي يوسف مثل قول زفر والله اعلم وعمل القضاة اليوم
 على هذا الحاجة وكون المسئلة مجتهدا فيها وانطلقت الرجعي
 والباين والفرقة بلا معصية كمن فرقت بخيار المتق والبالوغ
 وعدم الكفاية النفقة والسكنى اي اقامت في العدة وفي نفقة
 معتدة البايين اذا لم يكن حاملا وخلافا لشافعية له حجة فاطمة
 بنت قيس ولنا قولهم لم يطلقة الثلث النفقة والسكنى باقامت
 في العدة وانما قيل النازعة عمر بن ميمون فيرد عليه انه لا يصلح تغليلا
 لقولنا وان صلح جوا باعن حجة الخصم ثم ان حيث فاطمة
 لا يحالفاصلنا فلا حاجة الى مرة وانما قلنا انه لا يخالف

في النفقة

نعم النفقة بالذكر اذا كان

اصلنا لانها المقتل من حيث مدتها فكذا ناشئة صريح بذلك في
 الاختيار في تعطيل المسئلة القائلة لانفقة الناشئة ويوافقها
 ما ورد في الصحيحين وقد نقله الصفا في المشارق وقد ذكره
 عندنا ان العدة اذا نشرت تسقط نفقتها وسكنها ان يقول
 لا وجه للمسك برده غير مضي في الجواب عن اجتماع الخصم
 لان اصحابنا قد تمسكوا به في سقوط نفقة الناشئة على ما
 اشرنا اليه انفا لا لعدة الموتى في حقها النفقة خاصة
 والفرقة مخصية من قبلها كالفرقة وتقبل ابن الزوج ووردة
 معتدة الثلث وتمكينها ابنه لا يسقطان لانه لا اثر للوردة
 والتمكين في الفرقة لانها قد ثبت قبلها فلا يسقطان النفقة
 الا ان المرتدة تحبس لتتوب فسقط نفقتها ككونها محبوسة وقد
 سقطت النفقة بالحبس ونفقة الصغير والبالغ الذمي والاعمى
 في الهلالية والبينت ولو بالفرقة النفقة بالحبس ونفقة لهم مال
 والا فاصل ان يكون نفقة كل شخص من ماله لا يشركه احد
 كنفقة ابويه وعرضه به يفتى انها قال هذا لان في رواية
 الخفاف والحسن نفقة الولد البالغ على ابويه آثار وفي ظاهر
 الرواية كلها على الاب وعليه الفتوى وليس على امه ارضاعه
 قال في التمهيد لو ايت الارضاع وهي منكوبة او منانة لا يجبر على
 ذلك سواء اخذ الولد لبن الغير او لم يأخذ في ظاهر الرواية
 قال الامام الحلواني وقال الامام السرخسي انها يجبر اذا لم
 يأخذ الولد لبن الغير بخلاف وهو الصحيح وفي الذخيرة اذا لم

المراد

لم يكن للصبي ولا لايه مال لجرت الامر على الارضاع وهو
 الصحيح الا اذا تعينت بان لا يأخذ لبن الغير ولا يوجد من تر
 ضعهما وتوجد ولكن لا ترضع بلا جرة ولا قدر عليها ويشتا
 الاب من ترضعه يعني اذا لم ترضع الارضاع ولم تعين له
 عندها معناه اذا ادرت بذلك لان الحضنة لها ولو اثار جرها
 منكوبة له او معتدة من رجعى لرضعه لم يجز لان الارضاع
 مستحق عليها ديانته قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهم
 وهو امر بصيغة الجز وهو كما لا انها عذرت لاحتمال عجزها
 قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فاذا اقدمت
 عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز
 اخذ الاجر عليه وفي التوتير روايتان في رواية لا يجوز وفي
 اخرى جاز لان النكاح قد زال وجه الاول انه باق في بعض
 الاحكام ولا رضاع بعد العدة ولا ينف من غيرها سواء
 كانت في نكاح او في العدة او بعد ها وهي الحق من غيرها
 الا اذا طلبت زيادة لجرى الامر لحق بارضاع الولد بعد انقضاء
 عدها ما لم يطلب اكثر من لجره الغير لانها اشق وانظر للصبي
 فكانت اولي فان التمس اكثر من ذلك لم يجبر الاب عليها دفعا
 للضرورة عنه قال الله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له
 بولده اي لا تضار هي باخذ الولد منها ولا يضار هو بالزمامه
 اكثر من لجره الغير وقال تعالى وان تعاسرتم فارضعوا له لغري
 وان رضيت الغير ان ترضعه بغير لجر او بدون لجر امثل

لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة
 لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة
 لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة

لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة
 لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة
 لا يغني عن الزوج نفقة من قواله الشريعة

والأمر بأجر المثل فالغير أولى لما قلنا قال في الحانية والظريفة
أرادت العمة أن ترضي الصغير بغير أجر من غير أن تمنع الأم عنه
والأم تأبى ذلك فالأم لحق بالولد وإنما يبطل حقها إذا تحكمت
في أجر الرضاع بأكثر من أجر مثلها والصحيح أن يقال للأم أن
بمسك الولد بغير أجر وأما أن تدفع إلى العمة وإذا تقرر هذا فأن
المذكور بقوله إذا طلبت زيادة أجر على غير ما هو الصحيح
وعلى الوسيط أن الفطرة هذا على اختيار صاحب الهدية وقاد
في مختارات النوازل الفتوي عليه وفي الخلاصة الفتوي على أن
النضائنا الزكوة وأقتصر عليه قاضي خان والله أعلم بنفقة
أصوله الفقهاء بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب
والجزئية لا الأرض فيمن له بنت وابن ابن علي البنت مع أن
الأرض نصفان بينهما وفي ولد بنت وأخ علي ولدها مع أنه
محبوب يحب حرمان عن الأرض بالأخ ونفقة كل فقير من ذوي
محرم صغير أو من أوامعي وإن في اعتبار الفقير في الكل لما مر
أن الأصل أن نفقة الإنسان في حال نفسه صغير كان أو كبير
سالم كان أو مؤفقا ثم العجز عن الكسب وهو بالزمانه والعجز في الله
والإنقاص جنة على كل حال فلذلك أطلقها على قدر الأرض
لأن التنصيص على الوارث في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
تبيين على اعتبار المقدار قال في الهداية ولأن العزم بالغم وفيه
ما فيه على ما استشف عليه عن قريب ويجبر عليه لا يفلسحق تحق
ويعتبر فيها أهلية الأرض لا حراره لأنه لا يعلم إلا بعد الوارث

هذا هو الذي ذكره في
الهداية

لأن النفي لا حرار الحق ولا معنى له لما ذكر في الهداية أن المعتبر
إذا كان له خال وابن عم تكون نفقته على خاله وميراثه ميراث
ابن عمه يعني أن بقيا بعد موته نفقته من له أخوات متفرقات
عليهن أخماسا كآثره ونفقة من له خال وابن عم على الخال
ولا نفقة مع الاختلاف دينا إلا الزوجية والأصول والفرق
لا حاجة إلى زيادة ما قيل ولا على الفقير إلا لها والفرق ولا يغني
الآلهة لأن فيما تعدد عني عنه كما لا يخفى على من تأمل فيه ووقف
على وجوه الدلالة وباع الأب عرض ابنه الكبير غايبا لا بد من قبل
الكبير لأن في الصغير له بيع عقاره أيضا ومن قبل الغيبة إذا كان
حاضر ليس له بيع عرضه أيضا بالاتفاق هذا كله مفروم
من الهداية لا عقاره العقار الضيقة وقيل كل مال له أصل من المال
ضيعة من العرب لنفقة إذا باع أبوه متاعه في نفقته جازعده
وهذا التحاوان باع العقار لم يخز وقال لا يجوز ذلك كله وهو
القيس لأنه لا ولاية له لا تقاطعها بالبلوغ رشدا وله بالملك
حال حضرته ولما كان للأب ولاية الحفظ في الغائب وبيع
النقول في باب الحفظ ولا كذلك العقار لأنها محصنة بنفسها
وإذا جاز بيع الأب فالتمس من جنس حقه وهو النفقة فلا بد
منه كما لو باع العقار والنقول على الصغير جاز كما لا ولاية
ثم له أن يأخذ منه نفقته لأنه من جنس حقه ولا دلالة فيما
على أن عليه جواز بيع الأب متاع ابنه الغائب بالحاجة إلى النفقة
كما سبق في بعض الأفهام وإنما دلالة على أن له ذلك لتلك المصلحة

هذا هو الذي ذكره في
الهداية

اي لا يشترط ان فعله ولا يمنع القاضي واما ما قبل في تعليل ما ذكر
 ان للاب ولاية يملك مال الابن عند الحاجة وانما لا يبيع العقار
 لانه معتدل ارتفاع مع بقائه وهو الزراعة وولاية الابن نظرية
 ولا نظر في بيع العقار فليس شيء لان ما ذكره انما يصلح وجها
 لعدم ولاية الابن على بيع عقار ابنه الغائب لاجل الحفظ والكلان
 في عدم ولاية عليه عند الحاجة اليه لبقاء نفسه وما ذكره لا يصلح
 لذلقاتل ان يقول كما انه لا نظر لابن في بيع عقاره كذلك لا نظر له
 في بيعه لانه عرضه واذ جاز ذلك لغيره ببقاء نفسه فلم يجوز
 بيع عقاره لتلك الضرورة لا لئلا يدين له عليه انما لم يجز بيع متاع
 الابن الغائب لهذه الصلحة لانه يلزم مع القضاء على الغائب فليجوز
 بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضي على
 ذكره في غاية البيان وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء لادبائه
 فاندفع ما قيل اذا كان للاب حال غيبته ابنه ولاية الحفظ في التام
 من البيع بالدين ولا الاقرب بيع ماله لنفقة اذ لا ولاية لها اصاد
 في التصرف في حالة الصغير ولا في الحفظ بعد اكبره ومن قال ان
 تملك مال الابن مخصوص بالاب لقوله عم انت ومالك لا يملك
 فقد اخطأ في التعليل الثاني ولم يصح في الاول فتأمل وضمن
 مودع الابن لو انفقها على ابويه بل انما قلنا لا ابوان ولو انفقها
 ماله عند هذا دل هذا على ان الابن ايضا يملك مال الابن عند الحاجة
 اذا لم يحجج الى البيع بان يكون من جنس حقها واذا قضيت نفقة
 غير العرس ومضت مدة سقطت لان نفقة غيرها باعتبار الحاجة

وقد وقع الغنى عن الماضي قال في النخبة ان نفقة مادون الشهر
 لا تسقط لانه لو سقطت بمضي الملك اليسير ولما امنكم استيفاءها
 فقدروا والفاضل بالشهر الا اذا استدان باذن القاضي لم يصير
 ديناً على الغائب وانما لم يقل لان ياذن القاضي بالاستدانة اذ لا
 بعد ذلك من الاستدانة ونفقة المملوك على سيده فان لم يملك
 وانفق وان عجز امر ببيع لانه من اهل الاستحقاق وفي البيع ابقاء
 حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الشئ يقوم مقامه ولا
 لي خلف كذا ابطال **كتاب العتاق** عنوان الكتاب بالعتاق
 دون العتاق ليستظم مسائل الفصل الذي ذكره وباب الاستاد
 فان العتاق لا يستظمها كما لا يخفى عليه وي الرشاد هو في الشرع
 قوة حكمية تثبت للرقيق يدفع بها يدا لا سيادة والملك عن
 نفسه ويصير اهل للولاية والشهادة والمالكية ويصح من مالك
 المالكية تستلزم الحرية بدون العكس فاذك قال مالك دون حر
 مكلف بصريح لفظه بالاندية كانت حراً ومعتقاً ومعتقاً وعتقاً وعتقك
 او حررت او حررتك او هذا مولاي ويا مولاي اذ كان اي العبد
 معروف باللفظ المولى مشترك لخدمته العتق وفي العبد
 المعروف شبه يتعين هذا المعنى فالحق بالصريح في عدم الحاجة
 الى النية وراسك حر ونحوه مما غرر به عن الجسد ويكنى بغير نوي
 كذا مالك لي عليك انما كان هذا كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع
 ونحوه وبالعتاق ولا يسل لي وكذا لا يسل لي عليك لان معناه
 لا ملك لي عليك فان الملك هو الطريقة المؤدية الى التصرف والانتفاع

في النخبة

في النخبة

في النخبة

النفقة

ولا يسل إلى اليك أي إلى التصوف فيك وإلى الانتفاع بك ولا رقيق
ضعف شرعي يتبع العجز في الحال فيجوز عن التصرفات الشرعية
ويستل من أهلية الولاية وخرجت من ملكي الملك اتصال
شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقا تصرفه فيه لولا
المانع وحاجز عن تصرف الغير فيه وكما يحقق الملك بدون الرق
في غير الرقيق كذلك يحقق الرق بدون الملك في الرقيق إذا كان وقفا
والرق في الابتداء سببا للملك في قوله لا رقيق لي عليك اطلاقا
ولم يراد به الملك وخليت سببا ولا مئة قد اطلقتك وهذا ابني
فأدركنا لبا على علم أنه عطف على قوله بكنائيه وإنما عطفه
عليه لأنه ليس بكناية فإن المقوله أن كان يولد مثله مثله وهو
مجهول النسب وثبت على دعواه ثبت نسبه منه ويكون
وإن لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق
وإن لم ينو ولو كان كناية لا تحتاج إلى النية أو ما يقوم مقامها
من قرينة الحال لا صغرها لا كبرها لا يولد مثله مثله سواء
كان أكبر سنا منه أو لا خلافا لابي يوسف ومحمد بن الحسن
الهداية اعتبر تعالى القدر في صورة المسئلة شرطاً وهو الثبوت
على ذلك وأبسط المص نظر إلى أن شرط ثبوت النسب لا ثبوت
العتق لأن الرجوع عن العتق لا يصح وعن النسب يصح نص على
فخر الإسلام لا بياخي ويا ابني لأن المقصود بالنداء التحطيم
المنادي بصورة الاسم من غير قصد إلى المعنى وإذا لم يكن
المعنى مقصودا لا يثبت مجازة وهو الحرية لما فيه من القصور

ومن وجه أن النسب يثبت
وقد مر مطلقا
نقد ٢٧
سه

فإذا كان
الملك
الملك

فإن ثبوت العتق لا يلزم أن يكون بطريق المجاز كما إذا كان النداء
من يولد مثله مثله وهو مجهول النسب لأن العتق لا يثبت بطريق
المجاز على ما بين أنقابل لأن النداء لا علام المنادي لكنه متى كان
يمكن إثباته من جهة حال النداء كان لتحقيق ذلك الوصف
في المنادي يستحضر بالوصف المحصوص كقوله يا خرايعتيق
ومتى كان بوصف لا يمكن إثباته من جهة حال النداء كان
لمجرد الإعلام دون تحقيق الوصف والبنوة لا يمكن إثباتها
النداء من جهة ولا سلطان لي عليك أي لا يدوز واليد
غير لازم للعتق لأنه قد ثبت ولا يزول اليد كما إذا كان العتق
صغيرا فاد لا يخرج عن يد مولاه بالعتق ومدار الكناية على لزوم
الكتفي به فكيف عنه لا على العكس كما توقعه من قال فيمكن أن
يكون عبداً ولا يكون عليه يد كالمكاتب ولفظ الطلاق وكنا
أراد بها ما عدا الفاظ يقع بها العتق صريحاً كانت حرة ونحوه فتر
قوله مع نية العتق فإن تلك الالفاظ بمنزلة عن مظنة الحاجة إلى
النية بقى هنا شيء وهو أن اطلقتك من كنايات الطلاق
وقد مر أنه يقع به العتق ثم إن القيد المذكور متعلق بالنية
الآخرة لا بالجموع لوقوع العتق بيا ابني ويا اخي مع نية على ما
صرح به في غاية البيان وفي المسئلة خلاف الشافعي فإن عند
أدق الامة انت طالق بنية العتق يعق لأن الاعتاق إزالة
ملك الرقبة والطلاق إزالة ملك النعمة فيجوز إطلاق كل منهما
على الآخر مجازاً واجيب بأن المجاز لفظ يذكر ويراد به لازم وإزالة

على أنه لا يثبت
على أنه لا يثبت

ملك التعة لازم لا زالة ملك الرقبة بدون العكس فيجري الحجاز
من احد الطرفين وهو ان يذكر الحرية ويراد به الطلاق دون
الآخر وهذا الجواب لا يشفي اذ الخصم ان يقول ان لم يجز الحجاز
من الطرف الاخر جري الكناية فان مبناها على لزوم المكتني
للمكتني عنه وهو تحقق مهن على العترف وبالكناية ايضا طريق
مسلوك في هذا الباب وانت مثل الحر الا اذا نوي ذكر في البسوط
انه يقع به العتق اذا قارن النية بخلافه وانت الآخر ومن
ذرحم محر قوله ذرحم كناية عن القرابة النسبية ولا يانم لا يكون
بسبب رحم وقوله محر صفة الرحم وهو في الحقيقة بسبب المحرمته
الا انه جعل في لسان الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية او
اعتق لوجه الله او للشيطان او للظن او لمكرها او سكران او لها
عتق الى ملك نحو ان ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر
فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون
العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها
سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها
والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك
والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد
في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق
بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل
والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في
عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

والله اعلم بالصواب
انما هذا الجواب لا يشفي اذ الخصم ان يقول ان لم يجز الحجاز من الطرف الاخر جري الكناية فان مبناها على لزوم المكتني للمكتني عنه وهو تحقق مهن على العترف وبالكناية ايضا طريق مسلوك في هذا الباب وانت مثل الحر الا اذا نوي ذكر في البسوط انه يقع به العتق اذا قارن النية بخلافه وانت الآخر ومن ذرحم محر قوله ذرحم كناية عن القرابة النسبية ولا يانم لا يكون بسبب رحم وقوله محر صفة الرحم وهو في الحقيقة بسبب المحرمته الا انه جعل في لسان الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية او اعتق لوجه الله او للشيطان او للظن او لمكرها او سكران او لها عتق الى ملك نحو ان ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

فمنه ان شاء الله ان من ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

منه ان شاء الله ان من ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

معتقا اصالة والاول هو المذكور اخيرا والثاني هو المذكور بقوله
لا يهرى بعته ومن خواص العتق على الوجه الثاني انه لا يعتق
لجمل ما لم يولد لانه مشروط بان يكون بين الاعناق والرق
لا دة اقل من ستة اشهر وتحقق هذا الشرط لا يعلم ما لم يولد
ولذلك ذكر فيه الولد دون الحمل ثم ان عتق الحمل على الوجه الاول
لما كان في ضمن عتق امه لا اعتقا مستقلا امكن اعتبار التبعية فيه
من هذا الوجه وذلك لاينا في اعتبار عدم التبعية فيه من الوجه
الذي قررناه فما وقع في الهدية وغيره من انه يعتق بتعالقه
لا يخرج عن وجه الصحة ولما كان الاعناق المتعلق للام متعلقا بالحمل ايضا
في العتق على الوجه المذكور مع ان يقال انه يعتق قصدا
فلا يمكن ان يخرج ولادة الى حولي الاب واما القول بانه يعتق طاعة
فان ارى وجها وانما ذهب اليه قائله لزعمه ان عدم الجزار
ولادة يبتغي عليه وقد عرفت ان ثبوت اعناق قصدا لا يعتق
اصالة والفرق بينهما دقيق فلهذا ولدا لامة من زوجها ملك
لسيدها هذا اذا لم يكن الزوج مغرورا فان ولد المغرور حر
بالقيمة على ما ياتي في موضعه ولدها من مولاها حر لانه
مخلوق من ماله فيعتق عليه **باب العتق لبعض** ان عتق بعض
عبد معتق وسعي فيما بقي لا حتم بل ان شاهدها المولى فان خير بين تملكه
السعاية عليه وتخليصه باعنا قال باقي صرح بذلك في البسوط وهو
اي معتق لبعض بعد تعيين في حق السعاية باختيارها
المولى كالمكاتب بل ان الرق اي حكمه وهو كونه محلا

وانما هذا الجواب لا يشفي اذ الخصم ان يقول ان لم يجز الحجاز من الطرف الاخر جري الكناية فان مبناها على لزوم المكتني للمكتني عنه وهو تحقق مهن على العترف وبالكناية ايضا طريق مسلوك في هذا الباب وانت مثل الحر الا اذا نوي ذكر في البسوط انه يقع به العتق اذا قارن النية بخلافه وانت الآخر ومن ذرحم محر قوله ذرحم كناية عن القرابة النسبية ولا يانم لا يكون بسبب رحم وقوله محر صفة الرحم وهو في الحقيقة بسبب المحرمته الا انه جعل في لسان الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية او اعتق لوجه الله او للشيطان او للظن او لمكرها او سكران او لها عتق الى ملك نحو ان ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

فمنه ان شاء الله ان من ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

منه ان شاء الله ان من ملكك عبد فمحر او شرط نحو ان قدر فلان فعبد محر ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التطبيق لعرفت ان بشرط كعبد محر في خرج اليها سما قال الناهدي في شرح القدر ويرى هذا اذ لخرج مرغمها والجمل يعتق بعقامة لا هي بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير علم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه لانه لا يخلو من ان يعتق بعقامة لا يعتق مستقل ولا يعتق بعقامة بل يعتق مستقل والاول هو المذكور اولا وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لامة غير معتق اصالة ولا يكون تابعا لها بل يكون معتقا

للقليك والتملك بالبيع وغيره فانه زائل بل بخلاف بخلاف
الرق نفسه فانه غير زائل عنه عند لي خيفة الوعز وقال العتق
كله اعلم ان العتق حصولا في الحل لا يتجزى عندنا وعند الشافعي
ان كان المعتق موسرا لا يتجزى وان كان معسرا يتجزى في
حالي اليك والعسا وقال لا يتجزى في الحايين والمغضوب ان
الحل في قبول حكم الاعتاق يتجزى عنه فينبو صورة ثبوته في البعض
دون البعض وعندها الحل في قبول حكم الاعتاق لا يتجزى
قال الامري ان حكم الاعتاق ماذا نقول انه ازالة الملك عن الحل
عنه ولا شك ان الحل في قبول ازالة الملك يتجزى ثبت حكم
الاعتاق في قدر ما اضاف اليه واثبت فيه ويبقى كل الحل رقيقا
كما كان فان الاعتاق لا يوثق في الرق عنه وعندها حكم
اثبات العتق بازالة الرق الذي هو موصوته والحل في قبول العتق
وزوال الرق لا يرب غير متجز فاضافة الى البعض اضافة الى الكل
في زوال الرق عن الكل من الحقايق ولو اعتق شريك حفظ اعتق
الآخر ادرج فروع العتق من التدبير والكناية فيه فان
لشريك الساكن ان يتصرف في هذه التصرفات واستسعاد
او ضمن الموقوف موسراي حال كون الموقوف موسرا فيمده حظه
الضمير يرجع الى الآخر لا معسرا والولا لهما ان اعتق واستبي
وللمعتق ان ضمن ان شرطية ولا معنى للمصدرية اذ لا
خيار للمعتق في الضمان ورجع بها بالضمان على
العبد وقال الله ضما غنيا اي لا يخرج تضمن الموقوف عنهما

مصدر السعة
فمن اذ ان على ان حكم الاعتاق وان
فان اذن دخل فيه ان اعتاق فحكم
تجزى العتق

حال كون غنيا والسعاية فقير فقط والولا للمعتق لا امر
ان العتاق لا يتجزى عندها ولو تملك من الشريكين بعتق الآخر
في عبارة الهداية اشارة الى شرط الانكار في المدة على معنى
الشريك الآخر فانه معتبر في تعيين السعاية على التقادير كما باقى
هنا شرط آخر لا بد منه وهو التحليف ذكره الاقطع في
شرح القدوري والعبارة المذكورة ساكنة عنه سعي لها في
حظها والولا لهما وقال السعي للمعسرين لا للموسرين اذ على
اصلاها الضمان مع الياسر والسعاية مع العسا فان كان
معسرين تجلسا وانا كانا موسرين فالسعاية ولا ضمان
ايضا لان كل واحد يدعي اعتاق الآخر والآخر ينكر ولا يثبت
ولو تحالفا يارسى للموسر ولا شيء لضمته لان عتقه ثبت
بقولها ثمان الموسر حقه في السعاية لانه لا يتبرى عنها الصبر
ادعاء الضمان على صاحبه لانه معسر والمعسر يتبرى عنها
لانه يدعي ضمانا على صاحبه ليسا ولا يقدر على التزام
الضمان لان شريكه منكروا انها لم يقل لاضته لعدم
الدلالة فيه على انه لا حق له في الضمان ايضا قال الاقطع في
شرح القدوري من شهد على عتق شريكه اعترف
بعتق نصيب الشريك وثبوت حق الحرية في نصيب نفسه
وانه لا يجوز له التصرف فيه بالقليل وقوله مقبول على نفسه
وغير مقبول على غيره ووقف الولا في الاحوال كلها
اي حال يسارها وعسارها ويسار لحدوها وعسارها

ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق

لان كل واحد منكم اعتاقه فتوقفوا لولا ان يتفقا على
 اعتاق احدهما او اعتاقتهما معا ولو علق احدهما عتقه بفعل
 غدا والاخر بعد منه ومضى وجهل شرطه قال في الحق
 واتفقا انها لا يدريان دخل فلان المار لا فلا مجال لوجود
 منها ان يقول احب ان النصف الباقي هو نصيبي والقطر
 هو نصيبك عتق نصفه اي زال الملك عن النصف وسعي
 في نصفه لمها موسرين كانا او مصرين واحدهما موسر والاخر
 مصر هذا عندك وعند ابي يوسف يسعي في نصف قيمته
 لهما ان كانا مصرين ولا يستسعي ان كانا موسرين وان
 اختلف شأنهما يسعي في مبيع قيمته للموسر ومن المصير
 وعند محمد يسعي في جميع قيمته ان كانا مصرين ولا يسعي
 في ضمة وان اختلف امرهما يسعي للموسر في نصف قيمته كذا في
 الحقايق ولا عتق في عبيدين بان حلف كل واحد بعتق
 عبده على حد فان ح لا يعتق واحدهما في قوله
 لان المقضي عليه بالعتق مجهول وكذا القضي له فقا حشت
 الجراه فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضي له والمقضي
 معلوم فغلب المعلوم المجهول ومن ملك ابنة مع آخر
 بشرا او هبة او صدقة او وصية واشترى نصفه من
 سيده وعلق عتق عبده لم يقل عتقه لعدم التأثير لخصوصية
 الابن ولا لكونه ذار حرم محرما بشرا نصفه ثم اشتراه
 مع آخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله او لا

هذا السهم

اي علم الشريك حال الشري وهي كونه ابن شريكه في الصورة
 وكونه بحيث يعتق على شريكه بشرا نصفه في الصورة الثانية
 اولم يعلم هذا في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة لا ضمان فيما اذا علم كمال الوورثاة اي يعتق الابن
 في الاولى والعبد في الثانية ولا يضمن الاب والولي نصيبك
 كما لا يضمن الاب اذا ورثه هو مع آخر ابنة وصورة ما تب
 امرأة ولها عبيدها وان زوجها وتركها مع الزوج فوري
 الاب نصف ابنة والآخر نصف الآخر ولا خلاف في هذه الصورة
 لان الامر ضروري لا لاختياري للاب في ثبوت او عتقه
 الاخر واستسعى اي الشريك مخير بين احدى هاتين الامرين
 وقال في غير الامر ضمن نصف قيمته غنيا وسعي فقير لانه
 بطل نصيبه لصحة الاعتاق لان مباشرة هذه الاسباب غناؤه
 ولهذا يتجزى به عن الكفارة فان كان موسرا يجب لضمان
 عليه وان كان مصرا يسعي للعتق وله ان يرضى بافشاء نصيبه
 حيث شاركه في علة العتق وهو الشري ولا عبرة للمجهول لان الحكم
 يدور على السبب فلا يضمن كما اذا اذن له باعتاق نصيبه وان شري
 نصفه ثم الاب باقية ضمن غنيا واستسعى لان الشريك لم يرض
 بافشاء نصيبه فيخير بين التضمن والاستسعاد وانما لم يقل
 ضمن او سعي لما رقت ان الخيار للشريك لا للمعتق وخالفوا
 فيها اي في السعاية فان عندها لا سعاية مع الغني ولو دبره
 لحد الشراء فاعتقه آخرهما موسرا ان ضمن الساكن مدبره

ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق

ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق
 ما نفع ما نفع من ان اذ انشأ العتق

لا معتقة اراد بيان من عليه التضمين فكان يقول ان التضمين
 على تقدير تعيين باختيار الساكن اياه على المدبر لا على العتق
 والمدبر معتقة ثلثه مدبر الا ما ضمنه هذا عند ذلك لان
 التدبير متجزع عند كالاتاق فيقتصر على نصيبه لكنه ان نصيب
 شريكه فاحدها اختار اعتاق حصته فتعين حقه فيه فلم يبق له
 اختيار امر آخر كالتضمين وغيره ثم الساكن توجه سبب ضمان
 التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير معاوضة لانه قابل
 للانتقال من ملك الى ملك وضمن المعاوضة هو الاصل
 فيضمن المدبر ثم المدبر ان يضمن العتق ثلث قيمة العبد بما
 وقيمة المدبر نصف قيمة قنا وهو الاصح وعليه الفتوى ذكره
 في البسوط والتممة وقيل ثلثا قيمة قنا لان المنافع انواع ثلثة
 وهي على ما ذكر في كتاب العبد المشترك من الهداية البيع واتبا
 والاختلاف وامثاله والاعتاق وتوابعه فالتدبير فالتدبير
 ولا يضمن المدبر العتق لثلاث الذي ضمنه الساكن مع ان ذلك
 الثلث صار ملكا للمدبر بسبب لضمان لانه ملكه باداء الضمان
 ملكا مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر
 في حق التضمين واما الولاء فثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق
 وقال ايضا مدبره لشريكه لان التدبير كالاتاق لا يتجزى
 عندها فحين تدبره لخدمه صار الكل مدبرا له فيضمن ثلث قيمته
 لشريكه موصرا ومعترا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالعار
 واليسا بخلاف ضمان الاعتاق لانه ضمان جناية ولو قال هي

فلا تجوز له ان يضمن غيره
 لما كان له على غيره من الحقوق
 ان يضمنه او يضمنه او يضمنه
 او ان يضمنه العبد

هذا
 من حيث تملك المنافع بالولاء والاعتاق
 والبيع فكل من يملكها فكل من يملكها
 ان يضمنه او يضمنه او يضمنه
 او ان يضمنه او يضمنه او يضمنه
 او ان يضمنه او يضمنه او يضمنه

امر ولد شريك وانكر تخدومه يوما وتوقف يوما ولا سعاية
 عليها لانكر ولا يسيل عليها للمقر هذا عند وقال ان شاء المنكر
 استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا يسيل عليها لانه
 لما لم يصدق صاحبه انقلب اقراره عليه كانه استولدها فيمتنع
 الخنة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالتعا
 وله ان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كذب كان
 نصف الخدمة فيثبت ما هو المتيقن به وهو النصف ولا خدعة
 لشريكه الشاهد ولا استسعاء لانه تبرأ عن جميع ذلك بدعي
 الاستيلاء والضمان والاقرار بامومية الولد يتضمن القبول
 بالنسب وهذا امر لازم لا يرتد بالبرهان فيمكن ان يجعل المقر
 كالمستولد وذكر في الاصل رجوع ابي يوسف الى قول ابي ح
 ولا قيمة لاقر ولد فلا يضمن غنى اعتقه مشتركة هذا ايضا
 عنده وقال ايضا من نصف قيمته لان ماله امر الولد غير متقوية
 عنده ومتقوية عندها ولو قال لعبدان عنده من ثلثة
 احدهما خرج فخرج واحد ودخل آخر فاعاد ايا كلامه المذكور
 ومات بالولاء يعتق من ثبت ثلثة ارباعه ومن كل من غيره
 نصفه هذا عند ابي ح وابي يوسف وعند محمد ربع من دخل
 ومن غيره كما قال ابي يعقوب من الخارج نصفه بالاجماع لان
 الايجاب الاول داير بينه وبين الثابت فنصيب الخارج منه
 نصفه ويعتق من الثابت ثلثة ارباعه بالاجماع نصفه بالاجماع
 الاول لاسما وربعه بالاجماع الثاني لانه في حقه صح بقدر النصف

عتق
 ما

لأنه قد استحق نصف الحرية بالإيجاب الأول فتشاع النصف الحق
 في نصفه فما صافى الحق بالأول لها وما أصاب الفاعل بقيه
 له الربع أما الداخل فيعتق ربعه عند محمد لأن الإيجاب الثاني لما
 دار بينه وبين الثابت وقد أصابه منه الربع فكذا نصيب الداخل
 الربع وقال لا يعتق نصفه لأن قضيت هذا الإيجاب التسف بكونه
 دائرا بينهما ولكن نزل إلى الربع في حق الثابت لا استحقاق النصف
 بالإيجاب الأول ولا استحقاق الداخل من قبل فثبت فيه النصف
 وإن قاله مرضا ولم يجز وارث ولا مال له سواهم وقته
 سوله جعل كل عبد سبعة كرهام عتق عنده وعتق من خرج منها
 ومن ثبت ثلثه ومن دخل بهم وسعى كل في باقية على القولين
 ويصح الثلث والثلاثان أي إذا كان القول المذكور منه في مرض
 الموت ولم يجز وارث ولم يخرجوا من الثلث يجمع بين
 سهام العتق وهي سبعة على قولها لا تأجل كل رقة على أربعة
 لحاجتنا إلى ثلثة الأرباع فنقول يعتق من الثابت ثلثة ومن
 الآخرين من كل واحد منها سهران فيبلغ سهام العتق سبعة والعق
 في مرض الموت وصيته ويحل نفاذها الثلث فلا بد أن يجعل
 سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل رقة على سبعة وجميع المال
 أحد وعشرون فيعتق من الثابت ثلثة ويسعى في أربعة ومن
 الباقين من كل واحد منها سهران ويسعى في خمسة وعند محمد
 يجعل كل رقة على ستة لأنه يعتق من الداخل عنده سهم فقطص
 سهام العتق سهم وصار جميع المال ثمانية عشر فيخرج ما

١٢٤

ما مّر وان طلق كذلك قبل وطئ أن كانت له ثلث زوجات مهن
 على السواء فطلقهن قبل الوطئ على الصفة المذكورة ومات
 قبل البيا وانما فرضت الثلث في الطلاق قبل الوطئ ليكون
 الإيجاب الأول موجبا للبيتونة فما أصابه الإيجاب الأول لا يقع
 محلا للإيجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق سقط ربع
 مهر من خرجت وثلثه اثمان من ثبت وثمن من دخلت
 لأن بالإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة منصفها
 بين الخارجة الثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم
 بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفها بين الثابتة والدائنة
 فأصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثه اثمان مهر الثابتة
 بالإيجابين وسقط ثمن مهر الدائنة ثم قال بعض
 المشايخ هذا قول محمد وأما عندهما فيسقط من مهر الدائنة
 ربعه وقيل هو قولهما أيضا وعلي هذه الرواية الفرق
 لهما أن الكلام الأول إنما يعبر تطبيقا في حق الداخل في حكم
 يقبل التعليق وأما في حكمه لا يقبله يكون تخيرا في حقه
 أيضا فالبراءة من المهر لا تقبل التعليق فيكون تخيرا بالنسبة
 إليه فثبت التردد في الكلام الثاني بين الصحة وعدمه في حقه
 فتبطل بخلاف العتق فإنه يقبل التعليق فلا يكون
 الكلام الثاني مترددا في حقه فثبت كله والوطئ والو
 بيان في طلاق مهران قال لزوجة أحديكما طالق
 فوطئ أحدهما ومات أحدهما فكل منهما بيان أن المراد

مري الاخرى ما الوطى فلا نه لا يحل الا في الملك ولحدهما
 قد زال عنها الملك بالطلاق فكان بالوطى مستبقا للملك
 في الموطوة فتعين فتعيته الاخرى لتزول الطارق واما
 الموت فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد من
 محل كموت وبيع وهبة وصدقة وتدير واستيان في حق
 مبرم اي ان قال احدهما حر فمات احدهما او بيع احدهما
 او استولدا حديهما فكل من التصرفات المذكورة لبيان المراد
 هو الاخر لان الاعتاق ازالة الملك فالباع وغوه يد عليان
 الملك باق في البيع فلا يكون مراد بالاعتاق واما الموت
 فقد مر بيانه قال في الكافي ذكر التسليم في الهبة والصدقة
 في الهداية وقع اتفاقا يعني لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه
 دليل على ابقائه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا يتوقف
 دلالة على القبض دون وطى فيه هذا عنده وقال هذا ايضا
 ثانيا لانه لا يحل الا في الملك فيدل على ان الموطوة ملكه فلم
 مرادة بالاعتاق وله ان الملك ثابت فيها وله ان كان له ان
 يستنصرها وهذا لان العتق اليهم معلق بالثبوت والمعلق بالشرط
 لا ينزل قبله ويا قول ولد تلدينه ابنا فان حره ان ولدت
 ابنا وبناتا ولم يدر الاول عتق نصف الام والبنات والابن
 عبد لان الاول ان كان هو الابن فالام يعتق بالشرط والبنات
 بكونها تابعها اذ الامر حين ولدها وان كانت البنت
 لم يعتق احد فيعتق نصف الام والبنت واما الغلام فيرق

ذكر في التسليم ولا حاجة اليه
 قال في العتق من الرقبة
 وعنده

وانما ذكره عند ان يشترط
 لان العتق بالشرط لا ينعقد
 الا بغيره فلا بد من
 الرقبة

في العتق بالشرط
 لا ينعقد الا بغيره

فيرق في حالين فلان يكون عبدا ولو شهد بعق احد
 بطلت هذا عنده خلافا لهما واصل هذا ان الشهادة على عتق
 العبد لا تقبل من غير دعوي العبد عنده والدعوي من المبرور
 لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندها تقبل فتقبل الشهادة في
 الصورة المذكورة وان ائتمر بالدعوي الا في وصية اي ان
 شهدا انه عتق احدهما في مرض موته او شهدا على تدبير في
 صحته او مرضه واديا الشهادة في مرض موته او بعد موته تقبل
 استحسانا لان التدبير حيث ما وقع وقع وصية وكنا العتق
 في مرض الموت وصية والخضم في الوصية انما هو الموصى لان
 نفقه يعود اليه وهو معلوم وعنه حلف وهو الوصية او الوكالة
 ولان العتق يشيع بالموت فيهما فصا كل منهما خصما متقينا
 ولا اشكال في الدليل الاول من حيث ان الولي ينكر تدبير
 احد عبده او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبد
 يريد ان اثباته فكيف يقال ان المتدعي هو الموصى وخلفه
 لان كونه متدعيا حكما باعتبار ان النفع يعود اليه لا حقيقة
 فلا ينافيه انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه سهل فاقبل
 نعمير وعلى الدليل الثاني انه مخصوص بما اذا اديا الشهادة
 بعد الوفاة ثم انه لا يخالف القيس الجلي فلا وجه لاطلاق
 الاستحسان عليه قال في مختصر المحيط وان شهدا بعد موته
 انه قال في حيوة احدهما حر فلا ريب فيه وان اختلفوا
 على قوله لا خلا فطريق الاستحسان في طريق الوصية لم تقبل

ما ذكره من ان يشترط ان
 يشهدوا بالعتق

منقول من كتاب
 في عتق العبد عنده لا بالطلاق
 لان العتق من الرقبة
 لا ينعقد الا بغيره

وعلى طريق الشيوع تقبل والتصحيح انه تقبل لجواز ان يكون معلولا بالعلى فيتعدى باحدىهما في حق امتناع القبول وقبلت في طلاق احدى نسائه انها قال ابو حنيفة بقبول الشهادة ههنا لان في الطلاق ولو في اليهم تحريم الفرج وهو حق الله تعالى فلا يشترط الدعوى بخلاف الحق في اليهم فانه لا يحرم الفرج عنده فلذلك لا يقول بقبول الشهادة في عتق احدى امته بعين ما مر في عتق عبديه وعتق الامه ان حرم الفرج فلفت في عتق احدى امته ففريج على ما دل عليه قوله ان حرم الفرج بطريق احدى المفروم فافهم **باب الحلف بالقول** يعتق بان دخلت فكل عبد لي يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلفه او قبله وبلا يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل عبد لي واملكه حر بعد غداي كما يعتق من له وقت حلفه فقط في قوله كل عبد لي واملكه حر بعد غداي يعتق عنده اي يعتق عند بعد الفداء الحلف بكل مملوك لي ذكر حر وان ولدته لاقل من نصفه اي وان تعين وجوده وقت الحلف وانما قيد بالذكر لانه عند الاطلاق عنه يعتق الام وتبعها العمل ودبر بكل عبد لي او املكه حر بعد موتي من له يوم قال لا من ملك بعده لانه لما اضاف العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال ويصير مدبر لمن حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا يتناول من ملكه بعده ولا يصير هو مدبرا حتى يسهق العتق فيجوز بيعه فان ما عتقا اي من له وقت اليقين

استطاع ان يزوج الشريفة
شرطه انه عتق في عتق العبد
عنه ولا يطلق في ان لا يزوج
تجديد السالم من الدائم

استطاع ان يزوج الشريفة
شرطه انه عتق في عتق العبد
عنه ولا يطلق في ان لا يزوج
تجديد السالم من الدائم

باب السرور

ومن ملكه بعد من التملك اما عتق الاول فانه مدبر وما عتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ليملكه بعد هذا القول لان العتق في الوصايا الملك حالة الموت ومن عتق على ما لم يقدر يستقف على فائدة هذا القيد اوبه بان يقال ان حر على الف او بالف فقبل عتق والمالك عليه دين صحيح حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة على ما يتاخر في موضعه والعتق عتق بالاداء بان يقال ان ادبت لي كذا فانت حر ما ذون يتمكن من اداء المالك ان ادي عتق لا مكاتب وتقيدا داؤه بالمجلس ان علق بان وبالا ورجع المولى عليه ان ادي محاسبه قبل التعليق لا ما بعده وعتق في حاله اي في حال ادائه مما كسبه قبل التعليق وحال ادائه مما كسبه بعده وان خلت بينه وبين المولى وبين المالك بان وضعه في موضع يتمكن المولى من اخذه متصل بقوله وعتق اي يعتق وان كان الاداء بطريق التحلية فانه يحصل بها لان ادي بعضا اي لا يعتق ان ادي بعضه وان ترك قابضا في فصليا راد بها فاما من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض وانما قال هذا لان عند بعض المشايخ ان ادي البعض لا يجزى القبول فلي هذه الرواية ان ادي البعض بطريق التحلية لا ينزل المولى منزلة القابض لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط العتق اداء الكل ولم يوجد فلو يعتق لهذا لانه

فيه اشارة الى وجه الاستدلال
فان ما عتق في عتق العبد
عنه ولا يطلق في ان لا يزوج
تجديد السالم من الدائم

انما حصل التحلية على الوجه المذكور اجبر
انما حصل التحلية على الوجه المذكور اجبر
انما حصل التحلية على الوجه المذكور اجبر

لم يصر قابضاً في حق البعض قال في التبيين هذا اذا كان المال معلوماً وان كان مجهولاً بان قال ان اذيت التي درلهم فانت حر لا يجبر على قبول المال لان مثل هذه الجحالة لا يكون في المعاوضة فيكون مينا محضاً ولا جبر فيها وفي انت حر بعد موتي بالفان قبل بعد موته انما اعتبر القبول بعد الموت لان الايكا العتق اضعف الى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول الايكا وعتقه الوارث والقاض والوصي لان العتق تاخر عن الموت والعتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء كذا في غاية البيا عتقها ايها والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فالان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت لولي ولو حرره على خدمته سنة فقبل وخدمه سنة اي وجب عليه الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه تجب قيمته اي تجب قيمة العبد عند قيمه خذ منه كبيع عبده منه بعين فهلك تجب قيمته وعنده قيمتها بالخلافية الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه الباء انه كما يتعدر تسليم العين بالهلاك يتعدر الوصول الى الخدمه بموت العبد فصانظيرها له انه معاوضة ما لغير

لم ينل في خدمه الا لانه اذا الباعه فلا يثبت العتق

وكان
من قال ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء كذا في غاية البيا عتقها ايها والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فالان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت لولي ولو حرره على خدمته سنة فقبل وخدمه سنة اي وجب عليه الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه تجب قيمته اي تجب قيمة العبد عند قيمه خذ منه كبيع عبده منه بعين فهلك تجب قيمته وعنده قيمتها بالخلافية الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه الباء انه كما يتعدر تسليم العين بالهلاك يتعدر الوصول الى الخدمه بموت العبد فصانظيرها له انه معاوضة ما لغير

بغير مال لان نفس العبد ليس بمال في حق اذ لا يملك نفسه ولها انه معاوضة مال بمال لان العبد حق لولي وفي عتقها بالالف على ان تزوجها ان فعل وابت عتقت ولا شيء على امره لان اشتراط البدل على الغير لا يجوز في الاعتاق بخلاف الطلاق ولو قال عني اي بدلي على وباقي المسئلة بحالها قسم على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها وتجب حصه القيمة لانه لما قال عني تضمن الشراء قضاء واذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقية شراء والبضع كحافا فانقسم عليها ويجب حصه ما سلم له وهو الرقية وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع ولو كنت فخصه مهرها اي حصته مهر مثلها امرها في وجهه اي فيها لم يقل عني وفيما قاله وما الصاق قيمتها اسقط في الوجه الاول وهو لولي في الوجه الثاني **باب التدبير** هو في الشرع تعليق العتق بطلاق موت المولى والاتباع وهو في الشرع طلب الولد من الامه وام الولد المثلثة وهما من الاسماء التي خرج بهما في الشرع من العموم الى الخصوص ومن اعتق عن دبر مطلقا احترز به عن المقيد وهو ما قيد في الوقت بقيد لا يحكم بوقوع معادة نحو ان مت من مرضه هذا فهو حر باذمت فانت حراً وانت حر من دبر مني واذمت مدبراً ودبرتك وان مت الى مائة سنة اي ان مت في وقت من هذا الزمان الى ذلك الوقت مائة سنة فانه منطلق معني وان كان مقيد لفظاً اذا كان الغالب موته قبل هذه

من قال ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء كذا في غاية البيا عتقها ايها والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فالان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت لولي ولو حرره على خدمته سنة فقبل وخدمه سنة اي وجب عليه الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه تجب قيمته اي تجب قيمة العبد عند قيمه خذ منه كبيع عبده منه بعين فهلك تجب قيمته وعنده قيمتها بالخلافية الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه الباء انه كما يتعدر تسليم العين بالهلاك يتعدر الوصول الى الخدمه بموت العبد فصانظيرها له انه معاوضة ما لغير

من قال ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء كذا في غاية البيا عتقها ايها والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فالان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت لولي ولو حرره على خدمته سنة فقبل وخدمه سنة اي وجب عليه الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه تجب قيمته اي تجب قيمة العبد عند قيمه خذ منه كبيع عبده منه بعين فهلك تجب قيمته وعنده قيمتها بالخلافية الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه الباء انه كما يتعدر تسليم العين بالهلاك يتعدر الوصول الى الخدمه بموت العبد فصانظيرها له انه معاوضة ما لغير

من قال ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء كذا في غاية البيا عتقها ايها والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فالان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت لولي ولو حرره على خدمته سنة فقبل وخدمه سنة اي وجب عليه الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه تجب قيمته اي تجب قيمة العبد عند قيمه خذ منه كبيع عبده منه بعين فهلك تجب قيمته وعنده قيمتها بالخلافية الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه الباء انه كما يتعدر تسليم العين بالهلاك يتعدر الوصول الى الخدمه بموت العبد فصانظيرها له انه معاوضة ما لغير

بان كان ح ابن ثمانين سنة مثالا وفيه خلاف لابي يوسف
 وغلب موته قبلها فدفن لا يباع ولا يوهب خلاف الشافعي
 فان عنده يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويتجده ويتاجر
 والامة توطاء وتنكح وان مات سيد عتق من ثلث ماله
 وسعى في ثلثه ان لم يترك غيره وفي كله ان استغرق دينه
 التدبير وصية لانه تبرع مضافا الى وقت الموت والحكم
 غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث ويبيع اي صح بيعه وجميع
 ما يوجب انتقاله من ملك الى ملك ان مات في سفر او مرض
 هذا والى سنة ونحوها مما لا يغلب وقوعه وعتق ان وجد
 شرطه كعتق المدبر اي يعتق من الثلث كما يعتق المدبر المطلق
 منه وامر ولد من سيدها او من زوجها فملكها ام ولد
 وفي الذخيرة خلاف زفر والشافعي وحكمها كالمدة الا انها
 تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب
 ولد له الا ان يقرب فان اقر فولدت اخر ثبت نسبها
 دعوة والتفني بنعيم اعلم ان الفرائش اضعيف وهي الامة
 او متوسط وهي ام الولد وقدر حكمها اوقوي وهي النكوة
 فيثبت نسب ولد لها بلا دعوة ولا ينسب بالنسب بل باللعان
 او اقوي وهي المعتك فيثبت نسب له ولا ينسب اصل ولعمري
 اللعان وامر ولد الذي اذا اسلمت تسعي في قيمتها ونعتق بوعدها
 اي بعد السعاية وقال زفر تعتق في الحال والسعاية دين
 عليها ان عرض عليها الاسلام فان ابى وهي بحالها اي بقيت ام ولد

قاله

اللعان

سنة

ولد كما كانت ان عرض فاسلم وان ادعى ولامة مشتركة اي
 بين المدعي والخر ثبت نسبة منه لانه لما ثبت النكاح في نصفه
 لضافته ملكه يثبت في الباقى ضرورة انه لا يتجزى لانه سبه
 وهو العلوق لا يتجزى اذ الولد الواحد لا يتعلق من ماء
 رجلين وهي ام ولد هذا بالاتفاق لان الاستيلاء لا يتجزى
 عندهما وعنده يصير نصيب ام ولد له ثم يملك نصيب
 صاحبه بالضممان وهو الذي ذكره بقوله وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك يثبت
 حكما للاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب
 اذا استول جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لان الملك
 هناك ثبت شرط الاستيلاء فيتعقبه فصار واطيا ملك
 نفسه وانما كان ذلك لان ماله من الحق لا يكتفى بالاستيلاء
 لانه حق تملك لاحقيقة ملك ولا حقه فلها يجوز له ان يترجها
 بخلاف الشريك فان له حقيقة الملك في النصف فيكفي
 لصحة الاستيلاء فان حاجة الى النقل لا قيمة ولها
 لان النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق والضمان يجب
 في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه
 على ملك الشريك وان ادعيته معافى هو من ماله خا والشافعي
 فان عنده يرجع الى قول القايص وهي ام ولد لها وعلي
 كل بعض عقر علي قدر حصته وتعاصا ان تساويا ويرث
 من كل شرايين لانه اقر له بغيره وهو حقه في حقه وورثا

ومن باب دعوى النكاح من المهور
 ان يجوز ان يثبت الواحد من ماله

هذا هو الذي روي من قوله اسلام ان كان ملكا
 لا حلق لا تنكح حتى تنكح خدامه وطى اوطى
 واشك قال في النكاح ان حقه وطى اوطى
 جارية فقول اكثر العلماء وقال ابن ابي
 الا ان ثبت له قبل ان يوطى جارية ابنه اذا
 اختلف اليه وجرى منه ان ثبت ملكا
 ملكه او يوطى قبل ان يوطى

قاله المهر الذي لم ير
 كذا وفيه ما فيه من

منه ارباب لا استوائها في السببان اذ هي ولادة مكاتبة
 لزمه عقربها لا يتقدم الملك لما مر ان ماله من الحق كاف
 لصحة الاستيلاء ونسب الولد وقيمته لانه في معنى ولد المغرور
 حيث اعتقد دليل وهو ان كسبه يرض برقة فيكون حرا
 بالقيمة ثابتة لا الامتياز لا يصير الامتياز ولد له
 لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدقة مكاتبة وعن ابي يوسف
 لا يعتبر تصديقه اعتبارا بالاب ووجه الظاهر الفارق ان
 المولى لا يملك التصرف في اكتساب مكاتبة حتى لا يملكه والاب
 يملك تملكه فار يعتبر تصديقه والآي وان لم يصدق مكاتبة
 لا يثبت نسبة الا اذا ملك بعينه فان ثبت نسبة منه لقيام
 الوجوب والمانع **كتاب الايمان** هو اي اليقين
 في الشرع عقد قوي بعزم المجاهد على الفعل والترك اعلم
 ان اليقين نوعان نوع يعرفه اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم
 المقسم به ويستون ذلك كما الاتهم لا يحضون ذلك
 بالله وفي الشرع هذا النوع من اليقين لا يكون الا بالله والنوع
 الآخر شرط الجزاء وهو عين عند الفقهاء لما فيها من معنى اليقين
 وهو المنع والايضا ولكن اهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه
 معنى التعظيم والمص بداء الكتاب ببيان النوع الاقرب
 فقال القسم ثلث غموس ياتم به وهو حلف كاذب بغير سوء
 كان على فعل او ترك او على غيرهما كما اذا قال والله انه حجر لاني
 ولغويز جوعوه وهو حلف ظان انه حق وهو موهوم ومنعقد

قال في الشرع
 معنى على المكاتب
 واليمين ما فيه

في تعظيم
 وهو عقد شرعي
 في الموضعين

ومنعقد وهو حلف على آت وكفر فيه فقط خلافا للشافعي
 فانه يكفر عنده في الغموس ايضا ان جئت ولا قالين واليه هو
 والاكره في الحلف والحنث يعني يجب الكفارة وان كان الحلف
 او الحنث سهوا او اكرها خلافا للشافعي والمراد من السهو ما
 يعم النسيان لانه يتصور في الحنث وان لم يتصور في الحلف
 وهو بالله وباسم اخر سوا تعارف الناس الحلف به او لا
 في الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح ذكره في التبيين
 كالنحو والرجم والحق وبصفة حلف بها من صفاته كعزة الله
 تعالى وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنحو
 والقران والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمة وعامة
 ورضاء وعضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله هو عين
 باعتبار النص قال تعالى لعمر وعمر هو البقاء والبقاء من صفات
 الذات فكانه والله الباقي من البسوط وايضا الله قال الحمد مضاه
 ايمن فهو جمع اليقين تقديره وايضا الله لان النون اسقطت
 عند كثرة الاستعمال للتحفيف وهذا مذهب نحوي الكوفة
 واما البصريون فيقولون معناه والله وايضا صلة وعهد الله
 وميثاقه واقسم وحلف واشهد وان لم يقل بالله فيه خلافا
 لزمرو على نذر امين او عهد وان لم يضاف الى الله وان فعل
 هذا فهو كافران لم يكفرا عما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل
 المذكور فيكون يمينا بسبب التعليق وعدم الكفر بذلك الفعل
 عظمت الالة على عدم صحة التعليق ويلزمه عدم صحة اليقين

فكان في عدم الكفر ذلك الوهم فدفعه بما ذكر وانما يكون
 يمينا لان لما علق الكفر بذلك الفعل فقد اعتقده ولجلا الاستماع
 وقد يمكن القول بوجوده لغيره يجعله يمينا كما تقول في تحريم
 الحلال علقه بماض وان اي لا يكفر به سول علق الكفر
 بفعل ماض او مستقبل وعند محمد بن مقاتل ان كان يعلم انه
 كاذب يكفر لان علق الكفر بما هو موجود والتعلق بالوجود
 تجيز وعن ابي يوسف انه لا يكفر باعتبار الماض بالمستقبل والتحج
 انه ان كان عالما انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان
 جاهلا وعنده انه يكفر بالخلف في الغموس وبباشرة الشرط
 في المستقبل يكفر فيها لان لما اقدم عليه وعنده انه يكفر فقد رضى
 بكفره قال الشافعي لا يكون يمينا كذا في التبيين وسوكندي هو
 يمين قوله لعمر الله مبتداء ويمين خبر وانما لم يقل قسم لما عرفت
 ان القسم حصص بالقسم الاول من اليمين وبعض ما ذكر
 ليس منه وحقا حق الله قال في الحانية وحق الله يمين عند ابي
 يوسف وقال ليس يمين وهو رواية عنه وقوله والحق يمين
 اتفاقا وحق فيه خلاف والصحيح انه يمين ان اراد به اسم الله
 وحرمة وسوكندي خورم بخلافه يابطارقان صيغة للماء
 في اللغة الفارسية مشتركة بين الحال والاستقبال وانما يجزى
 بالاول بزيادة لفظة يي وهذا هو ستر الفرق بين قوله سوكندي
 حورم حيث كان الاول يمينادون الثاني وان فعله فعليه غضب
 او سخط السخط لا يكون الا من الكبرياء والعظمة دون الاكفالة

في نسخة
 ما ذكره صدر الشريعة
 في اذكاره في الفقه
 وذكره غير لازم

كفالة والنظر والغضب يتعمل في النوعين فيكون اعظم
 يقال سخط السلطان ولا يقال سخط الخادم من فوايد
 خواهر زاده اولخته وانا زان او ساق او شارب خمر او اكل دوا
 لا وحر وفاقسم الباء والواو والياء وتضمنه الله فعله
 وكفارة عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين هو كما هي في الظاهر
 او كسوتهم لكل نوب يستكره كثيرا فلم يجز السراويل الا اذا كان
 قيمته قيمة طعام عشرة مساكين فان حرج يجزئ عن العطاء ثم
 باعتبار القيمة وان عجز عنها اي عن الثلثة المذكورة وقت الاداء
 يعفى وقت وجوده لا وقت ارادته دل على ذلك ما ذكر في
 البسوط من انه اذا صام المكفر يومين ثم وجب في اليوم
 الثالث ما يطعم او يكسو او يجزه الصوم وعليه الكفارة
 بالاطعام او الكسوة صام ثلثة ايام ولا يخلو فالشافعي
 ولم يجز قبل حنث ان قدم الكفارة على الحنث لم يجز خلافه
 للشافعي لانه اذاها بعد السبب هو اليمين فانه التكفير بعد
 الجرح ولنا ان الكفارة لستير الجناية ولا جناية واليمين
 ليست بسبب لهما مانعة غير مفضية بخلاف الجرح لا يرفع
 ثم لا يترد من السكينة لو قوعه صدقة كذا في الهداية وفيه
 ان ستر الجناية حكمت الكفارة لاعتبارها والعبرة للعلّة لا للحكمة
 فالوجه ان يقال ولنا ان اليمين ليست بسبب لهما مانعة فانها
 ان عقدت للبر والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين
 سببا لها بل السبب الحنث واليمين شرط فلا تقدم على الحنث

في نسخة

انما لم يقل ما عرفت
 انما العلق في قوله لا يجزى قبل حنث
 والذكر وهو اختلاف في حنث

وخلاف الشافعي في الكفارة المالية ووجه الفرق وماله وماله
 وعليه في كتب الأصول ومن حلف على عصية كعد الكلام
 مع أبيه حنث أي يجب عليه أن يحنث قال في البسوط يحنث
 عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على العصية ولا يرفع
 الذي يمينه وكفر ولا كفارة في حلف كافران حنث مسلما
 ومن حرم ملكه لا يحرم يعني بسبب اليمين لأن تحريم الحلال
 إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطورا بسببها والخطأ عزم
 من الحرمة كما أن المباح لخص من الحلال ولذلك قال فإن
 استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي عامل معاملة المباح كفر
 لأن تحريم الحلال عين على ما مر وقال الشافعي لا كفارة عليه
 ومن نذر مطلقا أي غير معاق بشرط نحو لله علي صوم هذا
 اليوم أو معلقا بشرط يريه كان قد غاب في قوله وفي وعالم
 يريه كان زينا وفي أو كفر هو الصحيح رواية ودراية
 أما الأول فلا بد قد صح رجوع إلى حقيقة عما نقل عنه في ظاهر
 الرواية من وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يريه أو بشرط
 لا يريه ذكره في البسوط وأما الثاني فلا بد إذا علقه بشرط
 لا يريه ففيه معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهره نذر فيتحيز
 لا يقال إن كان الشرط أمرا حراما كان زينا مثله ينبغي أن لا
 يتحيز لأن التحيز تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف لانا نقول
 لا دخل لخصوص الفعل وكونه حراما في التحيز وإنما الشاهد ذلك
 من التعليق بشي لا يريه حراما كان أو حلالا فلا يلزم كون

في عبارة شيخنا العلامة
 في الهداية لا ينبغي كما لا يخفى

يعني قوله وإن استباحه كفر
 ومن نذر مطلقا ما لا يشترط
 الوفاء به ولو كان معلقا بشرط
 لم يكن مطلقا فذكرت أنه قد مر

كون الحرام موجبا للتخفيف وإنما يلزم ذلك أن لو كان لخصوص
 الفعل والحرمة مدخل في إيجاب التحيز ولا بأس في وجوب التحيز
 إذا لم يكن مترقا على الفعل الحرام ومن وصل أن شاء الله
 بحلفه بطل قال مالك يلزمه حكم اليمين والنذر **باب**
حلف الفاعل من حلف لا بدخل بيتا يحنث بدخوله حنث
 إلا أن ينوي البيوت والصفاف فيدين فيها يمينه وبين الله تعالى
 ولا يدين في القضاء ذكره في البسوط لا الكعبة أو سجدا وكسبة
 أو بيعة أو دهليزا وظله باب دار لأن البيت موضع اعتد
 للبيوت فالصفة بيت لا هذه المواضع كما في لا يدخل دارا دخل
 دار حرمة حيث لا يحنث وفي هذه الدار يحنث أن دخلها منهمة
 صحرى وبعد ما بنيت لغري وقال الشافعي لا يحنث في الوجوه
 أو وقف على سطحها أو قيل في عرفنا يعني عرف العجم لا يحنث أي بالوقوف
 على السطح قال الفقيه أبو الليث في النوازل أن كان الحالف
 من بلاد العجم لا يحنث ما لم يدخل الدار لأن الناس لا يعرفون
 ذلك دخولا كما لو جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا أو بيتا
 أو دخلها بعد هدم الحرام حيث لا يحنث لأنها لم يبق دارا أصلا
 وهكذا البيت ودخل منه ما صحرى أو بعد ما بني بيتا آخر فإنه لا
 لزوال اسم البيت ووجه الفرق بين مشلق الدار المعروفة
 والكنة أن الدار اسم للعروضة والبناء تبع لها وهو عزلة
 الوصف لأن قوامه بالعروضة ولهذا يدخل في البيع من غير
 ذكر فإن كانت الدار معينة كما في لا يدخل هذه الدار لا يعتبر

فيها الصفة اذا الصفة في المعين غير معتبرة الا اذا كانت
 شرطا او داعية اليه كذا اذا لطف لا ياكل هذا الرطب
 فانه يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما صار غير المرغوب لان
 هذا الوصف يصلح داعيا اليه لمن يضمره اكل الرطب وصحة
 كون الدار مبنية لا تصلح داعية الى المنع عن الدخول وليست
 شرطا من ذكره فيه فلا يعتبر قطعت اليه من الاصل دون الوصف
 واما اذا كانت الدار منكرا كما في لا يدخل دارا يعتبر فيها الصفة
 ويتعلق اليه بما يعرف به كونه دارا اذا الغائب عما يعرف بالوصف
 وذلك هو البناء في الدار لان كل صفة لا يسمي دارا بهذا الفعل
 استحكمة بناء تحقيق المقام واتسع عرصة الكلام وانظر ما هو
 المراد من وصف الدار وظهران الفرق غير واه وان من توهم
 ان المراد من الوصف توصيفا المشار اليه بصفة كما في لا
 يكلم هذا الشاب فقد وهم ثم ان الامر في البيت على خلاف ذلك
 فانه اسم لما ييات فيه والعريضة انما يصير صالحة للبيوت بالبناء
 فكان البناء من اصله وذاته لا من اوصافه وتوابعه فالبيت
 ليس بيت بعدة هديم سواء كان معترفا كما في لا يدخل
 هذا البيت ومنكر كما في لا يدخل بيتا يتعلق اليه بعينه فان
 يحنث بدخوله بعد ما صار صرحا لزوال عينه وبهذا التمسك
 اضحل ما تحيل بعضهم في البيت وظهران ما وجد فيه من سقط
 المتاع وهذه الدار فوق في طاق بابها لو اغلاق كان خارجا
 او لا يسكنها وهو ساكنها او لا يلبسه وهو لا يلبس او لا يركب وهو

الامر

وهو راكبه فاخذ في النقلة انما قال هذا ولم يقل فانتقل مع انه
 لخصر وظهران لان العبرة هو الشرع في مقدمات النقل لا انتقال
 نفسه قال في المبسوط ان كان في طلب مسكن اخبرني في ذلك
 يوما واكثر ثم بحث في الصحيح من الجواب لانه لا يمكن طرح
 الامتعة في السكة فيصير ذلك التقدير منتزعا لما عرف من مقصود
 اذا لم يفطر في الطلب والترع والترول بل مكث لم يقل وترع
 ونزل لان المعبر فيها ايضا في الملامح عن الخنث هو الشرع
 في تحصيل الشرط فيها لا حصوله قال زفر بحث لو هو الشرط
 وان قل قلنا اليه شرعت للترف زمان تحصيل البر مستغني
 اولاد دخل فقعد فيها انما لا يحنث في هذه الصورة لان الدخول
 هو الانتقال من الخارج الى الداخل فالكث فيه ليس بدخول
 بخلاف السكنى واللبس والركوب فان للدوام فيها حكم
 الابتداء الا ان يخرج تقديره الا بان يخرج فخرج حرف الجر
 وهذا ما يقع شائع ثم يدخل وفي لا يسكن هذه الدار والبيت
 او المحلة لا بد من خروجه بكل اهله هذا بالاتفاق ومما عساه
 الاما ياتي به السكني المروي عن ابي حنيفة ان يحنث اذا ترك بعض
 امتعة فيها الا ان مشايخنا قالوا هذا اذا كان الباقي ياتي بها
 السكني اما بقاء مكنته او قطعة حصيلة وقد فيها ساكن
 فيها فان يحنث كذا في المبسوط وفي التبيين قال محمد يعتبر
 نقل ما يقوم به السكني لان ما وراء ذلك ليس من السكني
 قالوا هذا الحسن واخرج في الناس وقال ابو يوسف يعتبر

الامر

منه من يتبين ان ما في الدار من متاع
 ينتقل الى منزله او غير ما في
 من غير خلاف الفقيه والله اعلم

وذكر في المبسوط ما اذا اخذ
 ما انتقل من سعة او في شرع البيت
 او في النزول من الدار لم يحنث
 عنه ولا من سعة البيت ان يترع
 اليه من سعة البيت في مقدمات
 المنفعة وان زار والداه فيكون
 بعقابه في النزول الى مقادير
 القبر

اراد ان يتركها لان في خلا
 ان يتركها لانه قد يتركها
 من غير تركها في المبسوط

نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر فلا يحث اذا نقل الاكثر
 والافحش وعليه الفتوى وهذا الاختلاف في الاستعارة وما
 الاهل فلا بد من نقل الكل بالاجتماع لا بالمصر والقربة فانه
 لا يشترط فيها نقل اهل والمتاع وحش في لا يخرج لو عمل واخرج
 بامر لان اخرج بامر مكرها او راضيا ومثله لا يدخل اقساما كما
 ولا في لا يخرج الاجازة ان خرج اليها ثم رأت حاجة انما لم يقل
 ثم الى امر اخر لان المفهوم منه تكرار الخروج ولا يخفى فاده
 وحش في لا يخرج الى مكة فخرج حده المعتبران بجاوز عرابة
 ذكره في التبيين يريد ها وان رجح لتحقيق الخروج الى مكة لا في
 ياتيه احيى يدخلها لان الاتيان عبارة عن الوصول وذهابه
 كخروجه وهو الاصح لاختلاف فيه الشايخ قال نصرت
 هو بمنزلة الاتيان وقال محمد بن سلمة هو بمنزلة الخروج قال
 في الهداية وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال واما قوله
 التي ذاهب الي زجاي متوجه فعارضته بقوله تعالى اذهب
 الى فرعون فان المراد به الاتيان وفي الكافي هذا الاختلاف
 فيما اذا لم يكن له نية فان نوي الخروج او الاتيان فعليه انوي
 لانه يحتمل كل واحد منهما وفي اثنتين مكته ولم يأتها لا يحث
 الا في اخر حيوة لان البر قبل ذلك مرجو وحش في لياتية
 غدا ان استطاع ان لم يأتها بل ما منع كمرض او سلطان يعين قوله
 ان استطاع محو على استطاعته الصحة دون القدرة ان لم يجد
 منه النية وان وجدت فعليه اذكره بقوله ودين يشبه الحقيقة في

من قال والوصول فانه
 كما ذكره في الخروج والتعب
 واما قوله في الزوال
 واما قوله في الزوال
 واما قوله في الزوال

في النية والنية
 ايضا في النية
 الاختلاف في النية

في النية والنية
 ايضا في النية
 الاختلاف في النية

يعني ان نوي استطاع القضاء بينه وبين الله تعالى لا نوي
 حقيقة كلامه هذا متفق عليه ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل
 لا يصح والمص تركه لكان الاختلاف والمفهوم انما يعتبر اذا لم
 يظهر وجه التخصيص وشروط البر في لا يخرج الا باذن لكل خروج
 اذن لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما روي ذلك دخل
 في الخط العام ولو نوي الاذن مرق يصدق ديانته لانه محتمل كلام
 لا قضاء لا خلاف الظاهر لا في الا ان يان يشترط لكل خروج
 اذن ان قال لا يخرج الا ان اذن لان الا ان الغاية فينتهي
 اليه به وحيث ان والحش اي شرطه في اخرجت وان
 ضوب لم يرد خروج او ضرب فعلمها فورا وفي ان تغدبت
 بعد نعال تغد مع تغديه مع ذلك الطعام المدعو اليه ذكره
 في الهداية وكفي اي الحث مطلق التعديان ضم اليوم بان
 يقول ان تغديت اليوم لانه زاد على في الجواب فيجعل
 مستثنا كاياد يلغو اليوم ومركب الماء دون ليس بولاية في حق
 الحلف الا اذا لم يكن عليه دين مستغفر فيحسب ان نوي اي ان
 حلف لا يترك بنية زيدا فربما بعبء الماء دون فان كان عليه
 دين مستغرق لرقبة وكسبه لا يحث وان نوي لانه لا ملك
 للمولي فيه وان كان الدين غير مستغفر او لم يكن عليه دين
 لم يحث ما لم ينو لان الملك فيه وان كان للمولي لكنه ايضا
 الى العبد عرفا وشرعا قال عليه السلام من باع عبدا للمولي
 خله مال الحديث فيحتمل الاضافة الى المولي فلا بد من اليه هذا

قد مر في النية والنية
 ايضا في النية
 الاختلاف في النية

عند ليح وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنت اذا نواه الا
 الاضافة وقال محمد يحنت وان لم ينوه لا اعتبار حقيقة الملك
 اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عنده وتقيده الاكل من هذه
 النحلة بثمرها لان العيني الحقيقي معتذر والرواية في الثمر
 بالثماثلثة لان يحنت باكله البسر والرطب والتمر منها وان تناول
 الكل بخلاف التمر بالثماثلثة فانه لا يتناول البسر وهذا البر باكل
 عينه لان عينه مأكول عادة فانها ثقلي وتوكل ويتخذ منها
 الكشك والهرسية وقد يوكل نيا ايضا ججا كذا في
 البسوط ومن هنا تبين ما في قول صاحب الهداية ومن خلف
 لا يأكل من هذه النحلة لم يحنت حتى يقضمها فان القضم
 الاكل باطراف الاثنان وقد عرف انه ليس شرط في الحنت ثم ذكرنا
 قول ليح وقال ان اكل من حيزها حنت وهل يحنت عندها
 اذا اكل منها ذكر محمد في الاصل ما يدل على انه لا يحنت وذكر في
 الجامع الصغير ما يدل على انه يحنت كذا في البدائع وقال في
 الهداية ولو قضمها حنت عندها وهو الصحيح لعموم المجاز
 وله ان له حقيقة مستعملة وهي قاضية على المجاز المتعارف وقال
 شيخ الاسلام في البسوط وبأكل عينه لا يحنت عندها في الصحيح
 والتخلاف فيما اذا لم يكن منه نية ذكره في البسوطين وهذا
 الدقيق باكل ما يتخذ منه جزا كان او غيره لان عينه غير
 مأكول فانصرف الى ما يتخذ منه فلا يحنت استمغ كما هو وانما
 قلنا ان عينه غير مأكول لان الاكل على ما ذكر في البسوط ايضا الشيء

فيه انه لا يحنت في تمام الترتيب
 نقا واحتمال عدم المجاز و
 اخذ على رواية الجامع الصغير
 وهو غير المجاز المتعارف
 الذي اخذ به على رواية الجليل

الشيء الى جوفه بغية مشوما او غير مشوم مضوفا او غير
 مضووع مما يتا في فيه الرشم والمضغ فاكل عين الدقيق مستغذ لا يجوز
 كما توهمه والاستفاف كل الشيء اليابس بالكف والتولد باللم
 والطبيع مما طبخ من اللحم والراءس براس يكبس في التاتير
 ويباع في مصر عمالا بالعرف فان مبني الايمان عليه والتحم
 بشحم البطن وقال لا يتناول شحم الظهر ايضا والخبز خبز البر
 والشعير قال في البسوط وان حلف لا يأكل خبزا فاكل
 خبز حنطة او شعير حنت لان خبز حقيقة وعرفا وان
 اكل من خبز غيرها لم يحنت الا ان ينويه لان لا يسمي خبز اطلاقا
 ولا يوكل ذلك عادة في عامة الامصار وهذا صريح في انه لا عبرة
 لعادة مخصوصة ببعض البلاد ولذلك لم يقيد المص
 قوله لا خبز الا برن بما قيد بعضهم بقوله ببلد لا يعتاد
 وحاصل الهداية بعد ما يجري لك ان علي وفق ما في البسوط
 حيث قال وذلك خبز الحنطة والشعير لان هو المعتاد في
 غالب البلدان قال ولو اكل خبز الارز بالعراق لم يحنت
 لان غير معتاد عندهم حتى لو كان بطبرستان او في بلد
 طعامهم ذلك يحنت فناقض اخر كلامه اقله ثم ان موجب
 اعتبار القيد المذكور عند اطلاق الجواب في خبز الشعير ايضا في
 بعض البلاد لا يعتاد والفاكهة بالتقاع والشمش والبطن
 لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار وقال العنب
 والرمان والرطب فاكرته ايضا والشرب من دجلة الشرب

من قال ان حنطتها لم يفرج بين
 الحنطة والتمر والفاكهة
 وقال صاحب الكشاف الحنطة لا يفرج بين
 الحنطة والتمر والفاكهة
 ولكن انما هو الرشد والفاكهة
 في قوله كذا في
 في قوله كذا في
 في قوله كذا في
 في قوله كذا في

او حنطتها فان قال لا خبز الشعير
 ببلد لا يعتاد كذا في خبز الارز

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الكتاب

ايضا الشئ الى جوفه بغية مما يتاتي فيه الرشم والمصنع في حال
ايصاله ذكره في البسوط بالكرع منها تقيركم عندي ان
يخوض في الماء وتناول به من موضع ولا يكون الكرع
الا بعد الخوض في الماء لانه من الكراع وهو من الانسان
مادون الركبة ومن الدواب الكوب كذا في القوي الظهير تر فاحش
لوشرب منه بانه هذا عنده وقال اذا شرب بانه حش
لانه المتعارف المفهوم وله ان كلمة من التبعض وحقيقة
كالكرع وهي مستعملة وله ان الحش بالكرع اجاءا تنعت المصير الى الجار
وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على شرب من دجلة
واما اذا كان على الشرب من نهر يكون من عبثه لا يتبع
الغاية وعندها التبعض والعقل لا يشرب من مائه وذلك ان النهر ليس
من جنس الشروب فلا بد من المصير الى الجار اما في
كلمة من او في النهر ورجح ابو حنيفة الاول نظر الى
ابنهما الغاية اصل التبعض على ما نقله الرخ من البرد وعبد القاهر
والذي يحشري فكان من لم ينقل عن معناه الاصل في وجها
الثاني نظر الى المتعارف بخلاف الحلف من مائه وتخليف
الوالي ليعلمه بكل داء الى جبال ولا يتيقن بخليف الوالي حال
ليعامه بكل مفسد الى البلد بحال ولا يتيقن بالضم والكسوة
والكلام والدخول عليه بالحياة لا الفصل لان معناه التفرير
ويحقق ذلك في الميت والقريب والتقريب اي تقييد القريب بهما
دون الشري في يقضين دينه الى قريب الشري بعيد واصلح

وهذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الكتاب

به فادام قائما بن الانباري الادام ما يطيبا يحز ويصلحه ويتلذذ
به الاكل فهو ما يعتمد المايح وغير المايح واما الضع فتخص بالمايح
وهو ما يغرس فيه الخبز ويلون به كذا في المغرب وللتبعية على
عموم الاداء وكذا الملح لا الشواء خلا فالجود فانه قال
كل ما يتوكل مع الخبز غائب فهو ادم كالحم والبيض ونحوه ولا يجنث
في لا ياكل من هذا البسر فاكل رطبه ومن هذا الرطب واللبن
اللبن ليس بما كوله بل مشروب لان ما اتخذ منه مأكول فاكل
تمر او شيرا زاهوا الذي يخرج ماؤه او بسرا فاكل رطبا قال في
البسوط لان الرطب وان كان من جنس البسر الا ان الانسان
قد يستمتع من تناوله لحدتها ولا يتنع من تناوله الاخر فان كان
من الصفتين يصلح داعية الى اليمين والاصل انه متى عقد
يمينه على عين بوصف يدعو ذلك الوصف الى اليمين بتقيد اليمين
بقائه ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم او الحما فاكل سكا طريا
كان او مالحا وفي خلاف ما لا تأول الحما او شحما فاكل لينة ولا في
لا يشري رطبا فاشري كباسة بسري رطبا كباسة هي عنقود
النخلة وحش لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او ولا بسرا فاكل مذنبا
اي اكل رطبا مذنبا او بسرا مذنبا والرطب المذنب بكسر النون
الذي اكثره رطب وشيء قليل منه بسرا البسر المذنب عكس هذا
عنه وقال ابو يوسف لا يحش في الرطب بالبسر المذنب ولا
في البسر بالرطب المذنب ومحمد مع ابي يوسف فيما ذكر في
الهداية ومع ابي حنيفة فيما ذكر في لبسوط والايضاح والار

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الكتاب

وغيرها ولا ياكل لما فاكل كبدا او كرشا لانها لحم حقيقة فان حرموا
 من اللحم ويتعلمون استعماله وقال صاحبنا لم يحيط هذا في عادة
 اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحسن باكلها لانها لا يعدان لحما
 او لحم خنزير او انسان لان لحم حقيقة الا انه حرام وذكر العتامة
 انه لا يحسن باكل لحم الخنزير والادي قال في الكافي وعليه الفتوى
 والغذاء الاكل اي المأكول من طلوع الفجر الى الظهر والعتامة
 الى نصف الليل والخور منه الى الفجر وفي ان لبست او اكلت او شرب
 ونوي عينا اي نوي ثوبا معينا او طعاما معينا او شرابا معينا
 لم يصدق صلاي لا قضاء ولا ديانة لان النية انما تصح في الملقط
 والنوب وما يضا هي غير مذكور تنصيصا والمقتضى لا عموم فلفظ
 نية التخصيص فيه ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا وقال نوي شيئا
 دون شيء عدتي اي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية تحمي
 صحيح لان خلاف الظاهر وان كان البر حقيقة انما قال حقيقة لان
 امكانه عادة ليس بشرط عندنا ثمة الثلاثة خلاف الزفر شرط انعقاد
 الحلف سول كان بالله او بالطلاق وبالعتاق وبقاؤه عندنا شرط
 بقاءه خلاف لابي يوسف فيها فن حلف الا شرين من هذا الكوز
 اليوم ولا ماء فيه تفرع على الخلافية الاولى ولا تأثير لقوله اليوم
 في هذه الخلافية انما تأثيره في الخلافية الثانية فانه اذا لم يذكر فيها
 القيد المذكور عيشت في قولهم جميعا علي ما يفصح عنه قوله وان اطلق
 فكذا في الاول دون الثانية ووجه الفرق عندها ان في المطلق يجب
 كما فرغ كمن موثقا بشرط ان لا يفوت مدة عمره فاذا قال البر يفوت

ان يفرع على ان
 في النية انما تصح في الملقط
 في النية انما تصح في الملقط

في ذكر الالهة ومن لا يصوره
 في ذكر الالهة ومن لا يصوره
 في ذكر الالهة ومن لا يصوره

بفواته ما عقد عليه اليمن يحسن في يمينه ما في الوقت يجب البر في
 الجزاء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يبق حلية البر لعدم
 الامكان فلا يجب البر فيه وتبطل اليمن او كان نصبت في يومه
 تفرع على الخلافية الثانية لا يحسن خاله فانه يحسن عنده فيها
 وكذا في صورة الطلاق الا ان الحث في المطلق في الحال وفي
 الوقت بعد مضى الوقت تفصيل التعليل من الطرفين يطلب
 من الهداية والفرق بين التفرعين على الوجه الذي ذكرناه
 ظاهر منه وان خفي على بعض الناظرين فيه وان اطلق فكذا في
 الاول دون الثاني قد مر بيان في ليصعدن السماء او
 ليتغلبن الجرد هجا اوليقتان فلا ناعا لما بونه انعقد لا مكان البر
 وحسن المعجزة عادة وفيه خلاف لزفر لما وان لم يعلم فلا يلزم
 يراد القتل التعارف وهو ممتنع بخلاف ما اذا علم فانه يراد
 قتله بعد احياء الله وهو ممكن ومد شعرا وخفقها وعضها
 كضربها وقطن ملك بعد ان لبست من غزلك فريدي وقوله
 قطن مبتدأ فريدي خبره ومعني الفريدي التصديق به يمكن
 لان اسم لما يهدي اليها هذا عنده وقال ليس عليه ان يهدي حتى
 تغزله من قطن ملكه يوم حلف وحاتم ذهب حتى لا حاتم
 فضة وعندنا عقد لولو لم ير صرح حتى خلافه وبه يفتي
 لان لا يسمي به في القرآن لان مبني الايمان على العرف لا على ما في
 القرآن بل لان التعليل به على الانفراد معتاد ومن حلف لا ينار
 على هذا الفراش فانه على قرام فوقه حث لا من جعل فوقه فراشا

في النية

في النية

في النية

في النية

في النية

في النية

آخر لان القرام تبع للفرش لا الفرش الآخر وحلف لا يجلس على الارض
 فجلس على بساط وحصر فوقه فرشا آخر لانه لم يجلس على الارض
 ولو خال بينه وبينها الباس حث لانه جلس على الارض وليس له
 تبع له كمن حلف لا يجلس على هذا السرير يجلس على طاووقه لان
 الجاوس على بساط فوق السرير لا جاوس على السرير بخلاف جلوبه
 على سرير آخر فوقه لان مثل الاول فقطع النسبة عنه ولا يفعله
 يقع على الابد ويفعله على مرة يعني اذا كان على ترك تركه ابد وان
 كان على الفعل لم يفعله مرة وبعلى المشي الى بيت الله والى الكعبة
 يجب حج او عمره مشيا ودم ان ركب ولا شيء بعلى الخروج والذهاب
 الى بيت الله لان التزام الحج او العمرة بهذا اللفظ غير متعارف ولا يمكن
 ليحايها باعتبار حقيقة اللفظ لانه ليس بقربة مقصودة قوا والشي
 الى الحرام والمجد الحرام هذا عنده وعندهما يجب حج او عمره فيها الوصفا
 والروية ولا يعتق عبد قال له مولاه ان لم اجمع العات فان حر فشهد
 بخبره الكوفة هذا عندهما وقال محمد يفتي لان هذه الشهادة قامت
 على امر معلوم وهو التضيعة بكوفة ومن ضرورية انتفاء الحج فيحقق
 بالشرط قال في كتاب الحدود من البسوط لا يقال لا نسلم
 ذلك اذ لا نكر كرامة الا وليا فيجوز ان يكون في يوم واحد بمكة
 والكوفة لانا نقول اننا من ابناء الاحكام عليا هو الظاهر العرفي
 وفيه نظرا من في باب النيب من انه يثبت لمن ولد ستة اشهر من
 زواج مشرق وزوجته في الغرب ولها ما انها قامت على النفي لان
 المقصود منها نفي الحج لا اثبات التضيعة لانه لا مطالب لها فصا كما

كما اذا شهد فلان لم يحج غاية الامر ان هذا النفي ما يحيط علم الشاهد
 لكنه لا يميز بين نفي ونفي سيرا كذا في الهداية فاندفع بقوله غاية
 الاسرائع ما قيل ان النفي الذي يحيط به علم الشاهد هو مثل الاثبات
 وحث بصوم ساعة بنيت في لا يصوم لوجود الشرط اذ الصوم
 هو الامساك من المفطرات على قصد التقرب والشارع في الفعل لا
 فاعل عرفا لا بد من هذه الضمنية التي ذكرت في التبيين اذ به يندفع
 ما يقال الصوم التخي وهو صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى
 لغوي ومعنى شرعي يعمل على المعنى الشرعي لا باقل الشرع اطلقه على ما
 دون اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل لا دلالة في الاية لانه
 كونه على اطلاق الصوم على الامساك ساعة ولم سلم فليس كل ما
 يطلق عليه اللفظ في القرآن معني شرعا له وذلك ظاهر لا موضع
 يوما او صوما حتى يتبع يوما لانه يراد به الصوم التام المعتمد
 شرعا وذلك بانها تاتي الى اخر اليوم واليوم صرح في تقدير المتدقة
 وبركعة في لا يصلي لا يباد ونها ولو ضم صلاة فبشفع لا قل اراد
 بالشفع الركعتين ولا عبرة باتيان العقدة وبوله ميت في ان وليه
 فانت كذا وعق التي في ان وليه فهو حر ان وليه ميتا ثم حيا
 هذا عنده وقال لا يعتق لان الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه
 ولد حقيقة وعرفا وشرعا قتل الامين لا الى جزا لان الميت ليس
 بحل الحرية وهي الجلاء وله ان يطلق اسم الولد بقيد بوصف المحبوبة
 لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي لا ثبت في الميت وفي قضيه
 دينه اليوم وقضاءه يوما او نهجة ومختارة او باعده شيئا وقبضة

نفي وفعل الشرع
 التخي

بئر ولو كان ستوقرا ورصاصا ووهبله لا ياتي في آخر كتاب القضا
 ما الزيف ونهجه ورجته والسوقة وفي لا يقبض دينه درهادون
 درهم حنث يقبض كله متفرقا لا بعضه دون باقية وكله بوزن
 لست تحلها الاعل الوزن وفيه خلافا للزفر ولا في ان كان لي الامانة
 فكذا اولم يملك الاخمين لان المقصود منه عرفا في ما زاد
 على المائة وفي الجامع الكبير لو ملك زيادة ان كان جنس المال زكوة
 حنث والا فلا ولا في لا يشترى بها ان تم ورواها واسميلا لان
 اسمها لا سق له ولها ساق وفي البنفسج والورد يعتبر عرف بلده اي بلده
 الخالف قال في الهداية على وفق ما في اصل الجامع الصغير ومن حلف
 لا يشترى بنفسجا ولا يتيه له فهو على هذه اعتبارا للعرف يعني عرف
 اهل الكوفة ولم يند اسمي بايع البنفسج والشر لا يتيه عليه وان حلف
 على الورد فاليمين على الورد لان حقيقة فيه والعرف مقدر له
 وفي البنفسج قاض عليه وذكر الكرخي في مختصره انه لو اشترى الورد
 يعني فيما اذ حلف لا يشترى بنفسجا حنث ايضا قال في التبيين وهذا
 شيء مبني على العرف وفي عرف اهل الكوفة بايع الورد لا يسمي بايع
 البنفسج وانما يسمي به بايع الدهن فبقي الجواب في الكتاب على ذلك ثم
 شاهد الكرخي عرف اهل بغداد انهم يسمون بايع الورد بايع البنفسج
 ايضا فقال يحنث به **باب الحلف على القول** وحنث في لا يكلمه ان
 كلمه نايما بشرط ايقاظ هذا على بعض روايات البسوط قال صاحب
 الهداية وعليه مشايخنا وفي التحفة وهو الصحيح وفي الا바ذه ان اذن
 ولم يعلم به فكلمه خلافا لابي يوسف فان عنده لا يحنث لان الاذن

قال لا خلاف في الجواب للاختلاف في
 فالوجه في الجواب ما ذكره المحقق ان
 سرور من قال على الورد الاحتمار
 عن الحسن لا معنى ان يحلف
 فهو المرد

الاذن الاطلاق ولهما ان الاذن مشتق من الاذن الذي هو
 اعلام فاذا اذن ولم يعلم لا يكون اذنا وما في الهداية من كون
 في الاذن وذلك لا يتحقق الا بالسمع لا يناسب المقام لان الكلام
 فيها اذا لم يعلم لا فيما اذا لم يسمع وفي لا يكلم صاحب هذا القول
 فباعه فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا لان الوصف
 المذكور لا يصلح مانعا من التكلم فيراد به الذات لا وصف الشاب
 كوصف الصبي صالح لا يمنع من التكلم بل لانه لم يعتبر داعيا في شيء
 بناء على ان هجران السلم يمنع الكلام منه في لا يكلم فقرا
 القرآن او سج او هل او كبر في الصلوة وفي خارجها يحنث قال في
 الهداية ان حلف لا يكلم فقرا القرآن في صلوة لم يحنث وان
 قرأ في غير صلوة حنث وعلى هذا التسبيح والتلليل والتكبير وفي
 القياس يحنث فيها وهو قول الشافعي لانه كلام حقيقة ولنا انه
 في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا وقيل في عرفنا لا يحنث في غير
 الصلوة ايضا لانه لا يسمي بتكلم بل قاريا ومتجا يعني ان عقدي يمينه
 بالغا نية قال الفقيه ابو الليث ان عقدي يمينه بالفارسية لا يحنث بالقرآن
 والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمي قاريا ومجا لا مكلما
 وعليه الفتوي ويومر اكلمه على الملوك لما مر في باب ايقاع الطلاق
 ان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد براد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد
 وصحة نية النهار اي حاصره لانه تستعمل فيه ايضا ومن ابي يوسف انه
 لا يصدق قضاءه لانه خلاف المتعارف وليلة اكلمه على الليل وفي
 لا يكلم عبده او امرأته او صديقا ولا يدخل داره ان ذلك اضافة

غريب في ترتيب
 صدر السورة

رد على الشافعي

تركه المسلم انما هو ان ان التام
 شافعي ان لا يحنث بها بان تقدم
 من قوله لا في ان اذن كذا فحنث اذن

ومن هنا بين وجه الخطا في قول
 بايع الشربة او قاربها وعدم الايمان
 في صدر الشربة لانه اذا اقتدى بها
 لا يحنث الا على قول ان نوى منعه

هذا ما جاء في نسخة
الرواية في نسخة
والرواية في نسخة
والرواية في نسخة

وكلم لا يجت في العبد والدار ذكر في المنظومة وسائر الكتب
اليه بهذا اولا وفي غير ان اشار بهذا حيث والافلا هذا عندها
وقال محمد وزفر يجت في العبد والدار ايضا لما ان الاضافات
للتعريف والاشارة ابلغ منها فيه لكونها قاطعة للشركة فاعبر
ولغا الاضافة وصاوا كالمراة والصديق وللشيخ ان الداعي الى
اليمن معني في المضاف اليه لان هذه الايمان لا تمجر ولا تعادي
لذواتها فكذا العبد لسقوط منزلته بل المعني في ما ملكها فاستبد اليمن
بجاء قيام الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نبيه كما في
الصديق والمراة لان يعادي لذاته فكانت الاضافة للتعريف والا
لمعني في المضاف اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم
وحين وزعان بلانية نصف سنة بذكر وعرف لان الحين قد مر
الزمان التحليل بخلاف ما تقدم فبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون وقدير اربعين سنة قال الله تعالى هل اتي على الانسا
حين من الدهر وقدير اربعين سنة قال الله تعالى في كل حين
وهذا هو الوسط فينصف اليه وهذا لان السير لا يقصد بالبيع
لعدم الحاجة اليه والمؤبد لا يقصد غالبا لان بمنزلة الابد ولو سكت
عنه يتأبد فيتعين ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين يقال
ما ايتك منذ حين ومنذ زمان بمعني واحد ومعها ما نوي
يعني ما ذكرنا اذا لم يكن له نية اما اذا نوي شيئا فهو علي ما نواه لان
حقيقه كلامه والدر لم يدر منكره ولا يدر معرقا قال ابو بكر
ما هو وعندها نصف سنة مثل الحين قوله منكر الخثر اذ عن المعرف

فعلية ان يفتي ان يفتي
في العبد والدار
فقد اختلف
قال في نسخة ان العبد
سقط في نسخة الاضافة
لذاته ثم جوز ان يفتي
الدار لذاته وانما لا يفتي
فيه
ما قيل في وجود الامتناع في عارة
ما قال صاحب الهداية لان
الوجود في حق الامتناع
والعدم في الامتناع
والعدم في الامتناع
من قال بغيره تعالى في نسخة
سكت في نسخة في نسخة
التمثيل كما في نسخة
منه

فقد قال في نسخة
بالدر من قال في نسخة
الرواية في نسخة
الحق في نسخة

هذا ما جاء في نسخة

عن المعرف فانه لا خلاف في انه لا بد لقوله عليه السلام لا صيام
لمن صام الدهر فانه لا جميع العمر هذا على الرواية الصحيحة وفي رواية
بشر عن ابي يوسف عن ابي ح لا فرق بينهما وايام منكورة ثلثة هذا على
رواية الجامع وفي رواية كتاب الايمان يقع على عشرة عندها
على سبعة ايام كذا في التحفة وقال الامام الشريفي في البسوط وان
قال اياما ولا يتر له على قول ابي يوسف ومحمد هو على ثلثة ايام
وكذلك قول ابي حنيفة في الجامع الكبير وهو الصحيح وذكرها
على قوله يكون على عشرة ايام سواء قال اياما او قال الايام واكثر
مشايخنا على ان هذا غلط صحيح على ما ذكر في الجامع وايام كثيرة والايام
والشهر عشرة هذا عندها وعند سبعة في الايام وسنة في الشهور
وفي هذا حريان بعه او شريته ان عقد بالخيار المراد خيار البائع في
الاول وخيار المشتري في الثاني وشرط فيه ان لا يكون للبائع ايضا
خيارا اذ لو كان له خيار لا يخرج المبيع عن ملكه فلا يتمكن المشتري
من التصرف فيه وجواب المسئلة على اصلها ظاهر لان خيار المشتري
لا يمنع دخول المبيع في ملكه عندها واما على اصله فلا لانه لما علق
العقوب بالشراء فكان قال بعد الشراء بالخيار فهو حر لان المعاق
بالشرط كما لم يتر عند وقوعه فيعقوص في ان لم ابعه فكذا فاعتقوا وجر
لان الشرط وهو عدم البيع قل تحقق لغوات المحلية لا يقال يجوز ان
يتكرر الرق اذا كانت امته بالارتداد والحق بدل الحرب ثم السبي
وكذا يجوز بيع الدبر بقضاء القاضي لان الخائف عقد عينه بآثار
هذا الملك وقضاء القاضي بيع الدبر وهو موم والاحكام لا يتبني

فقد قال في نسخة
ان يفتي الى ان يفتي
والرواية في نسخة
فقد اختلف
فقد اختلف
فقد اختلف
فقد اختلف

على الوصيات فتحقق الياس من البيع نظر الى الاصل ونفعل وكيله
 او ما موره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر على ما
 اشير اليه في البداية في حلف النكاح والطلاق والبيع والخلع
 والصق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والاقرار
 والاستقراض والايداع والاستدعاء والاعارة والاستعارة والذبح
 وضرب العبد والقضاء والاقتضاي قضا ما للدين واقتضاؤه
 والبناء والحياطة والكسوة والحمل لان التوكيل في هذه الامور غير
 معين ولهذا لا يصنفها لنفسه بل الى الامر وحقوق العقد يرجع
 الى الامر لانيه ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى بصدق في الذبح
 والفرب ديانته وقضاء وفي الباقي ديانته لا قضاء له في حلف البيع
 والشرء والاجارة والاستجارة والصلح من مال يعنى الصلح عن
 اقرار الماسيئين ان التوكيل في الصلح عن الكا غير محض والخصومة
 والقسمه وخراب الولد لان العقد وما يقوم مقامه وجد من الكفا
 حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان انبا شره هو الخالف بحيث
 في عينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد وما يقوم مقامه من الامر
 واذا ثبت له حكم العقد لا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا او
 يكون الخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه لانه يمنع نفسه عما يقع
 والفرق بين خراب الولد ان الضرب فعل حيوي لا ينتقل من احد الى آخر
 الا اذا وقع التوكيل بكونه في الاموال فيصح في العبد دون الولد وفي
 اوله عدا شترية حران اشترى عبدا عتق اي لا يحتاج للاجتماع في
 اولية اي شراء عبدا حران شري عبدين ثم خرف لا صلا لان لا

حيث قال في موضع لا يصح التوكيل
 في بعض ما ذكر على ما
 لم يشبه ذلك فوقع في ما وقع

قد استقر اذنه في هذا
 من هذا ان التوكيل في حلف
 عليه الحث فان الباطل لا يثبت
 الحكم فيمنع زيادة افعاله في حلف
 به على غيره لا يصح

ما في السرمه

فرد السرمه

فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد
 فان ضم وحده ايمان قال اوله عدا شترية وحده حر فاشترى
 عبدين ثم خرف عتق الثالث لانه اوله عدا شترية وحده وفي آخر
 عبدا اشترى عبدا ومات لم يعتق اي قال آخر عدا شترية
 حر فاشترى عبدا ومات لم يعتق هذا لان الاول لم يوجد
 والآخر لا بدله من اوله وان كان الاول بدله منه وهذا
 كالقبول والبعث فان للبعد لا بد من قبل بخلاف القبول وان شري
 عبدا في الصحة لا بد من هذا القيد ولو كان الشراء في مرض
 الموت يكون العتق من الثلث بل اقل من ثلثه ثم مات عتق
 الآخر يوم شري من كل ماله عنده وعندهما يوم مات من ثلث
 لانه لا خريه لا تثبت الا بعد شرا غيره بعده وذلك يتحقق
 بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت
 معرف فاما تصاف بالآخرية فن وقت الشراء بطريق التبيين لا
 بطريق الاستناد كما يفهم من الهداية لعلم ان ثبوت الاحكام اربعة
 طرق الاول الاقضا ثبوت الاحكام بالتصرفات الانشائية بالاد
 تحلل مانع والثاني التبيين وهو ان يتبين في ثلثي الحال ان الحكم
 كافي ثابتا من قبل ثبوت حكم المحض بعد تمام ثلثة ايام والثلث
 الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد ذلك ثم يثبت الى السبب السابق ثبوت
 الملك للمغاصب بعد الضمان مستندا الى الفصل السابق والرابع
 الانقلاب وهو تبدل الحكم الى آخر كبتدله حكم البر في اليمين
 بعد الحث الى الكفارة ولا يصير الزوج فارقا لعتق الثلث به اي

ما في السرمه

ما في السرمه

بالآخر صورة تها رجل قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثا تزوج
 امرأة ثم أخرى ثم مات طلقت عندا تزوج فالأبصار
 فإلا تترث هذا عند خلافهما فانها تطلق عندا لو عندها
 فيصير فإلا تترث وبكل عبد بشرى بكذا فهو حر عتق أول ثلثه
 بشروه معا متعاقبين لأن البشارة اسم يجبر بغير بشرة الوجه
 ويشترط كونه ساكنا في العرف وهذا إنما يتحقق من الأول وكل
 بشروه معا لأن البشارة تحفقت من الكل وتسقط الكفارة
 بشراء أبيه لها أي الكفارة وقال زفر والشافعي لا تسقط لأن
 الشر لا يشترط العتق فاما العلة هي القرابة وهذا لأن الشراء
 أثبات الملك والاعتاق انلته وبينهما منافات ولهم أن شراء القريب
 اعتاق لقوله نعم لن نجزي ولد والد إلا أن يحده مملوكا فيشترى
 فيعتقه جعل نفس الشراء اعتاقا لأنه لا يشترط غيره وصار نظير
 قوله سفاها فأنزله كذا في الهداية وفي البسوط في تحقيق تعليلها
 أن عتق القريب يثبت بالقرابة والملك جميعا ومتى تعلق الحكم
 بعلة ذات وصفين بحال به على آخرها وجود لأن تمام العلة
 والآخر الوصفين هنا الملك فيكون له معتقا وهذا تبين فساد ما
 فيها جولا القرابة للعتق والملك شرط ونحن جعلنا على العكس
 لا بشرى عبد حلف بعتقه أي قال أن اشترى هذا العبد فهو
 حر فشرائه بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لأن الشرطان النية
 بعلة العتق وهي اليمين وأما الشر لا يشترط لا يقال قد ذكر في أصح
 الفقه أن التعليق عندنا يمنع العلية فإذا وجد الشرط يصير المعلق

في العتق بالشرط
 في العتق بالشرط
 في العتق بالشرط

العلق علة فيكون النية مقدار نية العتق لا نقول قد ذكر
 في الأصول أيضا أن المعتبر مقدار نية النية لذات العلة لا لوصف
 العلية ولذلك شرطوا الأهلية حال التعليق لا حال وجود
 الشرط التي هو زمان حدوث العلية واللازم من منع
 التعليق العلية قبل وجود الشرط مقدار نية النية للعية لا نقول
 لذات العلة ومستولية عطف على عبادي ولا بشرى مستولية
 بكناح علق عتق عن كفارتها بشرائها صورتها أن يقول لا مئة
 استولدها بالكناح أن اشترى بك فانت حره عن كفايتي فانت
 تعلق بوجود الشرط ولا يجوز أن الكفارة لأن حرية لها
 مستحقة بالاستيلاء وتعتق بأن تسرى أمه فري حره من نسائها
 وهي ملكه يوم حلف إلا من شرها فتسراها خاد فالزفر
 أن التسري لا يصح إلا في الملك فكان ذكره ذكراه وفيه نظر وهو
 أن هذا قول بالاعتناء وزفر لا يقول به ولهم أن الملك
 يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقدد
 بقدره ولا يظهر في حق صحة الجزء وهو الحرية التسري وهو أن
 يتبناها بيتا ويحصنها أي يمنعها من الخروج والانتشار وشرط
 في الجامع الكبير شرطا ثالثا وهو أن يجامعها هذا عندها وعنده
 مع هذه الثلث يشترط طلب الولد حتى لو وطئها وعزل عنها
 لا يكون تسرياً عنده حال خلافها كذا في الحقايق بكل مملوك
 في جرأهات أولاده ومدبروه وعبيده لا مكاتبوه لأنه لضاف
 العتق إلى مملوك مطلق والمملوك في الأولين مطلق كامل رقبته

في العتق بالشرط
 في العتق بالشرط
 في العتق بالشرط

وبدا وأما القضا في الرق وملكه في المكاتب ناقص وإن كان
رقه كاملا لشبهة رقة لا يدا الآتيهم لأن فيه تغليظا على نفسه ^{تشديدا}
وهذا آخر وهذا وهذا العبد قالتهم وخير في الأولين كالطلاق
لأن أو لا ثبات أحد المذكورين أو قد أدخلها بين الأولين ثم
عطفها الثالث على العتق لأن العطف لما شارك في الحكم فيخص بحاله
فصا كما إذا قال أحدكم حر وهذا ولم يدخل على فعل يقع عن غيره
كبيع وشراء وإجارة وحياطة وصباغة وبناء اقتضى أمره ليحتمل
فلم يحتمل في أن يبعث لك ثوبا أن يباعه بأمر ملكه أو لا أراد
بدخوله على فعل قريب منه لا تنطبق به لأنه أمر معنوي لا يوقف
عليه إلا من جهة التكلم وعبرة الهداية صريحة فيه حيث قال
بخلاف ما إذا قال أن يبعث ثوبالك لأن حرط باللام دخل على
العين لأنه أقرب إليه الخ ففي قوله أن يبعث لك ثوبا فعبد حر اللام
متعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يختص
بغير الفاعل إلا بالامر فلهذا اقتضى الأمر أن يدخل على عين أو فعل
لا يقع عن غيره ككل وشرب ودخول وضرب الغلام ذكر ظرير
الدين أن المراد بالغلام الولد دون العبد لأن ضرب العبد
يحتل النيابة والوكالة فصارت نظير الإجارة لا نظير الأكل والشرب
والغلام يطاق على الولد قال الله تعالى فبشره بغلام وذكر
قاضي خان المراد به العبد للعرف ولأن الضرب مما لا يملك بالتقد
ولا يلزم به فانصرف إلى المحل المملوك بالتقديم والتأخير كذا في
التيين اقتضى ملكه فحتم في أن يبعث ثوبالك هذا نظير الدخول

الدخول على العين وهو الثوب وفي أن أكلت لك طعاما هذا
نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره أن يباع ثوبه أو أكل طعامه
بلا أمر علم بذلك ولم يعلم وفي كل عرس لي فكذا بعد قول عرسه
نكت على طلقت هي وصحة نية غير هاديات لا قضاء لأن تخصيص
العام بهذا هو الوجه لما ذكره ما ما قيل فإنه قال هذا الكلام
أرضاء لها فيكون المراد غير هاديات وجه ما روي عن أبي يوسف
أنها لا تطلق ويجب في الهداية بأنه قد يكون غرضها إحسانها
حين لم ترض عنه عليه فيما أحله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا
كتاب الحدود الحدود ستة أنواع حد الزنا وحد الشرب
 وحد السكر وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق ثم قال
أنها خمسة لم يصيب منهم إلا ما قام قاضي خان حيث قاله في فتاواه الحدود
خمس حد الزنا وحد القذف وحد الشرب وحد السرقة وحد قطع الطريق
ومشاو لا عدم الفرق بين حد الشرب وحد السكر والفرق واضح على ما
ذكر في البداية حيث قال وأما حد الشرب فبوجوب الشرب أو
شرب الخمر حاشية حتى يجلب شرب الخمر قليلا وكثيرا ولا يتوقف
الوجوب على حصول السكر منها وحد السكر بوجوب السكر
من شرب ما سوى الخمر من الأشرطة السكر كالسكر ويقع الزبيب
والبطوخ أدنى طينة من عصير العناب والتمر والزبيب والثلث ونحو
ذلك ومنهم صاحب البداية حيث قال الحدود خمسة أنواع الحد
 وحد الزنا وحد الشرب وحد السكر وحد القذف ومشاو لا
عدم الفرق بين حد السرقة وحد قطع الطريق والفرق واضح على ما

زوجه يكون انتقد من الفقه
فمنعوا فانه لا يخرج منه

في المانية وغيرها المدعوية مقدرة تجب زاد هذا القيد على ما في
الهداية كذا يتوهم انتصاب حقا بمقدرة حقا لله تعالى لا يشكل
هذا بعد القذف لان الغالب فيه عندنا حقا لله تعالى وما فيه
من حق العبد فهو في حكم التبعية فلما اذا عني عن المقدور بعد
ما قضى القاضي به لا يسقط الحد ذكره في البسوط فلا يسي تغدير ولا
قصاصا اما التعذير فلعدم التقدير واما القصاص فلان حق العبد
هذا ينتظم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلان حق ولي القصاص
فانه لا ينتظمه لانه عندها حق القتل وينتقل الى الورثة بطريق
الخلافة على ان المقتول قد لا يكون له ولي ويستوفى السلطان
وليس حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وطى حرام قال في الحقة
وانما شرطنا كونهما حراما لان وطى المجنون والصبي لا يكون
زنا لان فعلهما لا يوصف بالحرمه في قبل اثر القبل على الفرج لا سيما
بالانسان بخلاف الفرج حاله عن الملك قيد الحرمه لا يغني عن هذا
لانها قد تجتمع الملك كما في امه الجوسية وشبهه المراد ملك الوطى
وشبهه وانك عرف الملك وشبهه الملك الشبهه في الحل الشبهه
في الفعل التماه بشبهه الامتياه فان وجودها لا ينافي تحقق
الزنا فصحة الثلث لا تصلح مثالا هنا لان الوجود فيها بالشبهه
في الفعل دون الشبهه في الحل على ما استقف عليه ويثبت بشبهه
في مجلس ولحد اتحاد المجلس شرط الصحة الشهادة بالزنا خلافها
للتاخير حتى لو جاد واستقرين لا يقبل عندنا ويحدون حلوله
خلافه ذكره في البسوط بالزنا لا يوثق اجماع قضاة الهم الامام

عن ما هو هذا لان بعض الناس يطلقونه على كل وطى حرام والشرع
ايضا اطلق على غير هذا الفعل حيث قال العيان تزنا وكيف هو
هذا الاختراز عن الاكراه ذكره في شرح مشكلات القدر على
لان يقع الوطى من غير التقاض الختارين لانه يندفع بتفسيره الزنا
على ما استقف عليه وامن زنى هذا لان الزنا فيما لا يدخل تحت
ولاية الامام لا يوجب الحد ومتى زنى وهذا ليس لان التقادم
لا يوجب الحد لانه يوجب اذا كان ثبوته بالاقراء صريح به في البسوط
بل لان التقادم يمنع قبول الشهادة على الزنا اذا لم يكن التقادم
لعذر ومنه في هذا السؤال عن الزنية اذا كان الشهادة على
الزاني وفائدة الاستكشاف عن الشهرة وعن الزني اذا كانت الشهادة
على المزنية وفائدة الاستكشاف عن شرط التكليف وهذه الفوائد
توجد في الاول ايضا فان بينوه وقالوا ايتاه وطى فيها في القبل
كاليل في الكلمة في بيان انه لا يكتفي في بيان مرتبة الزنا بالاجمال
وعدوا سرا وعنا حكمه وباقراء عطف على قوله بشهادة
اربعة مكلفا ذكره في الهداية ان بعا ايجار ربع مرات خالف الشك
فانه ثبت عنده باقراء مرة في اربعة مجالس خلافه ان يولي فان
عنده يقام بالاقراء بعا وان كان في مجلس واحد ذكره في البسوط
مرة كل مرة الا الرابعة قال في البسوط ينبغي للامام ان يرد العترة
بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة لحديث عمر رضي قال اطر
دو العترة بالزنا فاذا عاد الرابعة واقراءه سألته عن الزنا
ثم سألته فائدة السؤال عن متى غير مخصصة فيما مر له فائدة

اخرى تعم صورة الاقرار وهي ان يحتمل ان يكون الزنا في زمان
 الصبي وبالسؤال المذكور يتكشف ذلك فلا بد منه ايضا ولقد
 قال كما ترى على الوجه المذكور ولذا ان تقول له لا حاجة هنا
 الى السؤال عن الزنية لما ساق ان جعلها لا يمنع وجوب الحد
 بالاقرار فان بين حجب تلقينه رجوع بطريقك است او قلت او وط
 بشبهة فان رجح قبل حده او في وسطه حتى خلاف الشافعي وابن ابي
 والاحد وهو يخصن اي لم تكلف مسلم واكتفى بمخالفتها
 في شرط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية وطى بنكاح صحيح
 وهما بصفة الاحتياط قيد للفرع عن الوطى لا للشرع فيه فلا حاجة
 الى التكلف الذي ارتكب في توجيهه وهما بشرط آخر وهو ان لا
 يبطل احصائها بالارتداد قال في شرح الطحاوي لو ارتد بطل احصا
 نهما ثم اذا اسلم لا يعود لحصانها الا بالدخول بها بعد الاسلام
 رجه لم يقل بالحجارة لان معتبر في مهر ومهر الرجم في فضاء حتى
 يموت يبدأ به شهوده وعند الشافعي لا يعتبر في الرجم بداية التهمة
 ولكن الامام هو الذي يبدأ به فان ابي اي من الابتداء احدثهم يقل
 فان ابوا اذ يكفي في سقوطه اباؤه واحدهم صريح في البسوط
 او غابا ومات ولو بعد القضاء سقطت امام هذا ليس حتما
 كيف وحضوره ليس بلزوم ثم الناس وفي المقر يبدأ الامام
 ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه ولغير الحصن هذا باطلا
 يشمل الكتمان ولا حد عليه وانما اطلق اعتمادا على البيان الاتي
 كما اطلق في قوله جلدة ما تـ حيث لم يذكر قيد اعتمادا على قوله

قوله والرقيق نصفها وبسطا بسوط لا ثمرة له لان عليا رضي لما اراد
 ان يقيم الحد كسرة ثمرة وفي عبارة الكسرة لالة على ان المراد من
 الثمرة الفدية وهي ذنبه لا العقدة ينزع ثيابه الا الازار ويفرق
 على يديه الا راسه وفي القول الاخير لا يوجب يضرب بالراس
 ايضا ضربة واحدة ووجهه وفرجه قائما في كل حد بلا مدي اي عني
 ان يلقى على الارض ويدير جلده وقيل من غير ان يمد الضارب
 يده فوق راسه وقيل من غير ان يمد السوط على العضو بعد الضرب
 وذلك كله لا يفعل لان زيادة على المستحق فان قلت هل يمكن اذاعة
 هذه المعاني مع ما من قوله بلا مدي قلت نعم فان الشريعة تنظم
 المعاني المتعددة اذا كان في موضع النفي ذكر صاحب الهداية
 في باب الوصية للارقاب والرقيق نصفها ولا يجدد سبب الابدان
 الامام خلاف الشافعي ولا ينزع من ثيابها الا الفرو والخشوع وعقد
 جالسة وجاز الخفاري في الرجم لها الاله ولا جمع بين جلده ورجم
 ولا جلده ونفي الاسباب خلاف الشافعي فان غير الحصن لو زني
 تجلد ويغرب منه عنه حذاء وعندنا التغريب غير مشروع حدا
 الا يرى الامام المصلحة في ذلك فيعرب به على قدر ما يرى تغريب
 او لباسه كذا في الحقايق ويرجم مريض زني ولا يجلد حتى
 يبرأ وحامل زنت ترحم حين وضعت وتجلد بعد النفاس لان
 النفاس نوع مرض وتجنس كيد تهرب الا اذا ثبت اي الزنا باقرارها
 فانها لا تحبس لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد الحسن باب وطى
 يوجب الحد ولا التهمة دارية للحد اعلم ان التهمة ثلثة اضرب

قد اكدوا في نسخة
 في نسخة
 نسخة

روضة جامع
 في نسخة
 نسخة

في الفعل وفي الحمل وفي العقد ولا يمكن درج الثالثة في ثالثة لان
النسب يثبت فيها ولا شيء فيها على الجاهل وان اعترف بالحرمة وهي
في الفعل ثبت باشتباه غير الدليل بالدليل لم يقل بظن غير الدليل
دليلا لان ذلك الظن هو نفس الشبهة وقد فصم عن ذلك صاحب
البرهان فلم يجد الجاهل ان ادعى الحمل لم يقل ان ظن انها تحل له لان
العبرة لا دعوى الظن لا للظن نفسه فانه يجد ان لم يردع وان حصل
الظن ولا يجد ان ادعى وان لم يحصل له الظن في وطى امته ابوه
وعزسه خلا فالزفر فيها وسيد المرتين الموهونة في الاصح
احتراز عن رواية كتاب الرهن والمعتدة بتلك وبطلان على مال
وباعتقاق ام ولد اعلم ان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع
وقد يوهن ان الابن ولاية وطى جارية الاصل كما في العكس وفي
الزوج بمال الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجدك عاتكا
فاغني اي بان حديجة رضي قديوش شربة ولا يترصف الزوج
في مال الزوجة والبسوطه تبين العبد والمولى في الانتفاع بماله
ورضاه بذلك عادة مظنة لا اعتقادهم حل وطى جارية لان
وطى الجوارى من قبيل الاستخدام ولا دخل لكونهم معدودين
بالجمل في ظنهم هذا انما دخله في الاعتبار لذلك الظن وما كية
المرتين الموهونة ملك يوصل وطى الموهونة له وبقاء اثر الملك
وهو العقد لا سعدان يوشى الاشتباه في حل وطى المعتدة
بتلك والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة بالاعتناق حال كونها
ام ولد وفي الحمل لقيام دليل نافي للحرمة فانا لم نجد ان اتفقوا

في الجاهل

في الجاهل

من قال قد يورث شربة
ان الزوجه ملكا للزوجه
انه يكون ان كانت الشبهة
في الحمل لان شربة الملك
من الشبهة في الحمل

انما قلنا انه الملك وانه انما يورث
كما قلنا ان الزوجه ملكا للزوجه
وهو انما يورث الملك

في المرتين

عليه في وطى امته ولد ومعتدة الكنايات والبايع البيعة والزواج
الموهونة قبل تسليمها والمشاركة الدليل الناف للحرمة فانا قلنا قوله
انت ومالك لا بيك وقول بعض الصحابة رض ان الكنايات راجع
وكون البيعة في يد البايع بحيث لو هكت يستقضى ابيع دليل
الملك وكون الموهونة اي غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك
كالهبة والملك في الجارية اشتركة دليل على الوطى ومعنى قوله نافي
للحرمة فانا انما لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن النظر عن الما
يكون نافي للحرمة فان ادعى النسب يثبت في هذه لا في الاخرى
وفي العقد اي فيما اذا كان الشبهة في العقد يثبت النسب بالعقد
فلم يوجب وطى محرمة نكحها سواها كان عالما بالحرمة او لم يكن ولكن
ان كان عالما بها يوجب الضرب تعزير له هذا عنده وعندهما
وهو قول الشافعي ان كان عالما به في ذات نوع ومحرمة عليه
على التابيد وجد بوطى امته شقيقة وشقيق اصله واجنيته وهذا
على خراشه يعني وان ظن انها تحل له وان هو اعلم لا باجنيته
اي لا يجد بوطى اجنيته زفت اليه وقيل هو غيرك لم يقل وقيل
اذ يكفي خبر الواحد وعليه مهرها وذمية عطف على الضمير المستتر
في وجد وهذا جائز لوجود الفاصلة زني بها حرتي وذوقني في
جبرية لا الحرة والحرية يعني الداخلين دارنا بامان اذ لا حد
في نار الحرب وعندنا ييوسف يحدون جميعا وعند محمدان زني
للحرمة لا حد وبهيمة لكنه عزرا واتا في دبر هذا عنده وعندهما
وهو احد قول الشافعي يحد حد الزنا ان لم يكن الماتى به عبدا او مته

في المرتين

او منكوحته قال في الحقايق لو فعل هذا العبد او امته او منكوحته ولا
 بالخراف وان كان حراما بالاجماع وفي قول الشافعي يقتلون
 بكل حال لقوله عليه السلام اقلوا الفاعل والعمول لهما انه في
 معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل شتهى على سبيل الكمال على وجه
 تحضرا ما قصد سف المملولة انه ليس بزنا لا اختلافا في الصحابة
 رضى في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان
 مرتفع باتباع الجارة وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه
 اضاءة الولد واشتباها للانساب وكذا هو الدرر وقوع العدم
 الداعي في احد الجانبين والداعي الى الزنا من الجانبين ومارواه
 الشافعي نحو على السياسة وعلى السبيل الا انه يعذر عنده لما بينا كذلك في
 الهداية وفي شرح الجامع الصغير للترمذي والرد فيه الى الامام ان
 شامق له اذا عاده وان شاء ضربه وجسه وزنه في دار حر بابوني
 خروفا للشافعي ولا يبرئني غير مكلف بمكلفه اصلا اي لا على هذا ولا
 هذه وعند زفر والشافعي تحديهما وفي عكسه حده هو فقط ولا
 ان اقر واحد به والاخر بكاح وفي قتل امته بزنا عجل الحد والقيمة
 والحليفة لا يجد لانه صاحب الحق بل لانه صاحب الاستيفاء يقتض
 ويؤخذ بالمال لانه يتوفى وفي الحق ما يمكنه او بالاستغاثه بمنعه
 السيد **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** من شهد بحد متقدم
 لم يمنعه البعد من امام لا عبرة للبعد اذا لم يكن منشأ للتأخير
 تقبل خلافا للشافعي الذي قد ذكرا فيه حق العبد وما فيه حق فالتدعي
 فيه شرط او حمل التأخر على انعدامه وضمن السقعة اي ان شهد بالسرقة

انما اعطى من الشهادة
 في السرقة والرجوع عنها
 زنا الشافعي

١٠٤

بالسرقة المتقدمة يثبت الضمان لانه حق العبد فلا يسقط بالتقاضي
 وهو لم يقدم في الاصول تقدير اصريحا وظاهرا يقول في
 الجامع الصغير يشير الى ان ستاشر فما فوقها متقدمة وقد
 روي في غير رواية الاصول ان الشهر فافوقه متقدم وعن ابن
 يوسف جردنا بابه ح حقيقتين لنا في ذلك مدة فاه وقال على قن
 ما يري الامام فيه من الذخيرة وعن محمد وهو رواية عن الشيخين ان
 قدره بالشهر قال في الهداية وهو الاصح وان اقره اي بالحد المتقاضي
 حد خلافا لغيره وهو يعتبر بالبينة ولهم ان المانع من قبول
 الشهادة على حد المتقاضي من طرق التهمة عليه من حيث ان الشاهد
 على سببه مخير في الابتدائين ان يستعليه ويشهد عليه فتأخير كان
 ميله الى السرطانه اشر اقدم على اداء الشهادة محمولا على ان العدا
 حمله على ذلك وهذا المعنى لا يوجد في الاقرار الا في السر على ما
 يأتي فان قلت اليس ما ذكرنا شاملا لا اقرارا بالشرب قلت نعم
 ولذلك قال عند تقدمه لا يبطل الاقرار بالشرب كما في حد الزنا
 الا ان الشيخين اخذوا به لا بالاشد ورجحاه على القياس وتقدم
 الشرب بزوال الرجوع وعند محمد يضي شهر وغيره يضي شهر قال
 في البسوط والاصح ما نقل عن ابن يونس ومحمد انها قد راذل ذلك شهر
 وان شهدوا بغيره وهي غايبة حد وسقعة من غايبة لا لشبهة العدا
 في السرقة دون الزنا ولولختلف اربعة في زواقيب هذا السحن
 والقياس ان لا يجد لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان
 ان التوفيق يمكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانه في زاوية

لغيري بالاضطرار باقربني وجعلها حد لا لأنه لا يخفى عليه امره
 اوامة لانها يحتمل ان يكون امتا به وهي يجوز ان تخفى عليه بل الماذكر
 في التقيم والتجيز من شروح الجامع الصغير ان اقرب الزنا وهو غير
 متهم في حق نفسه وان شهد وكذلك شاي شهد ووجه الموطوءة
 لاحتمال الشهود عليه لاحتمال انها امراته او امته بل الظاهر هو ولا
 على انشود لوجود النص او اختلاف في طوعها هذا عند وهو قول
 زفر وقالا بعد الرجل لا اتفاق الا ربعة على زناه لا الرمة لا الرقة
 في طوعها وله ان يخلفا لشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها
 ولا يحسد الشهود لما مر او بلاء زناه لاحد عليه ولا على الشهود لما مر في
 الثاني خلاف زفر وانتى جتاه في وقته واختلفا في بلاء لاحد عليهما
 لليقن بكذب احدهما فريقي ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا عليهم
 لاحتمال صدق كل فريق يعني مع وجود النص اذ بدون لا يجدي
 ذلك لاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يجدي وجوب النص
 والله اعلم بالصواب او شهدوا بنزفي وهي بكر اي ثبت بكانت ابا شهادة
 النساء فيندري به حد الزنا ولا يثبت حد القذف شرعية الرجال في
 او سم فسقة لاحد عليه لان شهادة الفساق غير مقبولة ولا عليهم
 لانهم اهل للشهادة وهم اربعة او شهدوا على شهود لم يحدا حد لان في
 شهادتهم زيادة شهرة وما نسبوا الشروع عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة
 الاصول بذلك والحاكمي للقذف لا يكون قازفا وان شهدا الاصول
 ايضا بعدهم لان شهادتهم قد رويت من جهة يرد فروصهم في غير
 هذه الحادثة اذ هم قاتمون مقامهم بالام والقفل وكفى هذا القدر في

صدر الشريعة
 اوام ولد و لا يكون
 نية
 الله

لنهم الضيف في هذا الزم
 لا شيف الزم
 لا شيف الزم
 لا شيف الزم

صدر الشريعة

درم الحد واما ما قيل انما يرد شهادة الاصول لانهم سعيوا الى اثبات
 الزنا بامر غير مشروع فلا يكون شهادتهم حسبة بل سعيوا في اشاعتها
 لعداوة او غوها فيرد شهادتهم لذلك فلا يخلو عن المصادمة لان
 سعيهم عن اثبات الزنا بامر غير مشروع على تقدير عدم قبول شهادتهم
 والكلام في اثباته فبناء ببيان على ذلك يفضي الى ما قلنا وان شهدا عينا
 او ثلثة لحدهم عبدا ومحدود في قذف تركا المسئلة القايلة او محذورين
 بقذف لانها ما يذكر بطريق الدلالة او وجد كذا بعد الحد تحتها
 لعدم النص او اهلية الشهادة تحملا او اداء فيجب الحد لقوله تعالى والذين
 يرمون المحصنات لم يأتوا باربعة شهداء ما الآية وارش جرح جلد
 هدر اي جلد شهادة الشهود فخرج الجاني فظهر احدا له هو عبد او
 محدود في قذف فارش الجلد هدر عنده وقال في بيت المال لانه
 ينتقل فعلى الجواد الى المقاض وهو عامل للمسلمين فنجب الغرامة في مالهم
 ولما ان الفعل الخارج لا ينتقل الى القاضي لانه لم يامرهم فقتصر على الجاني
 الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيان يمنع الناس عن الاقامة
 مخالفة الغرامة ودية رجمه في بيت المال اي رجم بشهادة الشهود
 شمر اخر احدهم عبدا او غوه فدية اكرجم في بيت المال واي رجم
 من الاربعة بعد رجم حد اي حد الرابع فقط حد القذف وقال
 زفر لا يحدا لان كان قاذف حتى فقط بطل بالموت وان كان قاذف
 ميت فهو مرجوع بحكم القاض فيودث ذلك شهرة ولم ان الشهادة
 انما تقلب قذفا بالرجوع اذ به تفصح شهادته فيجعل للحاكم قذفا للميت
 فقد انقضت الحجة فيفسخ ما يثبتني عليه قذفا بالرجوع اذ به تفصح شهادته

في الزنا

فيجعل المال قد فالهيت وقد انقضت الحجة فيفسخ ما يبتنى عليه وهو
 في حقه فار يورث الشبهة بخلاف ما اذا قذف غيره قذفة لانه غير محصن
 في حق غيره لقيام القضاء في حقه ورغم ربع الدين وقال الشافعي يجب
 دون المال بناء على اصله في شهود القضا وقبله اي قبل الرجم حدا
 فقط اي جميع الشهود حدا لقذف ولا يحدا للشهود عليه وقال في
 ان كان الرجوع قبل الحكم بحدا الرجم خاصة لانه لا يصدق عليه
 غيره ولهم ان كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادة باتصال
 القضاء فاذا لم يتصل بقي قذفا فيحدون وقال محمد ان كان
 الرجوع بعد الحكم بحدا الرجم ولا يحدا لباقون لان الشهادة تكون
 بالقضا فلا تنسخ الا في حق الرجم كما اذا رجع بعد الامضاء ولهما
 ان الامضاء من القضاء كما اذا رجع واحد قبل القضا ولهذا
 يسقط الحد عن الشهود عليه ولا شيء على خامس رجع يعني يراجع
 وان رجع احدهما حدا وغرما ربع دينه لان المعتبر بقاء من بقي
 لا مرجوع من مرجع وقد بقي النضائي الاول وثلاثان باصفيان
 وضمن الدين من قتل المأمور برجم بان ضرب عنقه مثالا وزكي
 شهود زينة عطف على قتل فرجم فظهر واعيدا وكفارا فيهما اي في
 مسئلة القتل والتزكية فالضمان على الزكي في قول ابي ج وعندهما
 لا ضمان عليه بل في بيت المال وبيت المال ان لم يترك فرجم اي ضم
 بيت المال اذا شهد وبالرجم فرجم قبل التزكية فظهر واعيدا ونحو
 ذلك وان شهد وابز في واقرا بنظرهم عدا قبلت اي شهادتهم لانه
 يباح لهم النظر لتحمل الشهادة وان انكر واقرا عرسه وقد وليت

١٤٦
 الربو

١٢٦
 الربو

منها وتهد باحصانه رجل وامرأتان رجم خلا فالزفر فالشافعي
 متر على اصله ان شهادتهم غير مقبولة في غير الاموال وزفر يقول
 انه شرط في معنى العلة لان الجناية يتغلظ عنه فيضاف الحكم اليه
 فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادته النساء فيه احتياطا لادله
 ولهم ان الاحتياط عبارة عن الخصال الجمية وانما مانع عن الزنا
 فلا يكون في معنى العلة **باب حد الشرب** هو ثمانون سوطا نصفها
 للعبد شرب الخمر ولو قطرة فمن الخبز حليها وان زالت لم يلحقه
 قال في الذخيرة واذا اخذ الشهود وهو سكران او اخذوه وقذف
 خمر او رجمها يوجد منه فذهبوا الى مصرفه الامام فانقطع ذلك
 يعني الرابعة قبل ان يشترطه الى الامام يحد وهذا لان الاحتراز
 عن مثله هذا غير ممكن فلا يعتبر مانعا عن اقامة الحد كما لو ذهب
 الرابعة بالمعاجة او السكر انما قال هذا لان الشرط وجود احدهما
 قال قاضيو خان في شرح الجامع الصغير وكذا لو شهد واعليه
 بشرب الخمر ويحيا يوجد منه او جاء واب سكران ويوافق اشارت
 صاحب الهداية في قوله وان اخذ الشهود ويحيا يوجد منه او جاء
 واب سكران ثم اشار الى حد السكر بقوله ذابل العقل هو من لا
 يفقه الارض من السماء والرجال من النساء وهذا عنده وعندهما
 من يهذي ويخطط كلامه حده هزله وعلى قولها اكثر الشايخ وعند
 الشافعي العتير ظهور السكر في مشيه وحركته واطرفه وهذا يختلف
 بالاشخاص فان الصالحين ما يتمايل في مشيه والسكران قد لا يتمايل
 ويمشي مستقيما ولو يبين يعني النبيذ المحرم ذكره في التبيين واقرا بياي

١٢٦
 الربو

١٢٦
 الربو

قال الشافعي في الزنا
 الزنا ما كان بين رجل وامرأة
 فاحشيا في الحرام
 والحدان

منه نزلت او ما كان رزقاً من غير
 من قبله او ما كان رزقاً من غير
 ولا رزقاً من غير

بشرب الخمر او مسكر من سائر الاشربة المحرمة بهذا كان او غيره قرأ
 حلالاً لا يبي يوسف فان يشترط الاقرار مرتين او شهيد به رجاء
 انما قال رجاء لعدم قبول شهادة النساء وعلم شربه طوعاً الى
 مكرها وللضغط الاشارة الى هذا في الهداية يجوز صاحباً قال قاضي
 في شرح الجامع الصغير لا يحد قبل ذهاب السكر لانه لما يصحوا فيه من
 شبهة يمنع الحد ولان الرجل لا يحصل باقاة الحد قبل ذهاب السكر ولان
 اقرم او شهيد عليه بعد زوال الرجح لم يقللها لا بعد ما اعتمد عليه
 ما فهم ما سبق من قوله وان زالت البعد المسافة وتقياءها او وجد
 ربحها منه اي علم شربه الخمر باخذ هذين بالاقراء وشهادة اوضح
 عن اقرار شرب الخمر والسكر اقرار سكران لا يحد في هذه الصورة
 اعلم انه لا يحد عندها ان اقر بعد ذهاب ربحها وعند عدم حد ان
 غيرتهم في الاقرار فيؤخذ باقراره كما في سائر الحدود وله ان يحد
 الشرب بالاقراء ثبت بالجماع الصغار والجماع الا برأيهم وبن
 مسعود رضى وقد شرط قيام الرجة في اقامة حد الشرب بالاقراء
 ذكره في الذخيرة وكذلك اذا شهد واعليه بعد ما ذهب ربحها الرجة
 عندها وقال محمد بن محمد بن قاضي خان في شرح الجامع الصغير لجمع
 اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا في
 حد التقادم فيها فعندها احدها فيها انقطاع الرجة وعند محمد بن
 كما في سائر الحدود والمفهوم من الهداية ان الحد لا يحد بالقياس
 وهما الخذا بالاثرو هو قول ابن مسعود رضى فان وجدتم رجة الخمر
 فاجلدوه وفيه انه مخرج في موضع بان القياس لا يدخله في

من هنا ثبت ان الخلاف بين
 القسام لا يقع الا في حد
 ويمنع عندنا من ان يحد
 حد الشرب

والشرب

في التقدير خصوصاً فيما يتعلق بالحدود التي حقها السقوط بالشبهة
 ولو ارتد هو لا تحرم عرسها لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد
 وهو شرط فيه وعند ابن يوسف ارتداده كفر ذكره في الذخيرة وتزوج ثوباً
 وفرج جلد كما في الزنا فتبقي المواضع التي استتبت في حد الزنا **باب**
حد القذف هو في القذف عبارة عن الرمي مطلقاً وفي الشرع الرمي بالزنا
 موحياً من قذف شخصاً اي حرماً مكلفاً مسماً عفيفاً عن الزنا وما في
 معناه اشارة اليه في البسوط حيث قال واذا تزوج امرأة بغير شهود
 او قذف من زوجها وتزوجها وهي بحسنة ووطئها سقط به لحصا
 لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطئ في غير الملك فيصح
 الزنا بصرحه لوقال لامرأة يا زاني فعليه الحد بالاتفاق ولو قال
 لرجل يا زانية فلا حد عليه عندها التحاكم في القياس عليه الحد وبالحديث
 محمد كذا في البسوط فما ذكره علي طالقاً انما ينطبق على قوله او برنات
 في الجبل لان معناه زني في الجبل فانه كما جلد ناقصاً جاء مهزولاً
 ايضاً فلو قال لغيره زنا كنت في الجبل وقال عيت صعود الجبل حد
 عندها وقال محمد لا يحد لان المهزول منه للصعود حقيقة وذكر الجبل
 يقره مراداً ولها انه يتعل في الفاحشة مهزولاً ايضاً لان العرب من
 مهزولتين كما يبين المهزول وحالة الغضب والباب تعين الفاحشة
 مراداً وذكر الجبل انما يعين الصعود مراداً اذا كان مقروناً بكلمة على
 هو الشغل فيه اولست لا يبيك اولست لفلان هو انوه لسانه محسنة
 لا بد من هذا القيد لان العرف بالزنا في الصورتين المذكورتين
 الام والعبر لحصا القذف لا لحصا من يطلب الحد صرح بذلك

في الزنا والحد
 في الزنا

في البسوط في غضب يتعلق بالصورة الثالثة فان نفي النسيب غير الغضب
يحتل المعاقبة او بما ابن الرافعة من امه ميت محصنة ^{مادة السرية} ثمانية سوط
ان طلب اي الحدود ياتي بيان من له الطلب لا يلبس بابن فلان هو حده
وينسب اليه والي عمه او خاله او رتبة اي زوج امه فلجذب بجواز فلو
نفي ابوت لا يجد وكذا لو نسب اليه وكذا العم والحام والراب يسلي بلجواز
وقوله يا ابن ماما السما وانبطي لعز في ذلك لا يراد بها نفي النسيب بل التشبيه
فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة الغضب تارك عن قصد التشبيه
فيما يوصف به في الاول كما تارك عن القصد لا معنى للصعود في ذلك
في الجبل والطلب بقضايا للوالد والولد والولده وولده يشمل هذا
ولذا البنت وفيه خلاف عمده في غير ظا الرواية وقال زفر مع وجود الولد
ليس لولد الولد وذلك ذكره في الحقايق ولو عر وما خلا فالشافعي
مطلقا بناء على ان القذف يورث عنده وعندنا لا يثبت لمن يليه
العار ولزفر فيها اذا كان الحر وعبد او كافرا ولا يطالب لحدنيه واما
بقذف امه وليس فيه ارشاهذا تنصيص بما فهم من قوله ولو عر وما
وعفو واعتياض وعند الشافعي يجري فيه الارث ونحوه وهذا بناء
على الثاني في حد القذف من العبد يغلب على حق الله تعالى تقديما لمحمس له
الحاجت وعندنا على العكس لان حق العبد وهو دفع العار راجع
الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا انما يكون بين العار
لان الله تعالى حرمه اذ لا يخفى ما في هذا النسيب من الخلل لان ما في النسيب
من التعلق بتولام مولاه فيصحق العبد مرياه ولا كذلك عكسه لانه لا ولاية
للعبد في استيفاء حق الشرع الانبياء وان قال يا زفر بل انت حد العار

فيه انشائه الزنا من قال
هنا ان يكتب
لم يحسب
الله

مادة السرية
هذا ما ذكره
في الهداية

لحميق بل لا بل انت اذ لا حاجة الى زيادة لا ولو قال لعزسه وهو اهل
لشهادة انما قال هذا لانه اذا لم يكن اهاد لها لا يكون موجب قذف
لعان بل حد فحد فحدت به حدت ولا لعان لانها قاذفان وقذفه موجب
للعان وقذفها بوجوب الحد وفي البداية بالخطيئة للعالم اعرف ان
الحدود في القذف ليس بها هل له ولا ابطال في عكسه اصل في حد
للعان في معنى الحد وبزينة بك اي اذا امرت بقولها زينة
هدم اي لا حد ولا لعان لانها صدقت فسقط اللعان بتصدقها
ولم تصرف اذ من لان فعل المرأة بزورها لا يكون زنا كذا في البسوط
ولا عن ان اقرب ولد فنفى لان النسيب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا
فيجب للعان وحده ان عكس لانه كاذب نفسه فيجب الحد والولد له فيها
اي يثبت النسيب في الصورتين لا قراره سابقا ولا حقا ولا يثبت بليس
بابني ولا بابنك لانه انك الولادة لصل ولا حد بقذف من لها ولد
لا اب له اي ليس له اب معروف لان اماراة الزنا فلا توجب الحد العفة عن الزنا
او المداغة بولدها انما قال بولدها يجب الحد بقذف المداغة بغير ولد
والفرق بينهما انه وجد في الاول اماراة الزنا وهي ولادة الولد الذي
لا اب له دون الثاني ولا بقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ في غير
ملك من كل وجه كامة مشتركة او وطئ مملوك حرمت ابدا كامة
التي هي لخته رضاعا ولا بقذف من زنت في كفرها ومكات مات عن
وقال ان الحد انما يجب بقذف الحر في حرمة هذا المكاتب اختلافا
الصحابه رضي وحدثت في من وطئ حراما لغيره كوطئ امره بضا
وطئ مملوك حرمت موقته كامة محوسية او مكاتبة محرمة الاولى

من قال هو الولد النسيب قد ادر
افضل من ان يكون ما اذا
كان الولد ضا
ولا يخفى شانه

اللفظ ان ادع النسيب
بالزنا سب في مملوك الله

موقفة الى زمان اسلامها او كونها كاتبة والثانية الى زمان الجور
 زفر وطى الكاتبة يسقط الاحتياط وهو رواية عن ابي يوسف كجوت
 نكاح امه فاسلم هذا عند خلافها ومبني الخلاف على ان نكاح
 المحارم حكم الصحة فيما بينهم او لا ومقام بالرفع عطف على
 الضمير المستتر في حد قذف مسلمات لم يقل ههنا لعدم الحاجة الى
 ذكره فان التامس وان كان عاماً بحسب المذهب لم يدخل
 دار الحرب بامان لكن خص ههنا عجزني دخل دار الاسلام بامان
 بقربه ذكره في مقابلة مسلم وكفى حد بخنايات لتدجنها فان
 اختلف لا وقال الشافعي ان اختلف القذف والقذف به لا يتعد
 ولا يتدخل لان الغلب فيه حق العبد عند وعندنا لما كان حق الله
 تعالى غالباً يتدخل اذ المقصود الانزجار ما اذا اختلف الخنايات
 فالمقصود من جنس غير المقصود من كفر **فصل في التعزير** هو تأديب
 دون الحد اصله الظاهر قال الامام السرخسي في آخر باب الامان
 من شرح كتاب السير الكبير لا يقام هذا على الذي والمتامس فالكلام
 محض حق الله تعالى ولكن يوجع عقوبة على ما صنع ويجس في
 الجس على قدر ما يرى الامام ولم يقل يعزرون لان في لفظ التعزير
 ما ينبي من معنى التطهير والتخليم قال الله تعالى وتعزروه وتوقروه
 والكافرين من اهل اكثره تسعة وثلاثون سوطاً لانه ينبغي ان لا
 يبلغ الحد واقله اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب ههنا
 عندهما وعند ابي يوسف يبلغ به خمسة وسبعين سوطاً وفي رواية
 عنه وهو قول زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطاً وفي النهاية

قال ابو يوسف التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم
 في احتمال الضرر به فيما بينه وبين اقل من ثمانين في الامانة
 لو ان قاضياً رأى تعزيراً مائة فقد أخذ بالأخذ بالاثرون ضرب
 اكثر من ذلك فهو بالخيار واقله ثلث وذكر مشايخنا ان ادناه على
 ما يراى الا ما يقدر بقدر ما يعطيه انه ينزجر منه لانه يختلف
 باختلاف الناس من الهداية وضع حبسه مع ضربه وضربه بشدة
 لانه جري التخفيف فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث
 التوضيف كذا يؤدي الى قوت القصد ولهذا لم يخفف من حيث
 التفرقة على الاعضاء ثم للزنى لانه ثابت بالكتاب وحد الشرع
 باجماع الصحابة رضي الله عنهم انه ثابت بالقياس فقد وهم
 لما قرئ في الاصول ان القياس لا يجري في الحدود ثم للشرب
 لان سبه يمتنع به ثم للقذف لان سبه محتمل لاحتمال كونه
 صادقا وغيره بقذف ملوك او كافرين في مسلم السلم اذا تم الذي
 يعزرون كذا ذكره تاجرحان وانما خص المسلم ههنا بالذكر لكان قوله
 يا فاسق يا كافر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا خبيث يا خائن يا لوطي
 قال في البسوط واذا قال بالوطي لا حد عليه بالاتفاق لانه شبه
 الى نبي من ابي الله تعالى فلا يكون هذا اللفظ صريحاً في القذف
 فاما اذا اوضح بنسبة الى ذلك الفعل فعند ابي حنيفة يعزرون ولا يجد
 لانه شبه الى فعل لا يلزمه الحد بذلك الفعل عند وعندنا يلزم
 حد القذف لانه شبه الى فعل يستوجب مباشرة الحد عندهما
 ياريد في هو معزب نكاح وذا نكاح كتاب المجوس كذا في الخبر

صدر السبعة

من في الامانة انما هي خاصة بالوف
 القذف في النكاح لا في غيره
 من في الامانة انما هي خاصة بالوف
 القذف في النكاح لا في غيره

بالص يدبوث هو الذي لا غيره له ذكره للجوهري يا قريظان هو الذي
 يري مع امراته او محرمه رجلا فيدعه خاليا بها يا شاربا الخمر
 يا اكل الربوا يا ابن النجبة لا يقال النجبة في العرف الخشن من الزانية
 لان الزانية قد تفعل سرا وتناف منه والنجبة من تجاهره بالاجرة
 لانا نقول لذلك المعنى لرجب الحد بذلك اللفظ فان الزنا بالاجرة
 يسقط الحد عنه خلافا لهما يا ابن الفاجرة فان الفجور يكون بكل
 معصية انت ما ويا للصوص انت ما ويا للزواني يا من يلعب بالصيا
 يا حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام وهو عام من الزنا لا يقال
 في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد بالخمر
 الخب فلها لا يجب الحد لا باحمار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حمار
 يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل قمين يوجرا له نزي
 لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالزنا يا با هذا اللفظ من شتم
 العوام تفوهون به ولا يعرفون ما يقولون يا فاكس يا عثرة يا ككة
 بوزن الصفة من يضطك عليها الناس وبوزن الهمزة من يضطك
 على الناس وكذا السخرة وغوه والضابط في هذا ان ان شبه الى فعل
 اختياري يحرم في الشرع ويبعد عا في العرف يجب التعزير والا لا
 يخرج بالقيد الاول والنسبة الى الامور الخلقية فلا يعزّر في حمار وغوه
 فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو امر خلقي
 وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزّر في يا حمار
 وغوه ما يبعد عا في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث النسبة
 الى ما لا يبعد عا في العرف فلا يعزّر في يا اعب الرد وغوه ما يحرم في

قال في الغريب
 ما بين في
 الا انه غير مستعمل
 الفقه قلده
 لا قدر به

في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد بالخمر الخب فلها لا يجب الحد لا باحمار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حمار يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل قمين يوجرا له نزي لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالزنا يا با هذا اللفظ من شتم العوام تفوهون به ولا يعرفون ما يقولون يا فاكس يا عثرة يا ككة بوزن الصفة من يضطك عليها الناس وبوزن الهمزة من يضطك على الناس وكذا السخرة وغوه والضابط في هذا ان ان شبه الى فعل اختياري يحرم في الشرع ويبعد عا في العرف يجب التعزير والا لا يخرج بالقيد الاول والنسبة الى الامور الخلقية فلا يعزّر في حمار وغوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو امر خلقي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزّر في يا حمار وغوه ما يبعد عا في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى ما لا يبعد عا في العرف فلا يعزّر في يا اعب الرد وغوه ما يحرم في

في الشرع وحكى الحد ولان انه يعزّر في زمانا في مثل قوله يا كلب يا خنزير
 لانه يراد به الشتم في عرفنا وقال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي
 انه لا يعزّر وقيل ان كان النسوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء
 يعزّر لانه حب في حق ويلحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة
 لا يعزّر قال في التبيين وهذا الحسن ما قيل فيه ومن حدّ وعزّر فان
 صدره منه وقال الشافعي يجب الدية في بيتا مال ولو عزّر زوج
لا كتاب السرقة هي لغة اخذ الشيء من الغير على الحقيقة بحيلة وفي
 الشريعة ريدت عليه او صاف اخر تقف عليها كذا في الحقايق وكثيرا لا
 على ميل الاستخفاف كذا في البدائع انما قال على ميل الاستخفاف دون
 خفية لان الاخذ خفية لا يوجد فيها اذا انقلب الجدار لميلان واخذ
 المتاع مكابرة فانه لم يأخذ خفية لكن سلك مسلك من يقصد الاخذ
 خفية ويحلها مال مملوك يتلى في كتاب البيع ان بين المالك والمالك
 عوما وخصوصا من وجه متقوم قال في البدائع ونها اي ومن
 الشرايط الرجعة الى المروق ان يكون متقدما مطلقا فلا يقطع
 في سرقة الخمر من مسلم مسلما كان السارق او ذميا لانه لا قيمة للخمر
 في حق المسلم وكذا الذي اذا سرق من ذمي خمر او خنزير لا يقطع لانه
 وان كان متقوما عندهم فليس عندنا فلم يكن متقوما على الاطلاق
 محرز بان شبهة بكان كبيتا وصندوق او حافظ كجا في ليس طريق
 او مسجد عند جاله قال في البدائع ومنها ان يكون محرز مطلقا خفا
 عن شبهة العدم مقصودا بل محرز وهو شرط لكونه خارجا عنها خفا
 اليه ونصاها قد عشرة دراهم مضروبة النضاع عندنا عشرة دراهم

في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد بالخمر الخب فلها لا يجب الحد لا باحمار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حمار يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل قمين يوجرا له نزي لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالزنا يا با هذا اللفظ من شتم العوام تفوهون به ولا يعرفون ما يقولون يا فاكس يا عثرة يا ككة بوزن الصفة من يضطك عليها الناس وبوزن الهمزة من يضطك على الناس وكذا السخرة وغوه والضابط في هذا ان ان شبه الى فعل اختياري يحرم في الشرع ويبعد عا في العرف يجب التعزير والا لا يخرج بالقيد الاول والنسبة الى الامور الخلقية فلا يعزّر في حمار وغوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو امر خلقي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزّر في يا حمار وغوه ما يبعد عا في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى ما لا يبعد عا في العرف فلا يعزّر في يا اعب الرد وغوه ما يحرم في

وما كافي بيت مال وما له فيه شركة ومثل حقه حالا
او مؤجلا اي كان له على آخر ذاهم مثل سوا مكان حالة او قو
فرق مثلها ولو يزيد لانه بمقدار حقه يصير شركيا وما قطع فيه
وهو بحاله اي لا قطع بسرقه عين قطع فيها مرة ثم وصلت اليها الكرم
وهي لم تغير عن حالها والقياس ان يقطع وهو راية عن اليه
وهو قول الشافعي لقوله عم فان عاد فاقطعوه من غير فصل ولب
ان القطع اوجب سقوط حصمة المحل على ما يعرف من بعد انشاء الله
وبالتمه لي المالك ان عاد حقيقة العممة بقيت شبهة السقوط نظر الى
لحق المالك وقيام الموجب وهو القطع فيه واما الجواز الحديث
فنقول قد قطع فيه الطاوي واكرهه وعلي تقدير صحة محمول
على السياسة بدليل ان قال في آية الخامسة وان عاد فاقطعوا وما الجواز
بان المعنى ان عاد الى السرقة لا الى السروق لا يشق لان العود الى السرقة
مستحق في محل النزاع وان تغير وسرق قطع ثانيا كقول قطع فيه فنبش
فرق ولا ان سرق من ذي رحم محرم منه سوا كانت القرابة قرابة
ولاد او غيرها للشبهة في الحرز والشافعي خلافا في الثانية بخلاف ماله
اي مال ذي رحم محرم من بيت غيره اي بيت الاجنبى او جود الحرز
بالسببية وماك مرضع الرضع التي من شأنها ان ترضع وان لم
تباشر الارضاع في حال وضعها والرضع التي هي في حال الارضاع
ملقمة ثديها الصبي كذا في اكتشاف فمن قال ههنا مرضعة لم يصب
سواء سرق من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي يوسف في رواية
لانه يدخل عليها من غير استئذان وحشمه بخلاف الاخت لا نعلم

هو من بيت غيره

فانه من بيت غيره

هذا المعنى فيما وجه الظاهر لاقربته والمحرمية بدونها لا تحترق
كما اذا ثبت بالنزاهة والتقييل عن شهوة ولا من زوج وعسر ولو
حرز خاص له انا قال هذا تنصيصا للرد على الشافعي فان له
خلاف فيه ولا من يده او عرسه او زوج بيده ولا من كتابه
ومضيفه ويحاذن في دخوله يدخل فيه الحمام فلا حاجة الى
ذكره وعدم القطع فيه لاختلال الحرز الا اذا سرق منه ليل ولا
بني الاحرازه الاموال والاذن يختص بالنهار واعلم ان الحرز بالمال
لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا سرق في الحمام شي من يده
حافظ فلا قطع لان الحمام حرز غاية لخل بالاذن بالدخول فار
اقتار بالماظف فيه بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس بحرر
فاعتبر الحافظا وسرق شيئا ولم يخرج من الدار ونقب بيتا
فادخل يده فيه فاخذ شيئا وعن ابي يوسف انه يقصع كما اذا اذ
يد في صندوق الصيرفي واخرج الفط بقب ولنا ان هتك الحرز
يشترط فيه اكمال وهو في الدخول وقد امكن الاعتبار والدخول
هو المعتاد بخلاف الصندوق لان الممكن فيه ادخال اليد
دون الدخول او دخل عطف على فادخل وتاول اي اخذ شيئا
وتاول من هو خارج وعن ابي يوسف ان لخرج الدخول يد وتا
ولها الخارج فاقطع على الداخل وان ادخل الخارج يده فتا
ولها من يد الداخل فليها القطع او طر بصرة لم يقلصة فان
الظمنه ان يكون هناك وعاء اخر غير الكم وذلك غير لازم وعلة
التي هي هي هذه كان في كنه دراهم بصرة يوافق ما ذكره خارجة

وقال في هذا اعني ان
يد في صندوق الصيرفي
وتاول من هو خارج

كذلك في الدار فان
يد في صندوق الصيرفي
وتاول من هو خارج

من كسر غيره وان ادخل به في الكم فط قطع وذلك ان كل حرز
 يكن الدخول فيه فهتك بدخوله وما لا يادخال اليد فيه من الكم
 صناعته للدرهم فتق او خل يد فيه ولخذه والاخذ فقد هتك
 الحرز فوجب القطع والافلا وما في حل الرباط فبالعكس لان
 اذا حل الرباط من داخل بقيت الدرهم حارجه فحصل الاخذ من غير
 حرز وان حل من خارج بقيت الدرهم داخل الكم فحصل الاخذ
 من الحرز فيجب القطع وعن ابي يوسف انه يقطع في الاحوال كلها
 لان يحرز بالكم او بصاحبه قلنا الحرز هو الكم لانه يعتمد وانا قلنا
 قطع السافرة والاسرحة فاشبه الجوالق وسرق جمل من قطار او
 حمار لان القايد والسائق والراكب يقصدون قطع المسافر ونقل
 الامتعة دون الخط وقطع اي سارق الجمل او الحمار ان كان ^{نظرا}
 ولو نال ما عليه لم ينقل ان حفظه به لان الشرط ان يكون هناك
 حافظ ولا يلزم ان يكون ربه او شق الحمل واخذ منه شيئا لان
 الجوالق في مثل هذا حرزا وادخل يد في صندوق غيره او كاهية
 او خرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها لان كل مقصورة
 باعتبار مسكنها حرز على حدة او سرق ربة مقصورة من اخري منها
 لما ذكرنا والقي شيئا من حرز في الطريق ثم اخذه وقال زفر لا قطع
 لان الاقله غير موجب للقطع كما لو اخرج ولم ياخذ ولهم ان
 الربح حيلة يعتاده السارق ولم يتعرض عليه يد معتبر فاعتبر
 الكل فعلا واحدا واذا اخرج ولم ياخذ فهو مضيع لا سارق ^{معد}
 الشايع يقطع سواء اخذه او تركه في الطريق او حمله على عارضا ثم واد

من نزل ضلوا في الطريق
 من نزل في الطريق
 من نزل في الطريق
 من نزل في الطريق

ولخرجه لان سير الحمار يضاف اليه سوقه ولهذا يضمن السابق
 ما التفت الدابة ولو لم يسيقه وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله في
 اشارة اليه **فصل** يقطع بين السارق من زنده ونحس ثم رجله
 اليسرى ان عاد وان عاد ثالثا لا وعند الشايع يقطع في الثالث يد
 اليسرى وفي الرابع رجله اليمنى لقوله عم من سرق فاقطعوه ولنا
 الاجماع ذكره صاحب الهداية وقد مر الجواب عن الحديث ولو كان
 صحيحا غير ما اولد لما انعقد الاجماع على خلافه ويجوز حتى يتواتر
 هذا التحا ويعزز ايضا ذكره بعض المشايخ وان كان يد اليسرى
 او ايمها او اوصعاها سوى الايمها لانه لو قطعت اليمنى وقوة
 البطش خايت في اليسرى يلزم تغويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة
 اهلك او رجله اليمنى مقطوعة او شل لانه اذا لم يكن للرانان
 يد ورجل من طرف واحد فهو لا يقدر على الشئ اصلاحا في اذا كان
 من طرفين فانه يضع القضا ابطه او يرد الى ملكه ما كره وان لم
 يسرق من اولى السروق منه وان لم يكن ما كره قبل المصونة ومن
 ابي يوسف انه يقطع اعتبارا بما افاد به بعد الخصومة وجه الظان
 لخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة انما جعلت حجة ضرورية
 قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة او ملكه انما قال ملكه يعلم
 ان المراد الهبة مع القبض بهت او بيع ونقصت قيمتها من حيث
 السعر لا من جهرته تغير العين ذكر في الذخيرة من النصاب قبل القطع
 قال زفر والشايع يقطع فيهما او سرق فادعي ملكه فيه خلاف المشايخ
 ولحد السارقين وان لم يبران فيه خلاف والشايع ولم يطالب به

فان عارضا قطع يد
 من السارق

حق الطلب لان الخصومة شرط لظهور السرقة او غاب قبل الاستيفاء
لان من القضاء في باب الحدود وان اقره موها فيه خلاف للشافعي
فلا قطع يعني في الصورة المذكورة لانه لما كان الدعوى شرط لا بد
من المطالبة وان سرقا وغاب احدهما شهدا على سرقته ما قطع الاخر
وقطع بخصومة ذي يد حافظه كودع وقاض وصاحب ربواي
باع دينارا بدينارين وقبضها فسرقا مزيد وقال زفر والشافعي
لا يقطع الا بخصومة المالك ومستعين ومستاجر ومضارب مستضع
وقابض على وجه الشراء ومرة من ووصي وولي ومتولى الوقف
والخصومة المالك من سرقة منهم اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة
ولقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا شك ان السرقة
تعرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر اذ يكره ان يكون
ملك السارق بطريق الخسرة او ملكا لذي رحم محرم وهو غير المرفوع
ترك السرقة منه الدعوى وكذا في غيبة مظنه عدم وجوب القطع قيل
اما غيبة الزنية وان كان فيها توهم انها لو كانت حاضرة ادعتا ما يسقط
الحد فلا اعتبار به لانها راضية بالزنا فتكون متهمة في دعوى ما يسقط
الحد ويرى عليه انه يشكل بسقوط الحد عند دعواها النكاح لقيام التهمة
ح ايضا شران قوله لانها راضية محل نظر لانه سرقة عطفه على الضمير
المسكن في قوله وقطع من سارق قطع سقوط عصمته وقطع عاقبة
سرقة ومرة اي السرقة ان كان قايما الى ما كره هذه المسئلة على وجوه لانه
لا يخفى ان يكون العبد ماذونا او مجورا او المالك قائم في يده لو ملك
والمولى مصدقا ومكذبا فان كان ماذونا يصح اقراره في حق القطع والمالك

مهر السرقة

والمالك قطع يده ويرد المال على السارق منه ان كان قايما وان كان
لما لا ضمان عليه صدقة مولاه او كذبه وان كان مجورا والمالك
يقطع ولحم يضمن كذبه مولاه او صدقة وان كان قايما وصدقة مولاه
يقطع عندهم ويرد المال على السارق منه وان كذبه وقال المالك ملى
قال ابو ج يقطع يده والمالك للسرقة منه وقال ابو ثوبان والشافعي يقطع
يده والمالك للمولى وقال محمد بن روح لا يقطع والمالك للمولى ويضمن العبد
بعد العتق وقال زفر لا يصح اقراره في حق القطع ماذونا كان او
مجورا ويصح اقراره بالمالك ان كان ماذونا وان كان مجورا لا يصح
اقراره بالمالك ايضا وما قطع به ان يقره ولا يضمن وان تلف هذا
رواية ابي يوسف عن ابي ح وهو المشهور وفي رواية الحسن عنه انه
يجب الضمان في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيها لانها حقا
قد اختلف سببها فلا تمنعان فالقطع حق الشرع وسببه ترك الاتهام
عماني عنه والضمان حق العبد وسببه اخذ المال كاستهلاك صيد
ملوك في الحرم ولنا قوله عليه السلام لا عزم على السارق بعد ما
قطعت يمينه ولان وجوب الضمان ينال في القطع لانه يملكه بآراء
الضمان مستند الى وقت اخذ قتيبن انه قد ورد على ملكه فينتهي القطع
وما يؤدي الى انتفائه فهو المنتهي ولما ما قيل ان حال السرقة صار
معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما للمولى العبد فلا يجب الضمان
فشكل بوجوب الضمان في استهلاك صيد ملوك في الحرم ولا يضمن
شيئا من سرقة مولات فقطع بكتلها او بعضها هذا عنده وقال لا يضمن
كلها الا التي قطع لها والخلاف فيها اذا حضر احدهم وادعى السرقة واما

قال في الزخيرة ان كان السارق كاهنا او امة او
قيل يقطع يده ان قال المالك ان ارضته لا يقطع
عنه وان قال ان ارضته لا يقطع يده
ولا يضمنه عندنا فلا خلاف في ذلك
وليس المسلم ان يقطع مع الضمان
لا يجزيان

اذا حضر الجميع وقطعت يده بخصومتهم لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا
 قاطع يسان من امر يقطع بينه بسرقة ولو عدا وقال لا شيء عليه في الخطا
 ويضمن في العبد وقال زفر يضمن فيها وهو القياس وقطع من شق
 ما سرق في الدار ثم اخرجته وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له فيه
 سبب الملك وهو الحرق الفاحش فانه يوجب القيمة كلها فتملك المضمون
 ولها ان الاخذ وقع بسبب الضمان لا للملك وانما الملك ثبت ضرره
 ادلما الضمان كيان يجمع البدل لان في ملك واحد ومثله لا يورث
 الشهادة لا من سرق شاة فذبحه فالخرج لان السرقة تمت على اللحم ولا
 قطع فيه ومن جعل ما سرق دراهم او دنانير قطع ان ساوي النقصا
 وقت الاخذ وانما لم يذكر هذا لقيده لانه مفروغ عنه ودرت هذا عند
 وقال لا يجب ردها لان هذه منعه متقومة عند خالفه وان
 حرق فقطع فلا رد لان الضيق قائم بصورة ومعنى وحق الملك في التمتع
 قائم بصورة ولا معنى ولا ضمان لانه لا يجامع القسط وقال محمد بن
 منه ويعطيه ما زاد الضيق فيه وان سؤد رد هذا عند ابي ح لان السؤد
 نقصا عنده وكذلك عند محمد كما في الحرة فان الضيق لا يقطع حق المالك عند
 واما عند ابي يوسف فلا رد لان السؤد زيادة كالحرة عنده الله اعلم
باب قطع الطريق من قصد معصوما على معصوم اي حال
 كون القاصد والمقصود عليه مسلما او ذميا فاخذ قبل اخذ الجاني
 وقتل جسديا يتوب ويظهر فيه سبعا الصالحين فان قتل لا يحسن
 بقصد قطع الطريق لم يحقق الماتعة قلت نعم وقد ضمن الاشارة
 اليه بقوله على معصوم وان اخذ ما لا ينصيب كل منه نصا قطع

هذا مقتضى صورة
 ما قال وان ملك
 فلا ضمان

فان في هذه الاقوال وذكرا
 ما يقتضيه اذ لم يمتدحوا الاخذ

يده ورجله من خلاف وان قتل باو اخذ قتل حيا اي هذا القتل
 حيا لا لقصاصا فلا يعفو ولا يفرج عليه على كون القتل حدا وان
 قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا قوله او قتل عطف
 على قطع اي ان شاملا لامام قطع ثم قتل او صلب حيا من غير قطع ويجمع
 برح حتى يوتى البيع شق البطن ويترك ثلثة ايام وما اخذ قتل
 لا يضمن اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذ اعتبارا بالفترة
 الصغرى ويقتل اعدام حذوا اي ان باشر القتل اعدام يجب الحد على
 الجميع وعجز وعصا لهم كيف اذ جرح واخذ قطع وهو جرحه
 وان جرح فقط او قتل عدا قباي تاب قبل ان يورثا وكان منهم
 غير مكلف وعن ابي يوسف انه لو باشر المكلفون بجدة الباقون او ذو
 رحم محرم من الماتعة او قطع بعض الماتعة على البعض وقطع الطريق
 ليلا او نهارا في مصر وفيه خلاف الشافعي وعن ابي يوسف انهم ان
 قصدوا في مصر بالسانح يجري عليه احكام قطاع الطريق وان
 قصدوا بالبحر والخب فان كانوا خارجا لمصر فكذلك الحكم وان كانوا
 بقرب منه او في مصر فان كان بالليل فكذلك ايضا وان كان بالنهار
 لا يجري عليهم احكام قطاع الطريق وانحس الشيخ هذه الرواية
 وبه يفيق كذا في التبيين او بين مصرين ان كانا قريبين بحيث يلحق
 الغوب غالبا كالكوفرة والحرة ففيه خلاف الشافعي فلا حد ولا ولي
 قده او ارشده وعفوه اي لا يجب الحد في الصورة المذكورة بل اذا كان
 القتل عمدا فلم يولي القود او العفو اي بخير بينهما وان كان غير عمد
 فله الدية او العفو وفي الخنوقية الحق من قيل القتل بالقتل وفي بعض

هذا مقتضى صورة

هذا مقتضى صورة

هذا مقتضى صورة

عند أبي حنيفة ومن فعل غير ذلك قبله يعني سياسة ومن السياسة
 ما حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن المدي عليه السيرة إذا ذكر فلان
 أن يعمل فيه بأكثر رايه فان غلب على ظنه أنه سارق وإن المال سرق
 عنده عاقبه كذا في التبيين **كتاب الجهاد** هو في الشريعة بهذا الوج
 في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بالمال وبالراي وبكثير
 السواد وغير ذلك هو فرض كفاية بداء أي يفرض علينا أن يبدأ
 بالقتال وإن لم يقا تلونا ويتن معنى كونه على الكفاية بقوله أن
 قام به بعض سقط عن الباقي يعني أنه يفرض على جميع من هو
 أهل الجهاد لكن إذا قام به البعض بان تحصل الكفاية بهم يسقط عن
 الباقي فالمرحصول الكفاية لا يسقط ذكره في البدائع فأيّاك أن
 توهم أن فرض الجهاد يسقط عن المسلمين في ديار باقاة من في
 ديار الهند وترك إذا تحصل الكفاية بذلك وهو شرط السقوط
 عن الباقي وإن تركوا ثم أتوا المكفون بهم وأثمهم على تقدير
 تركه مطلقا لا تركهم خاصة حتى لو قام بهم غيرهم من العبد ^{السر}
 سقطا لا ثم عنهم فلذلك قال إن تركوا ثم أتوا ولم يقل تركوا ثم
 لا على صبي وعبد وامرأة وأعمى ومقعّد وأقطع وفرض عن أن يهجموا
 أي على بلد من بلاد الإسلام أو ناحية من نواحيه قال في الغرب
 الهجوم الاتيان بغتة والدخول من غير استئذان فتخرج المردة
 والعبد بلا إذن لأن المقصود لا يحصل إلا باقاة الكل في فرض
 على الكل وحق الزوج والمولي لا يظهر في حق فرض الأعيان
 قال في الذخيرة إذا جاء الصغير فما يصير فرض عن علي من يقرب من العتق

المرحوم الفقيه أبو الجواد
 على فهم من السيرة وغيره
 وزن الكتاب واغفر له
 الله تعالى وولي نعمته

من العدو وهم يقدرون على الجهاد فاما من وراءهم يعدون العدو
 فان كان الذي كان هربا بالعدو عاجزين عن مقاومة العدو أو
 قادرين إلا أنهم لا يجاهدون لكل بهم أو تهاون أو فرض على من يلزمهم
 فرض عن ثم من يلزمهم كذلك حتى يفرض على هذا التدريج عن المسلمين
 كلهم شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلوة الجنازة والتجديد وكل جعل
 مع في ويدونه لا يجعل ما يجعل للعامل على عمله والمراد أن يضبط الأثام
 الجعل على الناس للذين يخشون الجهاد وإنما كره لأنه شبه الأجر
 ولا ضرر ودأله لأن مال بيت المال معد لنوايا المسلمين وهذا من
 جملة ما وان حوصروا أي الكفار دعوا إلى الإسلام فان أبوا فإلى الجزية
 هذا في حق من يقبل منه الجزية ويتأني بيان أنه من وهم فان قبلوا
 فلم يملك من الأنصاف عليهم ما علينا من الأنصاف وكون عقد كتاب
 السير ليان هذا النوع من الأحكام كفي قرينة له ولا يقا تل من لم
 يبلغوا الدعوة وتنبأت أي الدعوة الجديدة لن تبلغه فان أبوا أي عما
 دعوا إليه حوّرهم بحرق وتعريق وتغريق وري ولو قتر سوا
 بمسلم نيتهم لا بنية وقطع شجرة وأقارن بارعند ولا مثله الغد
 الخيانة ونقض العهد لا مطلقا بل إذا لم يكن بطريق النية لأن نقضه
 بذلك الطريق مشروع ومنون والحذرة التي تشير إلى جوازها في قوله
 عزم الحرب حذرة ما لا يتضمن النقص فالأخص الجوازها بزمان
 قيام الحرب والمثلة اسم من مثل بهاي كل به معناه كالا وعبره وغير
 مثل قطع الأعضاء وتسويد الوجه ومثله العرب نخذ بقوله
 عليه آتكم لا تغلوا ولا تعذر ولا تملوا قال في الاختيار

والمرحوم الفقيه أبو الجواد
 على فهم من السيرة وغيره
 وزن الكتاب واغفر له
 الله تعالى وولي نعمته

السر

المرحوم الفقيه أبو الجواد
 على فهم من السيرة وغيره
 وزن الكتاب واغفر له
 الله تعالى وولي نعمته

والثلة النهاية بعد الظفر بهم ولا يس باقبله لانه ابلغ في كتبهم واخرهم
 وقتل غير مكلف وشع فان قال في الذخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير
 الفلة الذي لا يقدر على القتال ولا على الصباح ولا على الاحتيال ولا
 يكون من اهل الرأي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقال لانه
 بقتاله محاسب وبصياحه عرض على القتال وبالاختيال يكثر الحاسب
 واعيه ومقعد خلا فالشافعي في الشيخ والاعبي والمقعد وامامة الامم
 ذكر في الكافي ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقاتلان منهم او معيا
 بالمال والرائي والاحتياي واب كافر بدلي لا يقتل الابن اباه الكافر
 ابتداء وانما قال ابتداء لانه اذا قصدا لاد قله بحيث لا يمكن دفعه
 الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير ابنه فان فعل
 المضارع ينتصب بان يقدره بعد الفاعل اذا كان ما قبلها سببا لها
 بعد عدة اتياء منها التي فينبغي ان يصير ابنا لابن عن قتل ابيه على
 وجه يتضمن السبب لقتل غيره وايه بان يشغله وبلشه الى آخره فقله
 اشير الى هذا في عبارة الهداية القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى
 ان يقتله غير وحيث قال عليه دون عنه واخراج مصنف ولما رآه
 الا في جيش يؤمن عليه وهو لحو ان خير اولونهم مال ان لنا به
 حاجة ونبدان هو انفع فقولوا لفظ كان مضمرا في المواضع الثلاثة
 والنبدان لاقام الخير اليهم بنقص العهد وقبل بندي قوتلوا قبل ان يذلو
 نوالم يقتل بدله لعدم الحاجة اليه فان حياته لم لا يتحقق دون موج
 المرتد يعفى القادر على المجازاة المستعنة عن الاخذ على ماله على ما
 المصلحة بل مال لا لانه يكون حرة لانه بعد التزول بساكنهم يكون

في نسخة

في نسخة

قوله لا يقتل بدله لعدم الحاجة اليه فان حياته لم لا يتحقق دون موج

قوله لا يقتل بدله لعدم الحاجة اليه فان حياته لم لا يتحقق دون موج

غنيمة بل لان في اخذ المال منهم نوع تقرير لهم على الارتداد وذلك
 لا يجوز ولا مرة ان لاخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع سراح وخيل
 وحديد منهم ولو بعد صلح اي لا يفعل ذلك لانه مكروه لانه لا ينبغي ان
 يفعل ذلك لانه غير مستحب كما يفهم من الهداية وصح ما ان حر وحره وان
 كاشرا يذو ادباي لباشر لذلك الصلح ولغا امان الذخيرة مسلم
 في دارهم اسير كان او تاجرا او من اسلمته ولم يهجره ويخون
 وصبي وعبد الا ما ذوين قال في الاختيار وعامة الشافعي على ان
 لا يصلح صلح صبي ما ذوين لان المصلحة للحرية حقيقة لا يستدعي
 اليها الا من له كثرة تجرته وممارسة وذلك بعد البلوغ **باب الغنم**
وقسمته قسم الامام بين الجيش ما فتح عنون واقر اهله عليه
 بجزية وخراج عطف على قوله قسم الامام ثم عطف على احداهما قوله
 وقتل الاسير ان لم يسلموا واستفرهم او تركهم لحر اذ مترك اي
 ليكونوا اهل ذمة لنا هذا اذا لم يكونوا من مشركي العرب والرتدي
 وانما لم يتعرض لهذا لبيانها لاعتداد على ما تاتي في موضعه وفي
 منهم وقدا وهم المتن ان يطلقهم بما كانوا سوا مكان الاطلاق بعد
 او قبلما اشير الى ذلك في التعليل الذي ذكر في الهداية وقال الشافعي
 يجوز المتن والقدما ان يطلقهم باخذ مال او سيرة في مقابلتهم قال
 في الهداية وقال الشافعي يجوز المتن والقدما ان يطلقهم باخذ مال
 او اسيرة في مقابلتهم قال في الهداية ولا يفادي بالاساري عذابي ح
 وقالا يفادي بهم اساري المسلمين وهو قول الشافعي ولما الفادة
 بال تاخذ منهم لا يجوز في الشهور من الذهب وفي السير الكبير

لم لا يجوز ان يكون الصلح

صحة ذلك في الحديث ومن وهم

هذا الا استدلالا مشهورا

انه لا باس به اذا كان بالسلين حاجة استدلالا بالاساري بدرو هذا
 من ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب وازا
 او بعد ثم انه علم من نفي المن والقدلة نفي رة هم الي دارهم بطريق اللالة
 فلا حاجة الي ذكره ولذلك تركه وعقد بتر شوق نعلها وذبحه وحرقت
 وقال الشافعي ترك وقسمه مختم ثمه خلافا لشافعي الا ابدان لم
 يكن للاما حمله يحمل عليها الغنائم فيرد هنا ويقسم والرد ومدد
 لحقهم كقاتل فيه اي في المغنم خلافا لشافعي بعد انقضاء القتال لا سوا
 لم يقاتل ولا من مات ثمه لانه بالآخر اذ يصير ملكا لنا وعند الشافعي
 باستقرار هزيمة الكفار يصير ملكا لنا من مات بعد ذلك يورث نصيبه
 عنده ويورث قسط من مات هنا وحل لنا ثم طعام وعلف وحطب
 ودهن شرط الحاجة في التير الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكره
 ولم يشترطها في التير الكبير وبه اخذ المصن والدارقطني
 فالحاجة شرط فيها بلا خلاف ولذلك قال السامح به حاجة بلا
 قسمة لا بعد الخروج منها ولا يبيعها اي لا يجوز للغنيين بيعها ذكره
 في البسوط وتقولها ويرة الفضل الي مغنم ومن اسلم ثمه لم ير نفسه
 قال احرز ولم يقل عصم لان من اسلم في دار الحرب ولم يخرج الي
 دار الاسلام لا يكون معصوما عندنا في ح ويكوز محظا صريح بذلك
 في الهداية وطفله لانه صار مسلما تبعا ومالا معا واودعه محرزا
 مسلما كان او ذميا انما قال احرز دون معصوما يتناول السلم
 ثمه لا وله كبير او عرسه وحملها خلافا لشافعي في الاخيرة عقارة
 وقال الشافعي هو له لانه من في يده فصا كالمنقول ولنا ان العتاق في يد

وكتفي وادوية

بجواز السلم

في داهل الدار وسلطانها اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في يده
 حقيقة او عبدة مقاتلا وماله مع حرمة بخصب وما كان غصبا في يد
 مسلم او ذمي فهو في عنده خلافا لهما والحمد على اختلاف الروايتين
 او دينة ويعتبر وقت المجاورة اي العبرة في استحقاق سهم الفارس للفرس
 وقت الانقضاء من دار الاسلام الي دار الحرب وهو العيني من المجاورة
 اي مجاورة الدرب وهو الباب الواسع لغة وبالفارسية دروازة
 اريد به من دخل دار الحرب وعند الشافعي وقت القتال فن دخل دارهم
 فارسان قنوق فرسه اي مات فشهد الواقعة راجلا فله سهمان سهم
 فارس هذا عنده وعند الفارس ثلثا سهم وهو قول الشافعي ومن
 دخل راجلا فله سهمان سهم راجلا وجواب الشافعي على العكس
 ولا يسهم الا لفرس اي واحد فلا سهم للبغل والابل وعندنا في يوسف
 سهم لفرسين ولا لملوك لم يقل العبد لعدم شموله المكاتب علي الاضغ
 قول صاحب الهداية والمكاتب بمنزلة العبد وصبي ومراة وذمي
 ورضع لهم الرضخ اعطاه القليل والمراة هنا القليل من سهم الغنمة ثم
 المملوك انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة انما يرضخ لها اذا كانت تدوي
 البحر وتقوم على الرض والذي انما يرضخ له اذا قال او دل على
 الطريق والخمس للسكين واليتيم وابن السبل وقدم فقره ذو القربى
 عليهم ولا شيء لغنيمه وذكره تعالى يعني في الخمس للترك وسهم
 النبي سهم سقط بموته كالصفي وعند الشافعي تقسيم علي خمسة سهم
 سهم الرسول ثم وهو الخليفة وعندنا سقط هذا بموته ثم كاسقط
 الصفي فانه كان للنبي ثم ان يصطفي لنفسه شيئا من الغنمة وسهم

ذوي القربى لهم اي ثني هاشم وبني المطلب يستوي فيه فقيرهم
 وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين له قوله تعالى والذي
 القربى من غير فصل بين الفقير والغني ولنا ان اللطف والامانة
 قسموه على ثلثة على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة وقال عثم يامعشر
 بني هاشم ان الله تعالى كرمكم غسالة الناس واورساحهم وغوصكم
 منها بخمس من الغنمة والعوض انما يثبت في حق من يثبت في حق العوض
 وهم الفقراء والنبي ع اعطاهم النصرة الاتري انه ع عل فقال انهم
 لم ينزلوا في كذا في الجاهلية والاسلام وشك بين اصابعه
 وهذا قبيح ان الراد بالنص قرب بالنصرة لا قرب القرابة فلم يبق بعد
 موته ع فلا يستحقون بعد الا بالفقر هذا قول الكرخي وقال
 الطحاوي فقيرهم ايضا محروم وجه الاول وقيل هو الصانع ما روي
 عن عمر رضي الله عنهما اعطى الفقراء منهم والاجماع انعقد على سقوط حق الغنى
 اما فقرائهم يدخلون في الاصناف الثلاثة ومن دخل دارهم فاعانهم
 الا من لا منعه ولا اذن لان الخمس انما يؤخذ من الغنمة وهي ما
 يؤخذ من الكفار قهر او هذا بالمنعة فان لم يكن منعة لكن جدي
 اذن الامام فهو في حكم المنعة لانه بالاذن التزم نصرة بالامانة وقفا
 بالمنعة ولان الامام ان ينقل وقت القتال حقا فيقول من قتل قتيلا
 شقاه قتيلا لقته من القتل فله سلبه التقل اعطاه في زيد على سهم
 الغنمة والتركيب يدك على الزيادة او ليرة هي قطعة من الجيش
 جعلت لكم الربيع مثله بعد الخمس اي بعد ما رفع النفس جعلت لكم
 ربيع الباقي وثلثة او نحو ذلك لا بعد الاخر ان هذا اي بدل الاسلام اذ

١٥١

اذع يصير ملكا للغنائم الا من النفس وسلبه ما مع حتى مركبه
 وما عليه السلب كما ثبت يد القاتل عليه مائة للقتال او زينة
 للقاتل كتابه وسارحه وفرويه وكذا حاتم وسواره ومنطقته
 في الصحيح كذا في الحقايق وهو للكل ان لم ينقل خلافه فالشافعي
 فان السلب عند القتال اذا كان من اهل ان يسهم له في الغنمة وقد
 قتله مقبلا بين الصقيين على وجه المبارزة له قوله ع من قتل
 قتيلا فله سلبه ونحن نحمل هذا على التقليل لا على وضع الشرع
 لما قال ع لجيب بن ابي سلمة رضي الله عنه ليس لك من سلب
 قتيلا الا ما طلبت به نفس امامك والله اعلم **باب استيلاء الكفار**
 اذا غلبوا على مالنا واحرزوه بدرهم او سبي بعضهم بعضا وخذ
 مسالهم مكروه شرطا للاحراز بالدار مخصوص بالسئلة الاولى
 على ما اوضح عنه صاحب الهداية ولذلك قدمها وقال الشافعي
 لا يملك الكفار مالنا بالاستيلاء والاحراز لان النهي عن الاضطرار
 الحسنة يوجب القبح لعينه والقبح لعينه لا يفيد حكما شرعيا وهو الملك
 قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس من باب الذمة بل بواسطة العصمة
 في المحل والعصمة انما يثبت في حقنا لا في حق اهل الحرب لانها بالخطا
 ولا ثبوت له في حقهم لانقطاع ولاية التبليغ والالزام فكان استيلاء
 على هذا المال واستيلاء وهم على الصيد بولد ولو سلم ان العصمة
 ثابتة في حق الجميع الا انها انتهت بانتم بلسيبيها وهو الاحراز فانه
 باليد او بالدار وقد انتهت كلاهما باحرارهم بدار الحرب واذا انتهت
 العصمة سقط النهي فلم يبق الاستيلاء محظورا فصالح ان يكون

فان رزقت كما دفع في الهبة
 فاعطى فقيرها الشرع
 بغير منعة

فان كان الاستيلاء بالدار
 كان الاستيلاء بالدار

سبيل الملك بخلافه احرارنا لان العصمة عن الاسترقاق بالحرية
المتأكدة بالاسلام ولم تنته بالاحراز الموجود منهم وبغيرنا نالهم
فلخذوه لتحقق الاستيلاء اذ لا بد للجهنم الاخرى ومذبحنا واتم ولدنا
ومكاتبنا وعبدنا في اي في دار الحرب انما قال هذا لانهم لو اخذوا في
دار الاسلام واخذوه بدل الحرب يملكون اجما ابقا وان اخذوه
خلافها فيما اخذوه ولها ان عصمت كانت لحق الولي وقد ذلك
فصامباها وقع في ايديهم وله انه ظهر في يده على نفسه بالخروج من
دارنا لان سقوط اعتباره لتحقوق الولي عليه تمكينه من الاتصاف
وقد زالت يد الولي فظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه
فلم يبق محار للملك فلو ابقى بمتاع فاخذها الكفار فشرها انهم حمل
لخذ العبد بجاننا وخيره بالثمن لما امرتهم لا يكون العبد الابن ويكون
متاعنا وقال ياخذ العبد ايضا بالثمن وتملك بالغلبة حرهم وما
هو ملكهم ومن وجبتنا ماله في يد الغائبين او في يد غيرهم من متاعنا
للحسن وفي يد تاجر شرعي منهم ولا حاجة الي ان يقال بعد غلبنا
غلبهم لان الوجدان في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك ولنا ترك
قيد الوجدان بما ذكر اعتمادا على انفسها من قوله اخذ به لا يشوع
ان لم يقسم اي بين له باب الحقوق وبالقيمة ان قسم وبالثمن
ان شره منهم تاجر وبقيمة العرض ان اشتراه به وبقيمة ان وله
وان اشركه ببيع ثم كذا اي اسره منه ايضا بيع مرة اخرى فلم يشرى
الاول اخذ من الثاني بثمان ثم لسيده اخذ منه بالثمن وقبل القيد
الاول لا كيد يضيع الثمن الذي اعطاه ولا يحيط بارش عينه اي بين

انما الزيد
انما الزيد
انما الزيد
انما الزيد
انما الزيد

عين العبد الماسور شيئا ان فقت عينه في يد التاجر فاخذ شره فاما
للكقديم ياخذ بكل الثمن ان شاء ولا يحيط من الثمن شيئا بازام
ما اخذ من الامرش وعقوبة مسلم شره من هنا واخذ
دله من هذا عنده وقال لا يعتق لان الانالة كانت مستحقة بطريق
معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبق في يده عبدا وله
ان تعطى من ميراثه عن ذلك الكافر ولجب قيام الشرط وهو تباين
الدارين مقام العتق وهو الاعناق تعطى له كما يقام بغير ثلث
حيث مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب كعبد
لهم اسلم ثمة فجاءنا او ظهرنا عليهم انما قال فجاء نادون فخرج
اليانعة ما اذا جاء عسكر المسلمين وهم في الحرب **باب ما من**
هو شمل كما دخل دار الحرب بامان وكافر دخل دار الاسلام
بالامان لا يتعرض تاجرا ثمة لغيرهم وماله ثم الا اذا اخذ ملكهم ماله
او جسده او غيره بعلقه ولم يضر عنه وما خرج ما بطريق التعرض
ملكه ملكا اخر لما لا يضر بغيره مباح وانما كان حراما للقدرة فيصلا
وان اذا ادخل دينه كذا في الحرب او اذا ان حرتيا او غصب احدهما
من الآخر وجاءنا هنا لم يقض لاحد شي لا لانه لا ولاية لنا على
السامن اذ لا وجه له على اطلاقه بل لانه ما التزم حكم الاسلام فيما
مضى من افعاله وانما التزم فيما يستقبل في حق حكمه بشاره في طرعا
وقال ابو يوسف يقضي بالدين على المسلم دون الغصبة التزم
لحكم الاسلام حيث كان ولجب عنه بان لا امتنع في حوالته
امتنع في حوالته المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما وكذا لو فعل ذلك

حربان وجاء امتامين لما ذكرنا وان جلتا مسلمين قضى بينهما
 في الدين لوقوع المداينة بتراضيهما والتزامها الاحكام بالاسلام
 لا الغصب لان الغاصب ملكه وان قتل مسلم متام من مثله ثم عهد
 او خطا وودي من ماله وكفر بالخطا دون العمد لانها لا تجب للعهد
 عندنا اما الكفارة والدية في الخطا فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا
 خطا فحقير برقة مؤمنة ودينه مسلمة الي اهله وانما يجب ماله لان
 العاقلة لا قدرة لهم على الصيام تباين الدارين والوجوب عليهم
 على اعتبار تركها وانما يجب في العمد في ماله لان العواقل لا يعقل العمد
 والقصاص قد سقط للشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المعصوم فتبين
 ان يكون ذلك من ماله وفي الاسيرين كفر فقط في الخطا اي لا يجب
 سوى الكفارة في الخطا وهذا عندنا وقال يجب عليه الدية في الخطا
 من ماله لان العصمة لا تبطل بالاسر كما لا تبطل بالدخول دارهم
 بالامان ولما بالاسير صار تبعالهم بالقهر فلا يجب بقتله دية
 كاصله وهو الحربي بخلاف التام فان لم يقر بقرور ودليل وجوب الكفارة
 ما من نص الكتاب ولا يكفر حربي هنا سنة ويقال له ان اقم هنا
 سنة وشهر رابعي للامام ان بوق في ذلك ما دون السنة كالشهر
 والشهرين نضع عليك الجزية فانه يرجع قبل ذلك جزيا لشرط عذو
 اي فيها او نحوه والا اي وان لم يرجع قبل المدة المضوية فهو ذمي
 لا يترك ان يرجع كما لو اشترى ارضا حراج ووضع عليها
 حراجها لانه لما التزمه التزم المقام في دارنا وانما قال ووضع عليها
 حراجها لانه بمجرد الشراء لا يصير ذميا لانه لما اشترى بها التجارة وعليه

فان دار الحرب دار امانه للمسلمين
 ذلك صورة الا امانه كمن لا يقاتل
 القدر الا ان يقاتل
 بقدر اقتناعه

ثم لم يرد
 في الجواب

فانما يعرفهم ان الايمان
 الاستيلاء ولم يرد ان يقاتل
 بحرف العطف اغلقة عن هذا
 البيان فان ارادة الايمان
 لا يقدري

وعليه جزية سنة مستقبلة من وضع وقت وضع الحراج وان تكفى
 حربية ذميا ههنا لانها التزمت المقام بتعال الزوج وفي عكسه لا اذ كان
 ان يطلق فيرجع بخلاف الاول وان رجح التام الى دار حرامه
 فان اشترى او ظهر عليهم فقتل فقد سقط دين كان له على معصوم اي
 مسلم او ذمي وايضا صار ذميا ودية له عند معصوم
 في دارنا وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فرما اي الدين والوديعة
 لورثة لان الامان باق في حق ماله ما لم يقتل بغلبة اما اذا قتلها
 يصير ماله غنيمته حربي ههنا له ثم عرس واولاد ووديعة مع معصوم
 وغيره فاسلم شرطه عليهم فكله في امان العرس والاولاد الكبار
 فلعدم التبعية واما غير ذلك فلا بد من يده فاسلامه لا يوجب
 عصمة والفي اسم المالك من الكفار يغير قال وان اسم
 وجاد فظهر اي على الدار فطفله حرم مسلم ووديعة مع معصوم له
 اي للحربي الذي سلم وغيره في من اسلمه فله ورثة اي ورثة
 المسلمين ههنا فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطا اي ان
 كان القتل عدا فلا يجب شيء وان كان خطا لا تجب الا الكفارة
 وعندنا لا يجب القصاص في العمد والدية في الخطا واخذ الامام دية
 مسلم لا ولي له ومستم من اسلمه ههنا من عاقلة قاتله خطا يتعاق
 بالصورة اي لا بالثنية فقط وقتل او اغتال دية يعني بطريق الصلح
 في عمد ولا يعفو لان الحق للعامة ولا يتر نظرية وليس من النظر
 اسقاط حقهم بغير عوض الله اعلم **باب الوفا ارض العرب** هو ما بين
 العذبة الى قضى بحر باليمن يجرى الى حد الشام وما اسلم اهله

كما يوضح واحد وانما ذكرنا
 انما يوضح واحد وانما ذكرنا
 انما يوضح واحد وانما ذكرنا

انما يوضح واحد وانما ذكرنا
 انما يوضح واحد وانما ذكرنا

في الامتناع من سلب الطريق

يشه الذي على وسطه وهو غير الزناد من الارشام ويرك على السج
سما كاف وميزت شاورهم في الطريق والحمام ويعلم على دورهم
كما يستغفر لهم ونقض عهد ان غلب على موضع الحربا والحق
بدارهم وصار كمن تدني الحكم بموته بلحاقة تكن لو اسرفيت والمرد
يقتل لان امتنع عن الجزية او زني بمسكنا وقتلها او نسب النبي صلى الله عليه وسلم
هو من مسلم حل دمه ذكره الاقطع في شرح القدر ومري وعند الشافعي
هو نقض العهد ويؤخذ من ماله بالثمن تغلي لم يقل وتغليبة
لان اراد بالتغلي ذلك الجبل ذكره كان او انثى ضعف زكوتنا ومن
مولاه الجزية والحراج خلاف الزفر فانه يقول يؤخذ منه ضعف
زكوتنا وهو الخبس في الاراضي ونصف العشر في غيرها مما يجب فيه
الزكوة كولي القرش فانه يؤخذ منه الجزية والحراج ف قوله نعم مولى
القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالبطيخ
في هذا الحكم لان الحرمات تثبت بالشبهات ومصرها الجزية والحراج
ومال التغلي وهديتهم للامام وما اخذ منهم بالجرم بمصالحنا
كسند غفر ونباه قنطرة وجسر القنطرة ما تكون مكرها والجسر خلافه مثل
ما يشد على السفر وكفاية العلماء والقضاة والعمال ومزق المقالة
وذليلهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء لانه صلت لا
فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء في زمان العتق
والفقي والمد من **باب المرتد** من المرتد الغيا بالله عرض
عليه الاسلام وكشف شربه وان استعمل حبس ثلثة ايام فان تاب
جزا الشرط عذوف وهو فيها اي فبالحصول الحصة لخذ والقتل

في الدار التي ليس
بها العلم

صدور

في الدار التي ليس
بها العلم

في الدار التي ليس
بها العلم

قد نظر هذا في الامتناع من سلب الطريق

قتل وهي اي التوبة بالتبري عن كل دين سوي الاسلام او عما انتقل اليه
القتل قبل العرض ترك الدب بلا ضمان لان الكفر قبيح والعرض بعد
بلوغ الدعوة غير واجب وعن الشافعي انه يجب ان يمهله الامام ثلثة ايام
ولا يحل قتله قبل ذلك وينزول ملكة عن ماله موقوف فاعين ولا امرعا
وقال لا ينزول ملكة فان اسلم عاد وان مات وقتل او لحق بدارهم
وحكم بعقوبته وام ولد وحل دين عليه لانه في حكم اليك والدين
الموكل يصير حرا لا يموت لمدون وعند الشافعي يبق موقوفا كما كان وك
اسلامه لو ارث المسلم لم يستحب عند طوقه بدار الحرب وك
سنة في هذا عند وقال فيها اذا قتل او مات كلاهما الوارثة المسلم
وقال الشافعي كلاهما في قضيه بن كل حال من كب تلك الحال وقال
يقضي بونه من الكسبين وبطل نكاحه وذبحه وصح طلاقه واستارده
وتوقف مغاوضة ويبيع وشراؤه وهبة ولجامة وتديره وكتابه
ووصيته ان اسلم نقد وان مات وقتل او لحق وحكم به بطل اعلم ان
تصرفات المرتد على اقسام نافذ بالاتفاق كالاستياد والطلاق لانه
لا يفتقر الى حقيقة الملك وتام الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والاد
لانه يعتمد الملة ولا ملة له وموقوف بالاتفاق كالمغاوضة لانه يعتمد
المساواة ولا مساواة بين المسلم والمرد عالم يسلم ويختلف في توقيفه وهو
بالي ما ذكر فانه موقوف عنده وناقد عندها وان جاء مسلما قبل حكم
فكان لم يرتد وان جلد بعده وماله مع ميراثه اخذ ولا يقتل
مرتد خلافا للشافعي وتجبس حتى تسلم وصح تصرفها وكباها الوتر
وان ولد سامة فادعاه فهو ابنه حرا يرث في السامة مطلقا اي سوله

في الدار التي ليس
بها العلم

في الدار التي ليس
بها العلم

كان بين الارتداد والولادة اقل من ستر شهر او اكثر لان الولد يتبع
 المسلم من ابويه فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتدان مات
 اولحق بدارهم وكذا في النصرانية اذا جاست لنصف حول او اكثر
 من دار تدلان الولد يتبع الابح لان الاب يجبر على الاسلام فيكون
 اقرب اليه لان الاسلام من الام فصا في حكم الرد والمرتد لا يرث المرتد
 وانما قال لنصف حول او اكثر لانه اذا ولدته لاقل منه ثقبنا بوجوه
 عند الرد فيكون مسلما تبعا لابي بخلاف ما اذا جاست به لستر شهر
 او اكثر ذكره في التبيين وان لم يكن اي بدار الحرب بماله فظهر عليه فهو في
 يمين ليس لورثته عليه بيل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث لم يها معه
 ابتداء فسقط عصمة بالحق وكذا عصمة ماله لانه تبع للنفس وان
 رجع يعني بعد ملحق بها بلا مال وحكم به فمضى مرة اخرى بماله فظهر
 عليه فهو لورثته قبل قسمته يعني بني الغائبين لانه لما ملحق بدار الحرب
 وحكم به ملكته الورثة فلما كان القديم ان يأخذ ماله قبل القسمة غير
 بشي وان قضى بعد لم يلحق لا بشي قضى لابنه فكان تبعا لمسلما
 قبلها والولاد بالاب لان الكتابة وقعت جائزة والاب خليفة الاب
 فاذا جلد الاب مسلما صار الابن كالوكيل من الاب فالبدل له والعق
 واقع عنه ومن قتله مرتدا خطا فمضى وقتل فديته في كسب الاسلام
 لان الدية لا تكون على العاقل عند عدم النصرة فيكون في ماله فعند
 يكون في كسب الاسلام لان كسب القرية في وعندها في اكسبين ومن ملحق
 به عدا فارتد والعق بالله ومات منه اولحق اي ملحق بدار الحرب فمضى
 فجاء مسلمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارث لان القاطع

من ظهر اخلل قوله من قال
 الله اذا جاست به اكثر
 من نصف

حل محلا معصوما والسراية حلت محلا غير معصوم فاعتبر القطع
 لا السراية فوجب نصف الدية وانما يجب في ماله لان العدة لا يتحمل القتل
 وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وانما سلم ههنا فان
 اي من ذلك القطع ضمن كلها لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت
 السراية ههنا عندها وقال محمد وزفر يجب النصف ههنا لان الارتداد
 اذا هدر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما تبين فمضى
 فاخذ بماله قتل قبله لبيه وما بقي لوارثه زوجان ارتد فلحقا فولدت
 هي ثم الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجبر على الاسلام لانه
 تولد وفي رواية الحسن يجبر ولدا الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد
 لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية وتبع في رواية الحسن وصح
 ان الصبي يعقل واسلامه ويجبر عليه ولا قتل ان ابي هذا عندنا يبيع ومحمد
 وعندنا يوسف رتداه ليس بارتداد واسلامه ما سلام ذكره في السراية
 وعندنا في روهو قولنا انما لا يصح ارتداده ولا اسلامه ولا يبيع
 واي يوسف ومحمد ان عليا اسلم في صباه وصح النبي ثم اسلامه ونحو
 بذلك غير مشهور قال سبقتكم على الاسلام طرا غلاما ما بغلقت
 اوان حلم **باب البغات** قوم مسكون خرجوا عن طاعة الامام
 دعاهم الى اليهود وكشف ثيبتهم فان يحزوا اي اتخذوا حيزا وما قيل
 اي اغاروا يعني بالوالي فيتم من المسلمين يستعينوا فليس بذلك
 دلة فيما ذكر عليه ولا هو شرط ههنا مجتمعين حل لنا قتالهم بداء
 هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وهو المذهب عندنا وذكر
 القدوري في مختصره لا بداهم بقتال وهو قول الشافعي لانه لا يجوز

ولد

من قال
 الله اذا جاست به اكثر
 من نصف

قبل السلم لا دفعا وهو مكتون ولنا ان الحكم يدور على دليله وهو مكتون
 واجتماعهم فانصح الامام اليان بيد وارتما لا يمكن دفع شرهم ونحو
 على جرحهم يقال لجرز الجرح اذا سرت قبله وفيه ايضا خلافا لثانيه
 وتبع مولهم ان لهم فيته وفيه ايضا خلافا لثانيه والا فلا اي ان لم
 يكن لهم فيته لا يجوز على جرحهم وتبع مولهم لان قتلهم كان دفع شرهم
 وقد اندفع بدونه فلا يقتل لكونه مسلما ولا يسبى ذريتهم ويجب انهم
 اليان يتوبوا ويستعملوا حرمهم وخيلهم عند الحاجة خلافا لثانيه
 ولا يجب شي بقتل باغ مثله ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم لثانيه
 القتل فلم يوجب فلم ينقلب موجبا بعده وان غلبوا على مصر فقتل به
 من اهلها اخر من عندنا فظهر عليهم القتل به هذا اذ لم يجره على اهل مصر
 احكامهم بل اذ جرحهم الامام قبل ذلك عنه لان ولاية الامام العدل لا ينقطع
 قبل ان يجري احكامهم فيجب انقصا وبعد الاجراء ينقطع فاروجب
 وباغ قتل عاد لا مدعي حقيقة مصر اعليه اي قال كنت على الحق ولنا لا
 عليه قال في غاية التيا شرط الاشارة ان يكون مصر اعلى عواذ فان جرح
 فقد بطلت يانته فلا اثر في بطلته كحكمه اي كذا يرث العادل الباطل فان
 اقر ان علي باطل لا هذا عندنا في حرمه وقال ابو يوسف لا يرث الباغي
 العادل سوا ما ادعي حقيقة او اقر ان علي الباطل وقال الثاني لا يرث
 العادل ايضا كذا في التبيين وفي الهداية ان قوله ابي يوسف وبيع
 سلام من رجل ان علم انه من اهل الفتنه كره والا فلا **كتاب القبط**
 هو في الشرع اسم لشي مولود طرحة اهله خوفا من العيلة وافرار من
 التهمة الربية مضية اثم محرزه غانم وانما سمي لقبطا باعتبار ماله وتغافل

في قوله
 لا يرث الباغي

لا لا تصلاح حاله كذا في البسوط رفعه لجه وان حيفه لاله
 اي غلب على ظنه ضا عرجب كاللقطة هذا على وفق ما في الهداية وفي
 البدايع اما حالة الذنب فهي ان يخاف عليها الضيعه لو تركها
 واما حالة الاباحة فهي ان لا يخالف عليها الصيعة في اخذها
 لصاحبها هذا عندنا وقال الثاني ان اخاف عليها الضيعه يجب اخذها
 وان لم يخف يجب اخذها وهو حر لا يجزى رقه ونقطة وجنايته
 في بيت المال وارث له ولا يؤخذ من اخذه ونسبه من ادعاه ولو
 رجلين حرين مسلمين لا بد من هذين الشرطين عندنا خلافا لثانيه
 والتفصيل يطلب من شرح القدر ويرى الا لا قطع او ممن يصفونها
 علامة أي كايه به في نفس الامر فلا حاجة الي ذكر قيد الصدق قال
 في شرح الطحاوي ان ادعي رجلا ونسبه فاتيها اقام البيت يقضي له
 ولو اقام جميعا ان ادعي رجلا ونسبه فاتيها اقام البيت يقضي له
 وصف عارمة في جسده فاضا والاخر لم يصف فانه يجعل البطل
 ولو لم يصف ولحد منهما فانه يجعل ابنهما جميعا او عبد اعطى على
 ولو رجلين وكان حر اي ان كان المدي عبد اثبت نسبه منه لكن القبط
 يكون لان الاصل في دار الاسلام الحرية او ذميا وكان مسلما ان لم
 يوجد في مفرهم اي في مقر النعمين لم يقل ان لم يكن لان العبرة
 لعدم الوجدان فيه لا لعدم كونه فيه وقت الدعوة وقتما اي كان ذميا
 ان وجد فيه والوجدان في انا قال هذا لان العبرة هنا للوجدان لا
 للتبني وهذا ظاهر من الهداية وان خفي على من قال وذنيان وجد
 فيه اعلم ان المسئلة على اربعة احدها ان يحرم مسلم في مكان المسلمين

في قوله
 لا يرث الباغي

في قوله
 لا يرث الباغي

كالمجد فيكون مسلما وثانيها ان يحججه كافر في مكان الكفار كالسبعة
 فيكون كافرا وثالثها ان يحججه مسلم في مكان الكفار ورابعها ان يحججه
 كافر في مكان المسلمين وفيها في الصورتين لخلاف الرواية في كتاب اللقيط
 من البسوط اعتبر المكان السبعة وفي بعض النسخ كتابا بالهي منه اعتبر
 الولجد وهي رواية ابن سماع عن محمد لقوق اليد وفي بعض نسخته
 اعتبر الاسلام يعني ايتها ما كان موجبا لاسلامه يعتبر ذلك نظير
 للصغير وما شد عليه صفا ليه امر قاض وقيل بدونه والمتقط
 قبض حصه وتسليم في حرفه لا انكاحه وتصرف ماله ولا جازيته
 في الاصح احترى عن رواية القدوري في مختصره **كتاب اللقط**
 بضم اللام وفتح القاف هي ما يوجد مضايغا في لقط من اللقط
 وهو اخذ الشيء من الارض وهي مائة ان اشهد على اخذه ليرده
 على ربها الا شهاد ان يقول من سمعتموه ينشد لقطه فدأوه
 على والاي وان لم يشهداته اخذه للرجل ضمن ان يجد لملك اخذه
 للرجل هذا عندهما وعند ابى يوسف لا يضمن بل القول قوله في انه
 اخذه للرد قبل الخلاف فيما اذا ترك الشاهد مع التمكن منه اما عند
 عدمه بان لم يجد من شهد او خاف ان يباخذ منه ظالم لا يكون
 ضامنا ذكره في البسوط وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول
 الى صاحبها وعن الخواص انه يكفي الشهاد ان يباخذها ليردها
 على صاحبها ويكون ذلك تعريفا وهو المذكور في التبرئة
 لا تطلب بعدها في الصحيح لخلافه وفي مكة التعريف والقبض انما غير
 المقدرة بمدة معلومة بل هي مفوضة الى ربي المنتقط فيعرفها الى ان

وفي دعوى الجاني
 ان لا يروى ان ابن سماع
 عن محمد بن يحيى
 الذي يروي في
 البسوط

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد هلمت في الاصل بالحوال
 من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو مالك والشافعي سوا لخذت
 من الحل والحرم وقال الشافعي لقطه للحرم يجب تعريفها الى ان يجي
 صاحبها وما لا يبقى كالاطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف
 فسادها لم يستفعرها فقيرا ولا ايا وان لم يكن فقيرا تصدق وعناك
 يجوز ان يستفعر بها وان كان غنيا ولو على اصله وخرجه وعرضه لم يقل
 ان كانوا فقرا لا نفها منه من قوله تصدق فانه لا يكون الا على
 الفقير او امسكها رجاء الظفر بصاحبها وهذا فيما لا يخاف فسادها
 فان جلد بها ولجازه فله احرم اي ثواب التصدق وضمن الاخذ
 والمسكين ان هلك في يده وان كان قائما اخذه ذكره في الهداية كما في
 بهيمة وجدت لا فرق عندنا في اللقطتين ان يكون بهيمة وغيرها
 وعند مالك والشافعي اذا وجد بعير او بقرة او فرسا في الصحراء فانه
 افضل وما انفق عليها بل اذن حاكم تبرع وباذنه دين على ربها ولجبر
 القاضي ماله منفعة وانفق عليها منه بل اذن كان ضال فان قلت
 ما الفرق بين الابق والضال حتى جازا جازة الثلاثة دون الاول
 قلت لان في اجازة الابق تعريضه على الابق بخلاف الضال فانه
 لا يابى غالبا كذا في غاية النيات وما لا منفعة له اذن بالانفاق عليها
 وشرط الرجوع على ربها في الاصح ان كان ايا لامر بالانفاق وشرط
 الرجوع اصله والابلاغ والتمسك بغيرها الحذر بقوله في الاصح عن
 رواية اخري وهي ان الامر بالانفاق يكفي في ولاية الرجوع على
 والمنفق حبسها لاخذ نفقة فان هلك بعد حبسه سقطت نفقة

في نسخة
 في نسخة

من كان كالا باجبا فان الضال
 من يوجب

لانها بالحس صارت كالرهن وهو مضمون بالدين هذا على وفق ما في
 الهداية وذكر في **الناحية** ان لا تسقط النفقة عند علمائنا الثلاثة خلافا
 لغيرهم في التقريب لابي الحسيني القدريري قال اصحابنا وانفق على النفقة
 بامر القاضي وجبها بالنفقة فهلك لم تسقط النفقة خلافا لغيرهم
 دين غير بدل عن عين ولا عن عمل منه فيها ولا تناولها عقدي وجب الضمان
 وقوله لا اي ان هلك قبل الحس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها
 علامتها حل الدفع ولا يجب بالرجعة وقال الشافعي ومالك اذا بين العلاء
 يجب الدفع **كتاب الايق** الا باق انطلاق الرقيق ترادبا خذ في
 عليه وترك الضمان احب لانه لا يحتج في مال كره وهو يطلب فيه ولا
 كذلك الا بق ولرأيه اي راد الا بق ثنا او مدبرا او ام ولد من مدة
 سفر ربعون درهما وان لم يقد لها اي وان لم يكن قيمتها ربعون درهما
 هذا قول ابي يوسف وقال محمد ان كان قيمته اقل من اربعين درهما تنقص
 بقيته الادرها ان شهدا له لرحه وقال الشافعي لا يجب في بار شرط
 ومن اقل منها يسقط وان ابق منه اي من الذي اخذ للرد لم يضمن
 وان لم يشهد فلا شيء له وضمن ان ابق منه خلافا لابي يوسف فان
 الاثبات ليس بشرط عنه فلا يضمن ويحقق الجمل اذا رده وعلى الرهن
 جعل رهنه هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وان كان اكثر
 فيقدر الدين عليه والباقي على الراهن **كتاب النفقود** وهو في اصطلاح
 غائب لم يدركه او اي جبر فلا يدرى حيوة وموت حتى في حق نفسه
 فلا يبي عرسه وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق القاضي بينه
 وبين امراته وتعتد عدة الوفاة ثم يتزوج من شاء ولا يقسم ماله ولا

انما اطلق لانها لا تسمى
 ان يكون من مال كره
 كما هو في
 في النفقة

المذموم من ماله فان لم يدرى
 وقد اختلفوا في ان كان
 في مال كره في البسوط
 في مال كره في البسوط
 في مال كره في البسوط

انما الشرط المذكور في الهداية
 في مال كره في البسوط
 في مال كره في البسوط

ولا يفسخ لاجارته وتقيم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله وبيع ما
 يخاف فسادا وينفق على ولده وابويه وعرسه موقوف الحكم في حق
 غيره لم يقل ميت في حق غيره اذ اباياه التفرع الابي ذكره وايضا لا
 يقع المعلق على موته فيوقف قسطه من مال مورثه الي تسعين سنة
 لخلف في المدة وظاهر الرواية ان يقدر بموت الاقران وقيل الاقران
 يقدر بتسعين سنة وعليه الفتوى ذكره في الكافي وانما كان ارفق لانه اقل
 المقادير العينة والتخفيض عن حال الاقران انهم ماتوا ولا غير يمكن ان
 خرج فان ظهر حيا فله ذلك لم يذكر حال ظهوره ميتا لظهور الحال
 فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فيعتد عرسه
 لموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد
 فترد ما وقف له الي من يرثه الغير عند موته وذلك ان حيوة بالاستحقاق
 فان علمنا حيوة فيستحق في مال من يظهر خاؤه واستصحاب الحال
 يصلح لابقام ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الاقناع
 عن قسمة ماله بين ورثته ابقاء ما كان على ما كان وفي توريثه من الغير
 اثبات امر لم يكن ثابتا له ولا ان حيوة باعتبار الظاهر وهو يصلح
 جملة دفع الاستحقاق لا للاستحقاق فلا يستحق به ميراث غيره ويدفع
 استحقاق ورثته لانه كذا في البسوط **كتاب الشركة** هي الخلطة فيسمى
 العقد شركة وان لم يوجد فيه خلطة هي خزان شركة ملك وهي
 ان يملك اثنان فصاعدا عينا باق سبكان وكل كاجنبي اي كالذي
 لا شركة له فيما مال صاحبه وشركة عقد وكنها الايجار والقبول
 وشرطها كون العقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط

انما الشرط المذكور في الهداية
 في مال كره في البسوط
 في مال كره في البسوط

انما الشرط المذكور في الهداية
 في مال كره في البسوط
 في مال كره في البسوط

دأمر من الرخ لا حدها فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان
 يبقى بعد هذه الدرهم المسماة ربح يشتركان فيه وهي اربعة اوجه هذا
 علي وفق ما في الهداية ويرد علي ان المبروم من ان لا يكون شركة الضأ
 والوجه معاوضة ولا مماناة ولا يسكن ذلك والوجه ما ذكره في الطحاوي
 واكثره واختار صاحب البديع علي ثلثة اوجه شركة باموال وشركة
 بالاعمال وشركة بالوجه فكل منها علي وجهين معاوضة وعنان
 معاوضة وهي شركة متساويين في المال ^{الربح} الذي يصح فيه الشركة
 ولا باس بزيادة مال لا تجوز في الشركة والتصرف يعني الكفالة من جهة
 والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا باس في ان يكون بيع احدهما او شراؤه
 اكثر من الآخر وهذا في تساوي في التصرف يستلزم تساوي في الدين
 لان الاختلاف في الدين يودي باختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشرك
 خيرا او خيرا لا يقدر ان يبيع وكالة من جهة فيفوت شرط التساوي
 في التصرف ولهذا لم يذكر للمساوي في الدين اكتفاء بذكر التساوي
 في التصرف وهذا تصرف دقيق لا يرتدي الي امثاله الا من له دربة
 في هذا الفن فلا يصح الا بين متحدين بحرية وحلها وماله اي لا بد ان
 يكونا حريين بالغين ملتزمين واحدة فلا تصح بين مسلم وكافر وتصح
 بين مسلمين وكافرين وان كان احدهما مجوسية فان الكفر ملة واحدة
 وهذا عندهما عند علي يوسف لا اتحاد ملة ليس شرط وعنده الشافعي
 لا يجوز المعاوضة اصلا وقال مالك لا ادري ما المعاوضة ولا تنقذ
 الا بلفظها اي بلفظ المعاوضة او ببيان كل ما تضمنه وهذا لا يعتبر
 هو المعنى وتتضمن الوكالة والكفالة فكل منهما وكيل الآخر وكيفية ذلك

ما ذكر

فاذا اشترى احدهما شيئا فللبايع مطالبة الثمن واخذ من الآخر بشي
 كلهما الا طعاما لماله وكسوتهم وكذا طعام نفسه وكسوته وهذا ظاهر
 مما ذكر بطريق الدلالة وكل دين لزم احدهما بما يصح فيه الشركة كالشرا
 والبيع والاستيجار واكثره بالقياس المذكور مما يلزم بيبلي يصح فيه الشركة
 كالجنابة والنكاح والخلع والصلح عن دم عداوة عن النفقة او بكفالة
 بامر من الاخر خلافا لها وبغير امر لا هو الصحيح اي اذ لم يزل احدهما
 دين بسبب الكفالة من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه
 الشريك الاخر وضمان النفس لا تنهالك بمنزلة اي بمنزلة الكفالة
 عندنا في حق محرر خلافا لابي يوسف كذا في التبيين وان ورث احدهما
 او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض اي الموهب صارت عنا نانا ان يقبل
 اليها وفي العرض والعقار بقيت معاوضة اي ان ملك احدهما سواء
 كان بالاشتر او بالهب عرضا او عقارا بقيت معاوضة لان مال الشركة
 لم يزد وعنان وهي شركة في كل تجارة او في نوع ولا تتضمن الكفالة
 وتصح ببعض ماله ومع فضل مال احدهما وتساوي ماله لا الربح
 اي تصح بان يشترط ان يكون مساويا ولا يكون الربح مساويا خلافا
 لزمرو والشافعي وكون مال احدهما درهم والآخر دنانير وبداخله
 خلافا لها هنا ايضا وكل طالب بشي مشترية لا غير لعدم تضمن
 الكفالة ثم رجع علي شريكه بحصته منه ان اقامه من ماله ولا تضمن
 الا بالتقدين والفلوس لنا في قول الواحد قول واما عندهما فلا يجوز
 الشركة والمصاربة ايضا بها والتبر والنفقة ان تعامل الناس بها
 التبر ذهب غير مضروب والنفقة فضة غير مضروبة وقال مالك يجوز

في كل نفقة تارة من انما
 كالتجارية بسبب ما ذكره

يتقبل العمل من الناس ويلقيه على التلذذ باقل ما اخذ فيطيله الفضل
 بالضمان ولا يستحق بغيرها واستحقاق في شركة الوجوه بالضمان وهو
 بقدر الملك في الشري فكان الربح الزايد عليه ربع ما لم يضمن وهو غير
 جائز وفي المضاربة جاز على خلاف القياس وشركة الوجوه ليست
 في معناها اذ لا يعمل في مال معين ويعينه هو الجوز في المضاربة
 الا يريان المال لما كان معينا في غير شركة الوجوه جاز فيه ايضا
 اشترط التفاضل بشرط العمل كذا في التبيين **فصل في الشركة القسمة ولا**
يجوز الشركة في الاختطاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل
لكل ولو معا ونة الآخر مثل ان يقطع لهما ويجمع الآخر فله حصة
ولا يخرج لهما مثله بالغاما بلع عند عهده ولا يزد على نصف ثمه عند
يوسف وما اخذ معا فلهما نصفين ولا في الاستقاء بان كان لهما
بغل ولا آخر رواية واستحق لهما والكسب للعامل وعليه لهما مثل ما
للآخر والربح في الشركة الفاسدة اذا شرط في الشركة درهم سمان الربح
لا حدها فان ح يفسد الشركة على قدر المال حتى لو كان المال نصفين
وشرط الربح اثنا عشر فالشرط باطل ويكون الربح نصفين ويبيطل الشركة
بموت احدهما والحق بدل الحرب مرتدا اذا قضى به ولم يترك احدهما
مال الآخر بلا اذن وان اذن كل صاحبه فاديا ولا يضمن الثاني وان
جهل بادك الاول وقال اذا جهل بادك الاول لا يضمن كذا اشار
في كتاب الزكاة وفي الزيادة لا يضمن علم بادك شريكه او لم يعلم
وهو الصحيح عندها كذا في التبيين وان اديا معا بان ادب كل منهما بغيبته
صاحبه والتفاد لهما في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما

رتبة
 رتبة

رتبة

على الآخر ضمن كل قسط الاخر وان معا وضامة باذن شريكه ليطا
 فري له بلا رتبة وقال لا يرجع الشريك على الشري بنصف الثمن لان ادي
 ديناه عليه حاصلة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه نصيب وله
 ان الجارية دخلت في الشركة على التباين جاز يا على مقتضى الشركة فاشبه
 حال عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيب منه لان الوصل
 لا يحل الا بالملك ولا وجه له ثباته بالبيع لانه يخالف مقتضى الشركة
 فاشتبه بالهبة الثابتة في ضمن الاذن ولخذلك بقنها اي للبايع ان يطا
 بالثمن انما شاء لم يعرف ان المعاوضة تضمن الكفالة **كتاب الوقف هو**
لغة الجس وفي الشرع جس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
هكذا قالوا ولو قيل وصرف منفعة الى وجه من وجوه الخير كان
اولي لان الموقوف له لا يلزم ان يكون فقيرا والتصدق لا يكون الا له
كالعارية يعني يرجع عنه متى شاء ويسعه ويورث عنه هذا عند فقهاء
هو جس على حكم ملك الله تعالى انما زاد لفظ الحكم لانه ملكه تعالى يحل
عن تصرفه لبعده فيما انما تصرف في حكمه قال في المحققين من بعض اصحابنا
غير جائز على قوله من اشارة ظاهر الرواية ان ابا ج كان لا يجوز لكن
مراده ان لا يجعله لازما واما اصل الجواز فتايت عند فلو وقف على
الفقراء وبنا سقاية او خانا لكان ما بقي في المعاوضة على طريق الباري
فيه ابناء السبيل ذكر في المستصحب لبي السبيل او رباطا الرابطة في الشجر
لينزل فيه الغزاة او جعل ارضه مقربة لا يزول ملك الواقف عنه
وان طوق بموت غوان مت فقد وقف قال في التبيين او علق الوقف
بموت ثمرات صحه ولزم اذ خرج من الثلث لان الوصية بالمعذور

رتبة

انما من الوقف ان اخطا وصار له حصة في
 بين زعم الوقف ونزول الملك فقال ان الملك
 ان الوقف غير لازم عند ابناء السبيل

جائزة كالوصية بالنافع ويكون ملكا لغيره كما اقتصدت
 دأما وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى ان
 يظهر له مال اخر ويجوز الورثة فان لم يظهر له مال ولم يجز الورثة
 تقسم الغلة بينهما اثلا ثلثا للوقف والثلثان للورثة وقوله في الصحيح
 ثم علي بن الحسين القدوري حيث صرح في مختصره بزوال الملك
 بالتعلق بالموت قال في الكافي لو علق بموته يكون لازما بالاجماع
 ولكن عنده يكون رقبته ملكا لورثته او له وعندها لا يكون مملوكا
 لاحد ولك ان تقول يجوز ان يكون مراد بن الحسين من الملك
 الزايل في صورة التعلق ملكا التصرف لملك الرقبة فانها قد يفرق
 كما في الكتاب فانه مملوك للمولي رقبته لا يملكه الا ان يحكم به قاضا
 عن عدم زوال ملك الواقف لا من عدم لزومه كما توهم لما عرفت انه
 لا يلزم في الصورة السابقة ايضا اعلم ان المخالف بينه وبين صاحبه
 موضعين احدهما زوال ملك الواقف بالوقف وقد تعرض له المصنف
 والثاني لزومه وسكت عنه قال في الحقايق الوقف لا يلزم عنده الا بغير
 احدهما فضلا للقاضي بلزومه لانه مجتهد فيه والثاني ان يخرج مخرج
 الوصية فيقول اوصيت بغلة داري هذه او يقول جعلتها وقف
 فتصدقوا بغلتها على المساكين وعندها الوقف لازم بغير هذه التكاليف
 والناس لم يتخذوا بقوله في هذا الآثار المشهورة عن رسول الله
 والصحابة وتعامل الناس وذكر في التمس والعهود ان الفتوى على قولهما
 ولقد احسن من قال لا حجة لهم في ذلك على الامام يعني للناس في الخلع
 بقوله ما يشاهدوا من وقف الخليل ثم لانه في لزوم الصحة في ذلك

ومدونة التعليق على
 على طرقة الوصية في الزمان
 يختلف بان يكون في الوقف
 او في الموضع
 اربعة

ومدونة التعليق على
 ايضا على طرقة الوقف
 لا يملك بان يكون في الوقف
 او في الموضع
 اربعة

انما يشاهدوا من الوقف
 لا يملك بان يكون في الوقف
 او في الموضع
 اربعة

المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم وليس سلم انه لا يصح عنده
 فعدم الصحة غير مستغرق لافراده بل يصح المضاف والحكوم بجواز فلم
 لا يجوز ان يكون الوقف للوجود من تلك الافراد وكيف يصح الطعن على
 سيدنا التابعين بان لم يشاهد الوقف في الحرمين مع انه حججنا في بين
 حجة ولي فيها الصحابة والاتي في مجديين وكذا في مصلي لانه فيه ذكر
 قاضي خان في فتواه واخر طريقة هذا عندها خلاف لابي يوسف
 واذن للناس بالصلوة فيه وصلي واحد جعل ارضه سجدا فاضد في
 وعنده لا يكون سجدا بدون التسليم غير ان عند محمد بن التميمي اذا صلي
 واحد باذنه وهو احد الرايتين عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى
 بشرط اجتماعه وعند ابي يوسف اذا بناء على هيتا المساجد وخلفه بين
 الناس يكون تسليما والصلوة ليست بشرط لزومه كذا في الجامع الصغير
 قاضي خان وان جعل تحته سدا بالمصالح وان جعل لغيره اي بغير القضا
 او جعل وسط داره سجدا واذن للصلوة فيه فاللفظ شرط اقرار المصنف
 وعند ابي يوسف بزول بنفس القول لم يدان بيزول بدونه لما عرفت
 انه يزول بالفعل ايضا وعند محمد بن بشرط التسليم وذلك في الجهد بالاذن
 المذكور انفا وفي غير نصب للتولي وتسليم اياه فصح مشاع تقسم
 عند الاول دون الثاني تفريح على المخالف المذكور انفا بناء على ان
 القسمة من تمام القبض وانما قال يقسم لانه اذا كان مما لا يحتمل
 القسمة لا يصح الوقف في المسجد والمقبرة عند الاول ايضا وفي غيرها
 يصح الوقف عند الثاني ايضا فالمخالف فيما احتمل القسمة قال في المحيط
 ابو حنيفة كان يضيق في امر الوقف غاية التضيق ولا مثل ابي حنيفة ثم مرجح

اراد به ما ذكره المبسوط ان هو السند قول ابي حنيفة
 وسماه حاشا بغير حجة ولم يتحمل على ما قال وفيه
 شبهة في قطع خاطر من لم يتحمل من غير
 من ادرك الوقف واسمها حاشا
 عند شيخنا رحمه الله
 مه

ووسع غاية التوسع حتى لم يشترط القبض والافراز وغيره توسطينها
 ولهذا اتي بعامتهم وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه وشروط ان يستبدل
 ايضا اخرى اذا شاء وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها ذكره
 في الخلاصة عند ابي يوسف حاشته وهلال مع ابي يوسف وعليه الفتوى
 كما في الواقي قاضي خان وذكر الانصاري في وقفه وينبغي للحاكم اذا رفع
 اليه ولا منعه في الوقف ان ياذن له في بيعها اذا تراه انظر لاهل الوقف
 ذكره في الاجناس وذكر في المتقي عن محمد اذا صار الوقف حال لا يتفع به
 الساكن فلقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي وشرط
 لقامه مضر موتيد وقال ابو يوسف صح بدونه واذا انقطع وقفه في الوقف
 وصح وقف العقار لا المنقول خلافا لها فاما ما لا يجوز وقفه الاكرام
 والساح والضيعة بغيرها واكثرها والاموال الحرة وعند الشافعي كل ما يمكن
 الانتفاع به مع بقلاصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه وعند محمد خلافا لابي
 يوسف صح وقف منقول فيمتاعا كالقاس والر والقدوم والاشجار
 والجنابة وثيابها والقدور والرجل والصحف وعليه اكثر فقهاء الامصار
 وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه لما قالها بالاشجار وهذا صحيح واذا صح
 لا يملك ولا تملك لامتازة بزول عن الملك ولكن يجوز تقسيم الشاع عند ابي
 يوسف القسمة في غير الثليات يغلب فيها جهة التملك لاجرة الافراز في
 هذا يجوز ان يوقف تقسما للشاع وجعل جهة الافراز غالبة في الاوقاف
 فان وقف نصيبه من عقار مشترى يجوز للوقوف ان يقسمه مع الشريك
 وان وقف نصف عقار كل له فالقاضي يقسم مع الوقف ولا يقسم بين
 مبصاره ويبدل من ارتفاع الوقف بعمارة وان بشرطها الواضحة وقف

في السر

وقف على الفقراء وان وقف على معين واخره للفقراء في مال
 فان امتنع او كان فقيرا اجره الحاكم وعمه باجرة شمره الى مصرفه
 ونقصه بصرفه الى عمارة او يدخله وقت الحاجة اليه وان تعذر حرقه
 اليها بيع وصرف ثمنها اليها **باب بيع** هو عقد يتضمن مبادلة ما
 بمال تلك المبادلة توجد بدون البيع كما اذا فقد الملك في احد الطرفين
 بايجاب وقبول لم يقبل بالتراضي لانه معتبر في صحة ولزومه لا في
 انعقاده ونفاذه فلا مساع لا اعتبار قيد البيع في درجة انعقاده نظرا
 لما مضى متعدد اكان او ولحدا كما اذا باع الاب ملكه من ابنه الصغير
 وتعاطى البيع كما ينقد بالقول وركنه الايجاب والقبول كذلك ينقد
 بالفعل وركنه التعاطي ذكر صاحب البدائع ثمنان في البيع بالتعاطي
 لا بد من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكفي من احد الجانبين
 عند بعض آخر في النفس والنفس انما قال هذا لان عند البعض
 انما ينقد بالتعاطي في الخسيس والنفس هو الصحيح في القول المذكور
 واذا اوجب واحد قبل الآخر بايعا كان ذلك الاخر او مشريا فان
 القول ثاني شطري العقد سواء صدر من البائع او من المشتري
 في المجلس انما ذكر هذا القيد لان خيار القبول مشروط ببقاء المجلس
 في كل المبيع بكل الثمن او ترك انما قال في كل المبيع ولم يقل كل المبيع ليتناول
 ايجاب المشتري وقبول البائع كما هو موجب اصله لفظ الواحد والآخر
 الا اذا اتي ثمن كل وكثر لفظ العقد اي اذا قال بعت هذا بدينار وبعث
 ذلك بدينار قبل احدهما بدينار يجوز وتكرر لفظ العقد لا بد منه
 في تعدد الصفقة عند ابي حنيفة وما لم يقبل الايجاب ان صح العقد

ثبت في نسخة من نسخة
 في نسخة النسخة في نسخة

على ما سلكه في
 نسخة النسخة

اوقام اتها لم يقل عن بطله لان الاتجا يبطل مجرد القيام وان لم يذهب
 عن المجلس لدلالته على الاعراض واذا وجد ايتم لا انعقاد لم يقل يلزم
 البيع لان المترتب على وجودها هو الانعقاد واما لزوم فامر آخر ذلك
 ذلك له شرايط مخصوصة ان صادقا يوجد والآثار وليس لو وجد
 منها خيار المجلس خلاف ذلك لا يفتي وصح في العوض المشار اليه مبيعا
 او ثمنا فان كلا منها عوضا عن الآخر والحكم المذكور مشترك بينهما
 ولذلك قال في العوض ولم يقل في الثمن بلا علم بقدره ووصفه
 لا في غيره اي لا يصح في غير المشار اليه فان مع لا بد من علم بقدره ووصفه
 واما ذكرها فغير لازم ولذلك صح بالثمن المطلق وبشئ حال شرع في
 ذكر الاحوال المختصة بكل من العوضين وقدم ما يتعلق بما هو الواسطة
 والى اجل علم وبالثمن المطلق اي لم يذكر صفة كما اذا قيل بعت بعشرة
 دراهم فان استوت مالية النقود فعلى ما قدر من اي نوع اي يقع البيع
 على القدر المبين اي نوع كان فيعطي المشتري اي نوع شاء وان اختلفت فعلى
 الامروج وفسدا في صورة اختلاف مالية النقود يفسد البيع ان لتوي
 رولها الا ان يبيى لحدتها اي يبيى المشتري في المجلس اخذ النقود ووضو
 به البايع وهذا لا ينافي كون الانعقاد بالثمن المطلق لا اشتراط متصل
 وفي الطعام والجوب للطعام اذا ذكر معرونا بالبيع والشرع يقع في الفسخ
 على الخطة ودقيقتها ولذلك احتج الى ذكر الجوب بعد تعيها لغيرها
 كيان وجزا فان بيع بغير جنسه وباناء لا ينعكس بالكسب ويجوز بيعه
 قدزه وفي صاع واحد في بيع صبرة كل صاع بكذا وفي كلها ان يبيى جملة
 قفزانها سوا كانت التسمية عند العقد فيكون البيع بارحيا او بعد حلقا

فصل في البيع

قيام المجلس فيعبر المشتري وفسد في الكل في بيع ثلثة او ثوب كل شاة او فسخ
 بكنا لا ينصرف الى الواحد والواحد منها متعاوت وحدثة على ذلك
 بقوله وكذا كل معد ودرستفاوت فيه بحت وهو ان يبقى هذا التعليل
 على لزوم التفاوت في جوانب الثوب مطلقا وليس كذلك فان من
 الثياب ما لا يتفاوت جوانبه ولذلك تمسك فيه بعضهم بلزوم الضرر
 بالقطع وفيه ايضا كلام وان باع صبرة على انها مائة صاع بائة وهي اقل
 او اكثر لخذ المشتري لاقل بخصته او فسخ البيع وما زاد للبائع لان البيع وقع
 على مقدار معين والقدر ليس بوصف هذا اذا لم يختلف ظاهره وظنه
 بلجودة والردالة وان باع المدرع هكذا اخذ لاقل بكل الثمن او ترك
 والاكثر له بلا خيار البايع لان الذرع وصف في الثوب لا يري انه عبارة
 عن الطول والعرض والوصف لا يقابله شي من الثمن بخلاف الصاع
 في الكيل فانه قد دللنا بعبارة عن الكمية المختصة وليس المراد من الوصف
 ههنا ما يوجب الحسن او القبح فيما قام به يفصح عن هذا قوله ان الوزن
 فيما يضره التبعض وصف وفيه لا يضر قد مر مع عدم الاختلاف في الجان
 للحسن في الحل وان قال كل ذراع بدرهم يجوز في اخذ لاقل والاكثر بخصته
 ان كان التفاوت بذراع وان كان بنصف ذراع لا يعتد به لكن يجوز
 في صورة النقص لان الذرع وصف ولما اخذ حكم القدر بالشرط
 وهو مفيد بالذراع ففي الاقل بقي الحكم على الاصل وعند محمد يعتد به
 فيعبر في اخذ بخصته في الصورتين لان من ضرر ومقابلة الذراع
 بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه وعند أبي يوسف ياخذ الناقص بخصته الكا
 لانه لما افرد كل ذراع ببذل نزل كل ذراع منزلة ثوب وقد نقصت بيع

فصل في البيع

بيع وروى هذا الحديث في نسخة
 عدم التفرقة واما على نسخة اخرى
 فلا يروى

انما عزم الزيادة من الثمن والزيادة
 في البيع من ثمن الزيادة والزيادة
 في البيع من ثمن الزيادة

عشرة اسهم من مائة سهم لا يبيع عشرة اذرع من مائة من داهنا عند
 وقال اصح في الوجوه لان باع عشرة مشاعا من الداهن له ان في الثاني البيع
 محل الذرع وهو معين مجهول المشاع بخلاف السهم ولا يبيع عدل على انه
 عشرة انواب وهو اقل واكثر للجهاالة في حصة الموجود او في البيع ولو بين
 لكل شئ ما صح في الاقل بقدره وخير وفسد في الاكثر وصح بيع البر في مثله
 وللشافعي فيه قولان والباقي لا يوزن والارز والسهم في قشرها قال الشافعي
 لا يجوز بيع الباقي الا خضر والجوز واللوز والغث في قشرها الا ان
 انما قال في قشرها الاول ليعلم الحكم فيه اذا كان في قشرها الثاني بطريق
 الدلالة ولو اطلق لتبادر الوهم الى الثاني وبيع ثمرة لم يبد صا حها هذا
 على الاصح قدم رعاية للترتيب الطبيعي واهما ما فيه قوة الخلافة وقديما
 تضمن بما فيه دلالة وتنصيص على الرتبة الشافعية وتعميد لموضع خلافه
 وجب قطعها في الحال وشرط تركها على التجرى فسد البيع باستثناء قدره
 منها بان باع ثمرة واستثنى ارضا لا معلومة لان الباقي بعد الاستثناء
 مجهول ولا فرق بين ان يكون مقطوعة وبين ان يكون على التجرى بشرط
 اليه ما في الهداية من الاطلاق على وفق العوم المفهوم من التحليل المذكور
 ولجدة اكيل والعقد والوزن والذرع على البايع ولحرق وزن الثمن ونقده
 على المشتري وفي بيع سلعة بشئ سلم هو اي الشئ درهما كان او دينار او
 او لا لان السعة تعين بالبيع والدرهم والدينار لا يتعينان الا بالتسليم
 ولا بد من تعيينه كما لا يلزم الربوا في غيره وهو بيع السلعة بالسلعة
 وبيع الشئ بالشئ سلمهما معا لتساويهما في التعيين في احدي الصورتين
 وعنه في الاخرى هذا اذا كان كل من البديلين عين او ما اذا كان احدهما

دينارا مبيعا كان كما في السلم او كما في البيع بشئ مؤجل فاللازم عيب
 البيع تسليم ما هو العين فقط **باب الخيار** صح شرط الخيار لاخذ
 العاقرين فقط بايعا كان او مشتريا ولهما معا ثلثة ايام واقل الاكثر
 فانه مفسد للبيع خلافا لابي يوسف ومحمد الا انه يجوز البيع ان يملك
 من له الخيار في الثلث خلافا لفرعان شري على انه لم ينقد الثمن
 الى ثلثة ايام فادى بيع صح والى اربعة لا خلافا لمحمد فهو على ارضه
 وكذا ابو حنيفة واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالاشري في الموضعين
 وذلك انه روي عن ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه
 المسئلة ثلثة ايام فلم يتجاوز حدا لا بشر فيها لا يدرك بالقياس
 ذكره الاسلام في الجماع الا انه ان نقدي في الثلث جاز تركه القبرع
 ههنا واصاب وكذا فيما سبق لان اشتراك المشتري في العلة
 انما يصح ذكر احدهما عقبا لاخري لا تبرع احدهما على الاخرى
 ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه مع خياره فملكه فيها اي في مدة الخيار
 في يده المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا
 لان البيع كان موقوفا فانقضى بالهلاك لعدم امكان النفاذ بدو
 الخلفا اعتبر مقبوضا على سؤم الشراء ويخرج مع خياره المشتري فملكه
 في يده بالثمن كتعبه فيها فانه نظير الهالك في الصورتين على ما افصح
 صاحب الهداية عيا لا يرتفع كما اذا قطعت يده واما اذا كان عيا يجوز ان
 تقاعده كما روى عن علي الخيار اذا نال المرض في الايام الثلثة واما اذا
 مضت الثلثة والعيب قائم لزمه العقد لتعذر الرد كذا في الايضاح ولا
 يملك المشتري يعني اذا كان الخيار له وقال لا يملكه وثمة الخلاف في نظيره

ان السهم

ان السهم

ان السهم

ان السهم

المذكورة بقوله فشره عرسه بالخيار لا يفسد ككاح فان وطئها
 المشتري في ايام الخيار ملك ردها لانه بالنكاح فلا يكون لجازة الا اذا
 اي بالوطئ بكر اكانا وثيبا ولا يصح قرينه عليه اراد ذرحم محرم ولا
 من شره قاتل ان ملك فنافر وحش ولا يعد جرحا لشره في الدية
 من الاستبراء لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولا استبراء على البائع ان
 ردت عليه بخيار لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يوجد حيث لم يدخل
 في ملك غيره فكان لم يزل في ملكه البائع ومن ولدته في المدة بالنكاح
 في يدا البائع بان اشترى زوجته بالخيار وهي حامل فولدت في ايام
 الخيار لا تصير ام ولد له وعك الرد وقال لا يملكه لتعيب في ملكه نصير
 ام ولده لو ادعى الولد لانه ولد والفرش ضعيف وانما قال في البيع
 لان الولادة لو كانت في يدا المشتري تصير ام ولد له بالاتفاق لانها
 تعيب بالولادة فلا يملك الرد فتصير ملكا للمشتري فتصير ام ولد له
 ولا دخل فيه لو وقع الولادة في ملكه وهلكه في يدا البائع عليه ان تعيب
 المشتري باذنه واودعه عنده فيها اي في المدة لا ارتفاع القبض بالرد
 الملك فلم يصح الايداع فيها لانه بعد ذلك في يدا البائع ان كان في المدة
 فهو هلاك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد مضيتها فهو هلاك
 قبل القبض فيكون من ماله كما في البيع البات وعندها من مال المشتري
 لعمه الايداع باعتبار قيام الملك له وبقي خيار ما دون شري بالخيار
 وابراه بايع عن ثمنه في الدية لان الماذون يلي عدم التملك تفصيله
 انه لما لم يملكه بسبب الخيار كان رده ببقاء الخيار امتناعا عن التملك والرد
 دون ولا يتر في ذلك فانه اذا وهب له شئ فله ولا يتر ان لا يقبله وقال

لا يبقى له الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد ملكه فيكون رده
 غلغا بغير عوض والماذون لا يملك ذلك وبطل شره الذي خمر بالخيار
 ان اسلم فيها اي ان اسلم المشتري في مدة خياره لئلا يملكها مسامها
 باسقاط خياره وقال لا يطل الخيار لئلا يملكها مسامها بركة لانه ملكها
 ومن له الخيار يحزوان جرح صاحبه ولا يفسخ بل وعلمه خلافه لا يبي
 يوسف والشافعي هذا اذا كان الفسخ بالقول واما اذا كان بالفعل كالا
 والبيع والوطئ فيجوز بطلان علمه بالاتفاق فان فسخ وعلم في المدة انفسخ
 والا تم عقد لا يقال ان في شرط العلم ضرر ان له الخيار لا يجوز
 ان يحتج في صاحبه فلا يصل اليه الخبر في مدة الخيار لا نقول يمكن
 تداركه بان يأخذ منه وكما وثق به حتى اذا بدله الفسخ رده عليه ويؤثر
 خيار العيب والتعيين لا الشرط والروية خلافا للشافعي وان اشترى
 وشرط الخيار لغيره فاقبضه وانقضض صح ذلك شرط الخيار للرجوع
 انما ثبت بطريق النيابة عن شرط من العاقدين فيثبت له اقتضائه
 البائع بخيار الغير يقتضي رضاه بخيار المشتري ضرورة ان الرضا بفعل
 النائب رضا بفعل الاصل وتوقف ثبوت الخيار للغير على رضاه غير من
 الشرط من العاقدين لا يتلزم نيابة عنه ايضا الا يريان ثبوت الخيار
 لكل من العاقدين بترتبه وتوقف على رضاه الا خلا نيابة فان لجازا لحداه وفسخ
 الاخر فالاول اولى وان وجدا معا فالفسخ اولى وبيع عديد بالخيار
 في احدهما صح ان فصل من كل عين محل الخيار وفسد في الاوجه الثلاثة
 الباقية وذلك ان البيع بشرط الخيار داخل في النجاسة الحكم فهو مبيع
 من وجه دون وجه ففي صورة الجملة في الجملة اعتبر جبرته انه ليس بمبيع

السر

ذكر ان من يبيع في حدود
 خيار الرد فانه لا يملكه
 عند ان يفسخ على ما يبي

السر

وفي صورة عدم الجهالة أصلا اعتبر جرحته أنه مبيع فلم يلزم جمل قبوله
ما ليس بمبيع شرط القبول ما هو مبيع حتى يفسد العقد وشراؤه لحد
الثوبين على أن يعين لنا شاء في ثلاثة أيام صح لان لم يشترط تعيينه هنا
على رواية الجامع الصغير وقال شمس الأئمة هو الصحيح ورواية الجامع
الكبير على خلاف ذلك وقال في الأصل هو الصحيح ولا في أحاديثه
لان الرخصة على خلاف القياس لكان الحاجة وهي تندفع بالثبوت لا سيما
على الجحد والردى والمتوسط واخذ بالشفعة اذا بيعت بجنبها شرط
فيه الخيار رضا لان الاخذ بالشفعة يقتضي لجاجة المشفوع به وجبا
شرط المشترين يسقط برضا المحدثا وكذلك الخيار الربح والروية خلافا
لان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحب
لما فيه من ابطال حقه وله ان البيع خرج عن ملكه غير موجب ببيع الشركة
فلورده لحدها رده مباح وفي الزام ضرر زائد وليس من ضرورة
اثبات الخيار لهما الرضا بطل واحد النصوص اجتماعها على التردد عند شرا
بشرط خيره او كتبه ووجد بخلافه لخذلتهما وترك لان هذا وصف
مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد شرفواته يوجب التخيير لانه لم يرد
دونه واذا اخذ اخذ بمبيع الشئ لان الاوصاف لا تقابلها شئ من الشئ
فصل صح شراء ما لم يرد خلافا للشافعية واشترية الخيار عندها اي
عند الرؤية لان يوجد مبطله وان قال وضيت قبلها لم يتناول ان رضي
قبلها لما فيه من اتمام تحقق الرضا قبلها وفساده ظاهر ويمكن من الفسخ
قبلها بحكم ان عقد غير لازم في حقه بطل في الرضا لا في الخيار ذكر في الجامع
الصغير لا لبائع ويبطله وخيار الشرط تعيب ونص في لا يفهم كالاتفاق

رأى
نعم

نعم

نعم

صواب

نعم

صواب

والتدبير او يوجب حقا لغيره كالمبيع المطلق اي بدون شرط الخيار
للبائع وانما قلنا للبائع لان شرط الخيار للشري لا ينافي في الاطلاق المراد
هنا والرهن والاجارة قبل الروية وبعد ها لان هذه الحقوق تمنع الفسخ
فيلزم البيع ويلزومه تعذر الفسخ ويبطل الخيار ومعنى بطلانه قبل الروية
خروجه عن صرحه ان يثبت له الخيار عندها وما لا يوجب حقا لغيره
كالبيع بخيار البائع والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها
لان هذه التصرفات لا تدعى على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد الروية
والنظر الى وجه الامت والصحة ووجه الدابة وكفلها وظاهر ثوبين على
غير معلم ولا موضع علم معلما ونظروا كيه بالشرع وبالقبط كاف لا نظر
تسوله وعندنا نظر الوكيل بالقبط غير كاف لانه وكله بالقبط دون اسقاط
الخيار وله انه وكله بالقبط مطلقا فيملك القبض التام وهو ان يقبض
وهو يراه وهذا لان تمامه بتمام الصفقة وهي لا تتم مع بقاء خيار الروية
وشرط روية داخل الدار في عامة الروايات اذا راي حصص الدار فلا خيار له
وان لم يربو بها وكذا اذا راي خارج الدار وعندنا في لا بد من روية
داخل البيوت والصحيح ان ذلك الجواب على وفق عادة اهل الكوفة في روية
اي حنيفة لانها يكون على تقطيع واحد فاما اليوم فصفت الدور
تختلف العمل بما قاله زفر وهذا ما اشار اليه بقوله اليوم ويصح لا محي
وشراؤه صح وله الخيار بشرط بيعه البيع وشبهه وذوقه فيما يدرك
بنك وبوصف العقار ما بلغ ما يمكن هذا عندها وعنده يוכל وكذا يقبض
في قبضه له وهو يراه وينظر اليه كذلك في شرح الجامع الصغير للامام الكوفي
ومن راي احد الثوبين شرها شرها راي الآخر فله بقرها لآخر الآخر

رأى
نعم

نعم

نعم

نعم

وحده لا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام ومن له شيئا ثم شراه خيرا
وجد متغيرا أو لا والقول للبائع مع يمينه إذا اختلفا في عدم تغيره أو لا
إذا بعدت المدة لأن الظاهر شايد للمشتري والمشتري إذا اختلفا في عدم
رؤيته ومن شري غدا لا قبض فباع منه ثوبا أو ذهب وسلم لم يرد
بخيار رؤية وشرط بل بعيب والأصل في أن من البعض يوجب تفريق
الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز وبعد يجوز ثم خيار الشرط والرؤية
يمنعان تمام الصفقة وخيار العيب يمنع قبل القبض لا بعد **فصل**
المشتري وجد في مشريه عيبا نقص قيمته عند التجارده أو اخذه بكل ثمنه لا يمكن
ولم يرد نقصانه المراد عيبا كان عند البائع والمشتري قبض المبيع من غير علم
ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد العلم به والباقي ولو لم ي
مادون سفي والبولى في الفراش وسرق صغير بعقوب انما قال يعقل
لحتران لا يعقل لأن سرقته ليست بعيب وبالغ عيب آخر عطف على عمولى
عاملين مختلفين والمجرو ومقدم فلو سرق عندهما أي عند العاقدين
في صغر وهو ما قل رده وإن حدث عنه في صغر وعند مشريه في كبره
لا وجوب الصغير عيب بلا تفصيل فيرد من جن في صغر عنه ثم عند
مشرية فيه أو في كبره والبخر والذفر والنزنا والتول من عيب فيها الخفية
والكفر عيب فيها والاحتاضرة وارتفاع حيض بنت سبع عشرة سنة
لا أقل عيب وإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنه كخرخله نقصانه
لأرده إلا برضاه بايعه كوثب شراه فقطع فظهر عيب ولما عاخذ
كذلك فلا يرجع مشتريه بالنقصان إن باع إذا للبائع حق اخذه معيبا
فالمشتري بالبائع يكون حاسبا للمبيع فلا يرجع بالنقصان وإن خالف أو

صغر لحرانما قال أحرك يكون الزيادة في المبيع اتفاقية فإن بعض الألوان
كالسواد نقصا عنه أول السوق يمين ثم ظهر عيب رجوع بنقصانه
لا امتناع الرد بسبب الزيادة وليس للبائع اخذه لأن الامتناع لحق المشرع
لاحقه ولا لحق المشتري ولذلك لو تراضا على الرد لا يقضي القاضي بالرد
ذكره في شرح الطحاوي ولو باع بعد رؤية عيبه لأن الرد قد امتنع قبله
فلم يكن بالبائع حاسبا للمبيع كما لو اعتقه قبلها أي قبل رؤية العيب كما لو باع
أو استولدا ومات عنه فإن في هذه الصور يرجع المشتري بالنقصان
وإن اعتقه على ما لا وقلة أو اكل الطعام ولو بعضه هذا عنه وعند
أبي حنيفة يرجع بنقصا ما اكل ويرد الباقي إن رضي البائع والأخذ عند
محمد يرجع بنقصا ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه القوي والخلاف
فيما إذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين كان في وعاء
فله رد الباقي بحصة من الثمن في قولهم كذا في الحقايق والثانية وليس
الثوب فخرق لم يرجع لعل أن الأصل أن امتناع الرد من جهة المشرع
إذا كان بفعل مضمون يبطل حقه في الرجوع بنقصا العيب إذا كان لا
بفعل مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعقوب ليس مضمون بدليل أن
الشريك العساة اعتق لم يضمن وكذا التدبير وإن شري بيضا أو
بطيخا أو خيارا أو جوزا فخرق فوجدنا سدا فله نقصا في المنفعة وكل
ثمنه في غيره ومن باع مشريه ورتق عليه بعيب بنقصا باقرار أو بينة أو
تكول رد على بايعه أي يكون له حق الخصومة مع بايعه وإن رده
برضاه لا لأن الرد بالتراضي بيع جديد في حق غيرها والبائع الأول
غيرها فلا يعود إلى المشتري الأول ملك المتفاد من جهة البائع الأول

لخاصة والرد بالقضاء فسخ في حق الكل فعاد إلى المشتري الأول قديم ملكه
فكان له حق الرد على بايعه وقال زفر في النكول والاقراء لا يرد به لأن الرد
بها يكون بيعا جديدا لا فسخا في حق البايع الأول لأنه حصل بتراضيهما
لأن النكول والاقراء بالعيب سببا للفسخ ومباشرة السبب تكون مرضي
بحكمه ولما أن الرد حصل بالقضاء جبر لأن الشرع ينزل بالنكول
بأذ لا جبر والقاضي الزمه بالاقراء استلزام البيع جبرا فلا بد من أن
يجعل فسخا والنكول والاقراء ليسا سببا للفسخ لأن الفسخ لا يوجد بهما
بل بالقضاء لأن اختياره فلا يكون رضا بالفسخ وصار كالفسخ بالبينة
هكذا ذكر شمس الأئمة في المبسوط وهذا ظاهر عدم الحاجة إلى التناوب الذي
ذكره صاحب الهداية بقوله معني القضا بالاقراء أنه أكره الاقرار فثبتت
بالبينة وانضم فساد ما قيل في توجيهه أنه إذا اقر عند القاضي يكون طابعا في
لخنا البيع فلا يكون له ولاية الرد على البايع الأول وإن قبض مشرعه والحي
عيا لم يجز علي فحتم حتى يحلف من التحليف لأن الحلف بايعه أنه
لا عيبا ويقع بينة عطف على حلف بايعه فيكون اقامة المشتري بينة على
غاية لتعين عدم الجبر كالتحليف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن
عند اقامة البينة على العيب فاما قلنا أنه غاية لتعين عدم الجبر إذ يحتمل
أن لا يقبل البينة فجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل أن يقبل فيجبر على عدم الجبر
كما كان ونظير هذا قوله عليه السلام لا تقض لأحد الخصمين حتى
تسمع كلام الآخر فإن سماع كلام الآخر غاية لتعين عدم القضا لأحدهما
لعدم القضا له حتى يتعين القضا لأحدهما عند سماع كلام الآخر
وعند غيبة شهوده دفع المشتري الثمن لأن حلف بايعه أن لا عيب يلزم عيب

بشر

أن كل البايع عن الحلف وإن ادعى اباقة أقام بينة أولا أنه أبوق عنه ثم حلف
بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما أبوق قط لقايل أن يقول في هذا الوجه
ترك النظر للبايع لأن قوله وما أبوق قط شامل للأباق من الفاصلة
يعلم منزل مولاه ولم يقدر على الرجوع إليه وهو ليس بحيا وبالله
ماله حق الرد عليك من دعواه هذه وبالله ما أبوق عندك قط لقايل
أن يقول فيه ترك النظر للمشتري لأنه لا يتناول الأباق من الموع والمنا
والمستعين والفاصل إلى منزل مولاه مع القدرة على الرجوع إليه مع
أنه عيب وكذا لا يشمل الأباق عند من اشترى عنه البايع وعند مورثه
وأهله مع أنه أيضا عيب بالله لقد باعه وما به هذا العيب إذ يمكن
أن لا يكون العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم وح للمشتري
حق الرد أيضا فيتضرر بالحلف على الوجه المذكور وبالله لقد باعه
وسلمه وما به هذا العيب إذ يمكن أن يؤول البايع كلامه ويريد العيب
لم يمكنه وجوده عند البيع والتسليم معا فيتضرر المشتري بمثله ما مر
وقد ادفع هذا الاحتمال في الصورة المقبولة بعبارة قط لأنها
موصوفة لعموم السلب في الماضي وعند عدم بينة المشتري على العيب عند
حلف بايعه عندها أنه ما يعلم أنه أبوق عنه وإذا نكل عن اليمين يحلف
ثانيا للرد ويختلفوا على قوله لها أن الدعوى شرط حتى يترتب عليه البينة
أو التحليف وله على ما قاله البعض أن الحلف يترتب على دعوى صحة البيع
نصح الأخصم ولا يصير خصما فيه إلا بعد قيام العيب فلا يمكن
اثبات الحلف ما بالبينة فقد تمام ليصير خصما لكن لا يحلف ليخصمها
ويشكل هذا بما قالوا في الشفعة من أن المشتري إن لم يقر بأن التي يشفع بها

الرد

ملك الشئ ^{والمركب} له بيده على انما يستحق الشئ ما يعلم ان ملكه
فان ثبت ان ملكه شئ بناء خصوصية الشئ فالتحقيق في الصورة المذكورة
لانشاء الخصوصية ولو قال البائع بعد القبض بعتك هذا العبد مع
آخر وقال لشري بل هذا واحد فالقول له مع اليمين لان القول الثاني
امثا كان او ضمنا كما في الوديعة والقبض كذا اذا اتفعا في قدر البيع والاختلاف
في المقبوض كانه ولو اشترى عبد بين صفقة واحدة وقبض احدهما وجده
او بالآخر عبا لخدمها او رعاها ولو قبض هاتين البيعتين خاصة لان الصفقة
انما تتم بالقبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز وبعد يجوز
او وزني قبض ان وجد بعضه عيا من كله او لخدمه لانه اذا كان من
جنس واحد فهو كشي واحد قيل هذا اذا كان في رعاء واحد ولو كان
في رعاء لان تمييز العبد من غيره يوجب زيادة عيب في العيب فيصير
مرا ببيع جادث فلا بيع واما اذا كان في رعايتين فهو بمنزلة عباين
ولو اتفق بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يضر التبعض
والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لانه برضى العاقلين ولو اتفق
قبل القبض فله حق الفسخ في الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام بخلاف الثوب
لان التبعض يضر فله حق الرد في الباقي ومداواة العيب ومركوبه
في حاجة مرضى ولو مركب لرد او سقيه او شراعه ولا بد له منه
فلا ولو قطع بعد قبضه او قل سبكه عند ببيع رده واخذ ثمنه
في صورة القطع واما في القتل فلا رده بل اخذ الثمن ثم ان هذا عند
وقال ليس له ان يرد بل يرجع بالنقص ولو باع وبري من كل عيب صح
وان لم يرد ما خافه الشاقي لان البرادة عن الحقوق والجهالة لا يمنع

عنه وعندنا تصح لعدم اقصاءه الى المانة ثم هذه البرادة تشتمل العيب
لما حدث قبل القبض ^{منه} ما خافه كذا في شرح الطحاوي وشرح الكا
للرخصة **باب البيع الفاسد** الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذلك
يذكر في مقابلة الصحيح فيراد به ما يحل الباطل والمراد ههنا هذا المعنى
العام وهو المناسب للقيام فلا تغليب كما سبق الى الا وهام ثمران عقد الباطل
للبيع الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعا ما استقف عليه يبطل البيع
ما ليس عال المالعين يجري فيه التافس والابتذال فيخرج التراب
ونحوه كالدق والميتة التي ماتت تحت انفها والخمر والبيع ^{وهو} كذا بيع
ام الولد والمكاتب والمذموم الباع في حق الباطل موقوف بنقل جابر
بالرخصة في المكاتب وبالقضاء في الآخر من لقيام المالية ولذلك فصل قوله
وكذا وبيع مال غير متقوم التقويم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفي
وهو بالاحراز فغير الحر كالعبد والخمر ليس بمتقوم وشعري وهو
باباحة الانتفاع به وهو المراد ههنا منقيا كالخمر والخمر ^{بالدين} المقادير
بالدين دون الثمن لان الدين اعز منه والمعتبر للمقابلة به دون الثمن
عليها افسح عنه صاحب الهداية حيث قال واما بيع الخمر والخمر فان كان
قوبل بالدين كالدراهم والدين فان بيع باطل وان قوبل بعين معين
فالباع فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك عين الخمر والخمر
وبيع قن ضم الى حر وركبة ضمت الى ميتة وان بيع ثمن كل هذا عند وقا
يجوز البيع في الثمن والمذكية عند تسمية الثمن عليه التفصيل ومنه الخلاف
عليه ان الصفقة لا تعد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من ذكر لفظ العقد
عنده خافها وصح في حق ضم الى مذهب او قن غير بحصة لان الثمن

محل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصصة
 في البقاء دون الابتداء وفايد ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعايته حق
 المتبرع كملك ضم الي وقف في الصحيح ^{في الصحيح} وفسد بيع عين عرضا كان او غيره ^{الشرع}
 هو المتاع القبي بالخر وعكسه حتى يملك العين بالقبض ويجب قيمة لكن
 لا يملك الخمر بطلان البيع فيه ولم يجز بيع نكاح لم يصد عدم الجواز
 منها بمعنى البطلان لعدم الملك وفيما ذكره بقوله اوصيد والتي في خطه
 لا يؤخذ منها بالرجلة بمعنى الفاسد للجزع عن التسليم وضح ان الخمر بان
 حيلة الا اذا دخل نفسه ولم يتبد مدخله اما الوسد مدخله فيجوز لان
 السلم منه فعل موجب للملك ولا بيع طبر في الهوام هذا نظير بيع السم على
 الوجه المذكور وبيع الحبل والتاج اي تناج الحبل وهذا البيع باطل لان
 البيع معدوم ومشكوك واللبس في الضرع لانه مشكوك الوجه فلا
 يجوز ماله في القدر ان كان لا مرادة لانه من اجزائه لا في والرق غير
 نازل فيه فلا يكون وفي خلاف الثاني مطلقا ولا في جوان كانت امة
 اعتبار الجزاء بالكل والصوف على ظهر الغنم قال في شرح الطحاوي لوباع
 شيئا ظاهرا متصلا بغيره ان لم يكن في تمييزه ضرر للبائع ولا تغير في البيع
 الا الصوف على ظهر الغنم فانه لا يجوز البيع فيه استحسانا للخبر عبد الله بن
 عباس انه عليه السلام نهى عن ذلك والقياس ان يجوز وجع في سقف
 يعق الجذع المعين لان غير المعين يبعه لا يعود صحيحا ذكره الذاهد في
 شرح القدوري وذراع من توباطلة كما في الهداية ولم يقيده بضر
 التبعض لان الحاجة اليه في الكرياس واما الثوب فارجل وتبعض عن
 ضرر ذكر قطعه او لا فان البيع فيها فاسد ويصح صحيحا ان قلم الجاع

او قطع الذراع قبل فسخ المشتري لزوال الفساد قبل تقرر وضرة الفاض
 وهي يحصل من الصب بصب الشبكة مرة عدم الجواز منها بمعنى البطلان
 والرافة وهي بيع التمر على الخيل ثم يجد وذم كماله خرصا اي يكون التمر
 على الخيل مثلا بطريق الخرص كميل التمر المجذوذ وفساد البيع في هذه الصور
 بشبهة الربو او الملامسة والقاء الحجر والمناذرة وهي ان يتسا وما سلفه لزم
 البيع ان لم يبا المشتري ووضع عليها حصة او نبذها البائع اليه وفساد
 البيع في هذه الصور لوجود القمار ولا المزايا لكثرة ولا لجائز اما
 بطلان بيعه فلعدم الملك واما بطلان لجارته فلا نهى على استهزاء
 عين ولا الخلل لانه ليس بال لعدم الانتفاع بعينه وقال محمد والشافعي
 يجوز اذا كان محررا الا مع الكوالة يعني اذا كان فيها عمل لان صحة
 بيعه مشروط به والكوالة بالضم والتشديد مع عمل الخلل اذا سوى
 من طين ودود القز ويضم بيعها باطل عنده وعند لي يوسف يجوز
 ان ظهر القز وعند محمد يجوز مطلقا والابق للجزع عن تسليم وفي انعقاد
 بيع الابق روايتان ومختارهما الهداية عدم الانتقاد وهو ظاهر الروا
 وبه يفتي ابو عبد الله التلبيح جماعة من المشايخ الامن هو عنده في يجوز لعدا
 المانع وشعر الخنزير لا نهى عن العين فيبطل بيعه وان حل الانتفاع بالخنزير
 ضرورة ولا شعر الاذي ولا الانتفاع به كرامة له ولا جلد الميتة قبل
 دبعه لانه ليس بمال وانما يصح الما لية بصنع مكتب وان صح بيعه والانتفاع
 بعد كعظمها وعصاها وصوفها وشعرها وبرها الشعر للخنزير وغيره
 والصوف للغنم والوبر للابل وقرنها انما صح بيع هذه الاشياء والانتفاع
 بها لان الوبر لم يحل فيها والفيل كالبيع حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع

هذا
 حديث قال ذراع اربع اذ لم يكن بطلان
 ان يبيع ذراعا من الخبز فيقول
 ان يبيع ذراعا من الخبز فيقول

بيتا بالبرهان ان ذراعا يجوز ان يذراعا
 ذراعا من الخبز وان ذراعا من الخبز

خذ فالمتحد فانه كالحزير عنده ولا يبيع علوي بعد سقوط اذ بول السقوط
 لم يبق الا حق التعل وهو ليس بمال وسع المسيل وهبة وصحة اي البيع
 والهبة في الطريق قيل ان اريد به رقة المسيل والطريق فقد لما
 يشغله الماء مجرول فلا يجوز فيه البيع والهبة واما الطريق فمعلوم
 وان لم يبين فقد ربح بعض باب الدار فيجوز فيه البيع والهبة وان
 اريد حق التسييل فان على الارض فمجرول لما مر وان كان على السطح
 فهو حق التعل متعلق بعين لا يبق وحال المرو فيه روايتان وه
 البطلان انه ليس بمال ووجه الصحة الاحتياج اليه وهو حق
 معلوم متعلق بعين باق وبيع شخص على ائمة وهو عبد بخلاف
 ما اذا باع كبشا وهو نعمة حيث ينقطع البيع ويختبر ومبني الفرق
 على ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان للتفاوت الفاحش
 في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد لقلة التفاق فيها
 وان الاشارة مع التسمية اذ الجمعا في مختلفي الجنس متعلق العقد
 بالمسمى لا ينطال لانعدامه وفي متحد الجنس يتعلق بالشار اليه ونقد
 لوجوده وتغير لقوات الوصف وشرائه باق باقل مما باع قبل نقد
 ثمنه الاول لان الثمن لم يدخل في ضمان البايع قبل قبضه فاذا ائما
 اليه عين ماله بالصفة التي خرج بها من ملكه وصار بعض الثمن
 قصاصا ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك بيع مالم
 يضمن وهو حرام بالنص بخلاف ما اذا اشتراه باكثر من الثمن
 الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل البيع في ضمانه
 وعند الشافعي يجوز الاول ايضا وشرائه ما باع مع شيء لم يبعه

بثمن الاول قبل نقده فيما باع لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة الكي
 لم يثمن منه فيكون مشريا لا كالمطرباقل مما باع وصح فيما لم يبيع ان لا
 مفسد فيه ولا يشيع الفساد لانه صغيف لمكان الاجتهاد فيه وامر المسلم
 عطف على الضمير المتصل في قوله وصح ويجوز هذا العطف لوجود
 الفصل يبيع خمارا وخزير وشرابها ذميا وامر المحرم غير يبيع صيد
 هذا عنده وقال لا يجوز لان الوكيل لا يليه فادوي في غيره وله ان القنا
 يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر بحكي والبيع بشرط يقضيه العقد
 او لا يقتضيه ولكن لا يديم كالكفيل والرهن بالثمن او لا يديم ولكن
 ورد الشرع بجواز كالا لاجل والخيار فانه لا يفسد العقد لانه لما ورد
 الشرع به ذلك على انه من باب الصلحة في البيع هذا التفصيل على وفق
 ما في النخبة او لا يقتضيه ولا يديم ولم يرد به الشرع ولكن لا نفع فيه
 لاحد يستحق سؤله لم يكره نفع لاحد صلا كشرط ان لا يبيع الدار
 البيعة او يكون نفع لما لا يتحقق كشرط ان لا يكره الدابة البيعة لم نقل
 ان لا يبيع لان عدم البيع ليس بنفع في حقها بخلاف عدم الركوب
 او فيه نفع لاحدهما الا انه متعارف كما اذا اشترى على ان يحذوه البع
 نعل او يشركه اي يجعل للنعل شراكا فانه جائز ان يتحاشا للتعاقل وكان
 مقتضى القياس ان لا يصح بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد المتعاقدين او يبيع يتحقق اي يتحقق النفع بان يكون ادنيا فصل
 ههنا ولجمل فيما سبق حيث اقتصر على قوله لاحدا حرا في كل من
 الموضوعين عن محل الخلاف فظهر فشا ما قيل فظهر ان قوله ولا نفع
 فيه الاحدا لانه لا احد من العاقدين في البيع المتحقق للنفع كشرط ان

من اخطأ في بيعه الا جني في بيعه انما شرط
 ان يبيع في بيعه الا جني في بيعه
 لا يبيعه وقد اجمعت
 صاحب المتن عليه

البائع وخيطه قباء مثال لما فيه نفع للمشتري او يتخذ منه شرا مثالا
 لما فيه نفع للبائع او يصدق او يدبر او يكتبه مثال فيه المبيع المحقوله
 فلا يجوز تفريقه على قوله بخلاف شرط لا يقتضيه بيع زيت على ان
 يوزن بظرف او يطرح عنه بظرف كذا رطلان لان مقتضى العقد ان
 يطرح بازا لما لظرف مقدار وزنه كما في المسئلة التي ذكرها بقوله
 بخلاف شرط طرح وزن الظرف عنه وان اختلفا في نفس الظرف
 وقدره بان اشترى زيتا في رقب ومما لظرف وهو عشرة ارباط
 وقال البائع الزرق غير هذا وهو خمسة ارباط قال قول للمشتري
 مع يمينه وبيع امته لا حصلها لان من توابعها فيدخل في البيع تبعا
 فاستثناه من العقد شرط لا يقتضيه العقد بل ينافي مقتضاه وفيه
 نفع للبائع فيكون مفسدا والي النير وزاذا لم يبين ان وزا لم يوسد
 فيرور السلطان فالعقد فاسد من الذخيرة والمهرجان وصوم
 النصاري وفطر اليهودان لم يعرف احدهما ذلك وقدم الحاج
 والخصا والدياس والقطاف هو علي ما ذكر في المغرب قطع العنب
 خاصة والجزاز هو علي ما ذكر في الصحاح قطع الزرع والنخل والصوف
 والشعر ويكفل اليها اي الي هذه الاوقات لان الجهرامة ليس بمحلاة
 في الكفالة وصح ان يصير البيع صحيحا خلافا لفرق والشافعي ان سقط
 الاجل في الصورة المذكورة قبل حلوله وفسخ العقد بسبب الفسخ والفرقة
 قال في الطحاوي ولو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفسخ ولا ينقلب الجواز
 وان قبض المشتري المبيع بغير فاسد اشترع في احكام المبيع الفاسد اما
 البيع الباطل فلا يفيد حكما فان هلك المبيع بغير باطل في يد المشتري

في البيع المفسد
 في البيع المفسد
 في البيع المفسد
 في البيع المفسد

قبل يهلك مائة وقيل يضمن بالقيمة كما لمقبوض على سؤر الشراء باذن
 بايعه انا ذكر الاذن دون الرضا اذ لا عبرة برضاه في البيع الفاسد على
 ما استقف عليه في كتاب الاكراه صريحا او دلالة كما اذا قبض في مجلس
 عقد ولم ينهه ذكر محمد في الزيادات انما شرط القبض لانه لا يفيد الملك
 قبله وقيد البيع الفاسد لان الباطل لا يفيد الملك اصله ولم يذكر شرط
 المالية في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فسخا البيع لا يوجد بدو الشرط
 المذكور لا يقال انه يوجد بدو فيه اذ باع وسكت عن ذكر الثمن
 لان احدا العوضين مع الحقيقة وهي مذكورة حكما صرح به في الذخيرة
 على ان الشرط وجود المالية في العوضين لا ذكرها ملكة ولزمه بغيرها
 تعذر الفسخ بها كذا البيع يخرج وجهه عن ملك المشتري مثله حقيقة ان
 كان البيع من ذوات الامثال او معني وهو القيمة ان كان من ذوات
 القيم ولكل منهما فسخه مادام في ملك المشتري قبل القبض مطلقا اي
 كيف ما كان الفسخا وكذا بعد ان كان الفسخا في صلب العقد اي في احد
 العوضين كبسج درهم بذروين وان كان بشرط زائد كشرط ان يبرك
 هدية قلن له الشرط يعني حق الفسخ لا يكون الا لمن له الشرط خاصة
 دون من عليه ذكره في شرح الطحاوي ان ولا يبر الفسخ حيثما احتج
 الشرط لاحتيا لان الفسخا لكونه محتملا للحذف والاسقاط لا يكون
 قويا فيظهر في صاحب الشرط ويؤثر في سلب اللزوم في حقه لا في
 حق صاحبه ولم يحكم خلافا وبه اخذ صاحب الهداية الا انه لم
 يصح تعليقه حيث قال لم يتحقق الرضا في حق من له الشرط
 لان ذلك على تقدير عدم التزام الآخر الشرط والحكم عام وذكر الكوفي

من ان لا مال له فيمضي ان سؤر لان شرط
 المالية في العوضين لا يخرج عن
 الباطل ولا بد من الاقرار
 عن كونه كالا يخن

في البيع المفسد

الاختلاف فقال في قولهم مالك كل واحد الفسخ وفي قول محمد حق الفسخ
لأنه الشرط خاصة ويوافقه ما في الذخيرة والتجريد والايضاح وبه
لخذ صاحب الكافي في هذه الحال لغيره وان يكون الفسخ شرطاً لزيد
ومن له الشرط غير العاقدين ويتخلله تصوير قاضي خان المشتهر فيقول
فان باع الشريء ووهبه وسلمه واعتقه صح وعبدية او مثله نص عليه
في شرح الطحاوي فمهما اي في البيع والهبة ونحوه في الاخبار اي في العتق
خلاف الامامين فسقط حق الفسخ لتعلق حق العبد بالبيع الثاني
ونقص الاول لحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته ولا يباخذ البائع
اي لا يباخذ البائع بعد الفسخ حتى يرد منه لانه يجب بالشئ بعد الفسخ
فان ما هو اي البائع بعد ما فسخ البيع فالشريء اي حتى يباخذ
تمه ولا يكون اسق لغرام البائع وطالب للبائع ربح تمه بعد التقابل
للشريء ربح مبيع فيتصدق به والاصل فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين
في العقود كالنساء والدينانير ونوع يتعين كالعروض والخشب ايضا
نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفك الملك فالخشب باعتبار
عدم الملك كما في المغضوب يوجب حقيقة الخشب فيما يتعين وبشبه الخشب
فيما لا يتعين عند اي حنيفة ومحمد لان ما لا يتعين بالتعيين لا تعلق للعقد
بل تعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة من وجه فيوجب شبهة الخشب
والشبهة معتبرة فلا جرم ان عدم الطيب لعدم الملك في الماين جميعها
والخشب لفساد الملك بوجوب الشبهة فيما يتعين لان الخشب لفساد الملك
ادنى من الخشب لعدم الملك وبوجه شبهة الشبهة فيما لا يتعين وبشبهة الشبهة
لست بمعبرة فلهذا تصدق الذي قد البيع بالربح ولم يتصدق الذي اخذ

والمعانيه ومن كان النسيان في البيع
والجواب في البيع في البيع في البيع
وقال في البيع في البيع في البيع
فان كان البيع في البيع في البيع
فان كان البيع في البيع في البيع
فان كان البيع في البيع في البيع

لخذ الثمن به كما طالب ربح ما لادعاه فقصي لي قصي المدي عليه ذلك المال
شمر ظهر عدمه اي وجوب المال عليه بالتصادق لان المال المقتضي
بدل الدين الذي هو حق المدي والمدي باع دينه بالخدا فالتصادق
علي عدم الدين صام كان استحق ملك البائع وبدل المتيق مملوك ملكا
فاسد فيكون البيع في حق البديل بيعا فاسدا فلا يثبت فيه الاتيين
بالتعيين ولو ثبت في راسها شرار فاسد الزمه قيمتها هذا عند وعند
ينقض البناء وشك ابو يوسف في حفظ الرواية عن ابي حنيفة فيها اي في السلطة
المذكورة وقد نص محمد علي الاختلاف في كتاب الشفعة وكره النجاشي
ويروى بالسكون وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غيره
الا اذا نال الي تمام قيمته فانه محذور غير مذموم ذكره في شرح الطحاوي
والسوم على يوم غيره اذا رضيا بتمه واما قبل ذلك فلا بأس لغيره ان
يشتره بازيد لان هذا بيع من يزيد في الثمن المذكورة لانه على عدم
الكراهية في بيع من يزيد وتلقى الجذب المضى باهل المصالح الجلب المطلوب
فانه اذا قرب من البلدي كره استقبالموشراد ووجهه لانه على التام نهي
ان يتلقى السلع حتى يدخل الاسواق رواه الطحاوي في شرح الآثار
وبيع الحاضر للبادي الاصل فيه ما حدثه البخاري في صحيحه باسناده الى
عبد الله بن مطا وروى عن ابيه عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون
سمساراً وقال عثم في حديث آخر رواه صاحب السنن وذرركم
يرزق الله بعضهم من بعض طبعاً في الثمن الغالي زمان القحط صوته
ان يترصر الحاضر بسلفه البدوي بان يقول البلدي البدوي عسلتك

عنه مارج وان استقر الرخ الثمن لم يراج اذا اشترى بعشرة وباعه
 بخمسة عشرة ثم اشترى بعشرة فانه يبيع مارجة بخمسة ويقول قام
 على خمسة ولو اشترى بعشرة وباع بعشرين ثم اشترى بعشرين
 مارجة اصل هذا عند وعند ما يبيع مارجة الفصيلين لان الاجرة
 عقد مجرد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بناء المارجة عليه ولو
 ان شرب حصول الرخ الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه يتأكد بعد
 كان على شرف الزوال بالظهور على عيب واليه كالحق في بيع المارجة
 احتياطاً وراج من شري ما ذون المحيط دينه برقية اعتباراً لهذا
 لتحقيق الشري قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير فان كان
 العبد لا دين عليه فالشراء الثاني باطل لان العبد اذا كان لا دين
 عليه فما له لولا على شري بايع ناقصا كان الثمن الاول عن الثمن الثاني
 او اذا يد عليه ويقول قام على بكذا كما ذون كذلك شري من سيده
 لان بيع المولي من عبده الماذون وشراؤه منه اعتبره ما في حق المالك
 لثبوته مع الماني ثمران فاذا كرر الما اذ ادين انه اشترى من ماله
 ذون واشترى هو من سيده فيجوز مارجة على ما شري نفسه وبالمال
 على ما شراه مضامره بالنصف ولا ونصف مارج بشرائه ثانياً منه
 اذا كان مع المضامر عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوباً بعشرة
 وباعه من ماله بخمسة عشرة فانه يبيع مارجة باثني عشر ونصف
 وان اعوتت البيعة وعند زفر وهو قول الشافعي ورواية عن علي
 يومف لا بد فيه من بيان قال الفقيه ابو الليث وقول زفر لوجود
 تلخذا ووطك ثيباً وراج هكذا في عامر الكتب والمفهوم من الاطلاق

شراء
 زفر

صواعق

ان لا يقول قام على بالدين اي لا يجب عليه بيان حدوث العيب في يده
 ولا بيان تصفح لان لم يجس عنه شيء يقابله الثمن لان الاوصاف تابعة
 لا يقابلها الثمن وكذا منافع البضع لا يقابلها الثمن والمثله فيما اذا لم
 ينقصها الوطى وان نقضها الفقهاء النجوى وهو عور باغخاف العين البيع
 او الاجنبي بخلاف اذا افترق عنها بفعل نفسها ذكره في البسوط ولخندار
 رتبها لا بد من هذا القيد على ما يفسح عنه التعليل الا في ذكره او وطي بكرا
 الزمه بيانه لانه حبس بعض البيع فان لم يكن بيع الباقي بالكلمة مارجة
 اذا الاوصاف اذا صارت مقصودة بالتناول صار لها حصه من الثمن
 وهذا لان ما فات كالماله معين ياخذ بدله ان جني غير وكذا
 ان جني نفسه لانه لو لا الملك لكان مضمونا عليه فصا سقوط الضمان
 عنه كالماله وفرض فاز بالقام وقيل بالقاف او حرق نال المثل الشري
 كالاولي وتكرره على وجه وجوب انتقامه بنشره وطيته كالثانية
 ومن شري بناء وراج بارثيا خسر مشريه فان اقلغ ثم علم لم يكمل ثمنه
 كذا في صورة التولية وان ولي بما قام عليه ولم يعلم مشريه قدر فسد
 وان علم في المجلس خسر **فصل** لم يجز بيع مشري قبل قبضه لانه عليه السلام
 نهى عن بيع مال لم يقبض الا في العقار فيه خلاف لخم وزفر والشافعي
 عملاً باطلاق الحديث واعتباراً بالنقول ولها ان سكن البيع صدر عن
 اهله في محله ولا غرض فيه لان المهر لك في العقار فاذا ربحا ربحا المنقول
 والغرض المنهي عنه غدر انفساخ العقد والحديث معلوم به مما لا بد لا
 يل الجواز ومن شري كيليا كباي بشرط اكيل من شراه كذلك هذا
 القيد مذكور في الهداية ولا بد منه على ما افصح عنه صاحب المختار وغيره

من قال انما كان
 على بيعه من
 انما له رد نقار الاجنبي
 ووجوب زبانه
 فانه لا يملكه
 على ان يملكه
 او يملكه
 فلا يملكه

الملك
 انما له

من قال انما كان
 من قال انما كان
 من قال انما كان
 من قال انما كان

لم يبيع ولم ياكله حتى يملكه لا لان النبي لم يبيعه عن بيع الطعام حتى يملكه
 الصاعان صاع البايع وصاع المشتري لان محله اجتماع الصفقتين على ما
 بين في باب السلم ان شاء الله تعالى بل لقوله عليه السلام اذا ابتعت ثوبا
 واذا بعت ثوبا ولا يملك ان يزيد على الشروط وذلك للبايع والتصرف
 في مال الغير مما فيجب التعرض عنه بخلاف ما اذا اشترى بزيادة لان الكمال
 ويكفي كمال البايع بعد بيعه بحضرة المشتري في الصحيح لان البيع صاعا معلوما
 وتحقق التسليم وقوله في الصحيح رد لما قيل شرط كمال البايع بعد بيعه
 بحضرة المشتري وكل المشتري قبل التصرف فيه وكذا ما يوزن او يعد في
 شرح القدوري بحجاجة العدة في رواية وفي رواية لا يجب صح
 القدوري في هذه الرواية كذا في الذخيرة لا ما يذرع لان الزيادة له
 لان الذرع وصف في المنوع بخلاف القدر ولا يخفى ان موجب
 هذا التعليل والذي سبق ذكره ان يستثنى ما يضر التبعض من جنس
 الموزون لان الوزن فيه وصف على ما مر الا اناسي لكل ذراع ثنائيا
 خ ياخذ الذرع حكم القدر على ما مر وصح التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام
 المطاق وهو الملك وليس فيه غمرا لانفساخ بالمهلك لعدم تعيينه بالقبض
 بخلاف البيع والمراد بالتصرف في الثمن تملكه من عليه الدين بعوض
 او غير عوض حتى لا يجوز له ان يملكه من غير من عليه الدين والمخط
 ولو بعد ما ملك البيع والمزيد فيه حال قيامه لا بعد ما ملكه وفي
 المبيع اي فتح الزيادة فيه ايضا واما المخط عنه فلا يجوز لان طريق
 الجواز عندنا الاتحاق باصل العقد وذلك سيأتي في قيامه بتمام البيع
 وعند خط بعضه لا يبقى تمامه ويتعلق الاستحقاق بالجميع لان الزيادة

ما لم يرد

في البيع والمزيد

دة والمخط للمقتان باصل العقد عندنا وعند زفر والشافعي لا يصحان
 على اعتبار الاتحاق بل على اعتبار ابتداء الصلة واما اطلق الاستحقاق
 والجميع ليتناول استحقاق البايع بجميع المزيدي والمزيد عليه من الثمن واستحقاق
 المشتري بجميع المزيدي والمزيد عليه من المبيع واستحقاق الشفع بذلك الجميع
 واستحقاق التصرف ويولي على الكل ان زيد وعلى الباقي ان حطت
 التفرج على ما قبله لانها فراغ اصل واحد وهو ان الزيادة والمخط للمقتان
 باصل العقد والشفيع باخذ بالاقل في الفصيلين اما في المخط فان تحقق
 باصل العقد واما في الزيادة فان حقه تعلق بالثمن الا قوله وفي الزيادة
 ابطال حق الثابت قالوا يملكه ولو قال بيع عبدك من زيد بالف على
 ضامن كذا من الثمن سوى لالف خذا لالف من زيد والزيادة منه
 ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا يتي عليه ذكر صاحب المبداء
 هذه المسئلة في مسائل منشورة او ردها بعد السلم زاعما انها لا تنظم
 مع مسائل باب من الابواب والمص ردها الى بايها وتنظمها مع ما ين
 بها ولقد اضا وكل دين لجل الى اجل معلوم صح الا القرض فان تأجيله
 لا يصح لانه اعارة وصلة في الابتداء ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار
 الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار
 الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدار بالدار فلهما ربيعة وهو ربيعة
باب الربوا هو فضل المراد به ما يعمر فضل النقد على النية لا الفضل
 المتعارف ولهذا ذكره ولا بد من هذا التعميم ليتناول التعريف في
 الربوا اخل من عوض شرط في احد البدين فلو وجد الفضل في احد
 البدين ولم يكن مشروطا في العقد وكان مشروطا فيه ولم يكن في

في البيع

لحد البدلين بان يكون لغير البائع والمشتري لا يكون ربوا وانما قال
 في احد البدلين ولم يقل لاحد العاقلين لان العاقد قد يكون وكيلا
 وقد يكون فضوليا والمعتبر كون الفضل للبائع والمشتري وهو نوعان
 ربوا الفضل عرفه لان المراد الفضل المعهود وهو ما يجب لغير ذلك
 ينقسم الى حقيقة الربوا وهو ظاهر ومثبه الربوا كبيع الخطة بالخطة
 مجازة وشروطه ان يكون لحد العوضين من جنس اخر فضلا فيقضي
 شعير على قفيز بتر لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكيل والموزون
 فضل من ذرع على من ذرع او معدود على معدود ولا يكون ربوا
 وان يدخل تحت المساواة بالمعايير الشرعية وهو الكيل والوزن بفضل
 حقتين على خصة وبضتين على بضنة وتمتري على تمرة لا يكون ربوا
 وربوا النساء وهذا النوع قد يجمع الصرف الباطل كما اذا باع درهمها
 بدرهم وفاقا للمشتري وشروطه ان يوجد اتحاد الجنس والقدر اي الكيل
 والوزن وعلته الكيل والوزن مع الجنس لم يقل والقدر مع الجنس لان
 القدر يجمع مشترك بين الكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكره يلزم
 ان لا يجوز اسام الموزون في الكيل لان احد العوضين محرم للنساء
 وقد نص على جواز اسام الخطة في الزيت عندنا فحرم بيع الكيل والوزن
 بجنسه متفاضلا ولو غير مطعوم كالجنس والحديد الجرس كيلي والحديد
 وزني وفيها خلاف الشافعي بناء على ان العلة عند الطعم في المطعومات
 والثمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساوات مخلص والاصل الحرمة
 ومالك بناء على ان العلة عند الطعم والادخار وحل البيع الاثنا
 المذكورة مماثلا وبان معا اي فيما لا يدخل تحت المعايير وهو الكيل والوزن

والفرق بينهما ان في البيع والمساواة
 في الربوا والوزن والكيل
 في الربوا والكيل والوزن
 في الربوا والكيل والوزن
 في الربوا والكيل والوزن

١٢٤

١٢٤

١٢٤

على ما مر وفيه خلاف في الشافعي بناء على ان الاصل عند الحرمة والمساواة
 مخلص فالأيدخل في السوي الشرعي يبقى على الاصل وهو الحرمة وعندنا
 الاصل هو الحل والدخول تحت المعيار بشرط الحرمة فايدخل في الكيل
 او الوزن يشبه في الحرمة وما لا يدخل في واحد منهما يبقى على اصله وهو
 الحل ولا يدخل في ذلك للخلاف في تعيين العلة وانما جعل الحرمة لصاد
 لقوله على السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام الا سوله بسوله الا يكون
 مساويا كان حراما قيل المعنى لا يتبعوا الطعام الذي يدخل في السوي
 الاسواء بسواء كما اذا لا تقتلوا الحيوان الا بالسكين يكون المراد الحيوان الذي
 يمكن قتله بالسكين لا القمل والبرغوث ويرد عليه انه لا يخص في الحديث
 وفي المثال المذكور العرف مخصص فان الحيوان لا يطلق في العرف على القمل
 والبرغوث فان وجد الوصفان اي الكيل والوزن مع الجنس قال
 في الهداية الجنس والمعنى المضموم اليه لم يقل والقدر لما عرفت انه
 اعترافه اذ الخلف كيان وزنا لا يوجد المعنى المضموم اليه ويوجد
 حرم الفضل والنساء فلا يجوز بيع قفيز بتر يقفيز منه متساويا ولو كان
 نساء انما قلنا متساويا لانه اذا لم يوجد التساوي يكون الحرمة للفضل
 فان يشترها للنساء وانما قلنا واحدها نساء لانه اذا كان كل واحد نساء لا يكون
 الحرمة لربوا النساء بل لا يبيع الكالي بالكالي وهو منهي بالنص وان عدما
 حاروان وحدا حدهما فقط حل الفضل لا النساء فيجوز بيع قفيز بتر
 بقفيز شعير وبيع خصة اذرع من الهروي بستة ذرع منه بدا
 يده ولا يجوز بيع قفيز بتر بقفيز شعير وبيع خمسة اذرع من الهروي
 بخمسة منه نسية وعند الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النساء والبر والشعير

١٢٤

والتمر والمكيني والذهب والفضة وزنه ابدان وان ترك فيها ايوان
ترك اكيل في احد الجنسين المذكورين وهو الاربعة المتقدمة والوزن
في الجنس الآخر وهو الاخير ان لقوله عليه السلام الخطه بالخطه الخ
ويحمل في غير ما على العرف فلم يجز بيع البر بالتمر متساويا وزنا والذهب
بجنسه متقانا كذا كما لم يجز بمجازفة واعتبر تعيين الربوي في غير العرف
بلا شرط تقابض عقدا لغير ما وقع على جنس الاثمان يعتبر قبضه
في المجلس لقوله عليه السلام الفضة بالفضة ماء وهذا ومعناه يد ايد
وما سواه مما فيه الربو يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقابض خلافا
لشافعي في بيع الطعام وجاز بيع الفلوس بالفلسين باعيانها خلافا
للمالك ان الثمن ثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحها واذا
بقيت اثمانا لا تتعين فصارت كما اذا كانا بغير اعيانها وكبيع الدرهم بالدينار
ولهما ان الثمن في حقها انما ثبت باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليهما
فتبطل باصطلاحهما واذا بطلت الثمنه تتعين بالتعيين فلا يعود زنا
لبطلها لا صطلاح علي العداذ في نقضه في حق العقد فساد العقد
كالجوزة بالجوزتين بخلاف النقود لانها للثمنه خلقه ويخالف ما اذا كان
بغير اعيانها لانه بيع الكالي بالكالي وقد نهي عنه ويخالف ما اذا كان
لحدها بغير عين لان الجنس انفراد لا يحرم والتم بالحوال لانه بيع الوز
بما ليس بوزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان المم اكثر ليكون الزايد
في مقابلة السقطه والدقيق يحنه والطب بالطب والتمر بالتمر والعنب
باقدره كغيره من الكليات توهم لخصاصه بالبعض وعندها وهو
قول الشافعي لا يجوز ان نقص الربط بالجفاف والبرطبا او مبلولا بمثلته

او باليابس والتمر والتمر المنقع بالنقع منها متساويا وقال محمد
لا يجوز جميع ذلك لانه يعتبر المساواة في اعدا الاحوال وهو المال
وهما اعتبارا في الحال علام باطارق الحديث الشريف فان تناولا لبر
والتمر والعنب علي اي صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل
في بيع الربط بالتمر ومحمد فقي بين هذه الفصول وبين الربط بالربط
والربط بالتمر وجهه ما يطلب من الهداية ولحم حيوان بلحم
حيوان اخر متفاضلا وكذا اللبن وكذا الخال والقل بخل العنب وشحم
البطن بالالية او باللم والخبز بالبر والدقيق ان كان احدهما نسيه
وبين في لان الخبز صار عددا او موزونا فخرج من ان يكون مكيلا
من كل وجه وهذا اذا كانا نقدين وان كان البر والدقيق نسيه جاز
ايضا وان كان الخبز نسيه يجوز عند ابي يوسف وعليه الفتوى لا يبيع الجيد
بالردي من الربوي والبسر بالتمر الامتساويا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب
ولا الفضة بالفضة الامتساويا وان اختلفا جودة وصياغة ويجوز
بيع درهم صحيح ودرهمين غله بدرهمين صحيحين ودرهم غله لتحقق
التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة والغلة ما يرد به بيت المال
ويأخذ التجار والبر بالدقيق او بالسوق والدقيق بالسوق متساويا
ومتساويا والزيتون بالزيت والسهم بالحل حق يعلم ان الزيت
والحل اكثرهما في الزيتون والسهم يكون بعض الزيت للتجبر وانما
اعتبر العدل لان كونه اكثر في نفس الامر لا يكفي بل لابد ان يكون ذلك
معلوما خلافا لفرع بيع كرم وكرم شعير وكري بر وكري شعير
وبيع درهمين ودينارين بدرهم ودينارين يجعل كل واحد من الجنسين

متساويا كذا

وربما في الشرع ما لا يوافق في بيعه

وربما في الشرع ما لا يوافق في بيعه

بخلافه وقال زفر والشافعي لا يجوز لهما ان في الصرف الى خلاف الجنس
 تغيير تصرف لانه قابل الجملة بالجملة ومن قضيتا الانقسام على سبيل
 الشيوع لا على التعيين فالتعيين لا يجوز وان كان فيه تصحيح التصرف
 ولنا ان القابلة المطلقة تختم بمقابلة الفرد بالفرد كما في الجنس بالجنس
 وان طريق متعين لتصحيحه فيعمل عليه وفيه تعيين وصف لا اصله
 لانه يبقى موجه الاصل وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل في
 احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار لما ذكرنا اننا ويتقرر الخ
 وزنا لاعداد عندنا في التفاوت في احاده وبه يفيق وعندنا في حصة
 لا يجوز اصادا للتفاوت الفاحش وعندنا يجوز بهما كان للتعامل
 ولا ربوا بين سيد وعبد هذا اذا كان ماذونا ولم يكن عليه دين
 اذ لو لم يكن ماذونا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه دين يتحقق البيع
 بينهما لان ما في يده ليس ملك المولى عنده وعندنا يتعلق به حقوقها
 فصاكا لاجنبي ومسلم وحر في داره لان ماله مباح في الحرب
 فباي طريق اخذ مسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن فيه عند حرام
 لا يوجب والشافعي اعتبارا بالمتامن في داره **باب الحقوق والالتزامات**
 يدخل البناء والافتاح والعلو والكنيف وهو المتراج في بيع الدار
 لا الظلة وهو الباطن الذي احد طرفيه على الدار والطرف الاخر
 على دار اخرى وعلى الاسطوانات في السكة سواء كان مفتحا الى
 الدار ولا ومن وهراتها الستة التي فوق الباب فقد وهم التذكر
 كل حق هولها او مرافقها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها لانها
 مبنية على هواد الطريق فاختص حكمها هذا عنده وعندنا ان كان مفتحا

في الدار يدخل من غير كرتي شيء مما ذكرنا لانه من توابعها فشايد كرتي
 والشجر لا الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر لا بشرطه وان
 ذكر الحقوق والمرفاق ولا العلوي في شراء بيت بكل حق ولا في شراء
 منزل الا يذكروا ذكر بعض قوله كل حق الى قوله او منها والحاصل ان
 العلوي يدخل في بيع الدار مطلقا ويدخل في بيع المنزل ان ذكرنا ذكر
 ولا يدخل في بيع البيت اطلاقا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لانه
 ينادي فيه مرافق السكنى مع ضرب قصور لانه لا يكون فيه منزل الناطق
 فلهذا بالدار يدخل العلوي فيه تبعا عند ذكر التوابع وليس البيت لا يدخل
 فيه بدونه ولا الطريق والشرب والميل في البيع الا يذكروا ذكر ايضا
 بخلافه لا جارية فانها تدخل بان ذكرنا ذكر لانها تفقد الانتقال ولا
 يتحقق بدونه هذه الاشياء واما المبيع فيمكن ان يستفيع به بدونها
 بان يتجر فيه ويؤخذ الولدان استحققت منه ببيتته وان اقربها لامر
 اشترى جارية فولدت عنه فاستحقها رجل ان استحقها ببيتته ياخذها
 وولدها لان البيعة حجة مطلقة فيظهر بها ملكها من الاصل والولد
 كان متصلا بها فيكون له فان استحقها باقرار في اليد ياخذها ولا ياب
 ولدها لان الاقرار حجة قاصرة يثبت به الملك في المخرجه ضرورة وثبت
 ضرورة لا يظهر في حق الزوايد المنفصلة فلا يكون الولد له هذا اذا
 لم يبيع المقر له الولد واما اذا ادعاه كان له لان الظاهر له ذكر في
 النهاية شخص قال اشترى فاني عبد فاشترى فبان حر اظهر حره بينه
 يجوز ان يكون بيع عوي شخص اخر كما اذا ادعى رجل ان ابنه واقام البيعة
 عليه قال لا بام الشخص في باب الشهادة في الولادة والغيب من الميسر

في الدار يدخل من غير كرتي شيء مما ذكرنا لانه من توابعها فشايد كرتي
 والشجر لا الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر لا بشرطه وان
 ذكر الحقوق والمرفاق ولا العلوي في شراء بيت بكل حق ولا في شراء
 منزل الا يذكروا ذكر بعض قوله كل حق الى قوله او منها والحاصل ان
 العلوي يدخل في بيع الدار مطلقا ويدخل في بيع المنزل ان ذكرنا ذكر
 ولا يدخل في بيع البيت اطلاقا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لانه
 ينادي فيه مرافق السكنى مع ضرب قصور لانه لا يكون فيه منزل الناطق
 فلهذا بالدار يدخل العلوي فيه تبعا عند ذكر التوابع وليس البيت لا يدخل
 فيه بدونه ولا الطريق والشرب والميل في البيع الا يذكروا ذكر ايضا
 بخلافه لا جارية فانها تدخل بان ذكرنا ذكر لانها تفقد الانتقال ولا
 يتحقق بدونه هذه الاشياء واما المبيع فيمكن ان يستفيع به بدونها
 بان يتجر فيه ويؤخذ الولدان استحققت منه ببيتته وان اقربها لامر
 اشترى جارية فولدت عنه فاستحقها رجل ان استحقها ببيتته ياخذها
 وولدها لان البيعة حجة مطلقة فيظهر بها ملكها من الاصل والولد
 كان متصلا بها فيكون له فان استحقها باقرار في اليد ياخذها ولا ياب
 ولدها لان الاقرار حجة قاصرة يثبت به الملك في المخرجه ضرورة وثبت
 ضرورة لا يظهر في حق الزوايد المنفصلة فلا يكون الولد له هذا اذا
 لم يبيع المقر له الولد واما اذا ادعاه كان له لان الظاهر له ذكر في
 النهاية شخص قال اشترى فاني عبد فاشترى فبان حر اظهر حره بينه
 يجوز ان يكون بيع عوي شخص اخر كما اذا ادعى رجل ان ابنه واقام البيعة
 عليه قال لا بام الشخص في باب الشهادة في الولادة والغيب من الميسر

للتاقتض إذا أقدم على الشراء من صحة واقامة البينة على إقراره
 بايعه أو سيده بعد مرامه بالبيع سواء كان ذلك الإقرار قبيل البيع أو
 مسبوقة بدعوى عدم صحة وهي منازعة لدعوى صحة ولو أقر بايعة
 عند قاضي بعد الأمر وطلب مشتريه رده رديعه لأن التاقتض
 لا يمنع صحة الإقرار للمشتري أن يساعد البائع ذلك فيحقق الاتفاق
 بينهما فلا يشترط طلب المشتري **باب السلم** هو مبادلة مال
 مؤجل بمال معجل فالأجل والتجمل في البديلين معتبران في حقيقة
 انهما يمتازان غير من أنواع البيوع صح فيها يعلم قدره وصفه
 أي صح السلم إذا كان المسلم فيه وهو المبيع مما يمكن ضبط صفته ومعرفة
 قدره كالكيل والوزن والمثلن لاحتراز هذا القيد عن المرام والآثار
 والذروع كالثوب مضبوط أذرع وصفته ووصفه والعددي
 التقارب كالجوز والبيض والفلس واللبن والأجر على معين
 في السلم المبيع يقال سلك مبيع ومملوح ولا يقال مال إلا في لغة ردية
 وإنما قيد السلم بالمبيع لا في الطري تفصيلا وسيأتي بيان وزنا وضرا
 أي نوعا معلومين والطست والقمقة والخفين إذا لم يعرف أي
 بالصفة لا فيما لا يعلم قدره وصفه كاللحم والحيوان لفش التفاوت
 وجوز في اللحم إذا وصف موضعاً معيناً بصفة معلومة وجوز في الثياب
 في الحيوان إذا بين نوعه وسنه وصفته وأطرافه كالرأس والأكراع
 وجلوده عدا واللحط حزماء والرطبة جرز لا نهجول لا يعرف
 طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين الجبل الذي يشد به الحطب
 والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يثوبت إلى النزول جاز

باب السلم

والجواهر والخرز وبصاع وذراع معين لم يدر قدره وترقرية وقدر
 تحله معينتين وفيها لا يوجد من جن العقد إلى جن المحل فلا يصح
 في السلم الطري لا في جنه أي في وقت يوجد السلم في الماء وشروط
 بيان جنسه كبر وشعير ونوعه كسقية ونخية وهي التي لا تسقى منسوبة
 إلى الخس وهو الأرض التي تحت حظها من الماء وصفته بكيفية وزني
 وقدره معلوماً نحو كذا كيار لا حاجة هنا إلى أن يقال لا ينقبض
 ولا ينشط لأن الكيل في عرفهم لا يطلق إلا على ما يكون كذلك أو وزناً
 ولجله معلوماً خلافاً للشافعي وأقله شرح الأصح روي ذلك عن
 وفي رواية الطحاوي عن أصحابنا ثلثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم
 وعن الكرخي أنه ينظر إلى مقدار السلم فيه وإلى عرف الناس في مثله
 والأول أصح وبه يفتي وقدر رأس المال وهو الثمن في الكيل
 والوزن في العددي فإن العقد فيه ما يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان
 مقداره هذا عنده وقال لا يكتفى بالإشارة لأنه يصير معلوماً بما
 في الثوب وله أنه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج إلى رأس
 المال فيجب أن يكون معلوماً بخلاف ما إذا كان رأس المال ثوباً فينا
 لأن العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدره وأما ما قيل إن
 يكون رأس المال ذيوفاً ولا يستبدل في المجلس فلولم يعرف قدره لم يكن
 كم بقي فيه عليه أن هنا شرط آخر ذكره الزاهدي في شرح مختصر القليل
 نقله عن المحطبة بتدفع هذا الاحتمال وهو أن يكون رأس المال
 مستقداً فلم يجز إلا سواهم في جنسين بأدبيان رأس مال كل منهما تفرع
 على الخاصية المذكورة ولا بتقدين بأدبيان حصته كل منهما من السلم فيه

أي إذا جاء به من مثله
البيع الذي ذكره

ومكان ايفاء سلم لحمله مؤنر ومثله الثمن والاجرة والقسمه اذا كان
 السلم فيه شيئا لحمله مؤنر بجبايان مكان ابقائه عنده وقال لا يجلب
 وتعين مكان العقد وعلى هذا الخلاف في الثمن والاجرة اذا كان لحملها
 مؤنر والقسمه اي اذا اقتسم الدار وجعل مع نصيب احدها شيئا
 لحمله مؤنر وما لا مؤنر في حمل الاحتاج فيه الى بيان مكان الايفاء
 بالاجماع لانه لا يختلف قيمته كذا في الهداية وفيه نظري وفيه حيث
 هو الاصح قال القندوري يوفيه في المكان الذي سلم فيه وقال صاحب
 الهداية هذا روايه للجامع الصغير والسوع وذكر في الاجازة يوفيه
 في اي مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سوله ولا يوجب للمالك
 وفي محيط الشريعه تعيين موضع العقد وهو الاصح وهو قولها
 لان قيمته يختلف باختلاف الاماكن فان قيمته الكافور في مصر اكثر من
 قيمته في السواد اكثر رغبة اهل مصر قلة رغبة اهل السوم ومنه يتبين
 ان ما ذكره صاحب الهداية في تعليل الاصحيه ليس بصحيح وقبض راس
 المال قبل الافتراق شرط بقاءه على الصحة فهو معتقد صحيحا ثم يبطل
 بالافتراق لا من قبض ولهذا لا يصح السلم مع خيار الشرط لانه يمنع
 تمام القبض لكونه من الانقضاء في حق الحكم بخلاف خيار العيب لانه
 لا يمنع تمام القبض وانما عدم ثبوت خيار الرؤيه فيه فلا ريب غير مفيد
 دين في الذمة فكما رده عليه بخيار الرؤيه نطاه غير وكونه لا يتعين
 فلا يفيد فلو سلم مائة نقدا ومائة دين على السلم اليه في كره بطل
 في حصه الدين فقط لانه دين بدين وصح في حصه النقد ولو قبض
 راس المال في المجلس بقدره ولا يشع البطون لان القبض قبل الافتراق

وهو النظر بان اردت عدم اختلاف في النية
 مطلقا فلا صحة له على ما ذكرنا وان اردت
 مطلقا فلا صحة له من جهة الحمل خاصة
 عدم انقضاء في نفسه من جهة النزاع اختلاف
 فلا يتم انقضاء في نفسه مطلقا
 فلو انقضى في نفسه والهدية
 في غايه القبض ثم

هذا هو المذهب

شرط البقاء فيكون ضعيفا بل لانه طارئ اذا سلم وتم صحيحا في الكل
 والبطالان الطارئ لا يشع ضعيفا كان سببه او قويا كما اذا باع عبدا
 فهلك احدهما قبل القبض بطل العقد فيه دون الآخر ولم يجز النقص
 في راس المال والسلم فيه بان يعطى ببدل احدهما شيئا كره كما لا يشك
 اذا قال سلمت لآخر اعطاني نصف راس مال يكون نصف السلم
 فيه لك والتولية قبل قبضه كما اذا قال اعطاني مثل ما اعطيت السلم اليه
 حتى يكون السلم فيه لك ولا شراء شي من السلم اليه براس المال بعد
 الاقالة حتى يقبضه لقوله عليه السلام لا تأخذوا الاصل ولا راس مال
 اي لا تأخذوا الا السلم في حال قيام العقد وراس مالك حال انقضاء
 ولو شري كرا ولم يرد السلم قبضه قضا ما لم يصح لانه لجمع هنا
 صفقتان السلم وهذا الشرط كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل
 مرين للحديث الذي ذكره في باب الرجة ولو امر مقض به صح اي
 لو استقرض بر شئ اشترى من آخر برفا من المقرض يقبض البر من قضاء
 لقضه صح وان لم يرد الكيل لان القرض عارة فكان المقبوض عين حقه
 تقدر كيار يلزم عليك الشئ بحسنه نية فلم يحقق الصفقتان بشرط
 الكيل وكذا صح لو امر بقبض سلمه بقبضه منه اي قبض المشرى من البائع
 اي لاجل السلم اليه ثم لنفسه اي بقبضه لنفسه فاكثاله لم يقبل قبضه
 لان في كثاله معنى زائدا يرم في المقام وهو اخذ الكيل عقيب الكيل اي قال
 كالتعطى فاكثاله لاخذ له ثم لنفسه اذ حرجي فيه الكيلان ولو
 كالتسلم اليه في ظرف قرب السلم بامه بغيته او كالبائع في ظرف
 او ظرف بيته بامر المشتري لم يكن قبضا لان في السلم لم يصح لم يرد السلم

هذا هو المذهب

بالكيل لاحقة في الدين لا في العين فانه لم يصادف ملكه فالمسلم اليه
جعل ملكه في طرفا متعاه من ماله السلم وفي البيع لم يصح امر المشتري
لانه استعار الظرف من البائع ولم يقبضه فلا يصير في يده فكذا ما يقع
واما قال بغيته لا لانه اذا كان حاضرا يتقل فعله اليه كما توه بالانه
لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه حضرة وخلي بينه وبين الطعام
يصير قابضا لان الغنية تسليم كذا في التبيين بخلاف كيله في ظرف
المشتري بامر اي اذا اشترى برامعينا ودفع المشتري الى البائع ظرفا
وكفه اي يكيله ويجعله في الظرف فنقل البائع والمشتري غايب صح لانه
ملك العين بالشراء فانه صادف ملكه فيكون قابضا بجعله في الظرف
ويكون البائع وكيله في ماله الظرف فيكون الطرف في يده المشتري حكما
ولو لو كاله الدين والعين في ظرفا لشري بان اشترى رجل من الخمر لعقده
السلم وكرا معينا بالبائع ثم امر المشتري البائع ان يجعل الكثرين في ظرف
المشتري ان يهد بالعين كان قابضا اما في العين فلهصة العين واما في الدين
فلا اتصاله بملك المشتري وان يهد بالدين لا اي لا يصير قابضا عند البائع
خفية اما في الدين فلعدم صحة الامر واما في العين فلا نه خلط بملكه
قبل التسليم فصار مستهلكا عنده فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي
من جرح الجواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم يتيقن برضاه ببيع
يكون شريكاه وعندها هو بالخيار ان شاء لنقض البيع وان شاء تركه
في المخلوط لان الخلط ليس بانه يملكها ولها سلم امة في كراهية
الامة ثم تقابل اذ سلمت الامة في يده اي يملك السلم اليه بقي التقابل
ويجب قيمتها بقر قبضها على السلم اليه يرد اليه السلم ولو مات ثم تقا

تقابلا صح التقابل لان صحة تعقد بقا العقود عليه وهو المسلم فيه وكذا
المقابضة اي هي كالمسلم في وجهيه اي وجري التقابل بخلاف الشراء
بالثمن فيها اي في الوجهين المذكورين للتقابل ولو اختلفا عند السلم
بشرط الرداءة والاجل فالقول لمديهما اما اذا كان المدي السلم اليه
فبالاتفاق واما اذا كان المدي رب السلم فكذا عنده وعندهما القول المذكور
وذلك لان من خرج كلامه تغتافا لفظا لا اتفاقا وان خرج
خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدي الصحة عنده
وعندها المنكر وان انكر الصحة والاستصناع بل جلد ذكر على ميل الامر
دون الاتحاج فان لا يصير ساهما سلم فيعتبر شرايط تعاملوا فيه
اولا خلافا لما في الاول فانه استصناع عندها وباجل معلوم لا بد
من هذا القيد لان التاجيل باجل غير معلوم لا يخرج الى حد السلم
فيما يتعامل كحرف ومقمة وطست صح ببعالعدة الاستصناع ان يقول
للمصانع كالحفا مشا اصنع لي من ماله حفا من هذا الجسر بهذه الصفة
بكذا فجاء المصانع على تسليمه تفريح على كونه ببعالعدة واما قال على تسليم
ولم يقل على عمله فاستثنى ان العقود عليها العين دون العمل ولا يصح
عنه والمبيع هو العين لاعلمه فان جاء بمصنعه غيره وهو قبل العقد
صح ولا يتعين له الا باختياره فصنع بيع المصانع قبل اختيار الامر لم يقل
قبل روية الامر لما عرفت ان مدار تعينه له على اختياره وهو تحقق قبض
قبل الروية وله اخذ وترك لما عرفت ان البيع هو العين فله خيار الروية
ولم يصح فيها لا يتعامل كالشوب عطفا على قوله صح ببعالعدة المذكور
مقدما وهو ان يكون باجل معتبرا بها ايضا مسائل ^{ثمة} صح بيع اللب

مادة

سوم

ما في الشرعة

خلافا لما في لانه بخس العين عنده لا عندنا لانه يتفح به وعن أبي يوسف
انه لا يجوز بيع الكلب العقور والفهد والباع علمتا واولا والذي كالم
في بيع غير الخمر والخنزير والبق خفت او حرجت في غيره وضع الذبح
وذباح الجوسي كالحزير فالشئ غير مختص بها كما يفهم من الهداية
وهما في عقد الذي كالحل والثاة في عقد السلم فالتخير عنده من ذوات
الامثال والخنزير من ذوات القيم ومن زوج مشرته قبل قبضها
فان وطئت فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل بتسليم من جهرته
الشري فصا فعله كفعاله والا فاذبح الزوج لا يتحقق القبض
والقياس ان يتحقق لانه تعييجي فيعتبر بالتعيب الحقيقي ^{في الامتنان}
ان في الحقيقي استلزام على المحل وبه يصير قابضا ولا كذا في الحكمي فافترقا
ومن شري قنا او دابة قال شيخ الاسامد خواهر زاده انما اوضح المسئلة
في العبد لا في الدار لان في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع فان
انقياس ان لا يجوز في العبد ايضا الا انه يجوز فيه استحبابا ليسقط النفقة
عن البايع ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن هنا تبين ان من ذكر الشئ
بدل القن لم يصب وغاب غيبته معروفة فاقام بايعة بينة انه باع منه
فان قيل البينة لا تقبل من غير ختم حاضرة قلنا هذه بينة تقام لكشف ^{الاد}
لا للقضا والختم في مثل هذا ليس شرط لم يبيع في دينه اي فاش من البيع
يمكن وصول البايع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال حوالته وان
جهل مكانه يبيع اي بيع القن وادي الشئ ثلثه فضل شي بمسك الشئ
ولنقص تبعه البايع البايع اذا ظفر به ثلثه هذا البيع وان كان قبل
القبض لانه ليس بمقصودا المقصود لحياسه وفي ضمنه يبيع ^{لانه}

لان الشئ قد يمتح ضمنا وان لم يمتح قصدا وان شري اثنان وغاب
واحد والحاضر فح ثمته وقبضه وجبته ان حضر الغائب الى ان
ياخذ حصته لانه مضطر اذا لم يكن الانتفاع بنصيبه الا باذ جميع
الثن لان البيع صفقة واحدة وله حوالته من ثمنه والمضطر
يرجع واذ كان له ان يرجع عليه كان له الجس عندهما الى ان يتوفى حقه
ولو جسد لا يصير غاصبا وعند أبي يوسف كان متطوعا فيما ادى من حقه
لانه قضى بين غيره بغير امره فلا يرجع عليه وليس له الجس ويصير غاصبا
فيهلك بالقيمة وان شري شيئا بالف مثقال ذهب فحقتجب من كل
نصفه وفي بالف من الذهب والفضة مثاقيل ومن الفضة درهم
وزن سبعة وزن سبعة قد سبق في كتاب الزكاة ولو قبض زينا بدله
جيد جاهل به انما قال جاهل به اذ لو كان عالما بصفة التوفي
عند القبض يسقط حقه باذ خاوفي وانفق وتفق اي هلكا ما وضع
فيما انفق وانفق اذ لو كانت قاينة يرد لها ويسترجعها عندهم فهو قنا
وعند أبي يوسف يرد مثل زينة ويرجع بغيره لان صاحب الدين يركب
من حيث الوصف كما يركب من حيث القدر ولا قيمة له اذا قبل عنه
فوجب المصير الى ما ذكر وقال ابو حنيفة ان يجاب رد الزينة لاخذ الجاهل
بماث له عليه بالنسبة الى شئ واحد ومثله لم يبره في الشرع وتكاليف
الشرع ليست من هذا القبيل لانه ليس بالنسبة الى شئ واحد ولم يبره
قوله الاول مع أبي حنيفة وقوله الاخير مع أبي يوسف ذكر في
البسوط وفي الحقايق نقار عن العيون ان ما قاله ابو يوسف من اذ فح
للضرر فاخرنا لا للفتوى ولو فخر او باض طم في ارض رجل او كسرت

فيها ايمان انكسر لجله انما قال تكسر لانه لو كسر ما يكون له لا لا لا
 وفي بعض الروايات تكسر اي دخل في الكناس وهو ماء واه فهو
 لا يخذل لصاحب الارض لان الصيد من اخذ هذا اذا لم يكن ارضه
 مربية لذلك كصيد تعقل شبكه نصبت للجفا ودرهم او سكر شرف
 على ثوب لم يعد له ولم يكف ولو اعد الثوب لذلك او كف بعد
 عليه فهو لصاحب الثوب بخلاف ما اذا غسل الخمل في ارضه لانه عد
 انزاله في ملك تبع الارض والله اعلم **كتاب التصرف** هو مباداة مال
 بمال كالها من جنس الاثمان انما زاد لفظ الجنس ليعم غير المضروب
 من الذهب والفضة ذكره خواص زاده في فوائده ولم يقل من جنس
 واحد من الاثمان لان اتحادها جنسا ليس بشرط والتعاقب المراد
 بالقبض في هذا العقد القبض بالبراجم لا بالتخلية قبل الافتراق
 شرط بقائه صحيحا قال خواص زاده في فوائده هذا القبض شرط
 بقا العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحيحا يدل عليه قوله وان
 افترقا بطل العقد والشيء انما يبطل بعد وجوده ولا يصح التصرف
 في من الصف قبل قبضه فلو شري به اي بالثمن الغير المقبوض ثوبا فسد
 اي شرا الثوب ومن باع امته تعدل الف درهم مع طوق قيمة الف
 بالفين ونقد من الثمن الفا وبيعها الفين نسيه والف نقدا وبيع
 سيفا حلية خمس وخلص بالارض مائة ونقد خمسين فان نقد
 عن الفضة وهو الف في بيع الامه والخمس في بيع السيف سكت
 او قال جند هذا من ثمنها انما في الاول فان امرها بعمل على الصلح
 واما في الثاني فان المخصوص باحد الشئين ينسب اليها قال الله تعالى

يخرج منها التلولوء والرجان وخروجها من لحدها فيجعل عليه الظاهر
 حاله والا فالظاهر من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا على انه كل منهما
 فان افترقا بالقبض بطل في الحلية فقط ان تخلص بالارض والابطل
 فيها وان غلب على الدرهم الفضة وعلى الدينار الذهب فيها فضة
 وذهب حكما فان يجوز بيع الخاصة به ولا بيع بعضه ببعض الامساوي
 ودنا على ما عرفت في باب الربو وان لم يغلب سواه غلب الغش وتساوى
 فيها في حكم عرضين فبيعه بالفضة الخالصة على وجود حلية السيف
 اي ان كانت الفضة الخالصة اكثر من الفضة التي في الدرهم وعلم ذلك
 صحت ان لم يفترقا بالقبض والا فلا يصح وبيعه متفاضلا مع بشرط
 القبض وانما يصح صرفا للجنس الى خلاف الجنس لانه في حكم شئين فضة
 وصفه فاذا شرط القبض الفضة بشرط في الصف ليعم القميز والمراد
 تقاؤه صحيحا لما عرفت ان القبض شرط له لانه اصل العقد قبل الافتراق
 وبقاء الجنس ليس بشرط وان شري بالدرهم المغشوشة او الفلوس
 النافقة صح فان كسدت قبل تسليمها بطل عند وعدها لا يبطل ثمرانه
 يجب قيمتها يوم البيع عند لي يوسف واخر ما يتعامل به الناس عند عقد
 فلواستقرض فلوسا فكسدت يجب ثمنها عنده وعند لي يوسف قيمتها
 يوم القبض وعند محمد يوم الكس كما مر ومن شري بنصف درهم
 فلوسا وداق فلوسا وقيراط فلوسا القيراط عندنا حلتا بنصف عشرة
 المثقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم وداق وقيراط منها الي
 اشري بنصف درهم وداق وقيراط على ان يعطيه عوض ذلك الثمن
 فلوسا صح وعلى الشري من الفلوس ما يعطيه في مقابلة ذلك الثمن عند

هذا السهم
 وان الغش في الدراهم والدينار
 في النسيئة وان استقرضه وان اشترى
 من النسيئة

زفر لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عديدة وتقديرها بالدانق
 وغوي ينبغي عن الوزن ولنا ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة
 ولو قال لمن اعطاه درهم اعطني نصف فلوسا ونصف نصف
 الاحبة اي قال اعطني نصف فلوسا ونصف ماض من الفضة
 على وزن نصف درهم الاحبة فسد البيع للزوم الربيع بخلاف
 اعطني نصف درهم فلوسا ونصف الاحبة لانه ذكر الثمن ولم
 يقسمه على اجزائها الدرهم فالنصف الاحبة بمثله وما بقي بالفلوس
 ولو كثر اعطني صغ في الفلوس فقط ولم يصح في الدرهم الاحبة
 لانه لما كرر لفظ اعطني صار بيعين ومن باع انا فضة وقبض بعض
 ثمنه ثم افرق اصح فيما قبض ثمنه فقط ولا يشيع الفضا لانه طار
 واشتركا في الاناء وليس للمشتري الرد بغير الشركة لان الشرط جازا
 من قبله حيث افرق عن صاحبه قبل نقد ثمن الكل وان استحق
 بعض اخذ المشتري باقية بحصة او جزء لان الشركة عيب قد جاء
 من قبل الشرع لا من قبله فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة
 نقرة بيعت اخذ ما بقي بحصة باختيار لان التبعض لا يضر بالشركة
 فيها ليست بعيب وصح بيع من عليه عشرة دراهم من هي ايهن الدين
 دينارها اي بتلك العشرة مطلقة اي لم يضاف العقد الي العشرة
 هي عليه ان دفع الدينار وتقاضا العشرة بالعشرة وجبه انه يجزئها
 العقد يجب تعيينه بالقبض والدين ليس بهذه الصفة فادفع
 المقاصة بنفس العقد لعدم المجاسنة فاذا تقاضا يتضمن ذلك
 فسخ الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استبدال الدين

مسألة

مسألة

ذكر في
الدين
الدين
الدين

الفسخ وفي الاضافة الى الدين يقع المقاصة بنفس العقد والفسخ قد ثبت
 بطريق الاقتضاء وفرضنا فيه لانه لا يقول بالاقتضاء هذا اذا بلغ
 الدينار بعشرة مطلقة واما اذا باعه بالعشرة التي له عليه صح بل خلو
 وتقع المقاصة بنفس العقد **كتاب الكفالة** هي ضم ذمة الى ذمة
 في المطالبة سواء كان المطلوب من احدهما هو المطلوب من الآخر كما
 في الكفالة بالمال ولا يكون كمال في الكفالة بالنفس فان المطلوب
 من الاصل فيها هو المال ومن الكفيل النفس ولفظ المطالبة باطلا
 يستلزمها الا في الدين هو الصحيح ذكره في الهداية وعند البعض هي
 ضم ذمة الى ذمة في الدين لان لو لم يثبت لدين لم يثبت للمطالبة
 والاول وهو الصحيح لانه لم يغير في الشرع ان يجب دينان
 ولا يستوفي لاحدهما لانه منقوض بمسألة صح الكفيل بحسن
 على ما ياتي بل لانه لا يستلزم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين **وكفالة**
 بالفعل واما وجوب المطالبة بدين غيره فعرفه كما في الوكيل بالثمن
 وهي ضمان بالنفس والمال والاول يصح بكفلة نفسه وبما يقبض
 عن البدن ويجزئ شايح وبضمنت وبعلي والي وانا زعيم او قيل به
 ويلزمه احضار المكفول به اذا طلب المكفول له فان لم يحضره
 حبه الحاكم هذا اذا لم يظهر محضه واما اذا ظهر فلا يجزئ الا انه
 لا يحال بينه وبين الكفيل في اوزمه ويطالبه ويحول بينه وبين
 وبين اشغاد كره في الايضاع وان عين وقت تسليم لزم ذلك
 ويراعون من كفله ولو كان عبدا اراد به دفع توهم ان العبد
 مال فاذا تعذر تسليم لزمه قيمته ويدفع الي من كفله حيث يمكن

مسألة
مسألة
مسألة

مخالفة وان لم يقل اذا دفعك فانك بري فلا يبرأ ان سلم في برية
 او في السواد او في الجحش وقد حسمه غيره اي غير هذا الطالب قيل هذا اذا
 كان الجحش بجحش قاض اخر وان شرط تسليمه في مجلس القاضي وسلم
 في السوق وفي مصر خربري وقال زفر اذا سلم في السوق سوا كان
 في ذلك المصر او في مصر اخر لا يبرأ به يفتي في زمانها واز الناس
 في اقامة الحق وتبليغ المطلوب نفسه من كفالته اي كفالة الكفيل لانه
 مطالب بالحضور فكان له ولاية الدفع وتبليغ وكيل الكفيل ورسوله
 اليه بشر ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك بحكم الكفالة
 وانما قال اليه لان رسوله اليه كالا جني ولو ما الكفول فلو
 والوارث مطالب به اي مطالبة الكفيل بالكفول به وان كفل بنفسه
 على ان لم يأت به غدا فهو ضامن لما عليه ولم يبرأ من غدا لزم ما عليه
 خروفا للشافعي ان التعليق بسبب جوب المال بالخطر فاريجوز
 كالبيع ولنا انه تعليق لوجوب المطالبة لا لوجوب المال على امر
 فلا شبه له بالبيع فيصح كذا في التبيين ولم يبرأ من كفالته بالنفس
 لعدم سبب البراءة وان مات الكفول عنه في الصورة المذكورة
 ضمن المال لوجود الشط وهو عدم الاتيان به ومن ادعى على رجل
 ما لا مقدر كانه دين دينته او لاي يتى صفة على وجه يصح الدعوى
 او لم يبرأ فكفل بنفسه لغيره على انه لم يوافق به غدا فعليه المال صحته
 الكفالة ويجب للمالك عند الشط خروفا لم يبرأ من الجواز عند بناء
 على انه اطلق المال ولم يقل التي على المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين
 مدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لما لم يبرأ المدعي لم يصح الدعوى

وذكر في الشروط في الصور الاولى
 في الثانية وفي الصورة الاخرى في الجحش
 والمسطوع وما ذكره من الكفالة لا يفتي
 فيه كمال الجحش

بما ان شرط تسليمه في مجلس القاضي وسلم في السوق وفي مصر خربري وقال زفر اذا سلم في السوق سوا كان في ذلك المصر او في مصر اخر لا يبرأ به يفتي في زمانها واز الناس في اقامة الحق وتبليغ المطلوب نفسه من كفالته اي كفالة الكفيل لانه مطالب بالحضور فكان له ولاية الدفع وتبليغ وكيل الكفيل ورسوله اليه بشر ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك بحكم الكفالة وانما قال اليه لان رسوله اليه كالا جني ولو ما الكفول فلو والوارث مطالب به اي مطالبة الكفيل بالكفول به وان كفل بنفسه على ان لم يأت به غدا فهو ضامن لما عليه ولم يبرأ من غدا لزم ما عليه خروفا للشافعي ان التعليق بسبب جوب المال بالخطر فاريجوز كالبيع ولنا انه تعليق لوجوب المطالبة لا لوجوب المال على امر فلا شبه له بالبيع فيصح كذا في التبيين ولم يبرأ من كفالته بالنفس لعدم سبب البراءة وان مات الكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال لوجود الشط وهو عدم الاتيان به ومن ادعى على رجل ما لا مقدر كانه دين دينته او لاي يتى صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبرأ فكفل بنفسه لغيره على انه لم يوافق به غدا فعليه المال صحته الكفالة ويجب للمالك عند الشط خروفا لم يبرأ من الجواز عند بناء على انه اطلق المال ولم يقل التي على المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين مدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لما لم يبرأ المدعي لم يصح الدعوى

مدعي المال

لا يبرأ من كفالته بالنفس لعدم سبب البراءة وان مات الكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال لوجود الشط وهو عدم الاتيان به ومن ادعى على رجل ما لا مقدر كانه دين دينته او لاي يتى صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبرأ فكفل بنفسه لغيره على انه لم يوافق به غدا فعليه المال صحته الكفالة ويجب للمالك عند الشط خروفا لم يبرأ من الجواز عند بناء على انه اطلق المال ولم يقل التي على المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين مدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لما لم يبرأ المدعي لم يصح الدعوى

فلم يتوجبا حضارة المدعي عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة
 بالنفس فاريجوز الكفالة بالمال لا بتبناها عليها فعلى هذا ان يبرأ
 الكفالة صحيحة ولها انه يبرأ بالمال المقدار المعبر فان بين المدعي
 وان لم يبرأ بعد ذلك ان يبرأ بلحق البيا باصل الدعوى فتبين صحة
 الكفالة بالنفس ويترتب عليها صحة الكفالة بالمال ولا جبر على اعطاء
 كفيل في وقصا هذا عند وعند ما يجبر في حذ القذف لان الغالب فيه
 حق العبد والقصا لان الغالب فيه حق العبد والحق التمراته حق
 السقة بهما وله ان مبناها على الدية فالجبر على اعطاء الكفيل فيها ينفي
 الى فساد الوضع وليس تفصيل الجبر عند ما صرنا ان يجبر بالحس وغير
 من العقوبة ولكن يامر بالمأذونة وان يد ويرمى حيث دار ولو
 سمحت نفسه به اي لو على برضاة كفايا وفيها صح قال في البدائع ويجوز
 الكفالة بنفس من عليه القصا في النفس وماد ونها ويجوز القذف والسقة
 اذ اذن لها المطلوب بالاختلاف بين اصحابنا هو الصحيح ولا جبر فيهما
 حتى يشهد فيه مستور لزاو عدل يفتي القاضي لان الحس لتهمة هنا
 ولتهمة تثبت بالحد شطري الشهادة العدد والعدالة وصح الكفالة
 والبرهن بالخارج لانه دين يطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف الزكوة
 لا لانه ليست بدين كماله في كتاب الزكوة انها من الديون بل لانه ليست
 للدين المطلق لسقوطها بالموت واخذ كفيل بالنفس ثم آخرها كفيل
 اي ليس اخذ الثاني ترك الاول والكفالة بالمال يصح ولو لم يبرأ
 اذا كان ديننا صحيحا الدين الصحيح على ما فهم من الهداية حيث قال
 وشرط ان يكون ديننا صحيحا وصره ان لا يكون بدل الكتابة هو ما

مدعي المال

لا يبرأ من كفالته بالنفس لعدم سبب البراءة وان مات الكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال لوجود الشط وهو عدم الاتيان به ومن ادعى على رجل ما لا مقدر كانه دين دينته او لاي يتى صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبرأ فكفل بنفسه لغيره على انه لم يوافق به غدا فعليه المال صحته الكفالة ويجب للمالك عند الشط خروفا لم يبرأ من الجواز عند بناء على انه اطلق المال ولم يقل التي على المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين مدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لما لم يبرأ المدعي لم يصح الدعوى

لا يشبه مع المناقاة ولا يكفي ذلك في صحة الدين لتحققه في دين الكفيل
لا تصح الكفالة به لا يقال ذلك لفقد وصف الاطلاق عليه ما ذكرنا
لا تفقد وصف الصحة لانا نقول شرط الاطلاق غير خارج عن شرط
الصحة والامام لا يكتفاه به فالوجه ما قيل الدين الصحيح ما لا يسقط
الا بالاداء والابرار والمراد من الابرار ما يعي الحكيم وهو ان يفعل
فما يلزم سقوط الدين فلا يلزم النقض بدين المر لا يستوي بطا
وعتيا لابن زوجه من قيل الابرار بالمعنى المذكور كملت بمالك عليها
يدرك في هذا البيع هذا يسمى ضمان الدرك وضمان الاستحقاق لانه
يتضمن للشري رد الثمن اذا استحق بالمبيع ولا يؤخذ ضمان الدرك
ان استحق المبيع ما لم يقض بقبضه على بايعه اذ مجرد الاستحقاق لا يستقن
البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض بالثمن على البايع فلم يجب على الاصيل
رد الثمن فلا يجب على الكفيل او علقته بشرط ما لا يم المارية تثبت بكونه شرط
سببا لوجوب كفو له ان استحق المبيع ويكونه ممكنا من الاستيفاء كقول
قدم فارن ولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان قدوم
وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا عنه او مضاه او يكون
سببا لتعذر الاستيفاء منه كقولنا ان غاب فارن فهذه جملة الشروط التي
يجوز تعليق الكفالة بها عموما بعدت فلا قال ما غصبك كاهل هذا
لم يخرج حتى يسمى انسانا بعينه ولذلك قال فلانا ذكرك الزاهد في شرح
او ما ذاباي ما وجب لك عليه او ما غصبك فعليه ما شرطية معناه انما
فلانا فاننا ضامن لثمنه لا ما اشتريه منه فاني ضامن للمبيع لانه الكفالة
بالمبيع لا يجوز تعليقها عليه وان علقته بمجرى الشرط المراد من مجرد الشرط والشرط

تأخر من قول صاحب الهداية وهو
وقد اخرج عن عدم النقض قوله في ضمانات
المراد ان اذا قدم زيد فانما كفيل عن فلان

في ضمانات
في ضمانات

والشرط المحض ليس بمتعارف لا كان هبت الرج او جاء المطر يعني لا يصح
الكفالة ان علقته به بوجوب الرج وهو كثر ولا المطر لانه لا يصح التعليق
ويصح الكفالة كما انه لا يصح التأجيل ويصح الكفالة اذا جعل الاجل فيها
الى هبوب الرج قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالة
انها تبطل بان شرط المحضة لا يقال ان الكفالة لما يصح تعليقها بالشرط
لا تبطل بالشرط الفاسدة لانا نقول نعم لا تبطل بالشرط الفاسدة
لكن تبطل بالشرط الغير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس
لفساد الشرط المذكور بل لكونه غير متعارف على ما افصح عنه قاضينا
في شرح الجامع الصغير حيث قال ان الكفالة بالمالك تبرع ابتداء بغير
الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسدة معاوضة في الثانية لان الكفيل
يرجع على الاصيل بما كفله بعد الاداء اذا كفله باسمه فيكون بيعا في الثانية
الثاني والبيع لا يحتمل التعليق والوصية يحتمل فقلنا بالشين وقلنا
بانها يحتمل التعليق بالشرط المتعارف ولا يحتمل ما ليس بمتعارف كقول
الدار فان كفله مالك عليه ضمن قدما فامت به بيته وبلا بيته صرف
الكفيل فيما يقرب به مع حلفه على نفي الزيادة على العلم لا على النسيان والاصل
في اقله ما اكثر منه على نفسه فقط لا يتعدى قوله الى الكفيل لعدم
ولاية عليه والاقراء على الغير لا يتعدى الا اذا كان عن ولاية ولطالب
مطالبة من شاء من اصابه وكفيله ومطالبة ما فان طالب حدها فله
مطالبة الآخر لان المطالبة بالكفالة لا تتضمن التملك بخلاف المالك
اذ التمتع يتضمن لحد الفاضل لانه يتضمن التملك منه عند قضاء القضا
فلان يمكن التملك من الثانية وتصح بما الكفيل وبلا امره ثم ان امره غير

في ضمانات

في ضمانات
في ضمانات

والا ما قاله صاحب الهداية ان من الكفيل ان
اذ اخطأ به وخاف فاقض المالك ان لا ينفقه او يبيع
رجل لصاحبه المالك ان اعطاه المالك فانما يبيع
عليه فحق الكفيل في رد ما كان من قبيل هذا
وعنه ان الكفيل لا يرد ما كان من قبيل هذا
الاول بائنا ان الكفيل لا يرد ما كان من قبيل هذا
الانسان ان الكفيل لا يرد ما كان من قبيل هذا
بائنا ان الكفيل لا يرد ما كان من قبيل هذا

صبي محجور عليه وغير عبد محجور عليه رجع عليه بماله حتى لو كان فاضله
 خيادا وادعيه يوفى رجع على الاصل بالمجاهد وكذا اذا صالح على جنس آخر
 لانه مبادلة فيملكه فيرجع بجميع الالف ويرد عليه ان فيه عليك الدين
 من غير من عليه الدين ولا صحة له وقيل في دفعه ان الدين يجعل الباقي
 ذمته الكفيل ضرورة صحة التملك وفيه نظر بعد ادائه المطالبة ولا يصح
 قبله لانه لا يملكه قبل الاداء لانه انعقدت بمبادلة حكمه وان لم يملك
 لم يرجع فان لو رجع بالمالك فله ما رزقه اصيله وان حبس فله حبه
 لانه الحق ملحق من جهة فيعامل بمثله وان ابرئ الاصل او في المالا
 برئ الكفيل سقوط الدين وهذا ظاهر على اصل من قال ان الدين واحد
 وكذا على اصل من قال انه متعدد لان تعدده حكمي حتى يسقط بآداء
 واحد وان ابرئ هو لا يبرئ الاصل لان عليه المطالبة ويقام الدين على
 الاصل يدونها جاز وان اخرج عن الاصل فاخر عنه بخلاف عكسه لعبارا
 للبراءة الوقت بالمؤبد وان صالح الكفيل الطالب عن الف على عاتق برئ الكفيل
 والاصل لانه اضاف الصلح الى الالف الذي رجع على الاصل فبرئ عن شدة
 وبرائه توجب براءة الكفيل ثم برئ جميعا عن المانع باء الكفيل وان
 صالح عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصل لان هذا الصلح برئ الكفيل المالك
 فلا يوجب براءة الاصل وان قال الطالب للكفيل برئت الي من المالك
 رجع على اصيله لان البراءة التي ابتدوها من الكفيل وانتهت بها الى الطالب
 لا يكون الا بالانقضاء فكانه قال برئت من الاطراف فيرجع بالمالك على
 الاصل ان كانت الكفالة بامره وانما لم يذكر لانها منه مما تقدم وكذا
 في برئت عندي في خلافه لانه ان البراءة تكون بالاداء والبراءة في

وهو النظر انهم ابرأ من ضمانه
 فلا يرجع قال الكفيل في البراءة
 ان البراءة في الدين والصلح
 راسم برئ

استدل بها بقوله
 لا ضمان فيهم

الاذي ولا يرجع الكفيل بالشك ولا في يوسف انه اقرب البراءة التي
 ابتدوها من المطلوب وهي بالاداء فيرجع وهذا اذا كان الطالب
 غائبا وان كان حاضرا يرجع بالبيان اليه لان الاجمال جاء من جهة
 كذا في شرح الجامع الصغير وغيره وفي براءتك يسقط عنه ^{عن}
 الاصل ذكره في الحقايق انما المرفق لا يرجع لاشعاره السقوط عن
 الاصل ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشك كما يراى البراءات
 ولا الكفالة بما تعدد استيعاؤه عن الكفيل للحدود والقصاص واللحان
 وبالأوديعة ومال المضاربة والشركة وبالمستعار والتاجر والمضوي
 اي بمالته كمن يتسلمه بعد القبض الى الداهن والمبيع اراد الكفالة بماله
 وذلك لان مالته غير مضمونة على الاصل فانه لو ملك ينسخ البيع
 ثم الثمن واما الكفالة بتسليم المبيع قبل القبض فصحة لكن لو ملك
 لا يجب على الكفيل شي بخلاف الثمن لانه دين يمكن استفاؤه عن يده
 كسائر الديون وانما فصل هذا المبيع عما قبلها لانها من نوع آخر قال
 صاحب النخبة اما الكفالة بالامان فهو انواع ثلثة احدها الكفالة
 بعين هو امانة غير ولجبا التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة
 وفي تصحله اصاد والثاني الكفالة بعين هو امانة لكن ولجبا التسليم
 كالعارية والمستاجر في يد المستاجر وكذا العين المضمونة بعينها كالبيع
 قبل القبض مضمون بالثمن وكالرهن مضمون بالدين والجواب
 في لكل واحد وهو انه لا تصح الكفالة بتسليم العين فحق ملك يجب
 على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمون بنفسه كالنحو
 والمبيع بيعا فاسدا او المقبوض على يوم الشراء تصح الكفالة به ويجب

عليه تسليم العين ما دام باقيا واذا هلك يجب عليه تسليم قيمته متى
ثبت الغصب باليسته او بالاقرار والعمل على دابة مستاجرة معينة اذ لا
قدرة له على تسليم دابة الغير بخلاف غير المعينة لانه يمكن للمحل ان يخل
نفسه والمحل هو المتحقق كذا قالوا ويرد على التعليل الاول ان موجه
ان لا يصح الكفالة بتسليم دابة معينة مستاجرة مع انها صحيحة على عامر
انفا فالوجه ما في البداه وهو ان في الاول الوجوب على الآخر فعل تسليم
الدابة دون المحل فلم يكن الكفالة بمضمون على الاصيل فلم يجز وفي
الثاني الوجوب عليه فعل المحل دون تسليم الدابة فكانت الكفالة بالمحل
كفالة بفعل هو مضمون على الاصيل فجازت وتخدمه عبد مستاجر لها
معين لما ذكر في الدابة وعن ميبس مفسر هذا عنده وقال لا تصح لان الدابة
كان ثابتا في حيوتها فلا يسقط الا بالابناء والابراء وانفاخ السبع
وبالموت لم يتحقق ولحد منها ولهذا يؤخذ به في الاخرة ولو تبرع بها
بقضايه جاز ولة انه كفل بدين ساقط لانه لما لم يترك ما لا ولا
كفيل يسقط في حق احكام الدين فلا تصح الكفالة به وانما صح التبرع به
بناء على انه باق في حق صاحبه لان سقوطه عن المدين ضروري فثبت
بقدرها فتظهر في حق من عليه دون من له وبلا قبول في المجلس قال
في الحقايق كفل بنفس رجل وعمال عن رجل بغية الطالب جاز عنده
وعندها لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازة اتري
فشرط الصحة مطلق القبول واما قبول الطالب بخصوصه فانما هو
شرط النفاذ الا اذا كفل عن مورثه في مرضه بامر لا بد من القيد على ما
افصح عنه طلبها الهدي في تصويره المشقة ويرشدك اليه التعليل الآتي

عالم

الآتي ذكره مع غيبته غراماته لان ذلك في الحقيقة وصيته ولهذا
تصح وان لم يسم الكفول له وعمال الكتابة لما مر انه ليس بدين
صحيح حر كفل به او عبد ذكره دفعا لتوهم ان كفالة العبد ينبغي
ان تصح لانه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لانه محل الكتابة ولا
يرجع اصيل بما ادي الي كفيله وان لم يعطه طالبه اي اذا عجل الاصل
فادى المال الي الكفيل بامر ليس له ان يشتره وان لم يعطه الطال
بعده كما اذا عجله اداء الزكوة لان الكفالة بامر الكفول عنه انعقدت
سبب الدينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على الكفول عنه
موجبا في وقت ادايته فاذا وجد السبب وعجل صم الاداء ومالك الكفيل
فلا يشتره الكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اناه على وجه الرسالة
لان حتمه من ماله لا في يده فراجع الكفيل فيه اي فيما ادي الاصيل اليه
فروله لا يتصدق به ولا يخرجه الي قاضيه ان كان اي ماله فيه مبرا
لا يتعين كالدينهم والدينار لانه حائل طيب لما ذكرنا انه ملكه والا
اي وان كان مما يتعين بالتعين كالكر فخره اليه ما ياتي قاضيه لحيته
تمكن فيه خبث بسبب الاصل حتى استرداه على تقدير ان يقض اليه
بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين بالتعين
بخلاف ما لا يتعين بالتعين ولذلك لم يكن الركن في المشقة
السابقة ولا يجب عليه في الحكم هذا عنده في رواية الجامع الصغير
وقال امواله ولا يدين على الذي قضاؤه وهو رواته عنه وعن انه يتصدق
كفيل امر اصيله بان يتعين عليه ثوبا اي الاصيل الكفيل بان يشتري
ثوبا باكثر من القيمة ليقضيه به دينه بطريق العينة مثل ان يتقضى

صد

عالم

بقدر حاجتي يكون مطالب المولى كل واحد منهما بحكم الاصل
 لا بحكم الكفالة فاذا ادعى احدهما شيئا وقع عن كل البذل فيقع
 ذلك عن صاحبه لا تنواتها فيرجع به عليه بخلاف ما اذا كانت
 كتابتها بعقدين لان عتق كل واحد منهما تعاقح باء المال على
 وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الي تصحيحه بما ذكرنا من الطريق
 فلا يوجد وجه لا يتحقق بطل الكفالة بحكم القياس فان اعتق
 احدهما قبل الادلة صح وله ان يأخذ حصته من لم يعق من اصاله
 ومن المعتق ضمنا ورجع العتق على صاحبه بما ادعى عنه لا صناعية
 بما ادعى عن نفسه لان غير المعتق اصيل فلا يرجع على احدا اذ ادعى
 والمعتق كغيره بامر فيرجع به عليه وماله لا يرجع على عبد حتى
 يعق حاله على من كفل به مطلقا غير متعرض للقول والتأجيل
 لان المالك حاله على العبد لوجود السب وقبول الذمة الا انه
 لا يطالب لصرة ان جميع ماله مع ملك المولى ولم يرض بتعلقه
 والكفيل غير مصلو اذ يرجع عليه بعد عتقه ان كانت بامر
 ولو ما عبد مكفول برقبته واقرب بينة انه لدعيه اذ يرجع
 رقبة عبد فكفلها بالخرفات العبد فاقام المدي بينة انه له من
 كفيله قيمته اذ على المولى رقبة على وجه يخلها قيمة وقد التزم
 الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل كذا على الكفيل
 بخلاف ما اذا ادعى مالا على العبد فكفل آخر برقبته فمات العبد
 فان في تلك الصورة لا شيء على الكفيل لبراءة الاصيل كما اذا كان مكفولا
 بنفسه حرا وان كفل سيده عن عبده او هو غير مديون قيده تصحيحا

صدر السيرة
 وبنو المولى المال في
 الكفيل فكذا

٤٤ السيرة

تصحيحا للكفالة فان كفالة عبد المديون عن مولاه لا يصح عن سيده
 فعق فادعى لا يرجع على صاحبه لان الكفالة وقعت غير موجهة
 للرجوع لان احدهما لا يستوجب ديناً على الآخر وقال زفران
 كان الكفالة بالامر يرجع كل منهما على صاحبه لان المانع وهو
 قد زال قلنا وقعت غير موجهة للرجوع فلا ينقلب موجبة ^{ذلك}
كتاب الحوالة هي نقل الدين او المطالبة من ذمة الى ذمة الاولى
 عند ابي يوسف والثاني عند محمد فيجوز عند ابي الخطاب المحيل
 من الدين لا عند ابي يوسف كذا في التبيين تصح بالدين لا بالعين
 برضي المحتال والمحتال عليه ولا حاجة الى رضی المحتال كره محمد
 في الزيادات وانما اشتراط القدر ويرى للرجوع عليه فلا تخلاف
 في الرواية واذا تمت الحوالة بالقول برى المحتال من الدين هذا عند
 ابي يوسف وعند محمد لا يبرأ الا من المطالبة لما مر آنفا ولم يرجع
 عليها على المحتال بدنيه الا يوي حقه بموت المحتال عليه
 مفلسا او حلفه منكر حوالة لا بينة عليها وهذا عند وقالهما
 وبان فله القاضي بناء على ان تقليس القاضي معتبر عندهما
 خلافا له ويصح بدمهم الوديعة وبراء المحتال عليه وهو المودع
 عن الحوالة بمرأوكها في يده وبالقصوبة ولا يبرأ المحتال عليه
 وهو الغاصب عن الحوالة بمرأوكها لان مثلها يخلفها انما قلنا
 لان مثلها دون لان قيمتها لان التام من المثليات وبالدين
 اي بدين المحتال على المحتال عليه فلا يطالب المحتال والمحتال عليه
 بذلك الدين لانه تعلق به حق الغير مع ان المحتال اسوة لغيره

٤٤ السيرة

بعد موته وذلك ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة لتعلق
حق الحال بذلك الدين لكنها اذني مرتبة من الزهن حتى لا يكون
الحال الحق به بعد موت المحيل وفي عبارة مع اشارة الى ان ذلك
التعلق لا ينافي عدم كونه لحي به وفي المطلق له اي في الحوالة التي
لم تقيد بالوديعة والغصن والدين للمحيل الطلب لي طلب الوديعة
والغصن والدين من الحال عليه ولم تربط الحوالة باخذ ما عليه
اي على الحال عليه او عنده وهو الدين والغصن والوديعة ههنا في
المطلق خاصة على ما افصح عنه صاحب الهداية ولا يقبل قول المحيل
للمحال عليه عند طلبه اي طلب الحال عليه من المحيل مثل ما حال
مثلا حال عليه بمائة ثم طلب منه المائة لحيته بدين لي عليه مقول
القول وغرضه من ذلك القول دفع رجوع عليه وانما لا يقبل قول
عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه متحقق وهو قضاء دينه بامر
وقول الحوالة لا يكون اقرارا بالدين لانها تصح من غير ان يكون
للمحيل على الحال عليه شيء ولا اقول الحال عليه شيء ولا قول المحال
للمحيل عند طلبه ذلك اي طلب المحيل ذلك المال من الحال لحيته بدين
عليه وتوهم الحال له برق ما اخذ للمحيل لان المحيل ينكر ان عليه
شيئا واقول للمكر ولا تكون الحوالة اقرارا من المحيل بالدين للمحال
على المحيل لانها مستعجلة للوكالة ايضا ويكره السجدة بضم السين وفتح
التاء معرب سفته قيل معناه الحكم وفيه نظرو قيل معني المحوف
والطلق على القرض المعروف تشبها وفيه بعد وهي قراض السقوط ^{الدين}
صورية دفع قرضا بخراسان مثلا الى رفيقه الفاخا قبل الخط في الطريق

من قال لا حكم القصة في هذا الحالة
ان لا ينكر المحيل كماله في الحاله
وهذا لان لو لم يكن له كماله في الحاله
لم يكن الكرامة ومن حق المحال في الحاله
المطلقة لان لا ينفك كماله بل ينفك
فلا ينفك المحال باخذ ما عليه او غيره

لتاخذ مثله بخوازم من يدنا ويدينا وانا كره لان فيه جرم منفعة
وهو سقوط خطر الطريق وقدره في النبي من عن قرض جرم منفعة ^{كتاب القضا}
الاهل للشهادة اهل له فان كان منهما من باب الولاية والشهادة اقوي
لانها ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم فلهذا قيل حكم القضاء
يتقيد من حكم الشهادة وتطهر اهلها اي اهلية اذاتها تطهر اهلها فالفاسق
اهل له تصح تقليده وثياخ المقلد كما يصح قبول شهادته ويأثم القابل
ولو فسق العبد استحق العزل في ظاهر المذهب يجب على من قلده ان يحمله
وعليه مشايخنا وعند بعضهم يعزل وعليه الفتوى والاجتهاد الاول
لا للصحته ولو قلده جاهل صحت ترك التفرع لان الجاهل صرنا مقابل العالم
لا مقابل المجتهد يرشدك اليه خلافا لشافعية ويختار الاقدر والاولي
وعند الشافعية لا يصح تقليد الفاسق والجاهل وما قاله كان لوط في
زمانه في زماننا الاحتياط فيما قلنا لان في شرط العلم والعدالة
باب القضاء ولا يطلب القضاء ولا باس بالدخول فيه لم يقل وضع اليد
فيه لان الصحة لا تدل على عدم الكراهة بل يثق عدله وكروا على خوف
عجزه او حيفه يكفي احدهما في كراهة نص عليه القدوري ومن قلده
ديوان قاض قبله وهي الخرابطة فيها الصوك والجمان والنزح مجوسا
اقرحى لان الاقرار ملزم لاس انكر الابينة وان اخبره المغرور لانه
بالعزل لا تحقق بالاعايا وشهادة الفرد لا يكتفي والا اي وان لم يقيم البينة
على المحجور المنكر ينادي عليه ايا ما ان كل من له حق على فلان بن فلان
المجور فيجلس المجلس للقضا فان حضر جميع بينة وبينة وان
يحضر تاتي عليه ايا ما على حسب ما يرى ثم يحمله بعد اخذ الكفيل

منه

لاحتالان يكون محبوسا في الغياب وعلى الموداع وغلة الوقوف
 بالينة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول لما مر الا اذا اقر ذو اليدانه
 سلم منها من القاضي المعزول وصدق باليمين قاض عزل وقال
 لزيد اخذت منك الفاقضيت به لعمرو وودعت اليه ولو قال قضيت
 بقطع يدك في حق ولدي زيد اخذ وقطع ظمما واقرب يكونها في
 قضاءه لانه لما اقر بكونها في زمان قضاءه والظاهر ان القاضي ^{يظلم}
 فالقول للقاضي وكذا اذا لم يقر بكونها في زمان قضاءه بل قال انما
 فعلت هذا قبل التعليل وبعد العزل هو الصحيح وهو اختيار غير الاسلام
 والصدور الشهيد لانه اسند فعله الى حالة معروفة منافية للضمان
 وقال الامام السرخسي القول قول المدي لان هذا الفعل حادث
 فيصا الى اقب وقاته ولا اخترا عن محل الخلاف قال واقرب يكونها
 في قضاءه وجلس للحكم جلوسا ظاهرا حتى يعلموا انه جلس لقطع الخصم
 لا لمصلحة عن الاعتكاف وغيره في جدد وعند الشافعي بكونه جلوسه في
 المسجد والجامع اولى هذا اذا كان الجامع في وسط البلد وان كان
 في الطرف يختار مسجد الخرف وسطه يسير الناس ولو جلس في داره
 واذن للناس لدخول جاز ولا يقبل هدية التكرير للتقبل الامن ذي
 رحمه محرم ومن اعتاد مهاداته قدر كعبه اذا لم يكن لها خصوصية
 ولا يحضر دعوة الاعامة لان الخاصة وهي مالو علم المضيفان القاضي
 لا يحضرها لا يتخذها لاجل القضاء ويدخل في هذا الاطلاق قريبه
 وهو قول الشيخين خلافا لمحمد فيما ذكره الطحاوي وقول الكل لما ذكره
 الخصاص ويشهد بالخيانة ويعود المدين ويتوي بين الخصم وجلوسا

في كلامه

ذكره في كتابه

الحكم

واقبالا ولا يبار احدهما ولا يضيفه ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة ولا
 يضحك في وجهه ولا يمزح اطلاق المزاح ولم يقيده بقوله معه لانه
 من يقي في مجلس الحكم مطلقا لذهابه بمكة القضاء وكرة تلقين الشا
 بقوله اتشهد بكذا وكذا واتحنه ابو يوسف فيما لا تهم فيه وذلك
 فيما لا يستفيد بتلقينه زيادة علم ويجوز الخصم منه ردها مصلحة
 في الصحيح اختلفت الروايات في تقديرها والصحيح ما ذكره لاختلف في
 احوال الأشخاص في ذلك بطلب ولي الحق ذلك ان امتنع المقرعن
 الابقاء بعد امر القاضي به اذا لم يعرف في كونه بما طار في والوهلة
 فعليه طمع في الامهال فلم يستحب المالا وثبت الحق بالينة فانه يجب
 كما ثبت لظهور المطلب بانكاره فيما لزمه بعقد كبراي المجلس وكفالة و
 بدلا من مال حصل له كفن سبع وفي نفقة عرسه وولد لا في دينه
 اي لا يجب في دين الولد وفي غيرها لا نحو الديا وارث الجنايا انا دعي
 فقم الا اذا قامت تينة بضد **كتاب القاضي الى القاضي** ان شهد واعلى ضم
 حاضر حكم بها وكتب به وهو العجل وان شهد واعلى غيب لم يحكم
 وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي وكتاب القاضي
 الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة وتقبل فيما لا يسقط بشبهة دل
 بمفهومه على انه لا تقبل في حد وقود ولا حاجة الي ان يقال اذا شهد
 عند الماستاتي ما يغني عنه كالدين والعقار والنكاح والنسب العصور
 والامانة والمضاربة الجودتين اعتبر في الاخيرين قيد الجود لانها اذا لم
 يجحد لا يحتاج الى كتاب القاضي واذا جحد صار مخصوبين وفي الخصم
 يجب لقيمة وهي دين فيجري فيه الكتاب الحكمي وانما يقبل فيما ذكره الاحتياج

الحكم

الحكم

الحكم

الحكم
 لم يثبت وان شهدوا كذا قالوا ما نؤمنه
 اولا وجه الثاني انهم لم يثبتوا
 صا ما شهدوا كذا قالوا ما نؤمنه
 فقه الزايع الى ان كان القاضي
 على نفسه عني فذكر احد ما جحد
 القاضي فثبت على القاضي ما جحد

الى الاشارة بل يعرف بالصفة لا في العين المتقول للتحالي الاشارة
 هذا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يقبل في العبد دون الامة
 لغلبة الاباق فيه دونها وعند يقبل فيها بشرائط تعرف في موضع
 وعن محمد قوله فيما ينقل مطلقا وعليه المتأخرون ويجب ان يقرأ
 على من يشهدهم او يعلمهم به ويختم عندهم وسلم اليهم ويدفع اليهم
 كتابا لغيره يختمه وابي يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بشرط
 ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه وفي رواية عنه ان الختم ايضا ليس بشرط
 وبه لخذ الامام الشيخ يسير العلم ان الكتاب يدفع الى الشهود عندهما
 وكذا عند ابي يوسف على هذه الرواية فلذلك قال ان الختم ايضا ليس بشرط
 واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بمحض ختمه وبشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين لم يشترط القدر ويظهر العدالة للفق وبه
 لخذ المص وفي الهداية والتصحيح انه يقضي كتابا بعد ثبوت العدالة
 كذا ذكره المختصاف لانه يحتاج الى زيادة الشهود وانما يمكنهم اداء
 الشهادة بعد قيام الختم وللقدر ومجان يقول نعم لا يمكن اداء الشهادة
 الى بقاء قيام الختم لكن فتح الكتاب لا ينافي قيامه عليه والفرق واضح
 فاذا شهد وان كتاب قاضي فالنقل عليه في حكمته وضمه وسلم
 النافع القاضي وقراء على الخصم والزعم ما فيه ان بقي الكاتب قاضيا
 في بطل عوته وعزله وخروجه عن الاهلية قبل وصوله وكذا المالك
 اليه الا اذا كتب بعد اسمه والي كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
 واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الي قاضي معين حين ابتلي بالقضا
 واستحسنه كثير من المشايخ تسهيا للامر وان ما تالخصم ينفذ القاضي

لم يشهدوا كان قاله
 الرقابة اذ لا وجه للشهادة

في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب
 في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب
 في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب

على وادته وصح قضاء المرلة الا في حد وتود اعتبارا بشهادتها ولا يتخلف
 قاض ولا يوكل وكذا الامن فوض اليه ذلك في المفوض نايبة لا
 بعزله وموتة موكل بل هو نايب لا يصلح خص صورة التوكيل بالذكر
 لان التوكيل يعزل بموت الموكل بخلاف نايب القاضي فكانت موضع اتيه
 فينها بان المفوض ليس بموكل حقيقة بل الموكل من فوض اليه التوكيل
 وفي غير اي غير المفوض ان فعل نايبه عنه اولا جاز هو انما صح فيها
 لانه اذا فعل بحضوره يتقل الفعل اليه وكذا اذا فعل بغيته ووصل اليه
 اليه فاجاز وكان التوكيل الاول قد مرر في الوكالة صح اذ بتقدير
 الشئ حصل ثابته وباعل بارك يوكل بجنا اذا اذن الموكل التوكيل مثل
 ما ذكر من العبارة كان له ان يوكل غيره ويعضي حكم قاض لم يقبل
 حاكم اخر اذ اعن الحكم لان الحكم فيه غير هذا ولم يقيد بقوله
 ليعم حكم نفسه قبل ذلك فيختلف فيه ترك التقييد بقوله في الصلح
 الاول لانه مع كونه خلاف الاصح لا يجمع قوله والاجماع على الاصل
 الشيخين غير مخالف للكتاب لكني لم يختلف في تاويله السلف مثل القضا
 جعل متروك التسمية عمدا فانه يخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه والسته الشهيرة مثل القضا جعل المطلقة ثلثا
 بتكاح الزوج الثاني بلا وطء فانه مخالف حديث الصيلة وهو مشهور
 والاجماع مثل القضا جعل متعة النساء فان الصحابة رضي قد اجعوا على
 فساد الا اذا كان الاختلاف في نفس القضا اذا كان القضا مختلفا فيه
 فيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكر المختصاف وهو الصحيح لانه محل
 الخلاف الثاني لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى فوجد محل الاختلاف

في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب
 في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب
 في الامانة المعتبرة في هذا الكتاب

والاجتهاد فلا بد من قضاء الخرج لحدوها ومثال ذلك قضاء
من ولي بالرشوة والقضاء يجوز بيع امر الولد وأما القضاء على
الغائب فلا يصح مثالا له لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان
البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضاء لا ذكر صاحب
بغلاصة في كتابا لمفقود وهذا شرط آخر وهو ان يكون القاض
علما بان ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد
فيها كما اذا قضى ببيع ام الولد غير عالم بانها ام الولد فانه لا يجوز
ولو كان علما بان مسئلة ام الولد لاجتهاده في ذكره في منية المقي
وقما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض قال في الهداية
وذلك خلاف وليس باختلاف ذكره قيد القول لا يعتبر لا تعليق
ولذلك لم يقل لان ذلك خلاف يعقوان عدم اعتبار مخالفة البعض
ليس مطلقا بل مقيد بان يكون خلافا لا اختلافا وذلك ان
ولحدا منهم اذ الخالفهم ان سوغوا له ذلك يكون لاختلاف مخالفة
ابن عباس رضي في اشتراط جبالا من السدس الى الثلث بالجمع
من الاخوة وان لم يتوغل له ذلك يكون خلافا مخالفة رضي
في حرمة ربوا الفضل هكذا ينبغي ان لا يلاحظ هذا المقام ولا
يلتفت الى ما سبق في بعض الاوهام ثم قال في الهداية والمعتبر
الاختلاف في الصدر الاول وانما لم يقل لاختلاف الصحابة لان
اهل الصدر الاول لا يلزم ان يكون صحابيا كما توهم ذكره في التقوي
ان المعتبر في الاختلاف هو لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم ومن
كان بينهم لاختلاف في الشايح وبالك لا نهالم يكونا موجودين في

فان اراد انما فقهه وقضى بان
كان قاضي شهادته المرفوعة
والقول على هذا في المسئلة

والاختلاف في الملقوق ومنع كونه
واحد او اكثر في قولان في الملقوق
كذلك في الملقوق والاختلاف في المسئلة
انما الحق في خلاف ذلك وغيره

في من الصابة رضي فلم يكن خلافا معتبرا وفيه نظر والقضاء
في العقود والفسوخ اراد بالفسخ ابطال العقد باق وجه كان في
الطلاق وانما لم يقل بجرمة او حل لان الاول يتنظم القضاء بالحرمة
بسبب الرضاع ونحوه والثاني القضاء بالملك بالاحراز في البتة وليس
للقاضي ولاية الانشاء فيها بخلاف القضاء في العقود والفسوخ
فالصواب تخون المسئلة به ولو بشهادة زور فينفذ ظاهرا وباطنا
طنا الاصل ان قضاء القاضي بشاهدي الزور فيماله ولاية انشاء
في الجملة يفيد الحل عند خالفها وهو قول الشافعي وقضاؤه
فيما ليس له ولاية انشاء اصلا لا يفيد الحل بالاجماع ووجه الفرق
عنده ان قضاء القاضي بما يحتمل الانشاء انشاءه فينفذ ظاهرا
او باطنا كما لو انشاء صريحا لان القاضي مأمور بالقضاء بالحق
ولا يقع قضاؤه بحق فيما يحتمل الانشاء الا بالحل على الانشاء لان
البينة قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة فيجعل انشاء والعقد
والفسوخ مما يحتمل الانشاء من القاضي فان للقضاة ولاية
انشائها في الجملة بخلاف الملك المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل
الانشاء ولهذا لو انشاء القاضي وغيره صريحا لا يصح ونحوه
ما اذا كانت المرأة محترمة بالعدة او الردة والرضاع او الصلة
كذا في البدايع فلا اشكال على مذهبه الا انه لا بد في المسئلة
المذكورة من زيادة قيد وهو ان لا يكون في الحل مانع عن انشاء
العقد فلو اقام بينة زور في تزويجها وحكم به حل له وطهرها
ولها التمكن وشروط على نهته عليه انما ان يكون الحل قابلا فاذا

كانت تحت زوج أو كانت معتدة لا يقبل الانشاء ولا يشترط الشهود
 في النكاح الذي ينشئ القاضي لأنه مقتضى في ضمن صحة القضاء
 وما ثبت قضاء لا تراعى فيه شرائطه والقضاء في مجتهده فيه بخلاف
 مذهبه لم يقل بخلاف رايه لا يهاجمه ان يكون الكلام في المجتهدين
 خاصة وليس كذلك ناسيا قال أبو الليث في العيون لو ان قاضيا
 خوصم اليه في امر من الامور مما فيه لاختلاف وهو يذهب في ذلك
 الى منتهى ونسب مذهب وقضى بخلافه فان اباح رحم قال يعصيه
 هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان
 رايه في ذلك وذكر القاضي الامام علي السفي والشمس ائمة الشريعة
 في ادب القاضي قول محمد مع لي يوسف واعاد لا ينفذ عندهما
 في العمد روايتان عنه وقال لا ينفذ في الوجهين وبه يفتى ذكره
 في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ ذكره في الكافي ولا يقضي على غلب
 الابحظة نايبه حقيقة سواء كان بانابته كالوكيل تركه المص
 لظهوره او بانابة الشرع كوصي القاضي وكما بان يدعي على الفتا
 سيا لا محالة ذكر هذا القيد في الحقايق وفايته الاحتراز عما نزول
 بسببه صورة رجل اشترى جارية ثم ادعى ان مولاها زوجه من
 فلان الغائب واداردها بغير الزوج لا يقبل منه لاحتمال انه
 طلقها وزوال العيب لما يدعي على الحاضر هذا في غير صورة يطلب
 تفصيلها من الطول وان كان شرط كما اذا ادعى عبد على مولا
 انه عتقه بتطليق زيد زوجته واقام بينة على التطليق بغية
 زيد لا يقضي من التاخير من قال في الشط ايضا يقضي كما في الش

باب السرم
 باب السرم

من هذا
 السرم
 او

منهم فخر الاسلام علي البزدوي والصحيح انه لا يقضي ولا حاجة
 الي ان يقال انما لا يقضي على الغائب في صورة الشط اذا كان في ابطال
 حقه اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد في الم
 يقضي لان عبارة علي تدل على ذلك دلالة ظاهرة ويقض ما لا يتم
 ويكتب كالحق لان في الاقراض مصلحة لبقاء المال بحفظ مضمونها
 والقاضي يقدر على الاستخراج والكتابة ليحفظه وفي كتاب الوصايا
 من مجمع الفتاوي والقاضي انما يملك الاقراض اذا لم يتمكن ان
 يشري بماله مستفلا اما اذا امكنه فادى لك الاقراض بل تعين
 الشراء كذا قاله محمد وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضار
 انتهى وان اقراض الوصي ضمن لانه لا يقدر على الاستخراج والاب
 بمنزلة الوصي في اصح الروايتين لجزء عن الاستخراج وضع حكم
 الخصمين من صلح قاضيا ولزمه الحكم بالبينة والاكول والافراد
 واخباره باقرار احد الخصمين وبعدلة شاهد حال ولايته لان
 اخباره ح قايم مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا خبر بالحكم
 لا نقضاء الولاية به والتحاقه بواحد من الرايا وكل منهما ان
 يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والولي لاصله وفرعه
 وعمره كما لا تصح الشهادة لهم ولا التحكيم في حقه وقود الاصل
 ان حكم الحكم بمنزلة الصلح في يجوز استفاؤه بالصلح يجوز فيه
 التحكيم وما لا فلا واستفاء الحد والقود لا يجوز بالصلح فلا يجوز
 بالتحكيم وزيته على العاقلة في دم خطاء لا تهم لم يحكوه وان حكم
 به على القاتل لا يصح ايضا لانه مخالف للحكم الشرع الا اذا ثبت القتل

باب السرم

على ما اورد عن غيره من ائمة
 لا يثبت فيه الا على القاض
 فلا نقض على انما ثبت

ومن غرضه انما اورد
 لفظه ولفظ الكلام

بما قرره لان العاقله لا تعقله وصح في سائر المجتهدات كالحكم
 في الكنايات بانها رولج وفسخ اليمين المضافة وغير ذلك وذكر
 المجتهدات ليدل على غيرها بالطريق الاولى ولا يفتي به دفعا لهما
 سر العوام كان القاضي الامام ابو علي النخعي يقول بكم هذا الفصل
 ولا يفتي به كيانا يطرق الجاهل الى ذلك فيؤدي الى هدم مذهبنا
 واذا فرغ حكمه الى قاض ان وافق مذهبه امضاه والا بطله لا يس
 حكم الحكم كحكم المولي في ان المختلف فيه يصير به مجمعا عليه **مسائل**
 ليس اصحاب سفل عليه علو لآخر ان يتد في سفله او ينقب كوة بل
 رضى لآخر هذا عنده وعندها له ذلك ولا اهل رايقة مستطيلة
 ينشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في القصوي في المشعبة
 من الاولى وفي مستديرة لزق طرفاها اي اتصل طرفاها بالمستطيلة
 والراد بطرفها نهاية سعتها ولا يلزم ان يكون مثل نصف دائرة
 او اقل ذلك على ذلك تصوير شمس الائمة الخالوي حيث قال في كتاب
 الشفعة من محيطه سكة غير نافذة يعت فيها دار فاهلها شفعوا لانهم
 شركاء في حقوق المبيع فان كان فيها عطف فان كان مرتجعا فاما
 العطف المولي بما بيع في عطفهم لانه سبب لتربيع يصير العطف المربح
 كالمنفصل عن السكة لان هيئات الدور في العطف المربح تخالف
 هيئات الدور في السكة فصار العطف المربح بمنزلة سكة اخرى
 فصا سكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرب في اعلام وان كان
 العطف مدورا فالكل سواه لان العطف المدور اعوجاج في بعض
 السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئات الدور فيها

١٤٤
 انما اداة التزوير
 ولم يبين

لا يتغير سبب الاعوجاج فكانت سكة واحدة لهم ذلك ومن ادعى
 في وقت فتل بينة فقال قد جددتني فاشتريته منه او لم يقل ذلك
 واقام بينة على الشراء بعد وقتها تقبل وقبلة لا جوابا لقبول وعد
 ينتظم الصوريين اي ما اذا قال جددتني فاشتريته منه وما اذا
 لم يقل ذلك ثمان عدم القبول في الصورة الاولى للتناقض
 بين الدعويين لانه مشترك بين الوجهين وكما يمكن التوفيق في
 احدهما بتوسط الجدد كذلك يمكن التوفيق في الاخر بتوسط المقالة
 بل للتناقض بين الدعوي والشهادة لانه اتى الشراء بعد البية
 وشهد الشهود على الشراء قبلها وعبارة الهداية صريحة في ذلك
 واما عدم القبول في الصورة الثانية فلان دعوى الهبة اقرار
 بان الموهوب ملك الواهب وقت الهبة فلا يقبل دعوى شراء قبله
 بخلاف دعوى الشراء بعد لانه يقر ملكه وقت الهبة قال
 في التبيين ولولم يذكر له ما تاريخا وذكر لا خدما ينبغي ان يقبل
 بينته لان التوفيق ممكن بان يجعل الشراء متاخرا ومن ادعى ان
 زيدا اشترى جارية واكر وتترك المدي حصومته واقترن
 ثركه بفعل يدي علي ان الرضا بالفتح كمال الجارية ونقلها
 الي منزلها واستخدامها حل له وطهرها لانه تعدد المبيع حصول
 الثمن من المشتري فقات رضا فيسببه نفسه لما مر في كتاب البيع
 انه عند تعدد راسخ الثمن يبيعه القاضي ولو كان يجزئ
 التعدد مستبدا بنفسه لما احتج الى بيع القاضي بل لما تفرق في نفسه
 ان جميع الحقوق يفسخ بالجرم اذا وافقه صاحبه بما يدل

فاشترى في شرح الهداية
 انما يقضي اي بين الدعوي وانما هو
 انما انما في قوله فاشترى منها لا يفتي بكونه
 مدعوى الشراء بعد الهبة منه

انما انما في قوله
 انما انما في قوله

انما انما في قوله
 انما انما في قوله
 انما انما في قوله

على الرضاء به غير النكاح فانه لا يقبل الفسخ وصدق المقر قبض
عشرة دراهم لا بد من ذكر جنس الثمن في صورة المسئلة لان تمام
الفرق بين المستوقة واختيها موقوف عليه فان خروج السوقة
من جنس الدراهم لا من جنس العشرة مطلقا ثم ادعى انها
زويوف ونه رجة الزويوف ما زيفه بيت المال لنوع قصور
في جودته الا انه يجري فيه المعاملة بين التجار والنهرجة
ما يبرده التجار لرذالة قصته وانما التي باذاة الترخي للدلالة
على الفصل بين الاقرار والدعوي فانه لا بد منه في تمام الجواب
في بعض صور المسئلة على ما استقف عليه لا من ادعى انها سوقة
لان اسم الدراهم يقع على الزويوف والنهرجة دون السوقة
وهي التي وسطها غاس ورصاص ووجهاها فضة وهي
مستحب سه تويه ولا من اقر قبض الجياد او حقه او الثمن
او بالاستيفاء لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصفها تمام
ثم في قوله قبضت دراهم جيادا لا يصدق في دعواه الزويوف
مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا وفيما اذا اقر انه قبض
الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انها كانت زويوفا ينظر فان كان
مفصولا لا يصدق وان كان موصولا صدق لان قوله
جياد مفسر فلا يحتمل التاويل بخلاف غيره لانه ظاهر وان
فيحتمل التاويل وقوله ليس عليك شيى للمقر بالف يبطل اقراره
بلاي عليك الف بعد بلا حجة او تصديق من الخصم لقولان قال
المدعي عليه عقيب دعوي مال ما كان لك على شيى قط فاقام المدعي

وكيف اني بها ما اكلته
وبدلتها ما كان في يدي
ان لا يفتقر على كونه ما

المدعي بينة على الف وهو على القضاء والابراء قبلت هذه خلافا
لنفر لكان التناقض ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق لا في
المواقع فقط بل وفي الزعم ايضا قد يقضي ويبرأ منه وان
نادى على افعاله ولا لعرفك ردت لتعذر التوفيق اذ لا يكون
بين اثنين قضاء وبراءة بدون المعرفة قال فخر الاسلام البز
دوني في شرح الجامع الصغير وذكر القدروري في هذه المسئلة
عن اصحابنا ان بينة القضاء تقبل لان المحصب والخبرة قد يامس
بعض وكاوية بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن
التوفيق وقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير فعل هذا
لو كان المدعي عليه يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينة لانه لا يمكن
التوفيق من هذا الوجه وفيه نظر لان مبنى امكن التوفيق
على ان يكون احدهما من لا يتولى الاعمال بنفسه لا على ان يكون
المدعي عليه بخصوصه منهم وتصوير القدروري امكن التوفيق
فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور ودلت هذه المسئلة
على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين توفيق من غير دعوي التوفيق
ومن اقام بينة على شراء واراد ان يعيب ثمة بينة بايعه
على براءته من كل عيب قامة البينة لا يكون الا بعد انكار الخصم
فلا حاجة الى ان يقال بعد انكار بيعه ثم انما من مسائل
الجامع الصغير وصورتها فيه هذه ومن ادعى على اخيه باع
جاريته فقال لم ابصرها منك قط فاقام البينة على الشراء فوجد
اصغارا بية فاقام البايح البينة انه بريء اليه من كل عيب

لم تقبل بينة البايح ولم يذكر فيه خلاف بين اصحابنا
 وذكرها الخصاص في آخر ادب القاضي واثبت فيه الخلاف فقال
 لا تقبل بينة البايح على البراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 تقبل وجهه قول ابي يوسف ان هذا ايضا يمكن التوفيق لا يجوز
 ان يقول لم يكن بينا بيع ولكنه لما ادعى البيع سألته ان يبرأني
 عن العيب فابرايقي فلما امكن التوفيق قبلت البينة لعدم التناقض
 وعلى هذا الصورة التي ذكرها المص لا يصلح ان يكون موضع
 خلاف لابي يوسف لان وجهه لا يتشبه فيها انما تشبه في الصورة
 المنقولة عن الجامع الصغير ومن لم يذكر فيه خلاف بين اصحابنا
 وذكرها الخصاص في آخر ادب القاضي واثبت فيه الخلاف فقال
 لا تقبل بينة البايح على البراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 تقبل وجهه قول ابي يوسف ان هذا ايضا يمكن التوفيق لا يجوز
 ان يقول لم يكن بينا بيع ولكنه لما ادعى البيع سألته ان يبرأني
 ذكر المص لا يصلح ان يكون موضع خلاف لابي يوسف لان وجهه
 لا يتشبه فيها انما تشبه في الصورة المنقولة عن جامع الصغير
 ومن لم يذكر بين الصورتين لم يكن على بصيرة ومنهم من قال
 في تعليق خلافه لان التوفيق يمكن بان لم يربحها هو وانما باعها
 وكيله وابراؤه عن الغيب فيكون صادقا في يصلح الصورة المذكورة
 ههنا ايضا ان يكون موضع خلاف ولما القياس على مسألة التي
 فما لا وجه له كما لا يخفى وذكر ان شاء الله في آخر صك الصك
 كتاب الاقرار بالمال وغيره تعريب جك يبطل كله عنده وهو قبيح

في نسخة من نسخة
 واورد في نسخة

قياس وعندها آخر وهو استحسان وجهه ان الاشتاء ينصرف
 الى ما يليه لان الصك للاستيثاق وكذا الاصل في الكلام الاستعداد
 وله ان الكل كشيء واحد بحكم العطف ولو ترك فرجة قالوا لا يبيح
 ويصير كفضل السكوت ذي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته
 وقال ورثة لا بل قبله صدقوا وعند زفر القول قولها لا لا الا
 حادث فيضاف الى اقرب الاوقات ولنا ان بيع الحر ثابت في الحال
 فيثبت فيها مضي تحكيم الحال وهي تصلح حجة للدفع لا للاحتجاج
 كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا لا بل
 لما ذكر ومن قال هذا بن مودعي الميت لا وارث له غيره دفعها اي
 الوديعة اليه ولو اقر بعد اي بعد الاقرار المذكور بان الآخر
 لمودعه وحده الاول فهي له اي الاول لانه لما صح اقراره الاول
 انقطع يده عن المال فلا عبرة لاقراره الثاني لكونه على الغير ولا
 يكفل غيره ولا وارث في تركه قسمت بين الغرماء والورثة
 بشهود لم يقولوا لا نعم له غرماء او وارثا اخر انما قال بشهود
 لانها اذا قسمت بالاقرار يكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به
 لانهم ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق وهو اي التكفل في الصورة
 المذكورة لحيثما ظلم اي قيل عن سواء التيل وهذا عند ابي
 حنيفة وقال لا ياخذ الكفيل نقل عنه انه شئ لحيثما به بعض
 القضاة فكانه ينكر كونه عن الجهاد فلا يكشف قوله انه ظالم عن
 مذهبه ان المجتهدين يخطئ ويصيب وعقار اقام زيد حجة انه له
 ولاخيه الغائب ارفاقني له بنصفه وترك باقيه مع ذي اليد

لا بد من نفي القيد في هذا

نحو ما في هذا وغيره

منه انما ينفذ في غير ما ذكره في نسخة من نسخة

بلا تكليفه جحد دعواه اولا هذا عند فاته اليد قد اختلرت اليك
 فلا تقصر يدك عما ليس مدعيه حاضرا وقالوا ان جحدك واليد لا يترك
 الباقي في يدك لان الجاهد خاين فيؤخذ منه ويجعل في يدي امين
 وان لم يجحد ترك في يدك ولا يؤخذ منه كفيلا والمتقول مثله اي
 هو ايضا على الخلاف وقيل هو يؤخذ منه بالاتفاق قال
 الزاهد العتاي ولو كان عرضا يؤخذ من يدك بالاجماع لانك يمكن
 تعييبه ووصيته بثلاث ماله على كل شيء ومالي وما املك صدقه
 على مال الزكوة هذا عند ائسا الثلاثة وعند زفر ربيع على كل شيء
 قضية اطلاق اللفظ ونحن لاعتبار الجواب العبد بليجاب الله تعالى
 فان لم يوجد لا ذلك امسك عنه قوته فاذا ملك تصدق بالمخذ
 ولم يقدر لا خاف احوال الناس وقيل المحترف بسك قوته
 ليوم وصاحب الغلة بشهر وصاحب الضيقة لسنة على حفاوة
 وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يسك بقدر ما يرجع
 اليه ماله وصح لا يضاء بلا علم الوصي به لا التوكيل اي من وصيه
 اليه ولم يعلم بالوصية حتي باع شيئا من التركة فهو وصي
 والبيع جائز ولا يجوز بيع التوكيل حتي يعلم وعن ابي يوسف لا يجوز
 في الفصل الاول ايضا وشرط خبر عدل او متورين لعزل التوكيل
 قصدا لا بد من هذا القيد لان عزل الحكمي بموت الموكل وجونه
 المطبق يثبت قبل العلم به ولعلم السيد بخيانته بحبه والشفيع بالبيع
 والكبر بالنكاح ومسلم لم يهاجر بالشرائح لاصحة التوكيل من اعلم
 من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثنان حتى لا الزام امر يكون

يكون النبي عن الوكالة عزلا حتي يشهد شاهدا او رجل عدلا هذا
 عنده وقال هو الاول سوله لانه من المعاملات ويخبر الواحد
 فيها كفاية وله انه خبر ملزم فيكون شهادة من وجه في شرط
 احد شرطها وهو العدا والعدالة بخلاف الاول وعلى هذا القول
 اذا خبر المولى بخيانة عبده والشفيع والكبر والمسلم الذي لم ينجس
 ولا يضمن قاض به ولا امينه ان عبدا للدين ولخذ غنة فضاء وتجي
 العبد وما قبل قبضه لان امين القاضي قائم مقام القاضي والقاضي
 مقام الامام وواحد منهم لا يلحق ضمان كيار يتقاعد واعقبوا
 هذه الامانة فيضيع الحقوق فيرجع المشتري على الباين لان البيع
 واقع له فيرجع عليه عند تعذر الرجوع على العاقد وان كان
 البائع وصيا بامر القاضي رجح المشتري على الوصي لانه عاقد نيابة
 عن الميت وان كان باقامة القاضي عنه فصا كما اذا باعه بنفسه
 وهو عليه لانه عامل له ولو امره قاض عالم عدل بفعل قضية
 على هذا من رجما وقطع واضرب وسعك فعله وصدق عدل
 جاهل مثل فاحن تفسير ولم يقبل قول غيره هذا ما لفتاه
 الامام ابو منصور الماتريدي حيث قال ان كان عدلا عالما يقبل
 قوله لا فعدم تهمة الخطاء والخيانة وان كان عدلا جاهلا يستفسر
 فان احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا
 فاستقاو عالما فاسقا لا يقبل الا ان يعاين سبب الحكم لتهمة الخطا
 او الجناية **كتاب الشهادة والرجوع عنها** اي اخبار بالشيء عن مشاهدته
 وعيان ولا يشغل هذا بالشهادة بالتامع لان اعتبارها احتسانا

على خلاف ذلك في الروايات عن ابي حنيفة
 وعنه في رواية اخرى عن ابي حنيفة
 انما هو

كانت رواية ابو حنيفة
 بخلاف ما في رواية اخرى
 عن ابي حنيفة

من رواه في كتابه
 بن زكريا في كتابه
 بن زكريا في كتابه

الحرية فهو يعارته جواب عن النقض بالعبد وبذلك لا يتقن
 بالحد ودفع لا يصح تعدل بالخضم بقوله هو عدل سواء زاد قول
 لخطأ او نسي ولم يود ذكره في الكافي فان قال عدل صدق
 صح التعديل لم يقل ثبت لئلا يلازم امر ضروري التعديل لا يترتب
 عليه وقد يتخلف عنه وكفى واحدا لتركية السر لا بد من هذا القيد
 لان العدد شرط في تركية العلانية لاجماع اذ ذكره الخصاص في
 الشاهد والرسالة الى المزي والاثان لحوط هذا عندها وعند
 محمد يجب الاثنان ولمن سمع بيعا يعني لفظ الاثنا والقبول
 او اقرار او حكم قاض او راي غصبا او قتلا ان يشهد به وان
 يشهد عليه ويقول فيما لم يشهد لا يشهد في ولا يشهد
 على الشهادة ما لم يشهد عليها فلا يشهد عليها من سمع شاهدا
 ولا يشهد على الشهادة لانه ما حمله وانما حمل غير ولا يشهد من
 راي خطه ولم يذكر شهادته قال حكا المنظومة في مقاله
 النعم لا يعمل الشهود والقضاة بالخط والرداة اذ ينسون
 وقال له ان يقضي ويشهد ويروي اذا علم انه خطه على الحقيقة
 قال في العيون ويفي بقوله ما من الحقيق وفي شرح الزيلعي
 عنده لان الخط شبه الخط وقال محمد يجوز لكل واحد منهم ان يعمل
 بالكتاب ان يقن به وان لم تذكر الواقعة توسعة للمري على الكتاب
 وقال ابو يوسف يجوز للراوي ان يعمل به لدلالة الظ وكذا للقي
 لانه عاجز عن حفظه كل حادثة كثيرة اشغاله وليس للشاهد ان يشهد
 برؤية خط ما لم تذكر الشهادة ولا بالتسامع بالوعيا الا في النية

فانما الحجة وعدم المدد والادلة
 سببان في صحة الشهادة
 صاحب الكافي لم يذكر ان
 ابن ابي عمير في نسخة
 ما لا يدور والفرق
 وتفسيره في ذلك
 الشاهد

في الشهادة

في النية طريق معرفة النسب ان يسمع انه فلان بن فلان من
 جماعة لا توأطهم عن الكذب عند ابي حنيفة وعندها اذ لخص
 عدلان انه ابن فلان يحل له الشهادة على النسب والفقهاء ابو بكر
 الاسكاف كان يفيت بقوله ما هو اختيار النسب كذا ذكره القاضي
 الامام ظهير الدين والموت روي ابن سماعة عن محمد بن ربح اذ لخص
 واحده بالمولد وسمعتان شهيد به وفي فصولنا لا شروري
 ذكر القاضي الامام ظهير الدين والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح
 وغيره لا يكفي فيه شهادة الولد والنكاح والدخول وولاية
 القضي واصل الوقف بيان المصنف داخل في اصل الوقف وانما اصل
 الوقف لان شرطه لا يحل فيه الشهادة بالتسامع اذا شهد عند
 باقي الشريعة لم يقل اذا خبره لان من قال بكفاية السامع
 العدلين يشترط ان يكون من الاخبار بلفظ الشهادة كذا ذكره الخصاص
 رجاله او رجل وامرأتان من العدول لم يقل باقي الشريعة
 عدلان او رجل وامرأتان لان الظاهر منه تخصيص شرط
 العدالة بالصنف الاول ولا يخفى فساد شرطه قصر الاستثناء على
 ما ذكره مني التسامع في الولد وعند ابي يوسف مرجح بغيره ايضا
 لانه بمنزلة النسب وثم هو راي جالس مجلس القضا يدخل عليه
 المصور انه قاض ورجل وامرأتان يسكن نينجا وبنيها انبساط
 الازواج انها عرسه قوله ورجل وامرأة عطف على قوله انه
 قاض فهذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلطين والجرور
 مقدم فانه جالس معمول راي وانه قاض معمول يشهد ونحوه

انما الحجة في ذلك ان
 القضاة في ذلك الزمان

من انما في ذلك الزمان
 من انما في ذلك الزمان

والعقد يقبل عنده خلافا لها ولو كان بصيرا عند العقل والاداء
غير انه اعني قبل القضاء فعلى الخلاف من المحيط وفي الذخيرة للخلاف
فيما لا يجوز الشهادة بالشبهة والتسامح اما في خلافه يقبل شهادة
الاعني لا خلاف ومملوك ومخدود وفي قذف وان تاب وقال الشافعي
رحم تقبل بعد ما تاب لا من حنفي كره فاسلم وعد وبسبب الدين
علي من يعاينه انا قال علي من يعاد به لا تقبل له علي عكس ما ذكر
بقوله ولا لاصله وفعه وزوجه وعرضه خلافا لشافعي رح
في الاخيرين وسيدة ثقة وفكاته وشريكه فيما يشركه انا قال هذا
لانه تقبل الشريك في غيرهما الشريك ^{الشرع} ولجه قيل المراد به التلذذ الخاص الذي
يعد ضربا من ضربه نفسه ونفعه نفع نفسه وقيل يراد الاجر مناته
او شاهدة ونحو مراده الخش في الردي من الافعال لانه فاسق فاما الله
في كلامه لين وفي اعضائه تكسر خلقه فهو مقبول الشهادة ونائجة
ومغنية ومد من الشرب يعني شربا لا شربة المحرمة مطلقا على النبي
لم شرط الخصاص في شرب الخمر الا دمان ووجه ان نفس شرب الخمر
يوجب الحد فيوجب رد الشهادة وشرط في شهادة الاصل الا دمان
لا لانه اذا شربه في البئر لا يسقط عدالة لان الا دمان امر آخر
وراعا لاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكيعة فلا يسقط العدالة الا
بالاحرام عليه وذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا يسقط
عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا للعد ما ثبت بنص قاطع الا
اذا اداوم على ذلك انتهي وقيد الهمول لا يحترز عن ادمان الشرب
للتدولي فانه لا يسقط العدالة لان فيه الاجتهاد مشا ومن يلعب برك

وزنا القتل بغير الزنا
انما ينبغي فيه كذا

وقد اضره المرد من الادمان
وذلك بان شربه ونفعه
وذلك بان شربه ونفعه
شرب الخمر ليس بكيعة
عليك انما لا يسقط
عليك انما لا يسقط

بالطورا والطبورا ويعني الناس انما قال للناس اي يسعهم
لانه لو كان لا سماع لنفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير
سمح غيره لا باس به ولا يسقط عدالته في الصحيح او يركب
ما يجده به ينبغي ان يستثنى منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر
قبله هذا او يدخل الخمر اذا راها وياكل الرضا شرط في البسوط
الشبهة بذلك وفي الفتاوى الصغرى الا دمان والشبهة او يقام
بالشرع او يفوت الصلوة به او يلعب بالنرد مجرد اللعب بالشرع
ليس بفسق لان الاجتهاد فيه مساغا بخلاف النرد قال في الذخيرة
من يلعب بالنرد فهو مرد والشهادة على كل حال او يبول على الطريق
او ياكل فيه او يظرب سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة
رضي الله عنهم والتابعون والمجتهدون كابن حنيفة واصحابه ولو
شهدا تان ان الابا وصي الي زيدا جعله وصيا في التركة وهو
يدعي صحة الشهادة وانما شرط الدعوي لانه لو اكره لا تقبل الشها
كشهادة دائني الميت بدينه والموصي لها ووصيته على الايصاء
اي مع شهادة هؤلاء اذا اذني زيدا وصي وان شهدا ان ابا
هما الغائب وكل يقبض دينه وادني الوكيل او جددت لان
القاضي لا يملك نصب الوكيل عن غيب فلو ثبت بشهادتهما ولا
يملك ثبوتها بهما لكان التهم بخلاف الايصاء لان للقاضي ولاية
نصبا بوصي اذا كان طالبا والموت معروف ويكفي القاضي
الشهادة مؤنه التعيين لان ثبت بها شيء فصان كالقضاء كالتب
على جرح مجرد وهو يفسق الشاهد ولا يوجب حقا للشرع او العبد

21 الشريعة

انما هذا ما قاله
 من انما هذا ما قاله
 من انما هذا ما قاله

مثل هو فاسق واكل الربوا او انه استاجرهم انما لا يقبل البيعة
 لجرح المجرى لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما قبل على ما يدخل
 تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل القامة
 البيعة على العدالة وكونه بعد ما فان قلت ليس للخبر عن فوق الشاهد
 قبل اقامة البيعة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم
 والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت امر
 سقطهم عن جزا القبول ولذلك لو عدلوا بعد هذا قبل شهادتهم
 ولو كان الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن جزا الشهادة
 ولم يبق لهم مجال التعديل وقبل على اقرار الذي من فسقهم لان
 الاقرار ما يدخل تحت الحكم وعلى انهم عبيد ومحدودون في ذنوب
 او قد فوا فلا راد وهو يدعي او يبرأ او لم يتقدم قال في الكافي
 لا تقبل الشهادة على انهم شرير بالخبر ولم يتقدم او شركاء المدي او
 استاجرهم وكذا لها واعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اتي صلته
 على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا فان في هذا الصورة يجب
 الجرح حق للشرع او لاحد على الشهود فيدخل تحت حكم القاضي
 فقبل لو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي
 قبل معنى قوله او همت لخطابت بنيران ما كان حتى على ذكره او زيادة
 كانت باطلة وان قال ذلك بعد ما زال عن المجلس لا يقبل شهادتهم
 هذا اذا كان الموضع موضع شهرة وان لم يكن موضع شهرة فلا راد
 باعادة الكلام مثل ان يدعي لفظ الشهادة او اسم المدي عليه وغو
 ذلك وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا مونا وشرط موافقة

فلا حاجة اليه ان يشهد
 ما اعلمت من كونه اقامة البيعة
 على ذلك المستند

لا بد من هذا القيد ذكره
 صاحب التمهيد

في الامور
 ولا بد من
 الحجة

الشهادة الدعوي معني والموافقة بين الشهادتين لفظا ومعني
 ايضا عند وقال لا يكفي الموافقة العنوية في الثاني ايضا في ران
 يشهدا أحدهما بالف والاخر بالعين او طلبة وطلعتين وعندها
 تقبل على الاقل اذا اتى المدي لاكثر في العكس لتكذيب المدي شاهد
 الاكثر وقبلت على الف في الف والف ومائة ان ادعى المدي لكثرة
 انما قال هذا لانه ان ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الاثنا وسكة
 عن دعوي المائة الزايدة لم يقبلت شهادة مثبالة الزيادة وانما ان
 قال كان لصاحبه حتى الف ومائة لكنه استوفية المائة وابداه عن
 للتوفيق كطلقة وطلقة وبعض فان الشهادة مقبولة اتفاقا لا
 على الالف وعلى الطلقة لفظا ومعني والارد من اتفاق الشهادتين
 لفظا تطابق لفظها على فادة العيني بطريق الوضع لا بطريق التضمن
 فالفرق بين الصورة ظاهر وجهه بامر ولو شهدا بالف قرضا
 كان او من متاع وزاد احدهما قضي كذا قبلت بالف ورد قوله قضى
 كذا لان شهادة الفرع غير مقبولة الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد
 من علمه اي يجب عليه ان لا يشهد حتى يقر المدي عند تقرير الدعوي
 بما قبض كذا يصير معينا على الظاهر وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا
 انه لا يقبل وهو قول زفر راجح لان المدي اكدب شاهد القضا قلنا
 هذا اكداب في غير الشهود الاول ومثله لا يمنع القبول ولو شهد
 بقتل زيد بمكة وآخرا بقتله بكوفة رد قلنا لان احدهما كاذب
 بتعن ولا رجحان وان قضى باحدهما ثم قامت الاخرى ردت
 هي لان الاول ترجحت باتصال القضاء بها ولو شهدا بقتل بقره

لا دخل في الوقت في هذا المسألة
 وذكره الرزبي

في السيرة

صدر السيرة

في السيرة

ولختلفا في لونها قطع ولولختلفا في الذكورة لا وعندها لا قطع
 في الوجوه لهما انها تختلفا في الشهود به فيمنع به القبول ولان
 التوفيق ممكن لان الحمل في الليالي من بعيد واللونان يشابهان
 او يجتمعان فيكون اسود من جانب وهذا بصير والياض من جانب
 آخر يشاهد ويرد عليه انه لحيال في عياب الحد والاصل خلاف
 ذلك وما قيل فيه فعه انه صيانة للحد عن التعطيل وانما يجب للحقوق
 ضعيف كما لا يخفى ولو قيل بشتا مال لا مكان التوفيق ويسقط الحد
 لما كان الشبهة لكان اوفق للاصول واقرب الى العقول ولو شئت
 عبد او كتابة بالف واخر ومائة رد لان العقد يختلف باختلاف
 البدل فيكون على كل واحد شهادة فرد فان يقبل وكذا اعتق مال
 وصلح عن قود وخلق ورهن ان ادعى العبد والقاتل والعسر والحر
 لان المقف هو العقد وهو المختلف وان ادعى الآخر فهو كدعوى الدين
 في وجوبها لان ثبت العلق والعقد والطلاق باعتراف صاحب الحق
 فثبت الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدي هو الراهن لا يقبل
 لانه لا حظ له في الرهن نصرت الشهادة عن الدعوى وان كان
 المرتب فهو بمنزلة دعوى الدين فان قلت نعم بقي لدعوى في الدين
 لكن في ضمن العقد فيختلف باختلافه قلت انما يعتبر الحصول في
 ضمن العقد اذا كان دعوى العقد مقصود وقد عرفت انه غير مقصود
 فاذا لم يعتبر حصوله في العقد لم يعتبر الاختلاف والناشي عنه
 وفي الرهن ان كان المدي هو الراهن لا يقبل لانه لا حظ له في الرهن
 نصرت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتب فهو بمنزلة دعوى الدين

قد اختلفوا في كون
 شتا بان ينظر الم
 ونحوه او يفتقر
 العقد والشبهة

هذا اطلاق على
 وسائر وجوه

اختلف المشهور
 على كل واحد ولا بد
 ان يدعى المدي الاقل او اكثر
 لا اختلاف في الشهود به

هذا هو
 المشهور

الدين والاجارة كالباع في اول المدة اذ المقصود في هو العقد وكالذ
 بعد ما لان الدعوى يحكون من الاجر وهو يدعي الاجرة فيكون
 كدعوى الدين وصح النكاح بالف يعني باقل المالين سول كان
 من الزوج او من الزوجه وسول ادعي اقل والاكثر في الصحيح احتجنا
 وقال اردت فيه ايضا وهو القياس لان المقصود هو العقد من
 الجانبين فصا كالباع وجه الاستحسان المال في النكاح تبع والاصل
 الحفل والا زواج والمالك ومن حكم التبعا ان لا يعتبر الاصل ولهذا
 لا يبطل بغيره ولا يستبد بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه فبقى العقد
 سالا عن الاختلاف فلزم وما وقع فيه الاختلاف وهو المال يقف
 بالاقل منهما كما في الدين ولا بد لشاهد لا رث من الجري قوله مات
 وترك ميراثا له او الشهادة بانه مات واما ملك او في يد او رث من
 يقوم مقامه من المستعير غير خلاف لابي يوسف فانه لا يشترط
 الجبر ولا ما يقوم مقامه فان قال كان لايه اعلم او اودعه من
 في يد جاز يرفع على قوله ما في يد من يقوم مقامه ولا حاجة
 الى ان يقال بلا جبر لا تقامه بما تقدم ولو شهد احد من
 كذا قسماي شهدا انه كان في يد المدي منه شهر والحال انه ليس
 في يد المدي عند الدعوى لا يقبل لان الشهادة قامت بمجهول فان
 اليد متسوعة الى ملك وامانة وضمان فلا يمكن القضاء بالمجهول
 وعن ابي يوسف انها يقبل فان المدي عليه بذلك وشهدا انه اقرب للمدي
 صح لان جملة المقربة لا يمنع صحة الاقرار وتقبل الشهادة على الشئ
 الا في حد وقود وكتاب القاضي في القاضي كره في الخرافة وقطع لها

هذا هو

لا جبر في
 الشهادة
 انما هو
 في يد
 المدي

هذا هو
 المشهور
 في
 الشهادة

تعد حضور الاصل جوتا ووضنا وسفرو عن ابي يوسف راجح
 بغيره حيث يتعدى ان يبيت باهله وشهادة عدد عن كل اصل اقل
 فرعي هذا اوزاك رجالون شهدا على شهادة رجل فخر شهد هذا
 بعينه على شهادة اصل اخري هذه الحادثة تقبل عندنا خاوالا
 ويقول الاصل شهد على شهادتي انا شهد بكذا والفرع اي يقول
 الفرع اشهد ان فلانا شهدني على شهادته بكذا وقال لي شهد
 على شهادتي بذلك بعض المشايخ طولوا واداد وعلى هذا والاحسن
 بالاقصر قول ابي جعفر ان يقول الاصل شهد على شهادتي بكذا
 ويقول الفرع اشهد اني فلان بكذا من غير احتياج الي ذكر زيادة
 وعليه فتوى الامام السرخسي وان عدل الفرع اصله صحيح كاحد
 الشاهدين الاخر وان سكت عنه نظر القاضي في حاله فثبت علته
 قبل شهادة فرعه هذا عند ابي يوسف وقال محمد لا يقبل لانه لا يشهد
 الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم نعلموا الشهادة فلا تقبل ولا يوجب
 ان المأخوذ عليهم التعديل لانه قد يخفي عليهم واذا نقلوا
 يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا وان انكر
 الاصل شهادته بطل شهادة فرعه ولو شهد عن اثنين على فلان ثبتت
 فلان القاري وقالوا لاجل اننا نعرفها وجاد المدي بامارة لم
 يدري انها هي ام لا قيل له مات شاهدين لها فلان الشهادة
 على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدي يدعي الحق على الحاضرة ولعلها
 غيرها فارتد من تعريفها تلك النسبة وكذا الكتب الحكمي لانه في
 معنى الشهادة على الشهادة الا القاضي كما له ديانته وفور ولا

هذا لان كل واحد من الناس لا يمان
 ان يدين بغيره وان قال
 اني شهدته فليس بيمين
 الا ان يقر

فلا يمان
 ان يدين
 بغيره
 وان قال
 اني شهدته
 فليس بيمين
 الا ان يقر

ولايته نفرد بالنقل فاذا لجأ كتاب القاضي الى القاضي قيل للمدعي
 شاهدين ان هذا هو الشهود عليه وان قال لا فيها اي في الشهادة
 على الشهادة والكتاب الحكمي المصرة لم يجز بل لا بد من النسبة
 الي فخذها وهي القبلة الخاصة يعني عند عدم ذكر الجند وهذا
 لان التعريف لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة الى العاملة لانهم
 قوم لا يحضون وحصل بالنسبة الى انفسه لانها خاصة او بالنسبة
 الصغيرة لانها ايضا خاصة ثم التعريف وان كان عامة بذكر الجند
 عند ابي حنيفة رضي وفتح خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات
 فذكر الفخذ يقوم مقام ذكر الجند وكذا ذكر السكة الصغيرة وفي
 التجم ذكر الضاعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا اسماهم ومن اقر
 ولم يدع سهوا او غلطا فان قال غلط او لخطات لا يعزروا
 العقوبات لا يجري على الساهي والخطي من الحقائق ان شهد زورا
 شتم ولم يعدر تفقوا ان شاهدا لزورا يعدلان ارتكب كبيرة
 ليس فيها حد مقدم غير انهم اختلفوا في تقديمه قال ابو حنيفة
 في الشهور انه يطاف به وشتم ولا يضرب وقال لا يعدر بالضرب
 وهل يشتر على قولها قيل وقيل لا يسحب وجهه اي لا يتود من
 الحقائق وانما وضع المسئلة في الاقرار لان عدلا ابو حنيفة ونفا
 انما يتشبه فيه وهو على ما ذكر القاضي خان في شرح الجامع هذا لانه
 لما اقر بالشهادة الباطلة طاعا فقد تاب عما فعل فالظاهر انه لا يثوب
 فلا يعدر لرجوعه وفيه منع الغير الرجوع الشهادة الباطلة وعن
 غفلان هذا قالنا ما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور

في الشهادة

في الشهادة
 في الشهادة
 في الشهادة
 في الشهادة

لا طريق الى علمها سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بانه قد يعلم
 بدونه كما اذا شهد بموت اوبان فلا ناقله ثم ظهر زيد حيا وكذا
 اذا شهد برؤية الهلال فمضي ثلثون يوما وليس بالسماعة فلم
 ير الهلال فليس بشيء لان الشهادة بالموت يجوز بالتسامع وكذا
 بالنسب فيجوز ان يقول دايث مقتولا وسمعت الناس يقولون
 انه زيد واما الشهادة على رؤية هلال فالامر فيه اوسع **فصل**
لا رجوع عنها الا عند قاض فان رجوعا عنها قبل الحكم بها سقطت
 الشهادة ولم يضمننا وبعد لم يفسخ اي الحكم وضمننا ما اتلفاها بها
 اذا قبض مدعاه ديننا كان او غنيا انما قال اذا قبض لتوقف الضمان
 عليه وعند الشافعي لا ضمان على الشهود اذا رجعوا اذ لا عبرة بالنسب
 عند وجود المباشرة وهذا للقاضي قلنا تعذر تضمين المباشرة لان كل ما
 فيعتبر التسيب فان رجح احدها ضمن نصفا والعبرة للباقي لا للرجح
 فان رجح احد ثلثه شهد والم يضمن ببقاء نصاب الشهادة وان
 رجح اخر ضمننا نصفا لبقاء نصف النصاب وان رجعت امرأة من رجل
 وامرأتين ضمن رجعا ورجعتا ضمننا نصفا وان رجعت ثمان
 من رجل وعشرة نسوة فلا عزم وان رجعت الضري ضمننا التسع
 رجعا لبقاء اثلثة ارباع النصاب وان رجح الكل على الرجل سدس
 عنه ونصف عندها وما بقي عليهن عن القولين له ان كل امرأتين
 مع الرجل مقام رجل واحد ولهما ان الرجل الواحد نصف النصاب
 فالنساء وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وان رجعت ثلث
 لجمعا لبقاء نصف النصاب وهو الرجل الواحد وغرم رجلا وشهدا

شهدا مع امرأة ثم رجعا لا هي لانه لم يشب من الا شهادة تبي ولا
 يضمن ولجح في نكاح ومهر شهدا عليه او عليها يعني سواء كان
 المدعي زوجا او زوجة الا ما زاد على مهر مثلها اما عدم الضمان
 في صورة المساواة لانه لا تلاف بلا عوض لذمنا فاع البضغ متقوة
 حاك واما عدمه في صورة النقضا فلانها غير متقوة عند
 الاتلاف واما الضمان في صورة الزيادة وهذا اذا كانت هي المدعي
 للنكاح وهو سوك ولذلك قال والدعوي منها فلا نكاحها اتلفا على
 الزوج قد رالزيادة بلا عوض وفي بيع الا ما نقص عن قيمة البيع
 ان كانت اي الشهادة على البايغ لانها اتلفا قدر النقضا عليه ولا ضمان
 فيها اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يحوز برضى البايغ ولذلك
 قال ان كانت على البايغ وما زاد عليها ان كانت على المشتري لانها
 اتلفا قدر الزيادة عليه ولا ضمان فيها كانت الشهادة على البايغ اذ
 يكون الزيادة برضى وفي طاروق قبل الدخول الا نصف مهرها
 انما قال قبل الدخول لان المهر ياكد بالدخول لا بشهادة هما فادرك
 وضمن في العتق القيمة وفي المقصا ص لدية وعند الشافعي يقتصر ضمن
 الفرع بالرجوع لا اصله بقوله ما اشهدته على شهادتي واشهدته
 وغلطت وفي الاقرار خلاف محمد ولو رجعا اي الاصل والفرع معا
 غرم الفرع فقط لان القضا وقع بشهادته وقال محمد رجحان شامض
 الاصل وان شامض ضمن الفرع لان القضا وقع بشهادة الفرع من
 وشهادة الاصول من وجه وقول الفرع كذباصلي وغلطها
 ليس بشيء يعني بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى من القضا لا يضمن

في الرجوع عنها
 في الرجوع عنها
 في الرجوع عنها

يقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجوع عن شهادتهم ان شهادة
 انها شهدوا على غيرهم بالكذب وضمن الذي بالرجوع خلافها
 لا شاهد الا حصلا لا نه شرط محض فلا يضاف الحكم اليه بخلاف
 التزكية فانها جعلت الشهادة شهادة وهما قاسا الذي على شاهد
 الا حصلا كما ضمن شاهد اليقين لا الشرط اذا رجعوا لانها صاحب العلة
كتاب الوكالة جاز التوكيل وهو تفويض التصرف الى غيره وشرطه
 ان يملك الموكل اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك
 التصرف لان التوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر عليه غيره وقيل
 هذا على قولها فاما على قوله فالشرط ان يكون التوكيل فاما كون
 الموكل مالكا لتصرف فليس شرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي
 بشر المثل وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف
 وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ويعقد التوكيل ويقصده
 المراد ان يعرف ان الشراء جالب للبيع وسائب للشئ والبيع على عكسه
 ويعرف الغبن الفاحش من اليسير ويقصد بذلك ثبوت الحكم
 او الرجوع لا الهزل فصم توكيل الحر البائع والمأذون عبدا كان
 او صبيعا قالوا كان من مالهم يقل مثلها لان جواز الوكالة لا يغير شرط
 بالمثل في الحرية والرق وصبيحا لم يخله لانه شرط مفروض عنه عبدا
 مجزومين ويرجع حقوقه الى موكلها دونها بكل ما يفعله بنفسه بحاق
 بقوله صم توكيل الحر الى آخره وبالمقصود في كل حق ولا يلزم بالرجوع
 خصمه بخلافها والشافي ثم قيل الخلاف في الصحة والصحيح انه
 في اللزوم حتى لا يلزم الخصم الحضور والجواب بخصوصه التوكيل بقوله

هذا القول في تقديره ان موكله
 وانما اشترط ان يكون موكله
 ابيع بغيره فليس في اصله
 بغيره ان لا يخلو عنه

لها اخذ بواليك وابوالقاسم الصغار وقال في الفتاوى العتاي
 وهو المختار لا لموكل مريض لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه
 ذكر في الحقايق واغايب مائة سفر او مريد السفر اذا قال انا اريد
 السفر يلزم منه التوكيل بلا رضى خصمه كذا في الكافي او محذوقا
 في الحقايق وكذا من المحدث وهو الى شيخنا الطاهر جاك بكر اكان
 او ثبنا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن ليا
 في الخصومة بنفسه وبايقا كل حق واستفاية الا في استيفاء حد لانه
 يندس بالثبات فلا يستوفي حقه عن يقوم مقام الغير في ذلك
 من ضرب شبهة كذا في العتاي وما قيل في حد القذف شبهة ان يصف
 القاذف وفي حد السرقة شبهة ان يدعي المال دون القرة انها
 يمتشي في خلافه في يوسف في صحة التوكيل لاثبات حد القذف
 وحد السرقة والكلام ههنا في الاستفاء بعد اثبوت فلا احتمال
 لما ذكره وقود بغية موكله عن المجلس وقال الشافعي رح يستوفي
 القود لانه حق العبد ولنا انه عقوبة فتسقط بالثبوت ولشبهه
 العفو ثابتة في حال غيبة الموكل وحقوق عقد يصفه التوكيل
 الى نفسه يعني الذي لا يحتاج فيه الى اضافة الى الموكل يكتفي
 بالاضافة الى نفسه كبيع ولجامة وصلح عن اقراره بتعاقبه اي
 بالوكيل وقال الشافعي رح يتعلق بالموكل فيسلم المبيع في الوكالة
 بالبيع وتقبضه في الوكالة بالشراء ومن مبيعه ويطالب بثمان
 مشريه وغاصم وغاصم في عيبه وشفعة مبيع وهو في يد
 وان سلمه الى امر فارده بالعتب لا باذنه ويرجع بثمان مشرية

قال في المختار ما عدا ذلك
 ان لا يخلو عنه
 قال في المختار ما عدا ذلك
 ان لا يخلو عنه

مستحقا اعلم ان الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحق يكون
 والاو كقبض المبيع والمطالبة بشئ المشري والخاصة في العيب
 بشئ في هذا النوع للوكيل ولاية هذه الامور ولكن لا يجب عليه
 امتنع لا يجبر الوكيل عليها لانه متبرع في العمل بل يוכל الموكل لها وان
 الوكيل فولايتها الورثة فان امتنعوا وكلوا موكلهم وورثهم وعندئذ
 رح للموكل ولاية هذه الاعمال بل بتوكيل من الوكيل او وارثه وفي
 الاخير الوكيل مدعي عليه فله ان يجبر على تسليم المبيع وتسليم
 الثمن واخواتها وثبت الملك للموكل ابتداء فحق قريب وكيله
 قال الكرخي الملك بالشرى ثبت للوكيل ثم يسقط الى الموكل ولهذا لو
 خالف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس بل ثبت للموكل ابتداء
 وكذا لو اشترى قربة الحرم لا يعق قال في الهداية وهو الصحيح
 على قوله الكرخي ايضا لا يعق قربة لعدم تقرر ملكه وحقوق
 يضيفه الى موكله مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى
 لو اضافه الى نفسه لا يصح والمراد من قربة السابق انه يصح اضافة
 الى نفسه ويجوز عن اضافته الى الموكل لا انه شرط ولهذا لو اضاف
 الوكيل بالشرى الشراء الى موكله صح بالاجماع فلفظ الاضافة واحد
 والمراد مختلف كنعكاح وخلع وصح عن انكار هذا الصلح لا يصح اضافة
 الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف الصلح عن اقرار فانه يقع
 اضافة الى كل منهما وقد عرفت لاختلاف المراد من الاضافة في الوضوع
 فافترق الصلح في الاضافة او دم عمد وعق على ما ذكرته وكتابتها
 وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض يتحقق بالموكل لا به ^{بطلب}

في بيان ان الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحق يكون
 والاو كقبض المبيع والمطالبة بشئ المشري والخاصة في العيب

في بيان ان الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحق يكون
 والاو كقبض المبيع والمطالبة بشئ المشري والخاصة في العيب

في بيان ان الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحق يكون
 والاو كقبض المبيع والمطالبة بشئ المشري والخاصة في العيب

يطالب وكيل زوج بالمهر ولا وكيل عرس تسليمها او بيد الخلع ^{للمهر}
 منع الثمن من موكله بابعه فاذا دفع اليه صح ولم يطالبه بائنه
باب الوكالة بالبيع والشراء الا مرشرا للطعام على البر في دراهم كثيرة
 وعلى الجبر في قليله وعلى الدقيق في متوسطة وفي منخدا لولاية علي
 الخبز بكل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لغيره الا ان العرف خصه
 مقرونا بالشراء بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخ ما
 وبما تهر الطعام في عرفنا ينصرف الى الميا الاكل كاللحم المطبوخ
 والمشوي ونحوه وقال صدر الشهيد وعليه الفتوى ولا يصح
 بشراء شيء ^{بالشر} الجبرل في جنسه كالرقيق والدابة والثوب وان
 يبين ثمنه اعلم ان الجبرالة انواع ثلاثة فاحقة وهي ما كانت
 في الجنس كما في الثوب والدابة تمنع الوكالة وان بين الثمن لا يصح
 ما لم يبين النوع وسيرة وهي ما كانت في النوع المحض كما في الخمار
 والفرن يصح وان لم يبين الثمن وما يكون بين النوع والجنس
 كما في العبد والجارية ان يبين الثمن والصفة بان قال تركيا مثارا
 صححت الوكالة والدابة المحقة بالجنس من وجه لانها مختلفة بقله ^{المراد}
 وكثيرها فان يبين الثمن المحقت بجبرالة النوع وان لم يبين المحقت
 بجبرالة الجنس والمتاخرين قالوا في ديارنا لا يجوز يدون بيان
 المحقة لانها يختلف باختلافها وما يسمي من الثمن ذكره قاضيه
 في شرح الجامع الصغير فارحاجة الى ان يقال الا اذا ذكر نوع الثمن
 كالخمار او ثمن الدار والمحقة لا نصح يكون من النوع الثاني المذكور
 بقوله وصح بشراء شيء علم جنسه لا صفته كالشاة والبق فانهما

وقال في بيان ان الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحق يكون
 والاو كقبض المبيع والمطالبة بشئ المشري والخاصة في العيب

نوعان فالجهاالة فيها يسيتم في عرفهم وانما قال لاصفته لان الصفة
تصير معلومة بحال الموكل ذكرها لا قطع في شرحه للقدر ويري
ويشترى شي جمل جنسه من وجه كالعبد وذكر نوعه كالزكي
او تمن لان هذه الجهاالة متوسطة بين الجنس والنوع لا فاحشه
ولا يسيتم فاذا بين ثمنه علم من اتي نوع مقصودة لان ثمن كل نوع
من العبيد معلوم بين الناس فالقول بجهاالة النوع ذكره الزيلعي ربح
وشراء عبيد بدين له علي وكبره المراد بالعين الشيء المعين وفي غير عين
ان هلك في يد الموكل هلك عليه فان قبضه امر فهو له هذا عند وقال
لانهم لا امر اذا قبضه الماء موصل لهما ان المراهم والذناير لا يتعينان
في الماء وصادينا كانتا وعينا الا يرى لوتعا يعا بتلك الداهم عينا بدين
ثم تصادقا ان الدين لا يبطل العقد فصلا الاطلاق والتقييد سواء
فيهم التوكيل ويلزم الامر لان يد الموكل كيد وله انها يتعين في التوكيل
الا تري انه لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك العين
او اسقط الدين بطلت الوكالة واذا تيقنت كان هذا تملك الدين
من عليه الدين من يوكله قبضه وذلك لا يجوز قال في النهاية
بالاستهلاك دون الهلاك وشراء نفس المأمور من سيده ان قال
بعيني نفسي لفان قباع اي اذا قال رجل لعبد اشترى نفسك من لوك
فالعبد ان قال بعيني نفسي لفان قباع يقع عن الامر لان لم يقبل
لفان عتق لان المطلق يحتمل الوجوهين فلا يقع امثالا بالسك
فيبقى التصرف واقعا لنفسه وفي شراء نفس الامر من سيده بالف دفع
ان قال سيدي اشترى نفسه فباعه عتق عليه اي قال عبد لرجل

نوعان لان هذه الجهاالة متوسطة بين الجنس والنوع لا فاحشه ولا يسيتم فاذا بين ثمنه علم من اتي نوع مقصودة لان ثمن كل نوع من العبيد معلوم بين الناس

فصل السبعة في بيع العبد وشراءه

ادرك المالك العبد

لرجل اشترى نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فقال الموكل
اشترى نفسك فباعه يكون اعتاقا على مال وان لم يقل لنفسه كان
الشراء الموكل وعليه اي على لشرائه ثمنه والالف للسيد لانه كتب
وان قال اشترى عبد الامر فاتي امر رجلا بشراء عبد بالف فقال
الموكل فقد فعلت ومات العبد عندي وقال الامر لم اشترى لنفسك
صدق الموكل ان كان دفع الامر لثمن والا فالامر لان في الوجه الثاني
اخرع الامر لا يملك استيفاه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر
والقول للمكر وفي الوجه الاول هو امين يريد الخروج عن عبادة
الامانة فيقبل قوله كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان كان من
التعليين مخصوص بصوته وله اي الموكل بالشراء الرجوع
بالثمن على الامر اذا فعل بالامر به دفعه اليه بايعا ولا مبني للمثلة
عليه انه يجري بين الموكل والموكل مبادلة حكيمه فيصير الموكل
بايعا من موكله فله مطالبة الثمن وان لم يدفع اليه بالبيعة وله
حبس المبيع من امره لقبض ثمنه وان لم يدفع لما ذكرنا وفيه
خلاف زفر ربح فان هلك في يده قبل قبضه منه هلك على الامر
ولم يسقط ثمنه لان يد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل
قابضايده وبعد حبسه كان مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف
رحمة الله وضمان البيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة رحمة الله
وضمان الغصب عند زفر فان كان الثمن مساويا للقيمة فالرهن الخاف
وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر وعند زفر يضمن خمسة
عشر لكن يرجع الموكل على الموكل بخمسة وعند الباقي يضمن عشر

لم يملك شيئا من ثمنه

فصل السبعة

وان كان بالعكس فعنده زفر يضمن عشرة ويطالب الخمسة من
الموكل وكذا عند ابي يوسف لان الرهن يضمن باقل من قيمته
ومن الدين وعند محمد يكون مضمونا بالثلث وهو خمسة عشر
وليس للوكيل شراء عين ثراوه لنفسه فلو شري بخلاف جنس
شمر سمي او غير النقود اي لم يكن الثمن سمي فاشترى
بغير النقود او غير بامر بيعته وقع له في هذه الوجوه لانه خالف
امر الامر ففقد عليه وعرضه له لانه حضر رايه فلم يكن مخالفا
وفي غير عين هو للوكيل الا انه اذا اضاف العقد الى حال امره واطلق
ونوي له اي قال الوكيل اشترى بهذا الالف وهو ملك الموكل
او اطلقه لكن الشري لا امر يكون لا امر ويطلب الضرب والسلم
بمفارقة الوكيل دون امر يعني يجوز التوكيل بعقد الضرب والسلم
ويطلب بما ذكر والمراد التوكيل بالاسلام دون قبول السلم لانه
لا يجوز فان الوكيل سح طعاما في زمرته على ان يكون الثمن لغيره
وهذا لا يجوز وانما لا يعتبر مفارقة الامر لانه ليس بجاذب الحق
بالعقد قبض العقد وهو للوكيل وان قال يعني هذا الزيد فبا
ثم انكر الامر اي انكر المشتري ان زيدا امر بالشراء اخذ زيدا
قوله يعني لزيدا قرارا لتوكيلة لان البيع لا يكون له الا بامر
فلا يصدق في تكاثره فان صدقه اي صدق زيد المشتري انه
لم يامر لا يأخذ لان اقرار المشتري ارتد بقره وانما قال الجا
لان المشتري ان سلمه الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاظم لان
التسليم على وجه البيع يكفي في البيع بالتعاظم وان لم يوجد

نقد الثمن ومن وكل بشراء من لحم بدرهم فشري منوين بشره
ما يباع من بدرهم لزوم موكله من بنصف بدرهم هذا عند وعند
يلزمه منوان بدرهم لان الموكل امر بصف الدرهم في اللحم وظن
انه سعر من فاذا اشترى به متوين فقد زاد مخيرا وله ان امر
بشراها الزيادة فقد شراؤه عليه وشراها الزايد على الوكيل وانما
قال ما يباع من بدرهم لانه لو اشترى لهما لا يباع من بدرهم
بل اقل يكون الشراء واقعا للوكيل بالاجماع لان الامر امر بشراء
لحم يساوي من منه بدرهم لا باقل فان امر بشراء عبد بن عيين
بلو ذكر شمر فشري احدهما انما صح في هذه الصورة عن الامر
لان التوكيل مطلق وقد لا تفق الجمع بينهما او بشراهما بالالف فترها
سواء فشري احدهما بنصفه او باقل صح عن الامر او باكثر لا اي
لا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل اذا شري اخر بياقي الثمن قبل
لخصومة لان المقصود حصول العبد بالالف وعندهما ان اشري
احدهما باكثر من النصف قد ما يتغابن الناس فيه وقد بقي من
الثمن ما يشري به الباقي يصح عن الامر وان قال شريته بالالف
وقال امر باقل منه فان كان اعطاه الالف صدق هو وان ساقط
لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن الامانة والامر يدي عليه
ضمان خصماته وهو ينكر والا فالامر لا ثم خالف حيث اشترى
بالف ما لا يساويه والامر ما ولا ما يساوي وان لم يكن عطاءه
الالف ويساوي اقل منه صدق الامر لظهور المخالفة لان الا
وقع بشراء ما يساوي الف بالالف والمراد بقوله صدق في جميع ما

وان لم يكن ما يباع بشرا
شراء بغيره مما يباع بالالف

وامر امر ان كان في خلاف
الامر والامر لا يفسد من
الامر

عامة الامانة ما يباع
فلا يفسد من الامر

ذكر التصديق بخير الحلف وان ساوان تخالف لان الوكيل والوكيل
 بمنزلة البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجبه
 المخالف ثم يفتح العقد الذي جرى بينهما يلزم المبيع المأمور به
 في عين لم يسم له تخالفوا بان قال الوكيل اشتريته
 بالف وقال الامر باقل منه وان صدق البائع المأمور به الاظهر
 قبل لا تخالف هنا لارتفاع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر فعمل
 تصادقها بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الاولى هو غاي فاعتبر
 الاختلاف والي هذا مال الامام الفقيه ابو جعفر وح وقال
 قاضي خان رح وهو اصح وقيل تخالف لان البائع ان استوفى الثمن
 فهو لخبتي عنهما وان لم يستوف فهو لخبتي عن الآخر فارم ذلك
 وهذا قول الامام اي منصور رضي الله عنه قال في الهديته هو
 اظهر وفي الكافي هو الصحيح **فصل** لا يصح بيع الوكيل وشراؤه من يرد
 شهادته له وقال ارحمهما الله يجوز ان كان بشل القيمة الا من عبث
 وكاتبه هذا على وفق ما في الهديته وفي تسعة الفتاوي نقل عن
 المبسوط السرخسي بيع الوكيل ممن لا يقبل شهادته له باق من قيمة
 لا يجوز عند لي حنيفة رحمة الله وباكتر من قيمة يجوز وعند القيمة
 في رواية ابو يعوب والوكالة لا يجوز وفي رواية المضارب يجوز انما
 الخلاف في البيع بغبن يسير وصح بيع الوكيل به قال زكريا والعرض
 والنسيئة اي بالثمن المؤجل هذا عند وعندهما وهو قول الشافعي
 لا يجوز بيعه بنقصا لا سفاها الناس في مثله ولا يجوز الا بالنقود
 وحاله اولا جل متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف وبطلان

كل التصديق
 منكم

هذا عند الامام وهو ان يرد
 ان يرد منه فله ان يرد
 واما ما وقع من بيعه
 الشراؤه وانما الثاني
 مستطاع فله ان يرد
 بغيره فله ان يرد
 فصار بيعا من نفسه
 الا بآراء والفرق على

لان الزكوى مطلق ولا يرد
 الا ما كان متعلقا بالثمن
 من ثمنه لا يرد
 ولا يرد في نفسه
 صفة بالخير

في السر

في السر

شراؤه بعثل القيمة وزيادة يغاب فيها وهي ما يقوم به مقوم
 ان لم يعرف سعره انما قال هذا لانه اذا كان سعره معروفا بين
 لا يغيب فيه الغبن وان كان فلما ولحدا وانما فرق ابو حنيفة بين البيع
 والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء وخصه انه يشترطه بجميع
 ما يحكمه الموكل وزيادة وفيه حرر عظيم وصح بيع نصف فن
 وكل بيعه لان اللفظ مطلق عند قيدا الاجتماع فيجوز مطلقا نصار
 كما لو وكله بيع الكيل والوزن هذا عند وقال لا يجوز لان فيه
 ضرر للشركة الا ان بيع الباقي قبل ان يختصما فانه لا يدفع الضرر
 وعاقرة زناه بين وجه لخصاص الخلاف به اسحب بالشركة وفي
 الشراء يتوقف على كل شراء الباقي اي في الوكيل بشراء العبد اذا اشترى
 نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يختصما لزم الموكل
 والالزم الوكيل وانما فرق الوضفه بين البيع لان الامر في البيع
 صادق ملكه فاعتبر فيه للثمن بخلاف الامر في الشراء واما قيل ان
 في الشراية تهمة ان يشتره لنفسه ثم يندم فليقيه على الوكيل ولا تهمة
 في البيع فيه عليه ان الوكيل يشترى بعينه لا يملكه ان يشتره لنفسه
 لا كان ولا بعضا وصح اخذ رهنا وكفيل بالثمن فادبض ان ضا
 اكا الرهن في يده او تويي مال على الكفيل لم نقل ما عليه الكفيل
 لما فيه من ايها الفاسد وهو ان لا قبول ما على الاصل وهو يكون
 بالرافعة الي حكمه ما لكي بري براءة الاعلى الدين با كفالة او لا
 بري الرجوع على الاصل بموته مفلسا ويحكم به بموت الكفيل
 مفلسا ولو رد مبيع على وكيل في عيب يحدث مثله انما قال يحدث

في السر

وكان هذا الوجه لا فرق بين تعيين
 وعدم تعيين بطلان ما في السر

منه في الخلاف في العدة
 ان كان له ان يبيع بغيره

في السر

في السر

هذا هو الحق لا ريب فيه

مثله لان في رد ما لا يحدث مثله كاصح زائدة لاحاجة الى الجحينة
او نكول رده على الامر وكذا باقرار فيما لا يحدث مثله ان رد بقضا
انما قال فيما لا يحدث مثله لانه اذا كان فيما يحدث مثله لزمه الا ان
ان يحاصم الموكل فيلزمه بيينة او نكول اذا كان الرد عليه بقضاء
والافلا وانما قال ان رد بقضاء لانه ان كان بغير قضاء ليس له الرد
على الموكل ولا الخصومة معه في عامة الروايات والتفصيل يطلب
من الهداية ثمران اشتراط البينة او النكول والاقراء فيما يحدث
مطلقا ظاهر فيما يحدث في الجملة لكن يحدث في هذه المدة اذا كان
تاريخ البيع مشتبه على القاضي وكان العيب مما لا يعرفه الا النساء
او الاطباء فان قولهن وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة
لا في الرد فيعقر الى المصدي هذه الحجج للرجحان لو علم القاضي تاريخ
البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء من هذا الحما اذا كان العيب مما لا يحدث
اصلا وان باع ناسا قال امر امرتك بنقد وقال الوكيل اطلقت
صدق الامران الامر يستفاد منه ولا دلالة على الاطلاق وفي
المضاربة المضامين لان الاصل فيها العيوض فقامت دلالة الاطلاق
ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلا به دفعة واحدة بان
قال وكلتكم بفلان واما اذا وكلهما على التعاقب جاز لاحدهما ان
يتصرف بالتصرف ذكره في غايته البيان الا في خصومة وفيه خلاف
وفي رواية وعارته ونصب كرها قاضي خان في شرح الجامع الصغير
وقضاء دين وطلاق وعق لم يعوضا اما في الخصومة فلا انما
فيها يفضي الى الشك والرأي يحتاج اليه سابقا لتقويم الخصومة

فلا يغيب كذا في البيع
وغيره من النكاح
والطلاق

لان التوكيل قد يقع ملكا فنانا
او نكاحا او بيعا او غير ذلك
فان كان التوكيل في ملك فنانا
فلا بد من ان يكون التوكيل في ملك فنانا

باب

واما في الامور الاخر فلعدم للرأي ولا يصح بيع عبد ومكاتب كافر
ذميا كان او حرييا لا يختار في الحزب في الاختلاف ابي حنيفة رح
في المرقدا مانت على ردة نص على ذلك الفقيه ابو الليث في شرح
الصغير مال صغير السلم وشراؤه به اي بماله لان الرق والكف
يقطعان الولاية **باب الوكالة بالقبض والقبض** الوكيل بالخصومة
عينا كان او دينا هذا ظاهر الرواية ذكره قاضي خان في شرح الجامع
الصغير وفيه خلاف زفر والفتوى اليوم على قوله لظهور الخيانة
في الوكالة لو كان الوكيل بالتقاضي على اصل الرواية لانه في معناه وضعا
الا ان العيب بخلافه وهو قاضي على الوضع والفتوى على ان لا
يملك كذا في الهداية وقال في غايته البيان يعني ان الوكيل يتقاضى الدين
بملك القبض اتفاقا في جواب كتاب الوكالة لكن فتوى المشايخ على ان
يملك لفساد الزمان والوكيل يقبض الدين بالخصومة خلافها
لاللهي يقبض العين هذا بالاجماع طواقم ابي باداة التفرغ لتفكره
على تقديم من ان الوكيل يقبض العين لا يكون وكيار بالخصومة
حجة ذي اليد على وكيل يقبض عبدا موكلا باعه منه بقصده ولا
البيع هذا استحسان والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت على
خضم فلم يعقب وجه الاستحسان انه خضم في قصده لقيامه
مقام الموكل في القبض فيقصده فيقام ثانيا على البيع اذ الحظ الخضم
لم يقل اذا حضر الغائب لان حضور نفسه ليس شرط كما يقصده
وكيل نقل المدة والعبد بالطلاق وعقاي بلاوتون واحدهما
لوقامت حجة بها من جهة المدة والعبد عليه حتى يحضر الخصم

باب

لم يترك عند اختلافه لان الاشارة
في خلاف زفر من
دأب هذا الفقيه

وعمد صاحب كتابنا في هذا
معلق في رد زفر

يجوز ان يكون التوكيل في ملك فنانا
او نكاحا او بيعا او غير ذلك
فان كان التوكيل في ملك فنانا
فلا بد من ان يكون التوكيل في ملك فنانا

باب

ويقوم عليه اي لا يقع الطلاق والعتق حتى يحضر الخصم ويقوم
 بجتهما عليه ^{السر} وصح اقرار الوكيل بالخصومة لقبض المال ان كان
 وكيل من جانب المدعي وبوجوبه ان كان من جانب المدعى عليه
 عند القاضي وعند غيره لا استنادا لكنه يخرج به عن الوكالة هذا
 عند أبي حنيفة وعمر وعند أبي يوسف يصح عند غير القاضي ايضا
 وعند زفر والسلفي وهو قول أبي يوسف ولا يصح اصله وهو
 القياس لانه ما مور بالخصومة وهي منازعة والافرارضاها
 لانه مسالة وامر بالثبوت لا تناول ضده وجه الاستحسان ان التوكيل
 صحيح فيد خاتمه ما يملكه الموكل وهو الجواب مطلقا دون احدها
 عينا اذ لا يجوز له ان ينكر اذا كان خصمه محقا والخصومة يراد بها
 الجواب عرفا بما لا ينافي سببه فيض الى تحريك الصحة كقول رب
 المال اي كما لا يصح توكيله كفيلا بقبض ماله على الكفول عنه لان
 الوكيل يجعل غيره ولو صحها صار عاملا لنفسه وصديق التوكيل
 بقبض ان كان غريبا يدفع دينه الى الوكيل لانه اقرار على نفسه لانه
 ما يقبض خالص حقه اذ الدين نفسي امثاله ثمان كذا الغائب
 دفع الغريم اليه ثانيا لانه لم يرثب الاستيفاء حيث انكر الوكالة وقول
 في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الاداء ورجح به على الوكيل فيما بقي
 في يده لان غرضه من الدفع برأية ذمته ولم يحصل فله ان يتقضى
 قبضه وفيما ضاع لا لا بتصديقه اعترافا نهى في القبض وهو ^{مطلوب}
 في هذا الاخذ والمطلوب لا يظلم غير الا اذا كان ضمنه عند دفعه
 يجوز في قوله ضمنه التشديد بالتحفيف وما ضمنه ما اخذنا ثانيا

صدر السر

م
 لا ينافي في البداية فيقال
 في زعمها
 سر

كما تقدم صدر السر

صدر السر

انما هو
 في القبض
 السر

السر
 في القبض
 السر

ثانيا لا مال اخذ الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل
 والامانات لا يجوز لها الكفالة ذكر في التبيين او دفع اليه على امانه
 غير مصدق وكالته في هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالغريم
 يضمن الوكيل ان ضاع المال وان كان ايا كان مصدقا الوكيل
 مودع الميرثوم يدفعها اليه اي يدفع الوديعة الى مدعي الوكالة لان
 تصديقها اقرار بالغير بخلاف الدين على مائة ولو قال تركها
 المودع ميراثا لا واستر له غيري اي ادعي ان المودع مات وترك
 الوديعة ميراثا له وصديق المودع من يدفع اليه ولو ادعي الفسخ
 منه لم يورث لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانها انتفاع على
 موت المودع فكان هذا اتفاق على لانه ملك المورث ومن وكل قبض
 مال وادعي الغريم قبض دايته ولا يثبت له دفع اليه ويستخلف دايته على
 قبضه اذا حضر وانكر القبض الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين لانه
 نائب والنيابة لا تجري في الايمان قال القندوري في كتاب التقرير
 وقال زفر حطفه على علمه فان ابي ان يحلف حرج من الوكالة وجه
 قول زفر ان البينة لما جاز ان تسمع على الوكيل لما فيه من استقام
 في الخصومة جاز ان يستخلفا سكتا ثبت هذا ولا يرد الوكيل بعيب
 قبل حلف المشتري لوقال البايع رضي هو به اي رضي المشتري بالبيع
 والفرق بين هذه المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين ان التدارك
 ممكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند كونه
 وههنا غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماض على الصحة وان لم يخطأ
 عند ابي حنيفة كما هو مذهب في العقود والفسخ ولا يستخلف المشتري

في القبض
 السر

خلافا لرواية
 في القبض
 السر

صدر السر

عند بعد ذلك لانه لا يفيد واما عندها فيجب ان تصد الجواب في الفصلين
ولا يجوز ان التمسك به عند البطلان القصد وقيل الاصح عند
ابي يوسف ان يجوز في الفصلين ومن دفع الي آخره من فقهاء على انه
فانفق عليهم عشرة فري بها لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء
والحكم بما فيه ما ذكره في هذا البحث وفي القياس ليس له ذلك في غير
مستوعا وقيل القياس والاستحسان في قضا مال الدين لانه ليس بشرائه
فاما الاتفاق يتضمن الشرع فلا يدخل فيه **باب عزل الوكيل**
للموكل عزله وليكه ووقف على علمه ويبطل الوكالة به موت احدهما
وجنونه مطبقا اي مستوعبا احدا لمطبق ثم روي عن ابي يوسف وعنه
انه اكثر من يوم وليلة وعند محمد حول كامل فقدر به احتياطا
بدا من الحرب مريدا والمراد بالخاقه ثبوت بحكم الحاكم وكذا يجوز
موكله مكاتبا وجمع ما ذونا واقتراق الشريكين اي احدا الشريكين
وكذا الثاني في التصرف في مال الشركه فافتراق بطل الوكالة وان لم يعلم
وكيلهم الضم للثلاثة المذكورة آنها وبصرف الموكل فيما وكل به لانه
لما تصرف بنفسه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة ضرورة
وفي الكافي ان الموكل اذا طلقها واحده والعدة قائمة بقيت الوكالة
كذا ذكره قال في التبيين لبقاء الحل وبهذا اتفق فاما ما قيل في قوله لم
يقبح التصرف او بقي حاله **كتاب القوي** هي اسم على فعلها
للتاثير فارينون وجمعها دعاوي بفتح الواو لا غير كقوي وقا
هي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة الدعوي لغة عبارة عن
اضافة الشيء الى نفسه حالة المسألة والمنازعة جميعا مأخوذة من

ان الموكل وكيل
منه عشرة فري بها لان
وغيره من الفقهاء
وانما استعملوا

ولا يلزم ان يكون
كافي ودون الادعاء
التي هي في
فصل في

من تولم ادعى اذا اضاف الشيء الى نفسه بان يقال لي ومنه دعوة
الوكيل لانه يضيفه الى نفسه وفي الشرع يراد به اضافة الشيء الى نفسه
حالة المنازعة لا غير من مبسوط خواهر فادع فافتت ما يلزم
التفسير ان يكون بعض المنكر مدعى قلت بل اللازم ان يتحقق حقيقة
الدعوي الشرعي في جانب بعض المنكر ومع ذلك لا يطلق عليه
المدعي شرعا لاعتبار الشرع في المدعي شرطان ايد او غانة ما يترتب على
هذا ان لا يكون الوضع العرفي في لفظ المدعي والمدعي عليه
بل شخصيا ولا باس فيه وكانهم اشاروا الى هذا بعدم توسيط مادة
التفريق بين تفسير الدعوي وتفسير المدعي والمدعي من لا يصير على
الخصومة لم يقل ذات كذا كما قال القدروري ومن تبعه لا يغير
مجبور حال الترتك والفعل والتقدير المذكور يوجب الاحتصاص واليك
عليه من يجبر عليها ومنهم من قال المدعي من يملك من خلاف الظاهر
ولا يلزم ان يكون اسرا مادنا والمدعي عليه من يتسك بالظاهر
ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد في الاصل المدعي عليه هو
المنكر وهذا صحيح لكن الثاني في معرفة المنكر والاعتبار في هذا البحث
حق ان المودعي اذا قال ردحت الوديعة يكون القول له مع اليقين
لانه ينكر الضمان وان ادعى الرد صورة وهي ما يصح في الدين بذكر
جنسه وقدره قيل ان كان وزنا لا بد من ذكر الصفة بانه جيد
اوردي ومن ذكر النوع غوغا رقي الضرب او نسا بعدني الضرب
هذا اذا كان في البلد نقود مختلفة كلها في الرواج سواء اما اذا كان
نقد ولحا ونقود لحد ها اروج فلا فانه يصير ذلك كاللفوظ في الدعوي

مدعي الشرع
ذكر في كتاب النكاح

يشبهه من كذا
في الدعوي من كذا
انما يكون في
الادعاء من كذا
حادث في الدعوي

انما يكون في
الدعوي من كذا
واضاف في كذا
من كذا

فلا يحتاج الى اليك ذكره في النهاية وفي العين النقول اي الذي يحتل
 النقل بالاشارة اليه فعلى الغرض لحضاره مجلس القاضي الا انه
 بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الحزانية حصل الحكم عنده
 او بحثا منا او تحذر بان كان هالكا او حكما بان كان غايبا ذكره
 قيمته ليصير معلوما ولا عبرة في ذلك للتوصيف لا نه لا يجدي بدو
 ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية ونقول
 انه في يد عطف على قوله بالاشارة اليه بغير حق دفعا لاحتمال الكون
 سرهونا او محبوسا بالثمن في يد وفي غير النقول وهو العتق بذكر
 الحدود في الدار وكذا في الضيعة لا بد من التحديد وان كانت مشهورة
 عنده وعندها لا يستطاع لان الشهرة منفية عنه الاربعة والثلاثة ولا
 في انه لا يكتفي فيه بذكر حد واحد وكذا بذكر حدين عندها خافا
 لا في يوسف وهل يقع بذكر ثلثة حد وقد قال علماء اونا الثلثة نعم وقال
 زفر وهي مسئلة كتاب الشروط من البدايع واسماء اصحابها وهم
 الى الجدل لان تمام التعريف به عندي خيفة ولو كان الرحا مشهورا
 يكتفي بذكره وبانه في يد لا بد منه لانه انما تنصب خصما اذا كان
 في يد ولا يثبت اليد فيه الا ببينة لم يقا بمجة لانها يتناول الاقرار
 او علم القاضي ولا يكتفي بتصديق المدي عليه انه في يد لما فيه من
 تامة الواضحة ولا يخفى ما فيها من الضرر لصاحب اليد واذا ثبت
 اليد بالبينة او علم القاضي يرتفع هذه التهمة وليس من قبلها
 ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فتواضع المدي وذواله
 عليا ان ذال اليد لا يقول انها امانة في يد حتى يقيم المدي بينة على انها

في يد ذال اليد فان مبناه على واضحة الخصمين وشاهدي زور
 ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وانه في يد وبهنا يثبت
 في دعوى العتق ما اندفع في النقول بزيادة قوله بغير حق وانما
 طالب القاضي الخصم عنها فان اقر اي ان اقرها او انكر وبالدلي
 البينة فان اقام قضي عليه وان لم يقر هذا يستظهر صورتين احدهما
 ان يقول لا انكر ولا اعترف والاخري ان لا يقول ذلك بل يكتفي
 الاول لا يستخلف عنده وعندها لا يستخلف كما في السكون لتساقط قوله
 بالتعارض ثم عنده يحبس حتى يقر وينكر ذكره العتاق في فتاواه
 وفي الثانية يستخلف لا خلاف والمرد بقوله حلفه ان طلب خصمه
 هذه الصورة فان كل مرة اي قال لا احلف وسكت بلا وفاة قضيت
 بالكل لم يقل وقضي عليه بالنكول صح لعدم دلالة على ان حقه
 ان يقضي فكم من شيء ليس حقا ان يقع ويصح بعد الوقوع كقبول
 شهادة الفاسق والقضاء بها وعرض اليه ثلثا ثم القضاء بموط
 ولا يشترط اليه على مدع وان كل خصمه خارا للشافعي فان عنده
 اذا نكل الخصم يرد اليه على المدي فان حلف قضى له فان لم يلق قطع
 الملازمة وعندنا يستخلف المدي عليه لا غير قيل رد اليه على المدي
 بدعة واول من قضى به معاوية وهي مخالفة للحديث المشهور
 يعق بدعة مردودة بكالة قوله وهي مخالفة للحديث المشهور فلا
 يحتمل التاويل بانه ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاوية في الدين بل
 على خطائه بل المراد انه مبتدع لم يقع العمل به الى زمن معاوية لعدم
 الحاجة اليه ولا يحلف عنده خارا لها والفتوى على قوله في النكاح

فلو ففص من بعد النكاح على ما اندفع
 ما صدق البينة ان تمام ما ذكره
 ان النكاح صحيح في يد

نكاحا صحيحا في يد البينة
 من البينة الاول في يد
 النكاح في يد البينة
 قال لا اعرف
 ولا اعرف

ورواه احمد والترمذي وابن ماجه
 وهو مشهور في يد البينة
 المفرد ان شهيد يدخل
 الدار لا يثبت نقل
 ما عدا ذلك

من التهمة والخاتمة في كساح صورتهما ان يدعي رجل على امراته او على
 نكاحا والاخر ينكر ويرجع صورتهما ان تدعي المدة في العدة او غيرها
 او هو عليها بعد العدة انه راجعها فيها وانكر الاخر في اياها صورتهما
 ان يدعي المولى عليها بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها انه فادعياها
 وانكر الاخر واستلزم صورتهما ان يدعي ماله على امرها مولاها انها
 ولدت منه ولذا منه قدمات واسقطت سقاطا مسيين الخلق وانكر
 المولى ولا يجري في هذه المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها
 يكون ناقصا ارامنه ولا يعتبر مجردها ورق صورتهما ان يدعي رجل
 على مجهول رقا او يدعي المجهول عليه ان يرقق وانكر الاخر والمراد
 مجهول الحال صرح به في الفصول المعادية لا مجهول النسب كما توهم
 ونسب وفي المنظومة ولا دقا في الحقايق لم يقل وسبكه انما
 يتخلف في النسب المجهول وعندها اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن
 في حق الرجل والأب في حق المرأة ولا صورتهما ان يدعي على رجل
 معروف انه معتقه ومولا او ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في
 ولا المولاة ذكر قيد المعروف في الحقايق وانما يتخلف عندها لأن النكاح
 اقرار والظان يتخلف على تقدير صدق فاذا امتنع عنه ظهر انه غير
 صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكاح
 اقرارا والاقرار يجري في هذه الامور فيخلف حتى اذا تكلف يقضي
 بالنكاح ولا يحنث ان المكثر ما يحترز عن اليقين الصادقة
 فبذلك ثبوت ولا يخلف واذا امكن حمله على البذل لا ثبت الاقرار بالثبوت
 فيجعل على البذل لان انزاله باذنه او يكيلا يصير كاذبا في الانكار

انما قال ولد قدمات ولم يقل
 صاحب المهر انه هذا الولد
 يتبين من ان يستلزم
 النسب ونسبهم ان يتخلف

انما قال نسبه انما قال
 ان نسبه في دعوى النسب
 نسبه

فانما قال نسبه انما قال
 ان نسبه في دعوى النسب
 نسبه

والبذل لا يجري في هذه الاشياء ومعناه صحتها ترك المنع والاعراض
 عن المنازعة لا الهبة والتقليد صرح بذلك في المداينة وشروطه في
 عدم جريانها في الصور المذكورة انه لا يعرفها فان هذه الحقوق
 لا يستباح تناولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكاح على البذل
 يكفي مكان معناه ولا يلزم ان يترتب عليه فائدة فاندفع ما قيل المالم
 يجوز البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولا فيجعل على الاقرار وحده
 سواء كان حداثتها او حدا لقنعا والشرب ولعان هذا بالاتفاق
 ووجه الفرق عندهما ان الاقرار يجري فيها لكن النكاح اقرار فيه
 شبهة ولحدود تدري بالشبهان واللعان في معنى الحد وحلف
 السارق وضمن ان نكل ولم يقطع لان الضمان يعرفه النكاح
 دون القطع فصا كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوج
 اذا ادعت طلاقا لا يخلط في الطلاق بالاتفاق فان نكل ثبت
 الطلاق ويضمن المهر وكذا في النكاح ان ادعت هي المالك اي ان ادعت
 المدة النكاح وغرضها المالك المهر والنقعة وانكر الزوج يخلف فان
 نكل يلزم المالك ولا يشترط كل عند لان المالك ثبت بالبذل لا الخلو في
 النسب اذا ادعى حقا ما لا كان كارت ونفقة وغيرها كحق الخص في المهر
 وامتناع الرجوع في الهبة وكذا منكر القود فانه يستخلف بالاجماع فان
 في النفس جس حتى يقرأ ويحلف وفيها دونها يقتصر فان الاطراف بمنزلة
 الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النفس هذا عند وعندهما يلزم
 الارش في النفس وما دونها لان النكاح اقرار فيه شبهة ثبت بالبذل
 دون التصان فان قال في بينة حاضرة اي في المصر انما ذكر هذا القيد

عند المهر

لانه لو قال لي شهود الا انهم عيب يحلف ولا يكفل كما اذا قال لابنائه
 وطلب حلفا لخصم لا يحلف وقال لا يحلف ويحلف مع ابي حنيفة في قرا
 من الحاقق ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي ايمان ابي الخصم عن الكفل
 لازمه اي دار معه حيث دار ثلثة ايام والغريب عطف على المنهر
 المنسوب في لازمه قدر مجلس الحكم اي لازم الذي الغريب الي ان
 يقوم القاضي عن مجلس الحكم ولا يكفل الغريب الا الى اخر المجلس
 فان اتى بالبينه فيها ولا يحلف ان شاء او يدينه والحلف بالله تعالى
 لا بالطلاق والعق فان للح الخصم قبل صحتها في زمانا لكن لا يقضي
 عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منه في شرعا ولو قضي عليه بالنكول
 لا ينفذ ويغلب بصفاته اي بذكرها ولكن يجتزى عن العطف كذا
 يكرر عليه اليمين لا بالزمان والمكان خلافا للشافعي فانه يغلظ
 بهما عنده وان كان اليمين في قسامة او لعان او في مال عظيم
 وحلف لليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والجوسية بالله الذي خلف النار
 والوثني بالله لان الكفرة باسهم يعتقدون الله تعالى فان الذي
 منهم لا يعتقدونه تعالى ولا دلالة في قوله تعالى ولئن سألتم الآية
 على ذلك لان الوثني يعبد غير الله ويعتقد انه تعالى خالق ولا يحلفون
 في معابدهم ويحلف على الحاصل في البيع والنكاح بما يسكن ما بيع قائم
 او كاح قائم في الحال وفي الطلاق ما يبي باين من ذلك لان وفي الغيب
 ما يجب عليك رده لا على سبيل الله ما بعته ونحوه اي ما كثرها واما
 وما غصبته لان هذه الالباب قد يقع ثم يرتفع براض كالطلاق والنفقة

لا بأس

هو الذي

م

والاقالة والنكاح الجوه والرهبة فيحلف على لانه لو حلف على السبب
 نصر المدي عليه وهذا لانه لو حلف على نفي السبب كالبيع ونحوه
 يكون كاذبا ولو لم يحلف تجب تسليم المبيع العايد الي مكره كاقالة
 لانه لو ادعي العوق الطاري لم يقبل قوله واذل حلف على الحاصل فقد
 وفي المدي والمدي عليه حتما كان اولى من ليفاد حولا حدهما والقرار
 الاخر هذا عندهما وعند ابي يوسف يحلف على السبب في البيع ذلك لانه
 تعرض للمدي عليه بان يقول ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا
 ثم يقبله فيحلف القاضي على الحاصل وعند ان ينظر القاضي الي
 انكار المدي عليه ان انكر السبب يحلف على السبب ان انكر الحكم يحلف
 على الحاصل وعليه اكثر القضاء وقال فخر الاسلام يفوض الى زاي
 القاضي كذا في الكافي لا اذا ترك النظر اي يلزم من الحلف على الحاصل
 ترك النظر للمدي فيحلف على السبب لاجتماع كدعوي شفعة بلجوار
 ونفقة مبتوتة والخصم لا يراها بان كان شافعا اذ لو حلف على
 الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة او ما لها تمليك النفقة يصح
 يصدق في يمينه في معتقه فيفوت النظر في حق المدي وكذا
 في السبب يرتفع كعبه مسلم يدين عتقه فانه لا ضرر وقال الحلف
 على الحاصل لان السبب يمكن ارتفاعه فان العبد المسلم اذا اعتق
 لا يسترى ولقاتل ان يقول نعم اذ اعتق مسلما لا يسترى لكن يجوز
 ان يعتق حالكه فيتكرر رقه بهذا الاعتبار في الامة والعبد الكافر
 على الحاصل لانه يكرر الرق عليها بالردة والحق والبيوع وعليه
 ينقض العهد والحق والتبي فيرتفع السبب فيهما ويحلف على العلم

من يمينه البينة وعلى ان لا يدين عليها فان منع
 ما توجب صدر
 الشريعة

من ورث شيئا فادعاه لخرقته لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف
على البتات وعلى البتات اي على القطع ان وهب له او اشتراه لوجود
الطلق لليمين اذا شرع سبب لثبوت الملك وضعا وكذا الهبة ومع
فدا بالحلف والصالح منه ولا يحلف بعده ابدا لانه اسقط حقه
باب التحالف لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع حكم لمن برهن وان
برهنا حكم لمثبت الزيادة وهو البايع في الاول والمشتري في الثاني
وان اختلفا فيهما كما اذا قال البايع بعث هذا بالدين وقال المشتري
بل بعته مع الآخر بالف فجاء البايع في الثمن وحجة المشتري في المبيع
اولي وان عجزا عن اقامة الحجة في صورة كانت من الصور المذكورة
ولم يرض واحد منهما بما قاله الآخر بعد ما قيل لكل واحد منهما اما
ترضى بما قاله صاحبه والآخر فحلف البايع عليك تحالفا لم يقلض
كل من زيادة يدعيه الآخر ولا تحالفا لان شرط التحالف عدم رضي
واحد منهما بما قاله الآخر لعدم رضي كل منهما بما قاله الآخر وحلف
المشتري اولا في الصور الثلاث هذا قول محمد ولي يوفى اخر وهو
رواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح لان المشتري اشدها انكارا لانه
يطالب بالاول بالثمن اولانه يتحمل فايد النكول وهو الرام الثمن ولو
بدعي يمين البايع يتأخر المطالبة تسليم المبيع في زمان استغاث
وفي المقايضة والصرف بدل القاضي بايتها شاء لا ستوائها ويحلف
كل على نفي ما يدعيه الآخر ولا حاجة الى اثبات ما يدعيه هو
وفي الزيادات يحلف بضمم الاثبات الى النفي تأكيداً والاصح الاقتصار
على النفي لان الايمان على ذلك وضعت ونسخ القاضي المبيع اي بعد

التحالف بطلبه منها او من احدها وقيل ينسخ بنفس التحالف والصحيح
هو الاول ذكره في الكافي ومن كحل لزمه دعوى لاخره اذ اتصل
به القضاء اذ بدونه لا يوجب شيئا اما على اعتبار ان النكول بذل
فظاهر واما على اعتبار انه اقرار فلا نه اقرار شبهة البذل فلا يكون
موجباً بانفراد ثم اعلم ان التحالف اذا كان قبل قبض احد البدين
فظاهر وهو قياس وان كان بعد فالحالف للقياس لان القابض
منها لا يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الآخر ولكن
عرفناه بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان في السلعة
قائمة بعينها تحالفا وترا اذا ذكر في التبيين ولا تحالف في الاجل
سواء اختلفا في صله او في صفه خلاف الزفر والشافعي وشرط
الخيار سواء اختلفا في صله او في مدته وقبض بعض الثمن وحلف
المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري ان هلك المبيع ثم اختلفا
في الثمن لم يتحالفا عندهما والقول للمشتري وعند محمد والشافعي تحالفا
وينسخ المبيع على قيمة الهالك وعلى هذا اخرج المبيع عن ملكه او يغي
وصار كالا لا يقدر على رقة العيب له ان كان منها يدعي عقدا ينكره
الاخر لهما ان التحالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس ورد الشرع
في حال قيام السلعة ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع
بترك حصة الهالك في تحالفا ان هذا عند وقال ابو يوسف في تحالفا ان
في الباقي وينسخ العقد فيه ولا يتحالفا في الهالك والقول في عينه
للمشتري وقاص محمد يتحالفا ان عليه ما وينسخ العقد فيهما ويد الباقي
وقيمة الهالك هذا على تخرج عامة المشايخ على ان الاشياء ينصرف

صمد السمر

صمد السمر

الى التحالف وقال مشايخ بل ينصف في بين المشتري والمعين للتحالف
 عنده ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ياخذ البايع الباقي
 ولا يأخذ شيئا آخر لا يحلف المشتري لانه انما يحلف اذا كان منكرا
 ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع صلحا عن جميع ادعاه على المشتري
 فلا حاجة الى تحليفه ويرد عليه ان الاخذ معاق بمثية البايع ولو
 كان البايع اخذ الباقي بطريق الصلح كان معلقا بمثية ولا بد له
 الكتابة هذا عنده وقال التحالفان ونفسح الكتابة وهو قول الشافعي
 ولا في راس المال بعد اقالته وصدق المسلم ان حلفا ان اقاله
 في باب السلم ليس يبيع بل هو ابطال من كل وجه فان سلم له
 لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل سقط فلم يكن فيها معنى البيع
 حتى يتحالفان فاعتبر فيه حقيقة الدعوي والسلم اليه هو المنكر
 حقيقة فكان القول له ولا يعود السلم بخلاف البيع فانه ينفسح الا قال
 بعد التحالف ويعود البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته ولو
 اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل
 الاجارة في احد الصورتين وقبل قبض المنفعة في الاخرى تحالفا
 وحلفا المستاجر اولا وان اختلفا في الاجرة فالموجر ان اختلفا في المنفعة
 واي كل ثبت قوله بوجهه واي برهن قبل وان برهن في الموجر
 او ان اختلفا في الاجرة ووجه المستاجر ان اختلفا في المنفعة اعتبارا
 لثبت الزيادة ووجه كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيها واقاماها
 ولا تحالفا ان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة والقول
 قول المستاجر لانه منكر للزيادة هذا عندهما ظلالا من هاتيك العقود

١٤٦

١٤٦

عليه يمنع التحالف عندها وكذلك عند محمد لان البيع انما ينفسح بقيمة البائعه
 وهما للمنافع قيمة وبعد قبض بعضها تحالفا ونفسح فيما بقي لان الاجارة
 بنقد ساعة ف ساعة فكانها بنقد بعقود مختلفة فيها بقي التحالفان
 لا فيما مضى والقول للمستاجر فيها مضى لا في النكر وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت ولا يمينه اي لو احدث منها فلها ما صلح لها وله ما صلح
 او لها مع اليمين وان مات احدهما فالشكر اي ما يصلح لهما الذي معه
 اي مع اليمين هذا عنده وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجزئها منها
 والباقي له مع يمينه والطارق والموت سواء لقيام الورثة مقام
 الموت وقال محمد ان كانا حيتين حكما قال ابو حنيفة وبعد الموت
 الشكر لورثته وان كان احدهما مملوكا للعر فلكل العتق في الحياة وفي
 هكذا في عامة الكتب وفي شرح الجامع الصغير للشيخ انه من هو
 وفي رواية محمد والزعفراني بالراء بعد الموت وقال لا الصلح للماذون
 والمكاتب كالحرف **فصل** لو قال ذواليد هذا الشيء او عنيها او
 اعارنيه او اجزئنيه او رهنيته زيدا وعصيته منه وبرهن عليه
 سقط خصومة الذي لان يدها ولا ليست يد خصومه وقال
 ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا يدفع الخصومة لان كان
 معروفا بالجل لاحتما ان يدفع ما في يده الي من نفعه عن البلد
 ويقول له او دعه عندي بحضرة الشهود كيان يمكن لاحد الدعوي
 على وقال ابن شبرمة لا تدفع الخصومة مطلقا وقال ابن ابي ليلى
 يدفع بالبرينة وهما قول خامس وهو محمد علي ما سياتي
 ولذلك سميت المسئلة شخصية كتابا لدعوي وان قال اشتريته

١٤٦
١٤٦

١٤٦

من الغياب في هذه الصورة بيد الخصومة فلا تسقط عنه أو قال
التي عصبه أو سرقه أو سرقه لا لأنه انما صار خصما بهوي ^{عليه} النقل
لا يبدى بخلاف دعوى الملك المطلق فانه خصم باعتبار ربه وان برهن
فواليد على يد ابي زيد هذا عندهما خلاف للمحمد والوقال اليهود ولودعه
من لا تعرفه لاحتمال ان يكون هو الذي ودعه عنده بخلاف قولهم
نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه لانهم عالمون بان المودع هو الذي
هذا عنده وقال محمد لا تسقط الخصومة لانه ما حاله الى معين
يمكن للمدعي اثباته فلو انفذت لتضرر به ولو اشترى به من زيد و
ذواليد او غيره هو سقط بل رجة لانها توافق على ان اصل الملك
لغيره فيكون وصولها اليه يد ذي اليد من جهة ذاك يكون يد خصم
الا ان برهن المدعي ان زيدا وكله بقضيه لانه اثبت بيئته وكونه لحق
بما سكره **باب دعوى الرطب** حجة الخارج في الملك المطلق لحق من حجة
ذو اليد خلاف للشافعي ان وقت احدهما فقط خارجا لا يذوقه
فانه يقول لصاحب الوقت لحق ولو برهن خارجا على شيء فحقه
لها هذا عندنا وعند الشافعي في احد قوليه تهاقرت البستان وان
برهناني تكاح سقطا التعذر للجمع وهي ان صدقته هذا اذا لم يورثها
وان ارتخا فالسابق لحق وان اقرت ان لا حجة له فهي له فان برهن
الاخر قضيه به لان البينة اقول من الاقرار وان برهن احدهما
وقضيه له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه كالم
يقض حجة الخارج على ذي يد يظهر تكاحه الا اذا ثبت سبقه اي اذا
امر له في يد رجل وتكاحه ظاهر وادعى الاخر انها زوجته واقام

فواليد

فواليد

البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان تكاحه سبق وان برهن على ثبوت
شيء من ذي يد فلكل نصفه بنصف وتركه اي لكل واحد منهما
الخيار ان شاء اخذ بنصف ذلك الشيء بنصف الثمن وان شاء تركه
وبرك احدهما بعد ما قضى لهما المداخذ الاخر كانه وهو السابق
ان ارتخا في ذكر الشراء من ذي اليد تاريخا ولذي ذي يدان لم
يورثا وارتخا لاحدهما ولذي وقت ان وقت احدهما فقط ولا يورثا
اي ان ارتخا فالسابق لحق وان لم يورثا وارتخا لاحدهما فان كان
في يد احدهما فذواليد او ولي وان لم يكن في يد احدهما فان وقت
احدهما فهو لحق وان لم يورث وقت واحد منهما فقد ران لكل نصفه
بنصف الثمن وتركه والشرا لحق به وصدقته مع قبضاي قال
احدهما اشترى به من زيد وقال الاخر وهبه لي زيد وقضته
او تصدقته على زيد وقضته فبرهناني الشراء لحق والشراء
والمرسول وروى مع قبض لحق من هبة معه فان برهن خارجا
على ملك مورث او شريك مورث من واحد اي شخص واحد غير
ذو اليد وخارج على ملك مورث وذو يد على ملك اقدم فالسابق
لحق وان برهناني شراء متفق تاريخهما من الخراي قال احدهما
اشترى به من زيد وقال الاخر اشترى به من عمرو وقت فقط استؤ
فالمصل انه اذا وقت احدهما فقط وتلقيا من واحد فصاحب الوقت
لحق وان تلقيا من اثنين فمراسول وان برهن خارجا على الملك
وذو اليد على الشراء منه او برهناني سبب ملك لا يكره كالساج وط
لبن والحاجين واليد او جز صوف فذواليد لحق ولو برهن كل على

الشيء وان لم يورث
احدهما او قبضه
سجدة

اذا جدد الوديعة صار غاصبا واقامة الخارج بينته على الوديعة تنق
جد ذي اليد اياها واللابس الحق من اخدا لكم والراكب من الخيل
ومن في السرج من ربيعه وذو حمارها من علوقفت بها اي صاحب
في هذه الصور هو الاولي وجالس البساط والتعلقين كن معه ثوب
وطرفه مع آخر والقول نصي يجزي يتكلم ويقل ما يقول
في ناحر لانه في يد نفسه وان قال انا عبد فلان قضى في يده
لانه اقربا لله لا يد له حيث اقربا لرق كن لا يعتبر لانه بمنزلة المتاع
فان قلت ليس الاصل في الانسان الحرية قلت ما هو الاصل
لعترض عليه ما يدل على خلافه بيطر ذلك الاصل واليد على من
هذا شأنه دليل على خلاف ذلك الاصل لانها دليل الملك فطلبه
ذلك الاصل كذا ذكر في الفوائد النظرية والحايطة لن جدوعه
عليه او متصل ببنائه اتصال تربع تفسير التربع على غير ما ذكر
في النخبة اذا كان الحايطة المتنازع فيه دلالة في تصاف المتنازع
واذا كان من خشب فان يكون ساجدة مركبة في الاخرى وانما
سمي اتصال تربع لان مثل هذا الاتصال يكون فيما بين مرتعلا لن
عليه مرادي الهرا دمج المردية وهي قصبة تضم ملوية بطاقات
من الكرم فترسل عليها قضبان الكرم كذا في ديوان الادب بل بين
الحارين لو تنازعا اي يكون الجدار بينهما اذا تنازعا ولا حدهما عليه
مرادي دون الآخر وذويت من دار كذا بيوت منها في حق حتما
لاستوائهما في استعمالها وهو المرو وفيها ارض ذي شخص نهائي يد
والخر كنك وبرهنا قضى بيدهما وان برهن لحدما او كان لهن فيها

اوبني وحفر قضى بيده لوجود التصرف والاستعمال فيها باب
دعوى النسب مبيعة ولدت لاقل من نصف حول منذ يبعث فاني
الولد للبايع ثبت نسبه منه واميتها وينسخ البيع ويرد الثمن ان لم
يدع المشتري قبله هذا عند ثلثة وعند زفر والثاني دعواه باطلة
لان البيع اعتراف منه بانه عبده فكان مناقضا في الدعوى ولا بد
بدون الدعوى ولهم ان اتصال العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونه
منه لان الظاهر عدم الزنا ومبنى النسب على الحظا فيعني فيه التاقض
واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فبين ان ذباغ امر ولد
فينسخ البيع ويرد الثمن قبضه بغير حق وانما قال ان لم يدع المشتري
قبله لانه ح يثبت نسبه منه لوجود الجوز وهو الملك وثبت لها اموت
الولد باقراره ثم لا يصح دعوة البايع بعده لان النسب يحتمل الا بطل
والانتقال ولا يتعين للرجل ان المشتري كرها واستولد هاتما اثرها
اذ يحتمل ان يكون المشتري مالكا لها قبل ذلك ويكون العلوق في ذلك
نعم لو اشترط في المثلة ان البايع اشترى الجارية وباعها بعتين
لسقط هذا الاحتمال فان قلت لا يشتر اتصال العلوق بملكه لما ذكر
من الاحتمال قلت لان حصة الحق وتبين انه لا بد في صورة
المسئلة من قيد زائد على ما صرح به صاحب الحارصة وكذا لو كان
بعد موت الام ويرد كل الثمن عنده وحصة الولد فقط عندها
بخلاف موت الولد لان الولد اصل في ثبوت النسب ولم يشتر نسبه
بعد الموت لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد عتقها ثبت نسبه ويرد
حصته من الثمن اي لو ادعي البايع الولد انه ولد بعد ما عتق

الشري الام وقد جادت به لاقل من نصف حول ثبت نسب الولد
 ويرد البايع حصته من الثمن بان يقسم الثمن على قيمتها باعتبار قيمة الام
 يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة
 لانه صار القيمة بالولادة فيعتبر قيمة عند ذلك ذكره في التبيين وبعد
 عتقه ردت دعواه لما ذكرنا ان الولد هو الاصل كما لو ادلت لاكثر
 من نصف حول واقل من ستين او اكثر منها الا اذا صدق المشتري
 فخر في حكم الثاني وهو ما اذا اولدت لاكثر من نصف حول واقل
 من ستين كالاول وهو ما اذا اولدت لاقل من نصف حول وفي
 الثالث وهو ما اذا اولدت لاكثر من ستين لم يبطل بيعه ولا يقق
 الولد ويصير الام مائة ولد له لان العلق حادث بعد البيع ولا
 لي ما قبل البيع حتى يبطل وهي ام ولد على المعنى اللغوي تكاها اي
 يجعل على الايراد بالنكاح حلالا مراء على الصراح ولو باع من ولد
 عنده ثم ادعاه بعد بيع مشريه مع نسيه ورتبعه لان البيع محتمل
 النقض وباله من حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذا
 لو كاتب الولد اي اشترى امه مع ولدها وكاتب الولد اورهنه
 او اجره او كاتب الام اورهنه او رقبها ثم ادعاه لان هذه العواض
 تحمل النقض فينقض ذلك كله ويصح الدعوى بخلاف الاعناق والتبوير
 على ما مر ولو باع لحد توأمين قد مر تفسير التوأمين في مسألة
 النفاس ولذا عند اول عتقه مشريه ثم ادعى البايع الاخر ثبت
 نسبها منه وبطل عتق المشتري لان من ضرورة ثبوت نسب احدها
 ثبوت نسب الآخر ولو قال لصي ترك قيد مع لانه ليس بشرط

١٢٨

ولو كانت الام مائة ولد له لان العلق حادث بعد البيع ولا لي ما قبل البيع حتى يبطل وهي ام ولد على المعنى اللغوي تكاها اي يجعل على الايراد بالنكاح حلالا مراء على الصراح ولو باع من ولد عنده ثم ادعاه بعد بيع مشريه مع نسيه ورتبعه لان البيع محتمل

ذكره في التبيين هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وانجد
 زيد بنوته هذا عنده وقال ان جد زيد بنوته فهو للذي مع لان
 الاقرار اردن بالرد فضا كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالرد
 وان كان لا يحتمل النقض له ان النسب لا يحتمل النقض بعد ثبوت
 والاقرار بمثله لا يرتد بالرد فبقي فيمنع دعوته ولو كان مع مسلم
 وذمي فقال المسلم هو عبدي وقال الذمي هو ابني فهو ابن للذي
 وحراري ثبت نسب من الذي حية ثبت له الحرية ويكون مسلما
 لان حكمه حكم دار الاسلام كذا في التحفة وانما لم يقل فهو حر ان
 للذي لان الترفع على الدعوة هو النبوة واما الحرية فبواسطتها
 ولو قال زوج امرأته لصبي معها هو ابني من غيرهما وقال الثاني
 من غيرهم فهو ابنيها ان ادعى معاواة فعلى التفصيل الذي ذكر في
 شرح الطحاوي ولو ملك امه باق سبكان ذكره في التبيين فولدت
 لابن من هذا القيد واستحق غرم الاباي المستحق قيمة الولد يوم
 لانه يوم النسخ وهو حر لانه ولد للفرو فان الغرور من بطلان
 معتد اعلى ملك عيين او نكاح قلده منه ثم سقى وولد للفرو
 حر بالقيمة باجماع الصابة وانما سمي مفروا لانه غرم من ملكه فلو
 مات الولد تفريق على قوله يوم الخصومة قبلها لا بد من هذا القيد
 اذ لو ما بعد الخصومة يفهم لفقوا المنع منه فلا شيء عليه فترك
 لانه حر الاصل في حقه فيرث وان قلده هو او غيره فاخذ ديتة
 لا بد من هذا القيد غرم قيمته اما في الصورة الاولى فلو جرد النسخ
 واما في الثانية فاراد سلامته بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه

١٢٩

١٢٨

هذا هو المراد
 في مثل ما مر
 في الاصل من
 الاصل من

١٢٩

ورجح بها على بايعه ان ملكه بالشراء لانه ضمن له سائرته كما يرجح
بثمنها لا بالعقر الذي خذ منه المستحق لانه لزمه لاستيفاء ثمنها
فلا يرجح به وفيه خلاف الشافعي **كتاب الاقرار** هو اقرار بثبوت
حق عليه قاله هذا الهداية في مختارات النوازل الاقرار هو الاثبات
لغة يقال قر الشهود اذ ثبت وفي الشريعة هو لخبر عما كان ثابتا قبله
وهو محتمل الصدق والكذب لا انشاء بوجه ان يذكرها لا بغير
حكمه ظهور المقرب لان الاشتباه في الاقرار نفسه انشاء لا في
ان حكمه انشاء فمع الاقرار بالخبر للمسلم لو كان الاقرار انشاء ولم
الثبوت لما صح ذلك لانه لا يصح عليك الخمر للمسلم لا بطلاق واعتق
مكرها ولو كان انشاء لم يصح لان طلاق المكره وعتاقه واقعا عندنا
ولو اقر مكلف ترك قيد الحرية لعدم الحاجة اليه في صحة مطلق الاقرار
انما الحاجة اليه في صحة الاقرار بطلاقا والفرق واضح بمحذور
او محذور صح لما عرفنا انه اظهر للمعليه من الحق وقد يكون ماعليه
محذور ولا لزمه بيان ملجها بماله قيمة وصدق ان ادعى المقر اكثر
بل حجة ولا يصدق في اقل من درهم في علي مال ومن النصاب في مال
عظيم من الذهب ومن الفضة ومن خمس وعشرين في الابل
ومن قدر النصاب قيمة في غير ماك الزكوة ومن ثلثة نصيب اموال
عظام ودرهم ثلثة ودرهم كثيرة عشرة هذا عندنا لان العشرة
اكثر ما يذكر لفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصير اليه
وقالا يصدق في اقل من مائتين وكذا درهم كذا في الهداية
وفي التمهيد والخاتمة لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية

هذا هو الاقرار
بما هو عليه
ان يقر بغيره

هذا هو الاقرار
بما هو عليه

هذا هو الاقرار

عن العدد واقل العدد اثنان ويرد عليه ان هذا هو العدد بصلط
والكتابة بكذا تخص به كما لا يخفى وكذا كذا احد عشر وكذا وكذا احد
وعشر وترا كذا كذا كناية عن العديدين واقل عديدين يذكران بغير
واواحد عشر واقل عديدين يذكران بالوا واحد وعشرون ولو
ثلاث بلوا واواحد عشر حوا والواحد منها على التكرار اذ لا نظير له
سواه ومع مائة فاحد وعشرون ربع اي مع الواو زيد الف
وعلى قبلي اقرار بدين لان على صيغة لعاب وقبلي ينشئ عن الضمان
وصدق ان وصل به هو وديعة وان فصل لا لان اللفظ يحتمله
بما زلحيت يكون المضمون حفظه والمال محله فيصير موصولا
لا مفصولا كالاستثناء والتخصيص وعندنا او معي وفي بيتي
او كسبي او صدوقيا مائة وقوله لدعي الالف تنجزها وانتقدتها
اول جليفيها او قضيتكمها او ابرأني منها او تصدقت بها على او
لي واجتنبك بها على زيد اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية
عن المذكور في الدعوى والتا جيل انما يكون في حق ولجب القضاء
يتلوا الوجوب ودعوى لا يبرأ كالقضاء وكذا دعوى الصدقة
والهبة لان التملك يقتضي بقاء الوجوب وكذا دعوى الكفالة
لانها تحوي دين وبل ضمير لا اي لا يكون اقرار بعدم انصراف
الي المذكور فيكون كان ما مبتداء فلا يلزمه شي ومائة ودرهم
كلها درهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان تفسر المائة والمرج
في تفسير المائة اليه وهو القيس في الاقوال وبه قال الشافعي
لان المائة بهمة والدرهم معطوف عليها بالواو العاطفة لا تفسير له

هذا هو الاقرار
بما هو عليه
ان يقر بغيره
هذا هو الاقرار
بما هو عليه

فبقيت المائة على اربها مائة كما في الثاني وجه الاستحسان وهو الفرق
انهم يستقلون تكرار الدرهم فيما يكثر استعماله وذلك في الاثمان
والكيل والوزون وفيما عدله بقي على الحقيقة ومائة وثلاثة اثواب
كلها ثياب لان الاثواب لم يترك جوف العطف فاضرف التفسير
اليها لا تساويها في الحاجة اليه والاقرار بدلت في صطليل يلزمها
نقط وخاتم حلقته وقضه من باب العطف على محمولي عاملين
مختلفين والحجور ومقدم وكذا قوله وسيف جفنه وحمايله وضله
وجلة وهي بيت مزين بالثياب والسررا العيدان والأكسوة وتمر
في قوصرة اياتها كقوب في منديل وفي ثوب وثوب في عشرة اثواب
ولحد هذا عند لي يوسف وقال محمد لحد عشرة ثوبا لان النفيس
من الثياب قد يلف في عشرة اثواب فامكن حملها على الظرف ولا ي
يوسفان في قد تكون بمعنى اثنين فلا يجب بالشك والاصل بركة
النجم وخجة في خمسة بينة الضرب خمسة وقال عشرة وقال الحسن
يلزم خمسة وعشرون وقد مر في كتاب الطلاق وبينه مع عشرة
وفي من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة تسعة هذا عند
لان الاصل في الفاية عدم الدخول ويدخل الاول هنا ضرورة
وعندها يدخل الفاتان لانها لا بد ان يكون موجودة ووجودها
بوجودها وعند زفر لا يدخل شي منها وهو القياس وفي له من
ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط له ما بينها والفرق لا ي حنيفة
ما اشرنا اليه انما بقولنا ويدخل الاول هنا ضرورة وهو انه لا
وجود لما في فوق الواحد به وينبغي ان يكون الحايطين ولو اقر بالثياب

مع وجعل على الوصية من غير ابي محمد هذا الاقرار على ان شخصاً او
بالحمل لا خير ومات الوصي فالان يقر وارثه بانه للوصي وكذا الله
اي يصح الاقرار للحمل ان بين سببا صالحا كارت ووصية بان قال
اوصي لابن فلان او مائة بوجه فوري فان الوصية للحمل تصح والحمل
وانما قال ان بين سببا صالحا لانه لو لم يكن اصله لا يجوز عند لي
يوسف خلوا فالحمل على ما سياتي وان بين سببا غير صالح فلا يجوز
اتفاقا والفرق لا ييوسفان الوصية متعينة في الاقرار بالحمل بخلاف
الاقرار له فان فيه اسبابا متعارضة فان ولدت حيا في مده يعلم
انه كان قائما وقت الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقول من نصف ح
لان اذا كانت الامرلة ممتدة فحانت بالولد لاقول من سنتين وان كا
اكثر من ستة اشهر يحكم بوجوده في البطن وقت الاقرار لا يحكم
بشوت النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت وهذا التعليل
مذكور في الجوط فله ما اقر وان ولدت حين فلها وان ولدت
ميتا فلم يوي والورث لان في بيان السبب اقرار بملك الوصي ولو لم
فيقسم بين ورثة وان فريغ واقراض او ابرم الاقرار لها هذا
عند ابي يوي وعند محمد يصح الاقرار ويحمل على السبب الصالح وان اقر
بشرط الخيار صح ويطل شرطه لان الخيار للفسخ والاقرار لا يمتله
ومن السائل المهمة انه اقر ثم ادعي انه كاذب في الاقرار فصدقه ايلق
الي قوله وقال ابو يوي يخلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره
والفتوي على قوله وكذا للودي وارثا لمقر فصد البحص لا يلتفت
الي قوله والاصح المختلف وان كان الدعي على ورثة المقر له فاليهين

عليهم بالعلم انا لا نعلم انه كان كاذبا والله اعلم **باب الاستثناء من الشيء**
بعض ما اقر به متصلا بزمه باقية وان استثنى كله فكله لان استثناء الكل
لا يصح وان استثنى كليا او جزئيا من دراهم صح قيمة وان استثنى
غيرهما منها كما اذا قال الاثواب لم يصح هذا عند ما الوجود المجانسة
من وجه اذا كان مكيدا او موزونا وعند عدمه لا يصح في الكل لعدم التجا
وعند الشافعي يصح في الكل للمجانسة من حيث المالية ومن اقر ووصل
ان شاء الله بطل اقراره ومن استثنى بنا دار اقر بها كانا للمقر له لان البناء
دخل في هذا الاقرار معني لا لفظا والاستثناء تصرف في الملبوط
ولو قال بناؤي مالي وعرضها لك كما قال وفصل الخاتم وفخلة البستان
كنايتها لا تدخل فيه تبعا لالفاظا وان قال له على الف من ثمن
عبد ما قبضته وعينه الضمير ان للعبد فان سلمه المقر له لم يملك
اي ان سلم المقر له ذلك العبد لم يملك المقر له الف والافلا ولم
يبين اي العبد بزمه وما قبضته اي قوله ما قبضته لمفعول عند وصل
ام فصل لانه رجوع عن موجب قوله على فلا يصح وان كان
وعندها ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق
كقوله من ثمن حمري يكون لغوا عنه وصلا ففصل وعندها
ان وصل صح وان فصل لا وفي من ثمن متاع او قرض وهو زبوف
او نهر مجة او سقوة او رصاص لم يلزمه الجيد عنه وصلا ففصل
وعندها ان وصل يصدق لانه رجوع عنه وبيان تغير عندهما
وفي من غصبه ووديعة ان ادعى احدهما صدق في الفصل
الاخيرين انما يصدق في الاولين وصلا ففصل لان الانسان يفتقر

ما يجد ويودع ما يملك فلا مقتضيه في الجيار ولا تعامل فيكون
بيان للنوع فيصح وان فصل ولا يصدق في الاخيرين ان فصلهما
ليسا من جنس الدرهم لان الاسم يتناولها بما اذا كان بيان
مغيرا فان بد من الوصل وصدق في غصب ثوبا وجد به متغيرا في
على الف درهم لانه ينقص كذا متصلا وان فصل لا لان الاستثناء
يصح متصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك الف او دية فركبت
وقال الاخير بل غصبا يضمن وفي اعطيته ودية وقال الاخير
غصبته لا وذلك ان في الاول اقر بموجب الضمان وهو الاخذ
وفي الثاني لم يقر بذلك بل الخصم يدعي عليه الغصب وهو ينكر
والقول للذكر وفي هذا كان ودية لي عندك فاخذته وقال
هو لي اخذ اي المقر له لانه اقر باليد له ثم ادعى استحقاقها
عليه وهو ينكر والقول للذكر وصدق من قال لجرى ثوبي
فرسي هذا اقر به وليس ودية او خاط ثوبي هذا بكذا فقبضته
هذا عنه وقال القول قول الذي اخذ منه العين وهو القياس
وجهه ما ذكر في الوديعة وجه الاستحسان وهو الفرقان اليد
في التجارة ضرورة ثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه والمنافع
فيكون عدما فيما وراء الضرورة فلا يكون اقرارا باليد مطلقا
بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان
خلافها فيما اذا لم يكن الدابة معروفة للمقر **باب من اقر او بين**
الصحة مطلقا اي سوا علم بسبب وعلم بالاقرار ودين للغير المراد
مرض الموت سبب فيه مما ليس من التبرعات وعلم بلا اقرار كبدل

ما ملكه أو تلقى أو مهر عرسه سواء وقد ما على ثبت باقراره في
مرضه خلاف الشافعي فإنه يقول لا تصور في سببه وهو الاقرار
ولنا أنه لا يقبر اذا تضمن ابطال حق الغير وفي اقرار المريض ذلك
لان حق غرماء الصحة تعاقب هذا المال استيفاء والكراي قد تم لكل
يعتد دين الصحة ودين المرض الثابت باقراره ودين المرض الثابت
على الارث وان شمل ماله ايا استوعب جميع ماله ولا يصح ان يخص
اي المريض مرض الموت غرما بقضاء دينه لان في اثار البعض ابطال
حق الباقيين ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق بالبقية الاستثناء عن الغير
والمراد من البقية بقية الورثة اذ لا تأثير لتصديق غرماء دين
ذلك الغير في صحة قضائه نعم لقبولهم ذلك القصد تأثيرها وهو
غير التصديق وهذا ظاهر من الهداية وغيره وان يخفى على من قال
اي بقية الغرماء في الدين وبقية الورثة في الاقرار لو ارث فافكر
شخص لفظا ومعنى وفي شرط التصديق خلاف الشافعي واذا اقر
اي المريض شيئا لشخص ثم بنوته ثبت نسبه منه ان صاد وشرايط
وبطل ما اقر وصح ما اقر لاجنبية ثم تكلمها وجه الفرقان ثبوت النكاح
من وقت العلوق فبين انه اقر لابنه فلا يصح ولا كذلك الزوجية
ولو اقر بنوته غلام جهل نسبه ويولد مثله لثله ايها في الست
بحيث يولد المقر للمقر وصدة الغلام اعتبر هذا الشرط لثبوت نسبه
مطلقا والا فلا حاجة اليه اذا كان مملوكا او حرا لا يعبر عن نفقته
نسبه ولو في مرض وصح اقرار الرجل والمرأة بالوالدين والولد
والزوج والولي وشرط تصديق هؤلاء اذا كان المقر صغيرا

في المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبدا له فثبت نسبه بمجرد الاقرار
ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق مولاه كذا في التبيين كما شرط
تصديق الزوج او شهادة امرأته واقراره بالولد هذا اذا كانت
ذات زوج وادعت أنه منه على ما اشار اليه وان كانت معتقة فلا
من حجة تامة عند أبي حنيفة وان لم تكن ذات زوج ولا معتقة
او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر
زايد على اقرارها وصح التصديق بعد موت المقر لا من الزوج
بعد موتها مقته هذا عندنا لان حكم النكاح انقطع لظهور
فساده بل لان النكاح انقطع به ولمن لا يصح له غسلها عندنا
وعندها يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من الحكمة
ان التصديق يستند الى قول الاقرار والارث حشمة معدوم وانما
يثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار الارث ولو اقر
على الغير سواه كان من ولاه وكان الابن ذكرا والزهدي في شرح
مختصر القدر يري او من غيره والاخ لا يصح لما فيه من تحيل النكاح
على الغير فلا يرث الا عند عدم وارث معروف قريبا كان
او بعيدا والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع وان اقر
باخ وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب لان الميراث حقيقي
فيه قوله واما النسب ففي ثبوت تحيله على الغير فلا يقبل فيه ولو اقر
احدا بني ميت له على آخر دين صفة ميت بقضائه نصفه فلا يرث
والنصف الاخر لان اقرار المقر ينصرف الى نصيبه **كتاب الصلح**
هو في الشرع عقد يرفع النزاع صح مع اقرار وسكون وانكار

يعني اقرار المدي عليه وسكوته وانكاره وفي الاخير خلاف
 الشافعي والاول كيج ان وقع عن مال مال بغير حنسه انما قال
 هذا لانه ان كان حنسه فهو حط وبراء وقبض واستيفاء
 وروفا تجري فيه الشفعة ان كان عن عقارا وبعقار ثم ابريا
 الشفعة لا تختص بهذه الصورة بل تجري في لاثية ايضا اذا كان
 المصلح عليه عقارا والتردد بين خيار روية وشرطي ثبت
 تلك الخيارات لكل منهما ونفسه جهالة البدل دون جهالة
 المصلح عنه لانه يسقط ويشترط القدر على تسليمه وما استحق
 المدي يرا المدي حصته من العوض وما استحق من البدل رج
 حصته من المدي وكجارة ان وقع عن مال بمنفعة فشرط
 التوقيت فيه ان كانت مما يعلم به انما قال هذا لان التوقيت انما
 يشترط اذا كان المصلح على مثل خدمة العبد او سكنى الدار وفيما
 عداه لا يشترط كما اذا اصلحه على غوصب الثوب او ركوب الدابة
 او حمل الطعام الى موضع ويبطل بموت احدهما وبهلاك المثل
 اي محل المنفعة قبل الاستيفاء وكذا اي كالتسابق ذكره يكون
 في النجاء ان وقع عن منفعة بمالك او بمنفعة من جنس آخر قال
 في التبيين الايري ان الورثة لو صلح الوصي له بلخزمة على مال
 او منفعة جاز فهذا او لم يكن معلوما لان لها مدة متناهية لكن
 انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس والاختلاف
 اي المصلح مع السكوت والمصلح مع الانكار معاوضة في حق المدي
 وفدلين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح دار مع

احدهما اي مع السكوت او مع الانكار لانه يأخذها على مصلحته
 ويعطي المال دفعا لخصومة وزعم المدي لا يلزمه ويجب في صلح
 علي دار لان المدي يأخذها عوضا عن المال فيؤخذ بزعمه وما
 استحق من المدي رد المدي حصته من العوض ورجع بالخصومة
 فيه اي بخاصم المستحق فيما استحقه وما استحق من البدل اوهلك رج
 الى الدعوى في كلها وبعضه اي استحق كل البدل رج الى دعوى الكل
 وان استحق بعضه رج الى دعوى هذا القدر من المصلح عنه ولو
 صلح على بعض دار انما قال على بعض دار ولم يقل على بعض المدي
 تخصيصا للوضع المسئلة بالعين لان المصلح عن الكل على البعض اذا كان
 في الدين جائز وسياتي بغيرها لم يصلح لان بعض الدار لا يصلح
 عوضا عن الكل اذ به لا يتم التعليل لبقاء احتمال آخر وهو ان يكون
 لخذ البعض حقه واسقاطا للباقي كما في مسألة المصلح عن الدين
 ببعضه بل لان ما قبضه من عين حقه وجب له ان يزيد في البدل
 شيئا فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يبرأ اي يلحق به ذكر
 البرائة عن دعوى الباقي فان البرائة عن دعوى الاعيان صحيحة
 وان لم تصح عن الاعيان كما اذا برك بعض الورثة عن نصيبه وصح
 المصلح عن دعوى مال والمنفعة كما صح عن المال والمنفعة على ما مر
 والجنانية في النفس وما دونها عدا او خطا والرق ودعوى الزوج
 النكاح وكان عتقا بالاي كان المصلح بمالك عن دعوى لرق عتقا بمالك
 هذا في حق المدي وفي حق المدي عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم
 انه حر الاصل فجاز الا انه لا ولا لانكار العبد الا ان يقيم البينة فقبل

ويثبت الولاء كذا في الهداية وهذا صريح في اختصاص وضع المسئلة
بصورة الانكار وما في حكمه من السكوت وذلك لانه اذا اقر بان
عبد يرفع النزاع فلا معنى للصالح لقطع النزاع وخلعا اي كان
الصالح بماله عن دعوى الزوج النكاح خلعا لانه يمكن تصحيح خلعا
في جانبه بناء على زعمه وفي جانبها بذلك للمالك لدفع الخصومة
وقالوا لا عمل له ان يأخذ المالك اذا كان مبطلا في دعواه وما قالوا
لا يعمل لها الزوج في العدة ان كان محتافها لانه لا يستلزم العدة فان
وجوبها مشروط بلاد دخول ولم يعتبر في المسئلة ولم يحجز عن دعوا
النكاح هكذا في بعض نسخ القدوري وهو الصحيح صرح به الزاهدي
في شرحه ولذلك اختاره للص ووجهه انه بذلك لها المال لتترك
الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطى العوض
في الفرقة وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا
شيء يقابله العوض فلم يصح وفي بعض نسخ ذكر جواز الصالح
ووجهه ان يجعل بدل الصالح زيادة في مهرها ولا عند دعوى
حد لانه حق الله تعالى لاحقه ولا اذا قل ما ذون آخر عمدا وصالح
عن نفسه وان كان القاتل عبدا له جاز صلحه عنه وجه الفرق
ان رقبته ليست من تجارته فلا يجوز تصرفه فيها بخلاف عبد فانه
من تجارته فيجوز تصرفه فيه والصالح عن مخصوب تلف باكثر من
قيمتها وعرض هذا عند وعندهما يبطل الفضل على قيمة بما لا يتغابن
الناس فيه لان الولجب هو القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها
تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة لا تظهر على

٢٥٣
على اختلاف الجنس ومخلاف ما يتغابن الناس فيه لانه يدخل تحت
تقويم المقومين فلا تظهر الزيادة وله ان حقه في المالك باق
فاعتباطه باكثر لا يكون ربوا اذ لا مجانسة بين العبد والنقود
ذكره في المبسوط ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن القاض
قضى بالقيمة اذ لو كان قضى يجوز بالاجماع وفي موسى اعتق نصف
وصالح عن باقيه باكثر من نصف قيمته بطل الفضل هذا بالاتفاق
ووجه الفرق له ان القيمة منصوص عليها ههنا وتقدير الشرع لا يكون
دون تقدير القاضو فلا يجوز الزيادة عليها وثمة غير منصوص عليها
ولو صالح بعض صح وان كان قيمة اكثر من قيمة نصف العبد وبطل
صالح عن دم عمدا وعلى بعض من يعمه يلزم الوكيل لا وكيله لان
الصالح عن القود معاوضة باسقاط الحق والصالح على بعض الدين
اسقاط بعض الوكيل فيه سفير ومعتبر لان ضمنه الاستثناء ينقطع
لان ح هو موأخذ بعقد الضمان لا بعقد الصالح وفيها هو كبيع بان
كان عن مال ببال عن اقراره وما يكون البطل من غير جنس الصالح
عنه فليس بشرط كيف والصالح عن فرس بفرس جائز وهو كبيع اذا
كان عن اقرار لزم وكيله لان الوكيل اصل في المعاوضة المالية وان
صالح فضولي في جانب المدعي عليه مع المدعي ضمن البدل او ضمما
الى ماله بان قال على الف من مالي وعلى عبدي هذا او اشار الى
نقد وعرض به بان قال على هذا الالف وعلى هذا العبد او اطلق بان
قال على الف درهم ونقد صح وان لم نقد ان لجازه المدعي عليه
لزمه البدل والآلة لان العقد يكون موقوفا وصالح على بعض

جنس حاله عليه اخذ لبعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة لان
في حملها عليها فساد العقد للربوا فصع عن الف حال على مائة حالة
او على الف مؤجل وعن الف جيا على مائة زبوف يحط بعض الاصل
في الاول ويحط وصفه في الثاني وهو ايضا حقه ويحط بها في الثالث
ففي هذه الصور يصح الصلح ولا يشترط قبض البدل ولم يصح عن
دراهم على نائير مؤجلة لان من له الدراهم لا يتحقق الدائره حتى
يمكن حمله على التأخير فكان معاوضة وهو صريح في رتبته
او عن الف مؤجل على نصفه حال لان التجمل خير من المؤجل وهو
مستحق بالعقد فيكون بازا ملا حظ عنه وذلك اعتياض عن الاجل
وهو حر امر عن الالف سودا على نصفه بيضا لان البيض غير
مستحق بعقد الدائره وهي زايده وصفا فيكون معاوضة الالف
بخمسمائة وزيادة وصف وهو ربوا ومن امر باء نصف دين على
عدا على نبري مما زاد ان قبل بري وان لم يف عاده دينه هذا عند
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود دينه لان ابراه مطلق
وكلمة على وان كانت للمعاوضة تكن مدخولها وهو اذا ما النصف
لا يصلح عوضا لكونها مستحقة عليه فوجودها كالعدم ولها انه
ابراه مقيد بالشرط فيفوت بفواته وذلك ان كلمة على وان كانت
للمعاوضة فهي محتملة للشرط لوجود معنى للمقابلة فيه فيعمل عليه
عند تعذر حمله على المعاوضة تصحيا التصرفه فان قلت مدخول
على ليس بشرط بل شرط قلت فايده على تقييد احد جزئي الكلام
بالاخر مرجع اشتراط ما يصلح ان يكون مشروطا بالآخر سواء

كان ذلك مدخول على ولا وان لم تكن داخلة في اللفظ على الشرط
لكنها داخلة عليه في المعنى وان لم يوقت لم يعد لان ابراه مطلق
وكذا لو صلحه من دينه على نصف يدفعه اليه غدا وهو بري فمائل
على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه في هذه الصورة ان قبل بري
عن الباقي فان لم يرد في الغد فالكل عليه ولا خلاف لهما هنا لانه
ليني بصرح التقييد وان بري عن نصفه على ان يعطيه ما يؤخره
بري اذ الباقي ولا فرق بين ما اذا قدم الا براد وبين ما اذا اخره
وقال باطلاق ابراه في الاول لانه اطلق الا براد ولا اذا الباقي
لا يصلح عوضا مطلقا ولكنه يصلح شرطا فوقع الشك في تقييده بالنظر
فلا تقييده وتقييده في الثاني لان ابراه حصل مقرونا به فنحن
انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا
وهذا البيان تضح الفرق بين الصورتين وتبين ان محل التجمل عدم
الفرق بينهما وتعلق صريحا كان اديت الى كذا او اذا اوبى لا يصح
فان تعليق ابراه بالشرط صريحا لا يصح بخلاف ما اذا لم يكن
صريحا في الصور السابقة وذلك ان في ابراه معنى التملك حتى
يرتد بالرد ومعنى الاسقاط حتى لا يتوقف على القبول والاستقا
لا ينافي تعليقه بالشرط والتمليك ينافيه فراعينا المعين وقلنا ان
كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح وان قال الآخر
سرا لا اقررك بما لك حتى تؤخره عنى وتحط عنى تفعل صريح عليه
ولو علم اخذ الحال ولو صلح احد زني دين اشتراك الدين بان
يكون ولجبا بسبب تمتد كفن البيع اذا كان صفقة واحدة وقبض

الشيء عن نصفه على ثوب تابع شريكه غريمه بنصفه واخذ
نصف الثوب من شريكه الا ان ضمن ربع الدين فالحق له
في الثوب ولو قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه وجعل
على الغريم بما بقي لان ما اعطاه لما كان مشتركين الشريكين
لم يكن للغريم ان يقول للذي اعطاه النصف ايتي قد اوفيت
حقك ولو شري بنصفه شيئا اي لو اشري لحد الشريكين
بنصف الدين من الغريم شيئا ضمنه شريكه ربع الدين لانه
صار قابضا بنصف الدين بالمقاصة فيضمنه شريكه نصف
ذلك النصف وهو ربع الكل واتبع غريمه لان حقه في ذمته
باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقته لكن له حق لمشاركه
فله ان يشارك وفي الابرار عن حفظه انما لا يرجع في هذه الصورة
لان الابرار اتادوا قبض والمقاصة بين سبق لم يرجع الشريك
لان قاصدين بالمقاصة لا قابض شيئا ولو ابرأ عن البعض قسم
الباقي على سهامه فان كان الدين بينهما نصفين وابرأ لحدها
نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقوله ربع
والاخر نصف وبطل صلح احدكم على سلم من نصفه على ما دفع
اي على ما دفع من راس المال وهذا عندنا في حنفية ومحمد
وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط على راس المال لانه
لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من استبدال المسلم فيه لانه
تصرف في خالص حقه فيجوز كما في سائر الديون ولها ان لا يوجع
في نصيبه خاصة لزم قسمة الدين في الذمة ولو هاز في نصيبها

لا بد من لجاجة الآخر ولم توجد وان اخرج لحد الورثة عن
او عقاربنا اذهب بنصفه او عكسه ونقدين بهما مع قل ولا انما
ضم عن التقدين بهما سواء قل البدل او كثر لانه يصرف الجسر الى خروفي
الجسر كمن شرط فيه التقابض للصر في امر في موضعه وفي
نقدين وغيرها باحد التقدين لا الا ان يكون المعطي اكثر من قسم
من ذلك الجسر ليكون ما ساوي حصته في مقابله وما فضل
في مقابلة غير الدرهم احتراز عن الربو وذلك لان الصلح لا يجوز
بطريق الابرار لان التركة اعيان والبرائة من الاعيان لا يجوز
ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه
صرف في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة
يعني اذا خرج لحد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان يكون
الديون لبقية الورثة بطل الصلح لانه تمليك الدين من غير من عليه
الدين ثم ذكر لصحة الصلح حيا فقال وان شرطوا لحد الغريم
منه هذا الوجه الجمل وهي ان يشترط الورثة ان يبرئ المصالح
الغرماء عن نصيبه من الدين ويصلح عن اعيان التركة بهما
وفي هذا الوجه نوع ضرر لسائر الورثة حيث لا يمكن الرجوع
على الغرماء بقدر نصيب المصالح ونوع نفع لهم حيث لا يبقى
للمصالح خوف مما على الغرماء فقضاء ذلك الضرر بغير هذا
النفع او قضاء نصيب المصالح منه تبرعا هذا ثانيها وهي ان
يجل سائر الورثة قضاء نصيب المصالح من الدين متبرعين
يجل لهم حصته من الدين على الغطاء ثم يصالحون بما بقي من التركة

وفيه ضرر النقد فانه خير من النية او اقرضوه قد رخصته
فيكون لهم عليه ولحالهم بالقرض على الغرماء وهم يقبلون
للعالة ثم صلحوا عن غير ما يصلح ان يكون بدلا صحت هذا ثلثها
وهي احسنها ذكر الخصا في كتاب الجمل وفي صحة الصلح عن تركه
عن مكي او موزون لخلاف قال ظهير الدين المرغيناني لا يجوز
لاحتمال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لان هنا شبهة الشبهة
ولا عبرة لها وذلك انه محتمل ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح
وعلى تقدير ان يكون محتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح فافهما
الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولما قل ان يقول حق الجواب التفصيل
بان يقال ان كان في التركة جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن
يجوز وان لم يدر حال التركة فعلى الاختلاف ولو صحت وهي
غير الكيل والوزون في يد البقية صحت في الاصح وجه عدم الصلح ان
هذا الصلح بيع لا ابراء لان البراءة عن الاعيان لا تجوز واذا كان
بيعا فاحدا البديلين مجزول فلا يجوز وجه الصلح وهو الاصح
ان التركة اذا كانت في يد بقية الورثة فالجهة لا تفضي الى
المنازعة فتجوز وبطل الصلح والقسمة مع دين محيط ولا يصلح
قبل القضاء في غير محيط اي يلغى ان لا يصلح قبل قضاء الدين
في دين غير محيط ولو فعل قالوا صحت لان التركة لا تخلو عن قليل دين
والدين قد يكون غايضا فلو جعلت التركة موقوفة بضرر الورثة
والدين لا يضر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين
وقسم الباقي استحسانا ووقف لكل قياسا وجه القياس ان الدين

يتعلق بكل جزء من التركة ووجه الاستحسان لزوم ضرر الورثة
كتاب المضاربة هي في الشرع عقد شركة في الربح بمال من جانب
واحد من الطرفين وهي تضمن ايداعا عند الدفع يعني دفع المال على وجه
المضاربة وتوكيلا عند العمل وشركة عند الربح واجارة فاستد عند
الفساد فلربح له عند اي عند الفساد بل اجر مثل عمله ورجع ام لا
ما بلغ عندهما ذكر في المحيط وعند ابي يوسف في غير ظاهر الرواية
لا يزاد على ما شرط ويصير اي المضارب غاصبا ان خالف متبعضا
ان شرط كل الربح للمالك ومستقضا ان شرط للمضارب لما قال
ويصير اذا لاحتمال ان يكون المضاربة غصبا او بضاعة او قرضا
ولا يتمش وجه التغليب في امثال هذا كما لا يخفى فلا تصح الا بمال
تصح فيه الشركة وتسليم الى المضارب وشيوع الربح بينهما وتقد
ان شرط لاحد ما زائدة عشرة اذ لا يتحقق شيوع الربح بينهما
وهو شرط الصفة قال في التحفة ومن شرط صحتها ان يكون الربح
جزئا مشاعا من الجملة فاما اذا عين قدر اقل يصح لاحتمال ان
الربح لا يكون الا هذا القدر فلا يحصل الربح لرب المال ومنها
انقطاع يد رقب المال عن راس المال ومنها اعلام قدر الربح
فكل شرط يودي الى جهالة الربح يفسد المضاربة وان كان يودي
اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل ان يشترط ان يكون الربح
على المضارب او عليها فالشرط يبطل وبقي العقد صحيحا والمضارب
في مطلقها ان يبيع بنقد ونسيئة الا باجل لم يصرها مطلقا بان دفع
اليه بالنصف مثالا ولم يرد عليه وان يشري ويوكل بهما

اي بالبيع والشراء ويسافر وعن اي يوسف انه ليس له ان يسافر
وعنه عن اي خيفة انه دفع في بلد فليس له ان يسافر وان دفع
في غير بلد فله ان يسافر لي بلد ويبضع ولورب المال ولا تصد
هوبه خلاف الزفر ويودع ويرهن ويرهن ويوجع ويستاجر
ويحتال بالثمن اي يقبل الحوالة على الايسر والاعسر وليس له ان
يصاري لا باذن المالك او بعمل برائك لان الشيء لا يتغير مثله
فلا بد من التنصيص عليه او التغويض المطلق اليه ولا يقضي
ولا يستبدل وان قبل له ذلك اي عمل برائك ما لم ينص عليه
اي على الاقراض والاستدانة وهذا لان المراد من قوله عمل برائك
التعميم فيما هو من عادة التجار وليس منها فسادا كالهبة والصدقة
بخلاف المضاربة فانها منها ونظيرها الشركة والمخلط بما لنفسه
لانها منها فلو شري بالمال بزاو قصر او حمل به له وقيل ذلك
اي عمل برائك فقد تطوع لانه استدانة على رب المال فلا يظلمه
هذا المقال وان صبغه اخضره لذكر لعدم الخلاف في كونه
زيادة بخلاف السواد فانه نقصا عنده فهو شريك بما زاد ودخل
اي لصبغ تحت عمل برائك كالمخلط اي كالمخلط بما له بخلاف القضا
لانه لا يخلط به شيء من ماله فلا يضم اي بصبغه لم يخلط
بماله اذا قال عمل برائك وله حصته صبغه ان بيع وحصته الثوب
في المضاربة اي في مالها ولا ان يجاوز ذلك او سلعة او قمار
شخصا من المال فان جاوز عنه ضمن وله ربحه ولا ان يزوج
عبدا او امته من مالها اي من مال المضاربة ولا ان يشري ميثاق

يعتق على رب المال سواء كان بسبب القرابة او باليمين فلو شري
كان له لا لها اي كان للمضارب لا للمضاربة ولا من يعتق عليه
ان كان ربح ولو فعل ضمن ما تقدم من مال المضاربة وان لم يكن
ربح صح فان زادت قيمة عتق حصته ولم يضم شيئا اذا صبح
في زيادة القيمة وسعى العبد في قيمة حصته منه اي في قيمة حصته
رب المال من العبد مضارب بالنصف شري بالفها امته فولدت
اي وطئها فولدت ولدا مساويا لالفادعاه موصرا فصارت
قيمة اي قيمة الولد لالف ونصفه سعى لرب المال في الف ورجعه
او اعتقه ولرب المال بعد قبض الف تضمين المدي نصف
قيمتها وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر عمل على فراش
النكاح لكنه لم ينفذ لفقد شرطه وهو الملك لعدم ظهور الرجوع
لان مال المضاربة اذا صار اعيانا مختلفة الاجناس حقيقة او
حكما كل واحد منها يساوي راس المال لا يظهر الرجوع بل كل واحد
يصالح ان يكون راس المال لانه لا يمكن ان يملك ما سواه ويبقى
هو فقط ولا رجحان لو احدث منها لكونه راس مال او رجا فاذا زاد
دلت القيمة بعد الدعوة حتى قيمة الولد لالف وخمسائة ظهر الرجوع
فنفذت الدعوة السابقة ونشبت النسب وعتق الولد لقيام ملكه
في البعض ولا يضم لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه
بالنسب والمالك اخرها فيضاف اليه ولا صنع له فيه وهذا ضمان
اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد وله ان يستسيق الولد
في راس المال ونصف الرجوع لانه لحقت به ماله عند ولده ان يعق

لأن السبي كالمكاتب عند أبي حنيفة ثم إذا قبض رقباً للمالك
أن يضمن المدي نصف قيمة الأثر لأن الألف لا تؤخذ لما استقر به
المال لتقدمه استيفاءً لغيره الجارية كلها ربع فيكون بينهما وقد
تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفرائض الثابت بالنكاح وتوقفها
لفقد المالك فإذا ظهر المالك نفذت تلك الدعوة وصارت له والنصيب
نصيب رقبته لأن ضمان تملك فلا يشترط له صنع ولا يضمن
المضارب بدفعه مضاربة بالاذن إلى أن يعمل الثاني في ظاهر الرواية
عند أبي حنيفة وهو قولها والي برجع في رواية الحسن عنه وقال زفر
يضمن بالدفع تصرفاً أو لم يتصرف وهو رواية عن أبي يوسف
لأنه بالدفع متعدد ليس للمضارب أن يضارب وجه الظاهر
أن الدفع قبل العمل أيداع وهو ملكه فإذا علم تبيين أنه مضاربة
فيضمن وجه الاحتراز أن الدفع قبل العمل أيداع وبعد أيداع وهو
مملكها فإذا ربح ثبت الشركة فيضمن كما لو خطم بغيره ولو أذن
بالدفع قد دفع بالثلث وقد قيل له أي وكان رقبته المال قال للمضارب
الأول ما رزق الله تعالى بيننا نصفان فنصف المربع للمالك وسدس
للولي وثلثه للثاني لأن الدفع إلى الثاني مضاربة قد صح لوجود
الأمريه من جهة المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع
ما رزق الله تعالى فلم يبق للأول إلا النصف فيصرف إلى
نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع للثاني فيكون له فلم
يبق إلا السدس وإن قيل ما رزق الله تعالى فلكل ثلث لأن للمضارب
الثاني ما شرط له وهو الثلث فيبقى الثلثان بين المضاربين الأولين

ورب المال نصيبين فنصيب كل منهما أيضاً الثالث ولو قيل ما ربح
أي ما ربح من شيء فبيني وبينك نصفان ودفع بالنصف أي قد
دفع المال إلى المضارب الثاني بالنصف فالثاني نصف ولهما نصف
لأن الأول شرط للثاني نصف الزرع وذلك مفوض إليه من جهة
رب المال فيستحقه وقد جعل رقبته المال لنفسه نصف ما ربح الأول
ولم يربح إلا النصف فيكون بينهما ولو قيل ما رزق الله في نصف
أو ما فضل فنصف أي لو كان قال له أن ما رزق الله تعالى في نصف
أو قال فما كان من فضل بيني وبينك نصيبين وقد دفع بالنصف
فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للأول لأنه جعل لنفسه نصفه
مطلقاً الفضل فيصرف شرطاً لأن النصف الثاني إلى جميع نصيبه
فيكون للثاني بالشرط ويخرج الأول بغير شيء ولو شرط للثاني
ثلثه فللمالك والثاني شرطها وعلى الأول سدس يضمنه للثاني
من ماله فيكمله ما شرط له وصح شرطه للمالك ثلثاً وبعد ثلث
ليعمل مع أي مع المضارب ونفسه ثلثاً ويظل هو واحد والمضارب
المالك مرتداً بخلاف الحق للمضارب بداء الحرب مرتداً حيث لا يظل
المضاربة به لأن له عبارة صحيحة ولا ينغزل أي أن عزل رب المال
المضارب لا ينغزل حتى يعلم بعزله فلو علم فله بيع عرضها ثم
لا يتصرف في ثمنه ولا في نقد لا حاجة إلى قيد نص بل ولا وجه
لأن النقد لا يصير نضاً إلا بالانقلاب من المتاع ولا وجه لاعتبار
هنا القيد هنا كما لا يخفى من جنس رأس المال وسبيل خلافة به
أي يسد نقد خلافة جنس رأس المال بأن كان أحدهما دراهم

والاخر فان يرد ذلك الجنس استحقاقا والقياس ان لا يبدل به ^{بغير}
العزل والا لكان بيع عرضها ايضا استحقاقا ولا وجه للاحتراز
بقوله ولا ضرورة لانها متحققة بل لان التقديس جنس واحد
الثنية ذكر في التبيين وجه الاستحسان ان الربح لا يظهر الا عند
اتحاد الجنس فتحققت الضرورة ولو افرقا وفي المال دين لنزومه
اقتضاء دينه ان كان ربح اذ جعل بالاجرة والا فلا لان ربح متبرع
في العمل ويوكل المالك به اي بالاقتضاء لان الحقوق ترجع الى الوكيل
فلا بد من توكيل المضارب المالك اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الربح
وكذا سائر الوكلاء فانهم يوكلون المالك اذا امتنعوا عن الاقتضاء
والبيع هو الدال والسمار هو اسم لمن يعمل للغير بالاجرة
بيعا وشراء ذكر في البسوط يجبر ان عليه اي على الاقتضاء لانها
يعاون بالاجرة وما هلك من خالي الربح او لا فان زاد على الربح
لم يضمنه المضارب لانه امين وان قسم الربح وفتح عقدها
والمال في يد المضارب ثم عقدت فهلك المال وبعضه لم يتر
اذا النوع وان لم يفسخ ثم هلك تردا واخذ المالك ماله وفضل
قسم وما نقص لم يضمنه المضارب لما مر ونفقة المضارب عمل
في مصر في ماله كد وابنه في قوله كد وابنه اشارة الى انه لا يدخل
في النفقة وهذا على ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل فيها
وفي سفر طعامه وشرايه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه
والدهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز ومكوبه شرك وكرا وعلفه
في ماله بالمعروف ضمن الفضل اي ان انفق زاد على المعروف ^{منه}

فهو الزيادة ورد ما بقي في يده بعد قدومه مصر الى ماله
اي ما بقي ما ذكر وما دون سفر ينفد واليه ولا يبيع باهله كالسفر
وان بات بهم كسوق مصر فان ربح اخذ ربح المالك ما انفق من
رأس ماله اي اخذ من الربح ما انفقه المضارب من رأس المال حتى
يتم رأس المال فان فضل شيء قسم مضارب بالنصف شري
بالفها بزا وباعه بالفين وشري بهما عبدا فضاعا في يده اي طاع
الالفان في يد المضارب قبل التسليم للبايع غرم المضارب ربحها
لانه ملك المضارب والمالك الباقي ورشح العبد للمضارب وبقي
لها ورأس المال الفان وخمس مائة لان رأس المال دفع او لا الفا
ثم دفع الفا وخمس مائة وراج على الفين اي ان باعه مائة يقول
قام على بالفين فقط اي لا يذكر خمس مائة لان الشرع وقع بالفين
فلا يضم الوضعية التي وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب ولو ج
بضعها فخصتها ثلثا آلاف والربح منها نصف الف بينهما لان ربح
العبد وهو الف ملك المضارب خاصة ولان الفين ونحوه
رأس المال ولو شري من رأس المال بالف عبدا شرا بصفاء شري
رأس المال فلك العبد بنصف الف الف راج بنصفه لان شري المضارب
من رأس المال وان كان جائزا ففيه شبهة لعدم وبيد المراجعة
على الامانة فيعتبر اقل الثمن وكذا لو كان بالعكس على ما مر في باب
المراجعة ولو شري بالفها عبدا بعد ضعفه قتل رجا خطاء ربح
الفه عليه وباقي على المالك اي اذا امتنع من الدفع واختار الفداء
يعني ربح الجناية بقدر ان بقدر المالك والعبد ربحه للمضارب لان

راس المال الف والعبد يساوي الفين فاذا فدى يخرج عنها اي خرج
العبد عن المضاربة اما نصيب المضارب لانه مضمون عليه ومال
المضاربة امانة وبنيهما منافاة واما نصيب رب المال فلقضاء الف
لان تضاد القاضى بانقسام الفدا عليه الما انه يتضمن قسمه العبد
بينها والمضاربة تنتهي بالقسمه فيخرج المضارب يوما والمالك ثلثة
ايام ولو شري عبدا بالفها وهلك الف قبل نقه دفع رب المالك
ثمنه الي المضارب مرة اخرى ثماني هكذا ان هلك في الدفعة الثانية
والثالثة وجميع ما دفع راس ماله وصدق مضارب قال موالف
دفعته الي والف دعت لا مال له قال لكل دفعت كان ابو خيفة يقول
اولا القول قول رب المالك وهو قول زفر لان المضارب يدي
عليه الشركة في الربح وهو ينكره والقول قول المنكر خرج المالك
لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثل القول قول
القابض ضمينا كان او امينا لانه اعرف بمقدار المقبوض ومالك اي
صدق مالكان لاختلافهما اي مع الاختلاف السابق في مقدار الربح
لان الربح يتحقق بالشرط وهو يستفاد من جرته وايتها اقام حجة
اي على ما ادعى من فضل قبله لان البيئات للاثبات ولو قال معه
الف هو مضاربة زيد وقد ربح صدق زيدا مع اليقين ان قال
بضاعة لان المضارب يدعي عليه تقويم عمله او شرط من جرته
او يدعي الشركة في الربح وهو ينكر كما لو قال قرض وقال زيد
بضاعة او ودیعة او مضاربة لان المضارب يدعي عليه التملك وهو
ينكر ولو قال المالك عينت نوعا صدق للمضارب اي مع اليقين ان يجد

لان الاصل في المضاربة العوم والاطلاق والتخصيص بها يخرج
بمخلاف الوكالة فان الاصل فيها الخصوص ولو ادعى كل نوعا صدق
المالك لانها تفصيل التخصيص والاذن يستفاد من جهة كتاب
الوديعة هي في الشريعة امانة تترك للحفظ وفي اللغة مشتقة
من الودع وهو مطلق الترك فلا يضمنها الودع ان هلك اي بالوجه
وله حفظها بنفسه وامينة لم يقل وعياله لان الدفع الي العيال انما
يجوز شرط امانة وعند تحقق الحاجة لكونه عيالا قال في
النخبة لو دفعها الي امين من امانته وليس في عياله يجوز وعليه
القتوي والسفوريها السفور والخروج الي السفر وله هو قطع المسافة
كذا في الصحاح فكلاهما مصدران وانما اختار الاول لانه اراد بيان
جواز الخروج من موضع دفع الوديعة اليه في ذلك الموضع عند
عدم النهي والخوف فان نهى عنه او كان الطريق مخوفا فافتر ذلك
المالك ضمن واعتبر ابو يوسف ومحمد شرط الضر وهو ان لا يكون لها
حمل وموتة غير ان عند محمد هذا اذا بعدت المسافة اما اذا قربت فله
ان يسافر بها ذكره في الحاشية وقال الشافعي ليس له ذلك على كل حال
ولو حفظ بغيرها ضمن الا اذا خاف الخرق والفرق فوضعه عند جارا
او فلان اخر وان جرحها بعد طلب ربها قاذرا على التسليم او جرحها
بعد اي بعد طلبه لم يقل معه لان التأثير للمجرح بعد طلبه لا للمجرح
اذ يجوز ان يكون المجرح عند بعد طلب لظالم ثم قربها او لا وان
جرح المجرح الوديعة عند الموت يصير غاصبا او خلط بماله او مال
لغيره لا يغير ولا يسل الي الودع عليه عند وكذا عند ما ان خلط بها

بخلاف جنسها وان خلطها ببعضها وهو غير ما يجتمع شركه ان شاء
عندها وان كان ما يعا فعدلي يوسف يجعل الاقل قابلا لكثير
اعتبار الغالب لجزء وعند محمد شركه بكل حال لان الجنس لا يغلب
على الجنس وتعدي فليس ثوبها او ركبها ثوبها وانفق بعضها ثم خلط
مثلها بما بقي وحفظ في دار سرية في غيرها ضمن وان خلطت بغيره
اشركا ولو زال التعدي زال ضمانه خلافا للشافعي ومعه زوال
الضمان زوال ما يودي اليه عند هلاكها وانما قلنا هذا لان زواله
حقيقة لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد الهلاك وبعد لا يمكن
الازالة ولا يدفع الى احد المودعين قسطه بغية الاخر خلافا لما قاله
في المحيط منهم من حق الخلاف في الكيل والموزون خاصة وقبل
الخلاف في الكل والاول اثنه بالصواب واختاره في الهداية
ولا حد ثوبه عن دفعها الى الاخر فيها لا يقسم ودفع نصفها
فقط فيها يقسم ايا كان كانت الوديعة مما لا يقسم بحفظها لحدها
بازن الاخر وان كانت مما يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى
الاخر للحفظ بل يضمن في حفظ كل واحد نصفه هذا عند محمد
يجوز الدفع الى الاخر فيها يقسم ايضا ومن دفع الكل النصف لا
قابضه لان مودع الودع لا يضمن عنده ولو نهي عن الدفع الى عياله
فدفع الى من له منه ضمن والي من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده
وشيء تحفظ النساء الى عرسه لا كما لو امر بحفظها في بيت معين
من دار فحفظ في آخر منها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت
ظاهر بان كان في احدهما عور ظاهر ولذلك قال ان لم يكن خلط

خلط ظاهر ولو اودع الودع فركبت ضمن الاول فقط وقا لا يضمن
المالك ايا شاء وان ضمن الاخر رجع الى الاول لهما ان المالك لم
يبرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتضمن
فيضمن بينهما وله ان قبض المال من يد ميسر لانه بالدفع لا يضمن مالم
يفارق الحضور رآه فلا تعدي منها فاذا فارقه فقد ترك الحفظ
المتلزم فيضمن بذلك واما الثاني فستر على الاول ولما يوجد منه
صنيع كما اذا ائتمن الرعي في حجة ثوب غيره ولو اودع الغاصب ضمن ايا
شده هذا بالاتفاق ولو ادعى كل من رطين الفامع ثالثا له اودعه
اياه فنكل لهما اي عجزا عن البيعة فحلف القاضي لكل واحد فكل عن الخلف
لها ولا يبرها بدا القاضي بالخلف جاز والاولى عند الشافعي ان يقرع
بينهما نفيا لثمة الميل وعند الكول للاول لا يقضي حتى يحلف للثاني
ليكشف وجه القضية لهما او لهما او لاحدهما بخلاف ما اذا اقر
لاحدهما فانه يحكم به له لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والتكول
لا يكون حجة الا بالقضا ولو لهذا لو تكلم حلف لا يلزمه شيء فيها
والفاخر عليه لهما لانه اوجب لكل واحد منهما سوا مكان يبذله
او باقراره وذلك حجة في حقه وبصرف الاثبات لهما صار قاضيا نصف
حقل واحد بنصف الاخر فيعبر به **كتاب العارية** هي في الشرع
تمليك منفعة بلديك وقال الكرخي والشافعي في اباحة الانتفاع بملك
الغير ونحن نقول انها تبني على التملك لانها ما خوزة من الحرية
وهي العطية في الثمار بالتمليك من غير عوض ثم استعمل في المنفعة لذلك
فاقتضت تملكها ولهذا تنعقد بلفظه والمنافع قابلة للتمليك كالوصية

بخدمة العبد وتصع باعرتك ومختلفة اسم للعطية التي ينتفع
 الانسان بها زمانا ثم يرد لها على صاحبها كذا في البدائع واذا ارثك
 الربية افاد ملكا العين والابقي على اصل وضع فحل على العارية وطعك
 ارضي وحملك على دأبي واخذ منك عيدي وداري لك سكي هو
 سكي الدار له من غير عوض وسكي الدار منفعتها المطلوبة منها
 عادة فقدا في معنى العارية وعمرى سكي اي داري لك عمرى سكي
 عمرى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره امرتها لك عمرى والعمرى
 جعل الدار لاحد مدة عمره وسكي فيميز ويرجع المعير فيما يتي شله
 ولا يضمنه بلا تعدد ان هلك خلوفا للشافعي وحل الخلاف ان يملك
 في غير حالة الانتفاع اذ لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضمن
 بالاجماع وكذا لو هلك فيها لا بالانتفاع في احد قوليه وفي قول الآخر
 يضمن كذا في المفاتيح ولا توجر لان الشيء لا يضمن ما فوقه فانجرها
 فغطت ضمنه المعير ولا يرجع على آخره والشافعي عطف على الضمير
 في ضمنه ويرجع على موجره وان لم يعلم انه عارية دفعا للضرورة
 بخلاف ما اذا علم وباعا بالخلف استعماله ولا ان لم يعين منتفعا
 اي ان عارثيا ولم يعين من ينتفع به فله استعير ان يعير سواء
 لختلف استعماله كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل عليها وما لا يختلف
 ان عين اي ان عين من ينتفع به فان لم يختلف استعماله يعيره وان
 لختلف وكذا الوحرى المستأجران يعيره مطلقا ان لم يعين الوجه
 من ينتفع به وان يعير ما لا يختلف استعماله فقط ان عينه وعند من
 قال العارية اباحة الانتفاع بملك الغير ليس للسعيير الاعارة لان

لان المباح له لا يملك الا باحة بخلاف من ملك المنافع فان له ان يملكها
 غيره فمن استعار دابة او شاجر مطلقا له ان يحمل ويغيره اي يحمل
 ويترك واما على تعين وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت
 والنوع انتفع ما شايد في وقت شاء وان قيد ضمن بلخلاف في شر
 فقط التقيدا ما ان يكون في الوقت فقط او في النوع فقط وفيها
 فان عمل على موافقة القيد فظاهر وان خالف فان كان الخلاف
 في مثل والي خيلا يضمن والي شريضا وكذا تقيد الاجارة بنوع
 او قدر ايمان واقوا وخالف في مثل او خيلا يضمن والي شريضا
 ودها الى اصطلح ما كنها او مع عبء او لحيه مسانته او مشاهة
 بخلاف اجرة مياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه فذلك
 المشه على ان السعيير لا يملك الا بدع او مع لجيرتها او عبده يقوم على
 دأبه ولا هذا على الاصح تسليمه بالباطك بعده لا يضمن كسرة
 مستعار غير نفيس الى دار ما لكم فان هذا تسليم بخلاف النفس كل
 حيث لا يرد الا الى المعير بخلاف مرة الودعة والمقصود في اماكنها
 فان هذا لا يكون تسليما بل لابد من الرد الى المالك وعارية النقدين
 والكيل والوزون والمعد وقرض فيضمن لو هلك في يده قبل الانتفاع
 وانما كان قرضا لان العارية تمليك المنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا
 باستهلاكها فاقضى تمليك العين ضرورة وذلك بالهبة
 او بالقرض والقرض دناها فيثبت قالوا هذا اذا اطلق الاعارة اما
 اذ لقيت الهبة بان استعار دارهم ليعير بها ميزانا او يزي بها كذا لم تكن
 قرضا ولا يكون له الا انتفاع المسماة وصح اعارة الارض للبنا والقر

وله ان يرجع عنها ويكلف قلعها ولا يضمن ان اطلق اي يضمن
للغير ما نقص من البناء والقرين بالقلع ان كانت الاعارة مطلقة
اي غير موقوفة وضمن ما نقص بالقلع ان وقتاى وقت الاعارة
ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للغرور وفي صورة
الاطلاق ما غره بل اغتر المستعير حيث اعتمد على الاطلاق وكرة
الرجوع قبله اي قبل الوقت المعهود لان فيه خلف الوعد ولو عاد
للزرع لا يؤخذ حتى يحصد وقتا ولا لان للزراع نهاية معلومة
وفي ترك مراعاة الحقين بخلاف القرين اذ ليس له نهاية معلومة
ولجدة رالتعار والغصوب والمستاجر على المستعير والغاصب الجور
لان الرد واجب على الاقربين والاجرة مبنية على الرجوع والثاني فان
الواجب عليه التمكين والتخلية دون الرد ويكتب الماعز قناطعتني
ارضك لا اعترفتي اذا اعترفت للزراعة من اعار ارضا ايضا للزراعة
يكتب انك اطعمتني عنده لان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها
تخص الزراعة والاعارة تستلزمها وغيرها كالبناء ونحوه وقال لا يكتب
انك اعترفتي لان لفظة الاعارة موضوعته والكتابة بالوضع اولي
كتاب الهبة هي في الشرع تمليك مال للعالم بلا عوض لم
يقبل تمليك عين لان العين قد لا يكون مالا وانما زاد قيد الحال لاختلاف
عن الوصية وتنفذ لم يقل وتصح لان الصحة لمرأى وراء الانعقاد
لها شرائط ان صادقة باي صح والاعتقاد فاسدة والكلام ههنا في
انعقادها بالفاظ مخصوصة بوهب وعلقت وعلقت واطعنت
هذا الطعام فان الاطعام اذا نسب الي ما يطعم عنه كان هبة ولذا

لي ما لا يطعم عنه كالارض يكون عارية وجعلت هذا لك لان
حرف الاء للتعلق والتملك وجعلت لك عمري لقوله علم من اعمر
عمري فري للعملة ولورثة من بعده بخلاف ما اذا قال داري
عمري سكتي لان قوله سكتي يجعله عارية على ما مر وحملك على
هذه الداية بنيتها وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة تسكنها
لان قوله تسكنها مشورة وليس تفسير وهو تنبيه على المقصود وفي
هبة سكتي لان قوله سكتي تميز فيكون تفسير الما قبله فيكون عارية
او سكتي هبة اي داري لك بطريق السكتي حال كون السكتي هبة او
موهوبة بطريق السكتي حال كون السكتي هبة او موهوبة او تحلي
سكتي التحلي اسم من التحلية اي الاعطاء بتقديمه تحليتها تحليته قوله
سكتي تميز او سكتي صدقة اي داري لك بطريق السكتي حال كون السكتي
صدقة او صدقة عارية اي داري لك حال كونها صدقة بطريق العارية
فعارية تميز فهم من المنفعة او عارية هبة اي داري لك بطريق العارية
حال كونها هبة فلها قال عارية فهم من المنفعة فعناء حال كون
المنافع موهوبة لك عارية مبتدأ خبره قدم وتم بالقبض الكامل الا ان
الكامل يختلف بحسب تحمل الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما يناسب
وفي العقار ما يناسبه قبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل
فيها يحتمل القسمة اصاله وذلك بالقسمة وفيما لا يحتملها تبع القبض
الكامل وتصح ان قبض تحليتها بلا اذن ويجهل به لان الهبة دليل
الاذن لان دلالتها مشتركة فلا يصح التمسك بها في احدي الصورتين
دون الاخرى بل لان القبض بمنزلة القبول في الهبة من حيث انه

يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الإيجاب منه تسليطا
على القبض بخلاف ما إذا قبض بعد الافتراق لانا إنما اثبتنا التسليط
لما قاله بالقبول والقبول يقيّد بالمجلس فكذا ما يلحق به كمشاع لا يقسم
أي النجا إذا قسم لا يبقى منفعة كالرحي والحمام واليتا الصغير لا يما
يقسم خلافا لما قيل له أنه عقد تمليك فيصح في المشاع وغيره كبيع
بأنواعه ولنا أن القبض منصوص عليه في الهبة فيشترط كمال المشاع
لا يقبله إلا بضم غيمو إليه وذلك غير مذهب ولا فرق عندنا بين أن
يهب من الشريك وبين أن يهب من الأجنبي والمفسد هو الشيوع
المقارن لا الشيوع الطاري كما إذا وهب ثم رجع في البعض الشايع
بخلاف الرهن فإن الطاري أيضا يفسد فيه فإن قسم أي بعد ما
وهب النصف للمشاع مثلاً وسلم صرح لأن تمامها بالقبض ولا شيوع
عنده وإن وهب قيقا في بئر أو دهنيا في سمس لا وإن طحن أو خرج
وسلم وكذا السمن في اللبن لأن الوهب معدوم وقت الهبة وهو
ليس محل للملك بخلاف المشاع وهبة لبن في صرع وصوف على غنم
وزرع وتخل في أرض وثمر في نخيل كالمشاع أي لا يجوز هبة هذه
الأشياء لكن إن فصلت عن ملك الواهب قبضت تصح وتم هبة
ما مع الوهب له بالقبض جديد وما وهب لطفله بالعقد وما
وهب لأجنبي له يقبض عاقلا وقبض بيه أو جده أو وصي أحدهما
أو أم هو معها أو لجنبي برتبة وهو معها أو زوجها بعد الزفاف أي
زوج الصغيرة الوهب لها لأجلها كمن بعد الزفاف وقفاً اثنين
دار الواحد لأن الكل يقع في يده بل وشیوع وعكسه لا هنا عندنا

تصح لأنها هبة الجملته منها إذا تمليك واحد فلا يتحقق الشيوع كما إذا هن
من رجلين وله أن هذا هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوع
بخلاف الرهن لأن حكمه الحبس ويثبت لكل واحد منهما كما لا تصدق
عشرة على غنيتين فإنه لا يصح عنده وكذا إذا وهب لهما الشيوع وعندها
تصح لأن الصدقة على الغني يراد بها الهبة مجازاً والهبة لا تنجز بخلاف
عدم الشيوع عندها وصح على فقيرين لأن الصدقة يراد بها واجبة
تعد وهو واحد فلا شيوع وكذا لو وهب العشرة لهما لأن الهبة على الفقير
صدقة **باب الرجوع عنها** من وهب ثم رجع صح لقوله عليه السلام
الواهب أحق برتبته ما لم يثبت أي ما لم يعوض وقال الشافعي
لا يصح إلا في هبة الوالد لولده لقوله عم لا يرجع الواهب في هبته إلا لولده
فيما يرب لولده ونحن نقول المراد بقوله الاستبداد في الرجوع وإثباته للولد
لأنه يتمكن له الحاجة وذلك يسمى رجوعاً ومنع الزيادة متصلة ببناء
وغرس وسمن لا منفصلة كولد وارث وعقر وموت أحد العاقدين
وعوض أضيف إليها ولو من أجنبي نحو خذ عوض هبتك وعقابلتها
تقبض فلو وهب ولم يصف رجوع كل برتبة فيه إشارة إلى أنه ليس
بعوض حقيقة بل هو تمليك مبتدأ ولهذا يشترط فيه القبض ويجوز
بأقل من الوهب من جنسه في المقدرات وخروجها من ملك
للوهب ببله والزوجية وقت الهبة فلو وهبها لثمنها رجع
ولو وهب لها ثمناً بان لا قرابة المحرمية خلافاً لما في في الوالد
كما مر وهلاك الوهب وضابطها حر وفرد مع خنفة فإلّا
الزيادة واليمين الموت والعين العوض والخاء الخروج والزواج الزوجية

والقاف القربة والها ما الهاء ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف
عرضها لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي وقال زفر يرجع
بالنصف اعتبارا بالعوض الاخر ولنا انه يصلح عوضا لكل من الابتداء
وبالاستحقاق ظهر انه لا عوض له الا هو الا انه يصير لا ما انقط
حقه في الرجوع الا ليس له كل العوض ولم يعلم فله ان يرد ولو
عوض نصفه رجح ما لم يعوض فلو باع نصفها ولم يبع ثبات رجح
في النصف لان له الرجوع في الكل في النصف والي ولا يصح التراض
او حكم قاض فلو اعتق اى الموهوب له الموهوب بعد الرجوع قبل
القضاء صح ولو منع اى منع الموهوب له الموهوب عن الواهب
بعد ما رجح قبل القضاء وبعد فذلك لم يضمن لان يده غير مضمونة
الا اذا طلبه بعد القضاء فنعم مع القدرة على التسليم لانه تعد وهو
لحمها اى الرجوع مع التراضى وقضاء القاضي فتح من الاصل
لاهبة للواهب فلم يشترط قبضه وصح في الشارع فان تلف الموهوب
اي في يد الموهوب له فاستحق فضمن الموهوب له لم يرجع على واهبه
لان عقد تبرع فلا يستحق فيها السلامة وهو غير عامل والغرور
في ضمن عقد المعاوضة سبب للرجوع لاني غيره وهي بشرط العوض
هبة ابتداء فشرط قبضها اى قبض العوضين وبطل بالبيع انتها
اي عند القبض فيه بالعيب وخيار الزوية وثبت الشفعة وقال زفر
والشافعي هو بيع ابتداء وانتهى لان فيه معنى البيع والعبرة في العقود
للمعنى ولنا انه اشتمل على جرتين فيجمع بينهما ما امكن عملا بالشهر فيكون
ابتداءه مقبلا بلفظه فيجري فيه احكام الهبة وانتهاه مقبلا بمقتضى

فيجري فيه احكام البيع ولا تاتي بين حكمها لان الهبة من حكمها
المالك في القبض وقديرا في من البيع الفاسد والبيع من حكم الزوم
وقد ينقلب الهبة لازمة بالتعويض **فصل** من وهب متاعا لاجلها
ارعي ان يرد لها عليه او يعقها او يتولدها او وهب دارا او تصدق بها على
ان يرد عليه منها شيئا صح وبطل استناؤه وشرطه لان هذه الشروط
تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها قبل اتي اكتمال
فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقم
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة
فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه ثباتها ونحن نقول
للمراد هو الثانية ولا تكرار لان في عبارة العوض مظنة الصحة كما لا يخفى
شعر انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرط رده او كونه عوضا عنها
معلوما او مجهولا لان كلاهما يخالفان مقتضى العقد ولو اعتق العمل
ثم وهبها حتمت اى الهبة لانه لم يبق الجنب على ملكه فاشبه الاستثناء
ولو دبر ثم وهبها لان العمل بقوله ملكه فلم يكن شيئا لا تشكرك
تنفيذ الهبة فيه لكان التدبير في قبضة الشارع او هبة شيء هو مشغول
بملك المالك ومن قال لغريمه اذا جاع غدا فهو لك وانت منه بري
فهو باطل لما مر ان التعليق الصريح في الابدان لا يصح وجاز للعمري العمل
حال حيوة ولو رثته بعده وهي جعل داره له مدة عمره واذا مات تيرث
هذا الشرط باطل على ما دل عليه الحديث لما ذكره وبطل الرقبي الرقياس
من الرقوب وهو الانتظار لانه يتظرموتة وهي ان مت قبلك فهو لك
لانه تعليق التملك بخاطر وقال ابو يوسف يصح لانها تملك الحال والشرط

فلا يستد بعد موته فرجع الاختلاف في تفسيرها والصدقة كالهبة
لا تصح لا قبضه ولا في شايح يقسم لانها تبرع كالهبة فيلزم فيها ما
يلزم في الهبة ولا عود فيها لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكذا
اذا تصدق على غني استحسننا لانه قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب
وكذا اذا وهب للفقير لحصول المقصود **كتاب الاجارة** قال الوليحي
قال الاخفش من العرب من يقول اجرت غلامي جرافه وهو ما عجز
واجرة ايجار افه وهو موحى واجرة على فاعلة فهو مولج وقال المبرقلا
اجرت دلري ومولوي غير ممدود واجرت ممدودا والاول اكثر لاجار واجار
الي هنا كلام الوليحي ذكره الخوي في تهذيب الاسماء في اللغة اسم
للاجرة كالجالة وفي الشرع تمليك نفع بعوض والمطوية في الدين
انما هي شرط في الصحة منها ومطلق الاجارة تستظم لفظة دين
او عين او منفعة قال في باب اجارة المنافع بالمنافع من التبريد للنفقة
اذا قولت يجنسها المصم العقد نحو ان يستاجر دارا لمنافع دار وان
قولت بغير جلد جارك اذا استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي
يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار وزرعة الارض
مدة كذا طائفة وقصة لكن في الوقف لا يصح فوق ثلثة سنين في التما
ذكر بعض شايخنا في شرح جيل النصب الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على
الاقا فان يعقد عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكون العقد الاول
لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال حضا الذخيرة هذه الحيلة
عندي ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما
لم يجوز صيانة للوقف عن البطون فان الوقف اذا بقي في يد المستاجر

مدة طويلة والناس يرونه يصرف فيه تصرف الملاك يقع في قلبه انه ملك
فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر في بطل الوقف وفي حقه هذا المعنى لا فرق
بين ان يكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين ان يكون بعقود
متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة
بعقود متفرقة تلحق بالوقف فان يفسخ الاجارة اذ لحاق بطلان الوقف
من جهة ما ذكرنا لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلافه اذا كانت
بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وبذكر العمل كصبغ القوب
وحياطة وحمل قدم معلوم على اية مسافة علمت وبها الاشارة كنقل
هذا اليتمه ولا تملك الاجارة بالعقد خلاف الشافعي لا خلاف في ان
وجوبها بسبب العقد كما ان وجوب تسليم النفعة بسببه نعم انكر اصحابنا
وجوبها عقب العقد وقالوا انه يلحق بالعقد موقفا في تحقق
لحد الامور الا في ذكرها وفي عبارة الهداية اشارة الى ان المراد من
الوجوب التي فيها معنى الملك ومن غفل عنه تصدق في توجيه قوله
بل بتجديدها او شرطه هذا اذا لم تكن مصامعة ذكر في الوقف الخانية
ولجمعوا على ان الاجارة يملك في الاجارة المضافة باشتراط التجمل او
بالتمكن من استيفاء النفع فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء
بل نقول لما وجب بالتمكن من الاستيفاء وهو تقدم على الاستيفاء
لم يجز ان يجب به كذا يلزم تكرار الوجوب فيجب له ان يقبض ولم يكن
ويسقط بالغصب بقدر قوت تمكنه ولو جرح طلب الاجارة له والارض
كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة التاجيل
والدابة بكل مرحلة وقال زفر لا يجب لابعادتها السفه للقصاص

والخياطة اذا تمت وان عمل في بيت المتاجر انما قال هذا لانه اذا عمل في
بيت المتاجر فسرق الثوب بعد ما خاط بعضه فله الاجرة بقدر ما خاط
فكان هذا مظنة ان يتوهم ان الاجرة يجب بقدر العمل اذا كان في بيت
المتاجر مطلقا فذهب بما ذكر وجه الفرق انه بالسقة ان يرى عمله
على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكل فيجب لجره على كل واحد اذا لم
العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقدير
للابعاض فيتوقف الطلب على كل العمل والخبز بعد اخله من التور
فان احرق يعني من غير فعله بعد ما اخرج وهو في بيت المتاجر فله
الاجرة لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا غرم لانه لم توجد منه الخياطة
وقال لا يغرم مثل دقيقة ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد
حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر وقوله لا يغرم
ذكر في غاية البيا اذا احرق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا
جميعا قال في شرح الطحاوي قال ابو خيفة في هذا موضحا من لانه
ما جنة يراه بتقصير في القلع من التور فان ضمنه قيمته بخبز العطا
الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجر والمطبخ بعد العرق اعتبارا للعرف
ولضرب اللبن بعد اقامته وقال لا يستخرج بشرح لان التشرح وهو
تنضيد وضم بعضه الى بعض من تمام عمله وعنده هو زائد كالقل
ونفي بقولها ذكر في العون وهذا اذا ضربه اللبن في ملك المتاجر
اما اذا ضربه الاجير في ملك نفسه لا يجب لجره عنده الا بالعد عليه
بعد اقامته وعندهما بالعد عليه بعد التشرح ذكر في الفتاوى ومن
في عمله اثر في اللبن سول كان ذلك الاثر ما لا كالنشاء والبيض في عمل

قصار يقصر بها او لم يكن ما لا كالنسيج والصنع وهذا لان القايم
بالثوب لون الصبغ لا عين ذكره في المبسوط والمرا ورد لكل من الثوبين
مثلا فقال كصباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض له حبسها الاجر
قال في المبسوط والحاصل ان كل اجير يكون اثر عمله قائما في المعول
كالنسيج والقصار والصبغ والقتال فله حق الحبس لان العقود
عليه الوصف الذي احدثه في الثوب وهو قايم فيكون له ان
يجب به يبدله وكل من ليس لعمله اثر في المعول كالحمال فانه لا يتور
لحبس لان العقود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون
ان يحبس فان حبس في ضاع فلا غرم عليه ولا اجر وقال الامين فكانت
مضمونة قبل الحبس فكنا بعد كنه بالخيار ان شاء ضمنه بالقيمة غير معول
ولا اجرة له وان شاء ضمنه معولا وله الاجر وله ان غير متعدي الحبس
فبقيا ما نته كما كان عنده ولا اجر له لانه العقود عليه قبل التسليم
ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح وغاسل الثوب لا حبس له الا راد
الابتوقان له حق حبسه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله لانه كان عليه
شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه منه فله حق الحبس وقال في
ليس له حق الحبس سول كان لعمله اثر لانه اطلق له العمل ان يستعمل
غيره الا اذا قيد بيده كما اذا اجره ان يخط بيده ولا جبر للحيث بعاليه
ان مات بعضهم وجاء من يتولى جرمه بما به وماله اذا كانوا ثوبين
وحكي عن الفقيه ان جعله ان تمولي المسئلة اذا كانت للثوبين نقل
بنقصان العدد اما اذا كانت مثة الكل وثوبين البعض بول فانه
عيب الاجرك ملاك في الجامع الصغير البرهاني ولا اجر لامل الكتاب

للجواب ولا حامل الطعام ان رده للهوت خلا فالحمد في الاول
فان له اجر الذهاب عنه لانه اوفي بعض العقود عليه وهو
قطع المسافة ولها ان العقود عليه ثقل الكتاب وقد نقضه
ولو ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يتحق الاجر بالذهاب
بالاجماع لان الحمل لا يتقضى ولزفر في الثاني فان عنه له
الاجر في الطعام دون الكتاب وصح استيجار دارا وكان بلا ذكر
ما يعلف فيه لان العمل المتعارف فيها السكى فينصف اليه اذا المتعارف
كالمشروط وانه لا يتفاوت فيصع العقد لانه لا ينظمه قوله وله
كل عمل سوى موطن البناء كالمقارة بل لان الاصل ان كل عمل لا
يضر البناء يستحق بمطلق العقد ولو عين الساكن له ان يسكنه
غيره لان التقييد غير مقيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين الارض
او الركاب عند استجار الثوب والدايرة فانه ليس له ان يلبسه غيره
ويركبه غيره للتفاوت في اللبس والركوب وله ذلك ان عثم
بان قال عليه ان يلبس ويركب من شاء وان ابره بان لم يركبه
ثابدا عليه ولحد من العموم والخصوص لان لبس بعض الاشياء
وركوبه غير معلوم عرفا لينصرف مطلق العقد اليه بل ان كل
متعارف وهما ما يقع فيه التفاوت فما لم يبين لا يصير للعقد
عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان سمي نوعا وقت
حمل الدايرة نحو كرتة فله حمل مثل ضررا او اقل كالشعير لا ضرر
كالمخ وضمن باراداف رجله وقد ذكر ركوبه لي ركوب السليم
من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار الثقل لان الدابة يعقل

حمل الركاب الخفيف لحمله بالغروية ويخفف عليها ركوب الثقل
لعلمه بها وبزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما هو ماذون
فيه وغيره ماذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليه ما ان اطاق
يعني اطاق الدابة حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط
وما زاد في الثانية والاقل قيمتها اي ان لم يطوق الدابة ما ذكر
يضمن المتاجر كل قيمتها كعطبها بضربة وكيفية يقال كبح الدابة بل
اي جنيها لنفسه لتقف ولا تجري يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب
الضرر او كبح كل قيمتها وهذا عنده وقال لا اذا فعل فعلا متعارفا
بلا اذن اللوجر ذكر في الخاتمة وجوازها عما استوجرت اليه ولو
ذاها وجا تيا وردها اليه بلخر عطف على جوازها اي يضمن بجواز
الدابة عن موضع استوجرت اليه ثم ردها الي ذلك الموضع وان
كان الا يتجارها وجا تيا وانما قال هذا نفيا لما قيل انه انما يضمن
اذا اتاجرها ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت بالوصول الي
ذلك الموضع فيضمن بالجواز عنه اما اذا اتاجرها ذاهبا وجا تيا
فجاز عن ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يضمن كالودع اذا خالف
ثم عاد الي الوفاق وقال صاحب الهداية الاصح عدم الفرق ثم
ان الضمان اذا كان العطب بالجواز وان لم يكن به فلا ضمان
وقد اصرح عن ذلك عطف قوله جوازها على ضربه في قوله كعطبها
بضربه ونزع سرج عمار مكثري واياك في اي ان اكثري عمارا سرح
فنزح السرح واوكفه وركبه فهلك ضمن كل قيمة عنه في رواية الجرح
الصغير وقد ما زاد في رواية الاصل وهو قوله ما هذا اذا كان الخمار

تؤكف بمثله وان كان لا تؤكف صار ولا تؤكف بمثله ضمن كل القعة
عند كذا في الحقايق واسرجه بما لا يسرج بمثله دون ما يسرج
بمثله اي ان نزع السرج واسرجه بسرج آخر فان كان هذا السرج
مما لا يسرج هذا المار بمثله يضمن وان كان يسرج بمثله لا يضمن
الا اذا كان في الوزن زايده على الاول فيضمن بحسابه وسلوك الحال
طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بان كان السلوك او عرلوا بعدا ونحو
بحيث لا يسلكه الناس كذا في التبيين وهذا تبين عدم الحاجة الى الزيادة
اولا يسلكه الناس وحمله في الحر وله الاجران بلغ اي المالك الاجر
في جميع ما ذكر ان بلغ الاجر لحصول المقصود ولو استاجر ارضا
لبناء او غرس محرم واذا انقضت المدة سلمها فارغة الا ان يغرم الموجه
قيمتها مقلوعا فيملكه بالنصب على ان يغرم بالارضى للتاجر ان
نقص القلع الارض والا اي وان لم ينقص القلع الارض فبرضا
او رضي عطف على ان يغرم بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والآخر
لذلك وتفصيل ذلك انه يجب على المتجر ان يسلمها فارغة الا ان يوجد
لحد الامرين الاول ان يعطى الموجه قيمة البناء والغرس مقلوعا ونحو
وهذا الاعطاء والتملك يكون جبرا على تقدير ان ينقص القلع الارض
ويكون برضى المتاجر على تقدير ان لا ينقص والثاني ان يرضى
بتلك البناء والغرس في ارضه هذا الذي ذكره في وجوب القلع وعدم
وجوبه وفهم منه ولاية القلع للمتاجر وعدمها فانه قد ذكر انه ان
نقص القلع الارض فيملكه بالارضى للمتاجر في لا يكون للمتاجر القلع
وفي غير هذه يكون والرطوبة كالتجر لان الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر

الشجر بخلاف الزرع فانه اذا انقضت المدة قبل اوان الحصاد لا يجبر على القلع
بل يترك باجر التل الى ان يدرك ومن استاجر لزرع بترق زرع رطبة
ضمن ما انقص لان الرطاب اضر بالارض من الحطة فكان خلافا
الى شرا لا اجرا لانه غاصب الارض ومن دفع ثوبا ليخطه فبخطاطه
قبل ضمنه قيمة ثوبه او اخذ القبا باجر مثله ولم يزده على ما يسمى لانه
لا يزاد على المسمى عندنا في الاجارة الفاسدة **باب الاجارة الفاسدة**
الشرط يفسد ما المراد شرط يفسد البيع وفيها اجر التل يعني اذا كان
المسمى معلوما كما يفهم من قوله لا يزاد على المسمى وقال زفر والشافعي
يجب بالغام ما بلغ كما ان في البيع الفاسد يجب قيمة العين بالقعة ما بلغت
ولما ان المنافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد وقد اسقطت الزيادة
فيه واذا نقص اجر التل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية وصح
اجارة دار كل شهر كذا في واحد فقط الا ان يسمى جملة شهر ومعلومه
وفي كل شهر ركن ساعة في قوله هذا قول بعض الشافعي وهو اقل
وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر
ويومها وبه يفتي لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما والمقصود
هو الفسخ في راس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا
كذا في التبيين وفي كل علم مدته بان قيل اجرت سنة لشهر كل شهر
بكذا واجارتهما سنة بكذا وان لم يسم قط كل شهر او اول المدة
ما يسمى والا فوقت العقد فان كان حين يزل يعتبر الاهلة والا فلا يلزم
كالعدة اي ان كان عقد الاجارة عند الاهلة يعتبر الاهلة وان
كان في اثناء الشهر فعدته وهو ما لا يوجب فسخ العقد بالتمام

كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية اخرى عن ابي يوسف
يعتبر الاولة بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالاهلة
فان اجبر في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلثين
يوما فالسنة تتم عند محمد على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة
وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من ذي الحجة فان قلت
هذا يلزم ان يتكرر عيدا لا يفي في سنة واحدة قلت نعم لكن
في السنة التي قد مرها مدة الاجارة لا في السنة المعروفة فالحذر
غير لازم والملازم غير محذور ولجارة الحمار والحمام والظير
يلج من معين وبطعامها وكسوتها وقال لا يجوز الجهالة وهو
القياس وله ان الجهالة لا تنفي الى المنازعة لان العادة التوسعة
على الاظان شفقة على الاولاد وهو استقصان والزوج وطأها
لا في بيت المستاجر لان البيت في يده فله النفع عن الوطء فيه وله
في تكاثر ظاهر فسخها ان لم ياد ذرها وان اقرن بنكاحه لا اي
ان كان النكاح ظاهرا بين الناس او يكون عليه فهو ذل الزوج
فسخ الاجارة صيانة لحقه اما ان علم النكاح باقرارها ولا مل
الصبي فسخها ان مرضت وحملت لان لبنها يضرب بالولد وعليها غسل
الصبي وثيابه واصارح طعامه ودهنه لا تمن شيئا منها وهو
ولجوعه عليه وان ارضعته بلبن شاة او غنمة بطعام وبصت اللبن
فلا اجر ولم يصح للزنان والاقامة والنج وتعليم القرآن والفقه
والغناء والنوح والملاهي وحسب النيس ونفق اليوم بصحتها
لتعليم القرآن والفقه الاصل عندنا انه لا يجوز الاجارة على الطائفة

الطائفة وعلى العاصي كمن لما وقع الفتور في الامور الدينية
نفق بصحتها في تعليم القرآن والفقه تحريزا عن الاندساس وعجز
المستاجر على نفع ما قيل ويجوز به وعلى الخطوة المرسومة للخطوة نفق
الحام الفير المجرة هدية تهدي الى العتير على رؤوس بعض سور القرآن
لان العادة جرت باهداء الخادوي وهي نفقة يتعلمها اهل ما وراء
النهر ولا جارة المشاع الا من الشريك وقال لا يصح اجارة المشاع
من الشريك وغيره وهو قول الشافعي ثم عدم الصحة عند من يحتمل
معنى البطان حتى لا يجب بالاستعمال شيئا وهو اختيار البعض
ويحتمل الفساد حتى يجازي المثل وهو الصحيح والفتوى على قوله
ذكر في الحقايق ولودفع الى آخره لا لينجم بنصفه واستاجر حمار
البحر عليه زاد ما يعطى او ثور الطن برباله بعض دية هذا يسمى
فقير الطمان وقد نهى النبي عنه والصورتان الاولتان في معنى
فقير الطمان لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله او رجلا
اي استاجر رجلا ليخبره كذا اليوم بكذا وقال لا يصح ونفق العقد
على العمل وذكر الوقت للتجمل تصحيا للعقد عند تعدد الجمع بينهما
في رفع الجهالة ان العقود عليه مجزولة لان ذكر الوقت يوجب
كون تسليم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل
يوجب كونه معقودا عليه ولا ترجح ونفق المستاجر في الثاني
ونفق الاجير في الاول فينفذ في المنازعة هذا اذا اخل الاجر
واما اذا وسطه فذكر الاول علم كان او وقتا وذكر الاجر بعد يتم
العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتجمل واذا كان

علا فليبان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد ذكره في الثانية
او ارضا بنظر ان ثمنها لا ينبغي ان يثمن بعد انقضاء المدة وان ليس من
مقتضيات العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وما هذا حاله
يوجب الفساد ثم قيل الراد بالثنية ان يرد ما مكروته ولا شبهة
في فسادها وقيل ان يكرها مرتين وهذا في موضع يخرج الارض
الربع بالكراب مرة والمدة سنة واحدة وان كانت ثلاث سنين
لا تبقى لتثنيته منفعة كذا في الهداية او يكرها ايامها ليس الراد من
الانهار الحد الاول بل الانهار العظام هو الصحيح لانه يبقى منفعته
في العام القابل او يسرقها لان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد
الا اذا كانت المدة طويلة فلا يبقى لفعله اثر بعد المدة او كان الربع
لا يحصل الا به اذ قد يدخل تحت مقتضى العقد ويزرعها بزرارة
ارض اخرى فسدت خلاف الشافعي لان النافع بمنزلة الاعبان
عنده فيكون بيع الجنس يد ايد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع
الجنس بجنس نساء بخلاف استجارها على ان يكرها ويزرعها ويستجيرها
ويزرعها لان هذا شرط يقتضيه العقد وان لم يذكر زراعتها
او ما يزرع فيها لم يصح ان لم يزرعها بان قال ازرع فيها ما شئت
بخلاف الدار فان استجارها يقع على السكنى على ما مر فان استأجرها
ومضى الاجل عاد صحيحا هذا استحسانا ووجهه ان الجهرالة ارتفعت
قبل تمام العقد وعند زفر لا يعود صحيحا لانه وقع فاسدا فلا يقبل
جائزا وهو القياس ومن استأجر حمارا لم يستر حمله
وحمل المعتاد ففق لا يضمن لان العين المستأجرة امانة في نفسه وان

كانت الاجارة فاسدة وان بلغ فله المسمى استحسانا كما ذكرنا في السنة
السابقة وان خاصها قبل الزرع والحمل فنقض اي ينقض القاض
العقد دفعا للفساد لانه ينقض العقد بلا نقض كماله ابتداء راجي
الوهم من عبارة الهداية **باب من الاجارة الاجير المشترك**
يتحقق الاجرة بالعمل فله ان يعمل للعامة تفريع على ما سبق فان
استحقاقه لما كان بالعمل لا يتسليم النفس كان له ان يعمل لغيره
فسيو هذا اي لما كان له العمل للعامة يسوي بالاجير المشترك
كل الخياط ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده الاجير المشترك اذا هلك
العين في يده من غير فعله لاضمان عليه عنده وهو قول زفر
والحسن سواء هلكت بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب
ولا يمكن كالحرق والغالب والعدو والمكابرة وقال لا يضمن في
القسم الاول دون الثاني لهما ان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن
العمل بدونه واذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه لعدم التقصير
من جرته فيضمنه كالوديعة اذا كانت باجر بخلافه لا يمكن
الاحتراز عنه لعدم التقصير من جرته وله ان العين امانة في يده
لان القبض حصل باذنه والحفظ مستحق عليه تبعا لا مقصودا ولهذا
لا يقابلها الاجر بخلاف المودع باجر وان شرط عليه الضمان
ان كان الشرط فيها لا يمكن التحرز عنه فلا يجوز بالاتفاق
وان كان فيها يمكن التحرز عنه فعلى الخلاف ويقولها يفتق البعوض
لتغير لحوال الناس ومن يحصل صيانة اموالهم كذا في التبيين وبه
يفتق ذكر في الثانية والحيط والتمتع ان الفتوى في الاجير المشترك

على قوله سواء شرط الضمان عليه او لم بشرط بل ما تلف بماله
كدق القصار ونحوه كدق الخيال اذا لم يكن من مزاحمة الناس
ذكره في شرح الطحاوي وانقطاع الجبل وغرق السفينة من ماله
اذا لم يكن صاحب المتاع او وكيله فيها ذكره في المنثور وقال زفر
لا يضمن اذا لم يحا وزل الخد المعتاد لانه يعمل باذن المالك وللشافعي
قولان ولنا ان المالك ذون به العمل الصالح وما قيل ينبغي ان يكون المالك
بقوله ما تلف بعمل جارجا وفيه القدر المعتاد لا ينبغي ان يصدر
عن محقق المسئلة خلافية لما عرفت ان خلاف زفر على تقدير
الاطلاق عن هذا القيد وقد صرح به في المبسوط ولا يضمن بهاديا
غرق اي عند مئة السفينة او سقط من دابة اي عند سوقه وقوته
لان الواجب ضمان الادبي وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالخيانة
ولهذا يجب على العاقله وضمان العقود لا يتعمله العاقله ولا حجام
او بزلخ او فساد لم يحز المعتاد وان انكسردن في طريق الفلج
ضمن الحال قيمة في مكان عمله بالاجر او موضع كسر مع حصة
لجره اما الضمان فلان السقوط والانسكاب بانقطاع الجبل او بالعمار
وكل ذلك من صنعة واما الخيار فالانه اذا انكسر في الطريق والحمل
ثبني ولحديثين انه وقع تعديا من ابتداء من هذا الوجه ومنها
وجه آخر وهو ان ابتداء العمل حصل باذنه فلم يكن تعديا وانما صار
تعديا عند انكسره فيل الى اي الجهرتين شاء وفي الجهرية الثانية الاجم
بقدر ما استوفى وفي الاول لاجر له لانه ما استوفى لصلا والاجر
لخاص يتحقق الاجر بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كالاجر للخدمة

سنة او لري القتم وسواي جبر وحيد لانه لا يعمل لغيره ولا يضمن
ما تلف في يده هذا اذا كانت الاغنام لوحيد وان كانت لاثنتين او
يضمن ذكره في الذخيرة او بعمله اذا لم يتعد الفسا ذكره في الثانية
ومع ترديدا لاجر بالترديد في خياطة الثوب فارسيا وروميا اي
قل ان خطته فارسيا فبدرهم وروميا فبدرهمين وصنعه بعصفرة
زعفران او في اسكان البيت عطارا او حدا او في عمل الدابة ككوفة
او واسط وفي هذه الدار وفي هذه ايجرتك هذه الدار سهرية
او هذه شهر ابدريه وهكذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة لا كما
في البيع غير انه يشتط خيار التصيين في البيع دون الاجارة لان في البيع
الاجرة تجب بالجل وعند تعين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس
العقد والبيع مجهول وفي عمل كرترا وشعر عليها ويجب اجرها وجره
ذكر في الهداية في مسئلة العطار والحداد وكترابر والشعر خلاف
ابي يوسف ومحمد وفي الدابة لي كوفة او واسط لاحتال الخلاف
ومسئلة للخياطة والضبخ متفق عليها ولو ردت في خياطة اليوم
او عدا اي قال ان حطة اليوم فبدرهم وفي غد بنصف درهم
فله ما يمي ان خاطه اليوم واجر مثله ان خاطه غدا هذا عنده وعندها
الشرطان جائزان وعند زفر وهو قول الشافعي فاسدان لان ذكر
اليوم للتجيل وذكر الغد للترفيه فيجتمع في كل يوم تسميتان لهما كل
واحد من التجيل والتاخير مقصور فصار كاخلاف النوعين وله ان
ذكر اليوم لسر التوقيت لان لاجتماع الوقت والعمل يفسد كما مر بذكره
للتجيل فيجتمع في الغد تسميتان فيصح الشرط الاول دون الثاني ولا

بما وزبه للشيء أي ان كان لجر المثل زايلا على نصف درهم لا تجب الزيادة
هذا ما في الأصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص ^{نصف}
درهم لكن الصحيح هو الأول لأن المسمى في القدر نصف درهم وفي
الاجارة الفاسدة لجر المثل لا يزداد على المسمى وان خاطب في اليوم ^{الثالث}
فاجر المثل يزداد على نصف درهم عنده هو الصحيح واما عندهما فالصحيح
انه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه ذكره في العناية ولا يسا بعد
متاجر الخدم لا بشرط ولا يشتر مستاجر لجره ما عمل عبد مجور ^{هذه}
الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحضانا لان الفساد لرعاية حق المولى
وبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة وجوب الاجارة ولا يضمن الكثرة
عبد غصبه فاجر هو نفسه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ ^{ألفا}
الاجر كله فارضمان عنده وقال هو ضامن لانه اكل مال المالك ^{غير}
اذنه وله ان الضمان انما يجب باتلاف مال المجرر لان التقويم ^{هذا}
غير مجرر في حق الغاصب لان العبد لا يجرر نفسه فكيف يجرر ماله ^{يد}
وصح للعبد قبضها ويلبثها مولاه قايمة لانه وجد عين ماله وانما
صح قبض العبد عندهم لانه ماذون له في التصرف على اعتبار الفراغ
سالم ولو استاجر عبدا شهرين ^{شهر} باربعة وشهر ^{شهر} الخمسة صح والأول
باربعة وحكم الحال ان قال المستاجر لعبد من هو وابوق في أول ^{الليلة}
وقال المجرر في آخرها صله الاختلاف في جريان ماله الطاحونة
وانقطاعه وصدقاي مع اليقين رتب الثوب في امرتك ان تعلمه قبالة
او تصبغ لجره لاجر قال امرئي بما علمت لان الاذن يستفاد من
الثوب وفي مملتي بما لا يصانع قال بل بجره لانه ينكر تقوم علم ^{الامر}

هو تقوم بالعقد ولا ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان المثل
حريفا له اي خيط طاله فلم الاجر والا فلا لان سبق ما ينه ما يعين
جرة الطالب باجر جري على معتادهما وقال محمد ان كان الصانع
معروفا بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله اعتبارا بالظاهر
والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحضارهما ان الظاهر
للدفع والحاجة الى الاستحقاق والله اعلم **باب فسخ الاجارة**
هي فسخ بيع ثبوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض
والرحا او اخل به كرض العبد ودبر الدابة انما قاله فسخ لانه
لنصار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعذر
وهو الصحيح فنص عليه في الذخيرة وانما لا يفسخ لانه لا مكان
الاتقاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع فاتت على وجه
يتصور عودها ذكره في الهداية فلو انتفع بالمعيب وازال الموجب
العيب سقط خياره اي خيار المتاجر وبخيار الشرط والروية
والعذر وقال الشافعي لا تفسخ بالاخيرين وهو لزوم ضرر لم يستحق
بالعقد ان يبقى كحائي سكون وجع ضرر من استوجر لقلعه لانه في
المصلحة عليه الزام ضرر زايلا لم يستحق وموت عرس استوجر من
يطبخ وليمتها لما مر انفا ولحق دين لا يقضي الا بشئ ملجرا لانه
يلزمه ضرر الحسن باعتيادانه قد لا يصدق على عدم مال اخر
وسفه مستاجر عبد الخدم مطلقا او في المصرفان الاستحسان ^{للمخدة}
مطلقا يتقيد بل الخدم في المصرفان قال المجرر لا تسافر وامض
على اجارة فللمستاجر ان يفسخ وان اراد المستاجر ان يخرج العبد

فلموجر الفسخ اما اذا ضي الموجه غير وجه فليس المستاجر حق الفسخ
وافلا من متاجرة كان يتجر وخطا استاجر عبد الخياط فترك عمله
اي لا فلا من وهذا في خياط يعمل براس ماله اما الذي ليس له مال
ويعمل بالاجر فلا يتحقق في حق العذر فان راس ماله ابرة ومقارن
وبدله مكثري الدابة من سفر بخلاف بدله المكاري والفرق بينهما
ان العقد من طرف المكثري تابع لصلحة السفر فربما يفوت تلك الصلحة
فلا يمكن الزامه لاجل الاكثر ومن طرف المكاري ليس كذلك
فبدلوه بدله من العقد قصدا فلا اعتبار له وترك خياطه متاجرا
عبد الخياط متعلق بمستاجر ليعمل في الصنف متعلق بترك وانما لم يكن
عذرا ان يمكن ان يعقد الخياط في ناحية اخرى وبيع ما جره ونسخ
بموت احدهما قدين عقدها لنفسه وان عقد لغيره فلا كالوكيل
والوصي ومتولي الوقف **سائل شقي** من لم يق حصيد
ارض مستجرة او مستعارة فاحرق شجر في ارض جاره لم يضمن
لان هذا تسبب وشط الضمان فيه التعدي وقال شمس الائمة
السرخي هذا اذا كانت الرعي ساكنة حين اوقد النار ثم يحرق لانه
لا صنع له في تحريكها واما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لانه
يعلم انها لا تسقى فلا يعذر فيضمن وان اقعد خيلطا وبلغ
في مكانه من يطرح عليه العمل بالنصف صح هذا شركة الصنائع
الهداية اطلق عليه شركة الوجوه الا انه عين المراد حيث قال
فهذا بوجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل في تنظيم بذلك الصلحة ولا
تضر للمهالة فيحصل وهذا العقد غير جائز قياسا واليه مال الطحاوي

وي لان احدهما يقبل العمل ويتاجر الاخر نصف ما يخرج من عمله
وهو مجهول جائز استقصانا وجهه ما ذكرنا فكاك مستاجر عمل
عملا وراكبين وحمل محلا معتادا وعند الشافعي لا يجوز للمهالة ولو
اراد الجمال فاجود وان استاجر له ليعمل قد راس زاده فاكل منه
رد عوضه ومن قال لغاصب بار و فرغها والا فاجرت بها كل شهر كذا
فلم يفرغ فعليه المبيع لانه عين الاجارة والغاصب التزمه فان عقد
بينهما عقد اجارة الا اذا جدي الغاصب ملكه وان اقام ربيته من بعد
فانه لما بعد ملكه لم يكن ملتزما بالاجارة واقامة البيته بعد ذلك
لا يجدي واقربا للملك له عطف على قوله اذا جديمكن قال لا اريد
بهذه الاجرة فانح لا يكون ملتزما بالاجارة وصحت الاجارة
صحتها والمزارعة والعاملة اي المساقاة والوكالة والكفالة والضمان
والقضاء والامارة اي تفويضها والايضا اي جعل الغير وصيا
والوصية والطلاق والعاق والوقف مضافة اي الى الزمان
الستقبل كما يقال في المحرم لحرمت هذه الدار من غرة رمضان الى
سنة البيع ولجارتها وضمنه والقسمة والشركة والمهبة والنكاح
والرجعة والصنع عن مال وابرا ليدل لانها تملك وقبامكن
تجيزها للمالك فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول
كتاب الكاتب الكاتبة في الشرع عقد بين المولي وقته ويكون
من المولي رقبته ومن العبد العوض يوجب لان كاتبة ما كتب على نفسه
الا يفي هذا الوفاء كذا في الحمايق ولما ذكر من اعتاق المملوك
يبدأ حاله ورقبته مالا فاشترى بترتب عليه ولا يلزمه لان اعتاقه رقبته

ايضا قد يوجد حالا كما اذا ادي ابلد حالا فان كاتبه ولو
صغير يعقل بماله حاله قال الشافعي لا يجوز حالا ولا بة من غير
اي شهرين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل قلنا يمكن ان
يتقضى وموجب او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
في الاصل الكوكب ثم نقل الى الوقت المظروب المعين اذ يعرفون
الاوليات بالنجوم فقل نجوم الكتابة للادوات العينة لاداء
حصصها ثم استعمل في تلك الحصص للادوات في تلك الاوقات
ثم استعمل في الفعل فقل نجوم الكتابة او الدير او بغيره او بغيره
كذا في حاشية الكشاف وقال جعلت عليك الفكاك فله نجوما اولها
كذا ولجزها كذا فان اديت فانت حر وان عجزت فحق وقيل العبد
صح اي صح هذا العقد وان كان بلفظ الكتابة او بلفظ آخر يوري
معناها فخرج من يده اي اذا صحت الكتابة يخرج المكاتب من يد المولى
دون ملكه فان المكاتب عبد رقيق ما بقي عليه درهم وعقوبته
ان لعقوبته وغرم السيدان وطع مكاتبته او جنو عليها او على ولدها
او ماله اي العقد وارث الحناية او مثل المال او قيمة وان كاتبه على
قيمة او عين بغيره تعيين بالتعيين لحرز به عن الكتابة على درهم
الغير ودنا يروى فانها جائزة ثمان ما ذكر ظاهر الرواية وعن ابى
حنيفة انها تصح او مائة ليرد سيد عبد غير عين هذا عندها وعند
ابي يوسف يصح الكتابة ويقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمه عبد
وسط في اصل العبد يسقط عنه ويكون مكاتب ما بقي وانما قال
غير عين لانه لو شرط ان يراد عبد اعين يصح عندها ايضا او على غيره

او خنزيروها او لحدها مسلم فسد وعقوبتها وسعي في قيمته
ان ادي ما سعى يعني قبل ان يترافعا الى القاضي هذا في ظاهر الرواية
وزوي عن ابى حنيفة ومحمد وهو قول زفر انه يعقوب بادل قيمته
نفسه ولا يعقوب بادل ما سعى اذا قال ان اديتها فانت حر كذا في الحديث
ثم انها انما تقصد اذا كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم
والعبد ذمي او على عكسه اما لو كانا ذميين يجوز الكتابة ذكره في
المبسوط ولا ينقص مما سعى وزيد عليه مسئلة مبتدأة معناها
ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس السي فان كان
ناقصا عن السي لا ينقص عنه وان كانت زائدة زيدت عليه وصحت
على حيوان ذكر جنسه فقط اي لم يذكر نوعه وصفته ونوعه
الوسط او قيمته انما يخير لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط
فظ واما قيمته فالرنة يعرف بها فصلا اصل فدفع القيمة قضاء
في معنى اللداء وفي كافر كاتب عبد مثله بغير مقدم صح واي
اسلم لسيده قيمتها وعقوبته قبض الحر لان عتقه متعلق بقبضها
لكن مع ذلك يجب القيمة كما مر باب **تصفى المكاتب** صح بيعه وشراؤه
وسفه وان شرط ضده اي ان شرط ان لا يسافر فله السفار بخلافه
لانه شرط مخالف لقتضى العقد وهو ما كية اليد فبطل الشرط
وصح العقد لانه شرط لم يمكن في صلب العقد وعمله لا يفسد الكتابة
وهذا لان الكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فللقناة بالبيع في شرط
تمكن في صلب العقد وبالنكاح في شرط لم يمكن في صلبه هذا هو
الاصل والنكاح امته وكتابة رقيقه عبد كان او امته وعند زفر

والشافعي لا يجوز الكتابة وهو القياس لأن مالها العتق والمكاتب
ليس من أهله وجه الاستحسان عقد كتاب للمالك فيملكه وقد يكون
هو نفع له من البيع لأنه لا ينزل الملك إلا بعد وصول البدل إليه
والبيع ينزله قبله وله ولاؤه أن أدى بعد عتقه وسيد أن أدى قبل
أي المكاتب الأول والثاني أن أدى الثاني بعد عتق الأول وليس له
أن أدى قبله فمن وهما ان عتقه مطلقا مضافا إلى مولي فقد وهم
لا هبته ولو بغير عوض ولا بصدقة الإيسير وكفله واقرضه ولعنا
عبد ولو عاك لأنه فوق الكتابة وبيع نفس عبد منه وانكاحه
فإن الأول اعتاق والثاني أنكر مال ووقف تزوجه على اللذان
أي على إذن المولي قال في النجعة تزوجه بنفسه بلا إذن مولاه
ليس فاسدا بل موقوف على جازة مولاه فإن عتق المكاتب جازة المولى
نفذ ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج إلى الإجازة والاب والوصي
في رقيق الصغير كالمكاتب أي كل تصرف يملكه المكاتب في رقيقه يملكه
في رقيق الصغير وما لا فلا فإنها يملكه كان تصرفا يحصل له المال الصغير
كالمكاتب يملك كماله فيملكه كتابته عبده لا اعتاقه على مال وبيع
عبد من نفسه وشيئ من ذل لا يصح ما ذون ومضام وشريك
الإشارة إلى نفي صحته بدليل قوله أيضا وبكاتب عليه بالشركة ولده وبور
لا من لا ولد بينهما وقال لا يدخل في مكاتبه بالشرع كل ذي رحم
محرم منه كما يعق عليه ولما ان المكاتب كسب لا ملكا والكنى كفي
للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاطب بنفقة الوالد
والولد ولا يكفي في غيرها حتى لا يجب نفقة الأخ الأعلى للمورع مع بيع

أم ولده شرها بدونه وإن شري معه فلا ولا يصح بيعها في
الصورتين لأنها أم ولد وله ان القياس ان يجوز بيعها في صورتين
لأن كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ إلا أنه يشبه
هذا الموقوف إذا كان معه ولد تبعا لثبوت في الولد بناء عليه وبذلك
لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بنفسه كولد ولده من أمته أي ولد
ولده من أمته فإعادة دخل في كتابته وكسبه له أي كسب ولد المكاتب
يكون للمكاتب لأن الولد كسبه فكسب الولد كسبه وإن كاتب زوج
أي كاتب تين أحدهما زوج الآخر فولدت دخل في كتابتها وكسبها
لها لأن تبعية الأم نزع ولهذا تبعت في الرق والخيرية وإن ولدت
حرة في زعمها من مكاتب وعبدكم بها باذن فاستحققت فولدها عبد أي
تزوج مكاتب باذن مولاه امرأة قالت فاحرة فولدت منه فاحتقت
فولدها عبدها وعند محمد حرة بالقيمة لأنه ولد المغرور ولها ان
القياس ان يكون عبدا لكونه مولودا من الأمة وخالفنا القياس
فيما إذا كان أبوه حرة بإجماع الصحابة رضي وهذا ليس في معناه
لأن حق المولى هناك مجبور من نفقة ناجرة وهناك بقية متأخرة
لأن ما بعد العتاق فلا يلحق به فيبقى على الأصل وإن وطئ أمته ملكه
أي وطئ المكاتب مته بغير إذن المولى بناء على أنها مملوكة بان اشتراها
أو وهبته واستحققت وبشري فاسد فردت أخذ عتقها في الحال
كالمدون للنجارة يعني ان مثل المكاتب في الحكم المذكور ولو وطئ
فوطئ أخذ من عتق أي ان كسبه بغير إذن المولى فوطئ يحاطب العتق
بعد العتق ووجه الفرق ان في الأول ظهر البين في حق المولى لان النجاة

وتوابعها دلالة تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لانه لو لا
الشراء لما وجب العقلان وجوبه بسقوط الحد وهو بالشراء
او ما يجب سبب الشراء من توابع التجارة ولم يظهر في الثاني لان
النكاح ليس من الاكتساب في شيء فلا تتضمنه الكتابة وصح تدبير
مكاتبه وعجز نفسه فكان مدبر او مضى عليها اي له الخيار اما ان
عجز نفسه فكان مدبر او مضى على الكتابة وسعى في ثلثي قيمته
او ثلثي البدل انما سببه فقير اي ان مات المولى ولا مال له سوى
وقد احتار المضى على الكتابة او لم يحتث شيئا فهو بالخيار بين التمسك
المذكورين وان كان ثلثا بدلا الكتابة اكثر من ثلثي قيمة لفائدة
في هذا التحير فان ثلثي بدلا الكتابة موجد والآخر يجعل عليه
وسعى بجوار الاكثر الموجد على الاقل الجعل على قولها كالمالي
حال وهو حر كله لعدم تجزئ الاعتاق فيلزمه اقلها لعدم القاء
في التحير والتمسك بمكاتبته هي ان ولدته الكتابة فادعى المولى العول
تصيرام ولد ومضت عليها او عجزت وصار ام ولداي يتخير بين
تمضى على الكتابة وتؤدي بدلا فتعوقها موت المولى وبين
ان تعجز نفسها فتعوق بعد موت المولى وان مضت على الكتابة
فلها ان ياخذ العقر من سيدتها وكتابتها ام ولده وعتقت بموتها
ومدبره فسعى في ثلثي قيمته او كل البدل في موت سببه مع هذا
عنده وعند لي يوسف يسعى في الاقل منها وعند محمد في الاقل
من ثلثي القيمة وثلثي البدل اما الخيار عنده فمع التحري وقد مر
في موضعه واما المقدار فمجهول يقول انه قابل البدل بالكل وقد علم

لها الثلث بالتدبير وهما يقولان جميع البدل وقع في مقابلة الثاني
لان الظان الانسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حرته وصحة
مع كتابته على نصف حاله من بدله موجد والقياس ان لا يصح لانه
لعتياض عن الاجل بالمال ووجه الاستحسان الاجل في حق المتكاتب
ماله من وجه لانه لا يقدر على اداء الآبه وبدل الكتابة ليس له
من وجه حق لا يصح الكفالة به فاعتكلا وان مات مريض كاتب
عبدك فيه اي في مرض الموت على اكثر من قيمته قال في الحق يتوقف
ليس بل يلزم بل المراد ان يدلك اكثر من قيمته باجل ولا ماله غيره
ورقة ورثة ادنى ثلثي البدل حالا وباقي موجد او استرق اي
خير العبد بين الامور المذكورة وهذا عندهما وعند محمد خير
بين ان يؤدي ثلثي القيمة حالا والباقي الي تمام البدل موجد وبين
ان يستع فيسرق لان المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اما
فيما وراه يعمل له الترك فيصح التأخير فلها ان جميع المسمى بدلا للرق
وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يصح التأخير في ثلثيه وفي نصف
قيمته اي فيما اذا كان البدل نصف القيمة هنا اي في مثله موت
المريض الذي كاتب عبده على بدله موجد ادنى ثلثها حالا واسترق
لان الحائز دفعة في المقدار في التأخير فاعتبر الثلث فيما وان قال
حر السيد كاتب عبده على كذا بشرط الحق بادائه او لا اي سوله
قال ان ادبت فهو حر او لم يقل ففعل وادى الحر عتقا ما في صوت لزم
فظر واما في الاخرى فان قياسه ان لا يعق وفي الاستحسان يقول انه
يتوقف على قبول العبد الغائب فيها بضره وهو وجوب البدل عليه

لا فيما ينفعه وهو صحة اداء القابل البدل ولم يرجع اي لا يرجع
المؤدي الى العبد لانه متبرع في الاداء وان قبل العبد فهو مكاتب وان
كوتب حاضر وغايب وقبل الحاضر فاي ادي قبل حيا وعقاصورا
ان يقوله كاتبني بالف على نفسي وعلى فادون ففعل وقبل الحاضر
فالقياس ان يصح في حصة الحاضر وفي حصة الغايب يتوقف
على قبوله ومنه الاستحسان ان الحاضر ايضا فالتعدي الى نفسه ففعل
نفسه اصيل والغايب تبعه فصح كما يصح على الاولاد بالتبعية فاما
اذا قبل حيا ما الحاضر فلان كل البذل عليه واما الغايب فلانه
ينال به شرف الحرية وان لم يكن البذل عليه فصا كغير الرهن
اذا ادي الدين يحترق الرهن على القبول الحاجة الى الاستحسان عينه
وان لم يكن الدين عليه ولم يرجع على الآخر لانه متبرع في حق الآخر
بخلاف معير الرهن فانه يرجع المتغير وان ادي بغير امره لانه في الاذن
لانه يخاف تلف ماله في يد المرتهن ولا يمكن في تحصيل العين عنه
الا بادل الدين وقبول الغايب لغولان العقد نفذ على الحاضر
وان كوتبت امته وطفلا ولها وقبلت فاي ادي لم يرجع وعقوا
كما في المسئلة الاولى **باب كتابة العبد المشترك** احد شريكي عبد اذن
للآخر كتابة حصة اي حصة الآخر بالف وقبضه ففعل وقبض
بعضه فذاله اي للقابض ان يجر هذا عنده واصله ان الكتابة
متجزة على قوله فيكون مقتصر على نصيبه وفايدة الاذن ان اذن
ياذن فله حق الفسخ فبالاذن لا يفتي ذلك واذن شريكه بالقبض اذن
للعبد بالادلة اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له

له وعندهما الكتابة غير متجزة فالاذن الكتابة نصيبه اذن بكتابة
الكل فالقابض اصيل في البعض وكيل في البعض والمقبوض
مشترك بينهما فبقي كذلك بعد العجز فكتابة لرجلين جاءت بولد
فاذناه احدهما ثم جاءت باخر فاذناه الاخر فعجزت فمهر اتم وله
للأول وضمن بنصف قيمتها ونصف عقها وشريكه عقها وقبضه
وهو ولد بيا انه لما ادي احدهما الولد صحت دعوته لقيام الملك
فيه وصار نصيبه ام ولده لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك
فتقتصر امومية الولد على نصيبه كما في الدين المشترك واذا ادي الثاني
ولدها الاخير صحت دعوته ايضا لقيام ملك ظاهر اثم اذ عجزت
بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها ام وله
للأول لانه زال المانع من الانتقال ووطئه سابق ويضمن نصف
قيمتها لانه تملك نصيبه لما اكتم الاستيلاد ونصف عقها لوطئه
جاريه مشترك ويضمن شريكه كمال عقها وقيمة الولد ويكون
وله لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها كان ملكه قايما ظاهرا
ولللمغرور وثابت النسب منه حرر بالقيمة ولكنه وطئ ام ولده الغير
حقيقة فيلزمه كمال العقر وهذا قوله وقاله هي ام ولد للأول
ولا يجوز وطئ الآخر لانه لما ادي الأول الولد صارت كلها ام ولده
لان امومية الولد تجب تكميلها بالاجماع ما أمكن وقد يمكن بفسخ
الكتابة لانها قابلة له فتفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب ويبقى الكتابة
فيما ورأه بخلاف التدبير لانه لا تقبل الفسخ واذا صادرت كلها ام وله
فالثاني وطئ ام ولده الغير فلا ثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه

بالقيمة غير انه لا يجب الحد للشبهة ويلزمه جميع العقول الوطية
لا يعري عن احدي الغرامتين ويضمن الاول للشريك نصف
قيمتها مكاتبة على قياس قول ابي يوسف والاقول من نصف قيمتها
ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتاب على قياس قوله محمد واذا
انسخ الكتاب في حصة الشريك عندها قبل العجز فكلها مكاتبة
للقول بنصفه البديل عند الشيخ في منصوصه وبكل البديل عند
عامة المشايخ واتي دفع العقل اليها صريح اي قبل العجز لان الكتابة
ما دامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بها بمنافعها واعوانها
وان لم يطا بالثاني ودبرها فحقت بطل تدبير وهي اثر ولد
للقول والولد له وضمن لشريك نصف عقدها ونصف قيمتها
لانه تيسر بالعجز انه تملك نصيب الشريك وقت الاستيلاء فالتك
وقع في غير ملكه بخلاف النسبة لا يعتمد الغرور فان حرها اي المكاتب
المشركه لحدها غنيا فحقت ضمن نصف قيمتها لشريكه ورجع به
عليها هذا عنده وعندنا لا يرجع وهذا مبني على ان السكتا ضمن
العقير يرجع عنه لا عندها عبد لرطين ودبره لحدها ثم حره
الاخر ملكا او عكسا اي حره لحدها ثم دبره الاخر عتق المذبر
او استسقى فيها اي في الصورتين او ضمن شريكه في الاولى فقط
هذا عنده ووجه ان التدبير يتجزى عنه فتدبير احدها يقتصر على
نصيبه لكن يفسد به نصيب الآخر فيثبت حريم الاعتاق والتضمين
ولا استسعاء كما هو مذهبنا فان اعتق لم يبق له خيار التضمين
ولا استسعاء وعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يتجزى عنه وكره في

به نصيبا شريكه فله ان يضمه قيمة نصيبه وله خيار الاعتاق
والاستسعاء ايضا كما هو مذهبنا ويضمن قيمة نصيبه مذهبنا لان
الاعتاق صادق المذبر وقد مر في باب عتق البعض الاختلاف في
قيمة المذبر فتذكرنا اذا ضمنه لا يملكه بالضممان لانه لا يقبل الانتقال
من ملك الى ملك في المسئلة الثانية فلا آخر لخياراتنا الثالث عنده
فاذا دبره لم يكن له خيار التضمين وبقى خيار الاعتاق والاستسعاء
لان المذبر يعتق ويستسقى وقالوا اذا دبره لحدها فاعتاق الآخر
بطول التدبير لا يتجزى عندها فيملك نصيب صاحبه بالتدبير
ويضمن نصف قيمته فقاموسا كان او موعرا لانه ضمان تملك
فلا يختلف باليسار واليسار فان اعتمقه لحدها فتدبير الآخر
لان الاعتاق لا يتجزى عندها فيضمن نصف قيمته ان كان موعرا
او يبيع العبدان كان موعرا لان هذا ضمان اعتاق فيختلف باليسار
واليسار **باب القول** والعجز مكاتب عجز عن جمران كان له وجه
يصل لا يعجزوا كما لا بعد ثلثة ايام فان مضت ثلثة ايام ولم
يتوحي ذلك البعد حكم بعجزه والا اي وان لم يكن له وجه يصل
عجزه هذا عندها وعندنا يونس لا يعجزه حتى يتوحي عليه غمان
وفخرها بطلب سيده او سيده برضاة وعاد رقه وفاي يده لسيده
وان مات عن وفاء اي عن ماله بقي ببدل الكتاب لم تنسخ وقا
الشافعي تنسخ ويموت عبدا لانه لا ج امانا ان يثبت بعد المات
مقصودا او ثبت قبله او بعد مستندا ولا وجه للقول بعدم
الحكمة ولا الى الشيء لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث فلتعده

الثبوت في الحال والشيء يثبت شريطة ولنا انه عقد معاوضة
فلا يبطل بموت أحدهما قدينا وهو المولى فكذا بموت الآخر
والجامع بينهما الحاجة إلى بقاء العقد لا حياة المولى فيزل حياته
وتستدل بالحرة باتساده سبب الداء إلى ما قبل الموت ويكون ادخله
كاداه وقضى البدل من ماله وحكم بموته حرًا والاشارة عن عق
من ولد منه في كتابة ائمال هذه لان من ولد قبل كتابته لا يتبع
اشرافه وكوتب هو وولد صغيرا او كبير رتبة أي بكتاته واحدة
فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعل كشخص واحد وان لم
يترك وفاق ولدي كتابة سعي على نجومه واذا ادي حكم
بعقايه قبل موته وبعقاه ومن شره ادي لبدل حالا او مرة
رفيقا هذا عنده وعندها الولد لشري ايضا سعي على نجومه الا ان
كوتب بتبعية الاب وان ترك ولدا من حرق وديناني ببدل
الولد وقضى به أي بموجب الجانية على عاقلة امه لم يكن ذلك تعجيزا
لا به لان هذا القضاء تقر حكمه الكتابة لان من قضيتها الحاق
الولد بموالي الام واليجاب لعقل عليهم لكن على وجه يحتمل الحق
فيجوز الولاء إلى مولى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجيزا
وانما قال ودينانا لانه لو كان عينا لا ياتي القضاء بالحق بالامكان
الوفاء في الحال وان احصى قومه او ابيه في ولاية فقضى به
لقومه امه فهو تعجيز لان القضاء يكون الولاء لموالي الام معناه
ان الاب مات رقيقا وانفسخ عقد الكتابة وهذا فصل مجتهد فيه
فينفذ ما يار فيه من القضاء فلماذا كان تعجيزا وطاب سيد ماله

اتي اليه من صدقه فجوز لتبدل الملك فان العبد يتملك صدقة المولى
عوضا عن العتق اليه الاشارة النبوية في حديث بريزة رضي لها
صدقة ولنا هدية وان جنى عبد فكتبه سيده جاهل بها أي
بلجانية فجوزا ومكاتب أي جنى كاتب فلم يقض به أي بموجب الجانية
فجوز دفع او قدينا خبيرين دفعه وانما ارش الجانية لان هذا موجب
جناية العبد لكن الكتابة كانت مانعة عن الدفع ثم زال المانع بالجور
فعاد الحكم لاصلي وان قضى به عليه مكاتب فجوز بيع فيه لانه ديننا
يباع فيه لا تنقل الحق من الرقية إلى القيمة بالقضاء ولا ينفسخ بموت
السيد واذا تبدل إلى ورثة على نجومه فان اعتقه بعضهم لم ينج
لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك ساير اسباب الملك فكذا بسبب الورثة
وان اعتقوه عتق مجانا لانه يصير براد عن بدل الكتابة فانه حكم
قد جري فيما لا رث واذا برئ المكاتب عن بدل الكتابة يعق وهذا
الابرار اقتضاء تصحيحا لعتقه والاعتاق لا يثبت بابرار البعض
فلماذا لم يعق في الصورة الاولى **كتاب الولاء** هو نوعان
ولاء العتاق وهو قرابة حكيم أي ثابتة بحكم الشرع بسبب اللزوم
والعقل ومن وهمة نفس الارث فقد وهم وكذا من زعم
انه عبارة عن تناصير وجه يفسح ذلك تحققة بدون الارث وانما
كما اذا اعتق كافر مسلما قال في البسوط ولا مسلم شيئا لولا
وان كافر لان الولاء كالنكاح ونسب الكافر قد يكون ثابتا للمسلم
فكذلك الولاء ولكنه لا يشترط كونه محالفا له في الملة ولا يعقل عنه
لانه باعتبار النسبة ولا نصرة بين المسلم والكافر ولنا الموالاة

وهو ان والاه على ان يرثه اذ مات ويعقل عنه اذ جنى واصله
عقد يتم بالايجاب والقبول من الطرفين ابتداء بالنوع الاول
فقال من عتق باعقا وبفرغ له من الكتابة والتدبير والاستيلاء
علم ان ثبوت الولاء بواحد منها لا يتوقف على العتق على ما سبق
الا ان في تقريره لا بد من عدم بطلان ما هو السبب وكل منهما في
معرض البطلان ولذلك فرض العتق وملك قريه اياه اي بطرق
الاشارة اذا كان بالشر ونحوه يدخل في الاول فولاؤه لسيده
وان شرط عدم ملان الشرط مخالف للنص فينفذ العتق ويبطل
الشرط لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء وليد السيد والمقبر
واقم الولد انما يعتق بعد موت السيد لما عرفت ان الولد ينسب
الميراث بل قرابة حكيمة تصلح سبالة وثبوتها بالتدبير والاستيلاء
لا يتوقف على العتق بموت المدبر والمستولد صرح بذلك في البسوط
حيث قال وكذلك الحكم في ولاد المدبر وميراثه ولاد الوالد
والكاتب وميراثهما لان المدبر والكاتب والمستولدات حق ولاهم
لما باشر بالسب ولو سلم انه ميراث فعني كونه للمولى انه يستوفى
في ماله ديونه وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وما
قررناه تبين ان ما ارتكبوا في دفع ما ذكر من فرض رتداد المولى
منشأه قلة التدبير بل عدم التدبير ومن عتق مائة زوجا قن
فولدت لاقل من نصف حوله اي من وقت الاعتاق فله ولاد المولى
بل نقل عنه اي ان اعتق ابوه لا يستقل ولاد المولى لان مولى الام الى المولى
الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فوقع اعتاقه قصدا

فلا يستقل من معتقه وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من ذلك
لان احدهما كان موجودا وقت الاعتاق فكذا الاخر بناء على ان القول
ولدان بين ولاديهما اقل من نصف حوله وان ولدت لاكثر منه
فولاد المولى لسيدها وقد عرفت ان الولد وليس بميراث قصص ثبوت
اولا المولى لامة ثم لمولى الاب فان عتق الاب جرة ولاد المولى
يعني ان عتق الاب قبل موت المولى لانه ان مات قبل عتقه لا يستقل
ولاؤه من مولى الام وما فرض موته بعد موت الاب فارجحة
اليه لما مر غير مرة ان الولد لحمه كلمة النسب نفس الميراث بل النسب له
عجلى مولى مولاة نكح معتقه فولدت فولد ولدها المولود هذا قولها
وقال ابو يوسف ولاؤه لمولى الاب مولات ترجع لاجانب الاب وهما
رحما ولاد العتاقة وان كانت من جانب الاقرب وانما وضعت المسئلة
في العجلى لان ولاد المولاة لا يكون في العتق لان لهم شعوبا وقبائل
وتناصروا فانعت عن الولاء ذكره في الهداية وانما ما قيل في تعليقه
لان لهم شعوبا وقبائل فلا يرث المولى المولات لانهم عن الميراث
النسبي فليس بشيء لان وجود الميراث المقدم عليه لا يضر وكان
هذا القبيل غافلا عما سيأتي من قوله ولحق عن ذي رحم ولحق
عصبة العصبة من ياخذ ما بقي من صاحب الفرض وكل الميراث عند
عدمه قدم النسبي اي العصبة النسبية من اي نصف كان من الاصناف
الثلاثة المذكورة في كتب الفرائض عليه وهو على ذي الرحم وهو من لا
فرض له ويدخل في نسب الميراث فان مات السيد ثم العتق
فولاؤه لم يقل فارثه لانه قد لا يرث كما اذا كان للمعتق عصبة نسبية

في الميراث

او اصحاب الفرائض لا ياتي منهم شيء فان قلت اذا لم يكن له ارث
فما اشرقت الولاء قلت اشره يظهر في ولاد المعتق ومواليه فان من
ثبت له الولاء يرثهم عند عدم الحالب ومن هنا اتضح فساد القول
بان الولاد هو الميراث حتى الايضاح لا قرب عصبة اي عصبة السيد
النسبية على الترتيب الذي ذكره في موضعه وان لم يوجد فلعصبة
السبية بضم الذكورة وانما لم يذكره اكتفاء بانظرها من قوله
ولا ولد للنساء الا ما اعتقن كما في الحديث يعني قوله عم ليس للنساء
من الولاد الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين
او دبرن او دبر من دبرن او جبر ولاء معتق من معتق معتق من
اي ليس للنساء من الولاد الا ولد من اعتقته او ولاء من اعتقه
من اعتقه واما ولاي المدبر فقد نهت عليه قدس بر ومن قال وفي
مدبر المدبر يفرض ذلك يعني ارتداد المولي مرتين فقد اخطأ مرتين
اما الاولى فقد عرفت فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولي
الاول يكفي اذ بعد ما اعتق المدبر الاول با رتد دية يجوز ان يعقوبه
شمر موت ومولي مدبر حتى وقد عاومنا **فصل** هذا الفصل
لبيان ثاني نوعي الولاء عجمي ولي غير لم يقل ان اسلم رجل لانه ليس
بشرط انما الشرط كون عجميا على ما مر على ان يرثه ويعقل عنه مع فصله
اي دية المولي الاسفل ان جني عليه اي على المولي الاعلى وارث له وان
شرط الارث من الجانبين كان كذلك ذكره في التبيين وعند مالك
والشافعي لا عبرة لهذا النوع من الولاء واخرج عن ذي الرحم وله الميراث
الا سفلي عظم ان لم يعقل عنه وان عقل منها ومن وله فاراي ليس

النقل عنه اي المولي الاعلى

ليس لو احدى منهما ان يتحول وشرطه ان يكون حرا غير ثقي وتضمن
هذا عدم كونه معتقا ولذلك اكتفى صلحا الهديته بذكره وان لا يكون
من عقلة بيت المال واما كونه مجهولا النسب في اشتراطه لاختلاف
الشافعي ذكره في الحقايق **كتاب الاكراه** هو في الشرع فعل توقعه
بغيره يقال اوقع فلان بفادن ما يتوالة فيفوت به برضاه ولا
لختياره او فساد اختياره مع بقاها اهلية الاكراه نوعان احدهما
مفوت الرضاء وذلك من غير السلطان بتهديد بالجس والضرب فانما
قلنا من غير السلطان اذ يكفي منه مجرد الامر بالتهديد ووعد ذكره
في الخانية والثاني مفسد لاختيار وذلك بتهديد القتل او قطع العضو
او ضرب يخاف منه تلف النفس والعضو علم ان الاكراه اذا بلغ
حتا يجبر نفسا لاختيار وذلك عند خوف تلف النفس والعضو
فان كل امر فيه هذا الخوف فالامتناع عنه مجبول في طبيعة جميع
الحوانات وان لم يبلغ حن الجبر لا نفس الاختيار لكن قد يفوت
الرضاء وذلك عند خوف الجس والضرب ويقال للزوجة المبيحة وللقا
غير المبيح وكانها لا ينافي بقاها اهلية لانها بالعقل والبلوغ وشرطه
خوف المكروه ايقاعه بان يغلب على ظنه ان المكروه يوقعه وذلك عند
قدرة المكروه على ايقاع ما يهدده سلطانا كان او لصا روي عن ابي
ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان قال صاحب الهداية في مختار
النوازل بعد نقله هذا الخلاف فقد قالوا هذا الخاف عصر
وزمان وكون المكروه متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما لعدم
الرضا هذا يختلف باختلاف الناس فان الاشراف يفتنون بكلام

خشن والارذال بما لا يغتفون الا بالضرب المبرح فان قلت بعد هذا
التعميم لا وجه لتخصيص الاكراه بالسلطان قلت التخصيص الواقع
عن ابي حنيفة في الاكراه المباح يبرئ من ذلك اليه القول المتقول عن
الشافعي انما الا انه نقل في مطلق الاكراه فالحلل لا في المقول والكره
مقتضى اكره عليه قبله لانه كاتلاف ماله ولخراجه عن يده
ولو بغيره ولو اخر كاتلاف ماله لغيره ولو بالشرع كشره
فلو اكره بقتل او ضرب شديدا وجب حتى يباع او اشترى او اقروا
لغيره ففسخ او اضي لان الاكراه المباح وغير المباح بعد زمان الرضا
وهو شرط الصحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فلذلك صار له
حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا ثلثا الثلث
وهي ملك المشتري ان قبض وعند زفر موقوف فقيل الاكراه لا يفسد الملك
فمن قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد فيصالح
وكذا سائر التصرفات التي لا يمكن نقضها ولزمه قيمته لانه
ينفذ لانه نافذ قبل هذا على ما عرفت بل لانه يلزم مع والزم امر آخر
وراء النفاذ اعلم ان بيع الكره فاسد عندنا خلافا للزفر لما عرفت انه
موقوف عنده والفساد من قبيل النافذ المقابل للموقوف الا انه ينفذ
سائر البيوع الفاسدة لان الفاسد هنا الحق العبد وما سواه فلو بطل
حق الاول للثاني ما فسد فخلق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني
حق العبد وحقه مقدم لاجتهاد قبض ثمنه وسلم طوعا تقرب
على ما فهم من التعبير السابق وهو ان تمام البيع بانقائه صحيحا مؤثرا
على رضى البائع او لجازته بناء على ان الفاسد كان لحقه لا لغيره ففك

فكانه يقول لما توقفنا نقاوبه صحيحا على رضى البائع ولجازه فيقبض
الثن وتسليمه المبيع طوعا ينقلب صحيحا لانه انما على الرضا والاكراه
لزم لم نقل نفذ للمعترفان بيع الكره نافذ عندنا والمحقق على الرضا
والاجازة لزمه لانفاذه قال في شرح الطحاوي ولو ان المشتري
من الكره بعه من آخر بعه الثاني من آخر حتى تدل له الا يدي
فله ان يفسخ العقود كلها واي عقد جاز به جازت العقود كلها لان
العقود كلها كانت نافذة الا انه كان له حق الفسخ لعدم الرضا
وان قبض مكرها او رده ان يوق قال في البايغ اما اذا باع مكرها
وسلم مكرها كان البيع فاسدا لان حقيقة البيع المبادلة ولا
يؤثر فيها بالفساد وقال بعضهم لم يكره في الهداية حكم
التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقه ان الاكراه اذا كان على
البيع والتسليم يكون التسليم مقتصر على الفاعل ولا يجعل الفاعل
العامل في التسليم لانه حمله على تسليم المبيع ولو جعل الفاعل
يصير تسليم المصوب وينقلب البيع غصبا واذا كانت التسليم
مقتصر على الفاعل ينبغي ان ينفذ وجب القيمة انتهى وكان هذا نقلا
غافرا عن فقدان الرضا من الفاعل فانه لا يلزم من اقصاء التسليم
عليه ان يكون راضيا له فما ذكره لا ينبغي ان يصدر عن ميمر فضلا
عن ميمر مثله ثم انه لم يصح في قوله وجب القيمة فانه على تقدير ما
ذكره ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة حكم فساد وكذلك قال
ينبغي ان ينفذ بناء على زعمه ان بيع الكره على تقدير ما ذكره ينبغي ان
الثن لان وجوب القيمة حكم فساد العقد ومراعاة انه يحسد ذلك

قال ينبغي ان ينفذ بناء على زعمه ان بيع الكره على تقدير
فساده غير نافذ ولو اكره البائع لا المشتري وهلك المبيع
اي يد المشتري ضمن قيمة للبائع اي يجب الضمان عليه وذلك
لا ينافي كون الكره محترما من الكره بالكسر والمشتري فان
ضمن الكره رجع على المشتري بقيمة وان ضمن المشتري جاز
ان لزوم القيمة عليه في صورة لم يكن منافيا لذلك فلا رجوع
الي التاويل بان اقرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شائنا قال
جاز دون نفذ لما عرفت انتقال شراء بعد لا ما قبله فان المشتري
اعمر من ان يكون مشتريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تنا
سحت العقود فانه ان ضمن المشتري لثالثا القيمة يصير ملكا له
فيجوز كل شراء بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيجوز
المشتري ايضا من بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا جاز
المالك لحد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حقه وهو كما
فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يشبه الاستد فيستدل بالقبض
لا ما قبله وان اكره على اكل ميتة او لحم خنزير او سباع دم او حمار
لم يكن اكره الا كراهه ملجئا بان لم يكن خوف التلف على النفس
او العضو لم يحل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوانكا
بقتل او قطع او ضرب فان في الضمان ايضا قد يوجد ذلك الخوف
كما اذا كان مبركا حل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة
في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ولا ضرورة في كراهه
غير ملجئ فان صبغ قلاشم انما لم ياتم اذا علم بالآباء لان في الكراهه

اكتشاف الحرمة خلفه لانه قد دخله اختلاف العلماء فيعذر
بلجهل فيه كما في الخمصة وعلى الكفر ملجئا رخص له ان يظهر
ما امر به وقبله مطمئن بالايمان وبالصبر لجر رويان حيا
وعما ان يتلبذ لك فصبر حبيب رضي الله عنك صلب فسماه
النبي عم سيد الشهداء وظهرت عمارت رضى الله عنه وكان قلبه
مطمنا بالايمان فقال النبي عم فان عاد وافعدني عاد الكفر
الي الاكراه فقد انت الي مثل ما اتيت به اولا من لجر كلمة الكفر
على الله فقلبك مطمئن بالايمان قال في البدائع فقد روي
رسول الله عم في ايتان كلمة الكفر بشرطة اطمينان القلب
بالايمان حيث امر عم بالعود الي ما وجد منه فان قلت
ادني درجة الامر الاباحة وهي لا تجتمع الحرمة والحرمة غير
منكسفة ههنا فاما معي الامر بالعود الي ما وجد منه قلت لا
في ان الرخصة مع قيام الحرمة اثار الخطاب صرح بذلك العلامة
التفتازاني في التلويح حيث قال لان ما اكره عليه اما فوض
او مباح او رخصة او حرام وكل ذلك من اثار الخطاب فلا رجوع
الثابت اليه ادني درجة الامر لا تقابل الحرمة بل بما مضى في العلم
بين هذا وبين شرب الخمر ان الشرب يحل عند الضرورة والكفر
لا يحل ابد في خصوص ظواهره مع قيام دليل الحرمة ويرد عليها ان يقال
نعلم ان الكفر لا يحل ابد اكن الكلام في التكلم بكلمة الكفر حال
اطمينان القلب بالايمان وذلك في حالة الاضطراب ليس بكفر
وقد اشار الى هذا حيث قال لم ان يظهر ما امره ولم يقل له

ان يكفر بالصواب ان يقال والتكلم بكلمة الكفر لا يحل اصلا ثم
لغيره لا رخصة في ظهار الكفر انما له خصته في اجراء كلمة الكفر
على الثاني حاله الضرورة وذلك ليس بكفر حال حانية القلب ^{بالا}
وان كان محرما وانما اظننا الكلام في هذا المقام لانه من مزال
الاقدام ومضال الافهام دون غير ملجئ ورخص له ان لا يواف
مال مسلم ملجئا وضمن الكفر بكسر الراء اذا كره بصيرته للكفر
فيما يصلح آله والاتلاف من هذا القبيل لا قتله فان قل السلم
لا يحل بالضرورة اعلم ان ما كره عليه ان كان محرما يوثق فيه بالملجئ
دون غير الملجئ من الاكراه ثم انه اربعة انواع محرم بتخلي حرمة
ويصير فرضا كاكل الميتة وشرب الخمر في حالة المصصة ومحرم بتخلي
حرمة ولا يصير فرضا بل يبقى على الاباحة كالافطار في نهار رمضان
ومحرم لا بتخلي حرمة ولكن يرخص فيه كاجراء كلمة الكفر على الله
والقلب مطمئن بالايان ومحرم لا بتخلي حرمة ولكن يرخص فيه
كقتل مسلم واتلاف مال مسلم على ما ذكره في القصة والبدائع
من النوع الثالث وعلى ما ذكر في الهداية والمحيط من النوع الثاني
ويقاد الكفر فقط ايمان كان موجبا لقتل القصاص لان القاتل كالآلة
هنا عندها وعندنا بي يوسف لا يجب على احد للشبهة وعندنا فريجب
على القاتل فقط لانه باشر ولا يحل له القتل وعندنا شافعي يجب عليها
على القاتل بالثبوت وعلى الحامل بالتسبب مباشرة ولا يحل له القتل عند
الشافعي يجب عليها على القاتل بالمباشرة وعلى الحامل بالنسبة
عندها كالمباشرة وصح نكاحه وطلاقه ولعاقبه قيا على صحتها

مع الهزل وفيه خلاف الشافعي قولا انما قيد به لانه اذا كان فعلا
كما اشترى ذارحم محرم منه لا يرجع الكفر على الكفر بالقيمة ذكره
صاحب البدائع وعلمه بان حصل له عوض وهو صلة الرحم ورجع
بقية العتق يعني في صورة الاكراه على الاعاق لانه صلح له آله فيه
من حيث الاتلاف فانتصا اليه ولا يرجع هو اي الكفر بالضمائم عليه
اي على العتق لانه مولود بابتلاؤه ولا سعاية اي على العتق لانها
للقيرج الحرة او لتعلق حق الغير ولم يوجد واحد منهما وضد
السعي ان لم يربط يعني في صورة الاكراه على الطلاق وان لم يكن
في العقد سعي يرجع بالزومه من المقترة لان ما عليه كان على
السقوط بجميع الفقرة من قبلها وانما تأكد بالطلاق فكان اتلوا
لها من هذا الوجه فيضافه الي الكفر من حيث انه اتلوا بخلاف
ما اذا دخل بها لان المهر يقتصر بالدخول لا بالطلاق وما قيل
المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم لا يضاف اليه منشاؤه
عدم التامل في وجه التضمن واما ما قيل سقوط بالفقرة مجرد
وهو من سوء الفهم وقوله فلو اعتبر له جرأة خارجة عن حدة
الادب كما لا يخفى ونذكره ومنه وظهاره ورجعه وايلاقه
وفيه فيه اي في الايلاء سواء كان بالقول او بالفعل واساره
الاصل عندنا ان كل عقد لا يحتمل الفسخ فالاكراه لا يمنع صحته وكذلك
كل ما يصح مع الهزل يصح الاكراه والاسلام مما يصح بالاكراه لانه
لما احتمل واحتمل رجحان الاسلام في الحالين لانه يعلم ولا يعلم
بالقتل لو رجحتم تلك الشبهة وهو وادية للقتل لا براؤه مديونه

أو كفيه وردته فارتبين عرسه ولو نفي يحد إلا إذا كره سلطان
هذه عند وعندهما المختلف قد اختار قوله ما فيها سبق حيث قال
قدرة الكره على إيقاع ما هدد به سلطانا كان أو لصا بعد ذلك لا من
تقرير هذا السائل على خلاف ذلك قلت ليس تقريرها على خلاف
ذلك فإن مدلول الجواب هنا ليس على ذلك الأصل الخلفي كما ذهب إليه
كثير من الناظرين فيها بل على أصل آخر قد عايناه في شرح
حيث قال لأن الأكره لا يتصور فيه لأن الوطى لا يحصل إلا بانتهاء
الآلة ولا يتصور الأكره في الانتشار فكان طاعيا فيجب الحد لأن
يكره السلطان لأن إقامة الحد عليه وهو الذي حمل عليه انتهى فمن
قال كون الأكره مسقطا للحد متفق عليه فيما بينهم كمن هذا الأصل
أنما هو في تحقق الأكره من غير السلطان فإن عند الأكره لا يتحقق
من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الأكره فيحد فإذا كره السلطان
فزني لا يحد لوجود الأكره هنا وعندهما الأكره يتحقق من السلطان
وغيره فلا يجد في صورتين فقد اخطأ ما أتوا فلا نفي في الجرح
ما لا يرضاه لما عرفت أنه لم يبين الجواب هنا على عدم تحقق الأكره
من غير السلطان وأما ثانيا فلا نفي في المص قول الفرع هنا
مع بره الأصل فيما سبق وهذا من قلة التدبير وتصوير الدين
في هذا الفن وبعد التباين التي تجد عليه أن يقال إن إباح لا يكره وقول
الأكره من غير السلطان مطلقا إنما يكره في المص والأكره على أن
لا يختص بالامتناع فادوجه لبناء الجواب المذكور على ذلك الأصل
كتاب الحجر هو في الشرع منع عن التصرف أو وصفه كما أن الأكره

على نوعين تام وهو المجني وناقص وهو غير المجني كذلك الحجر على نوعين
تام وهو المنع عن أصل التصرف وناقص وهو المنع عن وصفه فمن
قصر على الأول وقال هو المنع عن التصرف أو على الثاني وقال
هو المنع عن نفاذ التصرف فقد قصر وأعلم أن الحجر في اللغة المنع مطلقا
وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن مخصوص لشخص مخصوص عن
تصرف أو عن نفاذه وتقصيده أنه منع حكم الرقيق عن نفاذ تصرفه
الفعلي الضار وأقره بالمبالغة في الحال وللصغير والجنون عن
أصل التصرف القوي إن كان ضرا لمحض أو عن وصف نفاذه إن كان
دليلا بين النفع والضرر ومن زعم أن ما في الرقيق ليس بحجر حقيقة
فلم يحقق معناه وإنما قلنا إن الرقيق يمنع عن نفاذ تصرفه الفعلي
الضار في الحال لأنه إذا تلف مال الغيلة يؤخذ به في الحال إنما
يؤخذ به بعد التحقق صرح به في البدائع وإذا تحققت هذا فقد
عن أن من قال هو منع نفاذ تصرفه قولي لم يصح لخرج منع الرقيق
عن نفاذ تصرفه الفعلي في الحال على حد الحجر وكذا من وجهه قائل
أن الحجر لا يتحقق في أفعال الجوارح فالصبي إذا تلف مال الغير يجب
وكذا الجنون وسبب الصغير والجنون والرق ما هو سبب الحجر مطلق
الجنون الشامل للقوي والضعيف كما في الحق فلا يصح إطلاقه
ويعتبر غلبه صادرا مغلوبا بالجنون حيث لا يفيق أي لا يزول عنه
مابه من الجنون كان أو ضعيفا احتزبه عن الذي يحسن ونفق
كالنوم فرض عليه أبو الحسن الأكره ومن وهله احتزبه على الجرح
فقد عرفت أن طلاقه أيضا لا يصح والغلبة بالتفسير المذكور شاملة

نعم قد يذكر ذلك القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحترزه عن
العتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصف الجنون المخلوب
بمال قالوا هم المذكور اشتب عليه المعين وظن ان المراد في الكلامين
ولحد وقوع فيما وقع واعتاقها واقرارها وفتح ملا والعبد واقعة
في حق نفسه لا في حق غيره فلو اقر اي العبد المجرور على اخذ عتقه
ويجوز وقود عجل لا في حق دمه ولا بما بالخذ عليه مبق على ليل الله
حيث لا يصح اقرار مولاه بذلك عليه ومن عقد منهم يوقع عقدا
يد ومن بين الضرر والتفع لان الذي يتخص نفعه كقبول الهبة
نافذة والذي يتخص ضررها كالهبة لا يتعقد اصلا وهو يحمله لجاز
وليه اوجه الجنون الذي يعقل هو العتق الذي يختلط كلامه فيه
تارة كلام العقل واخرى لا وان اتلفوا ما لا مقوما ضمنوا الا ان
ضمان العبد بعد العتق على ما مر في الجرح فيه اثر في تاخير النفاذ لا في
اصله فمن قال ان الصغير والجنون والروعي وجبا المجر في الاقوال
دون الافعال اراد المجر عن اصل النفاذ ولا يخرج حرمه كلفه بغيره وق
ودين وقال لا يجز عليه سب السفه والدين في تصرفات لا يصح مع الهزل
كالبيع والهبة والاجارة والصدقة ولا يجز عليه في غيرها كالطلاق
ولحومها وقال الشافعي يجز عليه بالكل كذا في التبيين فالجرح بسبب الفسق
في قول الشافعي لا في قولهما وهذا من الهداية ايضا وغفلة وعندهما
وهو قول الشافعي يجز عليه القاضون بسبب الغفلة ومنع لم يقل عجم
لان هؤلاء لا يجزرون جرا مصطلحا بالمجرون بمعنى النع الحسني
صرح به صاحب البدائع حيث قال وليس المراد به حقيقة المجر والغفلة

الشع الذي نفا والتصرف لا يريان المفق لو اتي بعد الجرح واصاب
في الفتوى جاز ولو اتي قبل الجرح ولخطاء لا يجوز وكذا الطبيب لو
باع الادوية بعد الجرح نفذ بيعه فلما نه ما اراد به الجرح حقيقة وانما
اراد به المنع الحسني اي يمنع هؤلاء الثلاثة عن علمهم حتى لان المنع ^{ذلك}
من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يلزمه التناقض يعني
بين قوله اسباب المجر ثلاثة وبين قوله ان هؤلاء يجزى ما جرح
هو الذي يعتزم الناس الجرح قال في الجرح عمن الشيوخ يجزى ما جرح
اذا صلب وغلط وقولهم رجل ما جرح كان ما اخذ من غلط الوجه
وقلة الحياء وليس بعزى محض ومتطيق جاهل ومكان مفلس هو الذي
يكاد الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاء ما وان السفه لا دابة له ولا ماله
ليشترى به الدابة فانقطع الكسبي عن الرفقة فان بلغ اي الصبي
غير شيد لم يستلم اليه ماله اتفاقا لقوله تعالى ولا تؤتوا السفه
امواكم الى قوله فان استمر منهم رشدا حتى يبلغ خمسين
سنة هذا عند وعندهما لا يدفع ماله اليه ابد حتى يوشم ^{الشدة}
ولا يجوز تصفه فيه لظان نصر المذكور في نقا وله ان هذا السن
مظنة الرشدا لان حال كماله قيد وبالحكم معها وفتح تصفه
ولو كان من تصرفات القهضة ضررا قبله اي قبل الجرح وبعد اي
بعد البلوغ السن المذكور يعلم اليه ولو بلا رشدا لان العبرة
لدليل الرشدا للحقيقة وجبس القاضون لخم المديون حتى بيع ماله
لدينه لم يقل بيع ماله لدينه لان ابا ح لا يقول بل بغير البيع قال
في قوله ما حتى يجس لاجل الحبس لقضاء الدين لا البيع والتفصيل

يطلب من الهداية وشروطه وقضودهم دينه من درهم وربع
دنانير لدرهم دينه وبالعكس استحقاقا لانها عقدان في الثمنية وثلاثة
ان لا يبيع لخدمته لاجل الاخلاص لهما مختلفان لاعتضه ولا عقاره
وقالا اذا امتنع المديون بعد ما افلس باحاطة الديون بماله حتى
يحتاج الى تقسيم الغرماء عن بيع العرض والعقار للدين فالقاضي
بيعهما وقبض دينه بالمحصص ومن افلس ومعاي في قبضه ياذن
البائع عن شرائه ولم يقوي ثمنه لم يذكر هذا القيد كنفاء بما فهم
من قوله فبايعه اسوة للغرماء وقال الشافعي يخرج القاضي المشتري
بطلبه ثم للبائع خيار الفسخ **فصل** بلوغ الغلام بالانزال لم
يذكر الاحتلام والاحمال لان البلوغ عندهما التحقق الانزال والجماع
بالحيض والجل فان لم يوجد حتى يتم ثمان عشرة سنة ولها سبع
عشرة سنة وقلنا فيهما بتمام خمس عشرة سنة وفيه في الصلوات
والقنوي في زمانا يجب ان يكون على قولهما التصور عا رها انما
واذني مدته اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين فان رها فاقلا
بلغنا صدقها وهما كالبالغ حكاه **كتاب الماء ذون** الاذن المعتبر
ههنا فلك الحجر في التجارة لا بد من هذا القيد لان الحجر ينفلك عن العبد
الماذون في غير باب التجارة واسقاط الحق يعني حوالته لا حق المولى
مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن
ولذلك ياخذ من كبه جبر اعلى ما سياتي والسقط في المولى ان كان
الماذون رقيقا والولي ان كان صبيّا وعند زفر والشافعي هو وكيل
وانابة فيتصرف العبد عطف على العيني فكانه قال اذا اذن المولى لغيره

ينفلك العبد من الحجر فيتصرف له وانما خص البيان بملء الحال فيه لا
فالحكم مشترك لنفسه باهليته ولهذا لا يرجع على الولي بحالته
من العتقة ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذي يتصرف
بغيره لم يرد رآه ان قصد الحصل لا يصح الكلام والافاد يتم المرام
كما لا يخفى على ذوي الافهام ولم يرجع بالعتقة على نفسه ولم يرد
عليه مجموع العطوفين متفرع على مجموع جزئي التعريف على التو
ذيع فان عدم الرجوع لكون الاذن فلك الحجر وعدم التوقف لكونه
اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقف لانه اخر هذا عن قوله فينفك
العبد لنفسه باهليته لان ظهور التفريع الاول بواسطة قصد
اذن يوما ما ذون حتى يخرج عليه تفريع على قوله ولم يوقت
وقوله ولم يخص ببيع عطف على قوله لم يوقت فيشارك
في التفريع على انه اسقاط الحق فان اسقاط حق المنع اطلاق
عن ذلك القيد فلا يقتصر بتصرفه والمراد انه اذا اذن في نوع
من التجارة يقسم اذنه في الانواع وفيه خلاف للشافعي وشب
ولالة فبعد له سيده يبيع ويشترى انما اطلقها اذلا فرق بين ان
يبيع عينا مملوكا للمولى ولا راجع باذنه او بغير اذنه ببيع صحيحا
او فاسدا وكسكت ملة ذون دفعا للضرورة وخلاف زفر والشافعي
وصرفا فلواذن مطلقا صح كل تجارة منه بين الحكم في صورة الاذن
المطلق عن قيد العموم والخصوص ليعلم الحكم في صورة الاذن
المقيد بقيد العموم بطريق الدلالة واما حكم اذن القيد ببيع
قبض فيهما بوقا فلا يذهب لوهو الذي في الحكم عنه بطريق الفهم

فان العبرة للمفهوم عند عدم التصريح بخلافه ومن ذهب
هذا قال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال وسبع ويشترى
ولوغبين فاحش لان من باب التجارة وقال لا يصح بالغبن المش
لان تبرع ويؤكد بها ويرهن ويرهن وتقبل الارض اي ياخذها
قبالة بالاستجارة والمساواة وياخذها مزارعة ويشترى بندا
يزرع ويشارك عانا انما قال عانا فاحش اذ من الفاوضة
ويبيع المال وياخذ مضاربة ويتجاري يتاجر شيئا كالا
واليت وغيرهما ويوجر نفسه خلافا للشافعي وتقر بوجوب
ودين ويهدي طعاما يسير في قوله طعاما اشارة الى انه
لا يجوز ان يهدي من غير المأكول اصار ويضيف من يطعمه
عن الثمن لعيب قد راعه ولا يتزوج ولا يزوجه رقيقه وقال
ابو يوسف زوج الامة لا تحصيل المال بمنافاعا شبيها الاجارة
ولها انه ليس من التجارة ولا يكاتبه ولا يعتق اصار ولا يفرض
ولا يهب ولو بعبوض وقالوا لا باس بالمرأة يتصدق بشي
من بيت زوجها الا اذا عادت هذه المسئلة ليست من هذا الباب
لكنها ذكرت للناسبة وكل دين وجب تجارته او عامه في حياته
اي بيع وشراء ولجارة واستيجار وعمر وديعة وغصب وامانة
جدها وعقد وجب بوطى مشرعة بعد الاستحقاق يتعلق
بكسبه الذي حصل قبل الدين او بعده وبما اتمه اي وهبه له
فقبل الرتبة ثم بركة قال في التبيين بيد الكسبة انما هو
على المولى مع ابقاء حق الغرماء وعند انعدامه يشوف من الرتبة

دفع الضرر عن الغرماء ببيع فيه وقسم ثمنه بالخصم الا ان
يعذبه المولى وقال زفر والشافعي لا يباع هو في الدين لكن يباع
كسبه لان غرض المولى حصول مال لم يكن لا يغوبت ماله قد
وقد اشارة الى وجه قولنا لا بما اخذ سيدا منه قبل الدين
وطول بما بقي طول العبد بما بقى من الدين زائد عن كسبه وثمرته
بعد عتقه ولليد اخذ علة مثله وجود دين وما زاد للغرماء
ابق وقال زفر والشافعي لا ينجر لان الاباق لا ينافي ابتداء الاذن
فلان لا يمنع بقاء وهو دونه اولى ولنا ان دلالة الحر قايمة لازالة
لا يرضى باسقاط حصه حال تمت اما اذا اذن صريحا فهو فوق
دلالة الحر او ما سنده وجني مطبقا او لم يبدل الحرب مرتدا او جرح
عليه بشرط ان يعلم هو واكثر اهل سوقه اما شرط الاول فلفظ
الضصة فانه يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العلق
وما رضى به واما شرط الثاني فلفظ الغرور ومن الناس وانها
يشترط الثاني اذا كان الاذن شايها والامة ان استولدها وقال زفر
لا ينجر الامة بالاتباع ولا يجوز اذن المستولمة ولهم ان فيه دلالة
للحر لكن اذا اذن لها صريحا فهو يفوت دلالة الحر لان دبر وضمن
قيمتها للغرماء في صورة الاستيلاء والتدبير ان كان عليها ان
يحيط غرماء السديقة بها ولا يغرم ما زاد على القيمة لانه لم يحصل الاثر
فعليه قيمتها ولو جرحا قران ما سده امانة او غصب او يدبر عليه
صح وقال لا يصح لان الصحيح لا قرار وان كان هو الاذن فقد زال
بالجرح وان كان اليد فالحج ابطالها وله ان للصحيح اليد وهي بقاء ولو

تحتل دينه ماله ورقته لا يملك سيده ماله وقال لا يملك لأن الرقة
ملكه فكذلك اكتساب وله أن ملك المولى انما ثبت خلافه فقد زال
بالجور وان كان اليد في الحجر لبطها وله أن الصحيح اليد وهي باقية وله
أن ملك المولى انما ثبت خلافه عن العبد عند غيبه عن حاجته كملك
الوارث وهو هنا مشغول بها بقي هنا شيء وهو أن لا يتشبه فيه
ما ذكر في كون الرق مانعا عن الارث فلم يعتق عبده كسبه باعتاق
سيده تصبغ على ما سبق وقال لا يعتق لأن ملكه وبضمن السيد قيمته
للغير ما كان موسرا وان كان محصرا فلم يأن يضمنوا العبد
ويرجع العبد بذلك للمولى كره الكرخي في خصمه وعقوان حكم
دينه أي برقته وكسبه وبيع أي للمذون الديون من سيده بمثل القيمة
لعدم التهمة لا باقل لأن فيه تهمة فلا يجوز وهذا لأن حق الغرماء
تعلق بالمالية فليس له أن يبطل حقهم وقال لا أن باعه عن المولى جاز
البيع فالحاشا كان الغبن أو يسيرا ولكن يجزى أن يزول الغبن وبين
أن ينقص البيع لأن في الحجابة ابطال حق الغرماء في المالية وسيده
بمثلي لا يكثر لأن المولى جازي من كسبه عنده إذا كان عليه دين والكلام
وعندهما جواز البيع يعتمد الفايده وقد وجدت فان المولى يتحقق
لخذ الثمن والعبد البيع فيثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك
فإذا دق قلوب جازي بأي بال أكثر حظ الفضل ونقص البيع أي يوم السيد
بان يفعل واحدا منها وبطلت تيمنه لو سلم ببيعة قبل قبضه وله من
بيعه لثمنه أي للسيد ولاية حبس البيع لقبض الثمن فان سلم البيع قبل
قبض الثمن ابطال حقه في العين فلم يبق له حق إلا في الدين والمولى لا

لا يتوجب على عبده دينا فيبطل الثمن فصح اعتاقه مديونا أي اعتاق المدين
العبد المأذون حال كونه مديونا سواء كان الدين محطيا أو لم يكن
لأن ملكه فيه باق وضمن السيد الاقل من دينه وقيمه قال في
شرح الطحاوي الغرماء بل خياران شأوا اتبعوا العبد بالدين وان
شأوا اتبعوا المولى بالاقل من قيمته ومن الدين انتهى شرح ان تضمنهم
الدين اذا كان هو الاقل لأن حقهم ليس الا فيه وتضمنهم التهمة
اذا كانت هي الاقل لأنه تعلق حقهم بالرقبة وهو تلفها وهو فضل
دينه أي ضمن المأذون الذي اعتق ما تعلق على القيمة من الدين فان
بيع عبد ذودين محيط برقته وغيبه المشتري انما يقيد بهذا لأن
الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم أن يبطلوا البيع إلا أن يقضي
المولى ديونهم لأن حقهم تعلق برقته لجازا لغيرهم ببيعة وله ثمن
او ضمن المشتري او الباع قيمة فان ضمنه أي الباع ورقت عليه ببيع
رجع على الغريم أي رجع الباع على الغريم بقيمة وعاد حقه أي
حق الغريم في العبد فان باعه سيده معلما بدينه فايده هذا القيد
تظهر في المسئلة الآتية القايلة ولا يحاصل لمشتري منكر ما يدل
بمفهومه على أنه يحاصم مقارفا لا يتد في المسئلة من فرض العلم
تيسر تصوير الاكوار مرة والاقرار لغيري فللغريم رد ببيعان لم
يصل ثمنه اليه انما اعتبر هذا الشرط لأنه اذا وصل اليه الثمن لا يكون له
حق الرد للبيع لأن قبضه الثمن دليل الرضا بالبيع إلا اذا كان فيه
محاباة اذح له ان يقول انما قبضت الثمن لاعتقادي أنه تمام القيمة
ولذلك قال وان وصل ولا محاباة لا حيل لم يكتف بمقدور وهو الثمن

بالضم إليه عدم المحابة في البيع هكذا ينبغي ان يلاحظ الكلام في هذا
المقام ولا يلتفت الى ما في الشرح والحواشي من حشوي الا وهام ثم ان كان
فيه محابة فاما ان يرفع المحابة او ينقض البيع ولا يخصم المشتري
مكره دينه ان غاب بايعة لانه ليس خصمه له وقال ابو يوسف وخصمه
ويقضي للغير بدينه لانه يدعي الملك لنفسه فيكون خصمه الكرم
ينازعه ولهما ان الدعوى يتضمن رفع العقد وفي الفسخ قضاء على
الغائب ولو شري عبد وباع ساكن عن اذنه وحجوه فهو ماذون
عبد قدم مصر او باع واشترى فهو ماذون سواء قال انما ماذون
في التجارة او سكك عن الاذن والجرا لان تصرفه دليل الاذن بل لان
للقام مقام الضرورة وامر المسلم بمحمول على الصالح فيعمل على ضروره
كذا في شرح جامع الصغير فلا بد في المسئلة من تقييد العبد بالمسلم
ولا يباع له دينه الا اذا اقربته باذنه اذ الدين لا يظهر في حقه اذ لم
يقرب الاذن والمعاملون لم يغتروهم المولى وانما تغرر واعتقادهم
على ظاهر الحال وتصرف الصبي ان نفع كالا سلام والانه باصح بار
اذن وان ضرر الطلاق والاعتاق لا وان اذن به وما نفع وضرب البيع
والشرع علق باذن وليه اكتفاء بالاهلية القاصرة في النافع والضرر
للكاملة في الضار دفعا للضرر بانضمام رأي الوصي في المتردد بينهما
وعند الشافعي لا يصح تصرفه باجازة المولى وكذا لا يصح اسلامه وتعلم
ان يعقل البيع سائب الملك والشري جالب له وولي له ابوه ثم وصيه
بعد موته ثم جده اياهم لم يكن الاب ولا وصيه ثم وصيه بعده
ثم القاضي او وصيته لهما تصرف تصح وازادة الوصي الى القاضي

باعتبار ان وصاية الاب والجد ثابتة من جهة والآل ايضا لا
بعد الموت وهو يتصرف حال حيوة القاضي ولذلك لم يقله هنا ثم
وصيه ولو اقر اي الصبي الماذون بالتجارة بما معه من كسبه لانه من علم
التجارة ولو لم يصح لا يعامله الناس وارثه صح لان الجرا ترفع بالا
فصار كالبالغ فصحة اقراره بالارث ايضا هذا في ظاهر الرواية وعن
ابن ح انه لا يصلح في الارث لان صفة في الكسب اذكرانه من توابع التجارة
والارث ليس منها **كتاب الغصب** هو لغة اخذ الشيء ما لا كان
او غير مال من الغير على سبيل التغلب وشرعا اخذ مال فلا يحقق
والحرمت مقوم فلا يحقق في غير المسلم صترم فلا يحقق في مال الحر
بل اذن من له الاذن لحرز به عن الوديعة وانما لم يقل بل اذن
ما كنه لان كون الملاء خوز ملكا ليس بشرط لوجوب الضمان فان لو
مضمون بالاتلاف وليس لمالك اصله صرح به في البدايع ينزل يده
بفعله في العين لا بد من هذا القيد على اصل الشئ وبدون ينطبق
على قول محمد على ما استقف عليه فان قلت هذا القيد لا يحقق في الغصب
عن الغاصب قلت غاصب الغصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء
احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشئ اعتبر في
الغصب زالة اليد المحقة باثبات اليد الباطلة يفعل في العين ومحمد اكنف
بازالة اليد المحقة مطلقا والشافعي اكنف باثبات اليد الباطلة ويتفرع
على هذا مسائل منها ان زوايد الغصب يكون مضمونة عندنا
خلاف الشافعي لتحقيق اثبات يد الباطلة دون ازالة اليد المحقة
ومنها ان العار لا يغصب بها العدم تحقيق الا زالة بفعله لانه

يد المالك لا يزول الا باخراج مئنته وهو مصل فيه لا في العقار خلافا
 لمحمد والشافعي لتحقيق مطلق الادالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله
 واستخدام القن وحمل الدابة غصبا جلوسه على البساط اذ في الاولين
 اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورية ازالة يد المالك بخلاف الاخير
 فان الجلوس عليه ليس تصرفا فيه فان قلت ليس يصدق الحيا المذكور
 على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من جملة
 اسباب الحد فدخل مسائلتها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك
 لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالشرار من فضولي فانه غصب
 مع انه مذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من
 خصوصية بها صارت من مسائلتها ومن ذهب عليه هذه الدققة
 تصدي لا يخرجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا على سبل الخفية
 ولم يرد انه ح يخرج عنه بعض افراد الغصب كخذ مال محرر على
 سبل الخفية وحكمه الا ثمران علم ورد العين قائمة في مكان غصبه
 لتفاوت القيمة باختلاف الماكن والغرم هالكة علم ولم لا ^{العد} حق
 فلو توقفت على العلم ويجب المثل في الشيء فان قلت يشكر هذا بما اذا
 غصب المسلم خمر الذي وا تلف فان الواجب قيمتها مع انها من ذوات
 الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الناطفي في الاجناس
 لو اتلف المسلم على انصر في خمر عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يسقط
 ما وجب عليه بالاتلاف فالمسلم اذا اتلف على الذي خمر الواجب ^{المثل}
 كالمكيل والموزون والعددي للتقارب المراد بالموزون ما لا يخرج
 الصفة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن مبنيا على ^{الوزن}

مثل القيمة والقدر ليس منه ومن قال ان الحالك في الكيل والعددي
 ايضا كذلك فقد ارتكب بالاحلجة اليه ولم يدر انه ح يضع قيد
 التفاوت لان ما يكون مقابله بالثمن مبنيا على العد لا يكون متقا
 فان انقطع المثل فقيمة يوم يختصمان لان القيمة يجب يوم الخصومة
 هذا عنده وعندني يوسف يوم تحقق السب وهو الغصب فانه اذا انقطع
 المثل اتحق لا المثل له وعند محمد يوم الا نقطاع لانه ح ينقل الى القيمة
 قيل في تضعيفه ح انه لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة
 والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقتها وهذا في المعدوم متعدي
 متعدي ولكنه ضعيف لان ح لا نقطاع على ما ذكر في سلم الخفية
 ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت
 واما قيل لم ينقل الى القيمة في يوم الا نقطاع اذ لم يوجد من المال
 طلب فهو جوابي ح عما تمسك به محمد مذكور في الهداية وفي
 غير الشيء قيمة يوم غصبه كالعددي الذي يعد فيكون افراد
 متفاوتة لا الذي تقابل بالثمن مبنيا على العد لان قيدا لتفاوت
 ياباه على ما انتهت عليه فيما سبق ثمرانه لم يقل وهو العددي لانه
 غير مخصص فيه فان المدروعات ايضا منها فان ادعى الربا ^{في} نبط
 لما تقدم من جواب تو العين قائمة حسن حتى يعلم انه لو بطل
 ثم قضى عليه بالبدل من المثل والقيمة وشرط كون الغصب
 نقليا فلو غصب عقارا وهلك في يده لم يضمن قدر اصل هذا
 وما فيه من خلاف محمد والشافعي والاشارة الى منشأ الخلاف في
 وضمن ما نقص بفعله كسكناء وزرع له اذ في والعقار يضمن

وان لم يضمن بالنصب عندها وباجارة عبد غصب عطف على قوله
بقوله اي استغل الغصوب بان كان عبداً مثلاً فاجر فنقصه الانتفاع
ضمن النقصان وتصدق باجره واجر مستعارة ورجع حصل بالتصرف
في مودعه او مخصومة معينة بالاشارة او بالشراء عطف على قوله
بالتصرف بدرهم الوديعة او الغصب ونقدتها يعني بتصدق السرج
الى صاحبها اذا كانا متعينين بالاشارة وان لم يكونا متعينين فانما يتصدق
ان لو اشار اليها ونقدتها وان اشار اليها ونقد غيرها او الي غيرها والخلق
ونقدتها اي لم يشر الى شيء بل قال اشتريت بالف درهم ونقدت من
دراهم الوديعة او الغصب اي في هذه الصور الثلاث فيطيب الرجوع له
ولا يتصدق هذا على قول الكرخي وبه يفتي وفي التبيين قال مشايخنا
لا يطيب بكل حال وهو المختار وطارق الجواب في الجامعين والفتا
يند على ذلك ولحقار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا كثرة
الحرام هذا على قوله ما عندنا في يوسف لا يصدق بشيء منه وان غصب
وغيره زال اسمه واعظم منافعهم ضمنه وملكه بلا حل قبل ان يبدله
اي لا يحل له الانتفاع حتى يودي بدلها استحسانا والقياس ان له ذلك
وهو قول الحسن ولزفر ثبوت الملك من الحقائق كذبح شاة وطبخها
واشتمها او طحن بتر وزرعه وجعل حديد سيفاً وصفر اناء والبناء على حائط
خشبة عظيمة صلبه تجلب من بلاد الهند وتعمل في ابوابه ورونها
واساسها ذكر في غاية البيان ولين لانه احدث صنعه متقوية حتما
حق الملك هالكاً من وجه وقال الشافعي لا ينقطع حق الملك عنه لا
العين باق ولا يعتبر فعل الغاصب كنه مخطور فصار يصير ريباً للملك والاعيد

واعلم ان هذا الحكم الذي ذكر في الساحة فيما اذا كانت قيمة البناء
اكثر من قيمة الساحة واما اذا كان قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فلم
يزل ملك ما لكتهم كذا في الذخيرة وان ضل الجرحين درهما ودينارا
او اذاع لم يملكه وهو ملكه بلا شيء هذا عنده وعندهما يملكها الغاصب
وعليه مثلها قياساً على غيرها وله ان العين باق من كل وجه الا يرى
ان الاسم باق ومعناه الاصل في الثمنية وكونه موزوناً وان باق
حقيق جري فيه الربوا باعتباره واذا ذبح شاة غيره طرحها المالك عليه
ولخذل يمتها او لخذها وضمنه نقصانها وكذا لو خرق ثوباً وفوت بعض
العين وبعض نفعه لا كله فانه لو فوت كل النفع ضمنه كل القيمة وفي غير
نقصه ولم يفوت شيئاً منها ضمن ما نقص ومن يبي في ارض غيره
او غرس امر بالقلع والرد قال الذاهد في شرح القدروري بعلاوة
صاحب المحيط عن فتاوى خواهر زاده اذا كانت قيمة البناء اقل من قيمة
البناء ليس له ان ياخذها وان كانت اكثر فله ذلك وكذا في الساحة
وزعم ان هذا هو الذي قبله مشايخنا هذا قريب مما ذكره محمدان
وجاجة انسان ابتلع ثلث ثلثي الفيل ونظر الى قيمتها ويحجر صاحبها اكثر
ولما كان يضمن له قيمته بناءاً وشجر امر بقلعه ان نقصت به التي نقصت
الارض بالقلع شمر بين طريق معرفة قيمة ذلك فقال فيقوم بربها
وشجر ويقوم مع احدهما مستحق بالقلع قيمة المستحق بالقلع بناءاً كان
او شجر اقل من قيمته مقلوعاً مقدار اجرة القلع فيضمن الفضل وان
حمر الثوب او صفراً او السويق بسن ضمنه قيمة ايضاً ومثل سويقه
لانه مثلي ثوب او مثلي سويق فيضمن قيمته ولخذلها وغرم ما اذا صبغ

والسمن وان سود ضمنه قيمة ايضاً ولخذه ولا شيء للغاصب هناك
وقال الشافعي في التخيير وقبل هذا الخلاف عصر وزمان وقيل ان كان
ثوباً ينقصه السواد فهو نقصاً وان كان ثوباً يزيد فيه السواد فهو
كله وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه ويؤمر الغاصب بقطع
الصبيغ بالقدر الممكن اعتباراً بفضل الساحة لان التمييز ممكن بخلاف
السمن في السوق لان التمييز متعذر ولنا ان فيه رعاية للجائين للثوب
لصاحب الثوب لكونه صاحب الأصل بخلاف الساحة لان النقص
بعد النقص ما الصبيغ تيار شيء **فصل** لو غيب ما غصب وضمن
للمالك قيمته ملكه خلاف الشافعي لما مر ان الغصب بخطور فلا يكون
سبباً للملك كما في المدبر ولنا انه ملك بالملك بكماله والبدل قابل للنقل
من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل
لنقل وصدق الغاصب في قيمته مع حلفه ان لم يقر حجة الزيادة فان
ظهر وقيمة اكثر وقد ضمن للغاصب بقوله ما خذه المالك ورد عوضه
او امضي الزمان وان ضمن بقوله ما ملكه او بجحته او بكونه غاصبه
فهو له ولا خيار للمالك لانه قد تم له الملك سبباً اتصل به رضي المالك
حيث ادعى هذا المقدار ونفذ بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا اعتاقه
لم يقل لا اعتاق لانه نفذ اذا كان من المشتري من الغاصب الذي ضمن
بعده لان الملك اسند كاف لنفاذ البيع دون الاعتاق لانه منقول
باعثاق المشتري من الغاصب بل لان الغصب غير موضوع لافادة
للملك وزوايد الغصب متصلة بالسمن والحسن ومنفصلة كالولد
والثمل لا يضمن الا بالعتيق والنع بعد الطلب وقال الشافعي مضمون

وقد مر ان هذا مبني على الاختلاف في حيا الغصب وضمن نقصان
ولادة معه وجبه بولدي به خلاف الزفر والشافعي فان الولد ملكه
فلا يصح جابر الملك ولنا ان بسبب الزيادة والنقصا شيء واحد وهو
الولادة والعروق وعند ذلك لا يعد نقصاناً فلا يوجب ضماناً ولو
زني بامته غصبها فردت حاملاً فولدت فماتت ضمن قيمتها يوم علق
وقال لا يضمن يعني جميع قيمتها ولكن يضمن نقصان الحمل لهما ان
سبب التلف وهو الولادة حصل عند المالك بعد حجة الرد من الغاصب
لان العيب يمنع حجة رد الأصل فخرج عن عهده رد الأصل وبقي
النقصا والعيب كذلك في المحيط وله ان غصبها واما انعقد فيها سبب التلف
وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم يرد
بخلاف الحر لانه يضمن بالغصب ليقضي ضمان الغصب فساد الرد
ومنافع ما غصب عطف على الحر استعماله واعطاه وعند الشافعي مضمون
باجر المثل في صورتين وعند مالك مضمون في الاولى دون الثانية
وعدم الضمان عند عدم التقوم فان تقومها في عقد ضروره
واتلاف خمر السلم وخنزيره وان اتلفها ما الذي ضمن خطوفا للشافعي
ان الذي تبع السلم فلا تقوم في حقه ولنا انه متروك على اعتقاده
ولو غصب خمر سلم فخلها بما لا قيمة له سواء كان ما لا كما اذا القى فيها
حطلة او ثيابا سيرا من الملح بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا شتمه كره
في المحيط او جلد ميتة قد يفهم ايها لا قيمة له كالتراب والشمس اخذها
المالك بار شيء ولو اتلفها ضمن ولو خلها بذي كالمح الكثير والخل
ملكه ولا شيء عليه هنا عنده وعند مالك المالك واعطي ما زاد الملح

فيه ان كان التحليل بالمخ ولن كان بلخز وكذا عند ابي يوسف وعند
 محمد بن خلاد من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وان كان
 خلاد بعد زمان فهو بينهما على قدر كلامهما قال ابو الليث وبه تأخذ
 ذكر في الخاتمة ولو دبح به الجملاني بشيء له القيمة كالقرظ والعصف
 لخذ المالك ورقه ما زاد الدبح اوضهه قيمة اي قيمة الجملد وللغاصب
 حقه يعني اذا اختار للمالك اخذه ودفع ما زاد الدبح حتى يأخذ
 حقه حتى جسد البيع للبائع لاجل الثمن فان ملك في يده سقط عن الملك
 قيمة الزيادة كذا في الخاتمة ولو اتلفه لا يضمن قيمة الجملد للمالك عنده
 وقال لا يضمن الجملد مذبوغا ويعطيه المالك ما زاد الدبح فيه لهما ان بقي
 على ملك المالك حتى كان له ان يأخذه وهو مال متقوم فضمنه ^{بوجه} له
 بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبح ولهما ان تقوم حصل بصنع
 الغاصب وصنعة متقومة لاستعماله مالا متقوما فيه ولهذا كان
 ان يحبس حتى يتوفي ما زاد الدبح فكان حقه له والجملد تبع له في حق
 التقوم فلم ياصل وهو الصنف غير مضمون عليه فكذا التابع اذا هلك
 من غير صنعه ومن قال والحاصل انه اذا خلط ودبح بما لا قيمة له لخذ
 المالك لان الاصل حقه وليس من الغاصب سوى العمل ولا قيمة له اما
 اذا خلط او دبح بذبي قيمة يصير ملكا للغاصب ترجيحاً للمالك المتقوم على
 غير المتقوم والرق لا يبي حقيقته من الخلل والجملد ان المالك ياخذ الجملد
 ولا يأخذ الخلل لان الجملد باق لكن اذا عذ الخجاستا والخمر غير باقية بارتباطها
 حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجملد عنده اذا اتلفه لانه غصب بجلد غير
 مذبوغ ولا قيمة والضمان يتبع التقوم كذا في العين اذا كان باقيا ^{بوجه} الجملد

لا يشترط فقد اخطأ في مواضع من كلامه الاول في قوله
 يصير ملكا للغاصب وذلك ان الجملد لا يصير ملكا للغاصب بالذبة
 صرح به في المحيط حيث قال ان الغاصب وان احدث وصف
 المالك في الجملد لكن لم يترك الجملد من وجه فلم يملك الجملد ^{الثاني}
 في قوله بل صارت حقيقة اخرى فانه لو كان كذلك لكان الغاصب
 مالكا له سواه خلاها بماله قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه
 صرح في الهداية بان القليل قطير له بمنزلة غضب غسل الثوب ^{الثاني}
 الجسر فيبقى على ملكه ولحقان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه
 في باب الوكالة من اهل الكفر من المبسوط والثالث في قوله لانه غصب
 جلد غير مذبوغ وذلك ان ما ذكره من العلة قائمة بعينها فيما اذا
 اتلف بعد ما دبحه بما لا قيمة له مع ان الحكم يختلف عنها في ^{الضمان} لوجود
 فيه عنده فالوجه الصحيح في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن
 بكسر معرف العرف نوع من الطنابير يتخذها اهل اليمن والمعارف
 هي الآلات الهوائية التي يضرب بها ولحدها العرف ذكره في المغرب
 اراد ضمان قيمته حشيا مخوتا ذكر في المتقى حشيا الولكا كذا في البقا
 وقال لا يضمن اصادا وما طبل الغزاة والذ الذي يباع ضمه في كره
 فضمون بالاتفاق وانما لم يقل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم ^{الضم}
 بين كونه له وكونه لغيره قال في سبيل المحيط كذلك للزماير والطنابير
 ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها
 يقر واعليها وادارة سكر ومنصف وصح بيعها خلافا لما في التويعين
 وفحاش ولان غصبها وهلك لا يضمن بخلاف المذبر لان المذبر متقوم

لا أم الولد هذا عندنا وقالا يضمنها لتقومهما ومن حل قيد عبد
غيره أو دباط دابة أو فتح بابا صطليا أو قفص طائر أو ذهب خلعا
لمحمد له أن الطائر يحبوك على التفار ولها أن توسط فعل المختار
أو سبي إلى السلطان من يؤدبه خير ولا يدفع بل يدفع أو من يفسق
عطف على من يؤدبه ولا يستعنه به أو قال مع سلطان قد غدر
وقد لا أنه وجد ما لا يغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم البتة ضمن
وكذا الوصي بغير حق عند محمد زجر له وبه يفتي وعندها لا يضمن
السي لا أنه توسط فاعل فعل المختار **كتاب الشفعة** هي في الشرع
تملك مبيع عقارا قيد به وهو كل ماله أصل وقرار من ضيقة ودار
لان الشفعة أصالة إنما تثبت فيه وما في معناه كالعلو ذكر في الشفعة
جرا يعني لا يعتبر اختياره لا أنه يعتبر عدم اختياره لم يقل على مشتريه
لأنه قد يكون على بائعه كما إذا قرأ الباع بالبائع وأكر المشتري قال
في الفتاوى الصغرى أن الشفعة تقدر على زوال الملك عن البائع على
ثبوته للمشتري ولهذا ثبت إذا باع بشرط الخيار للمشتري بمثل ثمنه
أي ما يماثل في المائتة وإن كان مغايرا في الصورة فيعم القيمة قال
في المحيط وإذا وجبت الشفعة فإن الشئ من ذوات الأمثال وجب
بمثله وإن لم يكن منها كالعبد والثوب وجب بقيمته وقال زفر
والشافعي ومالك يأخذ بقيمته ويجباي تثبت بعد البيع لم يقل بالبائع
لأنه شرط والسبب هو الاتصال وتستقر بالشهاد إذا بالاشهاد
طلب الموائبة وإنما قال تستقر لأن حق الشفعة قبل هذا متزلزل
بحيث لو أخر تبطل وإذا لم يؤخر استقر أي لا تبطل بعد ذلك وعملك

وملك بالتراضي أو بقضاء القاضي قال في الشفعة قالوا أن حق الشفعة
يجب عند البيع ويتأكد بالطلب ويثبت الملك بقضاء القاضي وبالتراضي
من الخصمين بقدر دروس الشفعة لا الملك خلا فالشافعي للمحيط
في نفس البيع ثم لشريك في حقه من قال ثم له في حق البيع أضمر
فيما حقه الأظهار وأظهر فيها أي في فيه الاضمار كالشرب والطريق
حاصين كشراب نهر لا يجري فيه السفن وطريق لا ينقذ ثم لجار ماله
بأبه في سكة أخرى كواضع جذع على حائط إنما ذكره ليعلم أنه جار
لا حائط وعنده الشافعي لا يثبت الشفعة إلا لا أول ذكره في الشفعة والمحيط
والإسراء والإيضاح فيطلبها الشفع في مجلس أخير فيه بالبيع قال
مشايخنا والصحيح أن يقول القاضي للشفيع متى أجزء بالشراء ولا
يقول متى علمت به ثم إن اعتبار المجلس على اختيار الكرخي وفي الأصل
عن محمد إشارته إلى ذلك وعند عامة علمائنا على الفور كذا في الخصومة
بلفظ يفرم طلبها كطلب الشفعة ونحوه مثلا إذا طالب للشفعة وأطلبها
وهو طلب واثبة لحدوها من قوله عم الشفعة لمن واثبتها أي طلبها
على سبيل المبادرة والسارة ثم يشهد هذا إذا لم يكن طلبا لموائبة
عند أحد العاقلين ولا عند دار وأما إذا كان عند أحدهما أو عند الدار
واشده على ذلك فذلك يكفيه ويقوم مقام الطرفين عند العقار
أو على من له الملك واليد قال في الشفعة أن كان المبيع لم يقبض عند الشفع
بالمختارين مطالبه البائع والمشتري والطلب عند البيع أو الإشهاد
عليه لأن المشتري مالك والبائع صاحب اليد فيصح من الشفع الخاصة
معها يستقر الملك واليد فاما المبيع يتعلق الشفعة به فيقوم الطلب

عنده مقام الطلب منها باعتبار الحاجة من مشتري وبيع فيقول
اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت صلبت الشفعة
واظن بها الان فاشهد وعليه وهو طلب الشهادة هذا الطلب لما يجب عند
التكسر من الاشارة عند الدار وعند صاحب الملك وصاحب البيت
لو تمكن ولم يشهد بطلت شفعة واذا كان في مصر اخذ الاجل
بمقدار المسافة التي بينه وبين المصر الذي وقع فيه البيع من القن
حق يذهب اليه بنفسه او يبعث وكيل لطلب الشفعة والاشهاد عليه
وذلك الاجل من وقت العلم بالبيع وطلب الموائمة فاذا مضى الاجل
ولم يذهب بنفسه ولا يبعث وكيل لطلب الشفعة تبطل شفعة
كذا في التحفة وفي النجدة ان لم يجد وكيل يرسل رسولا او كتابا
فان لم يجد فهو على شفعة ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى
فلان دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا الي هذا اذا لم يكن الشفيع نكاحا
في نفس البيع وان كان شريكا فيه فصورة طلبه غير هذه ثم يسلم
الي هذا اذا قبض المشتري المبيع وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو
طلب تمليك وخصومة وباشيخه لا تبطل الشفعة وقال محمد وزفر
معهم ذكرهم في الهداية والمحيط اذا خروا شريكا في من غيرهم بطلت
وبه يفتي كره قاضي خان في جامع الصغير وصاحب المحيط ونقل
صاحب الهداية من شيخ الاسلام وفي الهداية الفتوي على قولين
وهو ظاهر المذهب واذا طلب سائل القاضي الخصم اي عن ملكية
الشفيع الدار المشفوع بها فان اقربه او برهن الشفيع او نكل الخصم
عن الخلف على العلم بان مالك لذا سأل عن الشراء فان اقربه او نكل الخصم

عن الخلف على الحاصل والسبب قد مر في كتاب الدعوي ان في دعوي
شفعة الجوار يخلف على السبا وبرهن الشفيع قضى له بها هذا اذا لم
ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة واذا انكر فالقول قوله مع يمينه
وان لم يحضر اللثن وقت الدعوي واذا قضى لزمه احصاءه والمشتري
جس الدار لقبض منه فلو قيل للشفيع اذا اللثن فالاخر لا تبطل للخصم
اي خصم الشفيع البايع والمشتري وان لم يسلم احدهما بيده والاخر
بملكه صرح بذلك في المحيط والتحفة والهداية فلا يسمع البينة عليه
اي على البايع حق يحضر المشتري فيقبض بالشفعة ونفسه بحضوره
وان سلم الي المشتري لا يشترط حضور البايع لزوال الملك واليد عنه
والعvidence على البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق
باللثن عليه والشفيع خيار الزوجة والعيب وان شرط المشتري البراءة
عنه وان اخلف الشفيع والمشتري في اللثن صدق المشتري اي مع يمينه
لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو هرب
فالشفيع احق لا مرو ولا مكان صدق البينتين بجران العقد مرتين
فياخذ الشفيع بالاقل هذا عندهما وعند بي يوسف بينة المشتري احق
لانها اكثر اثباتا وان اتى المشتري منها وبأيه اقل منه بلا قبض اي
بلا قبض اللثن فالقول له ومع قبضه للمشتري ولخذ في حط الكل
بالكل مسألة حط البعض قد مر في باب الرجعة وفي الشراء باللثن مثله
حقيقة وحكا وذلك لان من اللثن الحق بغير اللثن كالحجر في حق
المسلم مثله وفي غيره بالقيمة ففي عقار بجا واخذ كل بقيمة الاخر
وفي من مؤجر عبالا وطلب في الحال ولخذ بعد الاجل قال زفر

والشفيع في قوله القديم له ان يأخذه في الحال بالشئ الموجل
ولو سكت عنه بطلت ايان سكت عن الطلب وصرح في طلبه
الاجل بطلت الشفعة وفي شري ذي من ذي لا بد ان يكون البايع
ايضا ذميا ولا يفسد البيع فلا يشترط الشفعة صرح به في البسوط
بخر او خنزير والشفيع ذي بمثل الحمرة والخنزير والشفيع الم
بقية كل قيمة للخنزير هنا تقوم مقام الدار لا مقام الخنزير فانك
لا يحرم تملكها وفي بناء المشتري وغرسه بالشئ وقيمة ما مقلوب
اي سيجي القلع كما في الغصب وكلف المشتري قلعها وعن البيهقي
انه لا يكلف بالقلع وكتبه الخيار ان شاء اخذها بالشئ وقيمة البناء
والغرس وان شاء ترك وبه قال الشافعي ومالك لا يسنعه
في البناء والغرس لثبوت الملك بالشئ فلا يعمل بالحكام العد
وان وجه ظاهر الرواية انه بني وغرس في محل يتعلق به حق تارك
للغير من غير تسليط من جهة من له الحق فيستقصى وجه الشفع
بالشئ فقط اي بني وغرس يعني بعد اخذه بالشفعة ثم استحققت
انما لا يرجع بقيمة البناء والغرس على احده لانه اخذ جبر لانه
لا يتشبه فيما اخذ بالتراضي بل لانه ليس بمغرور والمشتري انما
يرجع على البايع لانه مغرور من جهة وبكل الشئ اي خرب او
التجاري اشترى دار لغرب من غير صنع احدا وبستانا لغيره
فالشفيع ان اراد ان يأخذ بالشفعة يأخذ بجميع الشئ ولذا عرفت
لا النقص حصتها ان هدم المشتري البناء لما يأخذ بالصفة لان
المشتري قصد لا تلف وفي الاول تلف باقة سماء وية ويأخذ النقص

النقص لانه لم يبق تبعا وفي شراء من مع ثم خيل فيها وذلك بذكر
الشراذ بدونه لا يدخل في البيع او لا ثم عليها فاشترى مع اخذها بشرا
في الفصيلين وحصتها اي ياء اخذ الشفع الارض بخصتها من الشئ
ان جنة المشتري في الاول وبالك في الثانية لان الشئ لم يكن موجودا
وقبل العقد فلا يقابل شي من الشئ **باب ما فيه اولا وما يبطلها اي في**
باب ما يكون فيه الشفعة اولا يكون وما يبطل الشفعة المايجب قصدا انما
قال قصدا لانه يجب تبعا في غير العقار كالشجر والشجر في عقار ملك
بعوض هو مال فايد هذين القيدين يظهر ما ذكر بعيد هذا وان لم
يضم خلاف الشافعي لان الشفعة لدفع مؤنة القسمة عنده وعندنا
لدفع ضرر الجوار كسبي وعام وبه لا في غرض وفلك وبناء هذا اذا
بيع للقلع لانه اذا بيع مع حق القرار يلتصق بالعقار ويخل ببيعها قصدا
انما قال قصدا لانها اذا بيعت تبعا للارض يجب فيها الشفعة وادى
وصدقة وهبة الا بعوض ودار قسمت لان في القسمة معنى لا فرد
او جعلت جرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا ومهر لانها
ليست باموال ولا مثلها حتى يأخذ الشفع به فلا يمكن مراعاة
الشرط وعندنا شافعي يجب فيها الشفعة لان هذا الاعراض متقوية
عنده فيؤخذ بقيمة ما عند تعذر اخذ عتقها ولنا ان تقوم النكاح
ضروري فلا يظهر في حق الشفعة وكذلك العتق وان قول
بعضها مال كما اذا تزوجها على دار على ان تزويجها قال لا يجب
الشفعة في حصتها لانها في مبادلة ماله وله ان يعطي البيع تابع
ولهذا انعقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في ذلك

وكذا في البيع او بيعت بخيار البائع وما سقط خياره وانما قال هذا
لان اذا سقط الخيار ثبت الشفعة وقس على هذا وقول ابو يعاقبا
وما سقط فيه اسباب سقوط كثيرة منها بناء المشتري فيها او ركة
بغير روية او شرط كيف ما كان او بعيب بقضاء القاضي ولو شفع
لان فسخ لا بيع ويجب برء بلا قضاء يعني اذا رد خيار العيب فسخا
تجب الشفعة وبقاؤه لان الاقالة بيع في حق الثالث والشفيع ثالثا
وللعبد الماء دون اي يجب الشفعة له مديونا احاطة الدين رقة
وكسبه غير شرط وقد نهت على هذا فيما بقي في بيع سيدة وليده
في مبيع بناء على ان ما في يده ليس ملكا لمولى فاكان مديونا غير
شرط ولمن شري او اشترى به اي يجب الشفعة للمشتري سواء
اشترى صالة او وكالة ولمن اشترى له اي للموكل بالشرع وانما
ان لو كان المشتري والموكل بالشرع شريكا والدار شريك آخر
فلهما الشفعة ولو كان هو شريكا والدار جارا فله شفعة للجوارح
وجوده لان باع سوا كان اصيلا او وكيا او بيع له اي وكل
بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عن الله
باظهار الرغبة عن الدار باظهار الرغبة فيها ثمران البائع لغيرها
في حكم العقد كالبائع لنفسه فذلك لا يفارق الوكيل الاصيل او
ضمن الدرك لان الاستحواض عليه ولا فيما بيع الا قد ذاعا
كان او دون من طول حدا لشفيع اي يكون طول ذلك المقدار
تمام ما يلحق الحدين هذه حيلة لا سقوط شفعة الجوار او شري
بها منها بتمن ثمر باقيها الا في السهم الاول هذه حيلة اخرى لا

لا سقط شفعة الجوار او يبيد شرا قليلا منها كسهم واحد
من السهمين مثله بالماله درهما ثم يشتري الباقي بدينه فاشفع
لا يقدر على اخذ الشفعة الا في السهم الاول بتمنه ولا يرغب فيه كماله
الثمن وانما لم يقدر اخذها في الباقي لان المشتري صار شريكا
في الباقي وهو الحق من الجار او شري بتمن ثم دفع عنه ثوبا الا بالتمن
هذه حيلة اخرى تعم الجوار وغيره وهي ما اذا اريد بيع الدار بتمن
فيشتري الدار بالف ثم يدفع ثوبا يساوي مائة في مقابلة الالف
فليس للشفيع اخذها الا بالف ولا يرغب فيه ولا يكره حيلة
اسقاط الشفعة والزكوة عندي يوسف خذ فالحمد لهذا الاخذ
قبل الوجوب وما بعده فكرهه بلا خلاف ذكره شيخ الاسلام
وريفي في الاول بقول الاول وفي الثاني بقول الثاني قال الحماني
في كتاب الحيل لا باس بالحيل فيما يحل ويجوز وانما الحيلة شيء
يتلخص به الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فما كان من
هذا لا باس به وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق رجل
حتى يبطله او يحتال في باطل حتى يهونه او يحتال في شيء حتى
يهونه او يحتال في شيء حتى يدخل فيه الشهمة وتبطل بترك طلب
المواثبة تركه بان لا يطلب في مجلس آخر فيه بالبيع او الاثمة اراد
الاثمة عند العقل وعند من له اليد لا الاثمة عند طلب المولى
لا يغير لازم وتسليمها بعد البيع فقط اي لا تبطل بالتسليم قبل
البيع ولو من الالب والوصي هذا عندنا خلافه وزفر لان
هذا بطل السلوك الصبي فلا يصح وله ان اخذ بالشفعة تجازق

فتركها لاخذها وترك التجارة فيملك والوكيل الوكيل بالشراء تسليمه
الشفعة صحيح بالاتفاق وكذا سكوت اعراض بالداخل واما الوكيل
يطالب بالشفعة فيصح تسليمه عنده اذا كان في مجلس القاضى عند
ابي يوسف يصح مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح تسليمه اطلاقا
لأنه بضد ما أمر به ولهم انه توكل بالشراء لان الاخذها شراء
والوكيل بالشراء لمان لا يشتري غير ان ابا يوسف يقول هو وكيل
مطلقا فينفذ تصرفه مطلقا وابع يقول انه وكيل بالخصوص
ولا يعتبر النصومة الا في مجلس القاضى وصحة منها على عوض
ورده عوضه اي اذ الوصل منها على عوض بطلت الشفعة ورد
العوض لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل بل هو مجرد حق
التملك فلا يصح الاعتراض عنه ولا يتعلق اسقاط بالخيار من الشرط
فبالفساد وفيه يبطل الشرط ويصح الاسقاط ويرد العوض
ان كان عوضا والا فلا يجب تسليمه وموت الشفيع لا المشتري
اذا مات الشفيع تبطل الشفعة ولا يورث عنه لانها ليست بمال خالف
للسانح وهذا اذا ما بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات
بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لورثته
وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها الزوال سبب الاستحقاق قبل
التمليك وهو الاتصال بمكة الا اذا باع بشرط الخيار لنفسه لانه
يمنع الزوال فبقي الاتصال وان سمع شرالك فسلم فظهر شرالك
غيرك او بيعه بالف فلم يكن باقرا او يكتفي وزني او عدي متقا
قيمة الفا واكثر فهي لما في الشفعة ثابتة له في هذه الصور لانه

هذه الاشياء من زوات الامثال وربما يكون الاخذ بها ايسر له وان
كان قيمتها اكثر فيكون له حق الشفعة وبعرض كذا لا اي اذا ظهر
ان البيع كان بعرض قيمة الفا واكثر فانه لا يبقى له الشفعة لان الشفع
ياخذها بالقيمة فان كانت قيمة الفا فقد سلم البيع به وان كانت
اكثر فتسلم بالف تسليم بالاكتر بالطريق الاولى وشفيع حصه احد
المشترين لا احدا لباعة اي اذا اشترى جماعة من واحد فاشتفع ان
ياخذ نصيبا حدهم وان باع جماعة من واحد فلاخذ حصه
احدا لبايعين لانه يتحقق في الاول دفع ضرر الجار لا في الثاني لانه
تعليل بعدم الكفة والتعليل بعدم العلة غير مقبول فكيف اذا كان
بعدم الكفة بل ان هنا يتفرق الصنف على المشتري فيتضرر به زوا
الضرر لان الشركة عيب في الاعيان المجتمعة وفي الوجه الاول يقوم
الشفيع مقام احدهم فلا يتفرق الصنف والنصيب مفرز بيع مثا
من دار فقسما اي اذا اشترى نصفا مشاعا من دار فقسم البائع
والمشتري فالشفيع ياخذ النصف مفرزا لان القسمة من تمام القبض
فان الانتقع في الشايع لا يتم الا بالقسمة **كتاب القسمة** هي في دفع
جمع نصيب شايع في معين لا تعيين لخصوله قبل القسمة وغلب فيها
الاقرار في الشيء اراد به ما يعتم الذي في حكمه وهو العدي المتقار
فان معنى الاقرار غالب فيه ايضا ذكره في الكافي والمبادلة في غيره
فتاخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الاول لا في الثاني وان
اجبر عليها في متحد الجنس فقط عند طلب حدهم اي المبادلة غالبية
في غير الشيء والجبر على القسمة فيما اذا كان متحد الجنس لا ينافي لبايع

ما فيه من معنى الاقرار على ان البادلة ما يجري فيه الجمل
كما في قضاء الدين وينصب قاسم يرزق من بيت مال يقسم
بالاجر وهو واجب وان نصب باجر مح وهو على عدد التروس
وقالا الاجر على قدر الانصبا لان مؤنة الملك ان الاجر مقابل
بالتنيز وهو قد يصعب القليل وقد يعكس فتعذر اعتباره فاعتبر
اصلا التنيز ويجب كونه عدلا عالميا ولا يعين ولحد لها لان الام
يضيق على الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشترك القسام ان لا يترك
القسام يشتركون كيلا يصير الاجر غالبا وصحت برضا الشركاء
ولا يلزم عند صف واحد اوجوده فان في لزوم لا بد من التخي
وقسم نقلي تدعون شراؤه او ملكه مطلقا وادعوا رثتهم وعقار تدعوا
شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعوا رثة عن زيد لا حتى يبرهنوا على
موت وعدد ورثته عنده وقال لا يقسم كما في الصور الاخره ان
الملك الورث وباق بعد موت القسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة
بخلاف صورة الشراء لان الملك بعد الشراء غير باق للبائع وعقار
غير العقار اذا ادعوا رثة لان القسمة تقيد بزيادة الحفظ والعقار
محض بنفسه فلا احتياج الى القسمة ولان برهنا ان اي العقار
معها حتى يبرهن ان لها لانها اذا برهن ان معهما كان القسمة
قسمة الحفظ والعقار غير محتاج اليها فلا بد من اقامة البينة على
الملك قيل هذا قول ابي حنيفة والاصح انه قول الكل ولو برهننا على الموت
وعند الورثة وهو معهم ومنهم طفل وغائب قسم وينصب من
يقبض له اي لواحد من المذكورين عبارة الهداية والدار في يد يبرهن

وضمير الجمع عايد الى المتعين بناء على ان اقل الجمع اثنان يفسح
عن هذا قوله ومعهم وايش غائب وان برهن واحدا يفسح
واحد واقامة البينة لا يقسم اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا
يصلح مقاسما ومقاسما ومخاصما ومخاصما او شرعا وغايبا احدهم
او كان شيء منهم فهم منه بطريق الدلالة له الحكم فيما اذا كان الكرامة
فلا حاجة الى ذكر مع الواثا الطفل والغائب لا اي كان مقام الاثر
الشرا لا يقسم لان في الارث ينصب احد التوثة خصما عن البينة
وان كان في صورة الارث العقار او شيء منه في يد الغائب والطفل
لا يقسم ايضا لان القسمة تصير قضاء على الغائب والطفل من غير
خضم حاضر عنهما وقسم بطلب احد هما اي طلبا لشركاء ان تنفع
كل حصته وطلب ذي الكثير فقط ان لم تنفع الاخر لقلته حصته
اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه منعني في طلب القسمة اذ لا فائدة له
فيها وقال الحنفيا على العكس لان طلب الكثير بطلب ضربه صاحبه و
القليل يرضى بضره وقال الحكم في الخصم يقسم بطلب كل واحد
والذي اختصاره المصقول الحنفيا وهو الاصح نص عليه في البسوط
ولم يقسم الا بطلبهم ان تضرك واحد للقلّة وفي المبسوط انه
ح لا يقسم القاضي بينهما ويقسم عروضا لحد جنسهما الجنسان
والرقيق والبهائم والحيوانات لا يبرهنهم وقال لا يقسم الرقيق خطا ان
يكون الكل ذكورا او اناثا ذكره في الحاشية وطلب لبعض كما يقسم
الابل والغنم والرقيق المغنم وله ان التفاوت في الادنى فاجش
نصا كالا جناس المختلفة بخلاف الحيوانات وفي المغنم حق الغنمين

في المال وفي الجواهر قد قيل ان تختلف الجنس لا ينقسم وقيل لا ينقسم
الكبار منها ويقسم الصغار وقيل يجري الجواب على الطرافة ودور
مشتركة او دار وصيفة او دار وجانوت قسم كل واحد هان كانت
الدور قرينة بان كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد هان وقال
الراي في ذلك الى القاضي ينظر الى اعداء الوجوه فيمضي القسمة
على ذلك صرح بذلك في المبسوط ويوافق ما في الهداية والكافي ومن
وقال لا يقسم بعضها في بعض فقد وهم وان كان الدور بعيدة
اي في مصرين فتقول ما كقولك ويصور ما يقسم ويعدله وينزعه
ويقوم بناؤه ويعزز كل قسم بطريقة وشدة هذا بيان الافضل فان لم
يفصل جاز ذكره في الكافي ويقلب الاقسام بالاول والثاني والثالث
ويكتب اسمائهم ويقرع هذا استحقاق وفي القياس لا يستقيم لان في معنى
القمار ذكره في المبسوط والاولى خرج اسمه اولا والثانية لم يخرج
اسمه ثانيا اي يصور الدار المقسومة على قرطاس ليكن حفظه ويعدله
اي يصومها على سهام القسمة وينزرها ويصور الذراع على ذلك
القرطاس بقلم الجداول فيكون كل ذراع يشكل لبننة ويقدر النوت
والصفة وغيره بذلك الذراع ويقوم البناء ويبدأ القسمة من اي
طرف كان فان جعل الجانب الغربي ولا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه
ثالثا وهكذا ويكتب اسم اصحاب السهام اقل على الفرعة وغيرها من
خرج اسمه اولا يعطيه نصيبه من الجانب الغربي جملة من العرصة
والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطيه نصيبه
متصرا بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الانصاء متساوية

او متفاوتة ولا يدخل الدارهم في القسمة اي في قسمة القمار الا
برضاهم حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق القيمة فيماري
عن ابي يوسف وعن ابي حاتم ان يقسم الارض بالمساحة فالذي وقع
البناء في نصيبه يرد على الآخر ارض حتى يساويه في الدارهم
ضرورة وعن محمد بن يزيد على شريكه من العرصة في مقابلة البناء
فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية فخير يرد في مقابلة الفضل ارضهم
لان الضرورة في هذا القيد فان وقع مسيل قسم وطريقه في قسم
تغير بلا شرط فيها حتى ان امكن والا فسخه سفلا وعلو وسفلا
وعلو مجرد ان قوم كل واحد وقسم بها اي بالقسمة عند محمد وبه لينة
وعند ابي حاتم يقسم بالذراع كل ذراع من السفلى في مقابلة ذراعين
عن العلو وعند ابي يوسف ايضا يقسم بالذراع لكن العلو والسفل
متساويان قال في شرح الطحاوي الاختلاف في المساحة واما البناء
فيقسم بالقيمة اتفاقا وان اقر احد التقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
ان بعض حصته وقع في يد صاحب غلط لا يصدق الابحجة من بينه
المدعي واقرار الخصم ونكوله قالوا لا تدعي فسخ القسمة فلا يصدق
الابحجة قال صاحب الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصله متناقه
وفي المبسوط والخاتمة ما يؤيد هذا وما ذكره انما يرد على ما رواه
حيث قال لا يصدق الابحجة واذا ذكره في المتن فيمكن توفيقهما
في المبسوط والخاتمة بحمل الجع على الاقرار ووجه ما رواه وما في المتن
على تقدير تعميم الجع للبينة ايضا كما وقع في الكل في هو انه يعتمد على
فصل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لا تأمل حتى التأمل

ظهر الغلط في فعله فلا يؤاخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق وثبت
القاسمين بحجة عند الاختلاف في اذ الخلفوا المتقاسمون وشهدا
القاسمان قبلت شهادتهما لم تقبل في القسمة اذ لا وجه له فانه
لا حاجة الى الشهادة عليها بل نقول انه لا يصلح مشهودا بها لان غير
لان ذكره في الهداية هذا عندهما وعند محمد والشافعي ليست بحجة
لانها شهادة على فعل انفسهما وقال لا بل شهادة على فعل غيرها
وهو الاستيفاء وان قال قبضة ثم اخذ بعضه حلف خصمه
لان يدعي عليه الغصب وهو منكر وان قال قيل اقراره اصابني كذا
ولم يسلم لي يخالفا وفسخت لانه لا خلاف في مقدار ما حصل
بالقيمة فصا كاللاختلاف في مقدار المبيع وان اتفق بعض حصص
لحدهما شاع او لا لم تفسخ يعني جبرا ورجع بقسط في حصصه شرا
او نقصها يعني ان شاء رجع وان شاء نقص لقسمة دفعا للعب
التشقيص وتفسخ في بعض شاع في الكل اعلم انه اذا اتفق بعض شاع
في نصيب احدهما لم تفسخ القسمة عند ابي ح ويرجع بحصصته ذلك
في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تفسخ القسمة ولم يذكر قول
محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو حنيفة مع ابي ح وهو لا
ولو اتفق بعض شاع في الكل تفسخ بالاتفاق ولو اتفق بعض معين
لا تفسخ بالاتفاق بقي ههنا احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من
نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت القسمة لانه لو بقيت القسمة
لتضرر المستحق بفرق نصيبه في النصيبين بخلافه اذا كان الاتفاق
في نصيب احدهما كذا في الهداية وان كان معينا فاما ان يكونا متساويين

متساويين والامر ظاهر وان كان في احدهما زايد فالعبرة لذلك بالتر
فيرجع الى السئلة السابقة وهذا هو السر لعدم افراهم هذه الصورة
بالذكر ومحتملها لانه هي مفاعلة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للمتي
الشيء والتمها يتفاعل منها وهو ان يتواضعوا على امر فتراضوا به حقيقة
ان كلاً منهما يرضى بهيته واحدة ويختارها وهي في الشرح عبارة
عن قسمة النافع وهي جائزة استحسانا والقياس ان لا يجوز لانها مباداة
المنفعة بجنسها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة والاجماع فيكون
هذا بعضا من دار وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفها وحصة
عبد هذا يوما وهذا يوما ما سكن بيت صغير بان يسكن فيه زيد يوما
وعمر يوما وعبدان هذا هذا العبد والاخر **كتاب المزارعة**
هي مفاعلة من الذراعة في اللغة وفي الشرع معاقدة دفع الارض لبعض
الخارج عنها ولا تصح عند الماروي انه عم نهي عن المحابرة وهي المزارعة
على لغة اهل المدينة ولانها في معنى قفيز النخلان قال في الحقايق كان ابو ح
يقضي بفاساها من غير جد وكان لا يني عنها اشدان يني قال محمد بن الحسن
لمير ابو ح العاملة والمزارعة جائزة ولكن فرع عليها وقال ابو ح
لكان يجوز في كذا وانا فيه ما فارس ولم يجوز الوقت ولم يفرع عليه
وانا فيه راجل وصحت عندها وبه يفتي لتعامل الناس وللاحتياج اليها
بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدان وذكر المدة وبالله
وجنسه وقسطا الاخر والتولية بين الارض والعامل والشركة في المزارعة
فيبطل ان شرط احدهما قفيزان مسماة او ما يخرج من مواضع معين
او رفع رتب البذر بذرة وارفح الحراج وتنصيف الباقي اراد الخراج

الوظف ما اذا كان خراج مقاسمة كالربع والخمس فلا يفسد شرط
رفعه كشرط رفع العشر لانه لا يحتمل ان يؤدي الي قطع الشركة
اول الحب لا حدهما والتين للآخر ولهما على السماء لقطع الشركة
فيما هو العصورا وتنصيف الحب والتين لغير البذر لانه خلاف
مقتضى العقد وان شرط تنصيف الحب والتين لصاحب البذر او
شركة عندهم لان في الاول الشرط على مواجب العقد فان التين
تمام ملكه وفي الثانية الشركة فيما هو المقصود حاصله وح التين لتمام
البذر وعند البعض مشتركة تعال الحب وكذا لو كان الارض والبذر
لزيد والبقر والعمل الآخر والارض والعمل والبقر والبقر له الآخر والتين
لو كان الارض والبقر لزيد والبذر والبقر له الآخر والتين
والباقي لا حرا علم انها في تقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه اما ان يكون
الواحد من احدهما والثلاثة من آخر وهذا على ربعة اوجه وهو ان
يكون الارض والعمل والبذر والبقر من احدهما والباقي من الآخر
والاولى وهما جيران والثالث لا احتمال الربوا لان ما ياخذ
رب البذر تمام ملكه فلا مبادلة اصلا اما في جانبه قضا وما في جانه
شركة فلان ما ياخذ الاجرة فاحتماله للربوا بل لان الشرع لم
يرتبهم الشركة بين البذر والعمل والرابع غير المذكور في الهداية
فهو غير جائز لانه استجار البقر باجر محمول واما ان يكون اثنان
من احدهما واثنان من الآخر والاول جائز دون الاخيرين
اذ لا مناسبة بين الارض والبقر وكذا بين البقر والعمل والي يوافق
جواز هذا واذا صحته فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج

يخرج ويجبر من لي عن المضي لا رب البذر لان المضي عليه لا يخرج عن
وهو اهلاك البذر ومضي فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر
اجر مثل ارضه وعمله فلا يزداد على ما شرط وعند من يزداد بالغام بالغ
ولولي رب الارض والبذر وقد كبر العامل يقال كرت الارض
اذا قلبها الارض المحرث فلا شيء له حكما ويسترضي ديانة وتبطل
بموت احدهما خلا فالشايخ ذكره في التحفة ونفسح بدين نحو ح الى
بعضها هذا قيل ان يبت الذرع لا يجب له بشيء لانه لا قيمة للمنافع وما
توأمها بالخارج وقد بطل بسبب الاستحقاق بالنفسح هذا في الحكم
ويجب ديانة ان يسترضي العامل اما ان يبت الذرع ولم يتحصل البذر
الارض لتعلق حق الزايرة وان مضت المدة ولم يرد لك الذرع فعلى
العامل اجر مثل نصيبه اي اجر مثل ما فيه نصيبه من الارض حتى
يدلك ونفقة الذرع مثل اجرة السقي وغيره من العمل عليهما بالمحصص
اي بقدر حصته كل واحد منهما كاجر الخصا والرفاع والدروس
والندرية فان شرط على العامل فسدت لانه شرط يخالف لمقتضى
العقد فان الذرع اذا ذرك ينتهي العقد وعن ابي يوسف انه اي الشرط
يعم وعليه الفتوى ذكره في التتمة ولزمه للتعامل قال الامام الشريفي
في البسوط هذا هو الصحيح في ديارنا وفي الكافي وهو اختيار مشايخ
بلح للعرف وان كان القياس يائاه والاصل ان كل عمل قبل الادراك
فهو على العامل وما بعده فعليه بالمحصص **كتاب المساقات**
في عبارة عن المعاملة بلفظة اهل المدينة وفي الشرع عقد على فتح الثجر
حصته بالذكربناء على انه اصل في هذا الباب فان النص لما ورد

فيه وغير ملحقه لحاجة الناس فلا يخالف لما سياتي من التعميم ولا
 بحال له هنا زيادة قوله وغير اذا ياباه قوله الي من يصلح جزء
 من ثمرة ولو يد لك الثمر بالخارج لا دعي الي دخول المزارعة في حد
 المساقاة وهي المزارعة حكما وخلافا فان حكم المساقاة حكم المزارعة
 في ان الفتوى على صحتها وفي انها باطلة عندك خلافا لها وشروطا
 اراد الشروط التي يمكن وجودها في مساقاة كاهلية العاقدين
 وبيان نصيب العامل والحقبة بين الاشجار وبين العامل والشركة في كل
 فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي ومالك
 المساقاة جائزة والمزارعة انما يجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو
 المضاربة والمساقاة شبهة بها لان الشركة في الرمح فقط وفي المزارعة
 لا يجوز الشركة في بخر الرمح وهو ما زاد على البذر الا الله فان تصح
 بلا ذكرها استحسانا لان الادراك الثمر وقام معلوما عادة والتأ
 عادة كالنات شرط وتقع على قول ثم يخرج وادراك البذر
 كادراك الثمر في الشجر قال في العناية هذا اذا كان البذر مما يرغب فيه
 وحده لا يصير في معنى الثمر للشجر وفي الكافي لو دفع اليه اول رطوبة
 نابتة في الارض عاملة ولم يسد الوقت فهو فاسد لان الرطوبة ليست
 غاية ينتهي اليها نموها ولكنها تفوم ما تركت في الارض بخلاف الثمر واذا
 تحققت هذا فقد وقفت على فساد ما قيل الغالب ان البذر في غير
 مقصود بل تصد في كل سنة ست مرة او اكثر وان اريد البذر تصد
 مرة وتترك في المرة الثانية الى ان يدرك البذر فيها لا يؤخذ البذر
 ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسد هامة

الرطوبة بالفاصلة مستتر
 يعني اذا وضعها مساقاة لا
 يشترط بيان الله فيقصد
 اليه ادراك بذرها
 لا كما ادراك
 الثمر
 فنجبر
 مع

ومدة اي ذكر مدة يبلغ فيها وقد لا يصح فلو خرج في وقت سبي
 فعلى الشرط والا فللعامل اجر الثمر ليعمل اي جارا مثل العامل المتاجر
 ليعمل اليادراك الثمر لا اجر مثل العامل المتاجر الي زمان ظهور
 فساد العقد فان اجر الثمر يتفاوت ببقاء ثلثة وكثرتها فافهم هذا فان
 دقيق وتصح في كرم والشجر والرطاب المراد منها جميع القبول
 واصول البادنجان والخل ذكر مع انفسها مه مما سبق ثم ذكر الخل مع
 دخوله في الشجر لان الشافعي يكره صحتها فيما عدم الكرم والخل لهما ثباتا
 انما يصح فيها الحديث خير في غيرها بقي على القياس وعندنا تصح في
 جميع ما ذكره لحاجة الناس وان كان فيه ثمر لا مدركا لانه يحتاج
 الي العمل قبل الادراك لا بعد كالمزارعة تصح اذا كان الذرع بقله ولا
 تصح اذا ادرك فان مات احدها او مضت مدتها والثمر في تقوم العامل
 عليه او واثرة استحقاقا للضرر وان كره الدفع هذا على تقدير
 قيام العامل عليه او واثرة هذا على تقدير قيام العامل نفسه في كل
 نشر على ترتيب ألف ثمره مخصوص بصورة الموت لا يقضي في صورة
 انقضاء المدة ولا تصح الا بعدد وكون العامل مريضا لا يقدر على
 العمل او سارقا يخاف على سعة السعة فخص الخل والجمع سعة ذكره
 في الغريب وثمر عذر ووقع قضاء مدة معلومة عي ان يغرس
 ويكون الارض والشجر بينهما لا تصح لا شرط الشركة فيما هو حاصل
 قبل الشركة والثمر والغرس لرب الارض لانه غرس برضاه ورضاه
 صاحب الارض وصار ثمر الارض والاخر قيمة غرسه ولجزم عمله
 لانه في معنى قفيز الطمان لانه استجار ببعض ما يخرج من عمله وهو

نصف وحيدة الجواز ان يبيع نصف الاغراس بنصف الارض ويتاجر
صاحب الارض العامل ثلث سنين مثلاً شيء قليل ليحل في نصيبه
كتاب الزبايح هو جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبح
بالكسر والذبح بالفتح مصدر ذبح اذ قطع رياء الاوداج حرم ذبيحة
اي مذبح لم يذبح له اي لم يذبح ذبحاً شرعياً اختيارياً او اضطراراً
فان قلت فلا يتناول الذبيحة التردية والطيحة وكوهما قلت نعم الا
ان حكمها يعلم مما ذكر بطريق الملاحة فانه اذا حرم ما لم يذبح حال
كونه مذبحاً فلا يحرم حال عدم كونه مذبحاً الحق وحكمه
الي الفهم ابقى وذكاة الضرورة جرح ابن كان من الجسد الراس
والاطراف واخلون في الجسد دون البدن ولذلك لم يقل من البدن
والاختيار ذبح بين الحلق واللبة هي العبر من الصدر وعرقه الحلقوم
والرئ والودجان ان في قصي الفم قضاء هو الحلق وفيه مجريان
الاول موضوع من قدام وهو الحلقوم ويسمى المشرعون قصبة الرئ
وهي مجري النفس والثاني موضع من حلف ناحية القفلة على رز
العق ويسمى الرئ وفيه ينقذ الطعام والشراب هذا في كتاب الطب
ويوافقه ما في الغرب والجمهرة ودبوان الادب من كتاب اللغة وفي
شرح مختصر الكرخي للقندوقي وقال صاحب الهداية الحلقوم
مجري العلف والماء والرئ مجري النفس ويوافقه ما في مبسوط شيخ
الاسلام من ان الرئ عرق احمر هو مجري النفس وفي تفسير سورة
الاحزاب من اكشاف من اي الحلقوم مدخل الطعام والشراب فلم يحز
فوق القفلة واقفي بعضهم بالجواز لقوله عم الزكوة بين اللبة والطحين

ويساعده رواية البسوط وعبارة جامع الصغير وهي لا تأس بالذبح
في الحلقولة ووسطه واعلاه واسفله وحل يقطع اي ثلث منها ثلثاً
الاكثر مقام الكل وهو بكل ما افري لاوداج وانهر الدم ولو بسيطة
هي قشر الغصبا ومروقة هي عجر ايضاً السكين يذبح بها كذا في التقيي
ويساعده ما في الصحاح الاسنا وظفر اقايم اما اذا كانا منزعين يحل
الذبيحة عندنا ويكره الذبح ذكر في الحقايق وعند الشافعي الذبيحة ميتة
لقوله دم كل ما انهر الدم وافري لاوداج الا السن والظفر وهو مطلق
قلنا ذكر في اخري فانها مدي نجسة وهو لا يعلمون الاظفار ميتة
الاسنان ويقاثلون بالحذش والعض فهو محمول على غير الزرع وذبح
لحداد شفرة قبل الاجماع وكرو بعد ارفاقا بالذبح والجرح بالرفع عطف
على الضمير في كرو برجلها الي الذبح وذبحها من فهاها والذبح اي الذبح
الشديد حتى يبلغ النخاع فهو بالغارسية حرام مقر والسبح قبل ان
يبرد اي سكن عن الاضطراب وشرط كون القاب مسلماً او كتابياً
او حرياً قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وذلك
لانهم يذكرون اسم الله تعالى تعمر عليها وحل ذبيحتها ولو مجنوناً او
امرأة او صبياً يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة بها والذبيحة
اي شرايطها من فري لاوداج وبضطاي بقدر علي فري لاوداج حرم
القيام به كذا في الكافي وعبارة الهداية ظاهرة فيه انما قال هذا لانه لو
لا يعقل ولا يضبط لا يحل ذبيحته واقلها واخرى لا ذبيحة وثني مجنونة
ومرئد وتارك تسمية عند لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه خلاف الشافعي لا قوي حجه قوله تعالى قل لا اجنحوا وحي القوي

الي قوله اوفسقا حل لغير الله به فيحمل قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وانه فسق على ما اهل لغير الله به بقربنة قوله تعالى وانه
لفسقا وايضا اذا لم يوجد هذا في الحرم يكون حلالا قلنا لا ضرورة
في الحل بل وجه له اذح يلزم ان يعتبر عن معني يذكر اسم الله عليه ولا يخفى
ما فيه من القصور المحل لكان الفضا فاذا لم يحل يكون قلا لا يجد نازلا
قبل ولا تأكلوا ليل يلزم الكذب وان تركها ناسيا حل بعد النسيان
وقال مالك في حدي الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا لظما ذكرنا
في العمل فانه لا فضل فيه وكنا نقول في اعتبار ذلك من الجرح ما لا يخفى
لان الانسان كثير النسيان والجرح مدفوع والنص المذكور غير محرج
على ظاهره اذ لو اريد به لجرى الحاجة وظهر الانقياد وارتفع الخلاف
في الصدر الاول واما قوله تعالى لا تؤخذنا ان سينا فعلي تقدير ولا
على عدم المولخنة لا يلزم منه الحل في مترك التسمية ناسيا كما لا يلزم
من عدم المولخنة على تقدير ترك الواجب في الصلوة ناسيا تمام الصلوة
وما يقال قوله عم تسمية الله تعالى في قلب كل امرئ مسلم محمول على
حالة النسيان كما يفي في الجواب عن تسمية الشايف لا في الاحتجاج على ما ذكر
كما لا يخفى ذكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا لا عطفا كقول الله
اللهم تقبل من فلان وحرر النبي ان عطف نحو بسم الله واسم فلان
او فلان اي باسم الله وفلان وان فصل صورة ومعنى كالعاء قبل
الاضجاع وقبل التسمية لا باس به وجب لغير الابل وكره ذبحها وفي البقرة
والغنم عكسه وقال مالك ان ذبح الابل او نخل البقر والغنم لا يحل ولزم
ذبح صيد تاس في جرح نعم وهو واحد لانعام وهو المالا والرابعة

توحشا وسقط في بئر ولم يكن به وجه وقال مالك لا يحل الا بالزكوة الا
ولا يحل جنين ميت وجه في بطن امه وعندها وهو قول الشافعي اذ انما
خلقه اكل وزكوة الام زكوة له ولا ذونا ب وحب الما من ذي ناب الذي
يصيد بنائه ومن ذي ناب الذي يصيد بحلب لا كل ذي ناب ولا كل ذي
ناب فان الجمامة لها ناب والبقر له ناب والبقر كذلك كذا في البسوط
البرذوي من سبع او طير سبع كل محتطف منتزح جرح قاتل عار عار ذكره
في الهداية ولا الخشاش في صغار دواب الارض ولاحدها حشرة والحمر
الاهلية فيه خلاف مالك والبغل والخيل فيه خلافها وخلاف الشافعي
قوله تعالى والخيل والبغال والحمير قول الكراه في الخيل عنده تنزيه ويحل
تحريم وهو الاصح والصبي كفتار وفيه خلاف الشافعي والذئب والحي
سك بشت والابقع الذي ياء كل الحيف لا يقع كاذب بيه والعذاف كاذب
سياه برك والليل واليربوع موش بشيق وهو حلال عند الشافعي
والن عرو ومن لم يسل ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف مشتق من
طفا اي خف وعلا والمصدر الطفوع على وزن الفعول ذكره في الطلبة
وفيه خلاف الشافعي قال في التحفة شمر عندنا الطافي على وجهين اما ان
بسجادة فانه يؤكل واما مات بسبب حادث فانه يؤكل واما مات حتف
لا يؤكل والجرب والمار الما هي الجرب نوع من السمك غير المار مائي كذا
في الغريب واما افردها بالذكر لكان الغنم في كونهما من جنس السمك
ولكان الخلاف فيهما المحمى ذكره صاحب الغريب وحل الجراد وانواع السمك
بل وزكوة وغراب الذرع والعقوق والارنب معها اي مع الزكوة
كتاب الاضحية افعول جمع على الاضحية بقشد يلباء

فيهما في الشريعة ما يندفع في يوم الاخي بنية القرية وهي شاة من فدية
وبقرة او بعير منه الى سبعة ان لم يكن لفرءاقل من سبع انما قال هذا
لانه لو كان لاحدهما اقل من السبع لا يجوز عن احد لان وصف القرية
لا يتجزى وعند مالك يجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر
من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل منها وتقيم اللحم
وزنا لا جزافا الا اذا ختم مع ماي مع اللحم من اكارعه او جلد سوط
كان في كل جانب شيء من اللحم وشيء من الكراع او يكون في كل
جانب شيء من اللحم وبعض الجلد ويكون من جانب لحم والكراع
وفي آخر لحم وجلد وانما يجوز صرف الجنس الى خلاف الجنس وضح
اشراك ستة في بقر مشربة لاضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز
وهو قول زفر لانه اعدها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان
انه قد يجد بقر سمنية ولا يجد اشركاء وقت البيع فلما جازمت
الي هذا وذاي لا اشراك قبل الشراء حب وعن ابي حنيفة يكره الاشراك
بعد الشراء وبه اخذ زفر فان مات احد سبعة وقال ورثة اذ جوهها
وعنكم مخرج وعن ابي يوسف انه لا يصح وهو القياس لانه تبرع بالذلة
فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاستحسان ان القرية قد
تقع عن الميت كالصدق بخلاف الاعتاق فان فيه الزام الولاء على الميت
كبقعة عن اضحية ومثقة وقران وان كان لهما كافر او مريد اللحم
لان البعض ليس بقرية وهي لا تجزي ولا تجب الا على من عليه الفطرة
لقوله عم من وجد سعة ولم يرضع فلا يقرب من مصلتنا وعند الشافعي
هي سنة غير مسافرا انما قال هذا لانها لا تجب على المسافر ذكره في الهداية

لنفسه لا لطفله في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه تجب لطفله
كما في الفطرة وجه الظن بسبب الفطرة من يموت ويولي عليه بالاضحية عنه
ابوه وصيه من ماله واكل منها الطفل ومليقه يبدل بالهدنة قدر
حاجته ثم يبدل بما يتفع بعينه كما اثوب والحق لا بما يتفع به بالانثى
كل جز ونحوه وذلك لان الواجب هو الارقة وما تصدق باللحم تبرع
ومال الصبي لا يحتمله التبرع فينبغي ان يطعم الصغير ويدخل ويستبدل
لحمه بالاشياء التي يتفع به الصغير مع بقاء اعيانها كما في جلد الاضحية
كذا في النخعة واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر واخره قبل غروب
اليوم الثالث وعند الشافعي يجوز في اربعة ايام وشرط تقديم الصلوة
اي صلوة العيد عليها ان ذبح في مصر وعند مالك والشافعي شرط اخر
وهو ان يكون بعد فجر الامام وان ذبح في غير لا يعتبر في هذا مكان
الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي يدخل وقتها بطلوع الفجر من يوم
النحر الا انه يشترط تقديم الصلوة على التحضية في حق اهل الامصار
حتى لا يجوز للمصري الذبح حتى يصلي الامام العيد لعدم الشرط لا لعدم
الوقت فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم وتغير
الاخر للفقير وضته والولادة والوفا اي ان كان غنيا في اول الايام
فقيرا في آخرها لا تجب عليه وفي عكسه تجبان ولد في اليوم الاخر تجب عليه
وان مات فيه لا تجب عليه وكرو الذبح ليدوان تركت اي التضحية وضته
اي ما تصدق لانا ذروني فقير ضراها للاضحية بها جنة شاة كانت
ارغيرها والغني بقيمة اشراها ولا لان وجوبها على النادر بالندار
وعلى الفقير بالشراء بشيئها واما الغني فالواجب يتعلق بذمة شري الضحية

أولا وضع الجذع من الضان لا خلاف في ان الجذع من المعز لا يجوز
 والجذع من الضان الذي ياتي عليه اكثر الحول عند اكثر وذكر في البسوط
 اذا حمله سبعة اشهر فهو جذع بعد ذلك كذا في الكافي والثني فصيلا
 من الثلاثة اي من الابل والبقر والشاة ضانا كان او معزا وهو ابن
 خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة كالجمل الذي
 لا قرن لها والحصى والثولاء هي الخونة دون العياء والعوراء والعجاء
 التي لا تنقي هي ما يكون عجزها الي حد لا يكون في عظامها نقي اي نخ والعجاء
 التي لا تمشي الي المنك ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من ثلث
 اذنها او ذنبها او عينها او ليتها في تقديره عن الجرح خيفة اربع روايات
 في ظاهر الرواية عنه وهي رواية هشام عن محمد بن الزبير عن الثلث وفي رواية
 عنه الثلث وفي رواية عنه الثلث وفي رواية ابن شجاع عنه الربع وفي الرواية
 الزائدة على النصف وهو قولها وفي كونه النصف ما نفا روايتان عنها
 كذا في الكافي وطريق معرفة ذهاب ثلث العين ان تشد العين الوقت بعد
 جايعة فيقرب اليها العلف فينظر انما من اي مكان رأت العلف ثم تشد
 العين الصحيحة وتقرب اليها العلف فينظر انما من اي مكان رأت العلف
 فينظر الي تفاوت ما بين الماكين فان كان ثلث فالذاهب الثلث وان كان
 نصف فالنصف وهكذا وتاكل منها ولو كل بكسر الكاف قال الجوهري
 واكثر فلانا اذا مكنته منه ويهمل ان يشاء ونزبا تصدق بثلاثه وذكر
 لذي عيال توسعة عليهم والنهي بيده ان احسن والا امر غير مكره ان
 اذبحها كذا في ويصدق بجلدها او يعمله كجرب وخف وفر او يبيد بايتن
 باقيا لا ياتنفع مستهلكا كحل وهوها فان بيع اللحم والجلد به اي بما يتنفع به

بمستهلكا تصدق بثمنه ولو غلط اثنان وذهب كل شاة صاحبه يعق
 نفسه على ما دل عليه قوله ولو غلط وضع بلا غرم والقياس ان لا يصح
 ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه وجه الاستحسان ان كل واحد منهما
 يكون راضيا بفعل صاحبه فيكون ملء ذنابه دالة فيقع الذبح عنه
 ونية صاحبه تقع لقول جريح لو تشاخا واد كل واحد منهما الضمان
 تقع الاضحية له وجازت عنه لانه ملكه بالضمان كذا في النبايع وضمت
 القضية بشاة الغصب لضمها الى غصب شاة فضميها عن نفسه لا عن غيره
 لعدم الملك لا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها مذبحا
 وضمته النقصا فكذلك لا يجوز عن الاضحية عنها وان ضمها قيمتها حية
 فانما يجزئ عن الذابح لانه ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الظهور
 والاستناد قصار ذابح شاة هي ملكه فيجزئ به لكنه لا يشر لان ابتداء فعله
 وقع محطولا وهذا قول صاحبنا الثلثة وقال زفر لا يجزئ عن الذابح
 ايضا بناء على ان الغصب بات يملك بالضمان عندنا وعند زفر
 لم يملك وبه اخذنا لثانيه لا الوديعة لان يوجب الضمان منها هو
 الذبح والملك يشترط بعد تمام السبب وهو الذبح مكان الذبح مصادقا
 غير فلا يجزئ بخلاف الغاصب فانه كان ضامنا قبل الذبح لوجود تسيب
 الضمان وهو الغصب السابق وفي شرح مختصر القدر في اللذاهدي بعلامة
 صد الدين حاشا وقيل يجزئ لانه ضمها بالايجاب والشرع وجوابه
 ان الكلام في ذبح شاة الوديعة وعليها ذكر يكون الذابح مقصوبا ولا
 رجما لا يكره في الوديعة قبل ان يغصب **كتاب الكراهية** انما هو
 بالتعلق ما فيه من السائل لها اثباتا او نفيا ما كره حرام عندنا والنفيا

لعدم القاطع فعنده ما لزم الاتيان به ان يثبت ذلك بدليل قطعي يبي
حراما ولا يسيى مكرها كراهة التحريم كما ان ما لزم الاتيان به ان
ثبت ذلك بدليل قطعي يسيى فرضا والا وجبا وعندها الى الحرام اقرب
في التحسين وهو المختار هذا هو الكراهة تحريم واما الكراهة كراهة
تنزيه فالي الحل اقرب **فصل** الاكل فرض ان رفع به هلكه وواجب
ان مكة من صلوة قايما ومن صومه ومباح الى الشبع ليزيد قوته ولم
نوته الا لقصد قوة صوم الغدا ولا يستقي خيفا او نحو ذلك وكره
الاتان فان حكمه حكم لحمه وبول الابل وعذابي يوسف يحل شربه للثبات
لحد يشا العرتين وعند محمد يحل مطلقا لانه لو كان حراما لايحل المتداوي
قال عم لموضع شفاءكم فيما حرم عليكم وابو يوسف يقول لا يبيح حراما
للضرورة ولكن هذا التاويل انما يناسب لو قيل ما حرم عليكم ما وضع
شفاءكم فيه وابو يحول الاصل في البول الحرمته وهو عليه السلام كما
شفاء العرتين وحيا واما غيره محرم فالشفاء غير معلوم فلا يحل
والاكل والشرب والادها والتطيب من اداء ذهب وفضة للرجل
والراية لقوله من انا يخرج في بطنه نار جهنم النقص ورد في الشرب
وعم دلالة غيره وجل من اداء رصاص وزجاج وبلور وعقيق
خلا فالشافعي ومن اداء مفضض خلا فالابي يوسف وجلسه
عطف على الضمير في حل على مفضض كرسيا كان او سريرا او سرجا
متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم فعنده
وعذابي يوسف يكره مطلقا ويحكي قد قيل انه مع الاول وقيل مع الثاني
ولو قيل قول فرد كافر جبال الكافر في العاقل مقبول بالاجماع للحي

الي قوله لكثرة العاقل وكونه من اهل الشهادة في الجملة وانما وافق
او عبدا وضدها في العبادات كالنكاح اذا خبرني وكيل فلان في بيع
يوزن الشراء منه وشراء ذكية فان قال شربت اللحم من مسلم او
كثاني حل وان قال شربت من مجوسي حرره وقول الرقيق والضبي
في الهدي والاذن كما اذا جاء بهدية وقال فلان اهدي اليك هذه
الهدي يحل قبوله منه او قال انا ماذون في التجارة يقبل قوله وشط
العد في الديانات كل خبر عن نجاسة الماء فيتم من خبرها مسلم
عدا ولو عبدا ويخبرني في الفاسق والسور شرع يغالب زاهيه ولو
انق فيتم في غلبة صدقه وتوضاء فيتم في كذبه فاحوط امتن
ديالي وليمة فوجدتم لعبا وغناء الوليمة طعام العرس واللعب والله
والغناء بالذال السماع لا يقدر على منعه يخرج البتة ليدل يقدي به ان
وغیره ان تعد غير قادر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادرا عليه
لا يجوز له ان يقعد وتأكل الا بعد المنع واكل جائز لان اجابة الدعوة
سنة فلا يترك بسبب بدعة كصلوة الجنازة يحضها النياحة لانه
اداء مطلق الدعوة فلا نسلم ان اجابة سنة وان اراد الدعوة على
وجه السنة فلا يتم لتقريب بل لان حق الدعوة يلزمه بعد الخضوع
لا قبله ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو حنيفة ابتليت بهذا مرة
فصبرت وفاقيل ان يقدي به ذلك قوله على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء
بالحرم يكون كذلك قالوا وفيه نظران **الابتلاء** يستعمل فيما هو عطل
العواقب لو كان مباحا ومنه قوله عم من ابتلي بالقضاء للعدي
ثم ان الصبر على الحرام رعاية لحق الدعوة لا يجوز لان السنة تترك

حذر عن ارتكاب الخطور فالظاهرة جلس معرضا عن ذلك اللهو
مكره غير مستمع له فلم يتحقق منه الجلوس على اللهو فعلى هذا
لا يكون مبتلى بجرام **فصل** لا يلبس رجل حريرا الا قدر اربعة اصابع
اي في العرض اراء مقدار العلم روي انه عم ليس جبة مكفوفة بل روي
وعنده لا فرق بين حالة الحرب وغيره وعندها يحل للحرب للضرورة
ولها الضرورة تندفع بالحمتا برسيم وسداه غيره وتوتشه ونفتر
لما روي انه عم جلس على مرفقه من حرير هذا عنده وكراهه محمد وذكر
القندوري قول ابي يوسف معه والفقهاء بوالتيه مع ابي حنيفة
وقال الامام الحارثي ان اكثر مشايخنا اخذوا بقوله محمد لان ماله
البحر ذكره في الجامع الصغير للجوزي ويلبس ما سده ابرسيم وحده غيره
لان الحكم اذا تعاقب بعدة ذات وصفين ايضا في اخرها وجودا والحق
كذلك وعكسه حرث للضرورة وهو ايقاع الهيبة ورفع معبره ^{بالسلاح}
ولا يتحلى بذهب ولا فضة بالانجام ومنقطعه وحلية سيف منها
ومسار ذهب ثقب فص وحل للزينة كلها ولا يتم بالجرج والحديد
والصفر لكن يجوز ان لم يكن الحلقة من الجرج وتركه اجماعا لغير الحاكم
احب والحاكم سلطانا كان او قاضيا او غيرها يحتاج الى الختم ولا
يشد سته بذهب بل فضة هذا عنده وقال محمد لا لباس بالذهب ايضا
وذكر قول ابي يوسف مع كل منها وكراهه لباس الصبي ذهب او حريرا
كما ان في الحرام كذلك فان ما حرم شره حرام شرابه لا فرق لوضوء
بمغلول او بقبلة البك من الوضوء على الاعضاء او محاط وعند البعض
يكراه ذلك لانه نوع تجبر والصحيح انها اذا كانت للتحقق لا يكراه وان كانت

كانت للتكبر يكره ولا يرتحم هو الخيط الذي يقعد على الاصبع او على
المخاطم لتذكر الشيء فعقده لا يكره لان فيه غرضا صحيحا فلا يكون
عشا بخلاف ثبته الخيوط والساوئل وغيرها على بعض الاعضاء
كما هو عادة بعض الناس فانه مكروه لانه عبث **فصل**
ينظر الرجل من الرجل سوي ما بين سرته الى ركبته السرة ليست بعورة
بخلاف الركبة وعند الشافعي على العكس ومن عرسه وامته الحلال
لحترز بقيد الحلال عن الحرام كما اذا كانت مجوسية او منكوحة للغير
او محترمة بالرضاع والمصاهرة لان ابا حنيفة النظر الى الفرج مبنية على
حل الوطئ فينتفي بانتهائه الى فرجها ومن حرمه الى الراس والوجه
والصدر والساق والعضدان آمن شهوته وشهوتها لا بد من هذا
ايضا صرح به في الهداية فمن به قصر على الاول فقد قصر والا فلا
الى الظهر والبطن والفخذ كما متغير فان حكمه ما الغير حكم المحرم
للضرورة رؤسها في ثياب الهنة وما حل تطرا منها حل مساو له ^{لله}
ان اراد شراؤها وان خاف الشهوة هذا على ما ذكر في الجامع الصغير
وبه اخذ القندوري في المختصر وذكر في المبسوط كل ما يباح مقته منها
اذا امن الشهوة على نفسه وعليها وامه بلغت لا تقرب في زار واحد
ومن الاجنبية الي وجها وكفها فقط هذا في ظاهر الرواية وعزل
ح انه يحل النظر الي قدمها اذا لم يكن النظر عن شهوة لما مر في كتاب
الصلوة ان القدم ليس بعورة ووجه الظان في الصلوة ضرورة
لا ضرورة في نظر الجنين الي القدم بخلاف الوجه واكف وكذا اليد
فانها في النظر الي قدمها كاجنبية في حق عبدها فان خاف اي الشهوة

لا ينظر الي وجعها الا لاجابة كقاض يحكم وشاهد يشهد عليها
يريد نكاح امرأة او شراء امرأة ورجل يدا ويرا طبيبا كان او جراحا
فان هؤلاء يحل لهم النظر مع خوف الشهوة للحاجة فينظر الي
مرضها بقدر الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل
وكذا من الرجل ان امننت شهوتها والحصى والجنون والمغثث
في الاجنبية كالفحل ويعزل عن امته بلا اذنها وان عرسه بالغل
ان يطأ فاذا قرب الي الانزال اخرج ولا يتزل في الفرج ومن ملك
استمتاع امرأة بشراء ونحوه كالوصية والارث ونحوها وانما زاد قيد
الاستمتاع احترازا عن امته كانت تحت نكاح المشتري قبل الشراء
فانه لا يجب الاستبراء اذا اشتراها فان سبب وجوبه حدث وملك
الاستمتاع بملك اليمين ذكر في التحفة ولو بكر او مشرقة من امرأة
او عبد لانه لا يملك مشرقة وان ملك رقبة اذا كان مآذونا مديونا
مستفقا او محرما اي محرم الامة لكن غير ذي رحم محرم حتى لا يعق
عليه او ماله صبي اصابته الى ماله لعدم صلته منه حم عليه
وطيها ودوليه حتى يتبرق بحيضة فيمن تحيض وشهر في ذات
وبوضع الحمل في الحامل فان الحكمة في الاستبراء تعرف بركة الرحم
صيانة للماء المحترم عن الاختلاط وذلك عند حقيقة الشغل وتوهم
بما يحترم لكنه امر خفي فادير الحكم على سرط وهو استحداث الملك
وان كان عند الوطى معلوما كما في بعض الصور التي عدها بقوله
ولو بكر اء فان الحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد ويرد عليها انهم
ينكرون انغلاق الولد الواحد من مائتين لعدم امكان الاختلاط

بينهما علي ما ترفي باب التدبير والامتنان فكيف نبوا ههنا حكمة
الاستبراء علي جوارحه وانما ما قيل ان الحكمة لا تراعى في كل فرد كمن ترك
في الانواع المظبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشرقة من لا يثبت نسب
ولدها منه ينبغي ان لا يجلب ان عدم الشغل بالماء المحترم متيقن في هذه
الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فنذفع بان يقال ان
توهم الشغل ثابت في البكر وفي المشرقة من لا يثبت نسب ولدها منه
في الاول فلما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان الاعتبار التوهم
سواء كان من المالك او من غيره لا يقال اذا كان الشغل من غير
المالك كان من الزنا ونكاح المشرقة ووطيها جازيا بذا استبراء لان
الشغل من غير المولي لا يلزم ان يكون من الزنا الجواز ان يكون
تزوج المالك لا بما قيل انه انما يثبت بقوله عم في سبايا واطاس لا
لا توطي الحباي حتى يضعن حملهن ولا الحباي حتى ستر برحيفة
فان السبايا لا يج من ان يكون فيها بكرا او مشرقة من امرأة ونحو
ذلك ومع هذا حكم النبي عم حكما عاما ولا يخص بالحكم فاذا ثبت
الحكم في السبي علي العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا
فان العلم معلومة ثم يوثق ذلك بالاجماع لان الاعتراض الذي
ليس علي الحكم حتى يندفع ببيان وجه ثبوته عاما بل علي الحكمة بانها
لا تصلح حكمه لعدم اطرافها بحسب انواع المظبوطة ولم تكف
مكها فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك يجب في شراء امرأة
الا شقصا هو له لان الملك ثمر له الان والحكم يضاف الي العدة القوية
لا عند عود الابقية وقر الغصوبة والساجرة وفك الرهونة لانه لم يرد

استحدث الملك ورخص حيلة اسقاط الاستبراء عند أبي يوسف
خلاف المحدث ولحقه بالاول ان علم عدم وطئها في ذات الظاهر
وبالتالي ان قريها وهي ان لم تكن تحت من تمنع نكاحها سواء
كانت حرة او اربع من الاء او تنكحها بشرها بعد تسليمها المولي اليه
ذكر هذا القيد في الحانية ولا بد منه كيلا يوجد القبض بحكم الشراء
بعد النكاح وانما يسقط الاستبراء بذكر لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا
اشترى زوجته لا تجب ايضا وان كانت تنكحها البايع اي ان كانت
تحت مائة فالحيلة ان تنكحها البايع رجلا ثم يشترى المشتري ثم
يطلق الزوج قبل الدخول فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى مسكوة
الغير ولا يحل وطئها فلا استبراء والمشتري قبل قبضه ثم قبض ثم
يطلق الزوج ان ينكح المشتري وح لم يوجد حد وث الملك فلا استبراء
او المشتري قبل قبضه ثم قبض وجهرها اذح لا يحل وطئها لانها منكو
الغير وانما حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حد وث الملك ومن فعل
بشهوة لحدى دواعي الوطئ هي القبلة والسن شهوة والنظر اليها
بشهوة فلا حاجة الي قيد شهوة بل وجه له لانه غير معتبر في
القبلة بامية لا يجها نكاحا حرم عليه وطئها بدواعيه لان له دواعي
الوطئ بحكم الوطئ حتى تحرم لحد من عليه بزوال ملكه عنها كذا
وبدحوها تحت نكاح الغير لم يقل حتى يحترم احدهما لان الاعتبار
احدهما عليه سواء كانت بفعل المولي ولا كما اذا استولي الكفار عليها
فخرج من عن ملكه لا بفعله وكرو تقبيل الرجل وعناقه في زار
ولحد وجاز مع تبص كصافضة ذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة

ونجد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والعناقعة وقالوا الخلاف
فيما اذا لم يكن عليه ما غير الا زار وان كان عليها ما قبض وجبة فلا
باس الا جماع قال صاحب الهداية وهو الصحيح واختاره المصري في
الحقايق ان كانت القبلة على وجه البرود ومن الشهوة جاز عند الكل
وكرو بيع العذرة حاصلة وصح في الصحيح مخلوطة في الهداية هو المولى
عن حماد وهو الصحيح كبيع السرقين قال في الحقايق يجوز بيع السرقين
عندنا وكرو هو ابيع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالتراب وعند الشافعي
لا يجوز شيء من الانجاس والانتقاع بمخلوطة الا بما لصتها قال
في التبيين والقصص عن ابي ح ان الانتقاع بالعذرة الحاصلة جاز
وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف المسلم اي بخلاف
على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خمر لان بيعه باطل فالش الذي
لخذه حرام الا اذا وكله ذميا فانه يجوز توكيل المسلم ذميا بيع خمر
عنده خلافهما وتخلية المصحف بالرفع عطف على اخذين ودخول
الذي مسجد اي مسجد كان وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد وقال
الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى انما الشركون نجس فلا تقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولنا انه مع انزل وقد ثقف في المسجد
لهم حجة فيه فقالت الصحابة رضي الله عنهم نجس فقال عم ليس على
الارض من نجاسة شيء وانما نجاستهم على انفسهم والمراد بالمنع عن
المسجد الحرام المذكور في لاية منعهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون
بالبيت عمارة وقيل المراد بشامة المسلمين بان الكفار لا يتمكفون من الدخول
بعد عامهم هذا ولا يذهب عليك انه ياتي عن هذين الوجهين ترتيبا

عن القربان على كونهم نجسا فان قلت ليس التقييد بقوله بعد عامهم
هذا ياتي عن قليل النبي المذكور نجاستهم لان موجه المنع عقيبه
لا بعد زمان قلت لان موجه المنع عن الدخول عند القدرة على
وهي بعد العالم المشار اليه وبهذا الاعتبار حصل البشارة بفتح مكة
شرفها الله وعبادته ولخصاه البراهمة وانزل الحمير على الليل والحقنة وورد
القاضي اي من بيت المال اذا كان بيتا للمالك حل لا جمع بمعنى التعبير
بالرقة اشارة الى انه مقدمة بقدر الحاجة في كل زمان شر ان كان
شرطا كالاجرة فحرام لان القضاء اعظم الطاعة فاذا بطل الاستحار على
سائر ما فعل هذا الحق وان كان كفاية ومؤنة كالنفقة فلا بأس به
لانه محبوب بموجب المدين والحبس من اسباب النفقة كما في النكاح والعدة
من الكافي وسفر الامة وامر الولد بلا حرم فان من اعضاها في كل
كس اعضاء الحارم قالوا هذا في زمانهم لغلبة اهل الصلاح واما في زماننا
فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفيق وشرار ما لا بد منه للطفل وبيعه
لاخ وعمر امر وملقط هو في جرم واجارته لانه فقط فان الامر
تملك اذ لا ف منافع بغير عوض بالاستخدام فان تملك اذ لا ف منافع
بالاجارة اولى ولا كذلك غيرها وبيع العصير من يعلم انه يتحول حراما
لان العصير يبيعه ليس بالقفا وانما يكون بعد تغيره بخلاف السراج
فان عينه للشرب لا تغير فيكره بيعه من اهل الفتنة وحمل جرم في بيعه
وقالا لا يجوز ولا يحل الاجر واجارة بيت في السواك يتخذ بيت ناراذ
او يبيعه الاول معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح
ومن ظن عكس هذا فقد سمي وبيع فيه لانه لا يتحل فعل الفاعل المتأخر

وقالا لا ينبغي ان يكره لشيء من ذلك لانه اعانه على العصبية وانما قبيح
بالسواد لان الاجارة المذكورة لا يجوز في الامساك اتفاقا كما هو
بل انهم لا يمكنون من اتحاد البيع والكنائس واطرها ربيع الخمر في الامساك
لظهور شعاب الاسلام فيها بخلاف السواد وفي سوادنا يمكنون
فيها في الاصح قالوا ما ذكره ابو جرح كان في سواد الكوفة لان غلب
اهلها اهل الزمة فاما في سوادنا فاعلم الاسلام فيها ظاهرة
فلا يمكنون فيها ايضا وهو الاصح وتحليل امة اشتريها حرمة بالاذن
اي باذن المالك انما قيد به اذ لا عبرة لاهلها اذ لم يكن باذنه بالوجه
والا لكان يحللها بالقص والقلم اي يقص شعرها او قلم ظفرها
وبيع بنات بيوت مكة شرفها الله وتقييد للعبد وقبول هديته ثوبا
ولجابه دعوته واستعاره دابته وفي القياس لا يجوز وجه الاحتسان
ثم قبل هدية سلمان وهو عبد وبريرة وهي مكاتبته وكره كسوة ثوبا
واهداء النقيدين اي كره ان يكسو العبد ثوبا وان يهديه النقيدين
واستخدام الحصى لانه حيث على احضار الانسان وهو غير جائز واقر
يقال شيئا على ان ياخذ منه ما شاء لعيني اقرضه بهذا الشرط لان قرن
جرفعا وانما قلنا بهذا الشرط لانه لو لا الاشتراط لكان وديعة في كره
على ما ذكر في الهداية واللعب بالشرط والزر وكل هو وعندنا شايع
يباع بغير اللعب بالشرط لان فيه تشهير بالطر كمن بشرط ان لا يكتب
عليه بل لعب به في الاهانين ذكره في العدة والتحقيق فلا بد عليه قليل
مومظنة فوت الصلوة وتضييع العمر واستيلاء الملك البطل حتى يحبس
بالبيع والعطش فكيف بغيرها وجعل النفل في عنق عبده وبيع ارضه

شرفها الله واجارتها لان مكة حرام وقال يجوز لان ارضها ملكة
وقوله في دعائه بمقعد العز من عرشك في المشقة عبارة تان معقد
ومقعد ولا شك في كراهة الثانية لانه من القعود وكذا الاولى
لا بها مه تعلق عثره تعالى بالعرش وعند ابي يوسف يجوز الاول
للدعاء الماء نور وعق رسلك وانبيائك اذ لا حق لاحد على الله تعالى
وتعشير المصحف ونقطه لا لجمع فان حسن لهم واحتكار قوت
والبرهايم في بلد يضرب اهله الاحتكار المنه في الاشياء التي هي قوت
والبرهايم قول ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي وعند ابي يوسف
كل ما ضرب بالعامية حبه فهو احتكار وعن محمد لا احتكار في الشاة
ومنه الحسن قبل مقدمة باربعين يوما وقيل بالشاة وهذا في حقها
في الدنيا وكذا في الشاة وان قلت لانه ويجوز ان يامر القاضي ببيع فضل
عن قوته وقوت اهله فان لم يفعل عزر والصحيح ان القاضي يبيع
اتفاقا لا غلة ارضه ومجلاوة من بلد آخر هذا عندك وعند ابي يوسف
كل ذلك مكروه وعند محمد كل ما يجلب منه الى مصر باهرو في حكم مصر
ولا يستحق حكمه من سقر النارا اذ ارفعها لان السعر يرفع بالارتفاع
من الفايق لا اذا تعدى الارباع عن القيمة فاحشا فيسعر بمشوراهل
الرأي وقال مالك على الولا في التسعير عام القلاء ولم يشرط ان يكون
كتاب احياء الموات الحيوة نوعان حساسة ونامية والمراد بهن
النامية من فوايد حواهر زاده وفي الخلاصة وتفسير احياء الموات
ان ينبت عليها او يفسر او يكرها او يسقيها هي ارض بل تنفع لا انقطاع
ماؤها او غلبته عليها ونحوها كما اذا نزلت اوصاف بحجة عاديتها في

حداها كانتا خرجت في عهد عاد وملوكه في الاسلام لا يعرف
مالكها بعيدة من العام لا يسمع صوت من اقتصاه وعند محمد
ما كان ملوكا مسلما وذقي لا يكون مواتا فاذا لم يعرف مالكها
يكون لامة المسلمين ولو ظهر مالكها اترد اليه ويضمن لقصاص
والبعد عن العام شرطه ابو يوسف خلاف محمد من احياء ملكه
ان اذنه الامام ولو ذميا والاي وان لم يرا اذن الامام فلا يملكها
اذن الامام ليس بشرط ولم يجز لحياء ما عدل منه الماء وجاز عوده
وان لم يجز ابي عود الماء جاز ومن جاز رضا التجي لا اعلام سمي به
لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحجار حوله ويغفونه لغيرهم عن
احيائها ولم يعمرها ثلث سنين دفعا الامام الى غيره عن محمد ان كرمها
وسقاها فهو تميم ولحياء وان فعل احدها فهو تميم لا تميم ومن
بيعه في موات بالاذن فله حرمها للعطن والناضع العطن مناخ
الابل ومركبها حول البئر العطن التي ينزع الماء منها باليد والناضع
البعير الذي يستقي به وبئر الناضع التي ينزع الماء منها بالبعير كذا
في المغرب اربعون ذراعا وعندها ان كان للعن اربعون ذراعا
وان كانت الناضع فتكون ذراعا من كل جانب في الصحيح كذا في الهبة
وفي الكافي وغيرها احتزبه عما قيل ان المراد اربعون ذراعا من البئر
الاربعة وللعين خمسائة كذا في اي من كل جانب والذراع هو
لكسرة وهي ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسرة منه
قبضته ومنع الغير من الحفر فيه لا فيما راه وله اي الذي حفر في
حريمه الاول الحريم من ثلثة جوانب دون الاخرى دون الجانب

سبق ملك الحافر الاول فيه وللقناة وهي مجرى الماء تحت الارض
حريره بقدر ما يصلحها وعن محمد بن عماره بمنزلة البر في استحقاق الحرم
وقيل هو عندها وعند لا حريره لها ما لم يظهر الماء على الارض لان
نهر في القتيق فيعتبر بالنهر لظقالوا وعند ظهور الماء على الارض
هو بمنزلة عين ثوارة فيقدر حريره خمسمائة ذراع ولا حريره
لنهر في ارض غيره الابحجة وعند هاله مساة النهر يمشي عليها ويلقي
عليها الطين وكذا في ارض موات فسان بين نهر رجل وارض رجل
ولست مع احداي لست في يد احدهما بان لم يكن لواحده مناه عليه
غرس ولا طين مائي وانما قال هذا لانه ان كان فهو لصاحب الشغل
لصا الارض وقال لصاحب النهر حريره لما في طينه وغير ذلك بشر
عن ابي يونس حريره مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن
مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا رفق بالناس كذا في الهداية
فصل الشرب في اللغة النصيب من الماء وفي الشريعة نوبة الانتفاع
بالماء سقيا للمزارع او الدواب ذكر في المغرب والشفقة شرب بني آدم
والبهائم وكل حقها في كل ماء لم يحرر ربانه اوجب وسقى ارضه
من البحر ونهر عظيم كرجلة ونحوها وثق نهر لا ارضه منها او نصب
الرضي ان لم يضر العامة لا سقي دابة ان حيف تخذيب النهر
وارضه بالجر عطف على دابة وشجرة من نهر غير وقاته وثير الابدان
وله سقي شجر او حضرة في دارة في الاصح وكري نهر لم عليك من بيت
فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة فيجبر الامام الناس على كرية ان
امتنعوا عنه وكري نهر ملك على اهله من اعلاه لاعلى اهل الشفة

ومن جاو من ارضه بري اي كل شريك جاو والذين يكرهون النهر
عن ارضه لم يكن عليه كرية باقي النهر وقال عليهم كرية من اوله
الي آخره بالحصص ومنع دعوى الشرب بالارض هذا استحسان والفتا
ان لا يصح لانه مجهول جهالة لا تقبل الاعداد ووجه الاستحسان
انه يمكن ان يملك بغير ارض بالارث والوصية وقد بيع الارض
دون الشرب فيبقى لها الشرب وحده وهو غير مرغوب عنه فتقام
وان اختص قوم في شرب بينهم قسم بقدر اراضيهم ومنع الاعلى
منهم من سكر النهر وان لم يشرب بدونه الا برضاهم وكل من شق
النهر منه ونصب لرجل او دابة وجب عليه بداند شريكه الا رضي
وضع في ملكه بان يكون بطن الرهن وجانبه ملكه والآخر
حق التسليل ولا يضرب بالنهر ولا بالماء ومن توسع فمرو من القيمة
بالايام وقد كانت بالكويت هي جمع الكوة وهي وزن البيت اسم
للتقب التي يتقلب في الحشب ليجري الماء فيه الى المزارع والجدا وانما
يمنع لان القديم ترك على قدمه ومن سوق شرية الى ارض اخرى
ليس لها منه شرب لانه اذا تقادم العهد استدله على انه حقك
الارض والشرب يورث ويوصي لا انتفاع ولا بيع ولا يورث ولا يهب
ولا تصدق ولا يجعل مهورا وبذلك صلح ولا يضمن من ملو ارضه
نزلت ارض جاره او غرقت ولا من سقي من شرب غير قال الامام
البزدوي رجل اقل شرب انسان بان سقي ارضه يشرب غير ضمن
وتفسير ضمان الشرب على ما ذكر الامام السرخسي في المسونة نيل
بكم شري لو كان بيعه جائزا وقال الامام العروفي بخواهر

زاده لا يفيض وعليه الفتوى كذا في الخلاصة والله اعلم **كتاب النجاسة**
الشرب في اللغة اسم لكل ما يشرب من المائعات وفي اصطلاح الفقهاء
ما حرم شربه وكان مسكرا حرم الحمر وهي التي من ماء عنبلا
واشتد هذا الاسم خص بهذا الشرب باجماع اهل اللغة وقال
بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من تخامر العقل
وهو موجود في كل مسكر قلنا انما سمي حمر لتخمير الحمار العقل
ولو سلم انها لمارة وكبر وضعها شخص لا نوعي كالخمير فانه اسم
خاص بالكوكب لا لكل ما ظهر وان كانت التسمية باعتبار معنى
الظهور هذا ما هو الظاهر من الهداية واما ما قيل ان اللغة لا يجري
فيها القياس فلا يجدي تفعاها هنا لما عرفت ان مقسمات الخمير
هذا وقدف بالذبد وعندها اذا اشتد صار مسكرا لا يشترط
قدف الذبد ثمران عينا حرام وان قلت ومن الناس من قال
السكر منها حرام لا عينا وهو مردود بان الله تعالى سماها رجا
وعليه لجماع الامة خمرا نجسا نجاسة غليظة كالبول وكيف
مستحبا وسقط تقومها في حق المسلم لا مائتها عنها ويجوز التساقط
بها ويجوز شاربها وان لم يسكر ولا يثور فيها الطبع ويجوز تخليلها
خلاف الشافعي هذه عشرة احكام كالطلاء وهو ماء عنب طبع قد
اقل من ثلثه هذا على وفق ما في الهداية وقال صاحب النخبة
اسم للثلث وهو الطبوع من ماء العنب بعد ما ذهب ثلثاه
وبقي الثلث وصار مسكرا وما طبع من ماء العنب وذهب منه اقل
من الثلثين وصار مسكرا اسمه الباق ووافق هذا ما في النخبة

وغلطا نجاسة ونفخ القمل لم يقل اي السكر السكر هي التي من ماء
الرطب بعد ما غلظ واشتد قدف بالذبد وعندها اذا غلظ
وان لم يكن غليا نه ذكر في النخبة ونفيع الذيب ينين اذا غلظت
واشتد لضير يرجع الى الطلاء ونفيع الذيب وعندها لا وزايع
الطلاء مباح وكذا نفيع الذيب عند شرب السكر مباح لقوله
تعالى تتخذون منه سكرا و زرقا حسنا توفى العطوف
بالحسن لا يخفى عن الدلالة على ان في لعطوف عليه فبما فهو لا علينا
فان قلت اليس فيه امتنا قلت نعم لانه مشوب بالتبوع ثم
ان الخلاف بينه وبين صاحبه كالخلاف في الحرمة القطعية
فيكون مستحبا فقط وحل الثلث العبيق مشد وهو ما طبع من
ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث وهو حال عند كل حرام
حلو فاذا غلظ واشتد وقدف بالذبد فكذلك عند الشيخين وقال
محمد بن قيس وكثير حرام وهو قول الشافعي والقديح مسكر منه يقيين
او غالب الراي حرام عندهم وهذا الخلاف فيما اذا قصد به لتمرار
الطعام والتداوي والتقوي على طاعة الله تعالى واما السكر منه
حرام مثل ابو حفص الكبير عن هذا فقال لا يحل شربه فقيل له
خالفت الشيخين فقال لا لانهما يحلون الاستمرار والناس في زمان
يشربون الخمر والتبوع وشربه لا يوجب الجحيم كذا في الحقايق
ونيز القمل والذيب مطبوخا اذ في طهارة وان اشتد لاشرب
ما لم يسكر به وهو طيب اي انما يحل هذه الاشربة اذا شربها لقطعة
والطرب بل التقوي ولم يبلغ حد السكر والخيوطان هو ان يجمع بين

فاما القر والذئب ويطع اذني طجة ويترك الى ان يغلي فينته هذا
ايضا يحل بلده وطرب وبيذ العسل والتين والبر والشعير والز
وان لم يطع بلده وطرب وخل الحمر ولو نجا ج بالفاء شيء
فيها كالمح والحل وقال الشافعي ان التحليل اذا كان بالقاء شيء فيها
لا يحل الحل قولا واحدا وان كان بدونه ففيه قولان والانتباز
في الدباء هو القرع والحتم هو البرج الحضر والزفت هو الظرف المظي
بالزفت والظفر هو الظرف الذي يكون من الخشب المنقور اعلم
ان هذه الظروف كانت مختصة بالحمر فلما حرمت الحمر حرمت النبي
استعمال هذه الظروف لانه فيه تشبيه يشرب الخمر والطلايع
بعد زمان ولا لانه كان فيه قولان والا لكان الحكم مخصوصا
بما دخل فيه الخمر بل تشديد وتقليط في باب تحريم الخمر في الابتداء
ليترك الناس مئة فلما مضى مئة اباح النبي عم استعمال هذه
لان الناس تركوا شرب الخمر واستقر الامر فالتشديد بعد حصول
المقصود وكره شرب ورد في الخمر والامشاط فيه وكره الانتفاع به
مطلقا وانما خص الامشاط بالذكر لانه تحسين الشعر والمراد
بالكراهة الحرمة لان فيه اجزاء الخمر هذا هو المفهوم من الهنا
وقيل ذكر فقط الكراهة لا الحرمة لعدم النص القاطع ولعمري
هنا القائل انه اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخمر فيه يتحقق فيه النص
القاطع لانه لو ارد فيه من النص والاجماع لا يفرق بين قليله
وكثيره ولا يحد شاربه بل سكره خلافا للشافعي لانه شرع جزاء الخمر
انما يحد شره بالقليل لان قليل الخمر يبعث الى الكثير ولا كذلك في الله

دي فاشبه غير الخمر من الاشربة الكفرة ولا حد فيها الا بالسكر
كتاب الصيد هو الممتنع بقوايمه او جناحيه يحل صيده
ذي ناب ومخلب قد مر في الذبايح معنى ذي ناب وذي الخطين
وباز ونحوهما والتعزير مستثنى لانه نجس العين فلا يجوز الانتفاع
وعن ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يعملان
غير الاسد لعلوهمته والذئب لحسنه والحق بهما بعضهم الى الحياة
لحاسة فان قلت لم لا يوجد في واحد منهما شرط التعليم فلا وجوب
الى الاستثناء قلت بل الحاجة قائمة اذ لا وجه لان يقال تحل صيد
كل ذي ناب ومخلب بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقق ذلك
الشرط في بعضه كما لا وجه لان يقال كل حيوان طائر بشرط ان
يتحرك جناحيه مع عدم الاحتمال لتحقق ذلك الشرط في بعضه
بشرط علمها وجرحها اي موضع منه لا بد من الجرح في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف انه لا يشترط ذلك وارسال مسلم او كتابي
اياهما مسميا المراد من التسمية ما يعبر بالحكمة فالشرط عدم
تركها عمدا على ممتنع متوحش يوكل بشرط في تحقق الحكم المذكوران
يكون ممتنعا اي قادرا على الامتناع بالقوايم والجناحين متوحشا
فالذي وقع في الشك ومقط في البرا واستأنس لا يتحقق فيه الحكم
المذكوران وان لا يشارك الكلب المعلم كلبه يحل صيده ككلب غير معلم
وكلب مجوسي وكلب لم يرسل الصيد وارساله وترك التسمية
عمدا ولا يطول وقفية بعد ارساله لانه اذا طال وقفته بعد ارساله
لا يكون الاصطياد مضافا الى ارساله ويعلم للعالم بتركه صائلا

مرات ورجوع ذي جلب بهائه وان اكل منه ذو جلب كل لان
اكل وناب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات ولا ما صار بعد ما
حيق يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات وقبله وبقي في ملكه اي لا
يصل ما صاب قبل الاكل اذا بقي في ملكه فان الكلب مثالا اذا اكل علم انه
لم يكن معهما فكل ما صار قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل
فيصر اذا بقي في ملك الصياد من شرط الحل بالرعي التسمية حقيقة
او حكما بان لا يتركها عامدا والجرح وان لا يعقد عن طلبه ان غاب
محملا سره اذا وقع السهم بالصيد فحامل حتى قاب عنه ولم
يزل بطلبه حتى اصابه اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوق
لان في وسعه ان يطلبه لما ان يدركه قبل ان يموت وفي الخانية
من شرط حل الصيد ان لا يتواري عن بصره لانه اذا غاب عن بصره
ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي
كل ما اصيبت ودع ما تبيت والاصماء ما رايته والاعاء ما تواري عنك
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال
لعل هو ام الارض قتله وهو جهة علي مالك في قوله ان ما تواري
اذا لم يبت كل فاذا بات ليلة لا يحل فان ادركه الرسل والرعي الحي
انه ادركه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في الذبح حتى ذكاه
اي يجب تركه حتى لو تركها تحرم فان تركها اي ترك التركية مع التسمية
عليها عند فوات اما اذا لم يكن معها في المتن اشارة الى حله كما روي
ابن حزم وكذا عن ابن يونس وهو قول الشافعي وفي ظاهر الرواية انه يحرم
وان كان حيوانه مثل حيوة الذئب فلا اعتبار لها فلا يجب تركه

واما في التردية واخوانها وفي الشاة التي مرضت فالفتوي على ان
الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها حيوة قليلة تحل لقوله
تعالى الا ما ذكيتما وارسل بجوسي ومن حكمه من لا يجوز ذكوته
كله فخرجوه مسلم فانزجر يقال زجر الكلب فانزجر اي هيجه فيها
ج وهذا لان الناجردون الارسل وان هذا الميراث به بشره الجرح
على ما سياتي فاذا لم يان لا يثبت به الحل وقتله معارض بعرضه
السهم الذي لا يرش له شيء وانما لانه يصيب الشيء بعرضه ولو
في ذلك حدة فاصاب بجرح يحل وبفقدته ثقيلة ذات حدة انما
قال هذا لانه يحتمل انه قد قتله بثقله حتى لو كان خفيفا به حدة
يحل ليقين الموت بالجرح او رمي صيدا فوقع في ماء فانه يحتمل
ان الماء قتله فيحرم او علي سطح او جبل فتري منه الى الارض حرر
لان الاحتراز عن مثله هذا كمن وان وقع على الارض ابتدأ فان
الاحتراز عن هذا غير ممكن فيجوز وارسل مسلم كلبه فخرج بجوسي
فالزجر وهذا لان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كشيخ الحديث
والزجر وان الارسل لكونه بناء عليه فلا يرفع به بخلاف عكسه
اولم يرسل بجوسي ومن في حكمه من لا يجوز وكونه فخرجوه
مسلم فانزجر لا يوكل ولم يرسله احد فخرج مسلم فاجتر
وهذا لان الزجر مثل الانقادات لانه وان كان دونه من حيث
انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا فصار
اولم يرسل بجوسي عليه اكل لانه لا يمكن التحريم بحيث يأخذ ما عمن
وعنه مالك لا يوكل وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا آخر اكل

كما لوري سها الي صيد فاصابه واصابا خر وكنك لو ارسل علي
جسود كثيرة وسبي مترو واحدة بخلاف الذئب الشايتين تسميه واحة
كصيد ري فقطع منه عضوا لا العضو وعند الشايتين اكلان مات
الصيد منه وان لم يميت من ذلك واحتيج الي ذكوة اخرى كان الب
لا يحل ويجل المبان منه ذكره في الحقائق ولنا قوله علم ما بين من الي
فهو ميت وان قطع اقل من اكثره مع مجزوي قطع قطعتين بحيث
يكون الثلث في طرف الرأس والثلث في طرف العجز و قطع نصف
داسه او اكثره او قد ينصفين اكله كله لان في هذه الصور لا يمكن
حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناولوه قوله ما بين من الي
فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف
العجز لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبوح وبخلاف
قطع اقل من نصف رأس لا مكان حيوة فوق حيوة المذبوح
وان ري صيدا فرماه آخر فقتله فهو الاول وحرم ويضمن الثاني
الثاني له قيمته بجروح ان كان الاول اخذه اي اخرجته من حيز
الامتناع اما انه ملكه فلانه ملكه بالرقي للشخص واما انه يكون
حراما فلا حتم الموت بالثاني وهو ليس بذكوة للقعدة على ذكوة
الاختيار واما ان الثاني يضمه الاول فلانه بالرقي تكلف صيدا
مما وكاله واما ان المضمون قيمته بجروح فانته منقوض بجراحته
وقيمة التلف تعبير يوم الاتلاف والا فالثاني اي ان لم يكن الاول
اخرجه عن حيز الامتناع فهو ملك الثاني لانه قد صاده وحل
لاق زكوة اضطرارية وبضا ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل الاطلاق

النص والصيد لا يختص بما كول اللحم ولا ان صيد سبيل تنفع بجلده
او شعره او ريشة او لا تنفع شرة وكل ذلك مشروح فما يؤكل لحمه
يهرط لحمه وجلده بالزكوة الا اضطرارية مع الاصطياذ **كتاب الرهن**
هو في اللغة حبس الشيء باي سبيل وفي الشريعة جعل الشيء
محبوسا بحق لم يقل حبس الشيء بحق لان الحابس هو الرهن لان
الرهن بخلاف لما عمل اياه فهو ساي يمكن اخذه منه كل ما يوجبا
كما اذا كان قيمة الرهن اقل من الدين ومن ههنا تبت لصاحبه في
العدول عن الاستيفاء الواقع في الهداية الي الاخذ كالدين كاف
التشيل وما في لفظ الحقائق من العموم يشير الي عدم الخضاض ما يصح الرهن
في الدين وسياقي التصريح به من قبل النص بان الرهن يصح بالهين
فمن قال فانه يمكن اخذه من الرهن بان يباع بخلاف العين
فان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورة عين من شيء
لخر لم يصح يعقد بايجاب وقبول قالوا الركن هو الايجاب
بجوه لانه عقد تبرع فيتم بالتبرع كالهبة وذكر في المحيط ما يدل
على ان القبول داخل فيه والقبض شرط للزوم ومن قال ولزم
بايجاب وقبول فلم يصح ما ذكره من ذهب مالك وقد رد القم
بقوله غير لازم اي يعقد حال كونه غير لازم فالرهن اقامه لغير
تسليمه حذرا عن تفكيك الضمان والاستخدام لا يناسب مثال هذا
والرجوع عنه اذا ساء فقبض محوزا اي مجموعا احتريزه عن التفريق
كالثمار علي رؤس الاشجار ذكره الزاهد في شرح القدر وري مفرقا
اي غير مشغول بمجال الرهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون النخل

والشجر يدون القروا ما رهن دار فيها متاع الرهن بدون المتاع
فما إذا أودع ما فيها أو لا شمر سلبها اليه ذكره في الحانية ميمز أسوة
كان متميزا لله تعالى وبتميز العبد احتراز به عن المشاع ذكره الذاهبي
وصاحب التحفة وعن المتصل ما ليس برهن خلقه كاشجر وماله
يكون منفصل عن غيره متعلق بما لم يقع عليه عقد الرهن وعلي
قلنا ان رهن المشاع لا يصح وقال الشافعي يصح لزوم التحلية وهي
يضعه الرهن في موضع يتم كماله من اخذ تسليم كتيبة
لأنها غاية ما يقدر عليه والقبض فعل غير فلا يكلف به وهذا في
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يثبت في المنقول إلا بالنقل وعند
مالك يلزم بدون التسليم وضمن بأقل من قيمته يوم القبض
الدين من قال وضمن بأقل من قيمته ومن الدين لم يصح لأن
صحة المعنى يقتضي أن يكون من التمييز وذلك على تقدير التعريف
واعتبر هذا بقول القائل مررت بأعلم من زبيد وعمر ويكون العلم
واحدا منها وذلك أن كلمة من أداة للتفصيل على الأول لفقدان
التعريف والاضافة فيكون الفضل غير مدخول من معنى الشيء
يكون للتمييز لوجود التعريف فيكون الفضل مدخول من فلو
وهما سوا سقط دينه وصار المرتين مستوفيا لدينه حكما وإن كان
قيمه أكثر فالفضل أمانة لأن المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء
وذلك بقدر الدين وفي أقل سقط من دينه بقدر رجاء المرتين
الفضل لأن الاستيفاء بقدر المالية وعند زفر الرهن مضمون بقيمة
وعند الشافعي غير مضمون بل هو أمانة وإن ملك الرهن مع المرتين

المرتين فاستحق وضمن الرهن قيمة ذلك دينه وإن ضمن المرتين رجح
على الرهن بقيمته ودينه أي استحق بالخيار بين تضمين الرهن أو
فإن ضمن الرهن فقد ملك بالدين لأنه ملكه بأداء الضمان فصح
وإن ضمن المرتين يرجح على الرهن بما ضمن من القيمة لأنه مغرور
من جرته وبالدين لأنه انتقض اقتضائه فيعود حقه كلما كان في
قيل لما كان قرار الضمان على الرهن والملك في المضمون لم عليه قرار
الضمان فتبين أنه رهن ملك نفسه فصا كما إذا ضمن المستحق الرهن
ابتداء قلنا هذا طعن لي جازم القاضيه والجواب عنه أنه يرجع عليه
بسبب الغرور والغرور حصل بالتسليم إلى المرتين فملك الرهن العين
من ذلك الوقت وعقد الرهن كان سابقا عليه فلم يثبت أنه رهن
ملك نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين والمرتين طلب دينه من رهنه
إذا لا يسقط بالرهن طلب الدين وجبسه به أي جسد الرهن بالدين
وجسد رهنه بعد فسخ عقد حتى يقبض دينه أو يبرئه لو فسخ الرهن
لا يفسخ ما دام في يده حتى لو كان له أن يمنعه بعد الفسخ حتى يتوفى
دينه ولو ملك بعد الفسخ يكون كما لو ملك قبله بخلافه إذا ملك
بعد الإبراء حيث لا يضمن استغناؤه لأنه لم يبق رهنه لا بقائه هنا
بأمرين القبض والدين فإذا فات أحدهما لم يبق رهنه كذا في التبيين
لا الانتفاع به باستخدام ولا سكينة ولا لبس ولا لجارة ولا عارة وهو
لوفعل ولا يبطل الرهن به أي بالتعدي وإذا طلب دينه أمر باحضار
رهنه فإن حضر سكر كل دينه أو لا لتعيين حق المرتين في الدين
كما تعين حق الرهن في الرهن تحقيقا للتسوية بينهما كما في تسليم البيع

والشئ ثمر رهنه وان طلب غير هذا العقدان هذه للوصل وفي
قوله ان لم يكن للرهن مونة حمل الشرط وان كان اي وان كان
لرهن مونة الحمل سلم دينه بلا احضار رهنه ولا يكلف مرتين
طلب مونة احضار رهن وضع عند عدل يعني بامر الراهن وللشئ
رهن باعه المرتين بامره ولم يقبضه انما قال هذا لانه ان
قبض الشئ يكلف باحضاره ولا مرتين معه رهنه تمكينه من بيعه
حتى يقبض منه او يبرئه اي لا يكلف مرتين معه الرهن ان يمكن
الراهن من بيع الرهن ثمران هذا الحكم مسنة عند اهل الامرين
المذكورين لا بعينه ولا من قضى بعض دينه او ابراءه اي ابرأ بعض دينه
تسليم بعض رهنه حتى يقبض البتة او يبرئه باعتبار ابايع ولا يبيع
الرهن ولا المرتين يعني الرهن الا يرضى الاخر فابي باعه بلا اذن
صاحبه توقف البيع على اذنه وله حفظه بنفسه وعياله كما في
الوديعة وضمن بحفظه بغيرهم وايداعه وتعديده وجعله حرم
الرهن في حضره لا يجعل في اصبع اخر الا اذا كان المرتين امرت فيضمن
لان النساء تلبس كذلك فيكون من باب الاستمال كذا في التبيين عليه
مؤن حفظه ورده اليه اورد جزء منه كاجرة بيت حفظه وما
واما جعل الابوه ومداوة الجرح فنقسم على الضمون والامانة
اي على المرتين مونة الحفظ كاجرة بيت الحفظ واجرة الحفظ وكذا في
رده اليه بالمرتين ان جرح من يده يجعل له بقا فهو على المرتين ان
يكن قيمة الرهن اكثر والا فعليه بقدر الضمون وعلى الراهن بقدر
الزيادة لانه امانة في يده وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ فان تم

مس على المرتين وان كانت قيمة الرهون اكثر من الدين لان وجوب
ذلك بسبب الجبس وحق الجبس في كل ثابت له وعلى الراهن مونة بيعه
واصلاح منافعه كنفقة رهن وكسونة واجر راعيه وظير ولدا الرهن
وسبق البتان والقيام باموره سوا كان في الرهن فضل او لم يكن
باب ما يبيع رهنه والرهن به او لا يبيع لا يبيع رهن مشاع لعدم كونه
مميز او ثمره على نخل وذه وذرع ارض ونخل ارض ونهما لما ذكر ايضا
والثمره علة اخرى بنيت عليه فيما سبق وكذا عكسها اي لا يبيع رهن
نخل بدون ثمره وارض بدون ذرع او نخل لما مر فان الاتصاف
بالطرفين قال في الخفة وكذا اذا رهن ذرع ارض والارض والارض
ذون الذرع لان الرهن متصل بما ليس برهن فالفرق بينهما من قلة
التميز وعند ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر
للتابت فيكون استثناء الشجر بهواضعها ولورهن النخل هو الشجر
جائز لان منه مجاورة وهي لا تمتنع الصفة ورهن الحر والمذبر والكا
وامر الولد لما ذكر ما لا يجوز رهنه اذ ان يذكر ما لا يجوز الرهن به
فقال ولا بالامانات كالوديعة والمستعار ومال المضاربة والشركة
والدرك صورته باع زيد من عمرو دارا فرهن بكره عندا لشري شيخا
بايد ركه في هذا البيع وكذا لو رهن شيئا بما نأب له على فلان لا يجوز
ويعين مضمونه بغيرها المراد ان لا يكون مضمونه بالمثل او بالقيمة
كبيع في يد البائع لانه اذا هلك لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط
الشئ وهو حقه ولا بالكفالة بالنفس اي كفل بنفسه رجل فرهن به
شيئا ستمها وبالقصاص اي وجب عليه القود في النفس ومادونها

فمن شيء لا يمتنع من الواجب وبالشفعة أي رهن البائع
أو المشتري شيئاً عند الشفع ليس له الدار بالشفعة وإنما يجوز
في هذه الصور ولا لعدم الدين لما عرفت أنه ليس بشرط بل لعدم
إمكان أخذ الحق الواجب من المرهون وباجرة الناحية والغنية
وبالعبد الجاني والمدين لأنه غير مضمون على المولي فانه لو ملك
المرهون لا يجز عليه شيء وإذا لم يصح الرهن في هذه الصور فلا
أن يأخذ المرهون من المرتين ولو ملك المرهون في المرتين
قبل الطلب ملك بلا شيء إذا حكم للبطل فبقي القبض باذن المالك
ولا رهن خمر وارتها من مسلم وأذني للمسلم لا يجوز للمسلم
أن يرهن خمر أو بيتاً من مسلم وأذني ولا يضمن له مرتين
ذمتاً وفي عكس الضمان أي إن رهن المسلم من ذمتي خمر أو بيتك
في يدي لا يضمن المسلم شيئاً وإن رهن الذمي من المسلم خمر أو بيتك
في يدي المسلم يضمن المسلم للذمي لأنها مال متقوم في حق الذمي
دون المسلم وصحح بعين مضمونة بالمثل وبالقيمة فإن قلت فما
قول القدر في المختصر ولا يصح الرهن الأبدى مضمون قلت
وجبه ما ذكر في الهداية أن الواجب للأصلي في ضمان الأعيان
هو القيمة ورد العين مخلص على ما عليه أكثر المشايخ وهو دين وثق
بالمضمون مع أن الدين لا يكون إلا كذلك لا إشارة إلى السبب المجوز
للرهن على ما ذكر في شرح الزايد وبدا الخلع والمراد بذلك
عند عدل لأن الضمان متقرر فانه إن كان قائماً وجب تسليمه وإن
كان هالكا وجب مثله أو قيمته فكان رهناً بما هو مضمون فيصح

وبالدين ولو مواعوداً بان رهن ليقرضه كذا فملك في يدي المرتين
بما وعد أي أن ملك في يدي المرتين فله الرهن على المرتين المقدار الذي
وعدا قرضه هذا إذا لم يكن الدين أكثر من القيمة وإن كان أكثر
فلا يكون مضموناً بالدين بل بالقيمة وإنما لم يذكر هذا القسم لأن
الظن لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن وإن كان على سبيل التدقيق
فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وبرئ مال المسلم وعن
والمسلم فيه خلاف فالزفر فإن ملك يعني قبل الافتراق لأخذ المدين
إنما قال هذا لأن التفصيل الذي ذكره لا يتأق في الرهن بالمسلم
فيصح مطلقاً فإن ملك الرهن يصير مستوفياً للمسلم فيه فلا يفي
المسلم في المجلس فقد أخذ أي قد استوفى المرتين حقه وإن أقر قبل
تقدرك ملك أي قبل نقد المرهون به وقبل ملك المرهون بطراي
بطل السلم والصغر ورهن السلم فيه رهن ببذله إذا فتح أي يكون
لرب السلم أن يحبس الرهن حتى يقبض رأس المال وهلك رهنه
بعد الفسخ هلك به أي لو ملك الرهن بالسلم فيه بعد الفسخ يملك
بالطعام السلم فيه أي يكون على السلم أن يرد على السلم السلم
مقدار الطعام السلم فيه لأنه رهن به وإن كان محبوساً بغيره
باع عبداً وسلم البيع وأخذ بالثمن رهناً ثم تقابلوا ببيع أن يحبس
البيع لأن الثمن بذله وبين عليه عبد طفله أي صح الرهن بدين
على الأب عبد طفله وقال أبو يوسف وزفر لا يصح اعتبار حقيقة
الإيفاء وهو القياس ووجه الاستحسان أن حقيقة الإيفاء إزالة
ملك الصغير بل عوض في الحال وفي هذا نص حافظ الله مع بقاء

ملكه ومن عبدا وخل وذكية ان ظهر العبد محررا وخل خيرا
والزكية ميتة فالرهن مضمون في هذه الصور اي ان هلك قيمته
مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت اقل منه
يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين ولجب ظاهرا وبطنا صلح
انكار وان اقر ان لا دين صلح مع انكار ورهن ببدل الصلح شيئا
ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكر ورهن المجرب
والكيل والوزن فان رهن بجنسه فهلكه بمثله قدر اتميز من مثله
اي يعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن والكيل من دينه هذا اذا كان
الدين زائدا فاذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة
وصورة الزيادة على الدين لما عرف ان الفضل امانة ولا عبرة بجهته
لانه يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة هناك وعندنا
يضمن القيمة من خلاف جنسه فيكون رهنا مكانه ومن شرعي
ان يرهن شيئا او يعطي كفيلا بعينها انما قال هذا لانه لو لم يكن
الرهن او الكيل معينا يفسد البيع من ثمنه وان صح استحقاق
والقياس ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة ووجه الاستحسان انه
شرط ملازمة لان الكفالة والرهن للوثاق وهو يلزم الوحد
ولا يجبر على الوفاء لانه لا جبر على التبرعات وقال زفر بن لان الرهن
اذا شرط في البيع صار من حقوقه كالكفالة للشرط وطه في الرهن
فيانزل وزومه وللبايع فسخه لانه وصف مرغوب فيه وما
البايع الا به فيختار فهو ان لا اذا ساء له ثمنه حالا لحصول القسط
او قيمة الرهن رهنا لان يد لا يستفاد يثبت على المعنى وهو القيمة وان

قال لبايعه امسك هذا لي اعطى للثمن لبايع شيئا غير مبيعة وقا
امسك هذا حتى اعطى ثمنك فهو رهن لانه تلفظ بما هو متيني عن
معنى الرهن وهو الحبس لي وقت اللطاء والعبرة للمعالي وقال
زفر لا يكون رهنا وهو رهن عن ابي يوسف وان رهن عينا من جنس
يدين لكل منهما صلح وكلها رهن من كل منهما اي يصير كلها محبوسا
بدين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنا عندها ونصفه عنده
وهنا بخلاف الرهبة من رجلين حيث لا يجوز عندنا في كل الاول
لا يقبل الوصف بالتجزئ بخلاف الرهبة فان قضى بين احداهما ثلثة
رهن للآخر فترفع على ما سبق وانها ينافي اكل في ثوبته كالعدا
في حق الآخر ولو هلك ضمن كل حصته فان عند الهالك يصير كل
مستوفيا حصته ولا يستفادها يتجزئ وان رهنا رجلين عليها
مع بكل الدين يمسكه الي قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في
الكل من غير شيوخ وبطل حجة كل منهما انه رهن هذا منه وقبضه
لانه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا احدهما لعدم الاولوية
ولا القضاء لكل النصف لانه يؤدى الى الشيوخ فتعين التهازل ولو
راهنه والرهن معها فبرهن كل ذلك كان مع كل نصفه رهنا
بحقه هذا عندها وهو استحسانا وعندنا يوسف هذا باطل اعتبارا
بما في الحيوة وجه الاستحسان ان حكمه في الحيوة الحبس والشيوخ
يضره بعد المات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضره بابع
وصيه اي باع وصي الراهن الرهن بعد موته باذن المهرين وفيه
دينه ان كان الراهن حيا فله البيع باذن المهرين فكنا هنا

باب رهن عند عدل - يتم الرهن بقبض عدل شرط وضعه
وقال زفر بن ليلى يصح لأن يد العدل يد مالك ولهذا يرجح
عليه إذا استحق الرهن فان عدم القبض ولنا ان يد مالك في
الحفظ تكون العين امانة ويد المرتهن في حق المألية لان يد
الضمان والمضمون هو المألية فنزل منزلة شخصين ولا اخذ
لاحدهما منه وضمن بذنعه الى احدهما وهكذا معه هلك
فان وكل بالعدل او غير يبيعه اذا حل اجله مع فان شرط اي
التوكيل في الرهن لا ينعزل بالغزل ولا بموت الراهن او المرتهن
وينقض بموت الوكيل سواء كان الوكيل المرتهن او العدل وغيرها
واذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وعن لي يوفى
ان وصي الوكيل يملك بيعه وله بيعه بغيبة ورثته اي الوكيل
بيع الرهنون بغيبة ورثة الراهن وان حل اجله وراهنه غائب
اجبر الوكيل على بيعه كوكيل بالخصومة غاب موكله واباها اي في
ان يتحاصم فانه يجبر عليها والجامع بينهما ان في الامتناع فيما ابدا
حقهما وكيفية الاجبار ان يجسما ياما لبيع فان لم يجد له مالاً
يبعه عليه كذا في التبيين وكذا لو شرط بعد الرهن في المصحح لم يكن
التوكيل مشروطا في عقد الرهن وشرط بعد قيل لا يجبر لان التوكيل
لم يصروصفا من اوصاف الرهن فكانت مفرقة كسائر الوكالات
وقيل يجبر كما يتوي حقه وهذا اصح روايته ودلتها ما الاول
فلانه روي عن ابي يوسف ان الجواب في الفصيلين واحد نصا وتوا
اطلاقا لجواب في الجامع الصغير والاصل واماد راية فلان

مبنى القول الآخر على التعليل بالعدم وهو غير مقبول فان باعه
العدل فان التمن رهن في ملكه كملكه فان اوفي ثمنه المرتهن
فاستحق اي الرهن في ملكه اي اذ ملك الرهن في يد المشتري ضمن
الاستحقاق الرهن قيمة الرهن لانه غاصب وصح البيع والقبض لان
الراهن ملكه باذنا الضمان او العدل لانه معتد بالبيع والتسليم
ثم هو الراهن وصحا او المرتهن ثمنه وهو له اي العدل بالخيار
اما ان يضمن الراهن القيمة وح صح البيع وقبض الثمن واما ان
يضمن المرتهن الثمن الذي اذاه اليه ويكون ذلك الشئ له ورجع
عليه رهنه بدينه وفي القايم اخذ اي استحق الرهنون من مشتره
ورجع هو على العدل بشئنه ثم هو على الراهن به وصح القبض
اي قبض المرتهن الثمن او على المرتهن بثمنه ثم هو على الراهن بدينه
اي العدل بالخيار اما ان يرجع على الراهن بالشئ وح صح قبض المرتهن
الثمن واما ان يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع على الراهن بدينه
وان لم يشترط اي التوكيل في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط
قبض المرتهن ثمنه او كما اذا باع العدل بامر الراهن وضاع الثمن
واما ان يرجع على المرتهن ثمنه او كما اذا باع العدل بامر الراهن
وضاع الثمن في يد الراهن منه ثم استحق الرهنون وضمن العدل
باب التصرف والجنابة في الرهن وقف بيع الراهن رهنه فان
لجاز مرتهنه او قصه دينه نفذ وصار ثمنه رهنا في الاول
وان لم يجز وفسخ لا يفسخ اذا فسخه المرتهن يفسخ في رواية عن ابي
يوسف وفي ظاهر الرواية لا يفسخ لان الرهن تعلق به حق المرتهن

وفي بيع ابطال حقه فلا ينفذ وهو الاصح وخير الشريعتين
خير ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الى القاضي لينسخ اي البيع
وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن وصح لعاقبه وتدبيره ولو
ورهنه فان فعلها غنيا في دينه حالا اخذ دينه وفي مؤجله
قيمه للرهن بدله الى محل اهله اي اخذ قيمته لاجل ان يكون
عوضا عن الرهن الى زمان حلول الاجل لان سبب الضمان
محقق في التضييع فايده فاذا دخل الدين اقتضا بجمته اذا كان
جنس حقه ورتب الفضل وان فعلها معسر ففي الحق بيع العبد
في اقل من قيمته ومن الدين لانه لما تعدد المراتب استيفاء
من الرهن ياخذ من ينتفع بالعتق والعبد انما ينتفع بمقدار
ماله فلا يبيعي فما زاد على قيمته هي الدين ويرجع على سيده غنيا
لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما يحمل
وفي حثيه اي في التدبير والاستيلاء سعي كل في كل الدين ولا هو
لان كسب التدبير وامر الولد ملك لولي واقترافه اي اتلاف الرهن
رهنه كاعتاقه غنيا اي ان كان الدين حالا اخذ منه كل الدين وان
كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل
ولجنتي تلغضضه مرتبه وكان اي ما ضمنه رهنا معه ومن
اعاره مرتبه رهنه الاعارة في الاثنية على حقيقة هادون ههنا لان
تمليك النافع بغير عوض ولو يوجد ذلك المهرين فلا بد من المصير
الى عموم المجازا واحدهما باذن صاحبه لخرسقط ضمانه فذلك
مع مستعير هلك بلا شيء ولكل منهما ان يرد رهنا وان ما الرهن
قبل ثم فالمرتين لحق من الغرماء لان حكم الرهن باقيه لان

ان يرد الرهن
او ان يرد الرهن
او ان يرد الرهن
او ان يرد الرهن

لان يد العارية ليست بلزومه وكونه غير مضمون لا يدل على انه
غير مضمون فان ولد الرهن مضمون غير مضمون ومنه ان
اذن باستعماله رهنه او استعارة من رهنه تعمل ان هلك قبل امله
او بعده اي بعد الفراق عن العمل ضمن كالرهن ولو هلك حال عمله
لا وصح استعارة شيء يرهن في رهن بها شاء وان قيد بها عين
من قدر وجنس ومرتبة وبلد وان حالف ضمن المستعير
رهنه بينه وبين مرتبه او اياه الضمير راجع الى المرتبة ومعطوف
على المستعير ورجع هو عاضن وبدينه على رهنه وان وافق
وملك مع مرتبه صار مستويا كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين
او اكثر ضمن مستعير في الصوريين ما اوفاه منه لا القيمة لانه
قد وافق فليس يعتد وبعض دينه ان كانت اقل وباقيه على رهنه
ويضمن المستعير ايضا قدر ما اوفاه من الدين ولا يمتنع المهرين
او اقضي المهرين وفك رهنه لانه ساع في تحصيل ملكه ويرجع
على الراهن بما ادي لانه غير متبرع لما ذكرنا ولو مالكا مع الرهن
قبل رهنه او بعده فك لا يضمن وان استخدمه او ركبته من قبل
لانه امين حالف ثم عاد الى التوافق فلا يضمن خلافا للشائع
وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتبة عليه
يسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن على ما وعليه ما له
وقال جناية الرهن على المرتبة معتبر لانها حصلت على غير مالكا
وفي الاعتبار فايده وفي الرفع بالجناية فان شاء الراهن والمرتين
ابطل الرهن ودفع بالجناية الى المرتبة وان قال المرتبة لا اطلب

الجناية فهو رهن على حاله ان الجناية حصلت في ضمان المرتين
فعليه تحصيله فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه
وصاحب الحق وضع المسئلة في رهون جميعه مضمون ثم
قال ولجميعه وان العبد اذ كان نصفه ونصفه امانة بان كانت
قيمة ضعف الدين فانه جنايته على المرتين معتبر فيقال للراهن
ان شئت فادفعه وان شئت فادفع فان دفعه وقيل المرتين بطل
الدين كله وصار العبد كله لمرتته وان اختار فله فنصف العبد
على الراهن ونصفه على المرتين فما كان حصته المرتين تبطل
وما كان حصته الراهن تفدي والعبد رهن على حاله ومن رهن
عبد يعدل الفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة فقتله رجل
وغرم مائة وحل اجله قبض من ثمنه المائة من حقه وسقطت
لان نقصا السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للزفر
فاذا كان الدين باقيا ويد المرتين يدا لا يستيفاء فيصير مستوفيا
الكل من الابتداء وان باعه بامر او باع المرتين الرهن بامر
بالمائة بعد ان صار قيمته مائة وقبض ثمنه مرجع بما بقي لان الدين
لم يسقط بنقصا السعر لان نقصانه ليس هلاكه لاحتمال
العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدم الراهن ان يبيع
بمائة يكون الباقي في ذمته وان قتله عبد يعدل مائة فدفع
فك بكل دينه اي يحبر الراهن على اقتكاه بالدين لان التغير لم
ينظر في نفس العبد لان الثاني قام مقام الاول فكانه ترجع
الي مائة هذا قولهما وقال عمر هو بالخيار ان شاء اقتكاه يبيع

الذين وان شاء تركه على المرتين بالدين لانه تغير في ضمان المرتين
فاوجب التغير وقال زفر يصير رهنا بمائة لان يد المرتين
يدا لا يستيفاء وقد تقررت بالهلاك الا انه خلف بده بقدر العشر
فيبقى الدين بقدره وان جنى الرهن خطا فاداه مرتته ولم
يرجع اي على الراهن لان الجناية حصلت في ضمان المرتين ولا
يملك الدفع لان المرتين غير مالك فان لي دفعه الراهن او فداه
اي ان لي المرتين ان يفدي قيل للراهن ادفع العبد او فداه اي
ان لي المرتين ان يفدي قيل للراهن ادفع العبد او فداه ويقتطع
الدين اي بكل منهما ثمن الدين انما يسقط بتمامه اذا كانا قايين
قيمة الرهن او مساويا واما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقل
قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظن
ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **فصل** عسير قيمته عشرة
رهن بها فحمر وتحلل وهو مساوية اي العن العسير في القدر ثم
يعدلها اي يعدل العشرة لانه على ما ذكر في التبيين يشير الى ان العن
في الزيادة والنقصا القسمة وليس كذلك بل العن فيه القدر لان
العسير والحل من المقدرات لانه اما مكيل او موزون وفيهما
نقصا القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين وانما لا يوجب
الخيار لان الغايب فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف
في الكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين باجماع
بين الصحابة رضي الله فكون الحكم فيه ان النقص شيء من القدر
سقط بقدره من الدين والا فلا يبقى منه بها الاصلان ما هو

محل البيع محل الرهن وما ليس محل البيع ليس محل الرهن والحرج
محل البيع ابتداء لكن محل له بقاء فكذا الرهن وشاة فقيته
رهنتها فماتت فدفع جلد لها فعاد رها فهو رهن به ونماء
الرهن كولد ولبنه وصوفه وقمره لراهنه وهو رهن بمحل
ويركك بلا شئ فانه لم يدخل تحت العقد مقصودا بل تبعا وان
هلك اصله وبقي هو فله بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم فكه
وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصة اصله وفكه بقسط كما
اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء
يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فيسقط وثلثا العشرة
حصة النماء فيفك به والزيادة في الرهن تصح وفي الدين لا مضى
لا يصير الدين رهنا بالدين الزيد هذا عندهما وعندني يوسف يجوز
الزيادة في الدين ايضا لان الدين بمنزلة الشئ والزيادة في الشئ
يجوز ولها ان الزيادة في الدين توجب الشئ في الرهن فلا يجوز
وقال زفر والشافعي لا يجوز فريها كما لا يجوز في الشئ عندهما وقتها
في البيوع وان رهن عبدا يعدل الفا بالفا فدرج عبدا كذلك رهنا
بدل الاول فريها اي الاول رهن حتى يرد الي راهنه ومثله يبي
في الاخر حتى يجعله مكان الاول بان يرد الاول الى الرهن
في يصير الثاني مضمونا ولو ابرك المدين راهنه عن دينه او هبه
منه فذلك الرهن اي في يدا المدين هلك بلا شئ هذا استحسان
وفي القياس هلك بالدين وهو قوول زفر ولو قبض المدين دينه
او بعضه من راهنه او غيره اي باي غريم متطوعا او شري بالدين

بالدين عينا او صالح عنه على شئ لانه استيفاء وحالة الرهن
مرتبه بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد
ما قبض الي من آدي وبطلت الحوالة لانه في معنى الابر ببطريق
الادلاء لانه يزول به عن ملك الحيل مثل ما كان له على المحتال
او ما يرجع عليه ان لم يكن للحيل على المحتال عليه دين لا بمنزلة
الوكيل وكذا لو تصادق على ان لا دين ثم هلك هلك بالدين لتوهم
وجوب الدين بالتصادق على عدم قيامه فيكون الجرح باقية بخلاف
الابر كقاس في مسألة الخلافية على هذه الصورة ووجه الاستحسان
هو الفرق بينهما وهو ان الابر يسقط الدين اصلا وبلا استيفاء
لا يسقط لقيام الموجب لانه يتعدا لاستيفاء لعدم الفدية لانه
يعقب مطالبة مثله فاما ما هو في نفسه قائم فاذا هلك تقرر
الاستيفاء الاول فينقض الاستيفاء **باب الجنايات** هي في اللغة
اسم لما يجنيه المرء من شر اكتمه وفي الشرع اسم لفعل محرم مؤ
في مال او نفس كن في عرف الفقهاء يريد باطلاق اسم الجناية
فعل محرم في النفس وفي الطرف ذكره في التبيين اعلم ان القتل
على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما يجري مجرى الخطأ
والقتل بسبب المراد به قتل يتعلق به الاحكام من القصاص والدية
والكفارة وحرمان الارث والاشهر هذا اقسام الشئ في كبر الرازي
وذكر محمدي في الاصل انه على ثلاثة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ اقل
العمد ضربه قصدا بما يفرق الاجزاء كسلاح ومخدد من خشب
وجر وليطة وناز هذا عنده وعند الشافعي ضربه قصدا

بما لا يطيقه البينة حتى ان ضربه بحجر عظيم او خشب عظيم فهو
وبه ياتم ويجب القودمين وعند الشافعي في حد قوله موجبه
شيان القضا والدية قولي القتل بالخيار يستوفي اتهما شيئا وعلي
القول اذا قال عفوتك عن القضا كان له المطالبة بالدية وفي
قوله الاخر موجبه القضا لا غير الا ان لوليه ان يسقط بالدية
رضي به القاتل او لم يرض وعلي هذا القول يكون الدية بكذا
عن القضا فلو قال عفوتك عن القضا ولم يقل بالدية يسقط
مجاك ولا يكون له المطالبة بالدية وعندنا موجبه القضا لا غير
ولا يصير الا الا بالتراضي من الجانبين وح يكون صلحا سولكان
بمثل الدية او اكثر كذا في الحقايق لا الكفارة خلافا للشافعي فانه
يقول لما وجب في الخطاء فالويلان يجب في العمد ونحن نقول
ان قتل العمد كبيرة محضه وفي الكفارة معنى العباد فلا يناظرها
وشبه العمد ضربه قصدا بغير ما ذكر يعني باليسر سلاح ولا معنا
في تفرق الاجزاء جزا كان او حشا صغيرا كان او كبيرا وعندهما
ضربه قصدا بما لا يطيقه البينة وفيه الاثم والكفارة ودية غلظة
علي العاقلة سيلقي تفسير الدية الغلظة وتفسير العاقلة باذن الله
تعالى بل هو قود وهو اي ضربه قصدا بغير ما ذكر فيما دون النفس
موجب للقضا فليس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطاء ولو على
عبدانما قال هذا لان التبادر الى الوهم من كون العبد بالان
يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون عليه العاقلة قصدا
كرويه اي كالقتل برمييه مسلما ظنه صيدا او حريا وفعلا كرويه

غرضا فاصاب ادميا الخطاء على نوعين خطأ في القصد كما اذا
ري شخصا يظنه صيدا فاذا هو دمي ويظنه حربيا فاذا هو مسلم
وخطا في الفعل كما اذا رى غرضا فاصاب ادميا كذا في الهداية
وقال في المحيط لورمي رجلا فاصاب حيا ثم رجع السهم فلما
الرجل فهو خطأ لانه لخطا في اصابة الحياط ورجوع السهم
مبني على اصابة الحياط لا على الري السابق لانه اخر السنين
والحكم يضاف الى اخر الاسباب وجوبا ولا يدب عليك ان هذا
من قبيل الخطا في الفعل فلا بد من تعميم مثل هذا ومن قال
والخطا في العقل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر
فعل آخر واخر له وليس كذلك فانه اذا رمى غرضا فاصاب
رجع عنه واتجا وزعنه الى ما رواه فاصاب رجلا يتحقق الخطا
في الفعل والشرط المذكور مفقود في الصورتين ثم انما لخطا
من وجه اخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا
سقط من يده حشبة اولية فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل
ولا قصد فيه وما جرى مجراه كناية سقط على آخر فقتله اي قتل
نايم سقط على آخر فذلك الشخص سبب سقوطه عليه
كفارة ودية على عاقلة لا اثم في وجري الخطا قالوا المراد اثم
القتل فاما في نفسه فلا يعري عن الاثم حيث ترك الغرمة
والبالغة في التثبت ان شرع الكفارة يؤخذ باعتبار هذا المعنى
كذا في الهداية وانما قال يؤخذ ولم يقل يدل لان ستر الاثم
حكمة الكفارة وليس من شرط الحكمة الاطراد بحسب الافراد على

ما في المسئلة الاستبراء في القتل بسبب كلفه أي كالتدافه بوضع
حجر أو حفر يتر في غير ملكة بغير إذن من السلطان ذكره في شرح
الطاويعي دية على العاقلة بلاد كفارة ولا حرمان ارت حصر نفي
الحرمان بهذا النوع لأن في سائر الأنواع يوجد الحرمان إذا كان
الجاني مكلفا وقال الشافعي يجب الكفارة وثبت الحرمان هنا أيضا
الحاقاله بالخطاء وقتل القتل معدوم وحقيقة وإنما الخطأ
في حق الضمان في غير علي أصله **باب ما يوجب القود وما لا يوجب**
هو يجب بقتل ما حقن دمه ابتداء وهو المسلم والذي بخلاف
المتأس فان حفظ دمه موقتا في رجوعه فيقتل الحر بالحر والعبد
خلاف الشافعي فإنه يقول لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة أن لا يقتل الحر بالعبد
قوله تعالى أن النفس بالنفس وقوله تعالى الحر بالحر لا يدك على
فيما عداه لأنه تخصيص بالذكر فلا ينبغي ما عداه كيف ولو صح هذه
الدلالة لكان قوله تعالى ولا يفتي على أن لا تقتل الذكر بالأنثى معناه
يقتل بها بالاجتماع وأما النقصان موجب ما ذكره من العمل بالفرق
أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد فغير وارد لأن
ذلك بدلالة قوله تعالى الحر بالحر وقوله تعالى والعبد بالعبد
بالمفهوم مشروط عند القائلين به بعدم معارضته دلالة نص
والمسلم بالذي خلاف الشافعي لا يثبت من هذا نص صريح بهادك
قوله ابتداء على ما انتهت عليه بل هو لئلا يفتي أي يقتل المتأس من مثله قبل
المساواة لا استحسانا لقيام البيع والعاقلة بالجنون والبالغ بالصبي

والمسلم بالأنثى لم يقل والصحيح بالأنثى لأن المفقود في الأنثى هو
السلامة دون الصحة ولذلك أوجب إلى ذكر سلامة العين بعد
ذكر الصحة في باب الجمعة والزمن وناقض الأطراف والرجل بالمرأة
والفرع بأصله لا بعكس ولا سيد بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد
ولد وعبد بعرضه له ولا بعبد الرهن حتى يجمع عاقده لأن الرهن
لا ملك له فلا يليه والراهن لو تولاها لبطل حق المتهن في الدين
فشرط اجتماعهما يسقط حق المتهن برضاها ولا بمكاتب قتال إلا جاز
لذكر قيد العدم لما علم أنه شرط في القصاص مطلقا عن وفاء و
وسيد وإذا اجتمع لانه اشتبه من له الحق لانه المولى أن مات عبدا
والوارث أن مات حر لا يظهر الاختلاف بين الصحابة رضي فيهم
على نعت الحرية والرق وإن لم يبع وأردنا غير سيد سوله كان ترك
وفاء ولا أول لم يبع وفاء قاده سيد خلاف الخمد في وفي الصور
الأربع ويسقط قود ورثة علي أصله لأن الفرع لا يستوجب القود
على أصله وصورة المسئلة لهم فيما إذا قتل الأب أو الأم أو
الوليد أو غيره غير ما شرمات أمته قبل أن يقتل منه فإن
انتهى يرث القصاص الذي على أبيه فسقط ما ذكرنا ولا يقاد بالسيف
خلاف الشافعي والخلاف بيننا وبينه في موضعين أحدهما أن
القود هل يكون بدو السادة أم لا والثاني هل يفعل بالقاتل
مثل فعله بالقتول أم لا والثاني يفارق الأول فيما إذا قطع يده
فإن منه فإنه يجزى رقبته القاتل عندنا وعندك بقطع يده فإن
أحرمت منه يجزى رقبته فإن في هذه الصورة تحقق الخلع والثاني

دون الاول والنكور في المتن هو الاول ومن لم يفرق بين خلق
ذكر الخلافة الثانية في المقام الاول ثم ذكر دليلنا على الخلاف في الثاني
وهو قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف فهدر ما على كيد الخطاء
في الموضوعين وتقيدها بالعتوه قاطع يده وقاتل مؤثره ويصالح
هذا اذا صلح على قدر الدية لو اكثر منه وان صلح على اقل منه فحسب
الدية كاملة ولا يعفولان فيما بطل حقه ولو وصي الصلح فقط
اي ليس له العفو لما مر ولا القتل لان المقصود التشفي وهو
مخصص بالاب لا سائر القاضين ولا يترى القتل بل لا يترى له
ولا يترى على نفسه وهذا من قبيله وما استيفاء القضا في الطرف
فقالوا ليا من لا يملكه الوصي وفي الاستحسان ملكه لان الاموال
يسلك بها مسلك الاموال والصبي كالقاضي كالأب
في الصحيح الا يري ان من قتل ولا ولي له يستوفيه السلطان
والقاضي بمنزلة فيه ويستوفي كبير قبل الصغير قودا والحق
ليس له ذلك حتى يدرك الصغير لان القصص مشترك بينهما ولا
يمكن استيفاء البعض لعدم التجزي وفي استيفائه الكل ابطال حتى
الصغير فيؤخذ اليه اذ كما اذا كان بين كبيرين واحدهما غائب
وله انه حتى لا يجزي لشوته بسبب تجزي وهو القربة فيثبت لكل
كل في ولاية التكامل واحتمال العفو عن الصغير منقطع بخلاف
الكبير الغائب ولا يقتصر في جرح جعل الجرح ذافرا حتى تفت
وتثبت ذلك اي اصل الجرح ووصفه عيانا او بحجة وفي قوله
من المر بالفارسية كذلك ونظيره ان جرح في الاصح في رواية

رواية الاصل وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا فرق بين حده ظهر
وهو قولها وفي رواية الطحاوي وهو الاصح اعتبار الجرح في وجوب
القود اذا اصابه بظهره واما انه لا قود ان اصابه بظهره وان
جرحه فليس بمروي عنه لا في قتل بعوده قبل هو منزلة العصا
الكبيرة وفيه خلافا وقيل هو منزلة السوط وفيه خلافا
او مشقلا او حقا وتفرق خلافا لهما واشتاقوا سوطا لم يضرب به
خلافا للشافعي ولا في قتل مسلم مسالما ظنه مشركا عند التقاضي
انما ذكره مع انقضاء ما تقدم من قوله كرميه مسالما ظنه حربيا
ليان موجه وهو الذي ذكره بقوله بل يكفر ويدي اي يعطي الدية
قالوا هذا اذا تخططوا فان كان في صفا لشركين لا يجب شيء لسقوط
عصمته بكثير سوادهم وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع
وحية ثلث الدية على زيد لان فعل الاسد والحية جنس واحد
لكونه هدر في الدنيا وفعله بنفسه جنس آخر كونه هدر في الدنيا
معتبر في الاخرة حتى ياشتم به وفعل زيد معتبر في الدنيا والاخرة
فصار ثلثة اجناس فيكون التالف بفعل زيد ثلثة ولا يذهب عليك
ان موجب هذا التعليل ان يعتبر في المقتول في الدية التكليف حتى يكون
فعله جنسا آخر غير جنس فعل الاسد والحية فمقتضاه ان لا
يزيد على الثلث ما يجب على القاتل ولو كان متعدد لان فعل
الكل جنس واحد ويجب دفع من شتم رجلا على المسلمين ولو يقتله
ان لم يكن دفع ضرره الا به قال في الهداية قوله وعليهم وقول
نعم في الاصل الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة

الى الوجوب والعيني وجوب دفع الضرر فان لم يكن عين القتل
ولجا كان مختارا ان يكون القتل موجبا للضمان فقاه بقوله
ولا شيء بقتله ان كان مكلفا ولا في من شهر سلا على رجل
ليكر او نها را في مصر او غيره لان السلاح غير ملبثا وشهر عليه
عصا عليه ليل في مصر او نها را في غير قتلته المشهور عليه لان
العصا وان كان ملبثا في الليل لا يلحقه الغوث والوف في مصر
وكذا في النهار في غير مصر ولا على من تبع سارقا المخرج سرقة
ليلا قتلته مضطرا بان لم يتمكن من الاسترداد الا به لقوله عليه
قاتل دون مالك وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد لخدماله ولم
يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل بالسلاح
فغلب على ظن صاحب الدار انه جاء لقتله يحل قتله وقتل بقتل
من شهر عصا نها را في مصر لان العصابة ملبث والظلم والظلم
نها را في مصر فلا يقضي الى القتل غالبا ويقتل من شهر سيفا ضرب
ولم يقتل فرج ثم قتل سواء قتله المشهور عليه او غيره لانه
اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمة فاذا قتل بعد ذلك
فقد قتل معصوما فعليه القصاص ويجب الدية بقتل مجنون
او صبي شهر سيفا على رجل فقتله هو اي المشهور عليه عدا في ماله
اي يجب الدية في ماله لان العاقلة لا يتحمل العمد والقيمة اي القيمة
في قتل جمل صالح عليه لانه قتل شخصا معصوما واكلف مالا
معصوما حقا لمالك معصوم وفعل الدية لا يصح مسقطا
وكذا فعلها وان كان عصمتها حقا لمالها لعدم اختيار صحيح الا انه

انه لا يجب القصاص لوجود اليتم وهو دفع الشر فوجب الدية وعن
ابي يوسف انه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والمجنون لان
عصمتها الحرة ما فيسقط بفعلها وعصمة الدابة لخص صاحبها ولا
يسقط بفعلها وقد مر الاشارة الى الجواب عن هذا وعند الشافعي
لا يجب الضمان في شيء اصله لانه قتل دفع الشر كما في العاقل
البالغ والله اعلم **باب القود فيما دون النفس** هو فيما يمكن
حفظ المماثلة فقط فيقتصر قاطع اليد عما من الفصل انما قال
هذا احترازا عما اذا قطع من نصف الساعد لا يمكن حفظ المماثلة
وان كانت يده اكبر مما قطع كالرجل ومارن الانف فان الرجل
اذا قطعت من الفصل يجب القصاص وفي مارن الانف يجب
القصاص لا في قصبة الانف لعدم امكان حفظ المماثلة فيها ولا في
والعين اذا ضربت فذهب ضوئها وهي قائمة اراد قيامها غير مستحقة
قال الناهدي في شرح القدر ورجي اذا فقتل العين عدا فذهب
نورها ولم تحسف فغيرها القصاص بخلاف ما لو تحسفت لتعذر
المماثلة فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمراية عمامة
ولو قلعت لا اذح لا يمكن رعاية المماثلة وكل شجة تراعى فيها المماثلة
كالوضحة وهي ان يظهر العظم ولا قود في عظمه الا لسن فقلع
ان قلعت نصرا على هذا في الزيادة وانشا راليه في الجامع الصغير
وبه اخذ صاحب الهداية وقال القدر ورجي يبرو الي ان ينتهي الى
اللحم ويسقط ما سواه وبه اخذ صاحب الكافي ويبرو ان كسر
والاثنين رجل وامرأة وبين حر وعبد وبين عبد بين في الطرف

لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فينعدم المماثلة بالتقا
في القيمة وقال الشافعي يجب القصاص الا اذا قطع الحرف والعبد
فانه ح له قصاص عنده ايضا ولا في جائفة برلته فان الجائفة
اذا برئت لا يجري فيها القصاص لان البرئ نادى فالظان الثاني
يفضي اليه البراءة اما اذ لم تبرأ فان كانت سائرة يجب القصاص
فان لم تبرأ بعد يستطاع ان يظهر الحال من البراءة والسراية
واللسان والذكر الا ان يقطع الخشعة لان الانقباض والانبطاق
تجري فيهما فلا يراعى المماثلة وعنه في يوسف فان كان القطع من
يقتص وطرفا المسلم والذي سوء وجيز النبي عليه ان كانت
يد القاطع شرا وما وناقصه باصبع او الشجة لا تستوعب ما بين
قرني الشاج واستوعبت ما بين قرني الشجوع اي شج رجل رجل
موضحة حتي وجبا القصاص والشجة طولها مقدار ريش مثل وركه
الشجوع صغير استوي الشجة ما بين قرنيه ورايس الشاج عظيم
لا يستوعب الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر الذي يلحقه الشجوع
اكثر مما يلحق الشاج فالشجوع بالخيار ان شاء اقتص وان شاء اخذ
الارض ويسقط القود بموت القاتل وبغفوا ولياء وبصلحهم
على مال اقل او لن جل ويجب حالا اي عند الاطراق ولا يكون
كالدية مؤجلا ويصلح لخدمهم وبغفوه ولن يقي اي من الورثة
حصته من الدية فان القصاص والدية حتى جميع الورثة عندنا
خلاف الشافعي ومالك في الزوجين وان صلح بالف وكيل سيه
عبد وحر قتلا بالصلح عن مهابه ينصفان لان كان القاتل حرا

او عبدا فاسر الحر ومولي العبد رجلا بان يصلح من دمهما على الف
ففعلا فالدية على الحر والولي نصفان ويقتل جمع بفرم وبالعكس
اكتفاء بان حضر ولم يهرم اي يقتل فرد بجمع ويكتفى بقتله ولا يجب للدية
خلاف الشافعي فان عنده يقتل بالاول ويجب الديات للباقي ان
قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يقرع بين اولياء القتولين
فانهم خرجت قرعته قتل به ويجب الديات للباقي وذكر في العفو
ان في قوله الاخير يقتلهم ويقسم باقي الديات بينهم كذا في
الحقايق ان حضري وليا لو احدث قتل له وسقط حق الباقي عينا
ولا يقطع يدان بيد وان امر سكين فقطعت ضمنا ديتها وقال
الشافعي يقرع بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعته والارض
لآخر كذا في البسوط والحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع
وقع باعتماد يديهما على السكين عنده مرار والحل بمنزلة
الي كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح غير متجز
وان قطع رجل عيني رجلين فلها يمينه ودية يدان حضرا
لحدهما وقطع فللاخر الدية سواء قطعها على التعاقب او معا
الشافعي ان قطعها على التعاقب بالاول منها وللتاني الارش وان
قطعها معا يقرع بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعته والارض
لآخر ويقاد عبدا قري بعود لانه غير من ماله لانه مضرة ولانه
يبقي على الاصل الحرية في حق الدم وقال زفر لا يصح اقراره لانه
يؤدي الى ابطال حق المولى نصار كالاقرار بالقتل خطأ او بال
ومن مرجح حرامه فتقضي آخرها تا يقتص للاول وعلى اقله الدية

لثاني لان الاول عمد والثاني خطأ ومن قطع يدرج ثم قطعه
ولحذرهما في عمدين ومختلفين يبرأ بينهما اولا وخطائين بينهما ابرأ
وكفت دية ان لم يبرأ بين هذين ههنا ثمانية مسائل لان القطع
اقام عدا وخطا ثم القتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون
بينهما برأ ولا يكون ثمانية فان كان كل منهما عدما فان برئيهما
يقتضى بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لان القطع ثم
القتل هو مثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيه دخل جرك
القطع في جزاء القتل وان كان كل منهما خطاء فان يبرأ بينهما اخذ
بهما اي يجزيه القطع والقتل وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل
انما تجب استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرقة والفرقة بين
هذه الصورة وبين عمدين لا يبرأ بينهما ان الدية مثل غير معقول
فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول وان
قطع عمدا ثم قتل خطأ سوليا برك بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع
والقتل اي يقتضى بالقطع ولو خذ منه دية النفس بالقتل وان قطع
خطا ثم قتل عمدا سوليا برك بينهما او لم يبرأ يؤخذ بالدية
للقطع ويقتضى للقتل اخذ بالجنايتين لان احدهما عمد والاخر
خطا كما في ضرب مائة سوط براء من تسعين ومات من عشرة
لانه لا براء منها لم يبق معتبر في حق الارش وان بقيت في حق
التعذير بقي الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة انه لم يبق
ارش على اصل اربع وعشرين يوسف في مثله حكومة عدو
عمدا لم يجز الطيب وشن الادوية ويجب حكومة حكومتها

مة عدك شيئا في كتاب الديات تفسير حكومة العدك في
مائة سوط جرحته وبقي اثرها بقاء الارش والارش انما يجزى بغير
الارش في النفس ومن قطع قصفا عن القطع ثم مات منه ضمن
قاطعه دية وقال لا يجب شيء لان العفو عن القطع عفو عن
موجبه وموجب القطع لو اقتصر بالقتل اذا سري له انه عفا
من القطع وهو غير القتل بالسرقة تبيين ان الواقع قتل وحقه
فيه وانما لم يجب القصاص لان صورة العفو ورثت شهرته ولو
عن الجنية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس ايا
على الثاني فظ واما على الاول فلان الجناية تراسم جنسيتها ولو
الساري والمقتصر للخطا من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطأ
وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فعبر من الثلث لان حق الورثة
متعلق به والعمد من كله لان موجب العمد القود ولم يتعلق به
حق الورثة لانه ليس به مال والقود وان كان وجوبه بعد الموت
لكن سببه قد انعقد في حقه فيعتبر عفو وسيلتي كفيته وجوبه
ان شاء الله تعالى وكذا الشئ اي لو كان مقام القطع شجرة فهو
على الخلاف المذكور ان قطع امرلية يد رجل فكم با على دية ثم
يجب مهر مثلها وديته في مالها ان لم يمت وعليها اقلتها ان لخطا
هنا عندنا في حق لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفو عما يحدث
فالتزويج على اليد لا يكون تزويجا على ما يحدث منه ثم القطع
اذا كان عمدا يكون هذا تزويجا على القصاص في الطرف وهو ليس
بمال فلا يصح مهر الا سيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل

لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف
يكون تزوجا عليه لانا نقول الموجب الاصل للقصاص
لاطلاق قوله تعالى والجرؤح قصصا وانما سقط للتعذر ثم عليها
الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو كذا القصاص
في الطرف واذا سري يتبين انه قتل النفس ولم تناول اسم العفو
فيجب في مالها لانه وعدم ترفع القصاص بين المهر والدية ان كان
السوء وان كان في الدية فضل نرده على الورثة وان كان في المهر
فضل يرده الورثة عليها وان كان القطع خطاء يكون هذا
تزوجا على امرئ ليد واذا سري الى النفس تبتن انه لا اثر لليد
وان السي معدوم فيجب مهر المثل ولا يتقاصان لانه الدية
يجب على العاقلة في الخطاء والمهر لها وان نكحها على اليد ولا يحدث
منها او على الجائز ثم مات ففي العهد مهر المثل لان هذا تزوج على
القصاص وهو لا يصح مهر الفجب مهر المثل على ما بيناه ولا خير عليها
لانه لما جعل القصاص مرافقا رضي بسقوطه لجرته المهر فيسقط
اصلا وفي الخطاء رفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم
فان خرج عن الثلث سقط والا سقط ثلث المال اي ان كان
القطع خطاء يرفع عن العاقلة مقدار مهر مثلها ولهم ثلثها
ترك الميراث وصية لان هذا تزوج على الدية وهي تصلح مهر الا انه
يعتبر بقدر مهر المثل من جميع المال لانه وان كان مريضاً مرض
الموت لكن التزوج من الخوارج الاصلية ولا يصح حق الزيادة
على مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية والدية يجب على العاقلة وقد

وقد صارت مهر افتسقط كرها عن سمن كان مهر مثلها مثل الدية
او اكثر ولا ترجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب
جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقطت عن سمن فلا يغرمون لها
وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عن سمن قدر مهر مثلها
لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط وادخل
الزيادة الى الوصي لان الوصية لا تقاذلها الا من الثلث وقال
ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد ولا العفو
عن اليد عفو عما يحدث منه عندهما فاتفق جوابهما في الفصلين
وان مات المقتص له بقطع قتل المقتص منه لانه تبتن ان الجائز كانت
قتل عمداً وحق المقتص له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط
القود وعن ابى يوسف انه يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على
القطع فقد ابرأه عما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع ظنا
منه ان حقه في القصاص لما فيه بعد السراية تبتن انه في القود
فلم يكن مريثاً عنه بدون العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال
لما مر ان صورة العفو يكفي في سقوط القود لانها توريث
شبهة وبذلك تمسكوا في سقوط فيما اذا عفا عن القطع ثم مات
منه ولم يلفتوا منه الى المقدمة القائلة انه لا يكون ميراثاً عنه
بدون العلم به وضمير دية النفس من قطع قودا فسري اي استوفى
حقه من له القصاص في الطرف فسري الى النفس بضمير دية النفس
لان حقه في القطع وقد قتل وقال لا يضمن شيئا لانه استوفى
حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف المثل لانه

من سد باب القصاص إذا احتاز من السرقة ليس في وسعه وإن
اليدين من قطع يده من عليه قود نفس فحفظه أي قطع ولي القتل
بما القتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد لأنه استوفى عير حقه لكن
لا يجب القصاص للشرية وقال لا يضمن شيئا لأنه استوفى حقه وهذا
لأنه استوفى آثار النفس بجميع أجزائها فأكلف بعض فادعاه فهو
عفو عما وراء هذا البعض فأيضا **ثيما باب الشهادتين في القتل والمباينة**
القود ثبت يده للورثة لا إرثا أي يثبت القصاص للورثة ابتداء لأنه
ثبت بعد الموت والميت ليس من أهله بخلاف الدين والدية لأنه
من أهل الملك في الأموال كما إذا نصب بكمه وتعلق بها صيد بعد
فانه يملكه فطريق ثبوت الخلافة وقال لا طريقه الوارثة كالدين
لا عوض نفسه فيكون الملك فيه لمن له الملك في العوض كما في القود
ولهذا لو اتقيا لا يكون له شيء ويسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت
فلان يصير أحدهم خصما عن البقية تفريق على الأصل المذكور اعلم
أن أحد الورثة ينتص خصما عن نفسه وعن شركائه فيما يدعي عليه
وعلى الميت حتى أن أتى أحد الورثة شيئا من التركة على أحد وأثبت
ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقيون إلى تجديد الدعوى وكذا إذا
ادعى أحد على أحدهم شيئا من التركة وأقام البينة عليه يشترط للجميع
حتى لا يحتاج المدعي إلى أن يدعي على الباقيين فيما لا يدعي له أو عليه
بل يدعي على الورثة أو لهم فلا ينتصب أحدهم خصما عن الباقيين
ولما كان القصاص من قبل الثاني عنه لم ينتصبا أحدهم خصما
عن البقية عند خلافهما فلو أقام حجة على قتل أبيه عند غايبا

غايبا أخوه فحضر يعيدها تفريق على ما تقدم وإذا أقام أحد الورثة
وأخوه غايبان فلا نأقل إياه عما يريد القصاص لا يقتضيه خبر
أخوه يحتاج إلى إعادة البينة ليقترنه عند خلافهما وفي الخطأ
لا يحتاج إلى إعادة البينة إذا كان القتل خطأ لأن موجه المال
وطريق ثبوت الميراث والدين لا مانع أن أحدهم ينتصب خصما عن
فأيدي الميت ولو برهن القاتل على عفو الغايب فالحاضر خصم لا يثبت
عليه سقوط حقه في القصاص وانتقاله إلى المال فيكون خصما
ويسقط القود وكذا لو قتل عبدان رجلين أي مشترك بينهما أحدهما
غايبا أي إذا ادعى القاتل على الحاضر من الشريكين أن شريك الغايب
قد عفا فالحاضر خصم ويسقط القود لما ذكرنا آنفا وإن شهد وليا
قود بعفو قائما لهما الغتاي شهادتهما لم تقبل لأنهما يجزآن إلى
النفس ما نفعا وهو القارب القود ما لا وهي أي تلك الشهادة عفو
منها ما لا لأنهما زعما أن القصاص قد سقط وزعمهما في حق
النفس ما معتبرا فان صدقهما القاتل وحده فلكل منهما ثلثا
الدية لأنه بتصديقه إياهما أقر لهما بشيئ الدية فيلزمه كمن
يزعمون كتمان نصيب لولي الشهود عليه قد سقط لعفو
وهو منكر فادقيل قولهم عليه ويحول نصيبه أيضا ما لا قوة
كل الدية وإن كذبها أيضا فلا شيء لهما ولا أثر لثالث الدية أي أن
كذبهما القاتل أيضا بعد أن كذبها الولي لشهود عليه بالعفو
فلا شيء للوليين الشاهدين لأنهما بشهادتهما عليه بالعفو
أقر ما يطلون حقهما في القصاص فصحا قرارهما في حق أنفسهما

وادعي انقلابه ما لا يصدق دعواها الابينة للشهود عليه
ثالثه يترد ان دعواها العفو وهو ينكر بمنزلة ابتداء العفو
في حقه فينقلب نصيبه ما لا وان صدقها الاخر فقط فله الثلث
اي ان صدقها الولي للشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل
ثالثه يترد لانه اقر له بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد
اقر انه لا يتقوى على القتال ثانيا دعواه العفو فلما ارتد اقراره
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلثه لدية وهذا احتمال آخر وهو
يصدقها القاتل والولي للشهود عليه وانما لم يذكره لانها حكم
وهو ان لا يكون له شيء مما ذكر فانه قد فرس منه ان استحقاق الآخر
الثلث باحدا لا مريين بتكذيبه او بتكذيب القاتل ثمران الشهادة
حقيقه في اولى الصور المذكورة وفي الاخرين دعوي وخبار
وكان عبارة الاحبار ينظم الكل وانما اختار عبارة الشهادة رعا
لحق الصورة الاولى وان خلف شاهدا لقتل في زمانه او مكانه او
او قال شاهد قتله بعضا والاخر حمله لقتله لفت وان شهد
بقتله وقال اجر لنا آله تجب لدية في ماله استحسانا والقياس ان لا
يقبل هذه الشهادة لان الفعل يختلف باختلاف آلة تحمل الشهادة
ووجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس على وجه
موجبه وهو الدية وانما يجب في ماله لان الاصل في الفعل العبد
فلا يلزم العاقلة وان اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال الولي
قتله فله قتلها ولو كان مكان الاقرارين شهادتان لقتل لان
في الثانية تكذيبا للشهود له الشاهد في بعض ما شهد له وهو انظر

ده في القتل وهذا يبطل شهادته لان التكذيب تفسيق وفي الاول
تكذيبا لقرله في بعض ما اقر به وهذا لا يبطل الاقرار والعبرة بحالة
الري لا الوصل فيجب لدية على من ري مسلما فارتد فوصل قولا
لا يجب شيئا بالارتداد سقط تقويمه فصا مبريا الراي عن جوابه
كما اذا ابرأه بعد الجرح قبل الموت وله الضمان يجب بفعله وهو
الري والري اليه متقوم في تلك الحالة والقيمة لسيده عبد رعي اليه
فاعتقه فوصل هذا عندهما وقال محمد عليه فصل ما بين قيمته مرييا
لغير مري وان ضربتامة فاعتقت فالقاتل الجاني فان يجب قيمته
حالا لدية لان قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فخرج
على محرم ري صيدا فوصل لاحاد رماه فاحرم فوصل
ولا يضمن من ري مقتضيا عليه برجمه فرجع شاهده فوصل
وحل صيد رماه سلم ففجس فوصل لارماه بخوبي فاسلم فوصل
ناعرفنا لغير حالة الري **كتاب لديات** الدية في الشرع اسم للمال
الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالصد لانه من المقتولة
الشرعية وهي من الذهب الفدينار ومن الورق عشرة آلاف درهم
وقال الشافعي اثني عشر الفا ومن الابل مائة هذه في شبهة العمد اربع
من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة وهما الغلظة وفي الخطاء
اخماس منها ومن ابن مخاض لدية عنه لا يكون الا من هذه الانواع
تثنية وقالوا منها ومن البقر اثنا بقر ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل
ما يتاح كل حلة ثوبان لان عمر رضي هذا جعل على اهل مالها
وله ان هذه الاشياء مجهولة المالية فلا يصح بها التقدير والتقدير

بالا يعرف بالآثار المشهورة عديها في غيرها ثم الدية للغلظة
عند الشيخين خمس وعشرون بنت محاض وهي التي تمت عليها حول
وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها مولان وخمس
وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلث سنين وخمس وعشرون
جذعة وهي التي تمت عليها أربع سنين وعند محمد والشافعية ثلثون
حقة وثلثون جذعة وأربعون شيلة كل واحد خلفات والخلفة الحقة
والثنية ما دخل في السنة السادسة والتغليظ مختلف فيه بين الصنفين
رضي والشيخان أخذ بقول ابن مسعود رضي ومحمد والشافعية أخذوا
بقول عمر رضي وزيد بن ثابت والغيرة والي سوي رضي ودية
للخطأ عندنا عشرون ابن محاض وهو ذكر تمت عليه حول ومن
الاصناف الأربعة المذكورة عشرون وعند الشافعية عشرون ابن أبو
مكان ابن محاض وكفارة ما عتق رقبة فان عجز عنه صام شهرين
ولا يؤكل طعام فيها ان لم يبرقه بالنص وصح رضيع لحدا بوجه السلم
لانه مسلم تبعه لا الجين والمرأة نصف ما للرجل في دية النفس
وما دونها وقال الشافعية الثلث ومادون الثلث لا يتنصف كذا
في التبيين والذي بالمسلم وقال الشافعية دية الكتابي ثلث دية المسلم
ودية الجوبي والوثني ثلث خمس دية المسلم وقال مالك دية الذي
نصف دية المسلم ودية المسلم اثني عشر الفا كذا في الحقايق وفي
النفس والانف والذكر والخشفة والعقل والشم والذوق والسمع
والبصر واللسان منع اكثر اذ الحروف ولحمة حلققت فلم تنبت
وشعر الرأس الذي ترى الكا ملة وعند الشافعية ومالك عجب في الدية

وشعر الرأس حكومة عدله كما في اثنين ما في ابدن اثنان وفي حدها
ربعا وفي كل اصبع يدا ورجل عشرها وفي مفصل لحدتها نصفها
وكما في اشفار العينين وفي احدى رجليها وفي كل اصبع يدا ورجل
عشرها وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها وفيما فيه
مفصلان نصف عشرها كما في كل سن لقوله سم في كل سن خمس
من الابل فان قلت يزيد دية لسان كل واحد على دية النفس ثلثة
اخماسها قلت نعم لا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس
ذكره في عايات البيان فاذا لم يكن معقول العقب فليس علينا ان نطلب
له الوجه العقول ومن غفل عن هذا نصي لتخرج الوجه ولم
يذكر ان موجه ذكره ان يختلف دية السن بان يكون دية السن
التي سقط ما يقابلها قبل ذلك نقص من دية السن التي لم تسقط
بما يقابلها قبله وكل عضو ذهب نفعه بضرب فضيه دية كبد ثلث
وعين عيت ولا قود في الشجاج الا في الموضحة هي ما توضع العظم
اي تظهر وعدا هذا رواه الحسن عن ابي ج وقال محمد في الاصل وهو
ظاهر الرواية يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار
المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك غاب في غير
غورها مبار شمر يتخذ حديد بقدر ذلك فيقطع بها مقدار
ما قطع فيتمحق استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين وهو
الصحيح وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها شمة هي التي تكسر العظم
عشرها والمقالة هي التي تحول العظم بعد الكسر عشرها ونصف عشرها
والامة هي التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلد التي فيها الدماغ والفتحة

في الجرحه التي وصلت الي الجوف ثلثها وفي حايقة فقدت ثلثها
لانها بمنزلة جائفتين والجارصة هي التي تخرج من الجلد اي تحدث
والدامعة هي التي تظهر الدم كالدمع في العيز ولا تزيله والدامعة هي التي
تزيل الدم والباضعة هي التي تبضع الجلد اي تقطعه والتارجرة هي التي
تأخذ في اللحم والسحاق هي التي تصل الي السحاق اي جلة رقيقة
بين اللحم وعظم الرس حكومة عدا اراد تفسير حكومة
فقال فيقوم عدا بل وهذا الاثر شرعه فقدر التفاوت بين القيمتين
من الدية هو اي لك القدر هي اي حكومة العدل هذا ما قاله
الطحاوي وبه يفتي ذكره في الحاشية وقال الكرخي انه ينظر كم مقدرا
هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح وفي كل اصابع يد بكف
ومعها نصف الدية لان الكف تابع فلا تؤثر زيادتها ولا نقصانها
ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدا لان الساليت
تبعاً وفي رواية عن ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل
الي المنكب واصل الفخذ هو تبع لان الشارع اوجب في الواحدة منها
نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الي المنكب والرجل الي اصل
الفخذ فلا يزداد على تقدير الشرع وفي كف فيها اصبع عشرة وان كانت
اصبعان فخمسة ولا شيء في الكف وقال لا ينظر الي ارش الكف والاصبع
فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت في الكف
ثلث اصابع يعجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء بالاجماع لان
الاصابع اصل ولا اكثر حكم الكل فالتبقت الكف وفي اصبع زائدة

وعين صبي وذكره ولسانه لو لم يعلم الصحة بما دل على نظره
وتحرر ذكره وكلامه حكومة عدا وقال الشافعي يجب دية
كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب
الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر
رأسه في الدية لان بفوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء
فصار كما اذا اوجعه فان ارش الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر
حتى لو نبت سقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا سبيل احد
فدخل الجز في الجلة وقال زفر لا يدخل لان كل واحد جناية
فيما دون النفس فلا يتداخلان كما بر الجنايات وجوابه ما ذكرنا
وان ذهب سمعه او بصره او نطقه لا قالوا هذا قول ابي حنيفة وعن
ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع والنطق لا تدخل في
دية البصر ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيهما اي في الموضحة
والعينين الدية وقاله في الموضحة القصاص وفي العينين الدية
ولا يقطع اصبع ثل جاره وعندهما وعند زفر يقتص من الاول
وفي الثاني ارشها واصبع قطع مفصلة الاعلى وشك ما بقي بل دية
المفصل والحكومة فيما بقي ولا يكسر نصف من اسود باقرها بل كل
دية السن ويجب الامر على من اقاد منه ثمر لئلا يبتسق
من اقاد فعلم انه اقاد بغير حق لان الواجب فساد النبت وتضرده
حيث نبت مكانها الخري فانعدمت الجناية ولم يدر ما يستأني حوله
فكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك القصاص الان في اعتبار ذلك
تضييع الحقوق فاكفينا بالحوال لانه ثبت فيه ظاهرا فاذا

مخيه الخول ولم ينبت قضيبا بالقصاص واذا نبت تبيّن اذا
لخطا فيه والاستيفاء كان بغير حق لانه لا يجب القصاص
لشبهة فجب المال وقلعها فموتاي ردها صاحبها الى مكانها
ونبت عليها اللحم لان هذا مما يعتد به اذا عروق لا تعود وفي
النهاية قالت شيخ الاسلام هذا اذا لم تغدالي حالها الا وفي
بعد النبات في المنفعة والجمال لان قلعت فنبت اخري لا تخاف
اخذت معنى حيث لم تفت عليه منفعة ولا زينة وقال عليه
الارش كما لا تبالى بالخنايرة وقعت وجبته له والى نبته فموت
من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان خلاصها في سن الرجل في
سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشتراك الدليل
او الحكم فتحا وجرح بضرب فبراء ولم يبق اثر لزوال الشر لا وجب
وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهو حكومته عدل قيل ينظر
ان الانسان بكر يخرج نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس
يخرج نفسه ويأخذ على ذلك شيئا لان الشين الوجبان زال فالالم
الحاصل لم يزل وقال محمد عليه لجره الطيب وشم الدود وفي
شرح الطحاوي فسرقول اي يوسف ارش الالم باجرة الطيب
والداواة فعلى هذا الاختلاف بينهما ولا يقاد جرح الا بعد برء
وقال الشافعي يقتضى في الحال كما في القصاص في النفس وعدم الصبي
والجنون خطأ وعلى عاقلة الديه ولا كفارة فيه ولا حرمان
ارث ومن ضرب بطن امرأة بجرحه خمسة مائة درهم على قلة
في سنة وقال الشافعي في ثلث كالديه وقال مال في ماله ولنا

ولنا انه مع قضيب الغرة على العاقلة في سنة ان القت ميتا ودية
اي فجب لدية الكاملة ان كانت حيا فمات كان موته بسبب الضرب
وغرة ودية ان كان ميتا فماتت الامة ودية الامة فقط ان ماتت
فالقت ميتا لان موت الامة بسبب لوتة ظاهرا فانه يفتقر بموتها
وقال الشافعي فجب الغرة مع الدية ودينان ان ماتت فالقت حيا
فمات وما يجب فيه اي في الجنين يورث عنه ولا يرث الضارب
لانه قاتل مباشرة ظاهرا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وفي جنين
الامة نصف عشر قيمته لو ذكر وعشر قيمته لو انثى لا تفاوت
في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حرا وتفاوتت اذا كان
رقيقا لان دية الرقيق قيمته فما يقدر من دية الحر يقدر من دية
الرقيق ولا يلزم ان يكون الولد في الانثى اكثر من الولد
في الذكر لان في العادة قيمة الغلام تزيد على قيمة الجارية وقال
ابو يوسف يجب ضمان النقصا لو انتقص الامة اعتبار الجنين
البهائم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده
فصح الاعتبار على اصله وقال الشافعي فيه عشر قيمته الامة لا بخز
من وجهه وضمان الاجل توخذ بمقدارها من الاصل ولا
كفارة في الجنين خلافا للشافعي وما استبان بعض خلقه كالنام
فيما ذكره وضمن الفرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن
عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا اسقطت ميتا عمدا بدواء
او فعل بدواذن زوجها وانفذ لا لعقد التعدي **باب ما يحدث**
في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزانا او

جرصنا او دكانا اكنيف الشراح والميزاب مجري الماء والجرجن
البرج وقيل مجري ما يركب في الحائط وعن ابن زياد وجع
يجرج من الحائط يسبني عليه وسعه ذلك لم يضر بالناس
انما قال هذا لانه اذا اضرب لا يحل له لقوله عم لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام ولكل نقض خلافهما وكذا منعه خلاف المحرم
ابتداء سواء كان فيه ضرر ولم يكن لانه تصرف خاص في
حق المشترك فلا يجوز كما في ذلك المشترك وفي غيرنا قد لا يستعمله
اذن الشركاء وان لم يضر وضمن عاقلته دية من ماله يسقط
اي سقوط ما احدث في طريق العامة كما لو وضع حجرا وحفر
بئر في الطريق فتلف نفس وان لم يتلف فيه برية ضمن هو ان
يأذن به الامام فان الضمان في جميع ما ذكرنا يكون اذا لم
يأذن به الامام وان اذن او مات واقع في بئر طريق جوعا
او غما المراد من الغم هنا الاختناق من هو البئر فلا يمان
بمغني في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع وقال
ابو يوسف في الجوع والعطش كذلك وان مات غما يجب الضمان
عليه المحافل لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما الجوع والعطش
فلا يختص بالبئر وقال محمد هو ضامن في الوجود كلها لان
ذلك حصل له بسبب الوقوع ولو لا ذلك لتناول الخبز والماء
ومن تخثر جرا وضعه اخر فعطب به رجل ضمن لان فعله لا
التي يفعل الثاني والاشراط التحية بل لان حكم فعله قد انتفع
ما شغله وانما اشتغل بالفعل الثاني موضع اخر من حمل شيئا في

في الطريق فسقط منه على اخر او دخل جصيرا وقنديلا او حقا
في شئ غير اذا كان مسجد العشرة للعشرة فعاقب واحد من قنلاته
او جعل فيه يوادي وحصى فعطب به شخص لم يضمن وان كان
الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا هذا عند وقال لا يضمن
في الوجهين لان القربة لا تقيد بشرط السلامة وله ان تدبير
المسجد لا هله دون غيرهم فكان فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم
تعديا ومقيد بشرط السلامة وقصد القربة لا يوا في الغرامة
اذا الخطاء الطريق كما اذا انفرج بالشهادة على الزنا او جلس فيه غير
مصيل فعطب به اخر خلا فالهال من سقط منه رداد لسه
وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس عادة كجوارق القندين فسقط
على انسان فذلك يضمن لان هذا اللبس منزله للحمل وفي الحمل
يضمن او ادخل هذه في مجده حية او جلس فيه فصليا ورب
حائط مال الى طريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذي من
يملك نقضه كالراهن بفك رهنه فانه يملك نقضه بفك رهنه
وابن الطفل والوصي والمكاتب والعبد التاجر فلم ينقض في يده
يمكن نقضه فيها ضمن ما تلف به وعاقلته النفس خلاف الشا
يصح الطلب بكل لفظ يفرم منه طلب النقض مثل ان يقول
ان حائطك خوصا ومايل فاهدمه حتى لا يسقط فيتلف ثوبا
او اهدمه فانه مايل وصار اثرا اذا كان بحضرة الشهود وهو
ليس بشرط وانما ذكر فيما ذكر ليتمكن من اثباته عند الجور
من باب الاحتياط لا من اشد عليه فباعه وقبضه الشري

فقط او طلب من لا يملك نقصه كالترتس والمستاجر والمودع
وساكن الدار وان مال الى دار رجل فله الطب ويصح تاجيله
وابراءه منها لان مال الى الطريق فاجله القاضي ومن طلب
لان حق العامة فليس لها ابطاله وان بني ما يد ابتداء ضمن
بلو طلب كافي اشراع الجناح هو اخرج الجذوع من الجدار الى
الطريق والبناء عليها ونحوه كالميزاب حايط خمسة طلب نقضه
من احدهم وسقط على رجل ضمن العاقلة اي عاقلة من طلبه
النقض خمس الدية لان الطلب صح في الخمس كما ضمنوا ثلثين
خضر احد ثلثة وفي درهمين او بني حايط لان الغافر والباقي
في الثلثين متعدد وقال ضمن نصف الدية في الفصيلين لان النصف
في نصيب من طلب منه معتبر في نصيب غيره هدر وفي الخضر
والبناء باعتبار ملكه غير متعدد وباعتبار ملك شريكه متعدد فكان
قسمين فانقسم عليهما نصفين **باب جنات البرية وعليها**
ضمن الركاب ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او اذنها
او كدمتا وحطتا وصدمتا ما نجت برجلها او ذنبها لان
الاختراز عن الوطئ وما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب
وقال الشافعي يضمن بالنخبة ايضا لان فعلها ايضا في الركاب
او عطبا انسان بما اوقعتا وبات في الطريق سائمة لان سير الدابة
لا تخ عن روث وبول فلا يسكن القرع عنه او وقفها لذلك
بعض الدواب لا يفعل ذلك لا بعد الوقوف فان اوقفها لغير
ضمن لانه متعد بالايفاق وان اصاب يدها او رجلها حيا او

او فؤاة او ثارت غبارا او جرحا صغيرا فقفاء عينا او افسد ثوبا لا يضمن
وضمن بالكبير لان الاختراز عن الاول غير ممكن بخلاف الثاني
وضمن السابق والقايد ماضيه الركاب وعليه الكفارة لا عليهما
وايضاح الركاب عن الميراث لا على السابق والقايد وضمن عاقلة
كل من الحرين الاخران اصدا فاما ذكر المصطدين مطلقا يشمل
صورة الماشيين فان الحكم لا يختلف بكونها ماشين انما قال
من الحرين اذ لو كان اعبدين هدرت بالجنائز ولا شيء لاحد المؤمنين
على الاخر لاجا عاكذا في الحقايق وههنا شرط آخر مذكور في القاء
الظهرية وهو ان يقع كل واحد منهما على قفاه اذ لو وقع كلاهما
على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر
على وجهه قدم الذي وقع على وجهه هدر وشرط آخر مذكور
في المحيط وهو ان لا يكون عامدين في الاصطدام فانها لو كانا
عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للآخر وقال زفر والشافعي
يضمن عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر لان هلكة فصيلين
فعل نفسه وفعل صاحبه فيه هدر نصفه ويعتبر نصفه ولنا ان
فعل كل منهما مباح والمباح في حق نفسه لا يضاف اليه الهلاك
وفي غير يضاف وساقوبة وقع اذاتها على رجل فمات وقائده
قطار وعلى غيره منه رجاء الدية وان كان معه سائق ضمنا وان
قتل بعير ربط على قطار بل علم قائده رجاء ضمن عاقلة القاتل
الدية ورجوعها على عاقلة الرابط لان الرابط اوقعه في هذا
العهد وانما لا يكون في مال الرابط لانه دية وليس فيه عمد ومن

وهما من حيران المالك فينبغي ان يكون في مال الرابض فقد
كما لا يجني علي من له اذني درية في هذه الفن قالوا هذا اذا ربط
والقطار في السير لا نرح ما ذون في القود دلالة اما اذا ربط في غير
حالة السير فالضمان يتقرر علي عاقله القايد ولا يرجعون علي
عاقله الرابض لان قايد بعير غيره بغير اذنه لا صريح ولا دلالة وان
ارسل كلبا او طيرا وساقه فاصاب في ثوروه ضمن في الكلب في
الطير ولا في الكلب لم يسيقه قال صدر الشريد وغيره من تراخ
الجامع الصغير اراد بكونه سابقا ان يكون حلفه ذلك لان الكلب
يحتل السوق كسائر الدواب فاضيف اليه اما البازي فلا يحتل السوق
لان سابق الطائر لا يكون الا طائر الا انه اضيف اليه ليرسل في حق
جل الصيد ضرورة اباحة الاضطياذ بالبازي والكلب ولا ضرورة
في حق الضمان وعن ابي يوسف انه اوجب الضمان في هذا كله
احتياطا لا موال الناس والمشايخ اخذوا بقوله ولا في دابة متقلة
اصابت نفسها او في ليل او نهار او من ضرب دابة عليها راكب
نحسها افتتحت او ضربت بيدها اخر او نقرت فصد منه فقتله ضمن
هو لا راكب وقال ابو يوسف ان الضمان علي راكب والناس
نصفين وهذا اذا نحسها باذنه فلا ضمان لانه امره بما يملكه اذا
في حق السوق فانقل اليه راكب فلا يضمن بالنحس كما اذا انحس راكب
فتفتحت وفي قفاه عين شاة ترك اضافتها الي القضا لما فيها من
الاختصاص خصوصا عند ما لحظة التعليل التي ذكره وليس
بصحيح ما نقصها لان القصد من الشاة اللحم فلا يضمن فيها الا

الا النقصا وفي عين بقرة الخرار وجزوة فائدة الاضافة لبيان
ان حكم التفاوت لا يبطل بالاعداد للحكم كما يوجه التعليل الا في ذكر
والنار والبغل والفرس ربح القيمة لانه انما يمكن اقامة العمل بها
باربعة اعين عيناها وعينا المستعمل بها فصا كانها ذات اعين اربع
فيجب الربح لفوات احدها وقال الشافعي يجب النقصا كما في الشاة
قلنا في شاة القضا القصد من اللحم فقط **باب جناية الرقيق وعلية**
ان جني عبد خطاء دفعه بيدها اي بالجناية ومملكه وليها او
بارثها حالا وقال الشافعي جنيته في رقبته يباع فيها الا ان
يقضي المولي الارش وفائدة الاختلاف في اتباع المجاني بعد العتق
والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فذهب في كماله
اذا فداها من الرقيق فصار له او في كان لم تكن فحق بالثانية الله
والفداء وان جني جنائتين دفعه بهما الي وليها يقسمانه بنسبة
حقيهما او فداها بارثهما فان وهبه او باعه او عتقه او دبره او لونه
اي لا مة الجانية ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش
وان علم بها غرم الارش وان علم بها غرم الارش لان في الاقل
توت حقه فيضمنه في حقه في قتلها ولا يصير مختارا للفداء لانه
لا اختيار بدون العلم وفي الشاة صار مختارا لان الهبة وسائر
ما ذكره منعه من الدفع فالا قدر عليه لاختيار منه الاخر كما لو علق
عتقه بقتل زيد او رميه او شجعه ففعل انما غرم الارش في هذا القصد
لانه صار مختارا للفداء حيث عتقه على تقدير وجود الجناية كما اذا
قال لها صار اذا مرضت فانت طالق ثلثا ففطقت ومات

من ذلك المرض يصير فأركانه يصير مطلقا بعد وجود المرض
وقال زفر لا يصير مختارا لأن وقت تكلمه لا جناية ولا علم له
بوجوده وبعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير به مختارا وإن
قطع عبدا حرعدا ودفع إليه فاعتقه فسري فالعبد يصلح بها
لأنه لما اعتقه ذلك على أن قصده تصحيح الصلح إذا صحته لانه الأول
يكون صلحا عن الجناية وما يجد ثمنها وإن لم يعتقه يرد على
صاحبه فيقتل أو يعفى عنه لما سري تبين أن المال غير واجب
وإن الواجب هو القود فكان الصلح باطلا فيرد ويقال للزوج
اقتلوا وأعفوه وإن جنى ماء ذون مديون خطأ فاعتقه
سيده بالعلم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن ديتة
ولولها الأقل ومن الارش لأنه اتلف حقين كل واحد منهما يضمن
بكل القيمة على الأفراد الدفع للأولياء والبيع للغرماء فكذلك عند
الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة بأن
يندفع لي ولي الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنها بالالتلاف
وإن ولدت مائة وتر مديونة ولدا يباع معها الدينها ولا يدفع
معها بجنايتها والفرق أن الدين وصف حكمي فيها ولجبت ذمتها
متعلق بغير قهرها استيفاء فيسري إلى الولد كولد الرهونة بخلاف
الجناية لأن وجوب الدفع في ذمة الولي لا في ذمتها وإنما يلحقها
أنه الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرية في الأوصاف الشرعية دون
الأوصاف الحقيقية وإن قتل عبد خطأ ولي حر زعم أن سيده اعتقه
فلا شيء للحتر عليه معناه إذا قال رجل في عبدان مولاه لعتقه

فقتل العبد خطأ شخصا ذلك الرجل ولي جنايته فلا شيء له لأنه
لما زعم أن مولاه لعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وأبرأ العبد
والولي لأنه لا يصدق على العاقلة من غير حجة والحق أن قتلها
زيد قبل عتقه خطأ وقال زيد بل بعد صدق الأول لا ينكر
الضمان لما أنه سند إلى حالة معروفة منافية للضمان إذا كان
فيما إذا عرفت رقة والوجوب في جناية العبد على الولي دفعه أو
أداءه وإنما قلنا أنه منكر الضمان لأنه لو ثبت ما ادعى عليه بأمر
لوجب الضمان عليه إذ بذل الملقدر لا يكون منكر الضمان
المستوجب عليه بل لأنه إذا ثبت ثبت عليه وإنما تجب الأداء على
العاقلة بطريق التعمل عنه حتى لم يوجد له عاقلة تقر عليه
ومعنى تصديقه سقوط الضمان عنه لا بثبوته على الولي لأن
قوله لا يكون حجة على الولي وإن قال قطعت يدها قبل اعتاقها
وقالت بل بعد صدق وكذا في خذه منها أي عتق أمته ثم قال
قطعت يدها وأخذت منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت
بل بعد فالقول قولها استحسانا وهذا عندهما وعند محمد القول
قوله وهو القياس لأنه ينكر الضمان بأسناده الفعل إلى حالة معروفة
منافية للضمان إلا إذا كان في المأخوذ منها شيئا قائما بعينه فإن
القول فيه قولها لأنه اقترى يدها حيث اعترف بالأخذ منها ثم
ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول لمنكر فيؤمر بالرد عليها ولما
أنه اقترى سبب الضمان ثم ادعى ما يبرأ به فلا يكون القول له
لأنه ما أسند إلى حالة منافية للضمان لأنه يضمن يدها لو ظفها

وهي مديونة لا في الجماع والغلة اي اذا قال جامعها قبل
الاعتاق واخذت الغلة قبل لا يكون القول قولها لان وطئ
المولي امته المديونة لا يوجب العقر وكذا الخذف من غلتها وان كانت
مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة معروفة
منافية للضمان وما قيل وايضا الظاهر في حالة الرق منطوقه
اذ الفرق بين اخذ المال واخذ الغلة بان الظاهر كون الثاني في
حالة الرق دون الاول بحكمه وان امر عبد مجبور او صبي صبي
بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان الصبي هو المباشر
للقتل وعدم خطاءه سواء فيجب على عاقلة ورجوعه على العبد بعد
عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة وعدم الاعتبار قبل العتق
كان لحق المولي وقد زال النقص اهلية لا على الصبي لانه قاصر اهلية
وان كان ثامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه في الخطاء
اي ان امر عبد مجبور بقتل رجل ففي الخطاء دفع القاتل به او فداء
بل ورجوع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه عبارة الجامع الصغير
وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في
شرحه يعني لا شئ عليه في الحال وكذا يجب عليه بعد العتق
شم قال وهكذا ذكر في الزيادات فمن وهم انه انما قال ويجب
ان يرجع بعد العتق فلا رواية لذلك فقد وهم وانما يرجع
عليه بعد العتق لانه لما امر بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع
الفصل الى القول فصا كالقرار منه بالغصب فلا يؤخذ به الا
بعد العتق هكذا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيات بالاقول من قيمة

ومن الدية لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالمولي غير مضطر
اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العمدان كان العبد
القاتل صغيرا لان عمد الصغير كل الخطاء وان كان كبيرا اقتصر على
قتل قن عمد اخرين نكل وليا نفعوا احد وليي كل منهما دفع نصفه
الى الاخرين او فدي بديته لانه لما عفا احد في كل منهما سقط
وان قلب ما لا وقد سقط نصيب العافين وهو النصف والنف
فاما ان يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احدهما عمدا ولا
خطاء وعفا احد ولي العمد فدي بديته لونه الخطاء ونصفهما
لاحد ولي العمد ودفع اليهم وقسم ثلث ثاعولا عنه لان ولي
الخطاء يتعيان الكل واحد ولي العمد يتعي النصف فيض هذا
بالكل وذلك بالنصف واصله اتركه المستقرة بالديون وارباعا
منازعة عندها ثلثة ارباع لولي الخطاء ورباع لولي العمد وانما
قال منازعة لانه سلم لنصف لولي الخطاء بلا منازعة واستوت
منازعة الفريقين في النصف الاخر فنصف فلهم ارباعا وان
قتل عبد ما تميم ما عفا احدهما بطل كله اي قتل عبد لرجلين
قربا لهما نفعوا احدهما بطل الكل وهذا عند وقال لا يدفع الذي
عفا نصف نصيبه الى الاخر او يفديه بربع الدية **فصل**
دية العبد قيمة فان بلغت هي دية الحر وقيمة الامه دية الحر
نقص من كل عشرة ظهرا لا نخطا طرقتة الرقيق عن الحر وتعيين
بشرع الله بن معبود رضي وقال ابو يوسف والشافعي يجب
قيمة النصف ما بلغت وفي الغصب ما كانت هذا بالاجماع

لان العتق في الغصب المالية لا ادمية وما قدر من دية الحر
قد من قيمته اي قيمة العبد في يد نصف قيمته عبد قطع يده
عند فاعتق فبري قيدها ورثته سيد فقط ايان كان وارث
العتق السيد فقط استوفى القود حلا فالحمة لان سبب الولاية قد
لانه الملكة على اعتبار حالة الجرح والوراثة بالولادة على اعتبار حالة
الموت فنزل اختلاف السبب منزلة لاختلاف المستوفى فيما لا يشب
بالثبته او فيما يحتاج فيه ولهما ان يتقنا بثبوت الولاية للموئ
فيستوفيه وهذا لان مقتضى له معلوم والحكم متحد ولا معتبر
باختلاف السبب لان الحكم لا يختلف والا لاي وان لم يكن الوارث
السيد فقط بل يكون له وارث اخذ لا يقاد بالاتفاق لانه اعتبر
حالة الجرح فالمستوفى السيد فقط وان اعتبر حالة الموت فالورثة
فيستوفى الاشباع فيعتذر فلا يجب على وجه يستوفى وان اعتق
احد عبديه فشما فعين احدا اي قال لعتبيه لحد كما حرث شجرا
دفعه فبين السيدان المراد باحدهما هذا المعنى فارثهما السيد
لما عرفان البيان اظهر من وجه وبعد الشجة يبقى محل للورثة
فاعتبر انشاء فكان اعتق وقتا لبيان فان قتلها رجل اي قتلها
رجل واحد في وقت واحد مع العبدية حر وقيمة عبد لا لهما
بعد الموت لم يبق محل للبيان فاعتبر اظهر الحضا فيكون الكل
نصفين بين المولى والورثة لعدم الولاية وان اختلفت قيمتهما
يجب نصفين قيمة كل واحد منهما ودية حر وان قتل كلا رجل
فقيمة العبدان لانا لم يشق بقتل واحد منهما حر او كل منهما حر

حر يتكر ذلك وفي قضاء عيني عبد دفعه سيد واخذ قيمته
او امسكه بلا اخذ النقصا وقال بجير بين الدفع والامساك
مع اخذ النقصا وقال الشافعي ضمن القيمة وامسك الجنة العميا
ان يجعل الضمان في مقابلة الغاية فبقي الباقي على ملكه كما اذا قضا على
عينية ولهما ان المالية معتبرة في حق الاطراف وانما سقط في حق
الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كما في الخرق الفاحش وله المالية
وان كانت معتبرة قال ادمية غير مهدرية والعمل بالشهرين واجب
ما ذكر **فصل** ان جنة مدبر او امر ولد ضمن السيد لا كل
من القيمة ومن الارش اذ لا حق لولي الجناية في اكثر من الارش
ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامها وان
لغيري شارك ولي الثانية ولي الاول في قيمة دفعت اليه بقضاء
اذ ليس في جناية القيمة ولحق ولا شيء على المولى لانه مجبور
على الدفع واتع السيدا ولي الاول ان دفعت بلا قضاء هذه عند
وقالا لا شيء على المولى لانه حين دفع لم يكن الجناية الثانية
موجودة وقد دفع كل الحق الي مستحقة وصار كما اذا وقع بالقضاء
وله ان الثانية مقارنة للاولى من وجه ولهذا يشترك ولي
الاولي فالولي جان بدفع ولي الثانية طوعا وولي الاول ضنا
بقبض حقه ظمما فتخير ومن غصب عبدا قطع سيد يده فشري
قيمته اقطع فان قطعه سيد في يد غاصبه فشري في يده اي في
يد الغاصب لم يضمن والفرق ان الغصب قاطع للسرية لانه سبب الملك
كالبيع فيصير كانه هلك بافة سحاوية فيجب قيمته اقطع ولم يوجد القاطع

في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة الى البداية فصار المولى
متلفا فيصير مسترا فكيف وانه استولى عليه وهو استراد فيراء
الغاصب عن الضمان وضمن عبد الجور غصب مثله فمات معه
لان الجور مؤخذ بافعاله فان كان الغصب ظاهرا ساع فيه ولو
لم يكن ظاهرا بل اقرب لا يؤخذ بالفعل بل يؤخذ بعد العتق
وان جنى مدبر عند غاصبه ثم عند سيده او عكس ضمن قيمته
ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى الاول اي الي وحي الجناية
الاولى دون الثانية لان حقه لم يجبال والمزاحم قايما فلم
يجب ثم في الاولى رجع به على الغاصب وفي الثانية لا هذا عند
وقال محمد بن نصف القيمة التي رجع به على الغاصب يسلم للمولى
ولا يدفعه الي وفي الجناية الاولى لا نه عوض ما اخذه وفي
الجناية الاولى فلا يدفع اليه ليد يجتمع البدل والبدل في ملك
شخص واحد ولهما ان حق المولى في جميع القيمة لانه حين حقه
في حقه لا يزاحم لحد وانما تقص باعتبار مزاحمة الثاني فاذا
وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاياء خذ منه ليم
حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى على الغاصب اخذ منه
بسبب ان عند الغاصب ولا يرجع به صورة العكس لان الجناية
الاولى كانت في يد المالك والحق في المفصلين كالمدبر لكن اليد
يدفع الحق وقيمة المدبر اي الجواب في العبد كالجواب في المدبر فجميع
ما ذكرنا ان ههنا يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة مدبر
غصب مرتين فحبي في كل مرتبة ضمن سيده قيمة لهما ورجع بقيمة

على الغاصب دفع نصفها الى الاول ورجع به اي غصب مدبر فحبي
عنده ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنه مرة اخرى فعلى
المولى قيمته بينهما نصفين لانه منع رقبته ولحقه بالتدبير فوجب
عليه قيمة واحدة ثم يرجع بتلك القيمة على الغاصب لان الجنايتين
كانتا في يده فيدفع نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب ثم قيل
هذه المسئلة على الاختلاف كالاولى وقيل على الاتفاق والفرق على
ان في الاولى الذي يرجع به عوض ما سلم لولي الجناية الاولى
لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا بكرر الاتفاق
اما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية لخصم
في يد الغاصب فلا يؤدي الي ما ذكره من غصب صياحرا فمات معه
فجاءت او بحبي لم يضمن وان مات بضاعة او نهش حية ضمن عاقبة
الدية والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر والشافعي
لان الغصب لا يحرل لا يتحقق وجه الاستحسان انه لا يضمن بالغصب
ولكن يضمن بالاتلاف فهذه اتلاف تسيبا لانه نقله الي مكان
الصواعق والحيات وهذا لان الصواعق والحيات لا تكون في كل
مكان بخلاف الموت فجاءت او بحبي لان ذلك لا يختلف باختلاف
الاماكن حتى لو نقله الي موضع تغلب فيه الحيات لا امر اضيق
يضمن فوجب لدية على لعاقلة لكونه قتلا تنسبا كذا في الهداية
كما في صبي او دج عبد الا يداع يتعدى الي مفعولين والفعل
المجهول اسند الي المفعول الاول وهو الصبي فقتله وان اتلف
مالا بارا يداع ضمن وان اتلف بعد لا الوديعه ان كان عبدا ضمن

بالقيمة وان كان ما لا يضمه عندها ويضمن عند بني يوسف
والشافعي لانه اتلف ما لا معصوما ولا يبيح وتعد غير العبد
معصوم لحق السيد وقد فوته حيث وضعه في يد الصبي واما
العبد فعصمته لحقه اذ هو بقي على اصل الحرية في حق الدم **باب**
القسامة قال في البدائع هي في اللغة بمعنى القسم وهو اليمين
مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل بسبب مخصوص على
مخصوص على شخص مخصوص وهو المدعي عليه ولحا كان
او متعدد على وجه مخصوص شيئا بيانه ميت به جرح او
اثر ضرب او حرق او جرح دم من اذنه او عينه وجدي بحلته
او اكثر ونفي هذا عن قوله او نصفه مع لاسه لا يعلم قاتله واذا
وليه القتل على اهلها او بعضهم خلف خمسون رجلا منهم بخاتم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله والولي ثم قضى على اهلها
بدية ويحتمل عنهم ما قتلناه وما علمنا قاتله لان ذكر في المسوط
ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم
وقال الشافعي اذا كان هناك ثوب استخلف الاولياء خمسين يمينا
ويقضي بالدية عليه لو كان حلفهم على القتل خطأ وان كان
على القتل عمدا ففيه قولان في قولنا القصاص وهو قول مالك
وفي قول الدية وان نكل الدعوى عن اليمين يحلف المدعي عليهم
فان حلفوا برؤا وان نكلوا فان كان المدعي عليه واحدا يقتص
في قول وعي بالدية في قول وان كالأكثر ففي قول يقتص من
جميعهم وفي قول يقتص من واحد بقرعة في تخرج وباختيار

الولي في اخره يضمن الباقيون الدية والموث وجوب سبب يوجب
غلبة الظن ان الامر كما يقول المدعي مثل ان يوجد يقرب بقرب
القتل رجل مسلح الدماء او ابيض جل تحرك يديه كالضارب
فاما دنوا منه وجد بقرية قتل او جاءت ثبوتات متفرقة
من رجال ونساء وصبيان او شهد عدل واحدان هذا قتله
او هؤلاء قتلوه او يوجد قتل بين جماعة هم لعبد له ولا يظلم
غيرهم او يدخل جماعة يتافلون يتفرقون الا وقليل بينهم او يدخل
رجلان يتاشم وجدا حدهما قتيلا والاخر خارج وان لم يوجد
لوث على التفسير الذي مترقوله مثل قولنا فالاخلاق في موضعين
احدهما ان الذي لا يحلف عندنا وعندك يحلف في الثاني في براءة
اهل المحلة باليمين كذا في الحقايق فان لم يكن فيها اي ان لم يوجد
الخمسون في المحلة كثر الحلف عليهم لان يتم ومن نكل منهم
حس حقي يحلف هذا في دعوى القتل العمدانا في الخطاء فيقتض
بطلانية على عاقلتهم ولا يحسبون ذكره في الخالية وان ادعى على
واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم ولا قسامة على صبي
وبخون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به
او اخرج دم من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه
المواضع بل يفعل من احد بخلاف الاذن والعين وماتم خلقه
كالكبير اي وجد سقط قام الحلق به اثر الضربة فهو كالكبير في
قتل وجد على بتر يوقها رجل ضمن عاقلته دية لاهل المحلة
وكذا لو قاده او ركبا فان اجتمعوا ضمنوا اي السايق والقائد

والراكب وفي دابته بين قريتين عليها قتل على اقربهما لكان
بحيث يسمع الصوت منهما اما اذا كانت بحيث لا يسمع الصوت
لا يجب على واحد منهما ذكره في التهمة وان وجد في دار رجل
فعليه القسامة ويدي عاقلة ان ثبت ان الهالك بالجموع عاقلة ورثة
ان وجد في ارضه هناك عند وعندها وهو قول زفر لا يوجب فيه
لان الدار في يد حين وجد الجرح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون
هدرا وله ان القسامة انما تجب بناء على ظهور القتل ولهذا لا
يدخل في الدين من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار
لورثة فوجب على عاقلة ان لا يقال الورثة العاقلة انما يقتلون متحيزين
على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة
لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقض منه ديونه وينفذ
وصاياه ثم يخلف الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه اذا قتل ابا
يجب الدية على عاقلة ويكون ميراثا له وان وجد احدهما قتيلا
في بيت ثالث ضمن الآخر دية عند ابي يوسف لان الظان ^{في} لا
لا يقتل نفسه خلافا لغيره ويقول يحتمل انه يقتل نفسه ^{والصبي}
على اهل الخط دون السكان والشرين فان باع كلهم فعلى الشرين
هذا عند ابي حنيفة ويحتمل ان نصرة البقعة على اهل الخط وقال ابو يوسف
عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالكنيسة
والشرى واهل الخط سواء في التدبير وقيل ابو حنيفة بنى هذا على ما
بالكوفة وان وجد في دارين قوم لبعض اكثر فري على الرسول لان
صاحب القليل والكثير سوا في الخط والتقصير وان بيعت ولم

ولم يقبض فعلى عاقلة البايع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد
وقالا ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى
عاقلة من يصير له سوله كان الخيار للبائع والمشتري وفي القتل
على من فيه وفي سجد خلة على اهلها وبين القريتين على قريتهما
اذا كان في فادن من الارض لا ملك لاحد ولا يد ولا فعلى
صاحب الملك وصاحب اليد ذكره في البايع ثم ان هنا شرط آخر
وقد مر فيما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يسمع الصوت وفي
سوق مملوك على المالك هذا عند ابي حنيفة ورثته وعند ابي يوسف
على السكان وفي غير مملوك والشارع الاعظم لا بد من هذا القيد
المنكور في الهداية وغيره لانه اذا كان في شارع المحلة يكون
على اهلها قال في المنافع وفي سجد خلة على اهلها كما لو وجد
في شارع المحلة والمراد من طريق المحلة وشارعها ما هو
بأهلها كما هو الظاهر من البايع حيث قال ومنها اي من شرع
وجوب القسامة والدية ان يكون الوضع الذي وجد فيه القتل
ملك لاحد او في يداخذ بالخصوص وان كان في يداخذ ^{العموم}
لا يداخذ بالخصوص وهو ان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين
لا الواحد منهم ولا جماعة يحصون لا يجب القسامة ولا الدية
على احد والجن وعلى قول ابي يوسف الدية والقسامة على
اهل الجن والجامع لا قسامة ولا دية على بيت المال وفي قوله
التقوا بالسيوف واجلوا اي انكشفوا عن قتل على اهل المحلة
الا ان يدعي الوقي على القوم او على معين منهم وان وجد فيها

لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا عمارة بقربه ولا خياء او قسطا طلو
وجدا القتل خارج الجفاء فعلى اقرب الاحية ذكره في الهداية وانه
كبير احترابه عن الصغير وهو ما يقضي به بالشفعة للشركاء
في الشرب فان فيه القسامة والدية على اهله سواء كان القتل
معتبا او مربوطا على الشط او كان النهر يجري به ذكره في البدايع
او متربه لانه ان كان معتبا في الشط او مربوطا او ملقا على الشط
فعلى اقرب المواضع اليه من الامصار والقري من حيث يسمع الصوت
القسامة والدية وكذلك لو كان معتبا في الجزيرة ذكره في البدايع
وذكر الكرخي وشيخ الاسلام ان النهر العظيم اذا كان موضع انبعاث
ما يترقى الى الاسلام يجب الدية في يتا المال لانه في ايدي المسلمين
بخلاف ما اذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب لا يحتمل ان يكون
قتل اهل الحرب ومختلف قال قتله زيد خلفا من هاتين
ما فيما تقدم من قوله ومن نكل منهم حبس حتى يحلف من الخ
الى التفصيل بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل
شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم او واحد منهم ومن جرح
في حي فقتل فمقتل فرائش حتى مات فالقسامة والدية على الحي
وفي قتل قرية امرأة كثر الخلف عليها ويدي قاتلها هذا عندها
وعند ابي يوسف القسامة على العاقلة ايضا لانها على اهل النصبة
والمرقة ليست منها ولان القسامة لنفي التهمة وتهمة القتل من الرء
متحققة **كتاب العاقلة** جمع معقولة بالضم وتسمى عقلا لانها
تعقل الدماء من ان يسفك اي تمسكه هي دية وجبت بنفس القتل

على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقليات عقلت
القتل اي اعطيت دية وعقلت عن القاتل اي اديت عنه ما لزمه
من الدية وهي اهل الديوان اي الجيش الذين كتبوا اسمهم في الديوان
لن هو منهم وعندنا شافعي اهل العشيرة لانه كان كذلك على عهد
رسول الله عمر ولا نسخ بعده ولنا ان عمر رضي الله عنه لا دون الدوانيبن
جعل العقول على اهل الديوان وكان ذلك بحضور من الصحابة في
من غير تكبير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لان العقل
كان على اهل النصبة وقد كانت بانواع القرابة والحلف والولاء والعدو
وهو ان يعد رجل من قبيلة وفي عهد عمر افي قصبات بالديوان
فجعلها على اهله اتباعا له يعني ولهذا قالوا لو كان قوم يتناحرون
بالحرف فعاقلة هم اهل الحرفة وان كان بالحلف فاهله وتؤخذ
من عطاياهم في ثلث سنين وكذا ما يجب على القاتل عمدا بان
قتل الابا بنه يؤخذ في ثلث سنين وعندنا شافعي يجب هذا حالا
خرجت لا قتل منها واكثر تؤخذ منه اي ان اعطيت عطاياء ثلث
سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثارا وفي ربيع سنين
وحية لن ليس من سري من اهل الديوان يؤخذ من كل في ثلث
سنين ثلثة دراهم واربعة فقط في كل سنة درهم او مع ثلث
نصف على ذلك هو الاصح انما قال هذا لان رواية القدر في
انه لا يزداد الواحد على اربعة دراهم وفي كل سنة وعندنا شافعي
يجب على كل واحد نصف دينار وان لم يتسع الحي ضم اليه اقرب
الاحياء نسا الاقرب فالاقرب كما في العصباء والقاتل كما حكم

يعتبر من الثلث بخلاف الاقرار فانه ان اقر لها ثم تزوجها يقع لانها
عند الاقرار اجنبية ثم ان ما ذكر على تقدير وجود وارث آخر على ما
فيما تقدم كاتراره اي اقرار الرضيع ووصية لهبة لابنه كافر او عبدا
ان اسلم او اعتق بعد ذلك ما الاقرار فان النبوة قايمة وقت
الاقرار فاعتبر في ايراث تهمة الايثار واما الهبة والوصية فلما مر
وهبة معقد ومفلوج واشد ومسلول من كل ماله ان طائفة
ولا يخفى موته والا فثلثة وان لجتمع الوصايا قدم الفرض
ان ضاق منها ثلث المال وان تساوت قوة قدم ما قدم اي ما قدمه
الموصي قال في التبيين كفاية القتل والنظر ارباعين مقدمة على
صدقة الفطر لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفطر
وصدقة الفطر على الاضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية
باب الوصية بالثلث في وصية ثلث ماله لزيد ومثله لآخر ولم
يجزوا ينصف الثلث بينهما وثلث له سدس لآخر ثلث وثلث له
وكلمة لاخر يتصف وقال لا يربح قال ابو حنيفة الوصية باكثر من الثلث
اذا لم يجز الورثة قد وقع باطلا فكان اوصي بالثلث لكل واحد نصف
الثلث بينهما وقال لا يبطل الزيد على الثلث بمعنى ان الوصي له
لا يتحقق حق الورثة لكن يعتبر في ان الوصي له ياخذ من الثلث
بحصة ذلك الزيد اذ لا موجب لابطال هذا المعنى فخرج الثلث
ثلثة صارت اربعة فيقسم الثلث بهذا السهام وهذا مبني على اصل
مختلف بينهم وهو ما ذكره بقوله ولا يضرب الوصي له باكثر من الثلث
عند المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فانه اذا اوصى بالثلث

بالثلث والكف فحده سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب
النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس
فلكل سدين المال وعندها سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة
ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم
لصاحب الكل ثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة
ارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث وما يقع لصاحب الثلث
وهو الربع هذا معنى الضرب الذي في المحاباة صورتها ان يكون لرجل
عبدان قيمة احدهما ثلثون والاخر ستون مثلهما ووصي ببيع الاول
من زيد بعشرة والاخر من عمر بعشرين ولا ماله له سواهما فالوصية
في حق زيد بعشرين وفي حق عمر باربعةين فيقسم الثلث بينهما اثنا
فبيع الاول بزيد بعشرين والعشرة وصية له وبيع الثاني من عمر
وباربعةين والعشرون وصية له فاخذ عمر من الثلث بقدر وصية
وان كانت زائدة على الثلث والنسبة صورة ما عتق عبيد قيمتهما
ما ذكر ولا ماله له سواهما فالوصية للثلاث بثلث المال وللثاني
بثلثي المال فهما الوصية بينهما الثلث ولحد الاول واثنان
لثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعق من الاول ثلثه وهو عشرة
ويسعى في عشرين ويعق من الثاني ثلثه وهو عشرة ويسعى في
اربعةين فيضرب كل بقدر وصية وان كان زائدا على الثلث والله اعلم
الرسالة صورتها اوصى لزيد بثلثي درهما ولاخر بثلثي درهما
وماله تسعون يضرب كل بقدر وصية فيضرب الاول في ثلث المال
والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالرسالة المطلقة اي غير مقيدة

بأنها ثلثا ونصفا ونحوها وإنما فرقا بوجوب هذه الصور بين
غيرها لأن الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كانت
والثلثين وغيرها والشرع أبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لفوا
فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما إذا لم يكن مقدرة بأية شيء
من المال كما في الصور المذكورة فإنه ليس في العبارة ما يكون
مبطورا للوصية كما إذا وصي بخصين درهما وانفق أن ماله مائة
درهم فإن الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان أن يظهر له
مال فوق المائة وإذا لم تكن باطلة بالكلية يكون معتبرة في حق
الضرب وهذا فرق دقيق ومثل نصيب ابنه صحت ونصيب ابنه لا
سواء كان له ابن أم لا لأن الثاني وصية بما لا الغير لأن نصيب الابن
ما يصيبه بعد الموت والأول وصية بمثل نصيب الابن ومثل الشيء
غيره وإن كان يقدره فيجوز وقال زفر تصح في الوجوهين وله ثلث
مع اثنين أي للموصي له في الصورة الأولى ثلثا إن كان للموصي ثلثا
ويجزء من له بينه الورثة أي يقال للورثة أعطوه ما شئتم لأنه
مجهول والجهرالة لا تمنع صحة الوصية فالثالث إلى الورثة لأنهم يورثون
مقام الموصي وبسهم السدس وقال له مثل نصيب أحد الورثة
ولا يزداد على الثلث إلا أن يجيزه الورثة له أن السهم هو السدس
هو المروي عن ابن مسعود رضي وقد دفعة إلى أبيه فيماروي
وقال الشايع هذا في مفرهم فهو كالجزء في عرفنا وإن قال سكن
مالي له ثم قال ثلثه له وأجاز له ثلث ويدخل السدس في الثلث
لخذا بالمتيقن وبهذا اندفع ما قيل إن قوله ثلث مالي له لا يصلح

أخبارا فتعين الانشاء فينبغي أن يكون له النصف تقريبا لدفع سبنا
أن قوله ثلث يؤول له انشاء إلا أنه بعد قوله سدس مالي له يحتمل يجوز
أن يكون مراده بهما لزيادة سدس آخر ويجوز أن يكون مراده
ثلثا آخر فمير السدس فعند الاحتمال يحتمل على المتيقن وفي سدس
مالي مكررا له سدس لأن العرفة إذا أعيدت معرفت كان الثاني عين
الأول الدليل على خلافه وهو مفقود ههنا وثالث دراهمه
أو غنمه أو ثيابه متفاوتة أو عبيده إن هلك ثلثا فله ما بقي في الأولين
وثالث الباقي في الأخيرين وقال زفر له ثلثا الباقي في كل الصولان
حق الموصي له شايخ في الجميع فإذا هلك ثلثا المال هلك ثلثا حق
الموصي له ولهم أن في الجنس الواحد يكثر جمع حق أحدهم
في الواحد ولهم أن يجزي فيه الجبر على القسمة وفيه جمع غير مختلفة
والوصية مقدمة فجمعناها في الواحد الباقي وصارت الدراهم
كالدرهم بخلاف الأجناس المختلفة لا يكثر الجمع فيها جلا فكذا
تقديمها وبالف وله عين ودين هو عين إن خرج من ثلث العين
والأقل ثلث العين وثلث ما يؤخذ من الدين ويعين الواش أو حصة
نصف وخاب الواش إنما يكون له النصف دون الكل كما في المسئلة
الآتية لأن الوارث أهل للوصية بخلاف الميت وثلث لزيد وعمر
والميت كله لزيد لأن الميت لا يترك له شيء كما لو قال هو لزيد جلد
وعن أبي يوسف أنه إن لم يعلم بموته فله نصف الثلث لأن الوصية
صحيحة لعدم مرضي الحي إلا بنصف الثلث بخلاف ما إذا علم
بموته لأن الوصية لم يترك له شيء فله ثلث الثلث الجوز

بينهما فنصفه له أي قال ثلث مالي بين زيد وعمرو وهو ميت
فلزيد نصف الثلث لأن كلمة بين توجب التصفيف فلا يتكامل
لعدم الزلحمة وبثلث ماله أو غنمه وهو فقير له ثلث ماله
أو ثلث غنمه عنه وموت أي قال ثلث مالي له أو ثلث غنمه له ولا
أولاً غنمه للموصي وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه من المال
أو الغنم عند الموت لأن الوصية عقد استخلاف مضاف إلى ^{الموت}
الموت فيثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت سواء
اكتسبه بعد الوصية أو قبله فمن قال بعد أن لم يكن الموصيه
عينا أو نوعا معينا لم يصيب وكذا من قال وثلث غنمه ولا غنمه
بطلت لما عرفت أن شرط الصحة وجود الغنم عند الموت أن لم يكن
الغنم موجودة وقت الوصية فلا فرق بين ما وبين المال على
تقدير الشرط المذكور وإنما قلنا إذا لم يكن الغنم موجودة وقت
الوصية لأنها إذا كانت موجودة وقت الوصية فهلك لا تصح
الوصية وإن اكتسبها آخر قبل الموت وهذا ما ذكره لقوله وثلث
غنمه فهلك قبل موته بطلت صرح بهذا كله في الهداية وبشارة
من مالي إنما قال هذا احتراز عن محل الخلاف فإنه لو أوصى بشيء
ولم يصرفه إلى ماله ولا غنمه قيل لا يصح وقيل يصح أو غنمي ولا
شاة له إنما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنمه كما قال صاحب
الهداية لأن الشاة فرد من الغنم فإذا لم يكن له شاة لا يكون له
غنم بدون العكس والشرط عدم الجعل لعدم الجمع حتى لو وجد
الفرد تصح الوصية يفصح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو

ولو قال شاة من غنمي أو فقير من خيطي فإن الخطئة اسم جنس
لا اسم جمع له قيمته في مالي لأنه لما أضافها إلى المال علمنا أن المراد
الوصية بما ليتها إذ ما ليتها توجد في مطلق المال وبطل في غنمي
لأنه لما أضافها إلى الغنم علمنا أن مراده الوصية حيث جعلها
جزءاً من الغنم وثلث ماله لأمرهات وأولاده وهن ثلث والفقير
والساكن لمرتين لخمس هذا عندهما وعند محمد أنه يقسم الثلث
على سبعة أسهم فلا أمرهات وأولاد ثلثة منها لأن المذكور في الفقير
والساكن لفظ الجمع وأدناه في الميراث اثنان والوصية اخت
الميراث وأمرهات الأولاد ثلثة ولهما أن الجمع الميمى باللام يراد
به الجعل الذي لم يكن ثم معروف وبطل الجمعية كما في قوله تعالى
لا يحل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة وله ثلثة
منها وبثلث له والفقير نصف له ونصف لهم هذا أيضاً عندهما
وعند محمد يقسم الثلث ثلاثاً وبمائة لزيد وبمائة لآخرهما بالزيد
وخمسين لآخران اشترك ثالث معهما فله ثلث ما لكل في الأول
لأن نصيبهما متساويان واشترك ثالث معهما فله ما لكل واحد
ونصفه في الثاني لتفاوت نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله
نصف ما لكل واحد منهما وفي له علي بن فضال قوله أي امرأته
الباين في مقدار الدين صدق أي يجب عليهم أن يصدقوه في
الثلث وهذا استحسن وفي القياس أن لا يصدق لأن المدعي لا يثبت
الأنجحة وجه الاستحسان أن أصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق
الوصية وإن أوصى مع ذلك أي إن أوصى مع الدين الذي أمر

بتصديق الدين في مقداره بوصايا عزله ثلثها اي الوصية
وثالثها للورثة وقيل لكل من الوصي له صدقوه فيما شئتم ويؤخذ
في الثلث ثلث ما اقروا به وما بقى فلهم اي اذا اقروا بمقدار
ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقى
من الثلث فللموصي له والورثة خليف ما اقروا به اي يقال للورثة
صدقوه فيما شئتم واذا اقروا بشي فثلثا ذلك الشي يكون في حق
وهو ثلث المال والباقي للورثة ويخالف لكل اي كل واحد من الوصي
والورثة على العلم بدعوى الزيادة لانه تخليف على فعل الغير قل
مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم
ان يصدقوه في اكثر من الثلث وهنا الزمهم ان يصدقوه في اكثر
من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان لا يكون
الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايدي الورثة من الثلث
شيء فوجب ان لا يلزمهم تصديقه وثلثه اثواب متفاوتة
جيد متوسط ورجي بكل رجل ان ضاع ثوب ولم يدر اي
هو والورثة تقول لكل من الوصي له توي حقه بطلت اي بطلت
الوصية كن ان اسما وما بقى ان ساهوا وسلموا الثوبين الباقيين
لخذ وللجيد ثلثه وذو الردي ثلثي الردي وذو المتوسط ثلث كل
اي كل واحد منها وبيت معين من دار مشتركة قسمت اي يجب ان
تقسم الدار فان اصاب الوصي اي ان وقع البيت في نصيب الوصي
فهو له الوصية والا لا اي وان وقع في نصيب الشريك فله قدره
اي الوصي له مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الوصي هذا عندنا

وعند محمد له مثل ذراع نصف ذلك البيت كما في الاقرار اي ان كان مكان
الوصية الاقرار فالحكم كذلك قيل هذا بالاجماع وقيل فيه ايضا
خلاف لمحمد وبالفريقين من مال غيره له الاجازة بعد موته الوصي
ولم ينع بعدها اي بعد الاجازة فانه ان اجاز فاجازته تبرع فله ان
يمنع من التسليم وان اقر احد الاثنين بعد القسمة بوصية
بالثلث دفع ثلث نصيبه هذا استحسان والقياس ان يعطيه نصفه
في يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث تضمن اقراره مساواة
اياهم والتسوية في اعطائه النصف ليقبله النصف وجه الاستحسان
انه اقر له ثلث شايح في التركة وهو في ايديها فيكون مقر بالثلث
ما في يده وان ولدت الوصي بها بعد موته فله مالها اي الامة الوصي
وولدها ان خرجا من الثلث والا فخذ الثلث منها ثم منه اي
ياخذ الثلث من الاقر فان فضل شيء اخذ من الولد لان البيع
لا يلزم لاصل وقالوا ياخذ من كل واحد بالحصه فان كان له
ستمائة درهم وامر تساوي ثلثمائة فولدت ولدا تساوي ثلثمائة
درهم قبل القسمة فللموصي له الامة وثلث الولد عنده وعندها
ثلث كل واحد منها **باب العتق في الرض** العبرة بحال العتق
التصرف المنجز هو الذي اوجب حكمه في الحال فان كان في الصبي
فهر كل مساله والآخر ثلثه والمراد بالتصرف الذي هو انشاء
فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في الرض ينفذ من كل مال
والنكاح فيه ينفذ قدره الرثل من كل مال والصالح الى الوت
هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتها وهذا لا يبعد

موت من الثلث وان كان في الصحة ومريض منه كالصحة ^{والصحة}
وهبته وضمانه وصيته فان جاني ولحق فري الحق صورة المحابة
ثم لا عتاق باع عبدا قيمة مائتان بمائة ثم عتق عبدا قيمة مائة
ولا مال له سواهما يضر الثلث في المحابة ويسحق العتق في كل قيمته ^{وهما}
في عكسه سوله صورة العكس عتق العبد الذي قيمة مائة ثم باع
العبد الذي قيمة مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين
فالعبد العتق يعتق نصفه بجانا ويسعى في نصف قيمته وصحة المحابة
ياخذ العبد الآخر بمائة وخمسين وقال لا عتقا في قيمتهما لا نه لا يلحق
الفسخ وله ان المحابة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان
وجد العتقا ولا وهو لا يحتمل الرحم يزاحم المحابة وفي عتقه ^{للجاني}
نصف للاروي ونصف للآخرين وفي محابة بين عتقين لهما نصف
ولهما نصف والعتق ولي عندهما فيهما ووصيته بان يعتق عبدا بمائة
المائة لا ينفذ بما بقي ان هلك درهم بخلاف الج وعندهما ينفذ العتق
بما يقع كما في الج له ان القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف
الج وتبطل الوصية بعقوبة عبدا ان جاني بعد موته فذبح لان الثلث
قد خرج من ملكه فبطلت الوصية وان فدي لا يبي بطل الوصية
ان فداء الورثة وكان الفداء في مالهم لا ترسمهم الذين التزموه
فجأزة الوصية لانه ظهر عن الجانية وان اوصى بثلث ماله لزيد
وترك عبدا فادعي زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه اي اذا
اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد واقبل الوصية له والوارث
ان البيعتا عتق هذا العبد خالق الوصي له عتقه في الصحة وقال

وقال الوارث عتقه في المرض صدق الوارث وحرر زيد لان
الوصي له يدعي استحقاقا لثلث ماله سوي العبد لان العتق
في الصحة ليس بوصية فينفذ من جميع المال والوارث ينكر
استحقاقه لثلث ماله سوي العبد لان العتق في المرض وصية
وهو مقدم على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق لان
يفضل عن ثلثه شي من قيمة العبد لا نه لا مزاحم له فيه فيسلم
ذلك ويدبرهن على عوالة فان الوصي له حصم لانه ثبت حقه
وكذا العبد وان ادعي رجل ديناً على ميت وعبد عتقه في
صحة ولا مال له غيره وصدقه ما وارثه يسعى في قيمته وقال لا
يعتق ولا يسعى في شيء لان الدين والعتق في الصحة ظهران معا
بتصديق الوارث في كلام واحد فكانت ما وقع معا والعتق
في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على العتق دين وله ان
القرار بالدين اقوى من الاقرار بالعتق ولم يذا يعتبر اقرار في
المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث والاقوى يدفع
الاووية الا انه بعه وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث لا يخفى
باجاب السعاية عليه **باب الوصية للزوجة وبغيره** حازه من لصيقه
هذه عنده وهو القياس وفي الاستحسان وهو قولهما جار الرجل
من يسكن في محلة ويجمعهم مسجد المحلة وقال الشافعي والار
الي اربعين داراً من كل جانب وصبرهم كل ذي رحم محرم من عرس
وحسته كل زوج ذات رحم محرم منه واهله وعرسه وعندهما
كل من يعولهم ويصيبهم نفقته غير ما ليكه اعتبار المعروف

وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى فجئناه واهله لا امرأته والاد
من كان في عياله وله انه حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص
والعرف قال الله تعالى وسار باهله ويقال تاهل اذا تزوج
والمطلوب ينصرف الى الحقيقة المستعملة وفيه نظرا لدلالة فيما
ذكر في الاختصاص وآله اهل بيته وابوه وجده منهم واقارب
واقرباؤه وذو قرابته وانسابه محرماه فصار انما قال هذا لان
اقل الجمع هنا اثنان كما في اليراث من ذوي رحمه الاقرب
فالاقرب غير الوالدين والولد وقال الوصية لكل من ينسب
الي اقصي اب له ادرك الاسلام وان لم يسلم وعند بعضهم
شرط الاسلام ويدخل الاعدح وجود الاقرب والشافعي
قيده بالاب لا يثني ثم لا يدخل قرابة الولاد وقد قيل من قال
لوالد فروعاق وان كان له عمان وخالان فذا العمة وقالهم
بينهم ربا عما لعدم الاعتبار بالقرابة وفي عم وحالين نصف
بينه وبينها لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع فيه
واقوله الاثنان في الوصية فيضم الى العم الخالات ليصير جمعا
فياخذ هو النصف لانه اقرب وعندهما يقسم ثلثا بينهم وفي
عم له نصف اي اذا وصي للزوجة وله عم واحد فله النصف
لما ذكرنا انفا والعم والعمة سواء فيهما وفي ولد زيد الذكر
والاثنان سول في وراثته ذكر كانشي لانه اعتبر والولادة وحكم
الامر هذا وفي ايام ربيعة وبين عيانهم وزمناهم وراهم
دخل فقيرهم وغيرهم وذكرهم واتاهم ان احصوا فانه كونه

يكون تملك الرهن والاهل للفقراء فانه لا يكون تملك كابلير
القرية وهي دفع الحاجة فيصرف الى الفقراء منهم اي من اصناف
المذكورة وفي بني فلان الاثنان منهم وبطلت الوصية لواليه
فمن له معتقون ومعتقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له
عندنا ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب الشافعي ان الوصية
للكل لانه يقول بعموم المشترك **باب من الوصية** يصح الوصية
بخدمته عبدا وسكينة داره مدة معينة وابدا وبغلة فان
خرجت الرقية من الثلث سلمت اليه لها اي الوصية له لاجل
الوصية والاقسمت ثلث الدار وراها ياء في العبد اي يقسم الدار
ويسلم الوصية له بمقدار ثلث المال ليكن فيه والعبد يحرم
الوصية له بمقدار ما صحت فيه الوصية ويحرم الورثة بمقدار
مالهم تصح وموته في حياة موصيه تبطل وبعد موته اي بعد
موت الوصية له بعد موت موصيه يعود الى الورثة لانه اوصي
بان يتفع الوصية له على ملك الوصية فاذا مات الموصي يعود
الي ورثة الوصية بحكم الملك وبثمة يستانه ان مات وفيه ثمرة
انما قال هذا لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة والمسئلة بحالها
فهي كسئلة الفكة في تناولها الثمرة العدم ومرة معاشر له ذكر
في التبيين له هذه فقط اي للموصي له الثمرة الكائنة حال موت
الوصي لا ما يحدث بعده وان ضم ابا فله هذه وما يحدث كما في
غلة بستانه اي اذا وصي بغلة بستانه سول ضم اليه لفظ الابد
اولا فله هذه وما يحدث بعده وبصوف غلة وولدها ولبنها له ما

وقت موته ضم ابدأ اولا والفرقان الورثة اسم للموجود مكر
فلا تناول المعدم الا بدلالة زايقة مثل التصيص على الابدالة
يتأبدا لا تناول المعدم والصوف اسم للموجود والمعدم منه
لا يستحق شيء من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة فان العقد
على المعدم ومنها يصح شرعا كالمساقاة اما الغلة فينتظم الوجود
والمعدم وما يكون من بعض الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال
فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه وداره فاذا اطلقت
يتناول الوجود والمعدم من غير توقف على دالة اخرى
ويورث بيعة وكنيسة قدم ترقيتها جعلت في الصحة لان هذا بمنزلة
الوقف والوقف يورث واما عندها فلا لان هذه معصية و
الوصية يجعل احدها يسي قوما اولا يصح اي اذا اوصى نصراني
او يهودي ان يجعل لقوم مسمين بيعة او كنيسة يصح وتقوم
غير مسمين تصح عنده لا عندها لامتثالها وصية بالمعصية
وله انه قهر في معتقدهم وهم متركون على ما يدينون قال
مشايخنا هذا اذا اوصى ببناء في لقري واما في الامصار فلا يجوز
بالاتفاق كوصية مستامن لا وارث له بكل ماله لسلم او ذبي
لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث لحق الورثة وليس لورثته
حق مرعي لكونهم في دار الحرب اذ هم اموات في حقنا والله اعلم
باب الوصية يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا وهو
فوض اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية
بالكسر والفتح من اوصى الى زيد وقبل عنده فان مرقعه يترد

يرتد والا فلا اي لا يصح الرد بغيبته لانه لعمد عليه حيث قبله
فلو صح الرد بغيبته لصار مغرورا من جهة وان سكك فمات
موصيه فله رده وضد اي القبول ولزم بيع الشيء من التركة
وان جهل به اي بالايضاء وذلك ان بيع الموصي التركة قبل قبول
الوصية كقبوله نصا وينفذ البيع لضرورة من الوصية فان علم
الموصي بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان
علمه بالوكالة لا بد منه في صحة تصرفه وان رد بعد موته ثم قبل
معه اذ يجزى الرد لا بطل الوصاية لان فيه ضرر بالميت لا اذا نفذ
قاضي رده فانه لا يصح قبوله بعد ذلك والى عبد او كافرا فاق
بدله القاضيه بغيره هذا على وفق ما ذكره القدريري وفيه دلالة
على ان الوصية صحيحة لان التبديل يكون بعد الثبوت وذكر
محمد في الاصل ان الوصية باطلة قيل معناه سبطل وقيل في العبد
باطلة لعدم الولاية على نفسه وفي غير معناه سبطل وقيل في
الكافرا ايضا باطلة لعدم ولايته على المسلم كذا في التبيين والى
عبد صحيح ان كان ورثته صغارا والا فلا هذا عنده وقال ابو يوسف
لا يصح وان كانت الورثة صغارا وهو القياس لانه قلبا لم شروع
انه مخاطب مستبد بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد
عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مالا ككثير ليس لهم ولاية
النظر فلا منافاة بخلاف ما اذا كان في الورثة كبار والايضاء
الى عبد الغير لانه لا يستبد بالتصرف اذا كان للمولى منعه وقول
محمد فيه مضطرب يروي مع ابي حنيفة ويروي مع ابي يوسف والى

عاجز عن القيام بها ضم إليه أي ضم القاضي إليه غيره وبقي
يقدر أي إذا كان الوصي مينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي
أحراجه بل يجب بتقيته والي اثنين لا ينفرد أحدهما إلا بشراؤه كنه
وتجيزه والخصومة في حقوقه وقضاء دينه وطلبه وشراؤه
حاجة الطفل والارتباب له واعتناق عبد عن عدم الحاجة إلى
الرأي بخلاف اعتناق غير المعين ورتبة ودبعة وتنفيذ وصية
معيتين وجمع أموال ضائعة وبيع ما يخاف تلفه فإن بعض
لا يحتاج إلى الرأي وفي بعضها يضر التوقف والاجتماع في الخصومة
ثعب هذا عندهما وعند أبي يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع
وصي الوصي وصي إليه في ماله أو مال موصيه وصي فيهما
وقسمة الوصي عن الورثة مع الموصي له يصف فلا يرجع عليه أن
ضاع قسطهم معه أي قسمة الوصي للتركة مع الموصي له عن
الورثة الصغار والكبار الغائبين تصح حصة الوصي الوصي نصيب
الورثة وضاع في يده لا يكون له الرجوع على الموصي له بشيء
وقسمته عن الوصي له مع ماله لا فيرجع بثالث ما بقي أي لا تصح حصة
للموصي من الوصي له الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين حصة الوصي
قبض نصيب الوصي له الغائب وهلك في يده رجع الموصي له بثالث
مباقي وأما عن الموصي له الحاضر فيقبض الوصي نصيبه إن كان
بأذنه فهو وكيل عن الوصي له بالقبض فلا يكون له الرجوع
وإن لم يكن بأذنه فلا الرجوع وصح للقاضي بيع قسمة
التركة عن الوصي له مع الورثة ولخذ عطف على الصغير في وصية

في وصية قسطه أي نصيب الموصي له وإن قاسمهم في الوصية صح
صح بثالث ما بقي إن هلك في يده أو يد من حج هذا عنده وقال
أبو يوسف إن كان الموصي مستقرا للثالث بطلت الوصية وإن لم
يكن مستقرا له صح عنه ما بقي من الثالث وقال محمد لا صح عنه شيء
في الفصيلين لأن إفراز الوصي كإفراز الميت فإنه لو أفرز من ماله
شيئا لم يضره بعد موته لا يحج من الباقي ولا ينفذ إن محل
الوصية الثالث فيقتدان بقية من الثالث شيء ولا ينفذ إن تمام
القسمة بالتسليم إلى الجهة السمات فإذا لم يصر إلى تلك الجهة
صار كرها لأكبر قبل القسمة وصح بيع الوصي أي يجوز للوصي أن
يبيع لقضاء الدين عبدا من التركة بغيبة الغراء وضمن وصي
بأع ما أوصى ببيعه وتصدق ثمنه فاستحق أي لبيع بعد هلاك
ثمنه معه ورجع أي الوصي في التركة لأنه عامل للميت وكان
أبو حنيفة يقول أولا لا يرجع في التركة لأنه ضمن يقبضه ثم يرجع
إلى ما ذكره عنه محمد يرجع في الثالث لأنه محل الوصية الثالث
كما رجح في مال الطفل وصح بيع ما أصاب من التركة أي قسمة الباقي
فأصاب الطفل عين فباعها الوصي وقبض ثمنها وهلك معه ثمنه
فاستحق أي لبيع ولخذ الشري الشئ من الوصي يرجع الوصي في مال
الطفل لأنه عامل له والطفل أي يرجع الطفل على الورثة بحصته
لا تنقض القسمة باستحقاق ما أصابه ولا يبيع وصي ولا يشترى
ألا بالقيمة أو بما يتغابن أي يتغابن الناس في مثله وهو على ما مر
في كتاب الوكالة ما يدخل تحت تقويم لقومين لأن التولية تارة

ولا نظري غبن الفاحش بخلاف السير لا نه لا يمكن التفرغ عنه هذا
 اذا باعه من الاجنبى واما اذا باعه من نفسه او اشترى له شيئا
 من ماله نفسه جازعده ولحدى الروايتين عن ابي يوسف اذا كان
 للتمتع فيه منفعة ظاهرة وتفسر ان يبيع ما يساوي خمسة عشر
 بعشرة من الصغير او يشترى ما يساوي خمسة عشر بعشرة للصغير
 من نفسه وعلى قول محمد وظهر الروايات عن ابي يوسف لا يجوز بيع كل
 حال هذا في وصية الاب واما وصي القاضى فلا يجوز بيعه من نفسه
 بكل حال هذا اذا كان البيع منقولا وان كان عقارا فان باعه من
 لجنبه بمثل القيمة يجوز هذا جوابا للمتقدمين واختيار المتأخرين انه
 انما يجوز ان يشتري بضعه القيمة او يكون للصغير حاجة الى
 ثمنه او يكون على التدين لا يقضى الا بثمنه قال صدر الشهيد به
 يفتي وقوله لا جنى يؤذن ان يبيعه من نفسه لا يجوز لان العقار
 من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فانه ظاهرة هذا اذا كان
 البايع وصيا من قبل الام والاختار وان كان ابا فان كان محمودا عند
 الناس ومستويا الحال يجوز ويدفع ماله مضاربة وشركة ويصا
 ويختار على الام لا على العسر ولا يقرض ويبع على اكبر الغائب
 الا العقار لان بيع ماله انما يجوز للحفظ والعقار يخص بنفسه لا
 يتجرى في ماله لان الفوض اليه الحفظ لا التجارة ووصي اب الطفل
 لحق به من جهة وان لم يكن وصيه فالجدة ولغة شهادة التوق
 لصغير عال لا نهايتان ولا ية التصرف لا نفسهما في ذلك الا ان
 مترهين او حصين او كبير مال الت لا نهايتان ولا ية الحفظ ولا

صدر
 لا بد من هذا التحصين لان قول الام
 كذا وصي الاخت لا يمكن بيع العقار
 اصله وكذا لا يمكن واحد منها
 شره بغير الحتام والحدود
 اما من كلف في الحقة
 واقابيه

ولا ية بيع المنقول لانفسها عند غيبته الوارث وصحت بغيره
 اي بغير مال الت لا قطع ولا ية ما عنه وهذا عند وقال اذا
 شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين لعدم ولا ية التصرف وهو قد
 متر الجواب عنه شهادة رجلين لا خري بدين الف على ميت والاخر
 الاولين مثله بخلاف شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال
 ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا ويروي بوجه مع محمد ويروي
 مع ابي يوسف مثل قول محمد ويروي الحسن عن ابي حنيفة انهما اذا
 معا وشهدوا بالشهادة بطوان شهدا ثمان لا ثنين فقبلت شهادتهما
 شهادة الشاهدان اي بعد ذلك على الت فشهد لهما الغريمان
 الاولان تقبل الاولين بعيد والاخرين بثلاث ماله او بالدينار
 الرسالة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة المشتركة والله اعلم
كتاب الخنثى هو ذو فرج وذكر ويلحق به عن عري عن
 الآلتين جميعا ذكره في التبيين فان باه من ذكره فذكر وان باه
 من فرجه فانيق وان باه منهما حكم بالابق واستويا الشكل
 ولا يعتبر الكثرة خلافا لهما هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرج لحيته
 او طلى امرأته او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وقوله فيه مقبول
 فانه لا يقف عليه غير وان ظهر له ثدي وانزل لبن او حاض او طلى
 او طلى فانيق وان لم يظهر له علامة او تعارضت فشكل قال
 والا فشكل فقد قصر ومن رام التميم بالتعميم فقد تشفها لا
 يخفى عن انصف وان قام في صفرين لعا حتما ان كان بالغ فكذا
 ان كان مراهما وفي صفرين يعيد من لحيته ومن حلفه بجدايته

مترهين

ونذبت صلاته بقناع وكذا ان يلبس حريرا ويخفي وان يكشف عنه
رجلا وامراة وان يخلو به غير محرم رجلا وامراة وان يسافر
بلا محرم وان يختنه رجلا وامراة ويتبع له امة تحتنه او ملك
مالا والا فاني يتا مال شمر يباع وان مات قبل ظهور حاله لم
يغسل ويقيم من التيمم وهو جعل الغير ذاتيتم قبل انما
جارية تقسله لان الجارية لا تكون ملكة بعد الموت كان هذا
نبي ما قدمه في كتاب القسمة من ان ملك الموت باق بعد موته
فالقسمة قضاء على الميت ولا يحضر من اهل القسمة ميت ونذبت
قبره قد مر معنى الشيعة في باب الجنائز ويوضع الرجل بقرب الامام
خمر هو شمر المرأة اذا صلى عليها رعايتها حتى الترتيب كره في الهداية
وان ترك ابو ابا وابنا فله سهم وللابن سهمان وقاله نصف
النصيبين اي يجمع بين نصيبه ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى
وله نصف ذلك المجموع وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله
فذا ثلثة من سبعة عند ابي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد
ان الخنثى لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى
يكون المال بينهما اثلاثا فاحتجنا الى حساب له نصف وثلث
واقل ذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفان وفي حال اثلاثا
للحقين سهمان وللابن اربعة فلهما الحق ثابتان بيقين ووقع
الشك في السهم الزايد فينتصف فيكون له سهمان ونصف فلكسر
فاضعف ليزول الكسر فصار الحسا من اثني عشر الخنثى خمسة وللابن
سبعة ولا يني يوسفان الابن يتمي كل اليراث عند الانفراد والخنثى

صمد

صمد
صمد

والخنثى يتمي ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر
حقهما هذا يضرب بثلثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة
ولا يني ح ان الاقل وهو ميراث الانثى متيقن به وفيما زاد عليه
شك فاوحيبا المتيقن قصر عليه لان المال لا يجب بالشك الا
ان يكون نصيبه الاقل لو قدرنا ذكرنا في يعطى نصيبه الا ان في
تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الوارث زوجا او ابنا
واختا لاب وامر في حثي وامراة ولخوين لامر واختا لامر
هي حثي فعنده في الاولى للزوج النصف وللامر الثلث والباقي
للحنثى وفي الثانية للمرأة الثلث وللخوين لامر الثلث والباقي
للحنثى لانه اقل النصيبين فيهما والله اعلم مسائل شيعة كتابنا الاخر
الكتابة على ثلثة مرات غير مستبين كالكتابة على الورق والماء
وهو منزلة كالا غير مسوع فلا ثبت به شيء من الاحكام وان
نوي ومستبين غير مسوم كالكتابة على الجدار او اوراقا لا تجار
او على الكاغذ او على وجه الرسم فان هذا يكون لغوا لا عرف
في اظهرها ولا من هذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء اخر
اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حجة يكتبه وقيل
الاملاء من غير اشهاد لا يكون حجة والا فلا يظهر ومستبين مسوم
وهو ان يكون معنونا اي مصنفا بالعنوان وهو ان يكتب في
صدره من فلان لي فلان علي باجري به العادة فيكون هذا
كالنطق في انزلة حجة ولما لم ياعرف منه نكاحه وطلاقه وبيعه
وشراؤه وقوده كالبيا ولا يعتد اي لا يكون اشارة كتابته كالي

اكرهه على كذا في كتابنا الاخر

صمد

في الحدود لانها تندرج بالثبوت وقالوا في معتقل الساعات
لسانه بضم الاء اذا احتبس من الكلام ولم يقدر عليه ان
امتد ذلك وقدره القمرا ثم بسنة وعلم اشارته فكذا اي
حكمه حكم الاخرى والافلا قال في الحقايق يعتبر اشارته
عند الشافعي وعندنا لا يعتبر لانه احتمال ان يحف ما به من المص
فينطلق لانه قايما فلا ضرورة الي قيام الاشارة مقام العبارة
وروي عن ابي حنيفة انه قال ان دامت العقلة الي وقت الموت
يجوز لانه يحجز عن النطق بمعنى لا يرجي زواله فكان
كالآخرى قالوا وعليه الفتوى وفي غنم مذبوحة فيها
ميتة في اقل تحري واكل في الاحتيار وقال الشافعي
لا يباح التناول لان التحري دليل ضروري ولا ضرورة
هنا ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة
الا يري ان سواق المسلمين لا تمنع عن الحر والسوق والغصو
ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الغالب وهذا لان اقليل
لا يمكن التحرز عنه فسقط اعتبار دفعه لخرج بخلاف ما اذا
لم يكن نصفين او كانت الية اغلبة لانه لا ضرورة
وانما قال في الاختيار لانه يحمل **في كل الية**
في الاضطرار في الاضطرار **في كل الية**
في ما رآه شمس جهمادي الاولى في يوم الخميس في وقت
كتبه مصطفى بن فرج سنة ثلث واثم

صدر السند

من مصنفه الاول
بصيرته لا يخفى
منه



اصلاح ايضاح الشريعة